إشتراكية القرن

تأملات حول اشتراكية القرن ٢١

سمير أمين

اســــــم الكتاب: إشتراكية القرن- تأملات حول اشتراكية القرن ٢١

تأليف: د. سمير أمين

إعداد فنى: ناهد عفيفى

مــركز البحــوث العــربية والإفريقية- ٥ شارع حسن برادة متفرع من

شارع قرة بن شريك- أمام مستشفى رمد الجيزة

القاهرة - ت/ف: ٣٧٧٤٤٦٤٤- ٣٥٧١٤٧٨٥

البريد الإلكتروني: info@aarcegypt.org

الموقع على الإنترنت: Website: aarcegypt.org

الغلاف: ممدوح حبشى و فتحى غالى

الناشر: دار الثقافة الجديدة للنشر (شركة ذات المسئولية محدودة)

٣٢ شارع صبري أبو علم - باب اللوق -

القاهرة - ت/ف: ٢٣٩٢٢٨٨٠

البريد الإلكتروني: elguindimohamed@hotmail.com

الطبعة الأولى: سبتمبر ٢٠٠٨

الفهرس

الباب الثالث الجنوب

الباب الرابع قضايا عربية

تقديم

جمعت في هذا العمل عشرين من مساهماتي القريبة في المناقشات المتعلقة بمستقبل الاشتراكية. وقد أدى اختفاء النموذج السوفييتي للاشتراكية، وتطورات الصين بعد الماوية إلى إعطاء شيء من المصداقية للمقولة بأن الرأسمالية تمثل "نهاية التاريخ التي لا يمكن تجاوزها"، وأن الاشتراكية بناء على ذلك، مجرد حلم طوباوي يستحيل تحققه. وقراءة تاريخ القرن العشرين التي أقترحها تقف في مقابل هذه المقولة، رغم ما حققته من نجاح وقتي عابر لا يضيف جديداً للخطاب الأيديولوجي الدائم للرأسمالية. كما أوضحت أن قيام الرأسمالية تاريخياً جرى عبر سلسلة من الموجات المتعاقبة، وليس نتيجة لتحقق "المعجزة الأوروبية"، فإنني أرى أن تاريخ القرن العشرين كان التعبير عن الموجة الأولى، وليست الوحيدة أو الأخيرة، التي تعمل على بناء عالم جديد أفضل، قائم على مبادئ الاشتراكية، وتحرير شعوب التخوم من ضغوط المرحلة الإمبريالية للرأسمالية كما هي في الواقع، ولا يمكن الفصل بين هذين الوجهين للتحدي الذي يواجه الشعوب. ومشاركتي في الحركات المسماة "من أجل عالم بديل" تندرج تحت هذا العنوان.

والإضافات التي جمعتها في هذا العمل تتعلق بالمرحلة الآنية التي نمر بها، وهي مرحلة مخلخلة تفصل بين استنفاد قوة موجة مكتسبات الاشتراكية وتحرير الشعوب للقرن العشرين، وبين تبلور موجة جديدة للاشتراكية وتحرير الشعوب في القرن الحادي والعشرين. ومن هنا التركيز على الظروف المتجددة التي يتحدد على أساسها إطار الصراعات الجارية، وهي: الرأسمالية الشائخة، وتنفيذ مشروع السيطرة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة، وتنوع أشكال الصراع الجارية، ومرجعياتها الأيديولوجية، وأهدافها القريبة وتلك الأكثر بعداً، ومتطلبات اختراع أشكال المقرطة التي تحقق التقدم الاجتماعي، وضرورة التحرر من الأوهام سواء عن تحقيق "رأسمالية وطنية مستقلة" هنا، أو أشكال ماضوية هناك.

وتأتي هذه الإضافات لتكمل بطريقتها وجهات النظر التي عبرت عنها في أعمالي السابقة بدءاً من عام ١٩٩١، وهي:

١- بعض قضايا المستقبل، دار الفارابي، بيروت (مدبولي، القاهرة، ١٩٩١)؛

٢- من نقد الدولة السوفييتية إلى نقد الدولة الوطنية، مركز البحوث العربية، القاهرة ١٩٩٢؛

٣- في مواجهة أزمة عصرنا، دار سينا، القاهرة، ١٩٩٧؛

٤- نقد روح العصر، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨؛

٥- الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، دار الفارابي؛

٦- مستقبل الجنوب في عالم متغير، دار الأمين، ٢٠٠٢؛

٧- ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، ٢٠٠٣؛

٨- الفيروس الليبرالي، مركز البحوث العربية والأفريقية، دار الفارابي، ٢٠٠٤.

وأضيف لهذه القائمة، الترجمة العربية القادمة لكتابي، "من أجل عالم متعدد القطبية".

الباب الأول

الخط العام

(١)

طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي

أولاً: ما سأقدمه في ما يلي قد يصيب بخيبة الأمل أولئك الذين يعتقدون أنهم يعرفون مقدماً الإجابة عن الأسئلة المثارة

وأنا هنا لست بصدد وصف ما "ستكون عليه" اشتراكية القرن الحادي والعشرين، أو ما "يجب أن تكون عليه". وأي تحديد من هذا النوع سيتعارض مع قراءتي للماركسية التي تقرر أن الاشتراكية (ومن باب أولى الشيوعية) لا يمكن إلا أن تكون نتاجاً لصراع الطبقات والشعوب المستغَلة والمقهورة، وليس تطبيقاً "لمشروع ثقافي" محدد من قبل. ولكن يمكننا رغماً عن ذلك، طبقاً لما جرت عليه الماركسية والشيوعية، أن نتفق على المبادئ العامة التي يرتكز عليها تحليلنا للتحديات، وحجم الصراعات (وهما لا ينفصلان)، وهي:

١. بناء عالم مؤسس على التضامن بين البشر، لا "المنافسة"، وبعبارة أخرى، بناء عملية التلاحم الاجتماعى على أساس الديمقراطية بدلاً من "السوق"؛

٢. بناء عالم مؤسس على الاعتراف بالصفة غير التجارية للطبيعة ولموارد الكوكب، والأراضي الزراعية، بما يسمح بمواجهة التحديات الإيكولوجية والمناخية الرئيسية؛ وكذلك الاعتراف بالطبيعة غير التجارية للمنتجات الثقافية، والمعارف العلمية، والتعليم، والصحة؛

٣. دعم السياسات التي توثق الرباط بين المقرطة بلا حدود، وبين التقدم الاجتماعي، وتأكيد استقلالية الأمم والشعوب؛

٤. تأكيد التضامن بين شعوب الشمال والجنوب في بناء رابطة دولية على أساس مناهضة الإمبريالية.

وتتميز المرحلة الحالية منذ حوالي الثلاثين عاماً، بهجوم الرأسمالية (الليبرالية بالضرورة) الإمبريالية (بنفس الضرورة)، التي تهاجم جميع الطبقات المسودة، في الشمال كما في الجنوب، وبصفة خاصة جميع شعوب الجنوب (أي تخوم النظام

الرأسمالي العالمي). وهذا الهجوم متعدد الأبعاد، ويحاول فرض الإدارة الاقتصادية للسوق غير المقنن لصالح رأس المال، والتراجع عن المكتسبات الاجتماعية، وقهر المقاومة الشعبية عن طريق العنف، والقيام "بحروب استباقية" ضد البلدان غير الخاضعة. ويقوم بهذا الهجوم مجموع المراكز الإمبريالية (الثالوث أي الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) تحت قيادة واشنطن. ولم يدم الهجوم الكاسح لرأس المال والإمبريالية – تحت أعلام النيو لبرالية والعولمة– إلا فترة قصيرة (١٩٩٠/ ٩٥)، فسرعان ما بدأت الطبقات الشعبية المعركة لمقاومة هذا الهجوم.

وبالطبع حدثت هذه الموجة الأولى من الصراع على أرضية الرد على الأبعاد المختلفة للهجوم التي أشرنا إليها أعلاه، وتستمر هذه السلسلة من الردود على الأرضية الرئيسية للتحدي المباشر الذي تواجهه الشعوب. وبهذا الفهم، لا يمكن الفصل بين المطالبة بتقنين السوق هنا، أو بالمساواة للمرأة هناك، أو الدفاع عن البيئة أو الخدمات العامة، أو الديمقراطية، وبين المقاومة المسلحة ضد عدوان الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط (في العراق، أو فلسطين، أو لبنان).

وفي مجال هذه المقاومة أخذت الشعوب تجدد أساليبها. ففي القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت السياسة السائدة لليسار تعتمد التنظيم التراتبي الرأسي للأحزاب والنقابات والروابط، وحققت الحركات التي قام بها اليسار في تلك الحقبة –التحولات الاجتماعية الجذرية والإصلاحية، والثورات، وحركات التحرر الوطني– تحولات عالمية في صالح الطبقات الشعبية، والشعوب المقهورة.

ولكن، لم تلبث القيود والتناقضات المتعلقة بتلك الأشكال من الصراع أن أخذت في التعقد بدءاً من الأعوام ١٩٨٠/ ٩٠. فغياب الديمقراطية عن هذه الأشكال، الذي وصل حد إعلان البعض أنفسهم "طليعة" مسلحة بالمعرفة "العلمية" والاستراتيجية "الفاعلة"، مما أدى لخيبات الأمل اللاحقة. فالإصلاحات والثورات تمخض عنها قيام أنظمة حاكمة أقل ما يقال إنها لم تفِ بوعودها، ثم تدهورت في كثير من الأحيان لأوضاع إجرامية. ومكن هذا الفشل من قيام رأس المال المسيطر والإمبريالية بالهجوم بدءًا من الثمانينيات والتسعينيات. وقد تراجع الكثير من فصائل اليسار السياسي المنظم عن الدخول في هذا الصراع المبكر إما من باب

التردد، أو الانضمام للخيارات الليبرالية والإمبريالية. وبدأت الحركة على يد "قوى جديدة" بشكل شبه "تلقائي"، وطبقت هذه القوى قواعد الديمقراطية، إذ رفضت التنظيم الرأسي، وفضلت عليه التعاون الأفقي في التحرك. ويمكن اعتبار هذا التقدم في الوعي الديمقراطي، تقدماً على الصعيد "الحضاري".

وقد حققت صراعات المقاومة هذه، نجاحات لا شك فيها، فقد بدأت (مجرد البدء) عملية إفشال هجوم رأس المال والإمبريالية. وظهر هذا الفشل للعيان على جميع أبعاد ذلك الهجوم، ضمن مشروع الولايات المتحدة للسيطرة العسكرية على الكوكب، وهو الشرط الضروري لضمان "نجاح" العولمة بشكلها الحالي، والحروب "الاستباقية" التي بدأت لتأكيد فعاليتها (اجتياح أفغانستان والعراق، واحتلال فلسطين، والعدوان على لبنان)، قد فشلت سياسياً كما هو واضح. والمشروع الاقتصادي والاجتماعي النيو لبرالي الموضوع لضمان قاعدة قوية ثابتة للتراكم الرأسمالي- أي ضمان أكبر معدل ربح بأي ثمن- "معطل"، وغير قادر على فرض شروطه وذلك حسب رأي تلك الجهات التي وضعته (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي). فدورة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية في مأزق، وصندوق النقد الدولي مرتبك مالياً، الخ. والتهديد بحدوث أزمة اقتصادية ومالية خانقة صار على جدول الأعمال.

ولا يعني هذا أن نهنئ أنفسنا بهذا النجاح، فهو غير كافٍ لتحويل توازن القوى الاجتماعية والسياسية لصالح الطبقات الشعبية، وهو لذلك يبقى هشاً طالما لم تتحول هذه الطبقات من المقاومة الدفاعية للهجوم. وهذا التحول وحده هو الذي يفتح الطريق للبديل الإيجابي "عالم آخر ممكن"، وأفضل بالطبع. والسؤال هو: هل ستندرج الصراعات الحالية في منظور اشتراكي، أم ستبقى في إطار عولمة رأسمالية؟

ثانياً: الأطروحات الثلاث التي تكون هيكل أفكاري هي الآتية

١. إن الرأسمالية التاريخية (أي الرأسمالية القائمة بالفعل، لا تلك المتخيلة وفق أيديولوجية "اقتصاد السوق") هي بطبيعتها إمبريالية، مبنية على أساس سيطرة المراكز الإمبريالية (أوروبا، والولايات المتحدة، واليابان) على العالم. وهي تنفي بسبب هذه الطبيعة، إمكانية "لحاق" تخوم نظامها العالمي (بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) وتحولها إلى مجتمعات رأسمالية غنية على شاكلة بلدان المركز، فالطريق الرأسمالي يمثل مأزقاً لهذه البلدان؛

٢. إذن فالاختيار هو بين الاشتراكية والبربرية، وليس بين الاشتراكية والرأسمالية. والرؤية (السائدة للأسف) بضرورة حدوث تراكم أولي لا يمكن تخطيه، والذي يفترض المرور "بمرحلة رأسمالية" قبل التحول للاشتراكية، لا أساس لها من الصحة عندما نأخذ في الاعتبار التحديات الموضوعية التي تمثلها الرأسمالية التاريخية؛

٣. أما اختيار "طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي" (أخذا بتعبير الرفاق في الصين، وفيتنام، وكوبا) فيثير قضايا سأكتفي بالإشارة لصعوبتها.

١. التراكم عن طريق النهب هو أمر مستمر في تاريخ الرأسمالية كما هي في الواقع

تدعي الأيديولوجية الشائعة للاقتصاد التقليدي، و"الفكر" الثقافي والاجتماعي المصاحب لها، أن التراكم يجري تمويله من الادخار (الطيب) "للأغنياء" (أي الملاك الأثرياء)، وكذلك للأمم الغنية. ولكن التاريخ لا يدعم هذا الاختراع البيوريتاني للأنجلو أمريكان، بل هو بالعكس، يؤكد أن أكثر التمويل يجري عن طريق نهب البعض (الأغلبية) لصالح الآخرين (الأقلية). وقد حلل ماركس بصرامة علمية هذه العملية التي سماها التراكم البدائي، والتي من أمثلتها الواضحة، عملية نهب الفلاحين الإنجليز (بفرض "السياجات")، والأيرلنديين (لمصلحة الملاك الغزاة الإنجليز)، واستعمار أمريكا. والواقع أن هذا التراكم البدائي لم يتوقف عند البدايات البعيدة للرأسمالية التي جرى تجاوزها، بل هو مستمر اليوم كذلك.

ويمكن قياس حجم التراكم عن طريق النهب- وهو تعبير أفضل استخدامه عن تعبير التراكم البدائي. وهذا المقياس الذي أقترحه هنا يقوم على تقدير نتائج هذا النهب معبراً عنه ديمغرافياً، وبالقيمة الظاهرية للمنتج الاجتماعي المصاحب له.

لقد تضاعف حجم البشرية ثلاث مرات بين عامي ١٥٠٠ (حوالي ٤٥٠ إلى ٥٥٠ مليوناً) وعام ١٩٠٠ (١٦٠٠ مليوناً)، ثم تضاعف بمقدار ٧٥،٣ مرة في خلال القرن العشرين (يبلغ عدد سكان العالم اليوم حوالي ٦٠٠٠ مليون). ولكن عدد الأوروبيين (في أوروبا والبلدان التي غزوها في أمريكا، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، ونيوزيلندا) ارتفع من ١٨% (أو أقل) في عام ١٥٠٠، إلى ٣٧% في عام ١٩٠٠، ثم عاد للهبوط تدريجياً خلال القرن العشرين. والقرون الأربعة الأولى (١٥٠٠-١٩٠٠) تناظر مرحلة غزو الأوروبيين للعالم، أما القرن العشرون- ويمتد ذلك للقرن الحادي والعشرين- فيناظر "صحوة الجنوب"، أي نهضة الشعوب المقهورة.

ويمثل استيلاء الأوروبيين على العالم عملية نهب كبرى لهنود أمريكا الذين فقدوا أراضيهم ومواردهم الطبيعية لمصلحة المستعمرين. وقد أبيد الهنود بالكامل تقريباً (إبادة هنود أمريكا الشمالية)، كما انخفض عدد الهنود في الجنوب إلى عُشر عددهم تحت تأثير النهب والاستغلال الوحشي للمستعمرين الإسبان والبرتغاليين. وأدت تجارة العبيد التي تلت هذه الإبادة، إلى نزيف سبب تأخير تقدم أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية لخمسمائة عام. وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في أفريقيا الجنوبية، وزيمبابوي، وكينيا، والجزائر، وبأكثر من ذلك في أستراليا ونيوزيلندا. وتميز عملية التراكم عن طريق النهب هذه: دولة إسرائيل، التي تمثل عملية استعمار جارية حالياً. ولا تقل وضوحاً نتائج الاستغلال الاستعماري لفلاحي الهند تحت حكم الانجليز، وجزر الهند الشرقية تحت الهوانديين، والفلبين، وأفريقيا. والمجاعات (مثل مجاعة البنغال الشهيرة، والمجاعات الأفريقية اليوم) مظهر واضح لها. وقد افتتح الإنجليز العملية في أيرلندا التي كان عدد سكانها يساوي سكان انجلترا ولم يعودوا اليوم يزيدون عن عُشر ذلك العدد، بعد أن حصدتهم المجاعات المنظمة التي شرحها ماركس في كتاباته.

وعملية النهب هذه لم تضرب فقط الفلاحين، وهم الأغلبية الساحقة للشعوب في ذلك الوقت، وإنما ضربت كذلك القدرات الصناعية (الحرفية، والصناعات الناشئة) لمناطق كانت لفترات طويلة أكثر ازدهاراً من أوروبا ذاتها، ومنها الصين والهند (وتوضيحات باجشي في كتابه الأخير "Perilous Passage" ذات دلالة واضحة في هذا الصدد).

ومن المهم هنا أن نعي أن هذا التدمير لم يحدث نتيجة لتطبيق "قوانين السوق"، بمعنى أن الصناعة الأوروبية- الأكثر "كفاءة" حسب الزعم - قد حلت محل الإنتاج الأقل تنافسية، فهذا الخطاب الأيديولوجي يتجاهل العنف العسكري والسياسي المستخدم لإحراز هذه النتيجة. فلم تكن "مدافع" الصناعة الإنجليزية هي الفاعلة، بل المدافع الحقيقية هي التي قضت على تفوق- لا تخلف- الصناعات الصينية والهندية. وجاء منع التصنيع بأوامر المستعمرين، ليفرض التخلف على آسيا وأفريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت الفظائع الاستعمارية، والاستغلال البشع للعاملين هي الوسيلة لتحقيق عملية التراكم عن طريق النهب، وهي نتيجتها الطبيعية في الوقت ذاته.

وفيما بين السنوات ١٥٠٠-١٨٠٠، كان الإنتاج المادي للمراكز الأوروبية يتزايد بمعدل يفوق بقليل معدل نمو السكان (الذي كان معدلاً مرتفعاً بالنسبة لتلك الحقبة). وقد تزايدت هذه المعدلات خلال القرن التاسع عشر مع تزايد- لا انخفاض- معدل استغلال الشعوب المستعمرة فيما وراء البحار، وهذا هو ما يدعوني للحديث عن التراكم الدائم عن طريق النهب لا التراكم "الأولي" (الأولي في مقابل التالي). وهذا لا ينفي أنه في أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين، ارتفعت كثيراً مساهمة التراكم الذي يموله التقدم التكنولوجي- الثورات الصناعية المتعاقبة- بشكل لم يحدث خلال القرون الثلاثة التجارية السابقة. وهكذا فقد ارتفع الإنتاج الظاهري للمراكز الجديدة للنظام الرأسمالي/ الإمبريالي (أوروبا الغربية والوسطى، والولايات المتحدة، واليابان التي انضمت لهم متأخرة) بين الأعوام ١٥٠٠-١٩٠٠، بنسبة ٧/ ٥،٧ ضعفاً، في مقابل ارتفاع إنتاج التخوم بمقدار الضعف فقط. وهكذا تزداد الهوة بين الطرفين بنسبة لم تحدث من قبل في تاريخ البشرية. وخلال

القرن العشرين، ازدادت الفجوة اتساعا حيث ارتفع الدخل الظاهري للفرد في المراكز، في عام ٢٠٠٠، إلى ١٥- ٢٠ ضعف مثيله في بلدان التخوم في مجموعها.

ورفع التراكم عن طريق النهب خلال القرون التجارية بشكل كبير مستوى حياة الترف للطبقات الحاكمة في تلك الحقبة ("النظام القديم")، دون أن تستفيد منه الطبقات الشعبية، التي انحط مستوى معيشتها في كثير من الحالات- فقد تعرضت هي ذاتها للتراكم عن طريق نهب قطاعات كبيرة من الفلاحين. ولكن هذا التراكم رفع بشكل خاص سلطات الدول الحديثة، أي قدراتها الإدارية والعسكرية، وتشهد على ذلك الحروب التي قامت بها الثورة ثم الإمبراطورية، والتي ربطت بين الحقبة التجارية السابقة وبين مرحلة التصنيع التالية. وهكذا، فهذا التراكم هو أساس تحولين رئيسيين في القرن التاسع عشر، وهما الثورة الصناعية الأولى، والغزو الاستعماري السهل.

ولم تستفد الطبقات الشعبية من الرخاء المترتب على الاستعمار في المرحلة الأولى، كما تدلنا الحالة المزرية للطبقة العاملة في انجلترا كما يصفها إنجلز، ولكنها استفادت من القدرة على الهرب من هذا البؤس عن طريق الهجرة الواسعة النطاق التي سادت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لدرجة أن عدد السكان من أصل أوروبي فى مناطق الهجرة فاق عددهم فى أوربا نفسها. فهل يتصور أحد اليوم، أن يستفيد مليارات أو ثلاثة من الآسيويين والأفريقيين من مثل هذه الفرصة؟

وكان القرن التاسع عشر قمة نظام العولمة الرأسمالية/ الإمبريالية، لدرجة أنه من الآن فصاعداً يجعل التوسع الرأسمالي، و"التغريب" بالمعنى العنيف للكلمة، من المستحيل التفرقة بين البعد الاقتصادي لهذا الغزو وبعده الثقافي أي المركزية الأوروبية.

٢. الاستعمار الخارجي والاستعمار الداخلي

إذن فالتباين المراكز/ التخوم أمر أساسي للتوسع العالمي الرأسمالي كما هو في الواقع، وطوال مراحل توسعه منذ البدايات. وبالطبع فقد اتخذت الإمبريالية الخاصة بالرأسمالية أشكالاً مختلفة متتالية وثيقة الصلة بالمميزات الخاصة بكل مرحلة من مراحل التراكم الرأسمالي. فكانت هناك المرحلة المركانتيلية (١٥٠٠-١٨٠٠)، ثم مرحلة الرأسمالية الصناعية الكلاسيكية (١٨٠٠-١٩٤٥)، ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٩٠)، وأخيراً مرحلة "العولمة" الجارية حالياً.

وفي إطار هذا التحليل، فالاستعمار هو شكل خاص من التوسع لبعض التكوينات المركزية (والمسماة لذلك بالقوى الإمبريالية)، مبني على خضوع البلدان المستولى عليها (المستعمرات) للسلطة السياسية للبلد المستعمر. وهنا يكون الاستعمار "أجنبياً" بمعنى أن البلدان المستعمِرة من جهة، وتلك المستعمَرة من جهة أخرى، تمثل كيانات متميزة، حتى وإن كانت هذه الأخيرة داخلة في حيز سياسي تسيطر عليه الأولى. والإمبريالية هنا رأسمالية ويجب عدم الخلط بينها وبين أشكال أخرى- سابقة- لسيطرة معينة على شعوب مختلفة. وأسلوب الخلط بين الإمبريالية الرأسمالية الحديثة وبين تحليل الأوضاع في الإمبراطورية الرومانية مثلاً، أمر لا معنى له. أما الدول متعددة القومية (مثل الإمبراطوريات النمسوية المجرية، أو العثمانية أو الروسية، أو الاتحاد السوفييتي) فتمثل ظواهر تاريخية مختلفة بعضها عن بعض (ففي الاتحاد السوفييتي مثلاً، كان التدفق المالي يتجه من المركز الروسي إلى التخوم الآسيوية بعكس ما يحدث في أنظمة الاستعمار).

وبدأ الاستعمار الرأسمالي بالأمريكتين اللتين غزاهما الإسبان والبرتغاليون والإنجليز والفرنسيون. وأقامت الطبقات الحاكمة في البلدان المنتصرة أنظمة اقتصادية واجتماعية خاصة، الغرض منها خدمة التراكم في المراكز المسيطرة في تلك الحقبة. و لم يكن الوضع غير المتكافئ أوروبا الأطلنطية/ أمريكا المستعمرة تلقائياً ولا طبيعياً ولكنه بناء متكامل الأركان، جزء لا يتجزأ منه خضوع المجتمعات الهندية المهزومة. وجاءت تجارة العبيد لتكمل كفاءة هذا النظام كتخم

خاضع لمتطلبات التراكم في مراكز تلك الحقبة. وصارت أفريقيا السوداء التي استجلب منها العبيد تخماً للتخم الأمريكي. وسرعان ما امتد الاستعمار ليتجاوز الأمريكتين، بما في ذلك استعمار الهند الإنجليزية، وجزر الهند الشرقية للهولنديين في القرن الثامن عشر، ثم امتد بنهاية القرن التاسع عشر إلى أفريقيا، وجنوب شرق آسيا. أما البلدان التي لم تُستعمر صراحة مثل الصين، وإيران، والإمبراطورية العثمانية، فقد أُخضعت لمعاهدات غير متكافئة تسمح بتسميتها أشباه مستعمرات.

والاستعمار ظاهرة "خارجية" من وجهة نظر الأمم الأكثر تصنيعاً، وبالتالي الأكثر تقدماً من ناحية التحديث الاجتماعي، وتقدم حركاتها العمالية، والاشتراكية، والمكتسبات الديمقراطية، ولكن هذا التقدم لم يخدم أبداً شعوب مستعمراتها. وتميز أشكال العبودية في المرحلة الأولى لهذا التاريخ، وغيرها من أشكال الاستغلال الشديد للطبقات الشعبية، ووحشية إدارة المستعمرات وتواتر المذابح الاستعمارية، تاريخ الرأسمالية كما هي في الواقع. وهنا يصح الحديث عن "الكتاب الأسود" للرأسمالية، التي بلغ ضحاياها عشرات الملايين. وقد أدت هذه الممارسات بالطبع، إلى آثار تخريبية في البلدان المستعمِرة ذاتها، فقد كانت القاعدة لكل التحيزات العنصرية في ثقافات النخب الحاكمة، بل وحتى لدى الطبقات الشعبية، كوسيلة لإضفاء الشرعية على التباين: الديمقراطية في البلدان المستعمِرة/ الاستبداد الوحشي في المستعمرات. واستغلال المستعمرات يحقق الأرباح لرأس المال في المراكز في مجموعها، ولكن البلدان المستعمِرة تحقق عن طريقه كسباً إضافياً يؤكد وضعها في التراتب العالمي (فبريطانيا تحقق هيمنتها بسبب كبر إمبراطوريتها، التي تسعى ألمانيا، التي دخلت الحلبة متأخرة، للاستيلاء عليها).

أما ظواهر الاستعمار الداخلي فنتجت عن تركيبة خاصة من الاستعمار الاستيطانى من ناحية، ومنطق التوسع الإمبريالي من ناحية أخرى. والتراكم الأولي في المراكز يتخذ شكل نزع ملكيات الفلاحين الفقراء، ويخلق بذلك فائضاً من السكان لا يستطيع التصنيع المحلي استيعابه بالكامل في جميع الأحيان، مما يخلق تياراً قوياً للهجرة للخارج. وفيما بعد ساعدت الثورة الديمغرافية المترتبة على

التحديث الاجتماعي- الذي أدى لخفض معدل عدد الوفيات بأسرع من خفض معدل المواليد- لتقوية هذا التيار نحو الهجرة. وكانت انجلترا البادئة في هذا الاتجاه المبكر بتعميم نظام "السياجات" ابتداءً من القرن السابع عشر.

وقامت "نيو إنجلاند" نتيجة لهذه التوليفة من الظروف، وهي تفسر طبيعة الحركات السياسية/ الأيديولوجية المصاحبة لهذه الهجرة. فالفقراء- وهم ضحايا التنمية الرأسمالية في البلدان المستعمِرة- يردون بالارتباط بجماعات ظلامية معادية لحركة التنوير (التي يعتبرونها الأساس لقيام الرأسمالية) ترتب عمليات سفرهم وإقامتهم في "نيو إنجلاند". وتضع هذه البداية بصماتها بقوة على الأيديولوجية الأمريكية فتصبغها بطبيعتها الرجعية الواضحة (ارجع لسمير أمين، الفيروس الليبرالي، ٢٠٠٤). ولكن ما يهم الطبقات الحاكمة في انجلترا الرأسمالية/ الإمبريالية، ليس هذه الهجرة، وإنما إنشاء المستعمرات العادية المؤسسة لتحقيق التراكم في الدولة الأم، وهي المستعمرات العبودية لأمريكا الشمالية. والجمع بين هذين النوعين من الكيانات هو الذي أعطى الولايات المتحدة طابعها الخاص المبني على شكل من الاستعمار الداخلي. فنيو إنجلاند استفادت من عدم اهتمام الدولة الأم بشئونها، وتحولت إلى مركز مستقل يعمل كوسيط في استغلال المستعمرات العبودية (بالاستيلاء على التجارة البحرية وبالتالي التحكم في هذه المستعمرات)، ثم بدأت عملية تصنيع مبكرة. وهكذا فالولايات المتحدة جمعت في داخلها بين مركز رأسمالي/ إمبريالي (نيو إنجلاند)، ومستعمرتها الداخلية الخاصة (الجنوب العبودي). وكان تأثير هذه الأوضاع حاسماً في تكوين الثقافة السياسية للولايات المتحدة، وأحيل هنا لتحليلاتي السابقة بهذا الشأن في الفيروس الليبرالي.

والاستعمار الداخلي لا يقتصر على تاريخ الولايات المتحدة دون غيرها، فهناك حالات مشابهة جزئياً في أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا. فشبه جزيرة إيبيريا لم تكن في طليعة التطور الرأسمالي، ولكن هذا الغزو حدث في إطار التطور المركانتيلي للرأسمالية الناشئة. وفي هذا الإطار الجديد جرى القهر الوحشي للهنود الأصليين، ثم تبعه استيراد العبيد من أفريقيا، وكانت النتيجة أن النظام لم يحقق المكاسب للمراكز الجديدة في إسبانيا أو البرتغال، ومن باب أولى في

مستعمراتهما الأمريكية. ولم يتول الاستغلال الحقيقي لمستعمرات أمريكا اللاتينية سوى المراكز الحقيقية الناشئة، أي انجلترا في المرحلة الأولى، ثم تبعتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر (التي أعلنت نفسها السيد الوحيد للقارة الأمريكية بمقتضى مبدأ مونرو في عام ١٨٢٣). ولعب الإسبان والبرتغاليون الدور الذي لعبته البرجوازيات الكومبرادورية في أسيا، والإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك فالاستعمار الداخلي في أمريكا اللاتينية أدى لنتائج سياسية واجتماعية مماثلة لتلك التي أنتجها الاستعمار بصفة عامة، وهي العنصرية تجاه السود (خاصة في البرازيل)، والاحتقار للهنود. ولم يتعرض هذا الاستعمار الداخلي للمواجهة إلا في المكسيك حيث تعتبر ثورتها (١٩١٠-١٩٢٠) من "الثورات العظمى للزمن الحديث"، لهذا السبب. ويبدو أنه يتعرض حالياً للمواجهة في بلدان الآنديز، مع ظهور المطالب الخاصة "بالسكان الأصليين" المعاصرة، ولكن في ظل ظروف مختلفة محلياً وعالمياً بالطبع.

وفي جنوب أفريقيا، بدأ الاستعمار الاستيطاني الأول للبوير بهدف بناء دولة "بيضاء نقية"، بما يعني طرد السود (أو إبادتهم) بدلاً من إخضاعهم. أما الغزو البريطاني، فكان هدفه إخضاع الأفريقيين لمتطلبات التوسع الإمبريالي للدولة المستعمِرة (أي استغلال مناجم الذهب بالدرجة الأولى). ولم يُسمح للمستعمرين الأول (البوير)، ولا التاليين (البريطانيين) بأن يتحولوا إلى مركز مستقل. وقد حاولت دولة البوير لما بعد الحرب العالمية الثانية أن تحقق ذلك، معتمدة على مستعمرتها الداخلية (من السود أساساً)، ولكنها لم تنجح في ذلك بسبب التوازن العددي غير المواتي (وجود أغلبية كبيرة من السود)، وبسبب تزايد مقاومة الشعوب المقهورة التي انتصرت في النهاية. وقد ورثت سلطات ما بعد الأبارتهيد قضية الاستعمار الداخلي هذه، دون أن تقدم لها الحل الجذري حتى الآن، ولكن هذا يدخل في إطار فصل جديد من التاريخ.

وحالة جنوب أفريقيا تثير اهتماماً خاصاً من ناحية تأثير الاستعمار على الثقافة السياسية. والأمر لا يقتصر هنا على مجرد أن الاستعمار الداخلي واضح للعيان، ولا أنه أنتج نظام الأبارتهيد، بل لأنه قد سمح للشيوعيين في هذه البلاد

بتحليل واضح لحقيقة الرأسمالية كما هي في الواقع. وقد كان الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا هو الذي ابتدع في أعوام العشرينيات نظرية الاستعمار الداخلي (وهي نظرية تبناها في أعوام الثلاثينيات القائد الشيوعي الأمريكي الأسود هايوارد، ولكن رفاقه "البيض" لم يقبلوها). وقد خرج الحزب من ذلك بالنتيجة أن الدخل المرتفع للأقلية "البيضاء"، والدخل المتناهي في الانخفاض للأغلبية "السوداء" هما وجهان لقضية واحدة.

بل قد سار هذا الحزب الشيوعي خطوة أبعد، فتجرأ وعقد المقارنة مع التباين بين أجور العمال الإنجليز، ودخل العاملين في الهند في نطلق الإمبراطورية البريطانية. وقد رأى أن هذين الوجهين لقضية واحدة– وهي قضية الرأسمالية كما هي في الواقع– لا ينفصمان، وكان ذلك الرأي متفقاً مع رأي الدولية الثالثة في حينه. ولقد قادت نظرية الحزب الشيوعي الجنوب أفريقي عن الاستعمار الداخلي، إلى الاستنتاج بأنه على مستوى النظام الرأسمالي العالمي، فإن الاستعمار الذي يبدو خارجياً بالنسبة للقوى الاستعمارية الرئيسية، هو داخلي بالفعل. وقد استوعب الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، وكذلك الدولية الثالثة في تلك المرحلة، هذه النتيجة، في الثقافة السياسية لليسار (الشيوعي)، وانفصلا بذلك جذرياً عن ثقافة اليسار الاشتراكي للدولية الثانية الاشتراكية الاستعمارية، التي كانت تنفي هذا الارتباط اللصيق بالواقع العالمي.

سبق أن كتبت أن جنوب أفريقيا تمثل صورة مصغرة للنظام الرأسمالي العالمي، فهي تجمع داخل حدودها المكونات الثلاثة لهذا النظام، وهي أقلية تستولي على الريع الناتج من أوضاع المراكز الإمبريالية، إلى جانب مكونين شبه متساويين للأغلبية، وهما "عالم ثالث" مُصنَع (مثل البلدان البازغة اليوم)، و"عالم رابع" مستبعد (البانتوستانات) مثل المناطق غير المصنعة في أفريقيا اليوم. وفضلاً عن ذلك، فإذا أخذنا نسبة هذه المكونات الثلاثة للسكان، وقارناها بنسبة الدخل للفرد في كل منها لوجدناها مماثلة بالتقريب للنسب السائدة في النظام العالمي الحالي. ولعل هذه الحقيقة قد ساهمت في توَضيح الأمور لشيوعيي جنوب أفريقيا في تلك الحقبة. ولقد ضاعت هذه الثقافة السياسية اليوم. وقد حدث ذلك في جنوب أفريقيا، بتبني

الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا مؤخراً لنظرية "العنصرية" الشائعة (التي تصف النتيجة بأنها السبب)، كما حدث على المستوى العالمي بانضمام أغلب الشيوعيين لمواقف الاشتراكية الديمقراطية.

ومثال استعمار فلسطين يضع أمام عيوننا اليوم بوضوح، أسلوب التراكم عن طريق النهب.

هل يتجه النظام العالمي الحالي نحو تعميم جديد لأشكال الاستعمار الداخلي؟ يؤدي تفاقم الأزمة الاجتماعية في تخوم النظام التي يعيش فيها نصف البشرية من الفلاحين، والتي نتجت عن الهجوم المعمم لرأس المال (أي استراتيجية "السياجات" على المستوى العالمي)، إلى ضغط هائل نحو الهجرة، يتواكب مع الركود الديمغرافي النسبي في مراكز الثالوث. ويضعف احتمال تحقق نظرية تعميم الاستعمار الداخلي في المرحلة القادمة بسبب المقاومة السياسية والأيديولوجية الحقيقية في أوروبا لنموذج من هذا النوع، والتي تشير إلى تثبيت "العنصرية". وفي المقابل، يبدو الخطر الأكبر في تعميم النموذج الأمريكي لممارسات "الطائفية" ليصير النظام العام في أوروبا.

٣. الرأسمالية مرحلة عابرة في التاريخ

يتكون مسار الرأسمالية كما هي في الواقع من مرحلة طويلة من النضج استمرت لعدة قرون، قادت لمرحلة ازدهار قصيرة (خلال القرن التاسع عشر)، تتبعها مرحلة اضمحلال محتمل، بدأت في القرن العشرين، وقد تصير مرحلة طويلة للانتقال لاشتراكية عالمية.

لم تكن الرأسمالية نتيجة لرؤيا خيالية هبطت فجأة على المثلث لندن/ أمستردام/ باريس في أعقاب فترة الإصلاح والنهضة في القرن السادس عشر، بل سبقتها في القرون الثلاثة قبلها أشكال أولى في المدن الإيطالية. وكانت هذه الأشكال لامعة ولكنها محدودة في المكان، وخنقها المحيط "الإقطاعي" السائد، ولذلك تعرضت للكثير من الإخفاقات التي أدت لإجهاضها. بل يمكننا ذكر حالات متعددة سابقة عليها لمدن تجارية على "طريق الحرير" من الصين والهند مروراً بالشرق

الأوسط الإسلامي العربي والفارسي. وبعد ذلك، ومن عام ١٤٩٢، مع غزو الإسبان والبرتغاليين للأمريكتين، بدأ قيام النظام المركانتيلي/ العبودي/ الرأسمالي. ولكن النظم الملكية في إسبانيا والبرتغال، لم تنجح لأسباب خارجة عن موضوعنا الحالي، في أن تصل بالنظام المركانتيلي (التجاري) إلى شكله النهائي الذي نجح الإنجليز، والهولنديون، والفرنسيون في اختراعه بدلاً منهم. وهذه الموجة الثالثة من التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، التي أنتجت الانتقال للرأسمالية في شكلها التاريخي الذي نعرفه اليوم ("النظام القديم")، لا يمكن تصور حدوثها دون الموجتين السابقتين عليها. فلماذا لا يحدث نفس الشيء بالنسبة للاشتراكية، أي عملية تدريب تستغرق قروناً لاختراع مرحلة أكثر تقدماً للحضارة البشرية؟

وكانت فترة ازدهار النظام قصيرة، فبالكاد مر ما يقرب من القرن بين الثورة الصناعية والفرنسية وثورة عام ١٩١٧. إنه القرن الذي يجمع بين استكمال هاتين الثورتين، وازدهار أوروبا ووليدها في أمريكا الشمالية، وبين الطعن في مصداقية الرأسمالية (كومونة باريس في ١٨٧١، ثورة ١٩١٧)، وإنجاز السيطرة على العالم الذي يبدو مستسلماً لمصيره.

هل تستطيع هذه الرأسمالية التاريخية أن تسير في تطورها لتسمح لتخوم نظامها بـ-"اللحاق" لتصير مجتمعات رأسمالية "متطورة" بالكامل مثل مراكزها المسيطرة؟ لو كان ذلك ممكناً، أي لو سمحت قوانين النظام بذلك، لكان "اللحاق" في داخل النظام الرأسمالي، وعن طريقه، أمراً مفروضاً كقوة موضوعية لا يمكن تخطيها، أي الخطوة السابقة الضرورية للاشتراكية اللاحقة. ولكن هل من الممكن أن تكون هذه النظرة الشائعة والسائدة، بكل بساطة، خاطئة؟ إن الرأسمالية التاريخية كانت، وستبقى كذلك، مؤدية بطبيعتها للاستقطاب، الأمر الذي يجعل "اللحاق" أمراً مستحيلاً.

الرأسمالية المعولمة، كما هي في الواقع، تؤدي بطبيعتها للاستقطاب

تقوم الرأسمالية المجردة المتصَورة كأسلوب للإنتاج على السوق المتكامل في أبعاده الثلاثة (سوق منتجات العمل الاجتماعي، وسوق رأس المال، وسوق العمل)، ولكن الرأسمالية كنظام عالمي كما هي في الواقع، تقوم على التوسع العالمي للسوق في بعديه الأولين فقط، حيث يُستبعد قيام سوق عالمي للعمل بسبب بقاء الحدود السياسية للدول، رغم عولمة الاقتصاد التي تبقى ناقصة بسبب هذا الواقع. ولهذا السبب، تبقى الرأسمالية كما هي في الواقع، بطبيعتها مستقطِبة دائماً على المستوى العالمي، وتصير التنمية غير المتساوية التي تؤسسها التناقض الآخذ في الاتساع، والأكثر عنفاً في عصرنا الحالي، والذي لا يمكن التغلب عليه في إطار المنطق الرأسمالي. ويفرض هذا الواقع ضرورة تصور مرحلة طويلة للانتقال للاشتراكية العالمية. فإذا كانت الرأسمالية قد خلقت الأسس لاقتصاد، ومجتمع عالميين، فإنها عاجزة عن السير بمنطق العولمة حتى نهايته. والاشتراكية بوصفها مرحلة أرقى كيفياً للإنسانية، لا يمكن إلا أن تكون عالمية، ولكن بناءها يمر بمرحلة تاريخية طويلة، يجب بالضرورة أن تبنى على استراتيجية تنفي الرأسمالية المعولمة، وفي تناقض معها.

ولتحليل الرأسمالية المعولمة، علينا أن نميز بين قانون القيمة فى حد ذاته وتلك الصيغة الخاصة لقانون القيمة المعولمة. والرأسمالية العالمية لا تسير وفق قانون القيمة المعروف (الذي يتعلق بأسلوب الإنتاج الرأسمالي في شكله الأكثر تجريداً)، وإنما تسير وفق قانون القيمة المعولمة (شكل القانون المبني على السوق العالمي ذي البعدين). وقانون القيمة المعروف يعني أن يتساوى أجر العمل في جميع أنحاء العالم عند تساوي الإنتاجية. أما قانون القيمة المعولمة فيحقق أجوراً للعمل غير متساوية عند تساوي الإنتاجية، في حين أن أسعار المنتجات، وربح رأس المال، يتجهان نحو التساوي على المستوى العالمي، وينتج الاستقطاب نتيجة لهذه الأوضاع. واستراتيجية مرحلة الانتقال الطويل للاشتراكية العالمية تعني إذن، فك الارتباط بين نظام المعايير للاختيارات الاقتصادية الرشيدة، عن نظام المعايير الناتج من الخضوع لقانون القيمة المعولمة.

ويعني تطبيق هذا المبدأ عند وضع الاستراتيجية السياسية والاجتماعية، أن مرحلة الانتقال الطويل تمثل طريقا إجبارياً لا يمكن تجاوزه نحو بناء مجتمع وطني شعبي مرتبط باستراتيجية بناء اقتصاد وطني متمحور على الذات. وهذا البناء يحمل عناصر التناقض في جميع جوانبه، فهو يربط بين معايير ومؤسسات وأساليب عمل رأسمالية، وبين تطلعات وإصلاحات اجتماعية تتعارض مع منطق رأس المال العالمي، وهو يربط بين قدر من الانفتاح على الخارج (محكوم بقدر الإمكان)، وبين حماية شروط التحولات الاجتماعية التقدمية التي تتعارض مع المصالح الرأسمالية السائدة. والطبقات الحاكمة بطبيعتها التاريخية، تحدد رؤاها وتطلعاتها في إطار الرأسمالية العالمية كما هي في الواقع، وهي تخضع استراتيجياتها، سواء برضائها أو رغماً عنها، لمتطلبات التوسع العالمي للرأسمالية، وهي لذلك، لا يمكن أن تختار فك الارتباط بالفعل. ولكن فك الارتباط يصير ضرورة للطبقات الشعبية نظراً لأنها تحاول استخدام السلطة السياسية لتغيير أوضاعها، والتحرر من الظروف غير الإنسانية التي يفرضها عليها التوسع الاستقطابي العالمي للرأسمالية.

خيار التنمية المتمحورة على الذات لا يمكن تخطيه

كانت التنمية المتمحورة على الذات تاريخياً هي الشكل المميز لعملية التراكم الرأسمالي في المراكز الرأسمالية، وهي التي حددت أشكال التنمية الاقتصادية التي نتجت عنها، أي أنها كانت تتبع أساساً تحركات العلاقات الاجتماعية الداخلية، مع استخدام العلاقات الخارجية لمصلحتها. أما في التخوم في المقابل، فعملية تراكم رأس المال يتحكم فيها بشكل أساسي تطور المراكز، أي أنها بشكل ما "تابعة".

وهكذا فالتنمية المتمحورة على الذات، تفترض ما يمكن تسميته التحكم في الشروط الأساسية الخمسة للتراكم، وهي:

- السيطرة محلياً على إعادة إنتاج قوة العمل، الأمر الذي يفترض في مرحلة أولى، أن تضمن سياسة الدولة تحقيق تنمية زراعية قادرة على إنتاج فائض زراعي بكميات كافية، وأسعار تتمشى مع تحقيق ربحية لرأس المال. وفي مرحلة

تالية، أن تضمن التوسع في إنتاج السلع الداخلة في تحديد الأجر لتتمشى مع التوسع في رأس المال، وفي عدد العاملين بأجر؛

- السيطرة محلياً على تركيز الفائض، وهذا يفترض لا مجرد وجود مؤسسات مالية وطنية شكلاً، وإنما استقلالية هذه المؤسسات بالنسبة لحركة رؤوس الأموال متعدية الجنسية، بحيث تضمن القدرة الوطنية على توجيه الاستثمار؛

- السيطرة محلياً على السوق المقتصر واقعياً على الإنتاج المحلي، حتى إذا لم توجد حماية قوية، جمركية أو غير جمركية، وكذلك القدرة على المحافظة على التنافسية في السوق العالمي، بشكل انتقائي على الأقل؛

- السيطرة محلياً على الموارد الذي يفترض إلى جانب ملكيتها الرسمية، القدرة على استخدامها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي. وبهذا الفهم، فإن البلدان البترولية التي لا تستطيع التحكم في "إغلاق الصنبور"- إذا فضلت أن تحتفظ بهذا البترول في باطن الأرض بدلاً من تحويله إلى ممتلكات مالية يمكن مصادرتها في أي وقت- لا تتحكم في الواقع في مواردها؛

- وأخيراً السيطرة محلياً على التكنولوجيا، بمعنى أنه سواء أكانت هذه التكنولوجيا مخترعة محلياً أو مستوردة، يكون من الممكن إعادة إنتاجها بسرعة، ودون الحاجة لاستيراد مدخلاتها الأساسية (المعدات، والمعرفة، الخ.)

وفي مقابل هذا المفهوم للتنمية التمحورة على الذات، يقوم مفهوم التنمية التابعة (المبني على التكيف من جانب واحد مع الاتجاهات السائدة التي يقررها تحرك الرأسمالية على المستوى العالمي).

تتأسس دينامية نموذج التنمية المتمحورة على الذات على الارتباط المتبادل الوثيق بين نمو إنتاج أدوات الإنتاج ونمو إنتاج سلع الاستهلاك الجماهيري. والاقتصادات المتمحورة على الذات ليست مغلقة على ذاتها، ولكنها بالعكس منفتحة بشكل قوي، بمعنى أنها تؤثر، بقدرتها على التدخل السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي، على النظام العالمي برمته. ويتمشى مع هذا الارتباط علاقات اجتماعية تسودها العلاقة بين الكتلتين الأساسيتين للنظام، وهما البرجوازية القومية وعالم العمل. أما دينامية رأسمالية التخوم- وهي المضاد بالتعريف للرأسمالية

المركزية المتمحورة على الذات- فتقوم أساساً على الارتباط بين القدرة على التصدير من جهة، واستهلاك الواردات أو المنتجات المحلية كبديل عن الاستيراد لصالح أقلية معينة من الجهة الأخرى. وهذا النموذج هو الذي يحدد الطبيعة الكومبرادورية- في مواجهة الطبيعة الوطنية- لبرجوازيات التخوم.

قراءة نقدية للمحاولات التاريخية لتنمية متمحورة على الذات شعبوية أكانت أو اشتراكية

منذ ثلاثة أرباع القرن، تواجه جميع الثورات الشعبية الكبرى ضد الرأسمالية كما هي في الواقع قضية التنمية المتمحورة على الذات، وفك الارتباط، سواء الثورات الاشتراكية الروسية، أو الصينية، أو الفيتنامية أو الكوبية، أو حركات تحرر شعوب العالم الثالث. ولهذا، فلا بد من النظر بعين فاحصة، وبشكل مستمر، للإجابات التاريخية لتلك الثورات والحركات على تلك القضية في ارتباطها الوثيق مع إجاباتها عن جميع المظاهر الإشكالية لعملية تنمية قوى الإنتاج، والتحرر الوطني، والتقدم الاجتماعي، ومقرطة المجتمع، وأخذ الدروس من نجاحاتها، وهزائمها. وفي الوقت ذاته، وحيث إن الرأسمالية تتحول وتتطور باستمرار، وتتكيف مع التحديات التي توجهها لها ثورات الشعوب، تتعرض الظروف ذاتها التي تجري في ظلها هذه القضايا لتطور مستمر. وهكذا فالتنمية المتمحورة على الذات، وفك الارتباط، لا يمكن تلخيصها في شكل وصفات جاهزة تصلح لكل المناسبات، ولكل لحظات التطور التاريخي. وعلى هذا فهذه المفاهيم تحتاج لإعادة التفكير فيها في ضوء دروس التاريخ، وتطورات العولمة الرأسمالية.

وقد انتهت الموجة الطويلة من حركات التحرر الوطني التي اجتاحت بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، بقيام سلطات دولة جديدة مؤسسة بصفة رئيسية على البرجوازيات القومية. وقد طورت هذه البرجوازيات مشروعات "للتنمية"- تمثل أيديولوجية حقيقية للتنمية- باعتبارها استراتيجيات للتحديث تعمل على تحقيق "الاستقلال في إطار الترابط العالمي المتبادل". وبناءً عليه، فهذه الاستراتيجيات لم تعمل على فك الارتباط بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإنما مجرد

تكيف إيجابي مع النظام العالمي. وقد أثبت التاريخ الطبيعة الخيالية للمشروع، الذي بعد مرحلة من النجاح الظاهري بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٥، فقد اندفاعه، وعاد مرة أخرى باقتصاده إلى وضع الكومبرادورية، وبمجتمعاته إلى وضع التخوم، وذلك عن طريق ما سُمي بسياسات "الانفتاح"، والخصخصة، والتكيف الهيكلي تحت ضغوط العولمة الرأسمالية.

وفي المقابل، نجحت تجارب الاشتراكية كما هي في الواقع، في الاتحاد السوفييتي، والصين، وفيتنام، وكوبا، في فك الارتباط بالمعنى الذي يحمله هذا المبدأ، وخلقت بهذا الشأن نظماً للمعايير والاختيارات الاقتصادية المستقلة عن تلك التي يفرضها منطق التوسع الرأسمالي العالمي. وهذا الاختيار، مع اختيارات أخرى مصاحبة، يعبر عن النوايا الاشتراكية الحقيقية للقوى السياسية والاجتماعية التي قادت الثورات المعنية. ومع ذلك، فعند مواجهة الاختيار بين "اللحاق بأي ثمن" بتطوير القوى الإنتاجية التي تنتج أنظمة على شاكلة تلك القائمة في المراكز الرأسمالية، وبين اختيار "بناء مجتمع آخر" (اشتراكي)، اتجهت هذه المجتمعات بالتدريج لإعطاء الأولوية للاختيار الأول، لدرجة المخاطرة بتفريغ الاختيار الثاني من أي مضمون حقيقي. وهذا التطور، الناتج عن دينامية اجتماعية، ارتبط بنشوء تدريجي لبرجوازية قوية. فإذا ما نجحت هذه البرجوازية في فرض نفسها كطبقة مسيطرة سياسياً، فإن هذا يعني قيام رأسمالية عادية مندمجة في النظام العالمي، الأمر الذي يؤدي مباشرة لتحويل هذه المجتمعات لوضع التخوم.

وأدى تآكل ثم هزيمة المشاريع "التنموية" لبلدان العالم الثالث، والسوفيتية (الاشتراكية الحقيقية المزعومة)، مضافاً إلى تعمق العولمة الرأسمالية في المراكز المسيطرة في الغرب، إلى فتح المجال للخطاب المسيطر وحيد الجانب القائل بضرورة الانخراط في العولمة الرأسمالية كخيار لا بديل له. وهو خيال رجعي لأن الخضوع لمتطلبات توسع السوق العالمي ذي البعدين لا يسمح بتجاوز العولمة الاستقطابية. وهكذا تبقى التنمية المتمحورة على الذات، وفك الارتباط، كالرد الذي لا يمكن تخطيه على تحدي المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية المُستقطِبة.

وهكذا فالسير في طريق التنمية الرأسمالية يمثل لشعوب التخوم مأزقاً مأساوياً، لأن الرأسمالية "المتقدمة" للبعض - المراكز المسيطرة والتي تمثل الأقلية (٢٠% من سكان الكوكب) - تعني في الوقت نفسه، الرأسمالية "المتخلفة" للآخرين (٨٠% من سكان الكوكب). وهنا يسيطر المأزق على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

ويظهر هذا المأزق بشكل صارخ فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية.

يقوم طريق التنمية للرأسمالية التاريخية على الملكية الخاصة للأرض الزراعية، وخضوع الإنتاج الزراعي لما تفرضه "السوق"، ويؤدي هذا للطرد التدريجي للفلاحين لمصلحة عدد قليل من للمزارعين الرأسماليين، الذين لم يعودوا فلاحين، وينتهون إلى أن يصيروا أقلية صغيرة من السكان (٥ إلى ١٠%)، ولكنها قادرة على تغذية مجموع سكان البلدان المعنية (بشكل جيد)، بل وحتى تصدير كميات كبيرة. وهذا الطريق الذي بدأته انجلترا في القرن الثامن عشر (مع تعميم نظام "السياجات")، والذي امتد بالتدريج لبلدان أوروبا في القرن التاسع عشر، يعبر عن جوهر الطريق التاريخي للتنمية الرأسمالية.

ويبدو هذا الطريق فعالاً تماماً. ولكن بغض النظر عن فاعليته (وسأعود لهذه النقطة فيما بعد)، هل يمكن تقليد هذا الطريق في تخوم النظام؟

لم ينجح هذا الطريق الرأسمالي إلا لأن الأوروبيين كان لديهم صمام الأمان المتمثل في الهجرة الواسعة للأمريكتين، التي تحدثنا عن حجمها فيما سبق. ولكن فرصة هذه الهجرة لا تتوافر بالمرة لشعوب التخوم اليوم. وفضلاً عن ذلك فعملية التصنيع الحديثة لا تستطيع أن تستوعب سوى أقلية ضئيلة من سكان الريف المعنيين لأن صناعات اليوم تتميز بتقدم تقني بالنسبة لصناعات القرن التاسع عشر- كشرط للكفاءة- مما يقلل من عدد العمال الذين تستوعبهم. والطريق الرأسمالي هنا لا يستطيع إلا أن ينتج "كوكباً من العشوائيات" (التي تنتشر في العالم الثالث الرأسمالي المعاصر)، وأن ينتج ويعيد إنتاج العمل الرخيص. وهذا هو السبب في أن هذا الطريق غير ممكن سياسياً. وقد نجح الطريق الرأسمالي- في ارتباط مع مخرج الهجرة، وأرباح الإمبريالية- في أوروبا والولايات المتحدة

واليابان، في خلق الظروف– المتأخرة– للحل الوسط الاجتماعي بين العمال ورأس المال (ظهر بشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في دولة الرفاهية، ولكنه كان موجوداً بشكل أقل وضوحاً منذ نهاية القرن التاسع عشر). ولكن شروط مثل هذا الحل الوسط لا تتوفر في التخوم اليوم. فالطريق الرأسمالي في الصين أو فيتنام مثلاً، لا يستطيع أن يؤسس تحالفاً جماهيرياً واسعاً وثابتاً يجمع بين الطبقة العاملة ومجموع الفلاحين، فهو لا يستطيع أن يجد أساساً اجتماعياً إلا في الطبقات المتوسطة التي صارت المستفيد الوحيد من هذه التنمية، إذن فالطريق "الاجتماعي الديمقراطي" ممنوع هنا. والبديل الوحيد الممكن هو نموذج للتنمية "الفلاحية" سأعود له لاحقاً.

وتمثل قضية الموارد الطبيعية محوراً ثانياً وحاسماً في صراع الحضارات بين الرأسمالية والاشتراكية المرتقبة. فاستغلال الموارد غير المتجددة للجنوب لصالح التبذير الاستهلاكي للشمال، هو كذلك شكل من أشكال التراكم عن طريق النهب. فعندما يجري تبادل هذه الموارد مع موارد وخدمات متجددة، يتعرض مستقبل شعوب الجنوب للتضحية به على مذبح الأرباح الفائقة للاحتكارات الإمبريالية.

والبعد التخريبي للرأسمالية، على الأقل بالنسبة لشعوب التخوم، يمنعنا من أن نتصور أنه من الممكن لها أن تُستدام، أو أن يقلدها "المتأخرون". ومكانها في مجرى تاريخ البشرية، هو أنها مرحلة عابرة تمهد الطريق لتجاوزها. فإذا لم يحدث هذا التجاوز، لن تؤدي الرأسمالية إلا لمرحلة من البربرية والفوضى، أي لنهاية الحضارة البشرية بالكامل.

٤. القرن العشرون: الموجة الأولى للثورات الاشتراكية وصحوة "الجنوب"

وهكذا فقمة ازدهار النظام كانت قصيرة، تساوي بالكاد قرناً من الزمان. وقامت في القرن العشرين الموجة الأولى من الثورات تحت شعار الاشتراكية (في روسيا، والصين، وفيتنام، وكوبا)، وكذلك تجذر نضال التحرير في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية (تخوم النظام الإمبريالي الرأسمالي)، الذي جرى التعبير عن تطلعاته في "مشروع باندونج" (١٩٥٥ –١٩٨١).

وهذا التواكب لم ينشأ بطريق الصدفة، فالانتشار المعولم للرأسمالية/ الإمبريالية مثل لشعوب التخوم المعنية أكبر مأساة في التاريخ البشري، الأمر الذي أوضح الطبيعة التخريبية للتراكم الرأسمالي. وانتشر قانون الإفقار الذي صاغه ماركس، في أرجاء النظام، بعنف تجاوز بكثير ما تخيله أبو الفكر الاشتراكي! وقد طويت هذه الصفحة من التاريخ، فشعوب التخوم لم تعد تقبل المصير الذي اختصتها به الرأسمالية، وهذا التغير الأساسي في المواقف غير قابل للانعكاس. وهو ما يعني أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة الانحسار. وهذا لا يستبعد بالطبع استمرار بعض الأوهام، مثل تلك المتعلقة بأن الإصلاحات يمكن أن تعطي الرأسمالية وجهاً إنسانياً (الأمر الذي لم تره أبداً أغلبية الشعوب)، أو تلك المتعلقة بإمكان "اللحاق" في داخل النظام، التي تتعلق بها الطبقات الحاكمة في "البلدان البازغة" تحت تأثير النجاحات المؤقتة، أو تلك النابعة من التراجعات الماضوية (شبه الدينية أو شبه الإثنية) التي تسقط فيها بعض الشعوب "المهمشة" حالياً. وتبدو هذه الأوهام ثابتة نظراً لمرورنا بقاع الموجة، الأمر الذي سأعود له لاحقاً. لقد فقدت موجة ثورات القرن العشرين زخمها، أما الثورات الأكثر جذرية للقرن الحادي والعشرين فلم تتأكد بعد. وفيما بين النور والغسق تظهر الأشباح كما يقول جرامشي. وتظهر صحوة شعوب التخوم منذ القرن العشرين، لا فقط بلحاقهم ديمغرافياً، ولكن عن طريق التعبير عن إرادتهم المعلنة بإعادة بناء دولتهم ومجتمعهم اللذين فككتهما الإمبريالية خلال القرون الأربعة السابقة.

باندونج والعولمة الأولى للصراع (١٩٥٥ - ١٩٨٠)

أعلنت حكومات وشعوب آسيا وأفريقيا في باندونج في ١٩٥٥، إرادتها لإعادة بناء النظام العالمي على أساس الاعتراف بحقوق الأمم التي كانت مسودة حتى ذلك الوقت. وكان هذا الحق في التنمية هو أساس العولمة في تلك الحقبة، وقد وضع موضع التنفيذ في إطار متعدد الأقطاب ومتفق عليه. وهذا فرض على الإمبريالية أن تتكيف مع هذه المتطلبات الجديدة.

ولا ينتمي التقدم في التصنيع الذي بدأ في عصر باندونج إلى منطق التوسع الإمبريالي، ولكنه حدث نتيجة لانتصارات شعوب الجنوب، ولا شك أن هذا التقدم قد شجع أوهام "اللحاق" الذي بدا أنه في طريق التحقق، في حين أن الإمبريالية هي في الواقع التي اضطرت للتكيف مع متطلبات التنمية في التخوم، لتعيد ترتيب مواقعها حول أشكال جديدة من السيطرة. فقد تراجع التباين القديم بلدان إمبريالية/ بلدان مسودة، الذي كان مرادفاً للتباين بلدان مصنعة/ بلدان غير مصنعة، ليحل مكانه تدريجياً التباين الجديد المبني على تمركز المزايا المرتبطة "بالاحتكارات الخمسة الجديدة للمراكز الإمبريالية" (التحكم في التكنولوجيا الجديدة، والموارد الطبيعية، وفي النظام المالي العالمي، وفي الاتصالات، وفي أسلحة الدمار الشامل).

وكان عصر باندونج هو عصر نهضة أفريقيا، فيجب أن ننظر لحركة الجامعة الأفريقية في هذا الإطار. وقد بدأت هذه الحركة على يد الشتات الأفريقي في أمريكا، وحققت أحد أهدافها (الاستقلال) وإن لم تحقق هدفها الآخر (الوحدة). وليس من قبيل الصدفة أن الدول الأفريقية ارتبطت بمشروعات تجديد فرضت عليها أن تستلهم القيم الاشتراكية، إذ إن تحرير شعوب التخوم ينخرط بالضرورة في إطار مناهضة رأس المال. ولا مجال للتقليل من قيمة هذه المحاولات الكثيرة على اتساع القارة، كما يحدث كثيراً اليوم. فحتى نظام موبوتو الكريه قد سمح خلال ٣٠ عاماً، بتراكم رأسمال تعليمي في الكونغو يفوق بمقدار ٤٠ مرة ما أنجزه المستعمرون البلجيك خلال ٨٠ عاماً. وسواء رضينا أم أبينا فقد ساعدت الدول الأفريقية على قيام أمم حقيقية، وقد ساعدت "الاختيارات العابرة الإثنية" لطبقاتها الحاكمة على بلورة هذه الأمم. أما الانحرافات "الإثنوية" (بمعنى النزعة الإثنية المتطرفة) فقد ظهرت فيما بعد، نتيجة لاستنفاد نموذج باندونج، مما أضاع شرعية هذه السلطات، ولجأت بعض فئاتها إلى الإثنية لإعادة تدعيم هذه الشرعية لمصلحتها الخاصة. وأشير هنا لكتابي: L`ethnie a lassaut des Nations، (١٩٩٤).

فهل سيكون التراجع الطويل للرأسمالية الإمبريالية مرادفاً لمرحلة الانتقال الطويل نحو الاشتراكية؟ لكي يحدث هذا ينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرون

امتداداً للقرن العشرين، مع تجذير أهداف التحول الاجتماعي. وهو أمـر ممكـن، ولكن يجب تحديد شروط ذلك بدقة، وإلا سيصير التراجع الطويل للرأسمالية مجرد تدهور مستمر للحضارة الإنسانية. وأحيل هنا لما كتبته منـذ أكثـر مـن خمسـة وعشرين عاماً تحت عنوان "ثورة أم تـدهور؟" (Minuit،Classe et Nation ، ١٩٧٩، ص ص ٢٣٨-٢٤٥).

ولكن التراجع ذاته ليس عملية مستمرة خطية، فهو لا يستبعد لحظـات مـن "الاستعادة"، أي من الهجوم المضاد لرأس المال، مماثلة للهجوم المضـاد "للنظـام القديم" في غداة الثورة الفرنسية. واللحظة الراهنة هي من هذا القبيل. ويمثل القرن العشرون الفصل الأول لعملية التدريب الطويلة للشعوب على تجاوز الرأسـمالية، واختراع أشكال اشتراكية جديدة للحياة، وفقاً لتعبير دومينيكـو لوسـوردو (Fuir lHistoire،، ٢٠٠٧). وأوافقه في تحليله بعدم الحديث عن "الفشل" (للاشـتراكية، والاستقلال الوطني) كما تحاول الدعاية الرجعية المنتشرة اليوم أن تصـوره. بـل بالعكس، فإن نجاحات هذه الموجة الأولى من التجارب الاشـتراكية والوطنيـة لا إخفاقاتها هي الدافع وراء مشاكل العالم المعاصر. وقد حللـت مشـروعات هـذه الموجة الأولى في أشكالها الثلاثة من التقدم الاجتماعي والسياسي التي رأيناها فـي حالة دولة الرفاهية للغرب الإمبريالي (الحل الوسط التـاريخي بـين رأس المـال والعمل)، والاشتراكية كما هي في الواقع: السوفييتية والماوية، والأنظمة الوطنيـة الشعبية لمرحلة باندونج. وقد حللتها في تكاملاتها وتعارضـاتها علـى المسـتوى العالمي (وهي نظرة تختلف عن نظرة "الحرب الباردة"، وعن القطبية الثنائية التـي يقترحها اليوم المدافعون عن "الرأسمالية نهاية التاريخ"، التي كانـت تركـز علـى الطبيعة متعددة القطبية لعولمة القـرن العشـرين). ويفسـر تحليـل التناقضـات الاجتماعية الخاصة بكل من هذه الأنظمة، والتحسسات المميزة لهذه الأشكال مـن الإنجازات، وفقدانها لقدرتها، ثم هزيمتها لا فشلها (سـمير أمـين، Au dela du capitalisme senile ,PUF ، ٢٠٠٢، ص ص ١١-١٩).

إذن ففقدان القدرة هذا، هو الذي خلق الظروف المسـاعدة للهجـوم المضـاد الحالي لرأس المال، وهي مرحلة "انتقال محفوفة بالأخطار" جديدة لحركات تحـرر

القرن العشرين نحو مثيلاتها للقرن الحادي والعشرين. علينا إذن أن ننظر في طبيعة هذه اللحظة "المخلخلة" التي تفصل بين القرنين، وأن نحدد التحديات الجديدة التي تحملها للشعوب.

٥. الهجوم المضاد لرأس المال المتراجع

لم يعد التباين المراكز/ التخوم مرادفاً للتباين البلدان المصنعة/ البلدان غير المصنعة. ويستمر الاستقطاب المراكز/ التخوم الذي يعطي للتوسع الرأسمالي العالمي طابعه الإمبريالي، بل ويتعمق عن طريق "الاحتكارات الخمسة الجديدة" التي تستفيد منها المراكز (وأشرنا إليها أعلاه). وفي ظل هذه الظروف، لا يلغي استمرار مشروعات التنمية المتسارعة للتخوم البازغة بنجاح حالي لا شك فيه (في الصين خاصة، وفي غيرها من بلدان الجنوب)، السيطرة الإمبريالية. فهذا الاستمرار يساعد على قيام تباينات جديدة مراكز/ تخوم لا على تجاوزها.

والإمبريالية لم تعد متفرقة كما كانت في المراحل السابقة لتطورها، فقد صارت "الإمبريالية الجماعية" للثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان). وبهذا الفهم، تتغلب المصالح المشتركة للاحتكارات التي تنتمي لبلدان الثالوث، على نزاعات المصالح (التجارية) التي قد تفرق بينها. ويجري التعبير عن هذه الطبيعة الجماعية للإمبريالية عن طريق إدارة النظام العالمي بواسطة الأدوات المشتركة للثالوث، وهي على المستوى الاقتصادي: منظمة التجارة العالمية (وزارة المستعمرات للثالوث)، وصندوق النقد الدولي (الوكالة الجماعية الاستعمارية للنقد)، والبنك الدولي (وزارة الدعاية)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والاتحاد الأوروبي (المؤسس لمنع أوروبا من التخلص من الليبرالية)؛ وعلى المستوى السياسي: السبعة/ الثمانية الكبار، والقوات المسلحة للولايات المتحدة، وتابعتها قوات حلف الأطلنطي، وتكتمل الصورة بعملية تهميش وتطويع الأمم المتحدة. ويتمحور مشروع الهيمنة الأمريكية القائم على أساس مشروع التحكم العسكري في الكوكب (الذي يفترض إلغاء القانون الدولي، وما تدعيه واشنطن من الحق في القيام "بحروب استباقية" وفقاً لاختيارها، وغير ذلك)، على الإمبريالية الجماعية، ويسمح لقائدها الأمريكي بأكثر من التعويض عن عجزه الاقتصادي.

أهداف استراتيجية بناء التكامل في ظل التنوع، ووسائلها

تواجه شعوب القارات الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) اليوم مشروع توسع النظام الإمبريالي النيوليبرالي المعولم، الذي يعني بناء نظام "الأبارتهيد على المستوى العالمي"، لا أقل. فهل سيطعن أحد في مشروعية هذا النظام الإمبريالي الجديد، ومن الذي سيقوم بذلك؟ وماذا ستكون نتيجة هذا الطعن في المشروعية؟

لا شك أن صورة الواقع الحالي لا تسمح بتوقع قيام مثل هذا الطعن في القريب، فالطبقات الحاكمة في بلدان الجنوب المنهزمة قد قبلت في غالبيتها القيام بدور الكومبرادور التابعين، أما الشعوب الغارقة في صراعها اليومي من أجل معيشة الكفاف فيبدو أنها قد قبلت مصيرها، بل الأسوأ أنها تبدو وكأنها تقبل الأوهام الجديدة التي تروج لها هذه الطبقات الحاكمة (ومن أمثلة ذلك الإسلام والهندوستانية السياسيان). ولكن من الناحية الأخرى، يدل تصاعد حركات المقاومة والنضال ضد الرأسمالية والإمبريالية، ونجاح اليسار في أمريكا اللاتينية في انتصاراته البرلمانية (بغض النظر عن حدود هذه الانتصارات)، وتزايد راديكالية الكثير من هذه الحركات، واتخاذ بعض حكومات الجنوب مواقف معارضة في داخل منظمة التجارة العالمية، على أن قيام "عالم آخر" أفضل، أمر ممكن بالفعل. ويفترض قيام الاستراتيجية الهجومية الضرورية لإعادة بناء جبهة شعوب الجنوب، تجذير المقاومات الاجتماعية في مواجهة هجوم رأس المال الإمبريالي.

وقد اختارت الطبقات الحاكمة لبعض بلدان الجنوب بوضوح استراتيجية ليست بالخضوع السلبي للقوى المسيطرة في النظام العالمي، ولا هي سياسة المعارضة الصريحة لها، فقد اختارت استراتيجية التدخل النشيط التي تبني عليها طموحها للإسراع بتنمية بلادها. والصين، بفضل تماسكها الوطني الراجع لثورتها، وللماوية، وباختيارها المحافظة على التحكم في عملتها الوطنية، وفي حركة رؤوس الأموال، وبرفضها المساس بالملكية الخاصة للأرض (وهو المكسب الثوري الرئيسي للفلاحين)، كانت الأكثر استعداداً لاتخاذ هذا الاختيار، وتحقيق نتائج لا شك في نجاحها. فهل من الممكن الاستمرار في هذه التجربة؟ وما هي حدودها

المحتملة؟ إن تحليلي لتناقضات هذا الاختيار تقودني لاستنتاج أن مشـروع نجـاح الرأسمالية الوطنية في فرض ذاتها على قدم المساواة مع القوى العظمى هو وهـم كبير. فالظروف التاريخية الموضوعية لا تسمح بقيام حل وسط تاريخي رأسـمال/ عمال/ فلاحين يضمن ثبات النظام، الأمر الذي يعني أنه لا بد أن ينحـرف نحـو اليمين (ويواجه في هذه الحالة حركات اجتماعية متنامية من الطبقات الشـعبية)، أو يتجه نحو اليسار ببناء "اشتراكية السوق" كمرحلـة مـن الانتقـال الطويـل نحـو الاشتراكية. والمشاكل التي تواجهها فيتنام لهـا ذات الطبيعـة. أمـا الاختيـارات المشابهة ظاهرياً للطبقات الحاكمة في البلدان "البازغة" الأخرى فتبدو أكثر هشاشة، فلا البرازيل ولا الهند- اللتان لم تقم بهما ثورات جذرية مثل الصين- قادرتان على المقاومة القوية للضغوط المشتركة للإمبريالية، والطبقات الرجعية الداخلية.

ومع ذلك فمجتمعات الجنوب، وعلى الأقل البعض منها، لـديها اليـوم مـن الوسائل ما يسمح لها بإلغاء فاعلية "احتكارات" المراكز الرأسمالية. فهذه المجتمعات قادرة على تنمية ذاتها بوسائلها الخاصة دون السقوط في شـباك التبعيـة، ولـديها إمكانية السيطرة على التكنولوجيا لاستخدامها لمصلحتها. وهي تستطيع أن تفـرض على الشمال، باستعادة سيطرتها على مواردها الطبيعية، أن يتكيـف- هـو- مـع أساليب الاستهلاك الأقل ضرراً بالبيئة. وهي تستطيع التخلص من قيـود العولمـة المالية. وهي تهز من الآن احتكار الولايات المتحدة لأسلحة الدمار الشـامل التـي تحاول الاستمرار في احتكارها. وهي تستطيع تنميـة المبـادلات بـين الجنـوب والجنوب – للسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والتكنولوجيا – بشكل لم يكن من الممكن تصوره في عام ١٩٥٥ عندما لم تكن هذه البلدان تملك الصناعة، أو التحكم في التكنولوجيا. وهكذا ففك الارتباط صار اليوم على جدول أعمال الممكـن أكثـر من أي وقت مضى.

فهل ستحقق تلك المجتمعات ذلك؟ ومن الذي سيتولى تلك المهمـة؟ الطبقـات الحاكمة البرجوازية الحالية؟ أشك في ذلك كثيراً. فهل ستتولى ذلك الطبقات الشعبية التي ستصل إلى السلطة؟ ربما يحدث ذلك في مرحلة أولى على يد أنظمـة انتقـال ذات طبيعة وطنية شعبية.

٦. التقدم الاشتراكي في القرن العشرين: السوفييتية والماوية

كانت ماركسية الدولية الثانية، بطبيعتها العمالوية المتمركزة على أوروبا، تتبنى الأيديولوجية السائدة في تلك المرحلة، والتي تنظر للتاريخ نظرة خطية تقضي بأن على جميع المجتمعات أن تمر أولاً بمرحلة من التنمية الرأسمالية (يضع الاستعمار بذورها الأولى، وهذا يجعله- لهذا السبب- "إيجابياً من الناحية التاريخية")، قبل أن تتطلع لبناء الاشتراكية. ولم تصل مطلقاً للحقيقة القائلة بأن "تنمية" البعض (المراكز المسيطرة)، "وتخلف" البعض الآخر (التخوم المسودة) لا يمكن فصلهما كوجهي عملة واحدة، وأن كليهما ناتج أصيل للتوسع العالمي للرأسمالية.

وفي مرحلة أولى، ابتعد لينين بعض الشيء عن النظرية السائدة للدولية الثانية، وحقق بنجاح الثورة في "الحلقة الأضعف" (روسيا)، مع الاعتقاد بأن هذه الثورة ستتبعها مباشرة موجة من الثورات الاشتراكية في بلدان أوروبا. وعندما خاب توقعه هذا، بدأ يتخذ رؤية تعطي الأهمية لتطوير انتفاضات الشرق إلى ثورات، ولكن هذه النظرة الجديدة لم تتحول إلى فكرة منظمة إلا على يد الحزب الشيوعي الصيني، وماو.

وقامت الثورة الروسية على يد حزب قوي الارتباط بالطبقة العاملة، والمثقفين الراديكاليين. وكان من الضروري أن يتحالف مع الفلاحين- في زي الجنود (ويمثلهم الحزب الاشتراكي الثوري). وحقق الإصلاح الزراعي الجذري الذي نتج عن ذلك التحالف حلم الفلاحين الروس القديم، بأن يصيروا ملاكاً. ولكن هذا الحل الوسط التاريخي حمل بين طياته حدوده الحتمية، فقد فرضت "السوق" بقواها الذاتية، كما يحدث دائماً، التباينات المتزايدة بين صفوف الفلاحين (أي الظاهرة المعروفة، وهي نمو طبقة الكولاك بينهم).

وقامت الثورة الصينية منذ البداية (على الأقل منذ الثلاثينيات) على أسس أخرى تضمن تحالفاً متيناً مع فقراء الفلاحين ومتوسطيهم. وفضلاً عن ذلك، فقد مكن البعد الوطني- حرب المقاومة للغزو الياباني- الجبهة التي يقودها الحزب الشيوعي من تجنيد الكثير من الطبقات البرجوازية التي أحبطها ضعف

الكومنتانج، وخياناته. ومن هنا حققت الثورة الصينية أوضاعاً جديدة مختلفة عن أوضاع روسيا ما بعد الثورة. فقد قضت الثورة الفلاحية الجذرية على فكرة الملكية الخاصة للأرض الزراعية ذاتها، وحققت بدلاً منها ضمان حصول جميع الفلاحين على الحق المتساوي في الحصول على الأرض. وحتى اليوم، تضع هذه الميزة الحاسمة، التي لا يتمتع بمثلها إلا فلاحو فيتنام، عقبة كؤود أمام التوسع المخرب للرأسمالية الزراعية. ويثور جدل واسع حول هذه النقطة في الصين اليوم، وأحيل القارئ على مساهماتي السابقة بهذا الشأن (سمير أمين، Pour un monde multipolaire، Paris، 2005 ، الفصل الخاص بالصين؛ وسمير أمين، النظرية والتطبيق لمشروع اشتراكية السوق الصيني، فصل ١٢). وفضلاً عن ذلك، فانضمام الكثير من البرجوازيين الوطنيين للحزب الشيوعي، أدى بطبيعة الأشياء، لوجود تأثيرات أيديولوجية تعمل على دعم انحرافات أولئك الذي دعاهم ماو بأنصار الطريق الرأسمالي.

والنظام الصيني لما بعد الثورة لم يكتفِ بتحقيق عدد من الإنجازات السياسية، والثقافية، والمادية، والاقتصادية، أكثر من ملموسة (تصنيع البلاد، وتجذير ثقافتها السياسية الحديثة، الخ.). فالصين الماوية حلت "القضية الفلاحية" التي كانت من المشاكل الرئيسية التي أدت لتدهور الإمبراطورية خلال قرنين حاسمين (١٧٥٠ – ١٩٥٠). وأحيل هنا لكتابي "مستقبل الماوية" (١٩٨١، ص ٥٧). وفضلاً عن ذلك، فقد حققت الصين الماوية هذه النتائج مع تجنب الانحرافات المأساوية للاتحاد السوفييتي. فهي لم تفرض نظام التعاونيات الزراعية بقوة العنف القاتل كما فعلت الستالينية، والمعارضة في داخل الحزب لم تؤد لنظام الرعب (فدينج أُبعد، ولكنه عاد بعد ذلك...). وتابعت أهداف المساواة النسبية بلا مثيل، سواء في توزيع الدخل بين العمال والفلاحين، أو في داخل هاتين الطبقتين، وبينهما وبين فئات القادة– بدرجات من التشدد أو التساهل بالطبع– بإصرار، وأكدتها باستراتيجيات للتنمية تتباين مع استراتيجيات الاتحاد السوفييتي (وقد حددت هذه الاختيارات في "التوازنات العشرة الكبيرة" في أوائل الستينيات). وهذه النجاحات هي التي مكنت من تحقيق مثيلاتها في الصين ما بعد الماوية ابتداءً من عام ١٩٨٠. والمقارنة مع

الهند التي لم تقم بثورة، تبدو هنا ذات مغزى كبير، ليس فقط لتفسير المسارات المختلفة خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٨٠، وإنما لتحديد آفاق المستقبل المحتمل (و/ أو الممكن) المتنوعة. وهذه النجاحات هي التي تفسر أن الصين بعد الماوية، عندما انخرطت في العولمة الرأسمالية الجديدة، لم تتعرض لصدمات مدمرة مماثلة لتلك التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي بعد انهياره.

ومع ذلك، فنجاحات الماوية لم تحسم "بشكل نهائي" (أي غير قابل للانعكاس) قضية الآفاق بعيدة المدى لصالح الاشتراكية. أولاً، لأن استراتيجية التنمية للسنوات ١٩٥٠/ ٨٠، قد استنفدت إمكانياتها، وصار من الضروري الانفتاح (ولو المتحكم فيه)، ارجع لسمير أمين مستقبل الماوية، الذي تضمن، كما ثبت فيما بعد، المخاطرة بتقوية الاتجاهات لتطور نحو الرأسمالية. وأيضاً لأن نظام الصين الماوية كان يحتوي الاتجاهات المتناقضة التي تقضي بتدعيم الاختيارات الاشتراكية، وفي الوقت نفسه بإضعافها. وقد حاول ماو، إذ شعر بهذه التناقضات، أن يلوي المسار باتجاه الاشتراكية عن طريق "الثورة الثقافية" (١٩٦٦- ١٩٧٤) بإطلاق الشعارات: "النار على القيادة العامة" (أي اللجنة المركزية للحزب)، ومحاصرة التطلعات البرجوازية للطبقة السياسية في مراكز القيادة. وقد تصور ماو أنه لتحقيق هذه التصحيحات، يمكنه الاعتماد على الشباب (الأمر الذي لعب دوراً كبيراً في تحريك الشباب الأوروبي في عام ١٩٦٨ – انظر فيلم "الصينية" لجودار). وقد أثبت تطور الأحداث خطأ هذا التصور، وبعد طي صفحة الثورة الثقافية، وجد أنصار الطريق الرأسمالي أن الفرصة سانحة للعودة للهجوم.

والصراع في الصين بين اختيار الطريق الاشتراكي، الطويل والصعب، وبين الاختيار الرأسمالي القائم حالياً، لم يُحسم بالتأكيد "بشكل نهائي". وكما في بقية أنحاء العالم، يمثل الصراع بين الاستمرار في الطريق الرأسمالي وبين التطلع للاشتراكية: الصراع بين الحضارات في عصرنا. ولكن الشعب الصيني يمتلك في هذه المعركة بعض الأوراق الرابحة وهي ميراث الثورة والماوية. وتؤثر هذه الأوراق على مجالات مختلفة للحياة الاجتماعية، فهي تظهر بقوة مثلاً في دفاع الفلاحين عن ملكية الدولة للأراضي الزراعية، وحرية الجميع في الحصول عليها.

وقد ساهمت الماوية بشكل حاسم في التحديد الدقيق للأهداف والتحديات الكامنة في التوسع الرأسمالي/ الإمبريالي المعولم. وقد سمحت لنا بأن نضع في مركز تحليل هذا التحدي التباين المراكز/ التخوم اللصيق بتوسع الرأسمالية كما هي في الواقع، أي إمبريالية ومستقطبة بطبيعتها، وأن نستنتج من ذلك جميع الدروس المتضمنة من أجل المعركة لبناء الاشتراكية، سواء في المراكز المسيطِرة، أو في التخوم المسودة. وقد اختُصرت هذه النتائج في عبارة بليغة "على الطريقة الصينية" تقول: "الدول تريد الاستقلال، والأمم تريد التحرر، والشعوب تريد الثورة". وهو ما يعني: الدول – أي الطبقات الحاكمة (لجميع بلدان العالم، إذا لم تكن مجرد عملاء، أو سيور توصيل للقوى الخارجية) – تحاول توسيع مجالات تحركها لتستطيع المناورة داخل النظام العالمي (الرأسمالي)، وأن ترتفع من دور الفاعلين "السلبيين" (دورهم مجرد التكيف من جانبهم فقط لمطالب الإمبريالية المسيطرة)، إلى دور الفاعلين "الإيجابيين" (الذين يساهمون في تشكيل النظام العالمي). والأمم– أي الكتل التاريخية للطبقات التقدمية الاتجاه– تريد التحرر، أي "التنمية" و"التحديث". والشعوب– أي الطبقات الشعبية المسودة والمستغَلة– تتطلع للاشتراكية. وتساعد هذه العبارة على فهم العالم الحقيقي بكل تعقيداته، ومن هنا، تحديد استراتيجيات التحرك الفعال. وهي تأتي في إطار مرحلة انتقال طويل– طويل جداً– من الرأسمالية للاشتراكية العالمية، وتقطع بذلك العلاقة مع "الانتقال القصير" للدولية الثالثة.

٧. من أجل تجدد اشتراكي في القرن الحادي والعشرين: الارتباط الوثيق بين الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، والصراع الشمال/ الجنوب

كان الصراع شمال/ جنوب (المراكز/ التخوم) على الدوام، من المعطيات الأساسية طوال تاريخ تطور الرأسمالية. ولهذا السبب يرتبط صراع شعوب الجنوب من أجل التحرر – وهو يتجه بصفة عامة نحو الانتصار – بقضية الطعن في الرأسمالية، وهذا أمر لا يمكن تجنبه. والصراعات بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الشمال والجنوب، لا يمكن فصمها. ولا يمكن تصور الاشتراكية دون العالمية

التي تفترض المساواة بين الشعوب. وفي بلدان الجنوب، تقع الأغلبية ضحية للنظام، وفي بلدان الشمال تستفيد الأغلبية، لحد ما، من النظام، والطرفان يدركان ذلك جيداً ولكن كثيراً ما يستسلم البعض لذلك (في الجنوب)، في حين يرضى الآخرون عن ذلك (في الشمال). ولذلك، فليس من قبيل الصدفة ألا يكون التحول الجذري للنظام على جدول أعمال شعوب الشمال، في حين يكون الجنوب "منطقة الزوابع"، حيث تتكرر الهبات التي يمكن أن تتحول إلى ثورات. ومن هنا كانت مبادرات شعوب الجنوب حاسمة في تحول العالم كما يدل تاريخ القرن العشرين بكامله. والوعي بهذه الحقيقة يسمح لنا بتقييم صراع الطبقات في الشمال في إطاره الحقيقي، حيث يقتصر على المطالب الاقتصادية التي لا تمس عادة لا الملكية الرأسمالية، ولا النظام العالمي الإمبريالي، ويتضح هذا الأمر بصفة خاصة في الولايات المتحدة في إطار سياسة التوافق السياسي. والوضع مختلف في أوروبا حيث تسود ثقافة الصراع بين اليسار واليمين منذ أيام التنوير والثورة الفرنسية، ثم بعد ذلك عند قيام حركة عمالية اشتراكية، ثم الثورة الروسية (ارجع لسمير أمين، الفيروس الليبرالي، ٢٠٠٣). ومع ذلك، يخفف من ذلك التباين، الأمركة التدريجية للمجتمعات الأوروبية منذ الخمسينيات. وينتج عن هذا كذلك التغيرات في القدرة التنافسية النسبية للاقتصادات الرأسمالية المركزية المرتبطة بالنضال الاجتماعي غير المتساوي، وإن كان هذا لا يستحق أن يوضع في مركز تحولات النظام العالمي، ولا في مركز التغيرات الممكنة في العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا، كما يعتقد الكثيرون من أنصار المشروع الأوروبي.

ومن جانبها، عندما تتجذر هبات الجنوب، فإنها تواجه تحديات التخلف الاقتصادي، ولذا "فاشتراكياتها" تتعرض لتناقضات بين النوايا الأولى وواقع الإمكانيات. والوسيلة الوحيدة لتجاوز العوائق أمام شعوب بلدان الشمال والجنوب هي الربط، الصعب ولكن الممكن، بين نضالات الطرفين. وهذا الارتباط هو جوهر فهمي للماركسية، وهو فهم يبدأ بماركس، ولكنه يرفض التوقف عنده، أو عند لينين، أو ماو. وهي ماركسية أعتبرها أسلوباً للتحليل والتحرك (الجدلية المادية)، وليس مجموع القضايا المستخلصة من استخدامها، وهي بذلك ماركسية لا

تتخوف من رفض بعض الاستنتاجات حتى لو كانت صدرت عن ماركس ذاته، هي ماركسية بلا ضفاف، دائماً بلا نهاية.

وحيث إن الرأسمالية نظام عالمي لا مجرد الجمع بين أنظمة رأسمالية قومية، يقتضي الأمر لفاعلية الصراع السياسي والاجتماعي ضدها، أن يجري على الصعيد القومي (وهو الحاسم لأن الصراعات، والتحالفات، والحلول الوسط الاجتماعية تجري على هذا الصعيد)، وكذلك على المستوى العالمي. ووجهة النظر هذه – التي أعتبرها عادية– كانت كما أتصور، هي وجهة نظر ماركس، والماركسيات التاريخية ("يا عمال العالم اتحدوا")، أو كما جاءت في الصورة الماوية: "يا عمال جميع البلدان، وشعوبها المقهورة، اتحدوا".

ومن المستحيل رسم المسارات التي تتخذها هذه الخطوات المتقدمة التي تنتج عن الصراعات في الجنوب أو الشمال. وتقديري أن الجنوب يمر حالياً بأزمة، ولكنها أزمة نمو، بمعنى أن أهداف تحرير شعوبه لا يمكن التراجع عنها. وعلى شعوب الشمال أن تعي هذه الحقيقة، والأفضل أن تؤيد هذا التطور وتربطه ببناء الاشتراكية. وكانت باندونج لحظة من هذا النوع من التضامن، فقد كان الشباب حينئذ يعلنون أنهم من "أنصار العالم الثالث". وكان ذلك شعوراً ساذجاً ولا شك، ولكنه أجمل بكثير من الانكفاء الحالي.

ودون العودة لتحليلاتي للرأسمالية العالمية كما هي في الواقع، أذكر فقط بنتائجها، وهي: إنني أرى أنه لا يمكن للبشرية أن تشرع بجدية في بناء البديل الاشتراكي للرأسمالية دون أن تتغير الأمور في الغرب المتقدم كذلك. وهذا لا يعني بأي شكل أنه على بلدان التخوم أن تبقى في انتظار هذا التغير، ولحين حدوثه تكتفي "بالتكيف" مع الفرص التي توفرها العولمة الرأسمالية. بل بالعكس، فالأرجح أنه بقدر ما تبدأ الأمور في التغير في التخوم، بقدر ما تضطر مجتمعات الغرب للتعامل معها، وتبدأ هي بدورها في التطور في الاتجاه الذي يتمشى مع تقدم البشرية بكاملها. وإذا لم تسر الأمور في هذا الاتجاه ففي الأغلب، سيحدث الأسوأ، وتسود البربرية، وتنتحر الحضارة الإنسانية. وبالطبع، أضع التغيرات المرغوب فيها والممكنة سواء في المراكز أو التخوم، في إطار "مرحلة الانتقال الطويل".

وفي تخوم الرأسمالية المعولمة – أي "منطقة الزوابع" في النظام الإمبريالي – يبقى باستمرار نوع من الثورة، على جدول الأعمال، ولكن أهدافه تبقى ملتبسة وغير واضحة: فهل هي التحرر من الإمبريالية (مع الإبقاء على جميع، أو على الأساسي من العلاقات الاجتماعية الخاصة بالحداثة الرأسمالية)، أو شيء أكثر من ذلك؟ وسواء أكان ذلك في الثورات الجذرية في الصين، أو فيتنام، أو كوبا، أو في الثورات الأخرى في بلدان آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، فقد بقي التحدي هو بين "اللحاق" و/ أو بناء "شيء آخر". وقد ارتبط هذا التحدي بدوره بمهمة أخرى كانت لها أولوية، وهي الدفاع عن الاتحاد السوفييتي المحاصر. لقد واجه الاتحاد السوفييتي، ومن بعده الصين، استراتيجيات العزل المنظم من جانب الرأسمالية المسيطرة والقوى الغربية. ومن المفهوم حينئذٍ، أنه نظراً لأن الثورة لم تكن على جدول الأعمال المباشر في بلدان أخرى، فقد صارت الأولوية بصفة عامة لحماية البلدان التي قامت بها الثورة. وقد تحددت الاستراتيجيات السياسية المعلنة – في الاتحاد السوفييتي في عهد لينين ثم ستالين وخلفائه، وفي الصين الماوية ثم بعد الماوية، وتلك المتبعة من سلطات الدول الوطنية الشعبوية في آسيا وأفريقيا، وتلك المعلنة من الطلائع الشيوعية (سواء سارت على طريق موسكو أو بيجين، أو كانت مستقلة) – جميعها بالنسبة للقضية المركزية والقاضية بالدفاع عن الدول التي قامت فيها الثورة.

لقد واجه الاتحاد السوفييتي، والصين، وفيتنام، وكوبا، في الوقت ذاته، التقلبات المعتادة في الثورات الكبرى، ونتائج التوسع غير المتكافئ للرأسمالية العالمية. ومع ذلك فقد ضحت جميعها بالتدريج – بدرجات متفاوتة – بالأهداف الشيوعية الأولى، في سبيل المتطلبات العاجلة "للحاق" الاقتصادي. وسيلازم هذا الانزلاق بالتخلي عن الملكية الاجتماعية التي حددتها شيوعية ماركس، واستبدال إدارة الدولة بها، وما صاحب ذلك من تدهور الديمقراطية الشعبية، التي خنقتها الدكتاتورية المتوحشة (والدموية أحياناً) للسلطات بعد الثورة، بدفع التطور نحو عودة الرأسمالية. وفي التجربتين، أعطيت الأولوية للدفاع عن "الدولة التي قامت بها الثورة"، وسارت في ذلك الاتجاه الوسائل الداخلية وكذا الاستراتيجيات

الخارجية. كما دعيت الأحزاب الشيوعية لربط سياساتها بهذا الاختيار، لا في توجهاتها الاستراتيجية العامة فحسب، وإنما في التكتيكات اليومية كذلك. وأدى هذا بالضرورة لتدهور الفكر الانتقادي للثوريين الذين ابتعد خطابهم المجرد عن "الثورة" (التي على الأبواب دائماً) عن تحليل التناقضات الحقيقية في المجتمع، والذين استمروا في أماكنهم بفضل أشكال التنظيم شبه العسكرية.

وحتى الطلائع التي رفضت الاصطفاف، وتجرأت لمواجهة واقع مجتمع ما بعد الثورة، لم تتخلَ عن أطروحة لينين الأصلية (عن "قرب الثورة")، دون أن يلاحظوا أن الواقع يكذبها أكثر وأكثر. وحدث ذلك مع التروتسكيين وأحزاب الدولية الرابعة، كما حدث مع عدد من المنظمات الثورية النشيطة المتأثرة بالماوية أحياناً، أو بالجيفارية. والأمثلة كثيرة، من الفلبين إلى الهند (الناكساليون)، والعالم العربي (القوميون/ الشيوعيون العرب، ونظرائهم في اليمن الجنوبي)، إلى أمريكا اللاتينية (الجيفاريون).

اصطدمت حركات التحرر الوطني الكبرى في آسيا وأفريقيا، التي دخلت في صراع صريح مع النظام الإمبريالي، مثلها في ذلك مثل تلك التي قامت بثورات باسم الاشتراكية، مع المتطلبات المتعارضة بين "اللحاق" (أي "البناء الوطني") وبين تغيير العلاقات الاجتماعية لصالح الطبقات الشعبية. وبالتأكيد كانت الأنظمة "ما بعد الاستقلال"، أقل جذرية في تغيير العلاقات الاجتماعية من السلطات الشيوعية، ولهذا السبب أصف هذه الأنظمة في آسيا وأفريقيا "بالوطنية الشعبوية". كذلك اقتبست بعض هذه الأنظمة أحياناً، أشكالاً من التنظيم (الحزب الواحد، والدكتاتورية غير الديمقراطية في السلطة، ونظام إدارة الاقتصاد على يد الدولة) التي جرى وضعها في تجارب "الاشتراكية كما هي في الواقع". وقد خففوا من فاعلية هذه الإجراءات بصفة عامة بسبب اختياراتهم الأيديولوجية الملتبسة، والتنازلات مع الماضي التي قبلوا بها.

وفي ظل هذه الظروف، دعيت الأنظمة القائمة، وكذلك الطلائع المعارضة (الحركات الشيوعية في البلدان المعنية) بدورها لتأييد الاتحاد السوفييتي (والصين أحياناً)، والاستفادة من تأييده. وأفاد قيام هذه الجبهة المشتركة في مواجهة العدوان

الإمبريالي للولايات المتحدة، وشركائها الأوروبيين، بالتأكيد شعوب آسيا وأفريقيا. وقد فتحت هذه الجبهة المعادية للإمبريالية هامشاً للاستقلال لمبادرات الطبقات الحاكمة للبلدان المعنية، وكذلك أمام تحرك طبقاتها الشعبية. والدليل على ذلك، هو ما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

العودة للقضية الزراعية

تحتل القضية الزراعية، التي تخص مستقبل الفلاحين في القارات الثلاث (أي نصف البشرية) مكاناً مركزياً في إدراك القضية الوطنية، وهي تفترض الربط بين التحديث، ومقرطة المجتمع، والتقدم الاجتماعي المتحقق بواسطة اختيار طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي، لا التفرقة بينها. كما تفترض تأكيد استقلال الأمم لا إضعافه.

ويمكن لنظرة إلى الوراء على خلفية تاريخ مجتمعات العالم السابقة على الغزو الأوروبي، أن توضح وجهة نظرنا هنا، بل قد تلهمنا بإجابات فعالة على تحديات عصرنا الحالي. فالصين في القرون السابقة على التدخلات الوحشية للأوروبيين منذ عام ١٨٤٠، ابتدعت نموذجاً للتنمية الزراعية يختلف عن ذلك الذي ابتدعه النظام الرأسمالي "بالسياجات". والطريق الصيني- الذي لم تكن لديه فرصة الهجرة الواسعة للفائض من فلاحيه- قام على أساس رفع كثافة الإنتاج (أي زفع كمية المحصول من الفدان الواحد)، وذلك عن طريق زيادة كمية العمل، والمعرفة الأفضل بالطبيعة، واستخدام بعض الاختراعات التقنية، وتوسيع مجال المبادلات التجارية غير الرأسمالية. وقد تابعت الصين الماوية هذه السياسة، وكذلك الصين بعد الماوية. وقد حظيت هذه السياسة في زمانها، في القرن الثامن عشر، بإعجاب الأوروبيين (انظر كتاب LEurope Chinoise، لإتييمبل)، كما ألهمت الفزيوقراط الفرنسيين. وقد نسي الناس اليوم هذه الحقيقة، ويذكرنا بذلك كتاب أرريجي (Adam Smith in Beijing) مما يضفي عليه أهمية خاصة. وهذا الطريق هو الذي أضفى على الثورة الفرنسية طابعها المميز وهو أنها ثورة فلاحية، وإن كانت البرجوازية قد سيطرت عليها بالتدريج. وأدعي أنه يجب الاحتفاظ بهذه التأملات

حاضرة في الذهن عند وضع السياسات الخاصة بالتنمية ذات التوجه الاشتراكي اليوم.

ذلك أن السؤال يبقى: هل الطريق الرأسمالي "أكثر كفاءة"؟ والأيديولوجية السائدة- وهي أيديولوجية الرأسمالية- تخلط في إجابتها بين الربحية لرأس المال، والكفاءة الاجتماعية. إذا افترضنا مثلاً أن الطريق الرأسمالي يسمح بمضاعفة إنتاج العامل الزراعي بمقدار عشرة أضعاف، وكان ذلك قد تم مع خفض عدد العمال الزراعيين إلى الخُمس، فما مغزى ذلك من ناحية الكفاءة الاجتماعية لهذا الطريق؟ لقد ارتفع الناتج الزراعي الإجمالي بمقدار الضعف، ولكن أربع عمال زراعيين من كل خمسة، لم يعودوا يستطيعون تغذية أنفسهم، ولا إنتاج فائض محدود يتوجه للسوق. وإذا كان الطريق الفلاحي، الذي يثَبت عدد سكان الريف، لا يرفع الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد خلال المدة ذاتها إلا بمقدار الضِعف، فإن الإنتاج الإجمالي الذي تضاعف، سيغذي جميع سكان الريف، وينتج فائضاً للبيع قد يزيد عن ذلك الذي ينتجه الطريق الرأسمالي عندما نخصم منه الاستهلاك الذاتي للعمال المستبعدين. والمقارنة بين الطريق "الفرنسي" والطريق "الإنجليزي" في القرن التاسع عشر، سيوضح فكرتنا، مع أن الطريق الثاني لم يكن ممكناً إلا بفضل الهجرة الجماعية، والاستغلال الشنيع للمستعمرات. وقد اظهر المؤرخون الصينيون فهماً ملهماً لصحة هذه المقارنة بين الطريقين (ويذكرنا بهذا وين تييجون في مقال بارع لم ينل حظه من الفهم). كذلك يفعل أرريجي (في Adam Smith in Beigin)، وأندريه جوندر فرانك (Re-Orient)، والمؤرخ الفرنسي للصين، جان شينو.

٨. القضايا التي يصعب الجدل بشأنها

يجب ترجمة الاختيار المبدئي لطريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي إلى استراتيجيات مرحلية ملموسة خاصة بكل شعب، آخذة في الاعتبار الميراث التاريخي، والتخريب الذي تعرض له بتأثير العولمة الرأسمالية.

وعلى ذلك، فسأكتفي بذكر قائمة لهذه القضايا الصعبة، مع الاكتفاء بتوضيح طبيعة المشاكل المثارة، والتناقضات بين الإجابات المقدمة عنها.

أ. القضية الزراعية

يقوم البديل الخاص بالتنمية ذات التوجه الاشتراكي على المبدأ الصحيح بأن الأرض مورد طبيعي أساسي، وهي مِلكية الشعوب، وبصفة خاصة الفلاحين الذين يعيشون عليها. وقد طبقت الثورتان الآسيويتان الكبيرتان هذا المبدأ وتجنبتا بذلك الهجرة الجماعية غير المحكومة من الريف التي تصيب بقية سكان القارات الثلاث. وتبني هذا البديل يعني الاحترام الكامل لذلك المبدأ طوال فترة الانتقال الطويل للاشتراكية. وبالتأكيد سيحتاج زيادة سكان الحضر الذي يصاحب التصنيع الضروري (حتى وفق نموذج خاص لا يقلد النموذج الرأسمالي دون تحفظ)، يقتضي نقل بعض السكان من الريف إلى المدن. ولكن هذه الهجرة يجب أن تُنظم وفقاً لقدرة الأنشطة المنتجة في المدن على الاستيعاب، وتأخذ أشكال إدارة الإنتاج في الريف ذلك في الاعتبار.

وهذا لا يعني إبقاء الريف متوقفاً في حالة "ازدحام سكاني"، وقد ارتُكبت أخطاء عندما ظن البعض أنه يمكن لعملية نشر التعاونيات في الريف، سابقة لمتطلبات وقدرات التكنولوجيا، أن تحل التناقض المشار إليه. وقد أثبتت الخبرة أن الحق في الحصول على الأرض المضمون لجميع الفلاحين، مع أشكال تجمع بين الإنتاج العائلي الصغير والسوق، سمحت بزيادة قوية وسريعة للإنتاج الزراعي، أي رفع الاستهلاك الذاتي للفلاحين، وكذلك للفائض المخصص للسوق. واستمرار هذا التقدم سيقتضي بالضرورة اختراع أشكال جديدة تتمشى مع كل مرحلة من طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي. ولكن هذه الأشكال لا يمكن أن تتخلى عن مبدأ الحصول على الأرض للجميع، لمصلحة بعض الأوهام عن الملكية الخاصة للأرض.

ومن الضروري فحص هذه البرامج الخاصة بالتنمية الفلاحية الشعبية بعناية أكثر من أي وقت مضى، ولا يمكن اقتراح ذات الأشكال للجميع، فهناك تنوع لا

حدود له للأوضاع التي خلقها التوسع الرأسمالي. وفي البلدان التي خلق فيها هذا التوسع لا مساواة ضخمة في شكل أبعاديات شاسعة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا الجنوبية، والهند، يحتاج الأمر إلى إصلاح زراعي جذري.

ويمر برنامج التوسع الرأسمالي اليوم بعمليات "تحديث" جزئية (يطلق عليها الثورة الخضراء)، لا يستفيد منها سوى أقلية من الفلاحين الأغنياء والرأسماليين الزراعيين، وهي تضع الزراعة في مجموعها في حالة تبعية شديدة للبزنس الزراعي، أما الأشكال البديلة لتنمية ريفية يجري تحديثها تدريجياً لصالح الجميع، لا يمكن أن تكون مشابهة. وعلى التفكير النظري مع التجربة العملية الوصول لاختراع النماذج المناسبة.

ويجب أن يقترن الحصول على الأرض بتوفير وسائل استغلالها للفلاحين. وأول هذه الوسائل هو الماء الذي لا يمكن اعتباره، لهذا السبب، مجرد "سلعة كأي سلعة أخرى". وحصول الشعوب على الماء•، يثير القضية الصعبة المتعلقة بأنظمة الأنهار الدولية، التي يتجاهلها القانون الدولي بشكل كامل تقريباً، والتي تحكمها – أحياناً – معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف يجري التفاوض الصحي بشأنها في بض الحالات. والحصول على وسائل الإنتاج الضرورية لتقدم الزراعة (مثل الائتمان، والمعدات، والبذور، والأسمدة ومواد مقاومة الآفات، ومؤسسات التسويق)، لا يمكن تركها "لقواعد السوق". ويقتضي البديل الشعبي، والتوجه الاشتراكي تدخل سياسات الدولة المناسبة في هذه المجالات، وفتح المجال أمام المبادرات الفلاحية (التعاونيات بأشكالها المختلفة). كذلك لا يُسمح بأن يكون إدخال التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي مبنياً على اعتبارات الربحية المباشرة. والترشيد الرأسمالي بطبيعته قصير المدى، وبذلك قد لا يكون مستداماً على المدى الطويل، فإدخال المنتجات المعدلة وراثياً مثلاً، قد يؤدي لأخطار غير مدروسة بالنسبة لاستمرارية القدرة الإنتاجية للأرض (ويشهد بذلك مثال تدمير القدرة الإنتاجية للأرض في الأرجنتين)، وكذلك بالنسبة لاستمرار

• (أنظر سمير أمين، الماء ملك مشترك للشعوب).

التنوع البيولوجي وهو أمر يجب المحافظة عليه، وكذلك لقيام بعض الأخطار الصحية للإنسان. وفرض هذه المنتجات يجري حالياً وفقاً للإرادة المنفردة للشركات الزراعية متعدية الجنسية، بهدف إخضاع الإنتاج الفلاحي، وإخضاع الأسواق لمصلحتها الخاصة. أما البديل الشعبي فيقتضي أن تكون معايير البحث العلمي مختلفة عن ذلك.

ولا يجوز أن تقتصر السياسات الوطنية الخاصة بعالم الريف على موضوع الإنتاج الزراعي فحسب، بل يجب أن يوفر للمجتمعات الريفية الخدمات الأساسية (خاصة العناية الصحية والتعليم)، بمستوى لا يقل عما يتمتع به سكان الحضر لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كذلك يجب أن تعمل السياسات الوطنية على تحقيق السيادة الوطنية في شئون الغذاء (الاكتفاء الذاتي الأساسي للأمة)، وليس مجرد "الأمن الغذائي (أي القدرة على دفع قيمة المواد الغذائية المستوردة لاستكمال النقص في الإنتاج الوطني للغذاء) الأمر الذي يحاول البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فرضه.

يمثل الارتباط بين سياسات التنمية الزراعية، وسياسات التصنيع العمود الفقري للتنمية الكلية للمجتمع. وتصور هذه السياسات مع ربطها بالتنمية ذات التوجه الاشتراكي يدخل في صراع واضح مع السياسات التي تنتج عن تأثيرات الأسواق الاحتكارية للرأسمالية كما هي في الواقع. فالأولى تقوم على مبدأ "التحالف العمالي الفلاحي" الذي لا يمكن ترك المسئولية عنه للسلطات السياسية المركزية بمفردها. فمقرطة المجتمع تفترض ترك مجال واسع للمفاوضات الجماعية (بين المنظمات الفلاحية والنقابات العمالية، وبين عالم الريف ومنظمات المستهلكين) بتأييد من الدولة الشعبية.

ويتعرض الإنتاج الزراعي في الوقت الحاضر لهجوم معولم من رأس المال الاحتكاري تقوم به أجهزة منظمة التجارة العالمية، في إطار الاستراتيجية المسماة "بانفتاح الأسواق"، وهي تعني في الواقع انفتاح أسواق الجنوب من جانب واحد أمام متطلبات توسع رأس المال الاحتكاري للشمال. وتدور المعارك حالياً في داخل منظمة التجارة العالمية (بعد أن انضمت أغلبية بلدان العالم لهذه المؤسسة التي

تصورتها وصاغت نظمها القوى الإمبريالية وحدها) حول الدعم الصريح أو المتخفي لمنتجات بلدان الشمال الزراعية (دورة الدوحة). ولا بد من دعم وجهات نظر بعض بلدان الجنوب التي تطلب إعادة النظر في "قواعد منظمة التجارة العالمية"، وتقويتها بمبادرات شعبية مشتركة قادرة على تحديد البدائل العامة المتماسكة، والأهداف المباشرة للنضال المشترك.

ب. قضية إعادة بناء الجبهة المتحدة للعاملين

وقد أدى ارتباط الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية (وخاصة في مجال المعلوماتية)، والاستراتيجيات الاجتماعية الاقتصادية للقوى المسيطرة (وخاصة القطاع الأقوى من رأس المال وهو الشركات متعدية الجنسية)، لحدوث تحولات عميقة في مجالات تنظيم العمل، وبالتالي في طبيعة عالم العمل.

حدد أسلوب الإنتاج الواسع (الفوردزم) الذي ساد أكثر من نصف القرن الماضي، والذي قام على التركيز على الصناعات الكبرى المميكنة، التي تخدم أسواقاً جماهيرية واسعة، أشكال تراتب عالم العمل (جماهير العمال، والكادرات المتوسطة، والإدارة العليا)، وكذلك الحياة الاجتماعية الجديدة في الحضر. كذلك خلق هذا الأسلوب في الإنتاج شروط إجراء المفاوضات الجماعية (النقابات/ أصحاب العمل) التي قامت على أساسها دولة الرفاهية. وأثبتت أشكال التنظيم السائدة وقتها (الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والنقابات الجماهيرية)، وكذلك أشكال الصراع (الإضرابات والمفاوضات والمظاهرات والانتخابات) فاعليتها، وبالتالي صدقيتها وشرعيتها.

وحقق مجموع هذه الآليات في المراكز الرأسمالية المتقدمة مستوى مرتفعاً من العمالة (العمالة شبه الكاملة، والأمن الاجتماعي)، وثبات نسبة توزيع الدخل. وقد تعرضت نقاط الضعف في النظام – الإيديولوجية والممارسات الأبوية، بل الذكورية، وتبديد الموارد الطبيعية واحتقار البيئة – لانتقادات الحركات النسوية، والمدافعين عن البيئة، مما ساهم في التغير التدريجي للوعي الشعبي بهذا الشأن.

وقد قامت أنظمة مقاربة لما وصفناه أعلاه في المجتمعات الاشتراكية كما هي في الواقع، وكان الدافع لها الرغبة في "اللحاق" بالإسراع في عملية التحديث/ التصنيع والتركيز على الحضر بشكل مخطط. وأدت عيوب النظام – التبذير في الاستثمارات، وخاصة غياب الممارسات الديمقراطية التي حل مكانها قيود نظام الحزب القائد – إلى تفاقم أزمته ثم انهياره النهائي.

أما في تخوم النظام العالمي فام يكن ممكناً تطبيق هذا النموذج إلا جزئياً في أحسن الأحوال، وذلك في بعض الأركان "جزئية التصنيع والتحديث" (في الهند، وجنوب شرق آسيا، والبلاد العربية، وأمريكا اللاتينية)، والتي تغرق في محيط شعبي منعزل عن المجموع الوطني. واتخذت الأشكال السياسية لإدارة هذه "الثنائية" التي تجمع بين القطاع الرسمي الحديث، وعالم الفلاحين والقطاع غير الرسمي، الطابع غير الديمقراطي الذي يمنع التعبير المباشر للطبقات المسودة. ونجحت الأنظمة الوطنية الشعبوية التي قادت هذه الأنظمة لفترة مؤقتة، بفضل سماحها بالحراك الاجتماعي لأعلى، وتوسع الطبقات المتوسطة الجديدة. أما اليوم، مع سيادة النيوليبرالية، فقد طويت هذه الصفحة من التاريخ.

وتسود اليوم عملية تحلل سريع، ومحاولة بطيئة لإعادة تنظيم عالم العمل. وفي المراكز المتقدمة نسبياً، يظهر هذا التحول العميق بعودة البطالة الواسعة، وفرض المرونة، وعدم استقرار العمل، ويصل إلى عودة ظاهرة "الفقر" (ويقابله عودة الحديث بلغة "الإحسان" الشائعة في القرن التاسع عشر)، وتفاقم جميع أشكال اللامساواة، مما يشير إلى أزمة في التقاليد الديمقراطية. ولكن هذه الأوضاع تثير في الوقت ذاته إعادة تكوين أشكال جديدة لتنظيم العمال تتخذ شكلا "مفتتا"، حتى وإن جرى التعبير عنها أحياناً بشكل ساذج.

وأياً ما كان الأمر، فهذه "الأزمة النظامية" تستدعي إعادة النظر في أشكال الصراع السائدة في العصر السابق، ومنها أزمة الأحزاب (والسياسات)، وأزمة النقابات، ويُعبر عن ذلك بتفتت الحركات وضبابيتها.

أما في تخوم النظام، فالتطور أكثر مأساوية بكثير. فإدخال احتياطي الفلاحين في المجالات التي تسير وفقاً لمبادئ النيوليبرالية، والركود، بل وتراجع الأركان الحديثة أو توسعها بأشكال تنتمي لأوضاع العمل غير المستقر، يؤدي لنمو خطير في القطاع "غير الرسمي" بما يعنيه ذلك من نتائج اجتماعية سيئة (كانتشار العشوائيات).

والأيديولوجية الليبرالية في جوهرها، وكذلك ممارسات المجتمعات الرأسمالية المبنية أساساً على الفصل بين الديمقراطية السياسية التمثيلية – إن وجدت – وبين مجالات التقدم الاجتماعي للطبقات الشعبية المقهورة. وتوسيع الحقوق السياسية لتشمل الطبقات الشعبية (عن طريق الحق في الاقتراع العام المباشر مثلاً) نتج عن نضال الشعوب، ولم يأتِ أبداً "كمنحة" من أعلى. أما حقوق العمال (في التنظيم أو الإضراب، الخ.)، وبصفة أعم الحقوق الاجتماعية (في التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي) فكانت كذلك نتيجة هذا النضال. وقائمة المطالب أبعد ما تكون عن الانتهاء، وهي هدف الكثير من الصراعات الشعبية حالياً، خاصة وأنها لحظة الهجوم من جانب رأس المال بهدف خفضها بحجة "انفتاح الأسواق". وتعمل استراتيجيات رأس المال هنا على التفتيت الكبير "لأسواق العمل"، ووضع بلدان الجنوب في منافسة مدمرة وراء الأجور المنخفضة. وفي المقابل إذن، يكون بناء جبهات متماسكة تربط هذه الصراعات المفتتة بشكل كبير، شرطاً لا يمكن تخطيه لتحديد الطريق نحو التنمية ذات التوجه الاشتراكي. وبصفة خاصة، في اللحظة الراهنة لسيطرة الرأسمالية الإمبريالية للاحتكارات المعولمة، يصير الواجب العاجل جداً لمنظمات العمال، والعاملين بشكل عام، هو إعادة بناء "الجبهات الموحدة للعمل" القادرة على فرض العمالة الكاملة، وتحديد شروطاً مناسبة لها.

وأشكال التنظيم والتحرك الموروثة من المرحلة السابقة للتاريخ (وخاصة النقابات)، التي كانت فاعلة في وقتها، قد ضعفت تحت تأثير التحولات الجارية في تنظيم العمل. وهذه التحولات ليست الناتج "التلقائي" الذي لا يمكن

تخطيه لتطبيق التكنولوجيات الجديدة، بل هي بدرجة كبيرة ناتجة عن استراتيجيات رأس المال التي تعمل على التقليل من فرص العمل، وخلق احتياطي من العاطلين، وتفتيت الشروط المعروضة على العمال. وفي بلدان الجنوب الرأسمالية، أدت هذه التطورات، بارتباطها بالهجرة الواسعة من الريف، إلى الإفقار الواسع للطبقات الشعبية في المدن، التي صارت نسبة كبيرة منها تنتمي للقطاع "غير الرسمي".

وقد أثبتت الحركات الشعبية الحالية قدرة كبيرة على اختراع أشكال لممارسات ديمقراطية متقدمة بالفعل في تنظيم الصراعات، ولكن عليها بذل الكثير لتتحول من الاستراتيجيات الحالية ذات الطابع الدفاعي أساساً، إلى مشروعات سياسية متماسكة هجومية الطابع، قادرة على دفع البديل الشعبي قُدُماً للأمام.

وجدول أعمال هذه الصراعات، وأهداف البديل الشعبي، يؤثران كثيراً على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية، وعلى أماكن العمل، وعلى المدن ذاتها (التعليم، والصحة، والإسكان، والخدمات الأساسية).

ويؤدي الاستقطاب المتزايد بين "المراكز" الغنية (١٥% من سكان الأرض)، و"التخوم" المسودة، والمحرومة في غالبيتها (٨٥% من سكان العالم)، الراجع للتوسع الرأسمالي في جميع مراحله، إلى حدوث ضغط للهجرة من الجنوب نحو الشمال، كامتداد للهجرة من الريف في الجنوب ذاته. وهنا نضبط المنطق الليبرالي في "حالة تلبس" بالنسبة لتماسكه، فهو ينادي بانفتاح الأسواق العالمية للبضائع ورأس المال، ولكنه يرفض انفتاح أسواق العمل! وهذا التضارب يكشف أهدافه الحقيقية، وهي تفتيت جبهات العمال، والاستغلال الشديد للعمال "بلا حقوق"، وهم عادة من المهاجرين، سواء أكانوا شرعيين أم لا.

وهدف تفتيت الطبقات العاملة ليس جديداً، فقد تبنت الرأسمالية دائماً الأيديولوجيات الأبوية للتمييز ضد النساء مثلاً، كما تبنت العنصرية كتبرير للتمييز ضد المهاجرين وضِد الأقليات. ونجاح حركات الجماعات التي يجري التمييز

ضدها في بناء لقاءات بين مطالبها الخاصة وتلك الخاصة ببقية قطاعات العمال "المتميزة" ظاهرياً هو الضمان الوحيد للتقدم الاجتماعي المرتبط بمقرطة حقيقية للمجتمع.

ج. قضية التحكم في استخدام الموارد الطبيعية

تقوم الرأسمالية بصفة خاصة، والسوق بصفة عامة، على حسابات الترشيد حقيقة، ولكنه في المدى القصير على الدوام، دون القدرة على أخذ المدى البعيد في الاعتبار. وهذا القيد الذي لا يمكن تجاوزه رغم كل الطنطنة حول الموضوع، يبدو بكل وضوح فيما يتعلق بالموارد غير القابلة للتجدد (خاصة البترول)، أو المتجددة جزئياً (كالمياه والغابات). ومبادلة الموارد غير المتجددة التي يصدرها الجنوب في مقابل استيراد بضائع قابلة للتجديد، هو بطبيعته غير متكافئ؛ حيث يضحي بمستقبل شعوب الجنوب لصالح الاستهلاك المباشر للشمال. والهدف المعلن للقوى الإمبريالية هو الاستئثار بهذه الموارد لاستخدامها الخاص، ومنعها عن بلدان الجنوب، حتى إذا جرى ذلك في انتهاك صريح لقوانين السوق المزعومة. وهذا يعني أن تيسير حصول شعوب الجنوب على هذه الموارد، سيفرض على الشمال أن يتكيف بدوره مع استخدام أفضل لموارد الكوكب هذه. والبديل الشعبي يفترض تحكم الشعوب في هذه الموارد، ووضع معايير جديدة لقياس الفائدة الاقتصادية لهذه الموارد تقوم على أساس احترام قواعد العدالة الاجتماعية في المدى الطويل، والدخول في مفاوضات دولية في إطار الاعتراف باحترام هذه المبادئ فعلياً.

من الواضح أن التغيرات المناخية صارت تمثل تحدياً جدياً للبشرية، يعود لتبذير الرأسمالية (مثل ظاهرة الاحتباس الحراري)، ولبعض التغيرات الطبيعية الخارجة عن سيطرة البشر. وهذه التغيرات تمثل في جميع الأحوال تحدياً يفرض أن تؤخذ في الاعتبار تطورات المدى البعيد عند اتخاذ الاستراتيجيات العالمية. وهنا أيضاً، يضحي النظام الإمبريالي السائد بمستقبل الجنوب في سبيل المحافظة على الأوضاع المتميزة للشمال. وعلى البديلَ ذي التوجه الاشتراكي الذي تدعمه الحركات الشعبية أن يرغم حكومات الجنوب على إدماج هذا البعد عند تحديد

العالمية) احترام هذا المطلب.

د. قضية مقرطة المجتمعات

تتعلق المقرطة– وهي المرادف لسلطة الشعب– بجميع مظاهر الحياة وليس مجرد إدارة بعدها السياسي. وهي تتعلق بجميع العلاقات بين الأفراد في نطاق العائلة، وفي مكان العمل، وفي العلاقة بين العاملين وبين متخذي القرارات الاقتصادية، والإدارية، والسياسية. وهذه العلاقات هي في الوقت ذاته علاقات فردية وجماعية (مثل علاقات الطبقات، وهي غير متكافئة بطبيعتها في المجتمع الرأسمالي، حيث تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في يد أقلية تستبعد ملكية الشعب). وهذه هي حدود الديمقراطية– عند وجودها– في ظل الرأسمالية. وتفترض المقرطة تجاوز هذه الحدود، وبالتالي تجاوز الرأسمالية، والسير في طريق بناء البديل الاشتراكي.

والأيديولوجية السائدة، و"الوصفات" الديمقراطية المقترحة في إطارها، تفصل بين الديمقراطية "السياسية" وبين المطالب الاجتماعية، التي تعبر عنها صراعات الطبقات المسودة المستغَلة ضد المنطق الأحادي لرأس المال. وتفترض المقرطة الربط بين الديمقراطية السياسية وبين التقدم الاجتماعي لا التفرقة بينهما.

وتفترض المقرطة الاعتراف بحقوق الفرد وتحديدها بوضوح على شكل حقوق قانونية، وضمان احترامها بشكل مؤسسي. والحرية الفردية، وتحرير الكائن البشري من جميع أشكال الاستبداد، لا يمكن فصلها عن أهداف الاشتراكية. ولا يمكن تحقيق الاشتراكية المتقدمة دون إدماج حقوق الإنسان ضمن حقوق جماعة العاملين، والشعب بكامله.

والرأسمالية نظام اجتماعي مؤسس على مبدأ التمييز، الذي يضع المسيطرين (وكثيراً ما يكونون ملاكاً) على وسائل الإنتاج، في مواجهة الأغلبيات الشعبية المحرومة منها. ولا يوجد "اقتصاد سوق" (بالمعنى الليبرالي) دون أن يكون مجتمع سوق، والسوق يميز ويفتت. والتمييز الأكثر وضوحاً كان دائماً التمييز ضد المرأة.

وبالتأكيد لم تكن المجتمعات السابقة على الحداثة الرأسمالية خالية من التمييز، ولكن الرأسمالية بدلاً من التخفيف من حدته أدمجته في ممارساتها الاستغلالية لتستفيد منه، وتضعه في خدمة أهدافها الخاصة. وحتى عندما سمحت تلك الأهداف ببعض التقدم في أوضاع النساء، حاولت الرأسمالية الحد من تأثيرها. ونضال نصف البشرية من النساء من أجل الاعتراف القانوني والحقيقي بجميع حقوقهن (في تنظيم العائلة، وفي مكان العمل، وفي ممارسة المواطنة) ليس مجرد نضال ديمقراطي (يمثلن عنصراً أساسياً فيه وبدونه يكون الحديث عن مقرطة المجتمع مجرد حديث أجوف) بل هو جزء مؤسس من البديل الاشتراكي للرأسمالية. وقائمة الفئات الشعبية المعرضة للتمييز طويلة، وهي تضم المهاجرين، والأقليات الإثنية والدينية، والمرضى بالإيدز وغيره من الأوبئة، الخ. وتكتسب مطالبها قوة عندما ترتبط بمطالب غيرها من الفئات في إطار النضال من أجل تنمي شعبية ذات توجه اشتراكي.

٥- قضية مستقبل مِلكية وسائل الإنتاج

تقوم الرأسمالية بطبيعتها على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفي المقابل تفترض الاشتراكية ملكيتها الاجتماعية. أما مصادرة ملكية البرجوازية لحساب مِلكية الدولة، والجماعات المحلية، والتعاونيات، فلا تمثل الاشتراكية المتقدمة (أي المِلكية الاجتماعية) بل مجرد المرحلة الأولى من الطريق الاشتراكي. ومن المهم عدم الخلط بين المفهومين كما كان الكثير من الأحزاب الماركسية التاريخية يفعل، مع الأسف.

وتمثل المِلكية العامة – في أشكالها المؤسسية المتنوعة – في نظري، مرحلة أولى لا يمكن تخطيها. ومع ذلك، فخلال هذه المرحلة الأولى، يمكن تبعاً للأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة في هذا البلد أو ذاك، أن يكون الإبقاء على قطاعات من المِلكية الخاصة مبرراً. وبالروح ذاتها، يفرض تخطيط الدولة ذاته على الجميع، بدرجات متفاوتة حسب الأوضاع الوطنية في هذه المرحلة الأولى. ولكن من المهم أن نعرف أن مِلكية الدولة وتخطيطها لا يضمن بذاته التقدم بعد ذلك في

اتجاه الإدارة الاشتراكية. فمن المعروف أن جميع "المنظمات تحمل في طياتها مخاطر التحجر، والبيروقراطية، وبالتالي فقدان الكفاءة. ومن المهم مع ذلك، الاعتراف بأن هذا الخطر لا يهدد المنظمات العامة فقط، وإنما كذلك المنظمات الخاصة الكبيرة للرأسمالية المعاصرة.

ويرتبط التجاوز التدريجي (البطيء بالضرورة) لهذه الأشكال الأولى للطريق الاشتراكي، ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الحقيقي نحو مقرطة المجتمع. وعلى هذا المستوى، لا توجد وصفات سحرية تقدم "الحل"- النهائي والكامل- للمشكلة. فالتسيير الذاتي، على سبيل المثال، الذي ظن البعض أنه يقدم هذا الحل، قد تعرض لهزائم لا يمكن تجاهلها (انظر لمثالي يوغوسلافيا والجزائر). أما "الإدارة المشتركة" للعمال و"الإدارة" (سواء عامة أو خاصة)، فتبقى ملتبسة، ويمكن أن يتلاعب بها هؤلاء الأخيرون، بل يمكن أن تكون ورقة التين التي تخفي الإدارة الرأسمالية، كما هو الحال في ألمانيا. فليس هناك بديل لمعرفة العاملين أن يخترعوا أشكالاً جديدة للحضارة الاشتراكية. وهذه المعرفة لا تستبعد استمرار بقاء الدولة، ولكنها دولة تتخذ طبيعة ديمقراطية أكثر فأكثر.

و. قضية الاستقلال الوطني

يقتضي البديل الوطني الاعتراف بالحقوق المتساوية للشعوب والأمم في إطار العولمة، وهي تقتضي احترام استقلال الأمم وسيادتها.

ضرورة هزيمة السيطرة العسكرية للولايات المتحدة على العالم

تحتاج الشعوب للسلام، كما تحتاج الأمم وكذلك الأفراد للأمن، ولكن الطبيعة الإمبريالية للنظام الرأسمالي لا تسمح بأي منهما. وبالعكس، فالمحافظة على النظام الدولي اللازم لاستمرار توسع السوق الرأسمالي الاحتكاري، يقتضي بسبب الطبيعة الظالمة لهذا التوسع، استخدام العنف، بما في ذلك التهديد باستخدام القوة العسكرية، بل واستخدامها، ضد جميع الحركات، والشعوب، والأمم الرافضة للخضوع.

يمثل برنامج "السيطرة العسكرية على العالم" من جانب القوات المسلحة للولايات المتحدة وحلفائها (خاصة للناتو)، والحفاظ لهذا الهدف على أكثر من ٦٠٠ قاعدة عسكرية أمريكية في قارات العالم الخمس، و"الحروب الاستباقية" القائمة بالفعل (العراق) أو المهدد بها (إيران) التعبير عن هذه العسكرة للعولمة. وطالما لم يُهزم هذا المشروع الإجرامي المجنون، تبقى جميع المكنسبات الاجتماعية والديمقراطية الممكنة هنا أو هناك معرضة لأشد المخاطر.

وتحقيق برامج القوى الإمبريالية هذه، وخاصة لزعيمتها، تحبط تطلعات جميع شعوب الجنوب للسلام والأمن. وهي الدافع المباشر أو غير المباشر، لعملية التبديد المتمثلة في سباق التسلح، وهي المحرك المباشر أو غير المباشر للكثير من الصراعات "المحلية"، التي كثيراً ما تكون نتيجة التحريض الخارجي.

الإرهاب وإرهاب الدولة

"الإرهاب" وهو الاختيار الذي يتبعه بعض الأفراد المنظمين لدرجة أو لأخرى، ليس ظاهرة جديدة في التاريخ، وقد شرعته بعض المبادئ التي فسرت "الفوضوية" بطريقتها الخاصة. ومن المهم تذكر أن هذا الاختيار يأتي دائماً استجابة لأوضاع غير محتملة، وهو يعبر في كثير من الأحيان عن عجز الفاعلين الاجتماعيين، وإحباطهم بسبب فشل الوسائل الأخرى للتدخل الاجتماعي، سواء أكانت "الثورة" التي تتحدث عنها الأنظمة الشعبوية، أو طريق الانتخاب البرلماني. ويعلمنا التاريخ (قديماً وحديثاً) أن الإرهاب لم ينجح أبداً في القضاء على أسباب الإحباط التي دفعت لارتكابه، بل بالعكس، استُغل دائماً بمعرفة القوى الاستبدادية لمضاعفة أسباب القهر، وتبرير المزيد من أساليب العنف.

والأهم إذن، هو تقدير خطورة إرهاب الدولة الذي استخدمته بشكل منظم الرأسمالية التاريخية، خاصة في المستعمرات، "فالحملات التأديبية"، و"المذابح الاستعمارية" تملأ صفحات ذلك التاريخ الأسود. واليوم تمارس الولايات المتحدة إرهاب الدولة بشكل منتظم، وبموافقة حلفائها الأوروبيين واليابانيين. والحرب الأمريكية ضد فيتنام مثال على هذا الاختيار الإجرامي من جانب الولايات المتحدة.

وبعد إلقاء القنابل الذرية على اليابان، لم تتردد الولايات المتحدة في الاغتيال الجماعي للمدنيين الفيتناميين في غارات واسعة تستخدم المواد الكيماوية، تتضاءل أمامها جرائم صدام حسين المشابهة. ومتى إذن سنرى الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها كبار المسئولين الأمريكان، يعاقب مرتكبوها بالإعدام؟ واليوم، نرى الولايات المتحدة ترتكب هذه الجرائم بشكل يومي في العراق المحتل، وفي جوانتانامو، المعتقل الوحيد في المنطقة المدارية، كما تقول الحكومة الكوبية. واليوم تستخدم حكومة إسرائيل المجموعة الكاملة للأسلحة "المحرمة" (مثل القنابل الانشطارية، والعنقودية) ضد جنوب لبنان، دون أن يثير ذلك الرأي العام الغربي بأي شكل من الأشكال! والولايات المتحدة هي اليوم "الدولة المجرمة" رقم ١ في العالم.

الإقليمية في خدمة من؟

يعطي النظام الإمبريالي العالمي الأولوية المطلقة لعولمة السوق الرأسمالي، ولا يعتبر أنظمة التعاون والتكامل الإقليمية، إلا كأنظمة مساعدة، أو مكملة للنظام المعولم. وهذا هو وضع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك) وكذلك "الأسواق المشتركة" في مختلف مناطق الجنوب (أفريقيا، وجنوب شرق آسيا). والمشروعات التي تربط ما بين بلدان الشمال والجنوب مثل "المشاركة" بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وغيرها لها ذات الطبيعة، وهي أدوات لسياسات استعمارية جديدة مرفوضة. وتتناقض هذه الأشكال مع مستقبل التنمية المتمحورة على الذات لجميع الشعوب. وعلى الحركات الشعبية أن تدعم تجمعات إقليمية مختلفة في طبيعتها بالنسبة لأهدافها، وأساليب تحقيقها.

ولعل هناك بداية لمبادرات شعبية وطنية في أمريكا الجنوبية مثل ALBA، التي تكمل وتصحح السوق المشتركة "ميركوسور". ومن المهم إعطاء هذه المبادرة، ومثيلاتها مضموناً تحدده مطالب الشعوب المعنية.

قضية أوروبا

بالنسبة لأوروبا يتمحور التحدي حول القضية المركزية عن طبيعة المؤسسات الأوروبية، فقد صُممت هذه المؤسسات لتثبيت وضع أوروبا في الليبرالية الاقتصادية، والأطلنطية السياسية، وتلعب المفوضية في هذا الصدد دور الضامن الأكبر لاستمرار سلطة الرجعية الأوروبية.

والرأي العام الأوروبي- المعترض على النظام القائم- ينقسم إلى "أوروبيين"، و"معادين للأوروبية"، وكلا الطرفين يمكن أن يتفقا على "فائدة" أوروبا موحدة، ولكنهما يعطيان مضموناً مختلفاً لهذه الفائدة، فأحدهما يقول بأنها ستكون قوة عظمى اقتصادية جديدة، والآخر يعتبر أنها ستكون القاعدة لأوروبا اجتماعية. ويبقى هذا الجدل مجرداً طالما لم نجب على بعض الأسئلة الأولية. فهل ظروف الشركاء المختلفين في أوروبا- التي لا تقتصر على المستويات غير المتساوية للتنمية المادية، وإنما تشمل كذلك تنوع الثقافات السياسية- تسمح بتحقيق مكتسبات مشتركة في المنطقة؟ وأجيب على هذا السؤال بالنفي. فقد جرى تصور المشروع الأوروبي منذ البداية (على يد جان مونيه وهو عدو صريح للديمقراطية) ليضع سلطات اتخاذ القرار غير الديمقراطية (المختفية تحت ستار التكنوقراط، ولكنهم واقعين تحت السيطرة الكاملة لرأس المال المسيطر) مكان السلطات الناتجة من الانتخابات. ولم يتحرر الاتحاد الأوروبي من هذه الرؤية، وتعبير "نقص الديمقراطية" أقل بكثير من الواقع الأوروبي، فكل إجراءاته تعمل على تثبيت البناء ضد أي "تهديد ديمقراطي". وأولوية "بناء الاتحاد الأوروبي" تساعد على تأكيد الأوهام التي يروج لها الخطاب الطنان عن "الطريق الثالث"، و"الرأسمالية ذات الوجه الإنساني". وفي بلدان أوروبا الشرقية، وهي في طريقها لأن تصير بالنسبة لألمانيا، وأوروبا الغربية، ما كانت عليه- ولا تزال- بلدان أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فالأوهام أكبر بكثير. وستبقى الشعارات مثل "أوروبا أخرى" و"أوروبا اجتماعية" من قبيل اللغو الفارغ، ما لم يجرِ تصحيح هذا البناء المؤسسي من أساسه.

وهكذا فالمؤسسة الأوروبية قد دمرت السلطات السيادية للدول، وهي الأساس لممارسة الديمقراطية، وبدونها تصير مهزلة، دون أن تقيم سلطة فدرالية، شروط

قيامها غير مهيأة على أي حال. وهذا أدى لتحويل أوروبا كما هي في الواقع، إلى مجرد الفرع الأوروبي للمشروع السياسي الأمريكي (أي الأطلنطية والدور الحاسم للناتو التي توجهها واشنطن في السياسة الخارجية الحقيقية لأوروبا). وبقدر ما ينخرط تحرك القوى المسيطرة للإمبريالية الجماعية للثالوث في العولمة الليبرالية، كما هو معروف، فإن المؤسسة الأوروبية تعمل كأحد أدوات هذه العولمة.

وما يطلق عليه في أوروبا "اليسار المتعدد" المنضوي تحت لواء "تبادل المواقع في السلطة"، في إطار القيود المفروضة من قبل المؤسسة الأوروبية الليبرالية والأطلنطية (والذي لا يمثل، لهذا السبب، بديلاً حقيقياً)، لا يمكن أن يكون الوسيلة التي تستطيع بها شعوب هذه القارة الخروج من النفق. وبناء "يسار آخر" هو الشرط الذي لا يمكن بدونه تصور نجاح الشعوب في ممارسة سلطتها. وفي ظل هذه الظروف، هل من الممكن أن تزداد التناقضات بين "أوروبا" والولايات المتحدة حدة رغم كل شيء؟ يعتقد البعض أن هذا التحول (الذي يتمنونه أو يخشونه) محتمل بسبب صراع المصالح الاقتصادية بين الشركات المسيطرة في الجانبين. ولست مقتنعا بهذه الحجة، وأرى في المقابل أن الاختلاف بين الثقافة السياسية لأوروبا وبين مثيلتها الأمريكية، يحمل في طياته صراعاً سياسياً بدأت بوادره في الظهور. وفي رأيي، أن تأكيد الثقافات السياسية لأوروبا المهددة بأمركة القارة، يمكن أن يؤدي لإعادة إحياء يسار قادر على مواجهة التحدي، أي أنه ضد الليبرالية، وضد الأطلنطية.

والليبرالية عدو الديمقراطية، وتطبيقها يؤدي لتآكل التقاليد الديمقراطية حيثما وجدت. وهناك أجزاء كبيرة من اليمين في البلدان المعنية ينخرطون دون تردد في الاتجاهات السلطوية غير الديمقراطية، ولكن هناك تقاليد سياسية أخرى، خاصة تلك التي تشمل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، تبقى مرتبطة بالدفاع عن الديمقراطية التي يعتقدون أنها ممكنة مع انتمائهم الليبرالي. والنضال ضد الليبرالية لا يمكن أن يتجاهل هذا التناقض الحقيقي. وبناء "أوروبا أخرى" في المستقبل يفترض تفكيك مؤسسات بروكسل لا "إصلاحها"، وهذا التفكيك يجب أن يبدأ في الأجزاء الممكنة، ثم يجر البقية وراءه، وبذلك يخلق الظروف لبناء بديل مختلف.

وإذا لم يتخذ "اليسار" مبادرات في هذا الاتجاه، فهناك خطورة في أن تنجح الديماجوجية شبه الوطنية في الوصول إلى السلطة!

ولا يمكن التهرب من الجدل حول هذه النقطة، ويجب القيام به بروح منفتحة أمام جميع الحجج المختلفة.

هزيمة النيوليبرالية المعولمة

الرأسمالية ليست "اقتصاد السوق"، ولكنها "اقتصاد السوق الرأسمالي"، فالاقتصاد هنا تقننه سيطرة المصالح الرأسمالية التي تتغلب على مصالح الطبقات المسودة والمستَغلة، التي يتحول أفرادها إلى موردي قوة العمل، ومستهلكين موجَّهين وسلبيين. والسوق الرأسمالي رغم كفاءته في بعض جوانبه، يبقى تابعاً لجري الرأسماليين وراء الربح الفردي. أما البديل الشعبي فيفترض إخضاع السوق للأهداف الاجتماعية والديمقراطية للشعب، أي لأشكال أخرى من التقنين تقوم على أساس الاشتراكية الجاري بناؤها، وخاصة التحقيق الفعلي لأكبر قدر ممكن من المساواة.

وصل تركيز رأس المال في الرأسمالية المعاصرة إلى درجة صارت فيها مئات من المجموعات المالية تسيطر على الجزء الأكبر من الاقتصادات القومية بوصفها الاقتصاد المعولم، وتوجه الأسواق بشكل يحقق مصالحها وحدها. وتركز رأسمالية الاحتكارات هذه السلطة الفعلية، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في أيدي قلة حاكمة تمثل العدو الأكبر للإنسانية جمعاء.

وفي توسعه، يحاول السوق الرأسمالي أن يضم تحت جناحه مجالات جديدة من الحياة الاجتماعية لتحويلها لمواقع لامتصاص الأرباح لرأس المال. وتتمشى برامج خصخصة شركات القطاع العام، أو المملوكة لتعاونيات العاملين أو المواطنين، أوخصخصة الخدمات الأساسية (مثل التعليم، أو الصحة، أو الإسكان، أو المياه والكهرباء، أو النقل) مع أهداف تتعارض بطبيعتها مع سلطة الشعب، وتحد من مجالات تحركها. وفي توسعه، يحاول السوق الرأسمالي أن يضم كذلك السيطرة على جميع موارد الكوكب، المتجددة وغير المتجددة، وبذلك يعرض

للخطر آفاق بقاء الجنس البشري على المدى الطويل. يجب اعتبار خصخصة الأرض خطراً يهدد بصفة خاصة بقاء نصف البشرية من الفلاحين.

والتنمية البديلة، التي تستطيع أن توفر الاحتياجات البشرية، لا يمكن أن تكتفي "بتخفيف حالة الفقر"، وهي تعود بالدرجة الأولى للمنطق الذي يوجه توسع الأسواق الرأسمالية. والتنمية البديلة الحقيقية، عليها أن تغير أساليب الحياة في اتجاه التحرير الحقيقي للطبقات الشعبية، والأفراد. ويجب تحديد وتعريف "المؤشرات" الدالة على التقدم المحرز في هذا الشأن.

وعلى المستوى العالمي، يقوم الاقتصاد الرأسمالي على أساس اللامساواة بين الشركاء الوطنيين، ومنطق توسعه يعمل على زيادة هذه اللامساواة بدلاً من الحد منها، الأمر الذي ترفضه شعوب الجنوب. وعلى الحركات الشعبية، والدول التقدمية، أن ترد على الممارسات الحالية، والمشروعات المقترحة (في مجالات التجارة، والاستثمارات الأجنبية، وتدفق رؤوس الأموال، والديون) من مؤسسات العولمة الرأسمالية المسيطرة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدول، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي، وغيرها)، بالبدائل الإيجابية التي تتجاوب مع الأهداف الخاصة للحركات الشعبية.

والنيوليبرالية ليست إلا الشكل الأعلى للتعبير عن متطلبات إعادة إنتاج الرأسمالية في ظروف عصرنا الحالي، والخطاب حول "اقتصاد السوق الشفاف"، مجرد حديث دعاية فجة تحاول إخفاء هذه الحقيقة. وإعادة إنتاج الرأسمالية الاحتكارية العصرية يقتضي تشديد أشكال التراكم عن طريق النهب التي تدل عليها عمليات الخصخصة المتسارعة، والتوسع في تحويل جميع جوانب الحياة الاجتماعية للطابع التجاري، ونهب موارد الكوكب، وما يفترضه ذلك من إخضاع شعوب الجنوب. لقد صارت الرأسمالية الاحتكارية العدو الأول للبشرية جمعاء، متجاوزة مجرد العداء للطبقات المستَغلة والمسودة.

المعرفة ملك مشترك للبشرية، ويجب ألا تعامل "كسلعة عادية"، وتحويلها لملكية خاصة يتعارض مع المبادئ الأساسية للعالمية البشرية.

تتابع الاحتكارات المالية التي تسيطر على النظام العالمي هدف تنظيم السوق الاحتكاري لمصلحتها، وذلك في تعارض مع الخطاب حول "الشفافية" المفترض أنها الفضيلة الأولى للسوق! ومن أجل هذا الهدف، تعمل على تفتيت إنتاج سلع متطابقة تماماً من حيث قيمتها الاستعمالية، بالاستخدام السيئ "للماركات المسجلة". وتعمل منظمة التجارة العالمية، وهي واحدة من أدواتها، على إصدار "تشريع عالمي" لا يكتفي بحماية التكنولوجيا الخاصة المزعومة لكل من هذه الماركات، ولكنها تغالي في حمايتها تحت الحجة الكاذبة عن حماية حقوق "الملكية الفكرية والصناعية"، وبذلك تحقق ريعاً خاصاً لهذه الاحتكارات، وتضع عقبة كأداء أمام بلدان الجنوب التي تعمل على تصنيع ذاتها. وفي الوقت ذاته، تعمل هذه الاحتكارات بمساعدة منظمة التجارة العالمية، على أن تحرم الشعوب من معارفها التقليدية التي ترقى لآلاف السنين في مجالات الإنتاج الزراعي والأدوية. وبالحجة الكاذبة عن أن "معامل" الاحتكارات الإمبريالية قد حددت المواد الفعالة في المنتجات الزراعية أو العلاجية للفلاحين، "تمنع" فلاحي الجنوب من الاستمرار في ممارساتهم التقليدية في الإنتاج، وتُفرض عليهم شراء التقاوي المنتقاة، وغيرها من المنتجات التقليدية لهؤلاء الفلاحين!

ز. قضية الأزمة القادمة للنظام المالي الرأسمالي المعولم

أدت درجة المركزية المتزايدة التي تميز العولمة الرأسمالية المعاصرة إلى ظهور شكل من الإدارة يعطي "النظام المالي المعولم" وظائف حاسمة في إعادة إنتاج النظام في مجموعه. ومميزات هذا النظام المعولم وثيقة الارتباط بما بينته أعلاه عن بلورة القلة الاحتكارية المالية، التي تعمل بدورها في الإطار الذي تحدده هيمنة الولايات المتحدة المبنية على تحرير التحركات المالية الدولية، والاستناد إلى مقياس الدولار/ البترول. ويدعم هذا النظام الأوضاع المسيطرة لواشنطن، ويسند

العجز في النظم الاقتصادية والاجتماعية للولايات المتحدة، ويفرض على بقية العالم عملية استنزاف مالية كبرى لتغطية العجز المالي للولايات المتحدة. واستمرار هذا النظام يعني التضخم المستمر للعمليات المالية التي لا علاقة لها بالإنتاج، بل المعرقلة له. وقد حلل فرانسوا موران بقوة في كتابه Le Mur de lArgent، الخطر المتزايد لحدوث أزمة مالية كبرى بسبب هذه التطورات.

والقضايا الصعبة بهذا الشأن هي الآتية: هل يمثل هذا النظام المالي المعولم "الحلقة الضعيفة" في العولمة الرأسمالية المعاصرة أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بنعم (كما أظن)، فهل من الممكن "إصلاح" هذا النظام بالتدريج ليُستبدل به نظام آخر "أقل في عدم الاتزان" (لمصلحة أوروبا والصين، وربما بلدان أخرى مثلاً)؟ أم هل النظام محكوم عليه بالسقوط في الفوضى؟ وماذا تكون الإجابات السياسية والاجتماعية على هذه الفوضى؟ هل أخذت القوى التقدمية اليسارية، والحكومات والطبقات الحاكمة، هذا الخطر في حسبانها؟

ح. القضية النظرية والأيديولوجية المركزية:

ماذا يعني أن تكون ماركسياً اليوم؟

لا يمكننا في هذه المناقشة، تجنب التساؤل الذي يساور كل منا اليوم والقائل: ماذا يعني أن تكون ماركسياً اليوم؟

في رأيي أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث، حتى لو كان لينين أو ماو. وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية، دون أن تعتبر جميع النتائج التي توصل لها باستخدامها كانت صحيحة في وقته، ومن باب أولى اليوم. أما إن فعلنا ذلك فهذا يعني أننا حولنا ماركس إلى نبي، الأمر الذي لم يدعه على الإطلاق. لا بد من نزع القداسة عن ماركس.

وبهذه الروح يجب، في رأيي المتواضع، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم، وبالتالي النظر في دور المثقف/ المناضل الذي يتبنى مثل هذه النظرية في

محاولة فهم الزمن الحالي، ووضع خطط التحرك لتغييره. ولا بد من الروح المنفتح في ذلك، حتى يمكن التطلع لبناء "الالتقاء في إطار التنوع".

النتيجة العامة

تنضوي جميع موضوعات الجدل والتحرك التي تحدثنا عنها أعلاه، تحت إطار وضع الاستراتيجيات للنضال الشعبي المتوجه "لما وراء الرأسمالية"، على الطريق الطويل للتنمية ذات التوجه الاشتراكي، المبنية على مصالح الطبقات الشعبية ومطالبها، والتي تخضع تقنين الأسواق، وإخضاع سياسات الدولة لهدف التقوية المتوالية للتوجه الاشتراكي، لا لعرقلة حركته. وهذا الاختيار المبدئي الأساسي يقتضي الانتقاد الجذري للرأسمالية كما هي في الواقع، وهي ليست "السوق" الذي يشيد به المفكرون المدافعون عن نظام السلطة القائمة على اللامساواة بين الطبقات (التي تلغي أية فرصة حقيقية لقيام نظام شعبي)، واللامساواة بين الأمم (فالرأسمالية كما هي في الواقع إمبريالية بطبيعتها).

ولا يمكن اختصار طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي في مجرد "صيغة واحدة" تصلح للجميع، مثل تلك التي يحاول "توافق واشنطن"، أو "توافق ما بعد واشنطن"، أن يفرضها. إن طرق هذه التنمية متعددة، ويجب أن يحددها بشكل ملموس، كل شعب وفقاً لظروفه الخاصة (وخاصة ميراثه من التنمية غير المتكافئة الموروثة عن الرأسمالية/ الإمبريالية)، وظروف ثقافته السياسية. يجب أن يكون "عدم التوافق العالمي" هو المبدأ الموجِه لبناء عولمة متعددة الأقطاب مُتفاوض عليها.

إن مرحلة الانتقال الطويل من الرأسمالية العالمية نحو اشتراكية عالمية هي الأخرى، لا يمكن إلا أن تكون عملية طويلة من تعلم الشعوب لمتطلبات اختراع مرحلة جديدة من الحضارة، تغلق المرحلة العابرة للرأسمالية التي دخلت مرحلة أفول نهائية.

يجب على الشيوعيين إعادة قراءة تاريخ القرن العشرين، مع تحديد انتقادهم للمحاولات الأولى للتغيير (للخروج من منطق الرأسمالية، وكذلك لتحرير الشعوب

ضحية الإمبريالية التاريخية)، دون "الهروب من التاريخ" (وأشير هنا لكتاب لوزوردو الأساسي المشار إليه أعلاه)، ودون الاستسلام، وبدلاً من تحليل ومواجهة التحديات ووضع الإجابات لها، عقد الجلسات البائسة لجلد الذات، كما يتمنى المدافعون عن الرأسمالية/ الإمبريالية.

إن الأفول الحتمي للرأسمالية يمكن أن يتحول، إذا لم يتبلور البديل الاشتراكي، إلى أفول للحضارة البشرية بكاملها. ومن واجب جميع القوى الديمقراطية والتقدمية أن تمنع هذا التدهور، وأن تحول هذا التدهور الطويل إلى مرحلة الانتقال الإيجابي الطويل نحو عالم أفضل بالفعل، عالم اشتراكي. وفي إطار هذه الآفاق، على جميع القوى أن تتعلم أن تتحرك معاً، وأن تبني معاً مراحل هذا الانتقال الطويل. ويفترض الانتقال الطويل الإنساني النزعة، أن تتعلم شعوب الشمال أن تمتنع عن دعم إمبريالية دولها، وأن تفهم شعوب الجنوب أن المستقبل الاشتراكي هو وحده الذي يسمح بتحررها.

(٢)

بعد إجهاض الثورات الاشتراكية الأولى
شروط مد موجة اشتراكية وتحررية جديدة

١- مأساة الثورات الكبرى

تتميَّز "الثورات الكبرى" بأنها تندفع بعيداً إلى الأمام نحو المستقبل، خلافاً "للثورات العادية"، التي تكتفي بالاستجابة لمتطلبات التحولات المطروحة على جدول أعمال اللحظة.

في المرحلة الحديثة هناك ثلاث ثورات كبرى فقط (الفرنسية، والروسية، والصينية)، الثورة الفرنسية لم تكن مجرد "ثورة برجوازية"، أحلَّت النظام الرأسمالي محل النظام القديم، وسلطة البرجوازية محل سلطة الأرستقراطية؛ فهي أيضاً ثورة شعبية وفلاحية تحديداً طرحت مطالبها التساؤل حول النظام البرجوازي نفسه. فالجمهورية الديمقراطية المدنية الجذرية، التي تستوحي مثالها من فكرة تعميم الملكية الصغيرة على الجميع، ليست نتاج منطق تراكم الرأسمال المباشر القائم على اللامساواة، بل إنكار له في إعلانها الواعي بأن الليبرالية الاقتصادية عدو للديمقراطية.

بهذا المعنى، كانت الثورة الفرنسية تحوي، مذ ذاك، بذور الثورات الاشتراكية القادمة، التي لم تتوافر شروطها الموضوعية، طبعاً، في فرنسا آنذاك. تشهد على ذلك الحركة البابوفية. وأما الثورتان، الروسية والصينية (ويمكن أن نضيف لهما ثورتي فيتنام وكوبا)، فوضعت كل واحدة لنفسها الشيوعية هدفاً. وهذا متقدم جداً، بدوره، على الموجبات الموضوعية لحل المشكلات المباشرة في المجتمعات المعنيَّة.

لهذا السبب، تتلقى كل تجذرها القصيرة تتلاحق التراجعات، والعــودات إلــى الماضي.

تعاني هذه الثورات، إذاً، صعوبات كبيرة، دائماً، في الاســتقرار (اســتغرق استقرار الثورة الفرنسية قرناً كاملا). فــي المقابــل، تدشــن الثــورات الأخــرى (كالأميركية والإنكليزية) عملية انتشار النظام بشكل ثابت وهادئ، مكتفية بتســجيل موجبات العلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة في نطاق الرأسمالية الوليدة. لــذلك، بالكاد تستحق هذه "الثورات"اسمها،فتسوياتها مع قوى الماضي، وغيــاب رؤياهــا للمستقبل، سمتان بالغتا الوضوح.

رغم فشلها، تضع الثورات الكبرى التاريخ على مدى أبعد، فمن خلال القــيم الطليعية التي تحدد مشروعها، تسمح للطوباويات الخلاّقة بمتابعة غزوها للعقــول، وتحقيق طموح الحداثة الأسمى، أي جعل الكائنات الإنسانية صنّاع تاريخهم. وهــذه القيم تتباين مع قيم النظام البرجوازي، النابعة من مسلكيّات التكيُّــف الســلبي مــع مقتضيات توسع الرأسمال، المسمّاة موضوعية، التي تمدُّ الاســتلاب الاقتصــادي بكامل قوته.

٢ - وزن الإمبريالية، المرحلة الدائمة في التوسع العالمي للرأسمالية

كان التوسع العالمي للرأسمالية استقطابياً دائماً، منذ أصوله، وفي كل مرحلــة من تاريخه. لم تَلْقَ هذه الميزة في الرأسمالية القائمة بالفعل-على أهميتها- الاهتمام الضروري، وذلك بسبب النزعة المركزية الأوربية التــي تســيطر علــى الفكــر الحديث، بما في ذلك الصياغات الأيديولوجية الطليعية الخاصة بالثورات الكبــرى. ولم تنتجُ الماركسية التاريخية للأمميات المتعاقبة إلاَّ جزئياً من هذه القاعدة العامة.

إنَّ فهم البعد الهائل لهذا الواقع الإمبريالي، واستخلاص المسائل الاستراتيجية المتعلقة بتغيير العالم- تبعاً لهذا الفهم- يشكل ضرورة لا حياد عنها لكــل القــوى الاجتماعية والسياسية ضحايا توسع الرأسمالية في مراكزها كما في أطرافهــا، لأن ما طرحته الإمبريالية على جدول أعمال اليوم ليس نضوج الشروط التــي تســمح "بالثورات الاشتراكية" في مراكز النظام العالمي أو تسريع التحولات الذاهبــة فــي

هذا الاتجاه، بل التشكيك بهذا النظام انطلاقاً من تمرد أطرافه وانتفاضاتها. وليس صدفة أن تكون روسيا 1917 "الحلقة الضعيفة" في النظام، ولا أن تنتقل الثورة باسم الاشتراكية نحو الشرق لاحقاً (الصين) مثلاً، في حين تخيب توقعات انهيار الغرب، الذي وضع "لينين" آماله فيه..

من هنا، تواجه المجتمعات المثوَّرة المعنية مهمة مزدوجة ومتناقضة في آن، هي اللحاق (وهذا يقتضي اللجوء إلى وسائل ومناهج مماثلة لما في الرأسمالية)، وصناعة شيء آخر (بناء الاشتراكية). كانت المزاوجة بين هذه المهمات كما كانت عليه، هنا أو هناك، كان يمكن لها أن تكون أفضل، ربما، بمعنى أن تسمح بتقوية التطلعات الشيوعية بالتزامن مع إنجازات اللحاق، ولكن يبقى أن هذا التناقض الفعلي يقع في صلب تشكل الشروط الموضوعية للتطور التاريخي في المجتمعات ما بعد الثورية. كانت أشكال التنظيم والعمل السياسيين، التي ابتدعتها "الأحزاب الثورية" (شيوعيو الأممية الثالثة بالدرجة الأولى) أسيرة الفكرة القائلة بأن الثورة "قادمة حتماً"، وأن شروطها الموضوعية قد اجتمعت. ولا ينقص "الحزب" إلاَّ بناء التنظيم المكلف بمهمة "فعل الثورة". وكان هذا يفترض في تلك الظروف أن يتم التركيز على التجانس ("الوحدة الفولاذية"، فيما بعد)، وعلى النظام شبه العسكري فاحتفظت الأحزاب المشار إليها بأشكال التنظيم هذه حتى بعد التخلي عن خيار الانقضاض الثوري المباشر منذ سنوات1920، عندئذٍ وضعت في خدمة هدف ذي أولوية مختلفة: حماية الدولة السوفياتية، من الداخل كما من الخارج.

في أطراف الرأسمالية المعولمة- "منطقة العواصف" في النظام الإمبريالي - ظل شكل آخر من الثورة على جدول الأعمال، إلاَّ أن هدفه ظلَّ ملتبساً ومشوشاً؛ هل هو تحرر وطني من الإمبريالية والإبقاء على الكثير، بل على الأساس من العلاقات الاجتماعية الخاصة بالحداثة الرأسمالية، أم أكثر من ذلك؟ وظلَّ التحدي نفسه "اللحاق" و/ أو "صناعة شيء آخر"؟ أكان ذلك متعلقاً بالثورات الجذرية في الصين وفيتنام وكوبا، أو غير الجذرية في مناطق أخرى من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وكان هذا التحدي يتمفصل بدوره مع مهمة أخرى اعتبرت أولوية كذلك هي الدفاع عن الاتحاد السوفياتي المحاصر.

٣- الدفاع عن الدول ما بعد الثورية في صلب الخيارات الاستراتيجية الطليعية.

وجد الاتحاد السوفياتي، وبعده الصين، نفسيهما في مواجهة استراتيجيات عزل منهجي من جانب الرأسمالية المسيطرة والقوى الغربية. هل يجدر بنا أن نذكر بأن الولايات المتحدة، على مدى ثلث عمرها القصير، قد بنت استراتيجيتها، كقوة مهيمنة في النظام الرأسمالي، على هدف محدد هو تدمير هذين الخصمين، اشتراكيين كانا أم غير اشتراكيين؟ وهل نذكر بأن واشنطن تمكنت من أن تلحق بهذه الاستراتيجية حلفاءها في مراكز الثالوث الأخرى وفي الأطراف، وأن تحل تدريجياً سلطة طبقات كومبرادورية محل السلطات النابعة من حركة التحرر الوطني ذات التوجه الشعبي؟

يفهم عندئذٍ لماذا أعطيت الأولوية عموماً لحماية الدول ما بعد الثورية، طالما أن الثورة لم تعد على جدول الأعمال المباشر. كل الاستراتيجيات السياسية التي وضعت - في الاتحاد السوفياتي أيام "لينين" و"ستالين" وحلفائه، وفي الصين الماوية ثم بعد "ماو" والبلدان التي حكمتها أنظمة وطنية شعبوية، والطلائع الشيوعية، أكانت تحت راية موسكو، أو بيجين، أو مستقلة؟ كل هذه الاستراتيجيات تحددت بالقياس إلى المسألة المركزية أي حماية الدول ما بعد الثورية.

لقد عرف الاتحاد السوفياتي والصين في آن معاً ترددات الثورات الكبرى وتواجها بنتائج التوسع المتفاوت للرأسمالية العالمية، وضحّى كل منهما، تدريجياً، بأهدافه الشيوعية الأولى في سبيل مقتضيات اللحاق الاقتصادي المباشرة، لقد حضر هذا الانزلاق، في التخلي عن هدف الملكية الاجتماعية الذي يعرّف شيوعية ماركس، وإبداله بالإدارة الدولتية المترافقة مع أفول الديمقراطية الشعبية التي خنقتها الديكتاتورية الفظّة والدموية أحياناً، تسارع التحول نحو عودة الرأسمالية. وهو تحول مشترك في التجربتين كليهما على اختلاف المسارات التي أدت إلى ذلك، في الحالين كانت الأولوية "للدفاع" عن الدولة ما بعد الثورية، وترافقت الوسائل الداخلية المستخدمة لهذا الغرض مع استراتيجيات خارجية مناسبة لها.

عندئذٍ دُعيت الأحزاب الشيوعية إلى الالتحاق بهذه الخيارات، لا في الاتجاه

الاستراتيجي العام وحسب، بل في التكيفات التكتيكية اليومية. وما كان هذا لينتج إلا شحوباً سريعاً في فكر الثوريين النقدي، الذين ابتعد خطابهم المجرد بشأن "الثـورة المرتقبة" عن تحليل التناقضات الفعلية في المجتمع، واستمرت لديهم أشكال التنظيم شبه العسكرية رغم كل المتغيرات.

حتى الطلائع التي رفضت الالتحاق، وتجرأت أحياناً على النظر إلـى واقـع المجتمعات ما بعد الثورية، لم تتخلَّ عـن المقولـة "اللينينيـة" الأصـلية (الثـورة المرتقبة)، دونما اعتبار لكون الوقائع تكذب هذه المقولة بشكل أكثر وضـوحاً مـن يوم إلى آخر. ذلك كان حال التروتسكية وأحزاب الأممية الرابعة، وحال عدد كبير من المنظمات الثورية التي تستلهم الماوية أو الغيفارية، والأمثلة على ذلك كثيـرة، من الفلبين إلى الهند، ومن العالم العربي إلى أميركا اللاتينية.

٤- و/ أو بناء بناء وطني اشتراكي في الأطراف المجذّرة

اصطدمت حركات التحرر الوطني الكبرى في آسيا وأفريقيا، التي دخلت في نزاع مفتوح مع النظام الإمبريالي، مثلما اصطدمت الثورات التـي قامـت باسـم الاشتراكية، بمقتضيات "اللحاق" وتحويل العلاقات الاجتماعية في صالح الطبقـات الشعبية. على المستوى الثاني هذا كانت الأنظمة ما بعد الاستقلال أقـل جذرية من الأنظمة الشيوعية. ولهذا السبب أطلق على الأنظمة الأولـى صـفة "الوطنيـة – الشعبوية"، ومع ذلك استوحت هذه الأنظمة أشكالاً من التنظيم التي وضعتها تجارب "الاشتراكية القائمة فعلياً": الحزب الأوحد، لا ديمقراطية السـلطة، إدارة دولتيـة للاقتصاد. إلاَّ أنها أذابت فاعلية هذه الأشكال بخياراتهـا الأيديولوجيـة المشوشـة والتسويات التي ارتضتها مع الماضي. في هذه الشروط تحديداً دعيت هذه الأنظمة القائمة، مثلما دعيت الطلائع النقدية (الشيوعية التاريخية في البلدان المعنيـة) إلـى دعم الاتحاد السوفياتي، والصين بنسبة أقل، والحصول على مساعدتهما، لاشـك أن بناء هذه الجبهة المشتركة ضد العدوان الإمبريالي للولايـات المتحـدة وشـركائها الأوربيين واليابانيين كان مفيداً لشعوب آسيا وأفريقيـا، فقـد أتـاح هامشـاً مـن الاستقلالية لمبادرات الطبقات الحاكمة من تلك البلدان ولعمل طبقاتها الشعبية، فـي

آن معًا هي البرهان على ذلك يقدمه الواقع الذي أصبحت عليه هذه البلدان بعد الانهيار السوفياتي. وحتى قبل هذا الانهيار لم تحصل الطبقات القائدة ذات التوجه "الغربي" على أية فائدة تذكر والمثال الأبرز على ذلك يقدمه "السادات" الذي اعتبر أن الولايات المتحدة تمتلك 90% من أوراق القضية الفلسطينية، وأن الصداقة معها تسمح بقلب الأوضاع لمصلحة القضية العربية والفلسطينية. على العكس من ذلك شجع استسلام هذه الأنظمة توسيع الاستراتيجيات الهجومية لدى الإمبريالية وعزز بالمناسبة محور واشنطن - تل أبيب.

أما ما كان يمكن أن يثير الجدل فهي الشروط التي فرضها الاتحاد السوفياتي على القوى السياسية الملتزمة جانب الطبقات الشعبية في البلدان الحليفة وتحديداً الأحزاب الشيوعية. فكان يمكن للمرء أن يتصور أن هذه الأحزاب ستحتفظ، في الجبهة المعادية للإمبريالية، باستقلالية كاملة في حركتها، كاعتراف بالازدواجية الإشكالية في المشاريع والمصالح الاجتماعية للشركاء الملتزمين بهذه الجبهة. لأن الطبقات القائدة كانت مستمرة في مشروع ذي طبيعة رأسمالية، رغم كونه "وطنياً"، في حين أن تلبية مصالح الطبقات الشعبية كانت تفترض تجاوز هذا الأفق الذي كشف التاريخ حدوده الضيّقة. على العكس من ذلك غذّت خيارات الدولة السوفياتية الأوهام التي حملها المشروع الرأسمالي الوطني في ذاته، وأضعفت بالتالي تعبيرات الطبقات الشعبية المستقلّة. وكانت بدعة "الطريق اللاّرأسمالي" المزعوم تعبيراً عن هذا الخيار.

لا شك أنه في تلك المرحلة – مرحلة باندونغ (1975) - 1955كان من الصعب التمييز بين مصالح الأنظمة ومصالح شعوبها. فالسلطات هذه كانت قد انبثقت لتوها من حركات تحرير ضخمة هزمت الإمبريالية في أشكالها القديمة الاستعمارية وشبه الاستعمارية، وترافقت أحياناً مع ثورات حقيقية في الصين وفيتنام وكوبا. وكانت هذه الأنظمة لا تزال "قريبة" من شعوبها وتتمتع بمشروعية راسخة.

قَبِلَ الشيوعيون العرب، في غالبيتهم، مقترحات القيادة السوفياتية :إذ تحوّلوا، في أحسن الأحوال، إلى "جناح يساري" للأنظمة الوطنية الشعبوية المعادية

للإمبريالية. وقدموا بالتالي دعماً لا نقد فيه تقريباً، وعملياً بلا شروط. ولعلَّ أبرز الأمثلة على هذا حل الحزب الشيوعي المصري نفسه سنة 1965 على أملٍ وهمي أن يُسمَح له بإعادة تنشيط الحزب الاشتراكي الناصري. وكذلك التحاق "خالد بكداش" في سوريا بمقولة أن ما هو قائم على جدول الأعمال لا يمكن أن يكون أكثر من بناء وطني، وإخفاء طبيعته الرأسمالية. لقد عبَّرت عن رأيي في هذه المسألة المركزية في مكان آخر، وتحديداً في مناسبة نشر مذكرات عدد من مناضلي تلك المرحلة في مصر. وكانت خلاصتي أن الشيوعية العربية، بمجملها، لم تخرج من الإطار الأساسي للمشروع "القومي الشعبوي"، متجاهلة أنه يندرج في خيار رأسمالي صرف في نهاية المطاف. لم يكن هذا الخيار ظرفياً، ولا "انتهازياً"، بل كان من طبيعة بنيوية يعكس النواقص الأصلية لدى هذه الشيوعيات، وتشوُّش الإيديولوجيات التي تحملها، وأخيراً جهلها بالطبقات الشعبية التي كانت مدعوّة للدفاع عن مصالحها الاجتماعية المباشرة وبعيدة المدى. وكانت نتيجة هذا الاختيار البائس أن فَقَدَ الشيوعيون مصداقيتهم ما إن بلغت الأنظمة القومية الشعبوية حدودها التاريخية، ودخلت مشروعيتها في مرحلة التآكل. وبما أن اليسار الشيوعي لم يقترح بديلاً يتجاوز الشعبوية القومية فقد نشأ فراغ على المسرح السياسي فتح الطريق أمام انتشار الإسلام السياسي.

لا شك أن بعض الشيوعيين العرب هنا وهناك رفضوا هذا الالتحاق اللامشروط بالدفاع عن سياسة الدولة السوفياتية. وأمثلة "القوميين" في اليمن الجنوبي، وبعض الكتل "الماوية" تقدّم شواهد على ذلك. إلاَّ أنَّ هؤلاء أيضاً لم يخرجوا من فرضية "اللينينية" الأصلية القائلة "بأن الثورة أصبحت وشيكة" كانوا في هذا يشاطرون الغيفاريين في أميركا اللاتينية والنكساليين في الهند الرؤيا نفسها. ويُثبت فشل الحركات الشجاعة التي استلهمت هؤلاء أن المقولة "اللينينية" تنبع من تبسيطية مأساوية، وأنها خاطئة في النهاية.

٥- فتح النقاش حول الانتقال الطويل إلى الاشتراكية العالمية

بعد الاعتراف بخطأ "لينين" في تقديره للتحديات الواقعية ونضوج الشروط الثورية، علينا أن نذهب أبعد من النقد الذاتي لتاريخ الشيوعية في القرن العشرين، لكي نفتح نقاشاً مبدعاً ومكشوفاً في شأن الاستراتيجيات الإيجابية البديلة للقرن الحادي والعشرين.

لن أعود هنا إلى ما سبق أن اقترحته في مكان آخر، بل أُلخّص الجوهري في النقاط الآتية:

١- علينا أن نتلمَّس استراتيجيات تجيب على تحدي خيار "الانتقال الطويل" من الرأسمالية العالمية إلى الاشتراكية العالمية.

٢- ستتمازج خلال هذه المرحلة منظومات اجتماعية واقتصادية وسياسية ناتجة عن الصراعات الاجتماعية لعناصر إعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي، وعناصر تُطلق وتطوِّر علاقات اجتماعية اشتراكية. منطقتان متنازعتان في مزيج وتناقض دائمين.

٣- الإنجازات على هذا الطريق ممكنة وضرورية في كل مناطق النظام الرأسمالي العالمي، في مراكزه الإمبريالية كما في أطرافه التي حُوِّلت إلى كومبرادور. بالطبع يجب أن تكون الاستراتيجيات المرحلية لمثل هذه التحولات واقعية وخاصة بقوة الأشياء نفسها، وتحديداً فيما يتعلق بالتناقضات بين المراكز والأطراف.

٤- هناك قوى اجتماعية وأيديولوجية وسياسية تعبِّر من خلالها المصالح الشعبية عن نفسها، ولو في حالة من الغموض، بدأت تفعل في هذه الاتجاهات. إلاَّ أن هذه الحركات تقطر خيارات مختلفة، بعضها تقدمّي، وأخرى حاملة أوهام أو رجعية بوضوح مثل الإجابات شبه الفاشية على التحديات. إنَّ تسييس السجالات بالمعنى الإيجابي والفعلي للكلمة يشكل شرطاً لبناء ما أسمّيه "التلاقي في التنوع" بين القوى التقدمية.

٥- تشكِّل ضحايا التوسع الرأسمالي الليبرالي أكثرية في كل مناطق العالم. وعلى الاشتراكية أن تكون قادرة على تجنيد هذه الفرصة التاريخية الجديدة. وهي

لا تستطيع ذلك إلاّ إذا أخذت في الاعتبار التحولات الناتجة عن الثورات التكنولوجية التي غيَّرت في العمق هندسة البنى الاجتماعية. يجب ألاّ تظل الشيوعية علم "الطبقة العاملة الصناعية" بالمعنى القديم للكلمة، فقط. لأنها تستطيع أن تصبح راية المستقبل لأكثريات واسعة من العاملين، بصرف النظر عن تنوُّع مراتبهم. إنَّ إعادة بناء وحدة العاملين- مَن يتمتّع منهم بوضعية مستقرة في النظام، ومَن هم مستبعدون منه- تشكِّل اليوم تحدياً رئيسياً للفكر الإبداعي للتجديد الشيوعي. في الأطراف يقتضي هذا البناء أيضاً تنظيم حركات واسعة قادرة على فرض حق الحصول على الأرض لكل الفلاحين. وتزداد إلحاحية هذا التجديد عندما نعرف أننا انتهينا بنسيان واقع أن الفلاحين يشكّلون نصف سكان الأرض، وأن الرأسمالية في جميع أشكالها عاجزة عن حلّ المشكلة الزراعية.

٦- إن استراتيجية عملٍ فعّال ضمن هذا الخيار المطلوب يجب أن تكون قادرة على إحداث اختراقات في اتجاهات ثلاثة: التقدُّم الاجتماعي، والديمقراطية، وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. إن الديمقراطية السياسية المقترَحة كرفيق طريق لخيار الرأسمالية الليبرالية الاقتصادي هي على شفير إفقاد الديمقراطية كل مصداقيتها. وفي الاتجاه المعاكس، لم يعد مقبولاً فرض تقدُّم اجتماعي من فوق، بديلاً عن إبداع السلطة الديمقراطية للطبقات الشعبية لصيغ هذا التقدم وأشكال توسعه. لن تكون هناك اشتراكية من دون الديمقراطية، ولكن لا منجزات ديمقراطية من دون تقدُّم اجتماعي. أخيراً، ونظراً لواقع التنوع القومي وتحديداً في الثقافات السياسية التي ترسم هذا التنوُّع، واللامساواة الناتجة عن تاريخ توسع الرأسمالية العالمية، فإن فتح الآفاق التي تمكِّن من تحقيق اختراقات اجتماعية وديمقراطية يفرض بناء نظام عالمي متعدد المراكز. والشرط الأول لذلك هو بالطبع إلحاق الهزيمة بمشروع واشنطن الرامي إلى السيطرة العسكرية على الكوكب.

٦- باندونج وبداية عولمة الصراع (1955-1980)

أعلنت حكومات وشعوب آسيا وأفريقيا الممثلة في باندونج في عام 1955، رغبتها في إعادة بناء النظام العالمي على أساس الاعتراف بحقوق الأمم التي كانت مستعمرة حتى ذلك الوقت. وكان هذا "الحق في التنمية" هو أساس العولمة في تلك الحقبة، في إطار متعدد الأقطاب، ومتفاوض عليه، فُرض على الإمبريالية التي اضطرت للتكيف مع هذه المطالب الجديدة. وكان نجاح باندونج- وليس فشلها كما يجري الحديث اليوم دون تدبر واعٍ- هو الأساس لقفزة ضخمة للأمام لشعوب الجنوب، في ميادين التعليم، والصحة، وبناء الدولة الحديثة، وفي كثير من الأحيان في التقليل من عدم المساواة الاجتماعية، وأخيراً في البدء في دخول عصر التصنيع. ولا شك أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار، عند تقييم الحساب الختامي لهذه الحقبة، أوجه النقص في هذه الإنجازات، وخاصة غياب الديمقراطية في الأنظمة الوطنية الشعبوية، التي "منحت للشعوب"، ولكنها لم تسمح لها بتنظيم قواها الذاتية.

وقد ارتبط نظام باندونج مع النظامين الآخرين المميزين لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهما السوفييتية (والماوية)، ودولة الرفاهية الاشتراكية الديمقراطية الغربية. وكانت الأنظمة الثلاثة في حالة تنافس، بل وصراع (وإن استمرت الصراعات متحكم فيها حتى لا تخرج عن حدود الحروب المحلية المحدودة)، ولكنها كانت لهذا السبب، متكاملة معاً. ولذلك فالحديث، في هذه الظروف عن عولمة الصراعات، يكون ذا مغزى. وهي المرة الأولى في تاريخ الرأسمالية التي تقوم فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم، وفي داخل جميع الأمم التي يتكون منها، وفي اتجاه تطورها.

والدليل على الترابط فيما بين هذه الصراعات، والحلول الوسط التاريخية التي ضمنت إدارة المجتمعات المعنية، يتأكد بمفهوم العكس من التطورات التالية للتآكل المتوازي لإمكانيات التنمية لكل من النظم الثلاثة. فانهيار السوفييتية قد أدى بدوره لانهيار نموذج الديمقراطية الاجتماعية الذي كانت إنجازاته الاجتماعية- وهي حقيقية- قد فُرضت لأنها كانت السبيل الوحيد للوقوف في وجه "التحدي الشيوعي".

ويجب ألا ننسى، في هذا المجال، صدى الثورة الثقافية الصينية في أوربا عام 1968.

وبدء مرحلة التصنيع التي تحققت في عصر باندونج، لم يحدث في إطار منطق التوسع الاستعماري، وإنما فرضته انتصارات شعوب الجنوب. ولا شك أن هذه الإنجازات، غذت أوهام "اللحاق"، في حين أن الإمبريالية، التي اضطرت للتكيف مع مطالب تنمية بلدان التخوم، أعادت تنظيم صفوفها حول الأشكال الجديدة للسيطرة. فالتناقض القديم: بلدان الإمبريالية/ بلدان التخوم، الذي كان المرادف للتناقض بلدان مصنعة/ بلدان غير مصنعة، حل محله تناقض جديد مبني على مركزة المكاسب المترتبة على "الاحتكارات الخمسة الجديدة للمراكز الإمبريالية" (وهي التحكم في التقنيات الجديدة، والموارد الطبيعية، والتدفقات المالية، والاتصالات، وأسلحة الدمار الشامل).

والنظر في إنجازات المرحلة، وكذلك حدودها، يدعونا للعودة للقضية الرئيسية، ألا وهي مستقبل البرجوازية، والرأسمالية في تخوم النظام. وهي قضية دائمة من حيث إن التطور المعولم للإمبريالية، وآثاره المستقطبة الكامنة في طبيعته، تحدد قسمة اللامساواة الأساسية لإمكانيات التطور البرجوازي والرأسمالي بين مركز النظام وتخومه. وبعبارة أخرى، هل كانت برجوازيات التخوم مضطرة بالضرورة للخضوع لمتطلبات هذا النمو غير المتكافئ؟ وهل هي لذلك بالضرورة كومبرادورية؟ وهل الطريق الرأسمالي لذلك السبب، مأزق لا فكاك منه؟ أو أن هامش المناورة الذي تستطيع البرجوازية أن تستفيد منه في ظل بعض الظروف (التي يجب إذن تحديدها)، يسمح لها بتنمية رأسمالية وطنية قادرة على التقدم في طريق "اللحاق"؟ وما هي حدود هذه الظروف والإمكانيات؟ ومتى يمكن لهذه الحدود أن تفرض اعتبار الخيار الرأسمالي وهماً؟

وقد قُدمت إجابات نظرية قاطعة على هذه التساؤلات في أحد الاتجاهات يوماً ما، ثم في الاتجاه المضاد بعد ذلك، وفي جميع الحالات، كانت هذه الإجابات مصاغة لتتواءم مع التطورات التي لم تتوقعها لا القوى المسيطرة، ولا القوى الشعبية. ففي غداة الحرب العالمية الثانية، دمغت شيوعية الدولية الثالثة جميع

برجوازيات الجنوب بالكومبرادورية، كما أعلنت الماوية أن الطريق الوحيد المؤدي للتحرر كان "الثورة الاشتراكية على مراحل" بقيادة البروليتاريا وحلفائها (أي الطبقات الفلاحية الشعبية بالذات)، وخاصة الطليعة المتحدثة باسمها وهي الحزب الشيوعي. وأثبتت باندونج أن كلا الحكمين كان متسرعاً، وأنه من الممكن دفع هذه التنمية تحت قيادة كتلة قائدة وطنية شعبوية مهيمنة من البرجوازية. وبعد طي صفحة باندونج عن طريق الهجوم النيوليبرالي لرأس المال الاحتكاري للمركز الإمبريالي (الثلاثي: الولايات المتحدة، وأوربا، واليابان) ابتداءً من عام 1980، بدا أنه على برجوازيات الجنوب أن تخضع من جديد، وتعود للوضع الكومبرادوري بالتكيف وحيد الجانب المفروض (أي تكيف التخوم لما يفرضه المركز، أو بشكل ما عكس تكيف المركز مع ما فرضته التخوم في عصر باندونج). ولكن بمجرد حدوث هذا الانقلاب في الاتجاهات، إذ بنا نرى في البلدان المسماة "البازغة" – خاصة الصين، ولكن كذلك في بلدان أخرى مثل الهند والبرازيل – ظهور هامش يسمح بفرص لتقدم خيارات التنمية الرأسمالية الوطنية. ويظل تحليل فرص نجاح هذا التقدم، والتناقضات الكامنة فيه وحدوده، في قلب الجدل الذي يتوجب تعميقه حتى يمكن وضع الاستراتيجيات الفعالة لتجميع الصراعات على المستويين المحلي والعالمي.

٧- مساهمة الماوية

كانت ماركسية الدولية الثانية العمالية المتمركزة أوربياً، تشترك مع الأيديولوجية السائدة في تلك الحقبة، في رؤية خطية للتاريخ ترى أن جميع المجتمعات عليها أن تمر بمرحلة تنمية رأسمالية (يضع الاستعمار بذورها وبذلك يعتبر "إيجابياً من وجهة النظر التاريخية"، قبل أن تتطلع إلى الاشتراكية. أما فكرة أن "تقدم" البعض (المراكز السائدة) و"تخلف" البعض الآخر (التخوم المسودة)، هما وجهان لعملة واحدة، لا يمكن فصلهما، وينتجان كلاهما عن التوسع العالمي لرأس المال، فهي غريبة عنها تماماً.

ولكن الاستقطاب اللصيق بالعولمة الرأسمالية- وهو حدث رئيسي من ناحية آثاره الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم- يثير التساؤل حول رؤية كيفية تجاوز الرأسمالية. فهذا الاستقطاب هو الأساس لاحتمال انضمام أجزاء كبيرة من الطبقة العاملة، وبالأكثر من الطبقات المتوسطة (التي تستفيد من وضع المركز في النظام العالمي) في البلدان المسيطرة إلى "الاستعمار/ الاشتراكي". وهو يحول في الوقت نفسه، التخوم إلى "منطقة زوابع"، (باستخدام التعبير الصيني) في حالة تمرد دائم ضد النظام الرأسمالي العالمي. والتمرد ليس مرادفاً للثورة، ولكنه يعني إمكانية قيامها. وفضلاً عن ذلك، فدوافع رفض النموذج الرأسمالي موجودة أيضاً في مراكز النظام، كما بينت أحداث عام 1968. ولا شك أن الصياغة التي قدمها الحزب الشيوعي الصيني في وقتٍما، وهي: "أن الريف يحيط بالمدن"، متطرفة جداً ولا يمكن الاستفادة منها. ومن ثم فالاستراتيجية العالمية لتجاوز الرأسمالية في اتجاه الاشتراكية، تقتضي الربط بين النضالات في مركز النظام وتخومه.

وكان "لينين" قد ابتعد في مرحلة أولى عن النظرية السائدة في أوساط الدولية الثانية، وقاد بنجاح الثورة في "الحلقة الضعيفة" (روسيا)، ولكنه كان مقتنعاً بأن هذه الثورة ستتبعها موجة من الثورات في بلدان أوربا. وعند ضياع هذا الأمل، اتجه "لينين" إلى رؤية تمنح المزيد من الأهمية لتحول التمرد في بلدان الشرق إلى ثورة. ولكن كان على الحزب الشيوعي الصيني، و"ماو تسي تونج"، أن يضعا هذه الرؤية الجديدة في شكلها النظامي.

لقد ساهمت الماوية بشكل حاسم في التحديد الدقيق للأهداف والتحديات التي يمثلها التوسع الرأسمالي/ الإمبريالي المعولم. لقد مكنتنا من وضع التناقض المركز/ التخوم في مركز تحليل هذا التحدي، وهو تناقض لصيق الارتباط بتوسع "الرأسمالية القائمة بالفعل" وهي إمبريالية واستقطابية بطبيعتها، ومن ذلك تعلمنا الدروس اللازمة للنضال من أجل الاشتراكية، سواء في المركز المسيطر، أو التخوم المسودة. وقد لُخصت هذه الدروس في صيغة طريفة على الطريقة الصينية: "الدول تريد الاستقلال، والأمم تريد التحرر، والشعوب تريد الثورة". فالدول – أي الطبقات الحاكمة (من جميع بلدان العالم، إذا لم تكن من الأتباع الأذلاء الخاضعة

للقوى الخارجية) – تعمل على توسيع هامش المناورة أمامها في داخل النظام (الرأسمالي)، وأن ترتفع من مرتبة الفاعلين "السلبيين" (المضطرين للتكيف الأحادي مع متطلبات الإمبريالية المسيطرة)، إلى مرتبة الفاعلين "الإيجابيين" (الذين يشاركون في تشكيل النظام العالمي). والأمم– أي الكتلة التاريخية للطبقات الممكنة التقدمية– تريد التحرر، أي "التنمية" و"الحداثة". والشعوب– أي الطبقات المسودة والمستغَلة– تتطلع للاشتراكية. وهذه الصيغة تسمح بفهم العالم الحقيقي بكل تعقيداته، وبالتالي برسم استراتيجيات نضالية فعالة. وهي تتخذ مكانها ضمن رؤية لمرحلة انتقال طويلة– جداً– من الرأسمالية للاشتراكية على مستوى العالم، وهي تقطع بذلك العلاقة مع رؤية "مرحلة الانتقال القصيرة" للدولية الثالثة.

٨- واليوم؟

لقد طويت صفحة باندونج في كانكون، في عام 1981، عندما بدأ الرئيس "ريجان" الهجوم لإعادة تثبيت قيادة الولايات المتحدة، والسيطرة العالمية لما أطلقتُ عليه "الإمبريالية الجماعية للثلاثي، الولايات المتحدة، وأوربا، واليابان (سمير أمين، "الفيروس الليبرالي"، 2004). ويمثل انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1990، الذي تلا تحول الصين ما بعد الماوية في الثمانينيات، التواريخ الجديدة الدالة على نهاية حقبة، وبداية مرحلة انتقالية نحو حقبة جديدة، لم تتضح معالمها بعد.

وهكذا يتكرر تساؤل الأمس مرة أخرى اليوم: هل يسمح الطريق الرأسمالي لأولئك الذين يستطيعون السير فيه كشركاء فاعلين، يرفضون التكيف أحادي الجانب لمتطلبات التحرك الإمبريالي، ويتمكنون من أن يفرضوا عليه التكيف مع متطلبات تنمية الجنوب، "باللحاق"؟ إن وضع البلدان "الصاعدة" الذي يحتل مقدمة المسرح، وتدور حوله المناقشات الحامية اليوم، لهو الدليل على صحة أطروحتنا "المضادة للأوربية الغربية"، فإن ما يحدث في الجنوب له أثر حاسم على مستقبل العالم.

وهو تساؤل قديم كما قلت في تناولي المناقشات التي سبقت باندونج. فقد تحدثت بهذه المناسبة عن المواقف التي اتخذتها حركات التحرر (راجع المذكرات سمير أمين ص. 68-83).

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، استجاب الاتحاد السوفييتي للعزلة المفروضة عليه، "بمبدأ جدانوف"، الذي عبر عن وجهة نظر مماثلة لموقف الولايات المتحدة، بتقسيم العالم إلى "معسكرين"، معسكر الدول الاشتراكية، ومعسكر البلدان الإمبريالية، مقللاً من أهمية الدور الصاعد لشعوب الجنوب. وقد أثار تأييدنا لهذه الشعوب مشكلة، ومع ذلك فقد كنا نتفق لأيامها مع وجهة نظر الكومنفورم التي عبر عنها "ستالين" شخصياً بعبارات قاطعة، حيث قال "إن البرجوازيات جميعها- أي في بلدان العالم الثالث، كما في بلدان أوربا التابعة- قد ألقت بعلم الوطنية في الوحل". وكان هذا معناه أن النضال من أجل التحرر الوطني، يجب أن تقوده البروليتاريا، وبالتالي الحزب الشيوعي. كذلك أكد كتاب "الديمقراطية الجديدة" ل-"ماو"، الذي صدر في عام 1952، نفس المبدأ، وأكدته حرب فيتنام، وحروب العصابات في جنوب شرق آسيا.

ثم استقرت الأمور، وتطورت في اتجاه آخر، فقد ظهرت بعض العلامات الدالة على أن "مبدأ جدانوف" في طريقه أن يجري تجاوزه. وقد ذكرت أن مجلة "الشرق الأوسط" التي كانت تظهر في باريس، وكنت أشارك فيها، بدأت تدافع عن فكرة الحياد الإيجابي، وهو سلف "عدم الانحياز". أي أن عصر باندونج كان عصر ظهور مشروعات وطنية شعبية، ليست برجوازية بالكامل، وإن لم تخرج عن منطق التراكم الرأسمالي.

وقد انطوت هذه الصفحة اليوم، ولكنه من الواضح أن تحول الطبقات الحاكمة في الجنوب "للكومبرادورية" مرة أخرى أقل تأكيداً مما كان متوقعاً منذ خمسة وعشرين عاماً. وعاد التساؤل مرة أخرى: من الذي سيخرج شعوب الجنوب وأممه من المأزق؟ والطبقات الحاكمة في البلدان البازغة تتبنى بوضوح مشروعات التجديد القائم على منطق التراكم الرأسمالي، وإن كانت تصفه بأنه "معادٍ للهيمنة"، كما يقول الصينيون حتى يتجنبوا القول "معادٍ للإمبريالية"! وقد حلت في مكان آخر

الفرص المتاحة لمثل هذه المشروعات، وتناقضاتها، والتي أعتقد أنها قائمة على الكثير من الأوهام.

٩- محور التحدي: الجمع بين مقرطة المجتمع وإنجاز التقدم الاجتماعى

شئنا أم أبينا فإن الرأسمالية بصفتها نمط إنتاج اقتصادى وتنظيم اجتماعى وسياسي قد أنتجت عولمة ذات طابع جديد ناتج عن تزامنها مع ظهور ثم انتشار الرأسمالية حتى غزت الكوكب بأجمعه. علماً بأن تبلور الرأسمالية أحدث تلك القطيعة في التاريخ التي تجلت فيما يُسمى بالحداثة وهما ظاهرتان لا يمكن الفصل بينهما. والمقصود بالحداثة إعلان أن البشرية هي صانع تاريخها، أي إعلان مبدأ الحق المطلق في الإبداع الحر غير المقيد بالتراث الموروث من الأسلاف. علماً بأن هذا الحق من حيث المبدأ يحدد مغزى ومضمون مفهوم الديمقراطية بصفته مفهوماً حديثاً.

على أن ذلك النمط من العولمة الرأسمالية لا يمثل "نهاية التاريخ" كما يزعم البعض إذ إن مبدأ الحداثة أوسع من الرأسمالية، والرأسمالية لا تمثل إلا تجلياً أولياً لهذا المبدأ. علماً أيضاً بأن الرأسمالية (المعولمة منذ نشأتها) القائمة بالفعل قد أقيمت على أساس إنتاج وإعادة إنتاج استقطاب على صعيد المنظومة العالمية. وهذا الاستقطاب يحول دون احتمال لحاق التخوم (المتخلفة والتابعة) بإنجازات وأوضاع المراكز (الإمبريالية والأكثر تقدماً). فأصبح هذا التضاد بين المراكز والتخوم- مع تصاعده المتواصل عبر القرون الخمسة الأخيرة- البعد الرئيسي للتحدي الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة- بل أقول إن هذا التضاد قد بلغ درجة من العنف حتى يستدعي من الآن فصاعداً عسكرة إدارة المنظومة العالمية، وهي أصبحت الشرط الذي لا مفر منه من أجل ضمان استمرار سيادة رأس المال على الصعيد العالمي. فالعولمة الرأسمالية هي إذن عولمة مبتورة بمعنى أن تعميم نمط التراكم الخاص بمراكز المنظومة على صعيد العالم بأجمعه هو أمر يستحيل إنجازه. وبالتالي فإن حل هذا التناقض يقتضي تجاوز نمط الرأسمالية وتطوير الحداثة كي تصبح قادرة على إضفاء شرعية ومصداقية لنمط مجتمعي أكثر تقدماً يعطي لجميع الشعوب مكانتها على قدم المساواة.

أقول إن تحقيق الهدف- ألا وهو إلغاء أسباب الاستقطاب على الصعيد العالمي- يتطلب تطوير الحداثة ولا التخلي عنها، وأقصد أن تحقيق الهدف هذا أمر يقتضي تعبئة القدرة الإبداعية التي يحملها مبدأ الحداثة.

لن أعود هنا إلى ما سبق أن ذكرته وكتبته بشأن القرن العشرين. أذكر فقط أنني أقرأ ما حدث خلال هذا القرن على أنه يمثل الموجة الأولى (وليست الأخيرة!) من محاولة مزدوجة الطابع مفادها رفض الرأسمالية كنمط مجتمعي (باسم الثورات الاشتراكية) من جانب ورفض الوضع الناتج عن الطابع الاستقطابي لانتشار هذا النمط على صعيد عالمي (باسم التحرر الوطني) من الجانب الآخر. علماً بأن الطابع التحرري والطابع الاشتراكي (بالمعنى الواسع للكلمة) قد تم جمعهما ليس من باب الصدفة بل لأنهما يكونان موضوعياً وجهين لنفس العملة.

لن أعود أيضاً إلى ما سبق أن كتبته بشأن إجهاض هذه الموجة التي طويت صفحتها. أذكر فقط أنني لم أنسب هذا الإجهاض إلى تجاهلها مزايا السوق المطلقة كما يزعم التيار الليبرالي المعاصر، ولا إلى تجاهلها الالتزام باحترام "التراث" و"الأصالة" كما يقول البعض الآخر. على خلاف هذه الأطروحات السطحية في رأيي (مهما كانت نواقص التجارب المعنية في هذه المجالات)، نسبت هذا الإجهاض بالأساس إلى غياب تطوير ممارسات الديمقراطية بالمعنى الصحيح (أي الجمع- لا الفصل- بين تطوير مقرطة المجتمع وإنجاز تقدم اجتماعي لصالح الطبقات الشعبية). كما أنني نسبت هذا النقص بدوره إلى أوهام اللحاق في أطر لم تقطع بالدرجة الكافية بأنماط الرأسمالية. علماً بأن هذه الملاحظات الأخيرة تفرض على الشعوب- من أجل تبلور نضالاتها التحررية في موجة ثانية قادمة- مزيداً من التركيز على مقتضيات تطوير الديمقراطية والحداثة، لا التخلي عنهما.

تبدأ المسيرة الطويلة من أجل إنجاز ديمقراطية صحيحة وكاملة، غير مقيدة وزائفة، بالاعتراف بحقوق الطبقات الشعبية المستغلة والمضطهدة في تنظيم نفسها بنفسها للدفاع عن مصالحها وممارسة نضالاتها من أجل تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية. فالعدالة الاجتماعية لا تمنح من السلطة العليا بل تكسب من القاعدة عبر النضال، وهو شرط تكوين وعي اجتماعي مسيس وبالتالي فعال،

وشرط لتبلور قوى وأحزاب ذات معنى، بما يجعل اختلاف المصالح يتسم بالقدر المطلوب من الشفافية.

إن تواصل تجربة العمل من أجل إنجاز الحقوق الاجتماعية يقتضي توفر معايير موضوعية وطابع حقيقي للأحزاب. فالقوى الديمقراطية هي تلك التي تسعى إلى تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية من خلال دفع وتطوير الحقوق الديمقراطية على أرضية الصراع بين مختلف المصالح. بينما تلك القوى التي تهرب من التصدي لمقتضيات الجمع بين ممارسة الديمقراطية وتطوير النضال الاجتماعي من أجل التقدم ليست ديمقراطية في واقع الأمر. بل هي قوى رجعية تسعى إلى تكريس الأوضاع فى غير صالح الطبقات الشعبية وإيجاد عوائق في سبيل كسبها لوعي مسيس؛ أي بمعنى آخر فإنه في غياب عمل ديمقراطي يتيح دفع مصالح الطبقات الشعبية تصبح الوصفة الديمقراطية المزعومة وسيلة للتضليل ولا غير.

لم يعد حزب سياسي في العالم المعاصر لا يدعي أنه ديمقراطي، بيد أن هذا التصريح لا يعني كثيراً طالما أن مفهوم الديمقراطية يقتصر على العمل طبقاً للوصفة الجاهزة التي مفادها الاعتراف بالتعددية الحزبية وانتخاب مجلس نواب ورئيس الدولة، وبالتالي احتمال تداول السلطة كما يقال. فالديمقراطية تقتضى أكثر من ذلك، وإلاّ لن تعدو كونها ديمقراطية مبتورة ومزيفة.

وأرى أن العديد- إن لم يكن الجميع- من الأحزاب التي أعلنت "مساندتها" للوصفة الديمقراطية- سواء أكانت مرجعيتها ذات طابع ديني أو قومي أو علماني- لا تعدو كونها قوى ترفض الجمع بين مقرطة المجتمع وإنجاز التقدم الاجتماعي؛ وبالتالي هي عناصر مكونة للكتلة التي أسميتها كتلة الديمقراطية المبتورة (بالنسبة إلى "الغرب") والمزيفة (بالنسبة إلى بلدان الجنوب).

تجد أزمة الديمقراطية جذورها بالتحديد في هذا الرفض- أي رفض الجمع بين المقرطة وإنجاز التقدم الاجتماعي عبر دفع النضال الاجتماعي. وهناك ملامح عديدة واضحة لهذه الأزمة في بلدان "الغرب" (أوربا والولايات المتحدة) في المرحلة الراهنة، كما أن هذا الطابع المبتور للديمقراطية في الجنوب- إن وجدت- هو السبب الرئيسي في عدم كسب الديمقراطية المطروحة تلك الدرجة من

المصداقية لكي تتقدم الشعوب للدفاع عنها. من هنـــا غيـــاب- أو يكـــاد- مطلـــب الديمقراطية، الأمر الذي يكرس بدوره احتمال اكتفاء القوى السياسية التـــي تحتـــل المسرح بالقول بالديمقراطية المبتورة والمزيفة.

سبق قولي إن الديمقراطية مفهوم حديث، يختلف من حيث الكيف عن جميـــع الممارسات الشبيهة لها ظاهريا والمعمول بها في العصور السابقة علـــى حـــدوث "قطعية الحداثة". فالديمقراطية غير "الشورى" هنا وما يشبهها في مجتمعات أخرى. إذ إن الديمقراطية تعلن حق الفرد والمجتمع في صنع المستقبل دون التقيد بما ورث من الأسلاف. فالديمقراطية تقام على أرضية مســـتقلة عـــن أرضـــية المقدســـات. الديمقراطية هي حق الإبداع الذي يتجاوز الاجتهاد انطلاقا من نصوص أو تقاليـــد موروثة، أكانت تلك النصوص ذات طابع ديني ومقدس أم ذات طابع "الخصوصية" الثقافية المزعومة، الموروثة هي الأخرى.

الحداثة والديمقراطية والمواطنة هي مفاهيم لا تقبل الفصل بينها. فالديمقراطية هي حق المواطن الحديث، والمواطن الحديث هو ذلك الشخص الذي يســـعى إلـــى التخلص من مختلف أشكال "الانتماء الجماعي" لكي يصبح حرا في خياراته. لســـت من هؤلاء الذين يتجاهلون وجود أنواع الانتماء الجمـــاعي العاملـــة فـــي الســـاحة الاجتماعية. بيد أن هذه الانتماءات متعددة الطابع والفعالية والأهمية طبقا لظـــروف هي بدورها غير ثابتة، بل متغيرة. فلا شك أن وجـــود "الجماعـــات" هـــو واقـــع موضوعي. كما أن هناك جماعات تُعَرِّف الانتماء إليها بمعاييرها الخاصة: الـــدين، اللغة، الوطن، وغيره. على أن المفهوم الحديث للانتماء إلى مثل هذه الجماعات هو خيار الفرد الحر، لا الانتماء الإجباري بالولادة والإرث.

والأهم من ذلك هو أن ظروف الحياة الحديثة قد أنتجت انتماءات جديدة، وهي تلك الانتماءات التي يمكن جمعها في سلة "الواقع الطبقي"، أي الوعي بخصوصـــية المصلحة على أرضية عمل آليات وإدارة الاقتصاد والمجتمع.

وهنا نتصدى إلى إشكالية "تبويب" هذه الانتماءات وإضفاء درجات مختلفة من الأولوية في الاهتمام بها.

تفترض الحداثة والديمقراطية والمواطنة تخفيف عبء الانتماءات الموروثة والتركيز في الاهتمام على الانتماءات المختارة. فالديمقراطية لا تعرف "أغلبية" و"أقلية" عدا في الرأي، وهى بالتالي أغلبية وأقلية تتغير نسبها بتغير الأوضاع.

بيد أن هناك طروحات تعطي وزنا حاسما للانتماءات الموروثة، دينية وأخرى. ومن هنا تعمل بتعريف آخر تماما "للأغلبية" و"الأقلية"، تعريف ثابت أو يكاد. ألفت النظر هنا إلى أن هذه النظرة وإقامة جدول "حقوق الأقليات" على أرضيتها هما أطروحة حديثة يروجها الإعلام الأمريكي. وهي نظرة خارجة عن مسيرة النضال الديمقراطي عبر التاريخ الحديث (أشير هنا إلى ما كتبته بهذا الشأن في كتابي المعنون "الفيروس الليبرالي").

فالضمان الصحيح من أجل تحقيق "حقوق الأقليات" يستدعي في آخر الأمر تلاشي الاهتمام بالانتماء إلى "الجماعات الموروثة" من قبل السلطات والجمهور وبالتالي تكريس المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين.

أضرب هنا المثل بأوضاع الأقباط في مصر. فالأقباط يرفضون أن يعتبروا أنفسهم "أقلية"، معلينين أنفسهم ركنا مكونا للوطن المصري على قدم المساواة مع الركن الإسلامي المكون لهذا الوطن. علما بأن الشعب المصري في أعقاب ثورة ١٩١٩- وهي أفضل مرحلة فتحت آفاق احتمال التطور الديمقراطي- قد أدرك ذلك تماما وأخذ بمبدأ وحدة المواطنة في تعامله مع هذه "المشكلة" التي لم يكن لها وجود في هذه الظروف.

١٠- تطوير النضال الطبقي أم الاعتماد على أوهام ماضوية؟

أقول إن تحقيق الهدف- ألا وهو إلغاء أسباب الاستقطاب على الصعيد العالمي- يتطلب تطوير الحداثة لا التخلي عنها، وأقصد أن تحقيق الهدف هذا أمر يقتضي تعبئة القدرة الإبداعية التي يحملها مبدأ الحداثة.

هل من الممكن في هذه الظروف تعبئة "الماضي"- أي أنماط العولمة السابقة على الحداثة- بحيث تصبح هي جوهر "البديل" للعولمة الرأسمالية القائمة بالفعل والسائدة؟

أخشى أن القول بمثل هذا الخيار والعمل طبقاً لما يقتضيه من شأنه أن يصبح عقيماً، بل أن يحمل في طياته مخاطر جسيمة.

ولنضرب هنا بالمثل الملموس الذي يقدمه "الإسلام السياسي" من حيث المبدأ- ودون الدخول في تفاصيل اختلاف تعبيراته- هل الشعار أن "الإسلام هو الحل" (علماً بأنه هو الحل بالنسبة إلى البشرية بكليتها) يمكن أن يصبح شعاراً مقبولاً في المجتمعات غير المسلمة كالصين والهند وأوربا وأمريكا اللاتينية...إلخ؟ قطعاً لن يكون شعاراً مقبولاً لديها. وبالتالي فإن محاولة العمل طبقاً لهذا الخيار لا بد أن يؤدي- إذا تم تعميمه- إلى إعلان مشابه له في المناطق غير المسلمة، أي إلى إعلان "أن المسيحية هي الحل" هنا، والكونفوشية هناك، والهندوسية في مكان آخر... الخ.

أين يؤدي العمل المعمم طبقاً لهذا الخيار "الماضوي" (بمعنى تعبئة الماضي من أجل خلق المستقبل)؟

أرى أن هذا الخيار المنهجي لا بد أن يحقق بالتحديد أهم هدف من أهداف المشروع الأمريكي وأقصد إثارة "صراع الحضارات". علماً بأن هذا الصدام المستهدف ليس ظاهرة ذات طابع "طبيعي" تفرض نفسها، بل هو هدف استراتيجية مرسومة لإنجازه.

علماً أيضاً بأن هذا الصدام المخطط يضفي شرعية لمبادرات الطرف الأقوى (وهو "الغرب" بصفته مرادفاً لمركز المنظومة العالمية) من أجل ضمان استمرار سيادته.

أعتقد أن مخططي هذا البرنامج الأمريكي يعلمون تماماً ما سوف يترتب عليه من مزايا لمصلحتهم في فرضية الصعود في "صراع الحضارات". فهم مدركون أن المنهج يستدعي الهروب من تطوير الصراعات الاجتماعية على أرضية التحديات الحقيقية (تجاوز منطق سيادة النمط الرأسمالي) وإحلال محله صراعات عقيمة عاجزة عن "تغيير" العالم الحقيقي. وبالتالي فإن الخيار هذا ينتج إطاراً يجمع بين قبول العولمة الرأسمالية فيما هو جوهرها على أرض الواقع وبين تعويض النواقص التي لا بد أن تصاحب هذا الإخضاع بما يشبه سيادة مبادىء "أصيلة" على صعيد إدارة المجتمع المحلي.

فأين الفرق بين "الليبرالية" (بالمعنى الدارج للكلمة- أي قبول مبادىء السوق ومنطق العولمة الرأسمالية القائمة بالفعل) في أزياء "إسلامية" (في تركيا، في إيران، في السودان، وفي باكستان وفي الخليج)- وبين الليبرالية بأزياء أخرى (هندوسية أو مسيحية أو علمانية) في مناطق أخرى؟ أخشى أنه - بالنسبة لجمهرة الشعوب- لا فرق بينها.

وبالتالي فإن الرأسمالية الإمبريالية السائدة لن تضر من مثل هذه الخيارات ذات الطابع "الماضوي" والمخصصة في نهاية المطاف "للاستهلاك المحلي" فقط!

بالعودة إلى مسرح الصراعات القائمة في العالم المعاصر، أود أن أشير هنا إلى تواجد صعود حركات سياسية واجتماعية في بعض مناطق العالم هي حركات تناهض بالفعل مشروع العولمة الرأسمالية الإمبريالية "الليبرالية" على أرضية جوهر تحديات الواقع الاجتماعي، وتدافع عن مصالح الطبقات الشعبية ضحية النظام من جانب وغيابها أو يكاد في مناطق أخرى.

ولنلاحظ أن الحركات من المجموعة الأولى المشار إليها قد أنجزت بالفعل خطوات واضحة في سبيل تبلور بديل إيجابي يحتمل أن يصبح فعالاً وأن يتيح تجاوز العولمة القائمة. بينما الحركات الاجتماعية التي تحتل مقدمة المسرح في المجموعة الثانية من المناطق المذكورة لا تمثل خطراً حقيقياً على تواصل سيادة الرأسمالية المتوحشة. ولنلاحظ أن الحركات الأولى تسعى إلى تطوير ممارسات تعتمد على مبادىء الحداثة والديمقراطية بينما جوهر ممارسات المجموعة الثانية هو الاعتماد على منهج "ماضوي" يتجاهل مغزى الحداثة المعنية. أقول إذن إن ممارسات تلك المجموعة عاجزة عن طرح بديل حقيقي فعال فلم تتجاوز وضع ردود الفعل، تاركة زمام المبادرة في أيدي العدو الإمبريالي.

فالسؤال هنا هو ما الأسباب التي تفسر هذا التمايز البارز بين إنجازات البعض وغيابها عند الآخرين؟

لسنا هنا بصدد مناقشة هذا الموضوع الطويل والعريض. أكتفي بالإشارة إلى ما سبق أن كتبته بشأن النهضة العربية (انطلاقاً من القرن ١٩) بالمقارنة مع النهضة الأوربية السابقة. فلم تعي النهضة العربية كامل مغزى الحداثة التي أنتجتها

الأولى بصفتها قطيعة مع الماضي (الأوربي/ المسيحي في هذه الحالة) ولا "العودة إلى الأصول" كما تصوّره مفكرو النهضة العربية. هذا هو سـبب إجهـاض تلـك النهضة وعدم قدرتها على إخراج مجتمعنا من الأنماط الفكرية التقليدية التـي أدت بدورها إلى تواصل العمل السياسي في إطار ما أسميته "النمط المملـوكي" للحكـم (أشير هنا إلى ما سبق أن كتبته في كتابي "مستقبل الجنوب في عالم متغير").

(٣)

البديل للنظام النيو ليبرالي المعولم والمسلح
الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة
للسيطرة على العالم

١. البديل: التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاعتماد المتبادل المتفق عليه

ما تحتاجه الشعوب اليوم، كما بالأمس، وإن كان في إطار ظروف بنيوية مختلفة (بسبب الثورة في الاتصالات، وعلوم الحياة، والتحولات في أشكال العمل، والعلاقات الاجتماعية التي ترتبت عليها)، هو مشروعات مجتمعية (وطنية و/ أو إقليمية)، مترابطة في إطار هياكل عولمة مقننة، ومنفق عليها (بما يضمن تكاملاً نسبياً فيما بينها)، تحقق تقدماً متزامناً، ومتوازياً في اتجاهات ثلاث:

أ- **التقدم الاجتماعي:** وهذا يقتضي أن تقدم الاقتصاد (التجديدات التقنية، وارتفاع الإنتاجية، والتوسع المرتقب للأسواق)، يواكبه بالضرورة تقدم اجتماعي يخدم الجميع (بضمان الحق في العمل، والاندماج الاجتماعي، والتقليل من التفاوت، الخ.).

ب- **مقرطة المجتمع:** بجميع أبعاده، بوصفها عملية دائمة، وليس مجرد "وصفة" (أو "مخطط" جاهز) ثابتة لا تتغير (بحيث تجمد التطور على نسق الأشكال الثابتة "للديمقراطية" كما تمارس في البلدان الغربية المعاصرة). والديمقراطية تتطلب التوسع في مجالات تطبيقها لتشمل الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وألا تتوقف عند مجال الإدارة السياسية للمجتمع.

ج- التأكيد على الطبيعة المتمركزة على الذات للمشروعات المجتمعية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي، بناء أشكال من العولمة تسمح بهذا. ومن المفهوم أن الطابع المتمركز على الذات للتنمية لا يستبعد الانفتاح (بشرط بقائه تحت السيطرة)، ولا المشاركة في "العولمة" (أو "الاعتماد المتبادل"). ولكنه يفهم هذه المشاركة في إطار يؤدي إلى التقليل من التفاوت في الثروة والسلطة بين الأمم والأقاليم، لا زيادتها.

"والبديل" الذي نُعرّفه بالتقدم في الاتجاهات الثلاث، يقتضي السير بالتوازي، فتجارب التاريخ الحديث التي بنيت على أساس إعطاء أولوية مطلقة "للاستقلال الوطني" (والتي خصص التحديث لخدمتها بالكامل)- سواء أكانت مصحوبة بتقدم اجتماعي، أو حتى مع التضحية بهذا التقدم، ولكن دائماً دون ديمقراطية- قد ثبت فشلها في تخطي الحدود التاريخية القريبة. وفي المقابل، فالمشروعات الديمقراطية المعاصرة التي ارتضت التضحية بالتقدم الاجتماعي، والاستقلال في إطار الاعتماد المتبادل المعولم، لم تنجح في تعزيز القدرة التحريرية للديمقراطية، وإنما في إفسادها، بل في تحطيم مصداقيتها، وفي النهاية نزع الشرعية عنها. وإذا كان، طبقاً لما يدعيه الخطاب النيوليبرالي السائد، لا بديل للخضوع "للسوق"، وأنه فضلاً عن ذلك، فإن هذا الخضوع ذاته، سيحقق التقدم الاجتماعي (وهو غير صحيح، ولكن الخطاب الاقتصادوي التقليدي يحاول إثباته بعملية المزايدة الثقافية)، فما "جدوى التصويت" إذن؟ فهنا تصبح البرلمانات المنتخبة، والحكومات المسئولة، مجرد عناصر تجميلية لا فائدة منها. ويحل "تداول السلطة" (أي تتالي أشخاص مختلفين للقيام بنفس الشيء)، محل الاختيارات البديلة طبقاً لتعريف الديمقراطية. وإعادة تأكيد السياسة والثقافة المرتبطة بالمواطنة، هي التي تخلق إمكانية ظهور بديل لتدهور الديمقراطية.

ولذلك فمن الضروري التقدم على المستويات الثلاث للبديل، دون الفصل بين أي منها عن الآخر. ولعله من الأنسب وضع استراتيجيات مرحلية تسمح بتعزيز التقدم، مهما كان صغيراً، وفي أي موقع، وفي التو، ثم التقدم خطوة أخرى للتقليل من مخاطر الفشل، أو الانزلاق، أو التراجع مرة أخرى.

ووضع استراتيجيات ملموسة للمراحل يقتضي بلا شك، الأخذ في الاعتبار بما حققه العلم والتكنولوجيا في الوقت الحالي من الإسراع بدورات التقدم، في جميع أبعادها (الثورات الجديدة، وقوى التدمير المحتملة لهذه الثورات، والتحولات في تنظيمات العمل، والهياكل الاجتماعية، والعلاقات مع تركيز رءوس أموال القلة المحتكرة، وإدارتها بالأساليب المالية). ولكن لتحقيق ذلك، لا يمكن الركون للأمل (الخادع) بأن تلك الثورات لديها القدرة (السحرية) على حل تحديات التقدم الاجتماعي، والديمقراطية من تلقاء ذاتها. بل بالعكس، فإنه بإدماج "الجديد" في الدينامية الاجتماعية المسيطر عليها، يمكن الاستفادة من الإمكانيات المحررة لهذا الجديد.

وإذا كنا نعتبر الخطوط التي رسمناها أعلاه للمشروعات الاجتماعية، "بدائل"، فذلك بالضبط لأن السياسات التي تنفذها القوى المسيطرة على النظام اليوم، تسير في الاتجاه المضاد لهذه المقتضيات.

يقوم المشروع المجتمعي المسمى، زوراً، "الليبرالي" (وكذلك الصورة الأكثر تطرفاً، "النيوليبرالية")، على أساس التضحية بالتقدم الاجتماعي في سبيل الربحية المالية (وحتى في المدى القريب وحسب) للقطاعات المسيطرة من رأس المال (رأسمال ٥٠٠، أو ٥٠٠٠، شركة كبرى متعدية الجنسية). ويحقق هذا الخضوع وحيد الجانب للعمال، أي للبشر، والأمم، للمنطق الوحيد "للسوق" المزعوم، "الجنة الدائمة" لرأس المال (والذي يقضي بخضوع جميع جوانب الحياة الاجتماعية لمقتضيات "الربحية"). وهي جنة ضيقة الأفق بالكثير من المقاييس، فلا أسس علمية أو أخلاقية لها، وفي الواقع، يصبح التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، في ظل هذا الخضوع بلا أي مضمون.

وعلى مستوى العالم، لا يؤدي هذا الخضوع إلا إلى إعادة إنتاج، وتعميق التفاوت بين الأمم والأقاليم، متخذاً أشكالاً، وهياكل مسايرة لمتطلبات رأس المال الذي بلغ مرحلة جديدة كيفياً من تطوره. بمعنى أن "الاحتكارات" (التي يطلق عليها أحياناً "المزايا النسبية") التي تتمتع بها القلة المحتكرة في المراكز المسيطرة (الثالوث)، لا تقتصر على الصناعة، كما كان الحال في ماضٍ انتهى، وإنما في

أشكال جديدة من السيطرة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (السيطرة على التكنولوجيا بوساطة التشريعات المتعلقة بالملكية الصناعية والفكرية، وحرية الاستحواذ على الموارد الطبيعية لكل الكوكب، والقدرة على التأثير في الرأي العام، بل تعديله، بالسيطرة على وسائط الاتصال والإعلام، والتركيز المفرط لوسائل التدخل المالي، والانفراد بملكية أسلحة الدمار الشامل، الخ.).

لا يمكن التفريق اليوم، ولا في ما مضى، بين الاقتصاد والسياسة، أو بين "السوق" وسلطة الدولة، بما فيها العسكرية، وذلك بالرغم من الخطاب الأيديولوجي السائد، الذي يحاول إنكار ذلك. فكيف يمكن إذن- في مواجهة هذه الوحدة بين استراتيجيات القلة المحتكرة، متعدية الجنسية، والسلطات السياسية التي تخدمها- إقامة استراتيجية مضادة لخدمة الشعوب، يمكنها بالإضافة "للمقاومة"، أن تدفع للأمام البديل الذي وصفناه هنا؟ هذا هو التحدي الحقيقي.

٢. الجمع بين الحركات الاجتماعية، وإعادة بناء سياسة المواطنة

لا يوجد مجتمع متجمد في حالة سكون كالأموات، على الأقل في عصرنا الحاضر. وبهذا الفهم فليس جديداً وجود "حركات اجتماعية"، ظاهرة أو أقل ظهوراً، منظمة بشكل علني أو تعمل تحت الأرض، متبلورة حول برامج وأهداف مصاغة بتعبيرات أيديونوجية وسياسية، أو تعبر عن مجرد عدم الثقة في "الخطاب الفخيم"، أو حتى في "السياسيين المحترفين"، متجمعة بشكل منظم أو مفتتة لأقصى حد.

إنما "الجديد" فعلاً، والمميز للمرحلة الراهنة، هو أن "الحركات الاجتماعية" (أو "المجتمع المدني"، باستخدام التعبيرات "الموضة")، مفتتة، ولا تشعر بالثقة في السياسة، أو في الصياغة الأيديولوجية. وهذا هو، في الوقت ذاته، السبب وقبل ذلك النتيجة، لتآكل أشكال الصراع الاجتماعي والسياسي للمرحلة السابقة، والتي انتهت، من التاريخ المعاصر (مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية)، وما تلاه من انهيارها وفقدان فاعليتها، وبالتالي فقدان مصداقيتها وشرعيتها. وأدى هذا التآكل إلى فقدان جوهري للتوازن، الأمر الذي سمح لرأس المال المسيطر باحتلال واجهة المسرح،

وفرض المنطق المنفرد لشروطه على الشعوب والمجتمعات. ومكنه كذلك، أن يعلن أبدية "سيطرته"، بل والادعاء بعقلانيتها وحتى تحقيقها للخير (نظرية "نهاية التاريخ" وما إليها)، مما يعني العودة ("مؤقتاً") لجنة الرأسمالية الأبدية. ويجري التعبير عن هذه الأوضاع بشعارات غير منطقية من نوع "لا يوجد بديل"، أو في تخيل "حركة اجتماعية" يمكنها تغيير العالم دون التعبير عن مشروعها المجتمعي.

و"الحركات الاجتماعية" (في صيغة الجمع)، موجودة ويتقوى وجودها وتحركها في كل مكان من عالمنا المعاصر، ولا يحتاج الأمر لإعطاء أدلة. ويجري التعبير عنها بواسطة الطبقات والصراع بينها، وحركات النضال من أجل الديمقراطية، ومن أجل حقوق المرأة، وحقوق الفلاحين، ومن أجل احترام البيئة، الخ. والانضمام بنشاط لهذه الحركات، يعمل على بلورة البديل الذي سيغير العالم، ولكن هذا التغير يقتضي أن تتعلم هذه الحركات أن ترتفع تدريجياً من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، ومن حالة التفتت إلى التجمع في إطار التعددية، وأن تصبح الفاعل الحاسم في مشروعات مجتمعية خلاقة وفاعلة، من أجل بناء استراتيجيات سياسية لصالح المواطنين.

والاعتراف بأوجه الضعف في الحركات في حالتها الراهنة، لا يعني إنكار ضرورتها المطلقة، ولا التحسر على ماضٍ ذهب، وإنما التحرك لدعم إمكانياتها الخلاقة والمحررة.

والشعوب لها عدو واضح، هو رأسمال القلة الاحتكارية المعولم والإمبريالي المسيطر، وإلى جانبه مجموع القوى السياسية التي تقف في خدمته اليوم. وهذا يعني حكومات الثالوث (طالما أن اليمين واليسار في القوى الانتخابية تتبنى "الليبرالية")، وخاصة حكومة الولايات المتحدة (حيث تتقاسم الهيئة الحاكمة بجناحيها الجمهوري والديمقراطي ذات الرؤية لدورها المسيطر)، وحكومات الطبقات الحاكمة الكومبرادورية والتابعة في بلدان الجنوب. ويتحرك هذا العدو في إطار استراتيجية اقتصادية، سياسية، أيديولوجية، عسكرية مشتركة، ولديه مجموعة من الهيئات المجندة لخدمته- المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلنطي، الخ-

ولديه مراكز "الفكر"، وأماكن الالتقاء (خاصة دافوس، و"النوادي" الليبرالية على طريقة فون هايك، والجامعات وخاصة أقسام الاقتصاد التقليدي). وهو يخترع "الموضات"، ويطرح الشعارات البراقة في الخطاب الذي يفرضه، مثل: "الديمقراطية"، أو "حقوق الإنسان" (بمدلولاتها التي يجري التلاعب بها)، و"محاربة الفقر"، و"تواري الأمم" وفي الوقت ذاته إبراز "الجماعات"، والحرب ضد "الإرهاب"، الخ. ويجب أن ننوه أنه حتى الآن، فإن الغالبية العظمى من "الحركات"، والمناضلين الذين ينشطون بها، يتخذون موقفاً ذيلياً، ويستجيبون بقدر من التأخير، وبكفاءة أكثر أو أقل، لهذه الأجزاء من الاستراتيجية أو الخطاب. وعلينا أن نتخلص من أوضاع رد الفعل الدفاعية هذه، وأن نرد بالتقدم بخطابنا الخاص، واستراتيجيتنا الخاصة، وأهدافنا، ولغتنا، ولكننا ما زلنا بعيدين عن ذلك.

ولكننا لن نتقدم في هذا الاتجاه إلا إذا استطعنا تحليل استراتيجيات العدو بشكل منظم، سواء في أبعادها العالمية، أو في تعبيراتها المحلية والجزئية. مع ملاحظة أن هذه الاستراتيجيات أبعد ما تكون عن أن تكون كتلة واحدة مترابطة، فتناقضاتها الخاصة تخترقها من كل جانب، وعلينا أن ندرس هذه التناقضات، ونحللها جيداً، وأن نحددها بدقة. علينا أن نضع استراتيجيتنا المضادة التي تعرف كيف تستفيد من هذه التناقضات.

وفي مواجهة هذه الواجبات الملحة والعاجلة، تبدو الحركة، أو الحركات، حالياً ضعيفة جداً. فدون إعطاء هذه الفكرة ما تستحقه من اهتمام واستنتاج ما يجب عمله- تبقى الحركة مفتتة، وفي موقف الدفاع، وضعيفة في خطابها وخططها (وهو ما يعرف العدو كيف يستفيد منه). علينا إذن، أن نرتفع إلى المستوى الذي يسمح ببلورة استراتيجيات القوى الشعبية، سواء على مستوى إدراك عالمية الاعتماد المتبادل بينها، أو على مستوى التعبير الجزئي والمحلي. وهنا فقط يمكن للمبادئ العامة التي تحدد شكل البديل أن تتجسد في شكل برامج وتحركات تكتسب قوتها من تنوعها، وفي الوقت ذاته تجمع آثارها على المجتمعات الحقيقية. وهنا فقط، تصبح "الحركة" القوة المحركة للتاريخ.

والعدو يعمل دائماً على زيادة صعوبة تقدمنا، لا فقط بالتدخلات العنيفة عند الضرورة (العنف البوليسي، والتراجع في الحريات الديمقراطية، وتدعيم التيارات "الفاشية" الجديدة، والحروب)، وإنما كذلك بتوجهاته لكسب ود "الحركة" بهدف بقائها في الحدود التي يريدها، أي "لا- سياسية" و"لينة"، أو ذيلية. وتساعد الأيديولوجية "الحركية" على ذلك، بالضبط برفض ما نقترحه، وهو التجمع في ظل التعدد عن طريق إعادة بناء السياسة المواطنية. وفي هذه الظروف، يجب أن ننظر بعين فاحصة وناقدة "للحركات" والأشكال التنظيمية المصاحبة لها (وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية التي تضعها الموضة كالشكل الوحيد للتعبير عن المجتمع المدني). فهل تدخل في إطار بناء البدائل مستقبلاً؟ أو هل هي أحد وسائل النظام لإدارة الأمور في اتجاهاته العامة، أو بعبارة أخرى، هي أداة "ضد- البدائل"؟

وإعادة بناء سياسة مواطنية هو وحده السبيل لإعطاء "الحركة" الحجم والفاعلية اللازمين لإعادة التوازن مع رأس المال. وإعادة البناء هذه، فقط، هي التي ستسمح بظهور توازنات اجتماعية جديدة تفرض على رأس المال، أن يتكيف هو، مع مقتضيات ليست نابعة من منطقه الخاص. وهنا، وهنا فقط، يمكن أن يحل مكان الاتجاه السائد حالياً- وهو تكيف الشعوب مع متطلبات رأس المال- الاتجاه المضاد، وهو تكيف رأس المال مع متطلبات الشعوب.

ونوجه نداءنا للجميع - بمن فيهم أنفسنا - أي لجميع من يتحركون هنا أو هناك، ويلتقون في تحركاتهم داخل، أو مع المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو أليجري)، أو المنتديات الوطنية أو الإقليمية. والمنتدى العالمي للبدائل سيحاول من جهته أن يلعب دور العامل الحافز، مثله مثل آخرين، لعملية التأمل للمساهمة في تشكيل الاستراتيجية المضادة، الشعبية، والفعالة، وذات المصداقية.

ونتقدم في الجزء التالي بمجرد اقتراحات، قد يعتبرها البعض خاطئة، وقد يعتبرها آخرون متطرفة أو استفزازية، ولكنها تستحق، في رأيي، المناقشة.

٣. الإمبريالية الجماعية للثالوث، وحملة الولايات المتحدة لفرض السيطرة، وعسكرة العولمة

الفرضية الأولى

إن النظام العالمي لا ينتمي "لما بعد الإمبريالية"، بل هو نظام إمبريالي. وهو في ذلك يحتفظ ببعض الصفات الأساسية والدائمة مع النظم الإمبريالية من مراحل التوسع الرأسمالي السابقة، فهو لا يقدم لشعوب التخوم (الجنوب بالتعبير السائد، أي ثلاثة أرباع الإنسانية)، أية فرصة "للحاق"، أو الاستفادة من "مزايا" الاستهلاك المرتفع، المقصور على أغلبية شعوب المركز. إنه لا ينتج، ويعيد إنتاج، إلا تعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

ومع ذلك، فالإمبريالية دخلت مرحلة من مراحل توسعها جديدة من عدة نواحٍ، فهي جديدة بالطبع من ناحية ارتباطها الوثيق بالتغيرات التي حدثت لرأس المال والرأسمالية، وهي: الثورة التكنولوجية، والتغير في أسلوب العمل، وتقسيمه على نطاق عالمي، وسيادة المالية المعولمة، الخ. وهذه العلاقات محل للكثير من البحوث الجادة، وتثير الكثير من الجدل الحار، وإن كان أغلب هذا الجدل يخضع للهوس الاقتصادي للبعض، والتساهل السياسي للبعض الآخر. ويصل الأمر، في كثير من الأحيان، إلى إظهار النظام كما لو كان يقدم "الفرص" لكل من يستطيع اقتناصها. وهذه الصور "الخيّرة" دليل على ضعف "الحركة"، وفي الوقت ذاته، على كفاءة الخطاب السائد الذي يخترقها.

وأؤكد من جانبي على بعد آخر للإمبريالية الجديدة. فقد كانت الإمبريالية في الماضي تتميز بالتعددية، بحيث كان الصراع الدائم والعنيف بين مراكزها المختلفة، هو الغالب على الصورة طوال التاريخ القريب، ولكنها اليوم اتخذت الطابع الجماعي، وأصبحت الإمبريالية الجماعية "للثالوث" (الولايات المتحدة، وأوربا، واليابان).

وتظهر الوقائع بوضوح هذه الطبيعة الجماعية للمرحلة الجديدة من الإمبريالية، ففي داخل مؤسسات إدارة الاقتصاد العالمي، لا تنفرد أوربا، أو اليابان

أبداً بأية مواقف تختلف عن تلك التي تتخذها الولايات المتحدة. وينطبق هذا على جميع المؤسسات مثل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو منظمة التجارة العالمية (ونذكر جميعاً، في اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة عام ٢٠٠١، كيف كانت الاشتراطات التي طلبها المفوض الأوربي "باسكال لامي" من بلدان العالم الثالث، أشد قسوة حتى من تلك التي طلبتها واشنطن!)

فما الذي يقف وراء هذه الرؤية الموحدة للثالوث؟ ولأية درجة يمكن للتضامن الذي يبدونه حتى اليوم، أن يعبر عن مرحلة مستقرة للعولمة الإمبريالية؟ وأين تكمن إذن التناقضات المقبلة في داخل الثالوث؟

كان من المعتاد في السابق إرجاع هذا التضامن لأسباب سياسية، وهي الخوف المشترك من الاتحاد السوفيتي، والشيوعية. ولكن اختفاء هذا التهديد لم يضع نهاية للجبهة المشتركة للشمال مع أن أوربا واليابان لم تعودا في حالة تبعية اقتصادية، ومالية للولايات المتحدة، كما كانت الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والآن، وقد أصبحوا منافسين أقوياء، كان من المنتظر أن تؤدي الصراعات فيما بينهم إلى انفجار الثالوث، ولكنهم بانخراطهم جميعاً في نفس المشروع النيو ليبرالي المعولم، قد ساروا في الطريق العكسي. وبناءً عليه، هنالك إغراء كبير لاعتبار التفسير لهذا الاختيار هو الضرورات الجديدة لأشكال التراكم الرأسمالي للقلة المحتكرة المسيطرة، وهذه القلة، قد بلغت درجة من الضخامة لم تبلغها سابقاتها من قبل. وتتطلب هذه الضخامة بدورها أن جميع مكونات هذه القلة المحتكرة (وهي جميع الشركات الكبرى متعدية الجنسية، التي ترتكز إلى بلدان الثالوث) تستفيد من سيطرتها على سوق عالمي مفتوح. ويرى البعض أن هذا الواقع، يعلن عن قيام رأسمال حقيقي متعدي الجنسية، وبرجوازية متعدية الجنسية (كلاهما تحت التكوين)، وهو أمر يستحق بالتأكيد بحثاً أكثر تدقيقاً. ويرى آخرون (وأنا منهم)، أنه حتى وإن كانت الأمور لم تصل لهذا الحد، فإن المصالح المشتركة في إدارة السوق العالمي، هي التي تفسر تضامن رأس المال متعدي الجنسية الذي لمسناه.

إذن فالتناقضات التي قد تضعف القوة الجماعية للثالوث، إن لم تستطع تفجيره، لا توجد على أرضية مصالح الأجزاء المسيطرة من رأس المال، وإنما علينا أن نبحث عن جذورها في مكان آخر. لأنه وإن كان رأس المال والدول حقائق ورؤى لا يمكن الفصل بينها، فإن الثالوث، وبالذات الجزء الأوربي، يظل مكوناً من دول سياسية فردية. والدولة لا يمكن حصرها في وظائفها كخادم لرأس المال المسيطر، ولكنها في ارتباطها بكل التناقضات التي تميز المجتمع- صراع الطبقات، والتعبيرات المختلفة للثقافة السياسية للشعوب المعنية، وتعدد المصالح الوطنية "الجماعية"، والتعبيرات الجيو سياسية دفاعاً عنها- هي لاعب متميز عن رأس المال. وفي داخل هذه الدينامية المعقدة، من الذي سينتصر؟ المصالح العاجلة والمقصورة على رأس المال المسيطر؟ أم مجموعة أخرى من المصالح تربط بين المتطلبات الضرورية لإعادة تكوين رأس المال، ومتطلبات أخرى تعبر عن مجالات أخرى؟

ففي حالة الفرض الأول، ولغياب مؤسسة سياسية مشتركة وموحدة لدول الثالوث، سيكون على الولايات المتحدة، بصفتها القائد، أن تلعب دور هذه الدولة "العالمية" اللازمة ل-"حسن الإدارة" لرأس المال المعولم، وعلى شركائها في الثالوث تقبل النتائج. ولكنني أصل، في هذه الحالة، إلى استنتاج أن "المشروع الأوربي" سيفقد أي معنى، ويتحول، في أفضل الأحوال، إلى الجناح الأوربي للإمبريالية الجماعية، وفي أسوأها، للجناح الأوربي لمشروع سيطرة الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن القليل من التشققات التي نلحظها، تظهر فقط على المستوى السياسي، أو العسكري، لا على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وبعبارة أخرى، تعبر بعض السلطات الأوربية عن الرغبة في أن تكون القيادة السياسية للنظام العالمي، أكثر "جماعية"، في حين تقبل سلطات أخرى السير وراء القيادة الأمريكية بلا تحفظ.

أما في حالة الفرض الثاني، أي إذا نجحت الشعوب الأوربية في أن تفرض على رأس المال المسيطر، شروط حل وسط تاريخي جديد، يحدد طبيعة الدول الأوربية، والاتحاد الأوربي، فسيمكن حينئذ لأوربا أن تتطلع للعب دور مستقل.

وبعبارة أخرى، فإن الخيار و(الصراع) من أجل "أوربا اجتماعية" (أي التي لا تكون مهمة سلطاتها محصورة في خدمة المصالح الضيقة لرأس المال المسيطر)، لا ينفصل عن الخيار من أجل أوربا "غير أمريكية". وهذه الأخيرة، لن تكون كذلك إلا إذا تباعدت بعض الشيء عن إدارة الإمبريالية الجماعية التي تعبر عن مصالح رأس المال المسيطر. وباختصار، فأوربا إما أن تكون "يسارية" (بمفهوم أن هذا يعني أخذ المصالح الاجتماعية للشعوب الأوربية في الاعتبار، وفي الوقت ذاته، تجديد علاقات الشمال/ الجنوب بما يبدو تطوراً حقيقياً لما بعد الإمبريالية)، أو لا تكون على الإطلاق.

الفرضية الثانية

تتمحور استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة حول الطبيعة الجماعية للإمبريالية الجديدة، وتستغل نقط القصور والضعف في الحركات الاجتماعية والسياسية "ضد- النيو ليبرالية".

وهذه الاستراتيجية، التي لم يعترف بها المدافعون عنها من أصدقاء أمريكا، إلا مؤخراً، تظهر في الخطاب السائد على شكل فرضين "طيبين" غير حقيقيين، ولكن ممكنين من وجهة نظر العدو. ويدعي الأول أن هذه السيطرة تعود بالأكثر إلى قيادة "طيبة" ولذلك يطلق عليها "السيطرة الخيرة" للقطاع الديمقراطي من الطبقة الحاكمة الأمريكية. ويدعي هذا الخطاب بمزيج من السذاجة المفتعلة، والنفاق الصريح، أن الولايات المتحدة إنما تعمل من أجل المصلحة المشتركة لشعوب الثالوث، حيث تحركها نفس الدوافع "الديمقراطية"، بل إنها تعمل من أجل مصلحة بقية شعوب العالم التي تقدم لها العولمة فرصة "للتنمية" لا تحلم بها، بالإضافة لمنافع الديمقراطية التي تعمل سلطات الولايات المتحدة على تعزيزها في كل مكان، كما يعلم الجميع. أما الفرض الثاني فينادي بأن هذه السيطرة هي النتيجة الطبيعية لتقدم الولايات المتحدة في جميع المجالات، بدءاً من الكفاءة الاقتصادية والعلمية، وحتى المشروع السياسي والثقافي، مروراً بالتفوق العسكري. وفي الواقع، فالسيطرة الأمريكية تتبع منطقاً، وتستخدم من الأساليب ما لا علاقة له بالخطاب الذي تختبئ بداخله.

وقد جرى التعبير عن أهداف هذه السيطرة، والاعتراف بها في كثير من كتابات قادة هذه البلدان (ومع الأسف قليلاً ما قرأها ضحاياهم). فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (المنافس العسكري المحتمل الوحيد)، اعتبرت الدوائر الحاكمة الأمريكية أن أمامها فرصة مدتها عشرون عاماً لتثبت سيطرتها على العالم، وتلغي أية فرصة لظهور "منافسين" محتملين، وليس بالضرورة أن يكونوا مؤهلين لملء دور سيطرة بديل، ولكن مجرد أن يكونوا قادرين على تأكيد استقلاليتهم في نظام عالمي، سيصبح عندئذ "بدون سيطرة"، أو نظام متعدد المراكز، كما أدعوه. وهؤلاء "المنافسون" هم أوربا بالطبع (ولم يعد أحد يتحدث حتى عن اليابان!)، وروسيا، ولكن على وجه أخص الصين، وهي التي تعتبرها الولايات المتحدة العدو الرئيسي الذي عليها أن تدمره (عسكرياً) في يوم ما، إن هي أصرت على السير في طريق "التنمية"، والتمسك بالاستقلال. وهناك أعداء آخرون يشار إليهم، وهم في الواقع، جميع بلدان الجنوب التي يمكن أن تبدي مقاومة لمتطلبات العولمة النيوليبرالية، مثل الهند، أو البرازيل، وإيران، أو جنوب أفريقيا.

فالأهداف إذن، هي تحويل حلفاء الثالوث إلى أتباع، وحرمانهم من القدرة على أية مبادرة عالمية فاعلة، وتدمير البلدان "الكبيرة"، التي تعتبر أكبر من اللازم (فالولايات المتحدة هي وحدها المسموح لها بهذا الوصف). ويجري هذا بتفكيك روسيا بعد الاتحاد السوفيتي، وتفكيك الصين، والهند، بل حتى البرازيل؛ واستخدام أوجه ضعف السلطات في هذه البلدان لهذا الغرض، عن طريق التلاعب بالدول التي نتجت عن انفجار الاتحاد السوفيتي، وتشجيع القوى الطاردة في روسيا، والمسلمين في شينجيانج، والرهبان البوذيين في التبت، وتشجيع القوميات في الهند، وتغذية الصراعات مع مسلمي شبه القارة الهندية، والتلاعب بأمازونيا (خطة كولومبيا)، الخ.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، اختارت الولايات المتحدة توجيه الضربة الأولى في المنطقة الممتدة من البلقان وحتى آسيا الوسطى، مروراً بالشرق الأوسط والخليج. فلماذا هذا الاختيار لأول الحروب الأمريكية للقرن الحادي والعشرين؟ ليس بسبب احتمال وجود أعداء أقوياء، وإنما بالعكس لأن المنطقة تمثل البطن اللين

للنظام العالمي، الذي يضم مجتمعات لا تستطيع، لأسباب مختلفة، مقاومة العدوان بالحد الأدنى من المقدرة. والأسلوب هو ضرب الطرف الأضعف لبدء سلسلة طويلة من الحروب، وهو اختيار عسكري استراتيجي مفهوم ومبتذل. وهذا يذكرنا بما فعله "هتلر"، عندما بدأ بضرب تشيكوسلوفاكيا، مع أنه ينظر لأبعد من ذلك: بريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي.

والاستيلاء على المنطقة يحقق منافع أخرى، فالمنطقة غنية بالبترول والغاز، وتحكم الولايات المتحدة فيها بمفردها يضع أوربا في حالة تبعية خطيرة، ويضعف بذلك قدرتها على المناورة مستقبلاً. وفضلاً عن ذلك، فإن إقامة قواعد أمريكية في قلب أوراسيا يسهل القيام بالحروب المقبلة: ضد الصين، وروسيا، وغيرهما. ويأتي التأييد المطلق للتوسع الإسرائيلي بشكل طبيعي في هذا الإطار، حيث تقوم إسرائيل في الواقع، بدور القاعدة العسكرية الدائمة لخدمة الولايات المتحدة.

واختيار الأسلوب العسكري لإدارة النظام العالمي، لا يرجع فقط لإدارة الرئيس "بوش الابن"، بل هو الاختيار الذي تبنته الطبقة الحاكمة، في مجموعها، في الولايات المتحدة، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فالديمقراطيون والجمهوريون لا يختلفون في هذا إلا فيما يتعلق باللغة. وعلى العكس مما يحاولون إقناع الرأي العام الساذج به، فإن الهدف من هذا الاختيار هو سد أوجه الضعف في الاقتصاد الأمريكي الذي تعجز جميع مكوناته الإنتاجية عن المنافسة، كما يشهد بذلك العجز التجاري المستمر الذي يميزه. وبدلاً من أن تفرض الولايات المتحدة نفسها "كالقائد الطبيعي" بفضل تقدمها الاقتصادي، فإنها تتصرف كدكتاتور عسكري يفرض على "حلفائه" الأتباع (أوربا واليابان)، وكذلك بقية بلدان العالم، أن تسدد العجز في حسابه. لقد تحولت الولايات المتحدة إلى مجتمع طفيلي لا يستطيع المحافظة على مستوى استهلاكه، وتبديده للموارد إلا بإفقار بقية العالم.

الفرضية الثالثة

وتتميز اللحظة الراهنة بخطورة شديدة، بما يجعل المقارنة مع أوضاع الثلاثينيات أمراً وارداً. وكما فعل "هتلر"، قرر رؤساء الولايات المتحدة إحلال القوة

الغاشمة مكان القانون، وألغوا بذلك، جميع المكاسب التي سمح بها انتصار الديمقراطية على الفاشية، وفرضوا على الأمم المتحدة نفس المصير المؤسف الذي لحق بعصبة الأمم.

والمقارنة تستمر، مع الأسف، مثل اختيار الأعداء الصغار، أو اختراعهم، لتمهيد الأرض للمواجهات الكبرى، والكذب بشكل منتظم. ومن جهتهم، يتصرف "الحلفاء" التابعون كما كان يفعل "تشمبرلين"، و"دالادييه"، في مواجهة "هتلر"، فهم يتنازلون، بل كثيراً ما يساهمون في إكساب الحروب الأمريكية الشرعية في نظر الرأي العام في بلدانهم بطريق الغش.

ويجب أن تفهم "الحركة"، أنه في مواجهة هذه الاستراتيجية الإجرامية الثابتة، لا تكتسب أية استراتيجية مضادة الفعالية إلا إذا اتخذت من المعارك ضد الحروب الأمريكية المحور الرئيسي لتحركها. فما قيمة أي خطاب عن "الفقر"، أو "حقوق الإنسان" اليوم، إذا كان الموجود على جدول الأعمال يرتب للشعوب مستقبلاً أسوأ، مفروضاً بالقوة العسكرية؟ وهذه الحروب "الصغيرة" (رغم التدمير البشري والمادي الفظيع الذي تحدثه لدى ضحاياها)، لا تمثل مجرد "مشكلة من ضمن المشاكل"، بل هي تكشف الاستراتيجية الحقيقية للعدو.

٤. عناصر لاستراتيجية شعبية مضادة

لا ينتج من التأملات السابقة، إذا كان لها من مغزى، إلا نتيجة واحدة، وهي أن المحور الأساسي للتحرك في اللحظة الراهنة، لا يمكن إلا أن يكون النضال ضد "الحروب الأمريكية"، وبناء أكبر جبهة من جميع القوى التي يمكن أن تقف ضدها. وأتقدم، في هذا الإطار بثلاثة اقتراحات:

الاقتراح الأول: إعطاء الأولوية في أوربا لإعادة بناء سياسة مواطنية، فهي الوحيدة القادرة على تجميع مطالب الحركات المفتتة حتى الآن بشكل خطير.

إن بناء هذه القوة السياسية، وتجميع الموضوعات التي يمكن أن تكوّنها، هي الشرط لنجاح حركات المطالب والاحتجاج الاجتماعية، أي القدرة على تجميع يسار حقيقي، يفرض على المشروع الأوربي تبني مطالبه، وبذلك يكتسب هذا المشروع

"بعداً اجتماعياً". وهذا هو الشرط كذلك، لكي ينفصل اليسار عن اليمين المؤيد للإمبريالية، سواء أكان هذا اليمين ينتظم وراء الاستراتيجيات الخاصة بإمبريالية الولايات المتحدة، أو كان يعبر - بطريقة مترددة أكثر منها ثابتة- عن الأمل في "إدارة سياسية جماعية" للإمبريالية الجماعية بدورها. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن توجد "أوربا اجتماعية" إلا إذا تمسكت بالسير في طريق "سياسة مختلفة" بالنسبة لبقية العالم، وبذلك تبدأ تحولاً حقيقياً نحو عالم بعد- إمبريالي.

تستطيع الشعوب الأوربية، ومِن واجبها، أن تُشعِر الولايات المتحدة بمدى هشاشة وضعها في النظام الاقتصادي الرأسمالي المعولم. فإذا استطاعت أن توقف فائض رءوس الأموال التي تدفعها اليوم لدعم التبديد الأمريكي، وتحولها لمشروعات التنمية الاجتماعية الأوربية، فإنها ستفرض بذلك، على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مشروعاتها الخارجة عن المعقول. وهذا الهدف الاستراتيجي البعيد، لا يستبعد بالطبع، التأييد الفوري للرجال والنساء الشجعان الذين يقفون في قلب النظام ليقولوا "لا للحرب". وإن كنت أشك في فعالية المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة طالما أن الامتيازات التي يتمتع بها هذا المجتمع الطفيلي بقيت مضمونة. فقد نجحت الطبقة الحاكمة الأمريكية في خلق رأي عام سائد، على درجة من السذاجة لا تعطي الفرصة لاحتجاجات الأقلية الواعية لإفشال استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة.

الاقتراح الثاني: تشجيع التقارب بين الشركاء الكبار في العالم الأورو- آسيوي، وهم أوربا، وروسيا، والصين، والهند، بصفة أساسية.

وروسيا بصفتها من أكبر منتجي البترول والغاز، يمكنها أن تقدم لأوربا السبيل الوحيد للنجاة من الشروط الأمريكية في حالة نجاح واشنطن في مشروعها لفرض السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط. وحيث إنه فضلاً عن ذلك، فإن أغلب المبادلات الخارجية لروسيا، ورءوس الأموال الأجنبية التي تجتذبها تقربها من أوربا أكثر من الولايات المتحدة، فإن هناك أرضية مناسبة للتقارب بين أوربا وروسيا على الرغم من الصعوبات (الناتجة من الإدارة "الكومبرادورية" للاقتصاد الروسي، التي تنخرط فيها أجزاء كبيرة من الطبقة الحاكمة الجديدة لهذه البلاد)،

ومن تلاعب الإمبريالية الأمريكية التي تدعم القوى الطاردة التي تعمل في داخل روسيا، وبقية دول الاتحاد السوفيتي السابق. وهنا كذلك، كما في أوربا، فإن التطور في اتجاه الطبقات العاملة يعني سياسة خارجية مختلفة، تبتعد عن التبعية لواشنطن.

أما التقارب بين روسيا، والصين، والهند، فيجد أرضية ممهدة في الخطر الذي تتعرض له هذه البلدان الكبيرة الثلاث، إذا ما نجح تغلغل الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. ولكن الولايات المتحدة تضع أكثر ما تستطيعه من عراقيل في طريق هذا التقارب، باستخدام التناقضات بين الرؤى السياسية للبلدان الثلاث، وبتأييد الأجزاء الكومبرادورية من طبقاتها الحاكمة. فبالإضافة إلى الصراعات الجيو سياسية بشأن الحدود بين الصين والهند، والمشاكل المتعلقة بالتبت، وشينجيانج، تتلاعب واشنطن التي "تؤيد" الهند ضد الصين في مشاكل الحدود، وفي الوقت نفسه، تهيج الباكستان، وتثير الصراع بين المسلمين والهندوس. وفي مواجهة ذلك، على القوى الشعبية، أن ترسم استراتيجيتها- التي تتحدد في هذه المرحلة بالذات، بضرورات بناء الجبهة ضد الكومبرادور- بحيث تأخذ في الاعتبار مرة أخرى، وكما في أماكن أخرى، العلاقات الوثيقة التي تربط بين الإدارة الكومبرادورية (القائمة فعلاً في روسيا والهند، والمحتملة في الصين)، وبين ما تفرضه السياسات العالمية الأمريكية.

الاقتراح الثالث: إعادة الحياة لتضامن الشعوب الآفرو-آسيوية (روح باندونج)، أي إعادة الروح لتضامن القارات الثلاث.

واليوم، يمر تضامن شعوب الجنوب هذا، عبر صراعها ضد السلطات الكومبرادورية، وهي الناتج للعولمة النيو-ليبرالية، وسندها في الوقت ذاته. وهنا تلعب القضايا التي أثرناها أعلاه- أي التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاستقلال الوطني- دورها الكامل.

ولا شك أن شرعية هذه السلطات الكومبرادورية تتعرض للطعن في الكثير من بلدان الجنوب. ولكن استجابة الشعوب للتحديات المترتبة على انخراط الجنوب في النظام الإمبريالي الجديد لا تؤدي دائماً إلى ظهور بدائل ذات طبيعة ديمقراطية،

وتعبر عن التقدم الاجتماعي، وبناء اعتماد متبادل عادل، ومتفق عليه، على النطاق العالمي. وبناءً على أسباب كثيرة من بينها تآكل شعارات الوطنية الشعبوية التي ميزت المرحلة السابقة التي تلت مرحلة فورة التحرير الوطني، وكذلك الممارسات الأتوقراطية في الإدارة السياسية (رغم الطنطنة "الديمقراطية") التي ما زالت سائدة في الكثير من البلدان، تلجأ الطبقات الشعبية المرتبكة، إلى أوهام "الأصولية" الإثنية أو الدينية. في حين تتلاعب السلطات الحاكمة الكومبرادورية المحلية، بهذه الحركات الأصولية، يساعدها في ذلك إمبريالية الولايات المتحدة بالذات. وهذا يعني خطوات واضحة للوراء، يجب محاربتها بشجاعة، وبعد نظر، حيث إنها تمثل عقبة رئيسية في طريق إعادة بناء تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية (عندما تثير الصراعات الإجرامية، في كثير من الأحيان، بين المسلمين والهندوس هنا، والهوتو والتوتسي هناك). وتصل الأزمة المترتبة على هذه التراجعات بين الجماعات المختلفة إلى قمتها عندما تتحول شخصيات مريبة مثل "طالبان"، و"بن لادن"، و"صدام حسين"- كانت تحصل على الدعم السخي من السي آي إيه- إلى "أكبر أعداء" الولايات المتحدة، ويصل الأمر إلى تصديق جماهير شعبية كثيرة لهذه الأكذوبة.

وفي المقابل، تظهر هنا وهناك عودة لتحالفات وطنية شعبية ديمقراطية، مثل تلك التي نجحت في هزيمة بعض الدكتاتوريات (كما في مالي مثلاً)، أو التي أنهت نظام (الأبارتهيد) في جنوب أفريقيا، أو ضمنت فوز "لولا" في انتخابات البرازيل. وهذه النجاحات - مهما بدت صغيرة في الظروف الحالية حيث العدوان الإمبريالي هو المسيطر - هي المبشرة بإعادة إحياء جبهة شعوب الجنوب بعد حين.

وفي الختام: لا يمكن الفصل بين النضال من أجل العدالة الاجتماعية، والديمقراطية، ونظام دولي متعدد المراكز، والسلطة الحاكمة في الولايات المتحدة تعرف ذلك. وهي لهذا السبب، تحاول أن تفرض نظامها الدولي المسيطر بإحلال القوة العسكرية محل القانون. وهي تعرف أن هذا هو السبيل الوحيد لفرض النظام الاجتماعي "النيوليبرالي" الجائر، وبالتالي تقضي على الديمقراطية حيثما وجدت، وتمنعها من الظهور في أي مكان آخر. وعلى حركات المقاومة، ونضالات

الشعوب، أن تفهم ذلك هي الأخرى.... أن تفهم أن مشروعاتها للتقدم الاجتماعي، والديمقراطية، لن يكون لها مستقبل إلا بعد دحر مشروع السيطرة العسكرية للولايات المتحدة.

(٤)
عودة لمسألة الانتقال إلى الاشتراكية

إن النظرية التي تقول بأن الاشتراكية لا يمكن أن تتطور داخل الرأسمالية كما فعلت الرأسمالية داخل الإقطاعية قبل أن تخرج منها وتتخلص منها، هذه النظرية يجب إدخال النسبية إليها. وبالتالي وبالطريقة نفسها التي شكلت فيها ثلاثة قرون من المركنتيلية انتقالاً طويلاً من الإقطاعية إلى الرأسمالية، تعايش خلالها النظامان تعايشاً صدامياً، نستطيع أن نشهد انتقالاً طويلاً من الرأسمالية إلى الاشتراكية العالمية يتعايش خلالها تعايشاً صدامياً المنطقان- المنطق الذي يحكم تراكم الرأسمال والمنطق الذي ينبع من حاجات اجتماعية لا تنسجم مع هذا التراكم.

أستهل هذا النقاش حول الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بتأكيد في غاية البداهة وهو أن الطروحات التي سوف نقدمها في ما يتعلق بهذا الانتقال مرتبطة بطروحاتنا حول طبيعة الرأسمالية وطبيعة الاشتراكية، بأن الآراء لم تكن أبداً متوافقة حول ما يحدد الجوهري في الرأسمالية وفي نقيضها الاشتراكية. وأقصد هنا الاختلافات القائمة في الحركات اليسارية التي تدين بالاشتراكية بشكل عام وخاصة فى داخل معسكر الماركسية التاريخية نفسه. ولذا كان من البديهي أن تتمايز الطروحات المتعلقة باستراتيجيات تجاوز الرأسمالية الواحدة عن الأخرى، وهي الاستراتيجيات التي اعتمدتها على سبيل المثال الديمقراطيات الاشتراكية في الغرب والبلشفية والماوية والمجموعات الراديكالية التابعة للحركة الشعبية المناهضة للإمبريالية في دول العالم الثالث، تلك التيارات التي ربما لم تعد قائمة الآن ولكنها كانت في زمنها قوى تاريخية بارزة.

إلى هذا الاستنتاج الأول أضيف ملاحظة ثانية في غاية البداهة أيضاً وهي أن التاريخ لم يثبت صحة هذه الطروحات المختلفة حول الانتقال المعتبر بل دحضها كلها. ويشهد على ذلك تآكل الدولة الراعية وانهيار الأنظمة السوفياتية والتخلي عن

الماوية في الصين وإعادة الكومبرادورية فى العالم الثالث، مما يعني أن التاريخ يتقدم باستمرار وأن الرأسمالية تتطور وتتحول. ولذا فلا شيء يحول سلفاً دون إعادة النظر في تعريفات الرأسمالية نفسها من أجل الإحاطة بتحولاتها النوعية البارزة والمحتملة وينطبق الأمر أيضاً على "العولمة" الجديدة.

١- أسلوب الإنتاج الرأسمالي والرأسمالية العالمية القائمة حالياً والتناقضات الأساسية الثلاثة للنظام الرأسمالى

في اعتقادي أن النظام الرأسمالي يتحدد ويتسم بثلاثة تناقضات أساسية تكتسب أهميتها لأن هذا النظام غير قادر حتى على التفكير بتجاوزها. وسوف نرى لاحقاً إلى أي درجة أو درجات وافقت التيارات التاريخية للفكر الماركسي والاشتراكي على الطروحات المقترحة هنا.

تخص هذه السمات الأساسية ثلاث مجالات هي باختصار:

١- علاقة الإنتاج الأساسية (العلاقة الرأسمالية) التى تحدد طابع الاستلاب الاقتصادوى ووضعية القوانين الاقتصادية فى الرأسمالية.

٢- الاستقطاب على صعيد عالمى الذى لا سابق له في التاريخ.

٣- تدمير الموارد الطبيعية الذى يهدد مستقبل البشرية.

الاستلاب الاقتصادوي

أولى هذه السمات هي تلك التي يرتاح إليها كل الماركسيين، أياً كان التيار الذي ينتمون إليه، لأنها تتعلق بتحديد أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ولكن بالرغم من هذا الإجماع المبدئي، ثمة خلافات عميقة فيما يخص مفهوم القيمة وقانون القيمة والعلاقة بين الصراع الطبقي وفعل القوانين الاقتصادية وكذلك فيما يخص العلاقات القائمة بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية.

وأذكر هنا طروحاتي الأساسية بهذا الصدد.

١- لم تتخذ علاقة الإنتاج الرأسمالي شكلها النهائي إلا انطلاقاً من "الثورة الصناعية" عندما أصبحت الملكية الرأسمالية التي تستغل العمل المأجور ملكية

وسائل إنتاج هى نفسها ناتج العمل (المصانع)، وانفصلت إلى حد كبير عن الأشكال السابقة للملكية المتحكمة بالوسائل الطبيعية للإنتاج (الأرض). ويمكن اعتبار أن المرحلة السابقة لهذه القفزة النوعية في تطور القوى المنتجة (والتي تحدد زمنياً بعام ١٨٠٠) هي مرحلة الانتقال (المركنتيلي) إلى الرأسمالية.

٢- شكلت هذه العلاقة المكتملة للإنتاج الرأسمالي الإطار الضروري الذي تبلورت فيه القيمة وقانون القيمة، فانتظم المجتمع عندئذ في سلسلة من الأسواق المتداخلة والتي سوف تشكل سوقاً شاملة مندمجة وثلاثية الأبعاد: سوق المنتجات وسوق العمل وسق رؤوس الأموال.

٣- تبدو الأسواق المذكورة هنا وكأنها "تعمل من تلقاء نفسها". وتبدو الحركية التي تحدثها هذه الأسواق وكأنها تخضع لقوانين خارجة عن الإرادة البشرية وتفعل في المجتمع على غرار ما تفعله فيه قوانين الطبيعة. وتصبح هذه "القوانين الاقتصادية" قوى موضوعية. هذه الصفة هى جديدة، بمعنى أنه لا توجد قوانين اقتصادية موضوعية تتحكم بإعادة الإنتاج الاجتماعى قبل أن تتخذ الرأسمالية شكلها النهائي فهى تحدد معنى الاستلاب الاقتصادوي الخاص بالعالم الحديث (والذي أعتبره نقيضاً للاستلاب الميتافيزيقي الذي يتحكم في آلية عمل المجتمعات الخراجية السابقة). أقول إن قانون القيمة لا يتحكم فقط في إعادة إنتاج النظام الاقتصادي للرأسمالية بل يتحكم في كافة أشكال الحياة الاجتماعية فيها.

٤- يندرج استلاب العمل ضمن هذا الإطار كتعبير عن فعل الاستلاب الاقتصادوي في مجال تنظيم "سوق العمل"، بمعنى أن الإنسان الذى يبيع قوة عمله يجب عليه هو أيضاً أن يعيش حياته كما لو أنها خاضعة لقوانين موضوعية تفرض عليه فرضًا.

٥- وتندرج بدورها في هذا الإطار العلاقات بين القاعدة الاقتصادية والإدارة السياسية للمجتمع والأشكال الأيديولوجية التي تعبر من خلالها القوى الاجتماعية عن نفسها. والرأسمالية هي نظام اجتماعي يفصل بين تنظيم الحياة السياسية وتنظيم الاقتصاد الذي يعمل من تلقاء نفسه بصورة مستقلة. وهذا الفصل هو أيضاً تجديد تاريخي إذ إن النظام الخراجى السابق يتميز باندماج البعدين وخضوع الاقتصاد

للسياسة. وقد عبرت عن هذا الانقلاب عندما قلت إن "السلطة تتحكم في الثروة" في النظام الخراجى في حين أن "الثروة تتحكم في السلطة" في النظام الرأسمالي. ويتمثل هذا الانقلاب باستبدال الاستلاب الاقتصادوي بالاستلاب الميتافيزيقي (هيمنة المفاهيم التي تتيح إعادة إنتاج السلطة)، والفصل بين الاقتصاد والسياسة هو أيضاً شرط لقيام الأنظمة السياسية الحديثة بما فيها الديمقراطية البرجوازية.

هذا العرض الموجز يُظهر عمق الخلافات القائمة حول السؤال الجوهري التالي: ما هي الرأسمالية؟ فبينما تركز المفاهيم التي أقترحها على القطيعة النوعية التي تظهر التباين بين الرأسمالية والأنظمة السابقة، ثمة رؤية تذهب إلى نقيض ذلك تماماً وتنطلق من تعريفات عامة للمستويات التي تشترك فيها كل المجتمعات (القاعدة الاقتصادية، علاقات الإنتاج، الدولة، النظام الطبقي، المرجعية السياسية والبنية الأيديولوجية الفوقية) وتحلل الطريقة التي تترابط بها هذه المستويات بالأسلوب نفسه من مجتمع إلى آخر. فالقاعدة الاقتصادية مثلاً تتحكم بالطريقة نفسها فى جميع مراحل التاريخ، وهي دائماً تعمل من خلال قوانين موضوعية، والبنية الأيديولوجية الفوقية هي دائماً الحيز الذي تنعكس فيه ضرورات إعادة إنتاج القاعدة إلخ. وهذه الرؤية تخفف بالتالي من الأهمية التي يكتسبها الاستلاب الاقتصادوي بصفته ظاهرة حديثة.

لن أناقش هذه المقولات المختلفة من منظور ماركسولوجي، وأكتفي بملاحظة أن مقولات مختلفة كانت وستبقى على الدوام مهيمنة إلى حد كبير في الحركات اليسارية التاريخية المناهضة للرأسمالية، أقصد داخل الديمقراطية الاشتراكية الغربية والجناح الراديكالي للشعبوية المناوئة للإمبريالية في التخوم.

إن هذه المفاهيم حول طابع الرأسمالية تحدد إلى حد كبير تلك التي تحكم ما يمكن أن يكون عليه المجتمع الخالي من الطبقية، المجتمع الأرقى المقترح كهدف نضالي. ولهذه المفاهيم إذن بدورها تأثيرات حاسمة على استراتيجيات الانتقال إلى الاشتراكية. وسوف نرى كيف شجعت هذه المفاهيم السائدة تصور الاشتراكية لا يعدو كونه "رأسمالية دون رأسماليين". كما سوف نرى أيضاً أن جميع استراتيجيات الانتقال التي فرضت نفسها عبر التاريخ وأقصد التدرجية الديمقراطية منذ

"برنشتاين"، الثورة العمالية للديمقراطية الاشتراكية الثورية ولاحقا التروتسكية، وبناء اشتراكية الأممية الثالثة، والثورة المستمرة على مراحل التي نادت بها الماوية، واشتراكية السوق التي دعا إليها بعض الماركسيين والفوضويين وغيرهم ممن يؤمنون بالتسيير الذاتي، والتيتوية، ورؤى الصين ما بعد "ماو"، و"طرق التطور اللارأسمالي" التي جرى اقتراحها فيما مضى على العالم الثالث، تشترك هذه الاستراتيجيات، بغض النظر عن اختلافاتها العميقة، في قاسم مشترك واحد لا نستطيع الكشف عنه إلا بالعودة للمفاهيم الأصلية للرأسمالية والاشتراكية.

الاستقطاب العالمي

هذه السمة الثانية للرأسمالية هى بدورها موضع خلاف أكثر حدة، فالفوارق في تطور القوى المنتجة أي في إنتاجية العمل الاجتماعي لم تكن يوماً، خلال تاريخ البشرية، على هذا القدر من الحدة والعمق الذي هي عليه في إطار الرأسمالية. وإذا كانت هذه الفوارق عام ١٨٠٠ تتجاوز نسبة ١ إلى ٢ في معظم المجتمعات الخارجة من المراحل الأولى للتنمية، فهذه النسبة أصبحت اليوم ١ إلى ٥٠ بل وتفوق ذلك. وفي حين كانت النزعة السائدة في العصور القديمة تقوم على "اللحاق" (وعلى هذا النحو، عوضت أوربا التي كانت لا تزال بربرية حوالي العام ١٠٠٠ عن تخلفها عن آسيا في الفترة الممتدة بين هذا التاريخ وعام ١٥٠٠)، فقد أصبحت هذه النزعة، على العكس، تقوم على تعميق الهوة منذ أن سيطرت الرأسمالية، مما يشكل تناقضاً صارخاً مع الخطاب الأيديولوجي حول "العولمة" القائل بإمكانية تسريع التقدم في المجتمعات المتخلفة، وبالتالى تحقيق "اللحاق".

أمام واقع بارز بهذا الحجم، يبقى الفكر الاجتماعي غير مقنع إذ يحافظ هذا الفكر في تياراته المهيمنة على خطابين متوازيين ومتناقضين تماماً بدون أن يعيقه هذا الأمر على ما يبدو. فمن جهة، يصر هذا الفكر على القول إن العولمة الرأسمالية تتيح فرص التنمية للجميع (وهذا هو جوهر الخطاب الاقتصادي التقليدي). ومن جهة أخرى، يتوجب على هذا الفكر أن يفسر واقعاً غريباً وهو أن هذه الفرص لم يتم استغلالها استغلالاً حقيقياً أبداً (طالما أن الفارق لا يزال

متصاعداً). فيلجأ هذا الفكر إلى خطاب يغيب عنه تماماً المنطق الاقتصادي، وتقتصر حججه على السمات التي يزعم أنها خاصة بالثقافات المختلفة والأديان وحتى الإثنيات (الأقوام التي كانت تدعى أعراقاً قبل التخلي عن هذا المصطلح بعد التجاوزات المعروفة التي ارتكبت باسمه).

وكان يُفترض أن التيارات الفكرية المناهضة للرأسمالية تعمل حساباً للاستقطاب العالمي المتعاظم وأن تُظهر العلاقة التى ربطت هذا الاستقطاب مع فعل قوانين التراكم. بيد أنها عموماً لم تبادر إلى ذلك.

يبقى الفكر الاجتماعي كما العلم على الدوام، لحسن الحظ، غير مكتمل، ولا تشذ المادية التاريخية عن هذه القاعدة. وإزاء المسألة العامة لقوانين التطور الاجتماعي، أوحت المادية التاريخية بمقولات متناقضة، بعضها يشدد على القوانين العامة التي قد تصح لكل المجتمعات. والبعض الآخر- على العكس- يركز على الخصوصيات التي قد تحتم مسارات مختلفة. والسبب الذي جعل هذه التناقضات ممكنة هو أن نظرية ترابط المستويات المختلفة لا تزال بحاجة للبناء. وفي حين قدمت الماركسية نظرية متجانسة وكاملة حول أسلوب الإنتاج الرأسمالي، لم تعط تحليلات مقنعة بالقدر نفسه في مجال نظرية السلطة والثقافة. ولذا فقد سعى البعض إلى ربط طريقة عمل المستويات بحيث ينجم عنها تاريخ كوني (وتاريخ "المراحل الخمس" الكونية- الشيوعية البدائية والعبودية والإقطاع والرأسمالية والاشتراكية هو تعبير كاريكاتوري عنه)، والبعض استخدم هذا المنهج من أجل تفسير التخلف والجمود (أذكر هنا نظرية أسلوب الإنتاج الآسيوي). وقد اقترحت من جهتي تجاوز نزاع هاتين المدرستين المتمركزتين حول أوربا بتنظير التطور حسب المراحل الثلاث: الجماعية والخراجية والرأسمالية.

عندما يتعلق الأمر بترابط المستويات، لا عجب إذاً أن تبرز خلافات حادة. لماذا يا ترى؟

للإجابة عن هذا السؤال، يجب العودة إلى فلسفة عصر التنوير وإلى تكوين أيديولوجيا العقلانية الحديثة (البرجوازية) وأيديولوجيا الحركة العمالية والاشتراكية بما فيها الماركسية. وتتجسد هذه الحقبة بقوة في تفاؤل حتمي يقود حكماً إلى

انتصار العقل والتقدم وبالتالي إلى المحو التدريجي لأشكال التخلف، الأمر الذى يتناقض مع واقع الاستقطاب. وقد سبق أن ذكرت أن الفكر البرجوازي لم يذهب أبعد من ذلك وتتجلى نزعته الاقتصادية تجلياً سانجاً في "النظريات الاقتصادية للتنمية" التي تفترض أنه في حال القيام بالخيارات "الصحيحة" في هذا المجال، فالباقي أي السياسة والثقافة يتكيف مع ذلك بصورة طبيعية (أو يستطيع التكيف).

غير أن "ماركس" يشارك اشتراكية عصره هذا التفاؤل أيضاً. ألا يؤكد بأن قانون القيمة يصبح قوة جامحة تحطم كل أنواع المقاومة السابقة؛ فلا الأمم ولا الدول ولا الأيديولوجيات ولا السياسة ولا حتى الأديان تستطيع مقاومة الآثار المدمرة لهذه القوة التي تلغي طبقة الفلاحين والحرفيين وتحول كافة الطبقات الاجتماعية إلى وضعية بائع العمل حتى تخلق شروط تحرير القوى المنتجة وبالتالى تحرير الإنسان. فالتنمية غير المتوازية والاستقطاب والفوارق المتعاظمة ليست إذن سوى عوارض عابرة، والنزعة المهيمنة سوف تفرض نفسها عاجلاً أم آجلاً من خلال التوسع العالمي للرأسمالية، وسوف تؤدي على الصعيد العالمي إلى قيام مجتمع موحد ومندمج ومبني على التناقض الاجتماعي الوحيد الذي يضع البرجوازيين في مواجهة البروليتاريا. وعلى هذا النحو، تكون الرأسمالية قد هيأت بنفسها للثورة الاشتراكية العالمية أن تتجاوزها. وفي غضون ذلك، يكون تاريخ الرأسمالية هو تاريخ خضوع كل مستويات الحياة الاجتماعية لمطلب وحيد هو انتشار الاقتصاد الرأسمالي. ألا نجد هنا الخطاب الذي يعتمده اليوم دعاة الليبرالية الجديدة في دفاعهم عن السوق؟

وهذه الصورة الكاريكاتورية تبقى في اعتقادي نفس الصورة الكاريكاتورية التي فرضت نفسها على الماركسية التاريخية خلال الأممية الثانية. ثم أدخلت الأممية الثالثة بعض التعديلات من أجل أخذ هذه الظاهرة العصية، ظاهرة الاستقطاب، في الحسبان ولكن بدون مراجعة النظرية الأساسية القائلة بأن قوانين التراكم سوف تنتهي بالقضاء على هذا الاستقطاب. وقد أدخل "لينين" أهم هذه التعديلات عندما صاغ نظرية للإمبريالية تنسب الاستقطاب إلى التحولات التى طرأت في الرأسمالية مع تبلور الاحتكارات فى أواخر القرن التاسع عشر.

إن إعادة النظر في هذه العقيدة واستبدال الفرضية العكسية بها هي ظاهرة حديثة العهد. فماذا لو أن الاستقطاب كان نتيجة لتوسع الرأسمالية وليس نتيجة لمقاومة مثل هذا التوسع؟ لقد شكلت هذه الفرضية العمود الفقري لأبحاثي منذ بدايتها في الخمسينيات، كما هو الأمر بالنسبة إلى تيارات التبعية في أمريكا اللاتينية وإلى مفهوم الاقتصاد –العالم. فيما بعد وأعتقد إن إسهامات هذه التيارات وتلك والقواسم المشتركة والاختلافات بينها قد حظيت بالاهتمام الكافي ولا داعي للعودة إليها. والمهم بالنسبة إلى موضوعنا هو الإقرار بأن الأمر يتعلق بمواقف نظرية لبعض المثقفين لم يكن لهم تأثير حقيقى على حركات اجتماعية ولو أن نتفاً من هذه الأفكار ظهرت هنا وهناك في الخطابات السياسية للنقد اليساري الموجه ضد النهج السوفياتي، أو في خطابات حركات التحرير الوطنية الراديكالية.

بيد إن الجواب الضمني على مسألة الاستقطاب كان له دور حاسم في المفاهيم المتعلقة بالثورة وبالبناء الاشتراكي. وبالتالى أرى من الضروري أن نحدد ما هو جوهري في نظرية الاستقطاب الرأسمالي المقترحة. وسأقوم بذلك مقتصراً في هذا السياق على الاقتراحات التي توصلت إليها بدون الرجوع إلى تاريخ نشأتها.

أقول إذاً، إن الاستقطاب ينشأ عن فعل قانون القيمة على الصعيد العالمي. وهذا التأكيد يقتضي الاعتراف بهيمنة فعل آليات الاقتصاد الخاصة بالرأسمالية، تلك الهيمنة التي عبرت عنها آنفاً عند تحديد السمة الأساسية الأولى للرأسمالية. وبما أن الماركسية التاريخية قبلت مقولة هيمنة الاقتصاد واستنتجت منها أن نزعة الهيمنة هذه من شأنها أن تنتصر على النزعات المولدة للاستقطاب، فإن الماركسية التاريخية وضعت نفسها فى مأزق.

لقد عزوت هذا الخطأ إلى تجاهل الماركسية التاريخية التمييز بين قانون القيمة بشكله المجرد (الذي يحدد الرأسمالية كأسلوب إنتاج) وبين قانون القيمة المعولمة (الذي يعطي للرأسمالية شكلها الملموس المترافق مع انتشارها العالمي).

يتعلق القانون الأول بعملية اندماج السوق بكل أبعادها الثلاث (سوق للمنتجات وسوق للعمل وسوق لرؤوس الأموال) بينما يتعلق القانون الثاني بالطابع المجتزأ للسوق العالمية التي تستبعد قوة العمل. وفي حين تعتبر الماركسية التاريخية انتشار

الرأسمالية العالمي مرادفاً لتوسع أسلوب الإنتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي، فالتصور الذي أقترحه يسمح بالتمييز بين المفهومين. وبالتالي يصبح من السهل تبيان أن آلية عمل قانون القيمة المعولمة وحدها هي التي تولد الاستقطاب أي أنها تلحظ أن الاستقطاب ملازم للرأسمالية فى كل مرحلة من تطورها (وليس وليد التحولات التي تحدد مرحلة حديثة من الرأسمالية)، ويتم تفسير الاستقطاب من خلال فعل قوانين التراكم الرأسمالي وليس بمقاومة الواقع السياسي أو الثقافي لهذا التراكم.

ويتيح اعتبار فعل قانون القيمة المعولمة تفسير أهم السمات الخاصة بمناطق التخوم، مثل تفتت نظام الإنتاج (على نقيض الوضع فى مراكز النظام)، والتبعية وإعادة إنتاج أشكال الإنتاج القديمة المشوهة والخاضعة لمنطق التراكم (على نقيض تدمير هذه الأشكال في المراكز)، وعدم ملاءمة النظام السياسي وغياب نظام دولة القانون والديمقراطية البرجوازية إلخ كما يلقى الضوء على أشكال المقاومة السياسية والثقافية الخاصة بالتخوم. فليست هذه الأشكال من مخلفات الماضي بل لها طابع رد فعل على التحدي الذي يطرحه الاستقطاب الرأسمالي.

غير أن الأفكار المعروضة في هذا السياق لا تعدو كونها مجرد أفكار كما سبق وقلت. فالحركة الحقيقية المناهضة للرأسمالية تجاهلتها ولذا غلبت في مقاربة "الانتقال" تلك النظريات الخاطئة. فظلت النظرية تقول إن الرأسمالية تهيء من خلال توسعها الظروف لثورة اشتراكية عالمية. هذا من جانب ومن الجانب الآخر قالت النظرية المعنية هنا إن الثورة القادمة في المراكز المتقدمة سوف تجر وراءها التخوم وتجعلها تعوض عن تخلفها بوتيرة يمكن تسريعها بالمقارنة مع ما كانت عليه في الحقبة الرأسمالية. بعبارة أخرى، تشكل ثورة المراكز الحل الأمثل الثاني علماً بأن الحل الأمثل المطلق يتمثل في الثورة العالمية. ألا نرى هنا توقع "لينين" قيام ثورة أوربية تأتي لإنقاذه بعد أن بدأت الثورة في التخوم وبقيت محصورة فيها؟ وتم التكيف مع الواقع والتبرير النظري لهذا التكيف من خلال نظرية بناء الاشتراكية. وقد بدأت هذه النظرية تحت شعار اللينينية ثم طورها "ماوتسي تونغ" في صياغته لنظرية الثورة المستمرة على مراحل (وارتباطها بالنظرية المستمرة

ل-"تروتسكي" واضح وجلي، وكذلك جزئيًا بنظرية "لينين")، بل حتى ساد الاعتقاد بإمكانية توسيع صحة هذا الشكل من الانتقال إلى الاشتراكية انطلاقاً من حركات التحرر الوطني تحت شعار "طريق التطور اللارأسمالي".

تدمير الثروات الطبيعية

أما السمة الثالثة الأساسية الخاصة بالرأسمالية فهي تتعلق بتدمير القاعدة الطبيعية للإنتاج الاجتماعي الناتج عن الطابع القصير الأجل للحسابات الاقتصادية فى الرأسمالية. وفي هذا السياق، لا أملك سوى أن أستشهد ب-"ماركس" (الرأسمال- الجزء الأول- الفصل ١٥- الجملة الأخيرة من المقطع x- المنشورات الاجتماعية- ترجمة جوزف روا ومراجعة ماركس- ص ١٨٢): "لا يطور الإنتاج الرأسمالي إذاً أي تقنية ويدخلها في سيرورة الإنتاج الاجتماعي إلا بعد أن يستنفد في الوقت نفسه المصدرين اللذين تنبع منهما كل ثروة وهما: الأرض والعامل".

إنه لقول رائع كتب عام ١٨٦٣! يجدر به أن يقنع حماة البيئة في عصرنا هذا بأنهم لم يفعلوا سوى إعادة اكتشاف "ماركس" الذي لم يقرأوه قط.

يجب إذن أن نبدع الوسائل التى تتيح الحساب على المدى الطويل كما فعلت فى زمنها الشعوب الزراعية التي وظفت جهودها للحفاظ على ثروتها العقارية بل ولتحسينها لمصلحة الأجيال القادمة. فمن الواضح أنه لو كان القرار منذ البداية قد ترك لخبراء البنك الدولي، لما تمكن الإنسان من مغادرة الكهوف التي كان يعيش فيها. فلا استصلاح الأراضي ولا بناء السكك الحديدية العابرة للقارات ولا أي من المبادرات العظيمة التي غيرت مصير البشرية كانت لتجد مبرراً لها من منطلق ال- "تدفق النقدي" (Cash Flow) الذي يدرس في جامعة هارفارد على أنه آخر صيحة في علم الاجتماع! غير أن البشرية لا تتحرك إلا في حدود معارفها العلمية. ولن نزعم أبداً أن الخيارات التي قامت عليها هذه المبادرات نجحت دائماً في الحفاظ على البيئة والظروف الطبيعية للتنمية. وعندما أعطت الرأسمالية الأولوية المطلقة للحساب المالى القصير الأجل، فقد وفرت الضمانة الأكيدة لتدمير الظروف الطبيعية.

وبعض التناقضات الأخرى....

من المؤكد أن العالم المعاصر لا يتحدد حصراً بالسمات الثلاث الواردة هنا، وهي ليست في اعتقادي سوى الأشكال الجديدة الأساسية التي أدخلتها الرأسمالية خلافاً للأنظمة السابقة. ويرث العالم المعاصر سمات يتقاسمها مع العوالم السابقة، وبعضها لا يقل أهمية عن غيره من أجل فهم عصرنا ونقده ومحاولة تجاوزه. وأذكر هنا تحديداً النظام الأبوي. فيبدو لي بداهة أننا لا نستطيع في زمننا التفكير جدياً بمسألة السلطة، على سبيل المثال، بدون أخذ النظام الأبوي بعين الاعتبار في هذا المجال.

وسوف نرى لاحقاً أن الحركة الاجتماعية- إذا بقيت أسيرة حدود ضيقة تحول دون قيامها بنقد جذري لكل السمات الأساسية في مجتمعنا- لن تستطيع أن تتصور تلك "الطوباوية الخلاقة" سواء أطلقنا عليها اسم الاشتراكية أو غيره من الأسماء. وأزعم أن القوى المناهضة للرأسمالية، التي سيطرت على الساحة حتى الساعة، إنها فرضت تحولات بارزة على العالم ولم تتصور أبداً الاشتراكية سوى فى شكل مشابه لـ- "رأسمالية بدون رأسماليين".

٢- التاريخ لا نهاية له، الرأسمالية يجب أن يجرى تجاوزها، إلا إذا...

إن تصور الاستمرار اللامحدود للانتشار الرأسمالي أمر مستحيل، والنمو المطرد الذي يتجلى من خلاله هذا الانتشار أشبه بتفشي الورم السرطاني الذي يؤدي بالضرورة إلى الموت و في غضون ذلك، يؤدي استمرار هذا الانتشار حتماً إلى تعاظم نزعة التوحش لدى البشرية لأنه يقوم على الاستلاب الاقتصادوي من جهة، وعلى الاستقطاب العالمي من جهة أخرى.

وتحرم أولى هذه السمات المجتمع من التحكم في مستقبله بسبب إعطاء سلطة القرار ل- "آليات السوق" مما يدمر حكماً معنى الحياة الاجتماعية. فلا عجب بالتالي أن تفرغ الديمقرطية السياسية من فعاليتها وأن تجابه الشعوب أحياناً استقالة الإرادة هذه بالانكفاء حول أسرار المجهول التي تقترحها الحركات الأصولية والجماعات الدينية ومختلف أشكال الانتماء "الطائفي" و"الأقوامى" و"العرقى" كما

يتجلى هذا التعبير في بناء عالم أشبه ما يكون بعالم الفصل العنصري (الأبرتهيد). فالبديل هو أكثر من أي وقت مضى "الاشتراكية أو البربرية" كما عبرت عنه "روزا لوكسمبورغ". وإذا اقتضى الأمر أن تكون الرأسمالية نهاية التاريخ نظراً لعدم القدرة على تجاوزها فذلك سيكون بالقضاء بكل بساطة على المغامرة البشرية من خلال انتحار جماعي أو تدمير ذاتي لا واعي.

تبدو الرأسمالية، إذن مع شيء من المسافة وفي إطار الفرضية المتفائلة التي تعتبر أن المنطق البشري سوف يضع حدًا لانتشارها القائم على التدمير الذاتي، كما لو أنها حدث تاريخي عارض فهى تمثل لحظة تراكم ذى طابع مزدوج فهو تراكم للوسائل المادية التي تسمح بدرجة من التحكم في القوى الطبيعية لا مثيل لها بالمقارنة مع التراكم المكتسب سابقاً والقادر على تأمين مستوى معيشة مقبول، كما هو تراكم الوسائل الفكرية والأخلاقية (المعارف ووسائل الاتصال، وتحرير الفرد، والديمقراطية) الذى يتيح تجاوز حدود الرأسمالية. وبالطبع، يبقى التحكم في القوى الطبيعية مفهوماً نسبياً لن يلغي لا الموت ولا القلق ولا التردد في اتخاذ القرارات ولا المجازفة. لذا ففي اعتقادي أن الإنسان سوف يبقى متعدد الجوانب، حيواناً اجتماعياً لا ريب، إنما حيوان ميتافيزيقي أيضاً. وكذلك فإن تراكم الوسائل الفكرية والأخلاقية المرتبطة بالتقدم المادي سوف تبقى متناقضة إذ إن المعارف سوق تخدم دائماً الشر والخير معاً، وممارسة الأفراد والمجتمعات للحرية سوف تبقى واجباً وحقاً على حد سواء.

فلنكن متفائلين ولنقل بأن العقل سوف ينتصر في نهاية المطاف. وعندئذ سوف يطرح البديل الاشتراكى ومعه الاستراتيجيات الفعالة لبلوغ الهدف.

٣- الانتقال السلمي إلى الاشتراكية، الثورة العالمية، بناء الاشتراكية في الدول المتحررة :

ثلاثة مفاهيم للاشتراكية وللانتقال يجب إعادة النظر فيها

لم يهتم "ماركس" بتحديد سمات المجتمع الخالي من الطبقية أي الشيوعية تحديداً إيجابياً. وبما أن تحليله يهدف إلى الكشف عن السمات العميقة للرأسمالية،

تلك السمات المتوارية وراء المظاهر المباشرة، فيمكن أن نستنتج من تحليله، إن شئنا، السمات المتعلقة بنقيضها، وهو الاشتراكية. وبالمقابل، لم يقترح ماركس كذلك استراتيجية للانتقال إلى الاشتراكية وبنائها "فالشيوعية" كانت لديه، من الناحية المبدئية، نتاجاً لحركة البروليتاريا وليست صيغة مستوردة من الخارج كما كان يقترح الاشتراكيون الطوباويون. وبالتالي فكل الاهتمام انصب حصراً على استراتيجيات مقاومة الرأسمالية.

غير أن التاريخ سرعان ما قدم رداً أولياً على مسألة الاشتراكية عبر التجربة الحقيقية والملموسة لكومونة باريس. ولم يكن "ماركس" ليستطيع إغفال هذا الحدث التاريخي بل على العكس فقد فكر فيه مباشرة ليستخلص منه بعض الخلاصات المميزة لا سيما تلك المتعلقة بمفهوم الدولة البروليتارية وبديكتاتوريتها الديمقراطية وبزوالها. وهي دروس عاد "لينين" إليها عشية الثورة الروسية في كتابه "الدولة والثورة"، قبل أن يدرك أن تطبيق خلاصاتها قد أصبح غير ممكن. وقد أرغمه الواقع المرير على قلب الأمور رأساً على عقب.

على أن فشل كومونة باريس حول الحركة العمالية الأوربية (التي نشأت في سياق الأممية الثانية) نحو مسارات أخرى: وفي إطار هذه الأممية، برز خطان متناقضان: الأول المعروف ب- (تحريفية "برنشتاين") سوف يفرض نفسه على الديمقراطية الاشتراكية، والثاني الذي أبقى على مفهوم الثورة الاشتراكية سوف يغيب عن الأممية الثانية ليعود إحياؤه في الأممية الثالثة، إنما في ظل ظروف تاريخية مغايرة لتلك التي تصورها الثوريون قبل عام ١٩١٤.

إننا نعرف بما فيه الكفاية الطروحات التي اقترحتها تحريفية "برنشتاين" ولا داعي للعودة إليها هنا. أما ما هو جدير بالذكر اليوم بهذا الشأن فهو أن مفهوم المجتمع الاشتراكي- غاية التطور المطروح- كان في الواقع مفهوم "رأسمالية بدون رأسماليين". وقد استعمل "إنجلز" هذا التعبير للمرة الأولى لوصف مشروع الديمقراطية الاشتراكية الألمانية بمجمله. فلم يأت الاشتراكيون الديموقراطيون بشيء جديد بالمقارنة مع الاشتراكيين الطوباويين الذين تميزوا بخيال جامح فأعادوا النظر بحضارتنا المعاصرة فى جميع المجالات من تنظيم العمل والأسرة والعلاقة

بين الجنسين والسلطة أما الديمقراطيون الاشتراكيون فحافظوا تقريبا على كل ما جاء به النظام الرأسمالي بدءًا من تمجيده للقوى المنتجة وصولاً إلى الوسائل التي وضعها لإشباع شهيته التي لا حدود لهاكما حافظوا على التراتبية وتقسيم العمل. فالاشتراكية فى تصورهم اكتفت باستبدال ملكية الدولة بملكية الرأسماليين. ألم تكن فى نظرهم الاحتكارات الخطوة التمهيدية لإرساء النظام الاشتراكي؟ يكفي إذن تأميم الاحتكار من أجل الانتقال إلى الاشتراكية. وهذه الرؤى برمتها هي التي يجب وصفها ب- "رأسمالية بدون رأسماليين".

وقد شارك الاشتراكيون الثوريون هذا النموذج مع دعاة التطور التدريجي والهادئ نحو الغاية المنشودة. ألم يكن "لينين" نفسه معجباً بمركزية الإدارة البيروقراطية التي كانت الاحتكارات تمارسها (كالبريد في ألمانيا)؟ فالنموذج نفسه يوجد بالتالي في نسختين: "اشتراكية سوق" تواصل فيها الشركات- وكلها ملك للدولة والجماعات أو التعاونيات- بهذا القدر أو ذاك من الحرية شراء وبيع عوامل الإنتاج (بما فيها العمل) ومنتجاتها، أو "اشتراكية دولة" ترضخ فيها الشركات- وكلها كذلك ملك للدولة أو للتعاونيات- لتعليمات خطة مركزية إلى أقصى حد. والفرق شاسع وحقيقي بين النسختين ولكنه لا يلغي القاسم المشترك بينهما.

وبالعودة إلى النسخة التطورية، لا أنوي التقليل من شأن إنجازات الديمقراطية الاشتراكية لما تعود به من فائدة مباشرة على الطبقات الشعبية بل وحتى من منظور أبعد يتعلق بتجاوز منطق الرأسمالية الضيق. فالدولة الراعية التي سوف تفرض صيغتها وتتعمم عملياً على جميع المراكز الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية ليست مجرد تسوية تاريخية بين الرأسمال والعمل تسمح في ظروف الدول المعنية وفي ظل الأوضاع الراهنة باكتساب حقوق اجتماعية كانت حتى الساعة غير معروفة في الممارسة الرأسمالية؛ وهذه الدولة الراعية تقوم من هذا المنطلق بإضفاء الشرعية على كافة أشكال المنطق الاجتماعي غير تلك المنبثقة من فهم ضيق للمردودية الرأسمالية.

يبقى أن التقدم الذي حققته الديمقراطية الاشتراكية لم يكن نتاجاً حصرياً لتنمية قواها المنظمة الخاصة فحسب (كما يزعم جهازها السياسي) ولا نتاجاً للظروف

والحاجات التي تشكل أهداف إعادة إنتاج الرأسمال (كما توحي بذلك أحياناً قراءة اقتصادية بحتة)، بل كذلك، وبصورة جزئية على الأقل، هي نتاج ميزان القوى الاجتماعية الذي رجحت كفته لصالح الطبقة العاملة كما لم يعرف سابقاً في تاريخ الرأسمالية، وذلك بفضل هزيمة الفاشية وانتصار الاتحاد السوفياتي أي تكريس الرؤية الأخرى للانتقال- رؤية النهج الثوري بعد الحرب العالمية الثانية.

نجد أنفسنا مضطرين بصورة طبيعية للنظر في الجانب الآخر من رؤية الاشتراكية واستراتيجيات للوصول إليها. وقد ظل هذا المنظور فترة من الزمن في الأممية الثانية لدى تيارات ثورية أقلوية. وكيف لا تكون كذلك طالما أن ما تقترحه التيارات الثورية لم يختلف كثيراً عن "الرأسمالية بدون رأسماليين" التي يقترحها الآخرون؟ فلماذا اللجوء إلى العنف لبلوغ الغاية نفسها طالما أن كل الدلائل تشير إلى إمكانية تحقيق هذه الغاية سلمياً وتدريجياً؟ وأضيف إن الثورة العالمية المعنية أصبحت تصورًا لثورة المراكز- أي أوربا "المتحضرة" (ألمانيا وفرنسا وإنكلترا والنمسا- المجر وهولندا وبلجيكا وإيطاليا...) مع تجاهل قضايا التخوم.

سوف يترسخ المفهوم الثوري للانتقال إلى الاشتراكية، بعد أن كان مهمشاً في الحركة العمالية الأوربية، على طرف القارة أي في روسيا التي ظهرت فيها بدءًا من العام ١٩٠٥. فالحركة المناهضة للنظام طرحت هنا أسئلة جديدة حول طابع وأهداف الثورة نفسها: أهي ثورة من أجل ديمقراطية برجوازية، ثورة من أجل إصلاح زراعي جذري بقيادة فلاحين متمردين، أم ثورة من أجل مجتمع اشتراكي؟ لم تكن تعددية الإجابات عاملاً لإضعاف الحركة بل شكلت على العكس مصدر قوتها. فالرؤية الاشتراكية هنا، (وإن انحصرت بمحيط أقلوي جمع الأنتليجنسيا والعمال)، ذهبت أبعد من المنظور المهيمن في أماكن أخرى. فاختلطت هنا ببعض جوانب الطوباوية القديمة وفي البداية إذاً، لم يكن المشروع مشروع اشتراكية دولة أو شكلاً من أشكال الرأسمالية بدون رأسماليين. وفجأة أصبح هذا المشروع إمكانية تاريخية تجلت في ثورة أكتوبر ١٩١٧. بيدأ من أصحاب الرؤية الثورية الجديدة لم يدرك أن الحادث لم يمثل "الشرارة التي سوف تلهب السهول" ولا الانفجار الأول انطلاقا من "الحلقة الضعيفة من السلسلة" الذي سرعان ما ستعتمده ثورة في دول

أكثر تقدماً. وهم لم يدركوا في ذلك الوقت أنه يعبر عن قوة أخرى مناهضة للنظام، قوة يمثلها رفض الشعوب فى تخوم النظام الرضوخ لمتطلبات الاستقطاب الرأسمالي.

من الثورة العالمية انتقلنا إذاً إلى بناء الاشتراكية في بلد واحد بحكم الظروف. ولا شك أننا لا نستطيع أن نلوم "ستالين" لقيامه بهذا الخيار، فالحل البديل- أى انتشار الثورة نحو الغرب- لم يكن موجوداً، والنظرية كانت تدعو إلى الثورة العالمية أو لا شيء. ولم يعد أمام الروس بالتالي سوى الانتحار لأنهم آمنوا بثورة عالمية لم يكن قد آن أوانها بعد. ولكن ما يلام عليه "ستالين" هو أنه عاد إلى الأفق الضيق للواقعية الديمقراطية الاشتراكية التى لم تتصور شيئًا آخر سوى تلك الرأسمالية بدون رأسماليين. وبالتالي فطوباويو ١٩١٧ سوف يتم إقصاؤهم لصالح الواقعيين الذين تبنتهم الأممية الثانية في ظروف أخرى. ثم تحكم هذا التطور على كل أشكال التطور الأخرى، وأصبحت المهمة الأساسية هي "اللحاق" أي تسريع وتائر التراكم مع إخضاع المشروع الاشتراكي بمجمله له حتى لو فقد هذا المشروع فحواه. وهكذا جرى استغلال الفلاحين في إطار تعاونيات تديرها الدولة من أجل تمويل "التراكم البدائي المدعو اشتراكيا". وأدى انفراط التحالف الشعبي العمالي والفلاحي الذي أتاح انتصار الثورة إلى تمهيد الطريق أمام الديكتاتورية التعسفية "باسم" البروليتاريا وإلى تحرير البيروقراطية من رقابة أي سلطة شعبية وتعزيز خيار اشتراكية الدولة (التخطيط السلطوي).

يجب أن يدور السجال إذاً حول طبيعة هذه الخيارات ومبرراتها. فهل كان بالإمكان القيام بغير ذلك؟ و"الإسراع" نحو الشرعية الديمقراطية بل نحو زوال الدولة إلخ....؟ أو على العكس "الإبطاء" وإطالة التوافق مع الرأسمالية على غرار ما حدث في الخطة الاقتصادية الجديدة NEP، أو "المغايرة" أي الإسراع في جوانب معينة والإبطاء في جوانب أخرى؟

لم يسبب الخيار لصالح بناء الاشتراكية في بلد واحد أي مشكلة للشيوعية الصينية التي نظمت نفسها منذ البداية للقيام بالثورة في الصين. ولم تكن تنتظر أن يتعزز انتصارها من خلال ثورة البروليتاريا في اليابان والولايات المتحدة لمساعدة

الشعب الصيني على تجاوز تخلفه. ولم تعرف الشيوعية الصينية التردد الذي صاحب الثورة الروسية في سنواتها الأولى، بل على العكس نادت الماوية منذ البداية بضرورة وإمكانية بناء الاشتراكية في بلد متخلف بواسطة "ثورة مستمرة على مراحل" تؤدي إلى إصلاحات جذرية ذات طابع برجوازي (كالإصلاح الزراعي) تقوم بها "قيادة البروليتاريا". في ظل هذا المنهج صارت الثورة الاشتراكية في الصين، كما في روسيا، مرادفة لتأميم الملكية وتنظيم تعاونيات ريفية. وحتى لو كانت هذه التحولات في الصين أفضل- أو أقل سوءًا- مما كانت عليه في الاتحاد السوفياتي، فهي لم تكن في جوهرها مختلفة عن تلك التحولات التي أوحى بها مشروع "الرأسمالية بدون رأسماليين".

وهكذا تساءلت الماوية - التي خلصت إلى أن الاتحاد السوفياتي كان "يبني الرأسمالية عوضاً عن الاشتراكية"- ما إذا كان نهج مختلف عن ذاك الذي اعتمده الاتحاد السوفياتي ضرورياً وممكناً. فأرادت الماوية بالتالي "المضي بصورة مغايرة"، الإبطاء في بعض المجالات والإسراع في مجالات أخرى، الإبطاء في وتائر التراكم للحؤول دون تقويض التحالف العمالي- الفلاحي، والإسراع في جوانب أخرى تخص نقد عقيدة "حياد التكنولوجيا" (وهى تمثل ركناً ضروريًا من أجل نجاح نموذج "الرأسمالية بدون رأسماليين"). وبالتالي سوف تعتمد الماوية الإسراع في مجالات الأيديولوجيا الشيوعية (وهذا هو التفسير لاختيار "ثورة ثقافية") وفي تنظيم السلطة السياسية الشعبية (وهو ما تعهدت به الماوية ولم تقم به).

في مطلق الأحوال، لقد فشل في نهاية المطاف النموذج السوفياتي لبناء الاشتراكية والمحاولات الماوية لتغيير مساره. ولن أعود هنا إلى أسباب ومراحل عمليات التآكل وانهيار النموذج السوفياتي ولا إلى أسباب التخلي عن المشروع الماوي بدءًا من عام ١٩٨٠. فالمهم اليوم هو أن نستخلص من كل ذلك عبرة أساسية: لقد أثبت التاريخ أن بناء الاشتراكية المعنية ليس عملية لا رجوع عنها، وأن التأميمية (أو ما أسميته أسلوب الإنتاج-السوفياتي- أو الرأسمالية بدون رأسماليين)، لا تشكلان نموذجين "مستقرين" بل انتقالاً عشوائياً وصدامياً يمكنه إما

أن يتطور تدريجياً وببطء نحو الاشتراكية (وسوف نعود لاحقاً للحديث عن الشروط الضرورية لنجاح هذا التطور الملائم)، وإما التوصل إلى الرأسمالية الصرف مع "رأسماليين" (وهذا هو ما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق وأوربا الشرقية).

لم يقتصر الفشل على هذين النموذجين إذ إن المفاهيم الأخرى للاشتراكية لم تكن ذات حظ أوفر خلال التاريخ. فالأشكال التي قلدت النموذج السوفياتي بهذا القدر أو ذاك من الأمانة (كما في فيتنام وكوبا) أو ابتعدت عنه (كالأنظمة الاشتراكية في أفريقيا وآسيا) استبعدت (ولم يبق منها حتى الساعة سوى الشكلين الأولين جزئياً) وذلك حتى قبل قلب النظام في موسكو. ولكن اشتراكية الدولة الراعية الغربية التي كانت تبدو متأصلة إلى الأبد في الأذهان والواقع الاجتماعي تزعزعت بدورها بسبب انهيار النموذج السوفياتي وبات الزمن الآن زمن هجوم الليبرالية الجديدة وتحقيقها بعض النجاحات في الغرب بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

إن هذه الإخفاقات الخطرة والشاملة تضع فكرة الاشتراكية نفسها على المحك. فهل هي طوباوية بالمعنى الشائع للكلمة ولن يكتب لها أبداً أن تتحقق؟ هل البشرية محكومة بالتدمير الذاتي بسبب تمسكها بفكرة أن الرأسمالية تمثل "نهاية التاريخ"؟ سوف نعود إلى هذا السؤال الجوهري لاحقاً.

غير أن انهيار السوفياتية والتخلي عن الماوية يضعان وبصورة متزامنة حداً نهائياً لوجه آخر من مفهوم الانتقال كان يفرض نفسه حتى الآن. كان الانتقال مرادفاً لمزاحمة- ذات طابع سلمي أو صدامي طبقاً للظروف في ظل منهج "التعايش"- بين نظامين اقتصاديين سياسيين واجتماعيين تجسدا في كتلتين من الدول أو "معسكرين" حسب قول "جدانوف" بدءًا من العام ١٩٤٨. هذه الصفحة طويت وبرز السؤال الآتي: ماذا يعني الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية في عالمنا اليوم؟

٤- عودة إلى مسألة الاشتراكية

لا معنى للاشتراكية بدون طرح ثقافة مغايرة لتلك التي أوجدتها الرأسمالية وفي تعبير موجز للغاية، أعتقد أن الاشتراكية يجب أن تستند إلى ثقافة: ١) متحررة من الاستلاب الاقتصادوي؛ ٢) متحررة من النظام الأبوي؛ ٣) متحكمة في علاقتها مع الطبيعة؛ ٤) مطورة للديمقراطية أبعد من الحدود المفروضة نتيجة الفصل بين الإدارة الاقتصادية من جهة والسياسة من جهة أخرى؛ ٥) معولمة على أساس، وفي إطار، لا يعيد إنتاج الاستقطاب إنما يضع حداً له.

إذا كان هذا هو هدف الاشتراكية فأنا أستنتج منه على الفور خلاصة حاسمة في رأيي في ما تعلق باستراتيجيات الصراع من أجل تحقيقها في عالمنا المعاصر. وهذه الاستراتيجيات يجب أن تتصدى لأربعة تحديات بارزة تواجهها الشعوب:

(أ) تحدي "السوق"

لا يتعلق الأمر بالرفض المبدئي لكل شكل من أشكال الاقتصاد المعروف باقتصاد السوق واستبداله بتخطيط شامل مركزي وبيروقراطي (وهو نمط من التخطيط لا يتسم بأية سمة اشتراكية أصلاً)، ولا بإخضاع إعادة الإنتاج الاجتماعى لقيود السوق (كما تقترحه الأيديولوجيا المهيمنة والسياسات التي يجرى تطبيقها باسمها)؛ فالمطلوب هو تحديد الأهداف والوسائل (القانونية والإدارية والتنظيمية والاجتماعية والسياسية) التي تتيح تأطير السوق ووضعه في خدمة إعادة إنتاج اجتماعى تؤمن التقدم الاجتماعي (انعدام البطالة، وتحقيق أكبر قدر من المساواة الخ). وفي هذا السياق، سوف تُطرح إشكاليات ترابط الأشكال المتنوعة للملكية- الخاصة والعامة- ملكية الدولة وملكية التعاونيات وذلك بالتأكيد لفترة طويلة.

(ب)- تحدي "الاقتصاد- العالم"

يجب الخروج من السجال الخاطئ الذي يدعو إلى الخيار بين الاندماج في النظام العالمي وبالتالى قبول التراتيبة التى تفرضها المنظومة وبين الخروج من العولمة نهائياً. فلا بد من مناقشة الظروف الملموسة الحقيقية التي قد تفرضها

العولمة اليوم وتحديد مساحة الهامش الموجود لإنماء سياسات مستقلة ذاتيا للتنمية الاجتماعية الوطنية والشعبية، بدلاً من هذا السجال. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر باستعمال الهوامش التي تتيح قلب علاقة الداخل/ الخارج لصالح الداخل ورفض التكيف الأحادي للتقنين الخارجي وذلك لإرغام النظام العالمي على التكيف بدوره مع متطلبات التنمية المحلية. وما أدعوه بفك الترابط هو إضفاء الأولوية لصنع الإطار الذى يتيح تحقيق الإصلاحات الاجتماعية الجذرية الضرورية.

(ج) تحدي "الديمقراطية"

يقتضي الأمر التحرر من النظر إلى أشكال الديمقراطية البرجوازية الحديثة (المدعوة ليبرالية) على أنها نهاية التاريخ واستبدالها بممارسة شعبوية سلطوية، بل يتعلق الأمر بتعزيز الديمقراطية السياسية (الحقوق الأساسية للإنسان والمواطن، والتعددية، ودولة القانون) بالمشاركة مع تطوير الحقوق الاجتماعية (حق العمل، تحكم الطبقات الشعبية فى إدارة الاقتصاد الخ.....) أى بمعنى آخر خلق قواعد لتقنين "السوق".

(د) تحدي "التعددية القومية والثقافية"

لا يتعلق الأمر بإقامة جماعة متجانسة- أو تزعم أنها كذلك- (الأمة أو الإثنية- الأقوام- أو الجماعة الدينية) واحتكارها الحق في ممارسة السلطة، ولا بإنكار أن التعددية في هذه المجالات تتطلب من السلطة الديمقراطية احترام الخصوصيات والاختلافات. فتنظيم تعايش وتفاعل الجماعات وتحديد دورها داخل إطار سياسي أوسع يجب أن يكون هدف استراتيجيات التحرير.

فمدى هوامش الاستقلال الذاتي التي تستطيع القوى الشعبية استغلالها لصالح الإصلاحات الجذرية منوط بالظروف الملموسة المحلية والعالمية؛ وعلى النضال الشعبي أن يوسع تدريجياً مدى هذه الهوامش. إن استراتيجيات عمل فعال تتناول معالجة التحديات وإدراجها في منظور حضارة تشكل تقدمًا نوعيًا لتجاوز حدود الرأسمالية.

لن أعود إلى هذا البعد الأيديولوجي الأساسي للمشروع لأنني أعتقد أنني قد وضحته بما فيه الكفاية آنفاً عندما عرضت نقدي (الماركسي كما أعتقد) للرأسمالية وللمحاولات التاريخية لتجاوزها. وأشدد فقط على وحدة التحليل الضرورية من أجل خلق إطار وطنى متماسك يجمع إرساء المطالب الديمقراطية وإلغاء الفصل بين السياسي والاقتصادي وضمان التحكم في القرار فيما يخص المساهمة مع الدول الأخرى فى إقامة نمط من العولمة المتعددة الأطراف على قدم المساواة.

يتعلق الأمر إذن بأيديولوجيا وثقافة ذات بعد كوني. ويستطيع القارئ هنا أن يجد ربما ما يعرفه عن عدائي "للنزعة الثقافية". وأقصد تحديداً رفض المنظور العالمي لصالح تكريس تنوع مزعوم لدرجة تفرض إقحام "مسارات" تاريخية مختلفة خاصة لكل جماعة. لقد رفضت هذه الدعوات المرتكزة إلى "الإثنوية" (الإقوامية) أو التنوع الديني الشائعة اليوم والتي تمثل تراجعاً بالنسبة إلى ما أحدثته الحداثة الرأسمالية أصلاً باتجاه العالمية، فالعولمة التي فرضتها ليست عولمة التكنولوجيا فحسب والمبادلات التجارية وأشكال التداخل الجيواستراتيجية التي يعرفها العسكريون حق المعرفة، فهي أيضاً عولمة ثقافية. ولذلك فقد قمت بتحليل الثقافة المهيمنة على الصعيد العالمي على أنها ثقافة الرأسمالية وليست ثقافة "الغرب" (الأوربي والمسيحي تاريخياً).

ولئن كانت لهذه العولمة الرأسمالية جوانب سلبية قوية بالتأكيد- بسبب الاستقطاب- فهي تضم أيضاً جوانب إيجابية (تحرير الأفراد والمجتمع) التي- وإن كانت لا تزال في طورها الجنيني غير المكتمل والمشوه بسبب متطلبات منطق الرأسمال المهيمن- تبقى مع ذلك قائمة أصلاً. أما الآثار السلبية للاستقطاب فهي لا تتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب، بل تكتمل بالضرورة في التضاد بين عجرفة سيادة الغرب من جانب والطابع العصابى لردود الفعل فى التخوم من الجانب الأخر. على أن الجوانب السلبية للعولمة الرأسمالية لا يمكن أن تُلغى بالعودة إلى العصور الغابرة وإلى الأنماط الأيديولوجية التي سادت فى العالم، وهي لا يمكن أن تُلغى إلا بالمضي قدمًا في بناء ثقافة اشتراكية-عالمية.

من نافل القول إن عالمية هذا المشروع لا تعني صقل القاسم المشترك، فهذه النزعة هي نزعة الشمولية الرأسمالية- الكوكاكولا للجميع وكذلك الأحقاد الإثنية والدينية المرافقة لها. وهي ليست نزعة الاشتراكية المبنية بالضرورة على إسهام كل الشعوب حتى تحيل تنوعها إلى عامل إغناء للمشروع المشترك.

وبالعودة إلى المحاولات التاريخية لتجاوز الرأسمالية فلا أستنتج أن إسهاماتها كانت ضئيلة أو مضحكة، بل على العكس فالمجتمع الديمقراطى الاشتراكى في الغرب ليس بالتأكيد أفظع المجتمعات التي عرفناها، إنما هو الأكثر تقدمًا والأكثر جاذبية والأكثر إنسانية حتى لو اقتصر هذا الحكم على واقع الداخل لا على واقع تعامله الإمبريالى مع التخوم. ولئن كانت مجتمعات "الاشتراكية القائمة بالفعل" قد اتسمت بسمات فظيعة في بعض جوانبها، فهي أيضاً المجتمعات التي كانت الأكثر دعماً للمعركة ضد الفاشية ومن أجل التحرر الوطني لشعوب التخوم. كما أن الإنجازات التي حققتها ليست بقليلة ولا تقتصر على "التقدم الاقتصادي المادي"، فيوغسلافيا في عهد "تيتو" تجاوزت أحقاد مكوناتها الإثنية، والصينيون يعيشون أفضل بكثير من الهنود، والرأسمالية الشرسة في روسيا اليوم، ليست فقط أكثر قسوة من حيث الظروف المادية التي فرضتها على الأغلبية الشعبية بل هي حتى لا تشكل ضمانة للديمقراطية، كما أن الأنظمة الكومبرادورية المحدثة في العالم الثالث أسوأ في جوانب كثيرة من الأنظمة الشعبوية التي سبقتها، والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى...

تظهر هذه الحقائق أن مشروع الرأسمالية بدون رأسماليين- بمفهومها لاشتراكية السوق أو بمفهومها لاشتراكية الدولة- لم تكن نتاجاً عادياً وعبثياً. في الواقع، لقد شكل هذا المشروع غاية الأيديولوجيا البرجوازية في أكثر مظاهرها تقدمًا. وعالمنا المعاصر لا يحب كثيراً الثورة الفرنسية بصورة عامة، وكذلك اليعقوبية التي كانت أبرز تجلياتها. فالنمط الرجعي الراهن يقوم على تعظيم الخصوصيات الطائفية وكره العالمية، بيد أن اليعقوبية قد شكلت خطوة ذهبت أبعد من المطالب البسيطة لقيام سلطة البرجوازية. فاليعقوبية- وهي مزيج من طموحات الشعب في ذلك الوقت، مهما كانت طوباوية، ومن سلالة فكر رواد عصر التنوير-

قد أبدعت فكر جمهورية المواطنين، بل واكتشفت أن الليبرالية الاقتصادية ("السوق" بالمفهوم الشائع اليوم) هي عدو الديمقراطية. فالرأسمالية بدون رأسماليين هي تعبير حديث لذاك المنطق المجتزئ والضعيف لتجاوز الرأسمالية، تعبير كان يُفترض أن الماركسية قد تجاوزته. ويفترض نمط الرأسمالية دون رأسماليين تدخلاً قوياً للدولة التي تؤدي دور منظم العقلانية؛ تدخلاً لم يعد باقياً في عصرنا، عصر الهجوم الرجعي المناهض للدولة على كافة الصعد. ولذا فسرعان ما تم الخلط في الإدانة السهلة لكل من رأسمالية الدولة (فرنسا لم تنس "كولبير" قط، وألمانيا "بسمارك" والدولة البروسية الهيجيلية)، ونمط روسيا السوفياتية (وريثة أوتوقراطية القياصرة) ونمط "ماو" (وريث إمبراطورية الصين). ولكن ما البديل عن دولة المواطنين؟ البديل هو الأمة الإثنية، أو الجماعة الدينية الخاضعة للسوق في غياب دولة المواطنين والجدير بالذكر أن هذا الطرح البديل لدولة المواطنين بذاته هو طرح طوباوي رجعي لأنه غير عالمى الطابع في حين أن الرأسمالية التي ترتضيها تفرض العولمة المبتورة القائمة على تكريس الاستقطاب.

إذا فإن البديل عن العولمة الوحشية للرأسمالية هو بناء عولمة اشتراكية. علماً بأن الطريق إليها سيكون طويلاً إذ أن الأمر يتعلق ببناء حضارة جديدة. واللوم الذي قد نوجهه إلى المشاريع التاريخية لبناء الاشتراكية التي قمنا بتحليلها هو بالضبط أنها قد اقتصرت على تحقيق بعض الإصلاحات- بغض النظر عن أهميتها (أبرزها إلغاء الملكية الخاصة). لقد خاضت الثورة الروسية بعد أن بحثت عن طريقها في العشرينيات فى عملية بناء هذا النمط من اشتراكية الدولة فقررت وضع حد للسياسة الاقتصادية الجديدة NEP وبادرت إلى إنشاء التعاونيات عام ١٩٣٠. وبعد ست سنوات، أعلن "ستالين" عن استكمال بناء الاشتراكية. وفي عام ١٩٤٩، دخل الجيش الشعبي إلى بكين، وفي عام ١٩٥٢ بدأ الإصلاح الزراعي وتبعه مباشرة إنشاء التعاونيات، وفي عام ١٩٥٧ أعلن الصينيون بدورهم عن استكمال بناء الاشتراكية! وما أقوله اليوم هو أن حضارة جديدة لا يمكن- وهذا أمر بديهي- أن تبنى في غضون خمس أو عشر سنوات.-

إن مناقشة الاستراتيجيات المرحلية الضرورية سوف تفرض نفسها عندما نتطرق إلى مسيرة الانتقال الطويلة هذه. وسنكتشف في هذا السياق بعضاً من عناصر التجارب السابقة التي قد تجد لها مكاناً على ضوء منظور جديد. فيتسنى لبعض اقتراحات الديمقراطية الاشتراكية واشتراكية السوق أن تشكل بعض عناصر هذه الاستراتيجيات المرحلية. ولكن بأية شروط؟ فلنناقشها.

٥- اقتراحات أولى من أجل مفهوم جديد للانتقال

إن الاعتبارات آنفة الذكر تحملني على استنتاج خلاصة هامة أصوغها بالصورة المباشرة التالية: إن النظرية التي تقول بأن الاشتراكية لا يمكن أن تتطور داخل الرأسمالية كما فعلت الرأسمالية داخل الإقطاعية قبل أن تخرج منها وتتخلص منها، هذه النظرية يجب إدخال النسبية إليها.

وبالتالي وبالطريقة نفسها التي شكلت فيها ثلاثة قرون من المركنتيلية (١٥٠٠-١٨٠٠) انتقالاً طويلاً من الإقطاعية إلى الرأسمالية، تعايش خلالها النظامان تعايشاً صدامياً، نستطيع أن نشهد انتقالاً طويلاً من الرأسمالية إلى الاشتراكية العالمية يتعايش خلالها تعايشاً صدامياً المنطقان- المنطق الذي يحكم تراكم الرأسمال والمنطق الذي ينبع من حاجات اجتماعية لا تنسجم مع هذا التراكم.

وأعترف بأن هذه الرؤية لم تكن تلك التي نادى بها "ماركس" الذي اعتقد أن الرأسمالية تنجز أولاً وسريعاً مهمتها التاريخية – القائمة على دمج كل المجتمعات على الأرض في نظام اجتماعي واحد يقلص تدريجياً كل التناقضات في تناقض واحد وأساسي يتجلى في النزاع بين البرجوازية والبروليتاريا على أساس نظام اقتصادي متجانس نسبياً- ومن ثم، من هذا المنطلق نفسه، تكون الرأسمالية قد مهدت لانتقال البشرية جمعاء إلى مجتمع جديد بدون طبقات في فترة تاريخية قصيرة نسبياً. بعبارة أخرى، كان "ماركس" يرى الرأسمالية والاشتراكية كنظامين يفصل بينهما سور كجدار الصين أي السور الذي بالإمكان اعتباره الثورة الاشتراكية. إنهما نظامان عاجزان عن التعايش ولو صدامياً في مجتمع واحد. ولم تستبعد هذه الرؤية بالطبع تصور احتمال التعايش الصدامي لفترة من الزمن بين

مجموعتين من المجتمعات، الأولى لا تزال رأسمالية والثانية أصبحت اشتراكية شرط أن يكون هذا الوقت قصيراً نسبياً إذ إن الاشتراكية المكتملة لا تكون إلا عالمية.

إن تحليل الرأسمالية القائمة حالياً الذي اقترحته يهدم سور الصين هذا بل يشدد على فاعلية نزاع المنطقين: الرأسمالي والمناهض للرأسمالية. علماً بأن واقع المنظومة الرأسمالية العالمية لا يقتصر على سيادة قانون القيمة على الصعيد العالمي بل يشمل أبعاداً أخرى لابد من عمل حساب لها. وأذكر فيما يلي بعدين اثنين:

البعد الأول: ناجم عن أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي "الصرف" لا يمكن أن يوجد حقاً، وبمعنى آخر، إن الرأسمالية لا تنجح إلا بشرط أن تسمح لها قوى مناهضة للنظام بتجاوز تناقضها الذاتي، وينجم البعد الثاني عن أن الرأسمالية العالمية- لأنها استقطابية بحكم فعل قانون القيمة المعولمة- تولد بدون هوادة قوى مناهضة للنظام ومقاومة للاستقطاب المذكور.

أما بالنسبة إلى البعد الأول لنزاع المنطقين، الموالي للنظام والمناهض له، فقد توصلت خلال تحليلي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي إلى الخلاصة التالية وهي أن إعادة الإنتاج الواسعة غير ممكنة ما لم ترتفع الأجور الحقيقية بموازاة الإنتاجية.

ولكن المنطق الأحادي لهيمنة رأس المال لا يقبل أن تكون الأمور على هذا النحو، ولذا فالرأسمالية مهددة بركود دائم يجعل منها نظاماً مستحيلاً. هذا التناقض العبثي لا يمكن التغلب عليه إلا بفضل أحداث خارجة عن المنطق الاقتصادي الرأسمالي. (وقد أشرت في هذا الصدد إلى التلازم بين كل مرحلة من المراحل الكبرى للازدهار الرأسمالي المرافق لسلسلة من الأحداث الهامة التى صنعت تاريخ القرن التاسع عشر والقرن العشرين منها: حروب الثورة وحروب نابليون، وعمليات توحيد ألمانيا وإيطاليا، والاستعمار، والثورات التكنولوجية المتعاقبة إلخ. وكذلك لابد من عمل حساب للصراع الطبقي الذي من خلاله تقوم الطبقة العاملة (وغيرها من القوى الإنتاجية كالفلاحين) بفرض رفع أجور العمل وقد بلغت هذه الجدلية ذروتها في زمن ازدهار الاحتكارات والأنظمة الإنتاجية الوطنية المركزية

(من ١٩٢٠ حتى ١٩٧٠). فأدت هذه الصراعات إلى التسوية التاريخية مع الدولة الراعية. علماً بأن منطق الصراع الطبقى ومنطق التراكم داخلان فى تناقض، وأن مشروع الدولة الراعية دخل في أزمة بسبب العولمة التي عملت على تآكل الطبيعة المركزية للأنظمة الإنتاجية الوطنية.

أما **البعد الثاني** لنزاع المنطقين المذكورين فهو النتيجة الحتمية لهذا التناقض الأساسي الأول. ففي مواجهة المنطق المناهض للنظام الذي طورته الطبقات المستغلة (بفتح الغين)، تلجأ الأنظمة الرأسمالية الوطنية المهددة إلى التوسع الخارجي فتولد العولمة الاستقطابية. في هذا التوسع، يعوض رأس المال المهيمن ما فقده في مراكزه متجهاً أكثر نحو إخضاع (وليس تدمير) الأشكال السابقة للرأسمالية خارج المراكز وبالتالى يحول هذا "الخارج" إلى تخوم مستحدثة. فالرأسمالية العالمية لا ترث التباين بين المراكز والتخوم من الأصل، بل تخلقه أو تعيد خلقه باستمرار من أجل مصلحتها. وقانون التراكم- الذي زعم "ماركس" أنه ينتج الإفقار- يعمل على الصعيد العالمى. لئن كان تأثير فعل قانون التراكم مخففاً فى المراكز بسبب إنجازات الصراع الطبقى. إلا أنه يصبح حقيقياً تماماً على مستوى النظام العالمي. مرة أخرى أقول إن قانون التراكم لا يفعل فعله في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي "الصرف" بل في إطار مجمل التشكيلات التي تكوّن المنظومة العالمية المشكلة من المركز والتخوم. ولنلحظ أن الاستقطاب (الذى يتجلى فى الإفقار على الصعيد العالمى) ليس بالطبع مقبولاً ولا ترتضيه الشعوب التي تعاني منه. فكما تعبر الطبقة العمالية في المركز بنضالاتها عن نزعتها المناهضة للنظام، كذلك شعوب التخوم تعبر بنضالاتها عن نزعتها المناهضة للنظام. هكذا تصبح حركات التحرر الوطني هنا والثورات الاشتراكية هناك تجليات عن نفس النزعة المناوئة للنظام.

في هذا الإطار النظري، أقترح إعادة قراءة تاريخ الرأسمالية كتاريخ مراحل متعاقبة ينتصر فيها المنطق الرأسمالي الأحادي تارة (فيشهد عندها النظام انتشاراً معولماً) ويفرض عليه طوراً منطق الثورة المناهضة للنظام في التخوم (فتدخل العولمة الرأسمالية فى أزمة) وفى هذا الإطار اقترح قراءة القرن التاسع عشر

كمرحلة طويلة من الصنف الأول، والقرن العشرين- من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٩٠- كمرحلة طويلة من الصنف الثاني. والسؤال الذي يحق لنا طرحه هنا هو التالي: بما أن للرأسمالية هذه القدرة العجيبة على "التكيف" مع مطالب القوى المناهضة للنظام، لماذا لا يستمر نظامها إلى الأبد؟ وباستئناف حركية التعاقب هذه التي تقوم على تتابع مراحل نمو دخل العمل فى المراكز بموازاة إنتاجية تليها مراحل توقف هذه وخضوع التخوم لمنطق التوسع الرأسمالي العالمي ثم مراحل رفض هذا التوسع وتراجع الاستقطاب، قد نخلص إلى رؤية العالم يتجانس تدريجياً فى إطار رأسمالى وعلى المدى الطويل، يكون "ماركس" مصيباً فقانون التراكم يعمل على تجانس العالم!

وإذا كان جوابي على هذا السؤال هو أن النظام لا يستطيع أن يواجه التحدي على هذا النحو فذلك لأنه لم يفعل هذا حتى الساعة. في الواقع، لم يخف الاستقطاب تدريجياً تحت تأثير القوى المناهضة للنظام التي ترفضه بل تفاقم. وكذلك فإذا كانت دخول العمل قد ارتفعت فعلاً وفق وتيرة الإنتاجية في المراكز وعلى المدى الطويل، فآثار الاستلاب الاقتصادوى لم يخف تدريجياً، بل تعاظمت. بعبارة أخرى، لن يستطيع النظام استئناف مسيرته اللامتناهية- بغض النظر ما إذا كانت هذه المسيرة ممكنة أم لا بسبب تناقضها الثالث (تدمير الركيزة الطبيعية)- لم تتقلص تناقضاته الثلاثة الرئيسة تدريجياً خلال هذا الانتشار التاريخي. ولكن جميع هذه التناقضات تتفاقم ولذا فالنظام محكوم حتماً بأن يصبح شيئاً فشيئاً لا يطاق وقابلاً للانفجار.

أن يصبح النظام لا يطاق وقابلاً للانفجار لا يعني أن الجواب العقلاني- الاشتراكية- سوف يفرض نفسه كقوة طبيعية. أعود هنا إلى ما كتبته منذ عشرين عاماً وأكثر بشأن احتمال "حل" آخر ذى طابع انتحارى. فقد طرحت وقتئذ حول هذا الموضوع التساؤل التالي: "الثورة أم الانحطاط"؟ وكنت أعني بالثورة عملية تاريخية يتجلى من خلالها الإدراك الواعي لأهداف التحول المطلوب بواسطة فعل القوى الاجتماعية التي تقود المعركة ضد الماضي البائد. وقد أعطيت مثلاً على ذلك هو انتقال أنظمة الحكم القديم في أوربا إلى الحداثة الرأسمالية. وعلى نقيض

ذلك، وفي غياب هذا التدخل للوعي الأيديولوجي والإرادة السياسية اللذين يحددان مشروعاً اجتماعياً جديداً، فالتحول لا يتقدم إلا عشوائياً وضبابياً مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى أشكال اعتبرتها أشكال انحطاط الحضارة. وضربت بمثل الانتقال من العصور القديمة إلى الإقطاعية الأوربية التي شقت طريقها على انقاض الإمبراطورية الرومانية المتهالكة.

ولنا أن نطرح السؤال المشروع التالي: هل يتم تجاوز الرأسمالية بواسطة خطوات عملية واعية تقترح مشروعاً اجتماعياً آخر (مجتمع اشتراكي) أم عن طريق الصدفة نتيجة معارك جزئية وبالتالي غير متكاملة بعضها ببعض بل على العكس صدامية في أغلب الأحيان؟ لا يجب استبعاد نهج "الانحطاط" أبداً من الناحية المبدئية ولكن، في الحالة التي تعنينا، ونظراً لطاقات التدمير الهائلة المتوافرة لدى الأنظمة الحديثة (لا نظير لها مع الطاقات التي عرفت في الماضي) فهذا النهج قد يؤدي إلى التدمير الذاتي أو ما أسميه الانتحار الجماعي.

لا يبقى إذاً سوى إفساح المجال للإرادة المتفائلة، كما أوصى بذلك "غرامشي"، مما يعني النضال من أجل تزويد الحركة الاجتماعية بالوعى بما تولده الرأسمالية القائمة من أمور غير مقبولة، بإدراك واع واستراتيجيات ملائمة. ولن أتجاسر وأقترح هنا "خطة العمل" بل أكتفي بالدعوة إلى السجال عبر اقتراح بعض الأفكار الأولى حول هذا الموضوع.

لن تدوم فترة الضياع والقلق العامة التي نعيشها. فعبثية مشروع إدارة المجتمع العالمي كما يدار سوبر ماركت قد أثبتتها الحقائق: فخلال زمن قياسي، أحدث هذا المشروع أقصى ما يمكن إحداثه من كوارث، ووضع المجتمعات في طريق مسدود وجعلها تتخبط في ركود وتخلف لا يحتملان. لقد بدا الخطاب النيوليبرالي الصلف يفقد بريقه، وفي العديد من دول أوربا الشرقية، عادت الأحزاب الشيوعية السابقة- لما لها من قيمة- إلى السلطة عن طريق الانتخابات العامة. وفي فرنسا، قامت حركة احتجاج شعبية عارمة في ديسمبر ١٩٩٥- وهي الأولى في الغرب التي تجرأت على الرفض الواعي لكل المفاهيم الأساسية في الخطاب النيوليبرالي، وأعلنت عن انقلاب محتمل في الآراء في كل أوربا. وفي

بعض دول العالم الثالث (البرازيل وفنزويلا وكوريا وجنوب أفريقيا وغيرها)، سجلت بعض الحركات الديمقراطية الشعبية المناهضة للنظام انتصارات وبدا النجاح حليفها. ولكن بالمقابل، كانت صفارات الأجوبة الوهمية والإجرامية لا تنفك عن اجتذاب فئات كاملة من الحركة الشعبية: تشنجات محافظة محدثة وفاشية، وانزلاقات في الهذيان الإثنوي (الأقوامى)، وشوفينية العصبيات القومية الضيقة، وأصوليات دينية، كل ذلك فى مواجهة عدم شرعية الأنظمة القائمة. هذا هو واقع عالمنا المعاصر. ونحن متجهون نحو صدامات عنيفة بين اليمين واليسار. قد ينتصر اليسار الجديد في الكثير من دول الشمال والجنوب، شرط أن يتبلور من جديد حول استراتيجيات ملائمة تندرج بأقصى درجة من الوعي في رؤية مشروع مجتمع بديل اشتراكي. وسوف أعرض فيما يلي شروط هذه البلورة في أوضاع متنوعة.

أما في ما يتعلق بالتخوم بصورة عامة، فلقد اقترحت منذ بضع سنوات مرحلة أسميتها "التحالف الوطني الشعبي والديمقراطي". أذكر هنا سماته الأربع الأساسية: أولاً، إعادة تحديد سياسات اقتصادية واجتماعية مناهضة للكومبرادورية أي سياسات وطنية من حيث إنها تعي حقيقة التضارب بين أهدافها والمنطق المهيمن للتوسع الرأسمالي المعولم، ثانياً: تحديد القوى الاجتماعية التي يمكن أن تشترك في تطبيق هذه السياسات وفي الوقت نفسه تحديد تضارب المصالح بين هذه القوى الاجتماعية ("التناقضات داخل الشعب"). ثالثاً، بناء أشكال تنظيمية ديمقراطية تسمح بتسوية الخلافات في صفوف الشعب وخوض المعركة المشتركة ضد العدو الأساسي الداخلي والخارجي. رابعاً، تعزيز الجبهات الداخلية عن طريق متابعة معركة على المستويات الإقليمية وعلى الصعيد العالمي من شأنها أن ترغم النظام العالمي على "التكيف" مع هذه المتطلبات (وبالتالي عكس ما يقترحه هذا النظام أي التكيف الأحادي مع متطلبات العولمة الرأسمالية).

وهناك أكثر من محاولة لاقتراحات تذهب في هذا الاتجاه وتتجاوز السجال الفكري لتتحول إلى قوى مادية فتحت أفاقاً جديدة، خاصة فى أمريكا اللاتينية.

•

لقد اقترحت تحليل أبعاد السياسة الصينية الجديدة من المنطلق نفسه. وأشدد هنا على السمات الإيجابية للخيار "الوطني والشعبي" ما بعد الماوية ("الإيجابيات الثلاث": التحكم في العلاقات الخارجية، وإعادة التوزيع الاجتماعي للدخل، وتعزيز التكامل بين مختلف الأقاليم) وعلى ثغراته معاً ("السلبية" الرابعة والبارزة: غياب مفهوم الديمقراطية ووراثة مفهوم الأممية الثالثة الذي يحدد دور الحزب/ الدولة). هذه التناقضات تفتح الأبواب لاحتمالات تطور متباينة، فإما يتعزز المضمون الوطني البرجوازي للمشروع في منظور "اللحاق" الذي يسعى إلى تحويل الصين إلى قوة رأسمالية عظمى، وإما تنتصر استراتيجيات العدو الإمبريالى (الولايات المتحدة) وتقوم بتفتيت الصين، وإما ينجح المشروع في إطار "اشتراكية السوق". وفي هذه الحالة، فإن هذه الصيغة، بالرغم من أنها ليست نهائية، سوف تشكل مرحلة استراتيجية إيجابية فى "الانتقال الطويل".

إن الوضع في دول المركز الرأسمالي يتسم بسمات خاصة واضحة ليست متشابهة في أوربا وأميركا الشمالية واليابان.

ثمة قاسم مشترك هو على الأرجح النتاج المتزامن لتهالك الأحزاب التاريخية اليسارية (الديمقراطية الاشتراكية والأحزاب الشيوعية) وظهور مناهج جديدة للحركة الاجتماعية متباينة ومنها الحركة النسوية وحركة الدفاع عن البيئة وكذلك حركات الجماعات (الإثنية إلى جانب عشرات الآلاف من حركات احتجاج وفى بعض الأحيان إحياء الحركات الطائفية والدينية). وقد تبلورت بعض هذه الحركات في أحزاب سياسية برلمانية كحزب الخضر في بعض الدول الأوربية. علماً أنني لا أعتبر أنهم يشكلون بالضرورة قوى جديدة على الساحة السياسية (وقد أشرت إلى تحفظ الخضر عن إدانة الرأسمالية). وهناك حركات يمكن أن تدعم هجمات اليمين، أو- على الأقل- لا تمثل خطراً حقيقياً لتواصل مسيرة الرأسمالية. وقد أعدنا للأذهان عن حق أن أحداث ١٩٦٨ شكلت منعطفاً بارزاً في تاريخ المجتمعات الرأسمالية المتقدمة إذ أضفت على الاحتجاج ضد الاستلاب الاقتصادوى، بعداً عميقاً لم تفقده أبداً فيما بعد.

ما هو جوهري في رأيي من الناحية التي تهمنا هنا هو معرفة ما إذا كانت كل القوى التي تمثل اليسار في المجتمع المدني الغربي- أحزاباً ونقابات وحركات- قادرة أم لا على القيام بمشروع مجتمعي جديد لا بد منه من أجل تحديد استراتيجيات مرحلية ملائمة. وفي أوربا، يشكل المشروع الأوربي المحور الرئيسي الذي سوف تتبلور حوله التطورات في هذا الاتجاه الإيجابي المطلوب أو تفشل في القيام بذلك. فهل تبقى الأحزاب اليسارية الأوربية في معظمها سجينة الرؤية اليمينية "لأوربا/ سوق مشتركة" أو تتمكن من طرح بديل سياسي واجتماعي مندمج وتقدمي. والوضع مختلف بالطبع في الولايات المتحدة حيث الثنائية القطبية التي تفرضها المواجهة الانتخابية بين الجمهوريين والديمقراطيين لن يتم تجاوزها فى المستقبل المنظور على ما يبدو وكذلك في اليابان حيث الأحادية الحزبية المحافظة، بالرغم من مؤشرات التصدع التي تعاني منها، لا يبدو أنها مهدت الطريق أمام بديل آخر.

وفي الفرضيات الأكثر تفاؤلية، حيث الحركات اليسارية قد تتبلور كما هو مقترح هنا، يبقى السؤال المطروح: هل تفرض الخطوات التي قد تنهض بها هذه الحركات تكيفات تفتح المجال لمزيد من التحولات نحو الاشتراكية؟ عند هذا الحد يسعنا القول إن النظام قد بدأ يتحول نحو الاشتراكية وإن قطيعة نوعية تكون قد حدثت في الانتقال الطويل إلى الاشتراكية، أم لا تفلح في إخراج الحركة من تناقضاتها المتفاقمة.

(٥)
شيخوخة الرأسمالية

١- تسير الأطروحة التي أقدمها في هذا المقال في مواجهة ريــاح العصــر، فثمة إجماع واسع الآن حول الطابع الأبدى للرأسمالية، مصــدره- هــو وعوامــل أخرى- انهيار الموجة الأولى من التجارب الرامية إلى تشــييد بــديل اشــتراكي. وبالتالى يقال إن الرأسمالية تمثل أفقا لا يمكن تجاوزه إذ يتمتع هذا النظام بمرونــة لا مثيل لها، تتيح له التكيف مع كافة التحولات الممكن تخيلها، وذلك مــن خــلال استيعابه لها وإخضاعها في النهاية لمقتضيات المنطق الأساسي الذي تقــوم عليــه الرأسمالية.

يتكون تاريخ الرأسمالية من مراحل متتالية من التوسع تقطعها فترات انتقاليــة ذات طابع أزمة بنيوية. هذه هي قراءة لتاريخ الرأسمالية أشــاركها مــع آخــرين، وأفضل مثال لهذه القراءة نجده فــي نظريــة الــدورات طويلــة الأمــد (نظريــة كوندراتييف مثلا). غير أن ما اتسمت به هذه النظرية من طابع شديد الآلية جعلني غير مقتنع بها. ويتم التدشين بكل مرحلة من مراحل التوسع المتتالية (وهي مراحل يرمز إليها بالرمز "أ" بحسب لغة كوندراتييف) بحدوث تحولات هامــة، تصــاحب تكثيفاً للمستجدات التكنولوجية التي تحدث انقلاباً في أشكال نظام الإنتاج والعمــل. وكما تتجلى الأزمة الانتقالية في قلب علاقات القوى الاجتماعية والسياســية التــي سادت في فترة سابقة طويت صفحتها. ويبدو أن المرحلة الراهنة هى بالفعل مرحلة انتقالية.

ويتم التعبير عن هذا الإجماع من خلال التوافق الواسع حول الفكرة التالية: إن الأزمة البنيوية الحالية (وما تؤدي إليه من ظواهر فوضى) سوف يتم تجاوزها دون تضحية بالقواعد الأساسية التي تنظم الحيــاة الاقتصــادية والاجتماعيــة المميــزة للرأسمالية.

بعبارة أخرى فإن طلائع مرحلة جديدة للتراكم والتوسع الرأسمالي العالمي هى فى سبيل التبلور. ولتكن هذه المرحلة ما سوف تكونه، لكنها أصبحت أمراً "مقبولاً" لأنها سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى تقدم كبير تتقاسمه جميع مجتمعات العالم، وإن لم يكن على قدم المساواة.

ويضم هذا الإجماع كلا من المحافظين الليبراليين والإصلاحيين "المعتدلين" بل أحيانا ينضم إليهم من كانوا فيما سبق راديكاليين. ويولي المحافظون الليبراليون ثقتهم "لآليات السوق"، إذ ستخلق هذه الآليات الظروف الملائمة لازدهار مرحلة جديدة من "الرخاء" قادرة بدورها على إرساء عصر جديد من السلام الدولي، ومنح الديمقراطية أقصى حظ لها من الانتشار في أكبر عدد ممكن من الأمم. ذلك، إن لم يؤد جنون السلطات الحاكمة هنا أو هناك إلى عرقلة ازدهار آليات السوق. وإذا ما كان ينبغي أن يكون هناك قائد لهذه المعزوفة العالمية حتى يتم عبور العاصفة المؤقتة، فليكن. ومن هنا تجد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية - التي يصفها الليبراليون الأمريكيون بأنها نوع من حكم التسامح الكريم - ما يبرر القبول بها. وقد انضم لوجهة النظر هذه الكثيرون من أنصار مذهب "ما بعد الحداثة". ومما لا شك فيه أن مرحلة التوسع الرأسمالي الجديد - في منظور هؤلاء جميعاً - لا بديل له. ويجب للحركة الاجتماعية أن تقبل التكيف مع الظروف الجديدة فهو شرط نجاح صراعاتها فى المستقبل.

وما آخذه على هذه الرؤية هو جهلها بسلسلة كاملة من الخصائص الجديدة التي تبين عما أسميه ب-"شيخوخة" النظام الرأسمالي. وطابع الشيخوخة المعنى هنا ليس طابع الشيخوخة المطمئنة فى انتظار نهاية الأجل. وإنما على العكس تماما، إنها شيخوخة تتبدى في استعانتها بالعنف. ذلك العنف الذي يحاول النظام الرأسمالي أن يدوم بواسطته مهما كلفه الأمر، حتى وإن كان الثمن هو فرض أقصى أشكال البربرية على البشرية. وعلى ذلك فإن هذه الشيخوخة تدعو الإصلاحيين الراديكاليين والثوريين إلى مزيد من الراديكالية وأكثر من أي وقت مضى، وإلى عدم الاستسلام لإغواء الخطاب المسكن المساير لروح العصر ولما بعد الحداثة. علماً بأن الراديكالية المطلوبة ليست مرادفة بالتمسك بصورة دوجماطيقية

بالأطروحات الراديكالية التي عبرت عن نفسها في مرحلة سابقة من التاريخ (بشكل عام في القرن العشرين)، وإنما تعني التجديد الراديكالي الذي يأخذ في الاعتبار كل التحولات الجارية في العالم المعاصر.

٢- أولى هذه التحولات الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي "الثورة العلمية والتكنولوجية" الحالية. إذ تقوم كل ثورة تكنولوجية (وكانت هناك عدة ثورات تكنولوجية طيلة تاريخ الرأسمالية) بقلب أنماط نظام الإنتاج والعمل، كما أنها تفكك الأشكال القديمة لتقيم على أنقاضها أشكالاً جديدة التركيب. وبما أن هذه العملية لا تتم بشكل فوري فإنها تمر بفترة فوضوية إلى حد ما. وبما أن عملية التفكيك هذه تضعف بدورها موقع الطبقة العاملة، فهي تبطل إعادة تشكيل أشكال التنظيم والنضال الضرورية. فكانت هذه الأشكال قد أسست في فترة سابقة طويت صفحتها. لئن كانت فى زمنها فعالة- لمواءمتها لظروف العصر الذي نشأت فيه- إلاّ أنها أصبحت عقيمة في ظل الظروف المستجدة. وفي لحظات التحول هذه، يرجح ميزان القوى الاجتماعية لصالح رأس المال. وهذه هي الخاصية الأولى التي تتسم بها لحظتنا الراهنة.

لقد اقتضت كل الثورات التكنولوجية السابقة في تاريخ الرأسمالية تحقيق استثمارات ضخمة عند أعلى سلسلة الإنتاج (أى استثمارات فى قطاعات إنتاج وسائل الإنتاج). أى بمعنى آخر فإن الآلية تقتصد العمل المباشر لقاء تشغيل كم أكبر من العمل غير المباشر (المستثمر في المعدات). علماً بأن الابتكارات التكنولوجية الجديدة تقتصد كم العمل الكلي اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع. وعلى هذا النحو كانت الثورات التكنولوجية السابقة تدعم سلطة أصحاب رؤوس الأموال (أصحاب المصانع) على العمال الذين يقومون بتشغيلها.

ويبدو أن الثورة التكنولوجية الجديدة (خاصة فى مجالات المعلوماتية والهندسة الوراثية) مختلفة. فهى تتيح اقتصاد العمل المباشر وكذلك تخفف حجم المعدات في آن واحد. غير أن هذه الثورة تقتضي تقسيماً جديداً لمجمل العمل لصالح العمل الفني المؤهل. فما الذي تعنيه هذه السمة الجديدة المميزة للثورة التكنولوجية الحالية؟ وما هي إنجازاتها الفعلية والمحتملة؟.

المحتمل والفعلي يدخلان هنا في صراع. فهذه الثورة التكنولوجية تعني أن المزيد من الثراء يمكن الحصول عليه مع القليل من العمل، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى دعم سلطة رأس المال. وهذا يعني أن توافر الشروط اللازمة لتجاوز حدود نمط الإنتاج الرأسمالي قد أصبح في طريقه للتحقق. فالرأسمالية- من الناحية الموضوعية - قد عفى عليها الزمان.

هذا هو المحتمل. ولكن الواقع لا يزال مختلفاً. فالعلاقة الاجتماعية الخاصة بالرأسمالية لا تزال تحكم تنظيم الإنتاج. أُلخص هذه الملاحظة بالقول الآتى: فى الرأسمالية رأس المال هو الذى يوظف العمل، بينما فى الاشتراكية العمل هو الذى يستخدم رأس المال (المعدات). ففى الرأسمالية لا يستخدم رأس المال العمل عدا فى حدود الربحية المالية التى يقدر الأول استخراجه من العملية. ويترتب على ذلك- فى بعض الظروف- أن منطق التراكم الرأسمالى قد يؤدى إلى استبعاد الكثير من العمال وبالتالى حرمانهم من الحصول على دخل. الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تقلص حجم الإنتاج المحتمل.

إن الخطاب الشائع عن الرأسمالية الجديدة يستبعد الجدل بشأن حدود الرأسمالية، ويحل محله خطاباً خيالياً حول التنظيم الجديد للعمل وتحول نمط ملكية رأس المال ومغزى المحتوى العلمى المستثمر فى الإنتاج.

ويتعلق الخطاب الأول في هذا المضمار "بنهاية العمل" و"مجتمع الشبكات" (الذي يلغي التراتبيات الرأسية ويحل محلها التداخلات والعلاقات الأفقية) وظهور "الفرد" (دون اعتبار لوضعه الاجتماعي إذا كان صاحب رأس مال أم عامل) بوصفه "فاعلاً للتاريخ". وتتعامل كل النماذج الرائجة لهذا النوع من الخطاب بدءاً من "ريفكين" و"كاستل " و"نيجري". أذكر هنا كتابات رائجة السمعة وهى كتابات تطرح أطروحات عن الواقع كأن الرأسمالية لم توجد أبداً، أو كأن المقتضيات الموضوعية للتكنولوجيا الجديدة سوف تغير الرأسمالية إلي الحد الذي سيؤدي إلى اختفاء الطابع الأساسي لها. هذا الطابع الذي يتمثل في قيامها على أساس تراتبي رأسي لا يمكن تفاديه، وهو الأساس الذي يضمن سيطرة رأس المال على العمل. وبهذا يعبر هذا الخطاب عن وهم "التعويل على التكنولوجيا" كأنها- أى

التكنولوجيا- تحكم مسيرة البشرية مباشرة، لا من خلال استخدامها فى إطار علاقات اجتماعية خاصة بالنظام.

ويتعلق الخطاب الثاني بالتوزيع المزعوم لملكية رأس المال، والتي ستصبح من الآن فصاعدا ملكية متاحة- كما يقال- "للناس العاديين" من خلال توظيفهم لأموالهم في البورصة وفي صناديق الائتمان التعاوني. إنه خطاب "الرأسمالية الشعبية" المعروف والقديم الذي أكل عليه الدهر وشرب. وما من جديد في هذا الخطاب القائم على قطع الصلة بواقع العلاقات الاجتماعية؟

والخطاب الثالث يجعل من العلم من الآن فصاعدا "العامل الحاسم للإنتاج". وتبدو هذه الأطروحة جذابة للوهلة الأولى، نظراً لكثافة المعارف العلمية والوسائل التقنية المعمول بها في نمط الإنتاج الحديث. لكن هذه الأطروحة لا تتناول مشكلة مكانة المعارف النظرية والعملية فى الإنتاج كما يجب. فقد اقتضى نظام الإنتاج دائماً- منذ عصور ما قبل التاريخ السحيقة- معارف نظرية وعملية. فلم تعتمد مهارة الصياد على فعالية القوس فحسب وإنما على معرفته بالحيوانات أيضاً. وما استطاع فلاح في العصور الأولى أن يزرع حبة واحدة وأن يجعلها تنمو بدون معارف متراكمة عن الطبيعة.

فالعلوم والمعارف موجودة دائما، ولكن خلف هذا المشهد الذي يحتل الصدارة توجد العلاقات الاجتماعية (من الذي يملك القوس؟ من الذي يملك الأرض، أو المصنع؟). السؤال الحقيقي المستبعد من الخطاب السالف ذكره هو: من الذي يتحكم في المعارف الضرورية للإنتاج؟.

لقد ظهرت الرأسمالية حين انتزعت من المنتجين ملكيتهم لوسائل الإنتاج، وفي الوقت نفسه حين انتزعت ملكيتهم لمعارفهم. وحل محل العامل الشبيه بالحرفي في مصنع القرن التاسع عشر العامل الموظف فى سلسلة التجميع وهو عامل غير مؤهل وتم ذلك في عصر الإنتاج الفوردي كما تم الاستحواذ على المعارف التقنية من قبل "الإدارة التقنية" التي تخضع بدورها للسلطة العليا للإدارة التجارية والمالية.

ويقدم لنا اجتياح قطاع الأعمال لمجال الزراعة حالياً مثالاً نموذجياً بهذا

الصدد. لقد منحت الشركات التجارية متعدية الجنسيات لنفسها الحق في الاستحواذ على المعارف الجماعية الزراعية للعالم بأسره ولاسيما العالم الثالث، وهو الحق الذي تنوي منظمة التجارة العالمية- صنيعة هذه الشركات - "حمايته". وذلك من أجل أن يعاد إنتاج هذه المعارف في شكل بذور ومنتجات مصنعة يكون لهذه الشركات وحدها حق إعادة بيعها (جبراً) إلى الفلاحين المحرومين من الاستخدام الحر لمعارفهم. وهذا مثلا هو حال الأرز البسماتي الذي يعاد بيع بذوره من قبل شركة أمريكية متعدية الجنسية إلى الفلاحين الهنود! هذا بالإضافة إلى أن العملية تؤدى إلى إفقار الرصيد الجيني من الأنواع الحية على مستوى الكوكب. أيمكن لنا أن نصف مثل هذه العمليات بصفة أخرى غير صفة "القرصنة"؟ أيتعلق الأمر هنا بروح المبادرة للمشروع الاستثماري التي طالما كانت محل إشادة، أم يتعلق بالأحرى بممارسة نوع من الإتاوة التى يفرضها الاحتكار؟

ولا تقتضي "السوق" في ذاته هذا الانتزاع للملكية، وإنما ينتج ذلك- في الواقع- من خلال آليات تقنين السوق لصالح احتكار الشركات الكبرى وحدها. وذلك لأن الرأسمالية ليست مرادفة لـ "اقتصاد السوق" كما هو وارد في الأيديولوجيا الليبرالية التبسيطية. وليس لمفهوم "اقتصاد السوق" أو "الأسواق المعممة" أي مدلول في الواقع، إنه فقط مسلمة تنطلق منها نظرية لعالم وهمي، عالم يعيش فيه "اقتصاديون صرف". وإنما تتحدد الرأسمالية بوصفها علاقة اجتماعية تضمن هيمنة رأس المال على العمل، أما السوق فيأتي فيما بعد.

وتتحقق سيطرة رأس المال على العمل بشكل فعلي من خلال الملكية الخاصة لرأس المال وحرمان العمال من الوصول إلى حيازته. كيف إذن- من هذا المنظور- تظهر آثار الثورة التكنولوجية الحالية؟ هنا يكمن السؤال الحقيقي المتعلق بهذه الثورة.

فهل انقلبت الحركة التي تنظم أشكال الإنتاج الحديثة؟ إننا نؤكد على هذا الانقلاب في عجالة حين نضع في الصدارة حقيقة مؤداها أن التكنولوجيا الجديدة وإن تطلبت عملاً أقل فهي تتطلب عمالة ذات مؤهلات أعلى. ويحتاج هذا الرأي إلى إعادة نظر وإلى الكثير من التدقيق. لأن رأس المال يحافظ على تحكمه المطلق

في كل عمليات الإنتاج المعنية هنا. ففي مجال المعلوماتية هناك احتكار مهول من قبل الشركات العملاقة المتحكمة في إنتاج البرامج ورواجها واستخدامها. وفي مجال الهندسة الوراثية هناك احتكار هائل من قبل الشركات المنظمة للبحوث في هذا المجال وفق الأهداف التجارية للمنتجات التي تبتكرها هذه البحوث. كما أن هناك تحكماً مماثلاً في المجال الزراعي من خلال فرض إتاوة على معارف الفلاحين كما ذكرت آنفاً.

هناك جديد بلا شك: فيقال إن اقتصاد العمل الكلي الذي تتيحه التكنولوجيا الجديدة يؤدي إلى تخفيض شرس لحجم العمالة الخاضعة لسيطرة رأس المال. والحجة هنا هي أن العمالة التي تم تسريحها اليوم سوف تعاود العمل غداً مع اتساع الأسواق. وكما كان الحال بالأمس ووفق الطريقة الفوردية في تنظيم العمل، سوف يتم تعويض الوظائف الملغاة- بسبب تقدم العملية الإنتاجية- بفرص عمل جديدة وبتوسع إنتاجي عام. بيد أن هذه الحجة لا تحافظ على تماسكها إلا إذا تدخلت الدولة لضبط العملية. وفى غياب هذا التدخل، سوف تقوم السوق باستبعاد العمالة بغير رجعة. لأن العامل المستبعد الذي لم يعد لديه أي دخل سيتم تجاهله من قبل السوق. وقد كان الأمر مختلفا، في إطار الطريقة الفوردية، وذلك لأن هذا النمط صاحبه رفع الأجور بموازاة زيادة الإنتاجية. وظل هذا الوضع قائماً فيما بعد عام ١٩٤٥ لأن الدولة كانت قد تدخلت لتفرض "عقداً اجتماعيا" يتيحه ميزان قوى جديد حكم العلاقة بين قوى العمل/ رأس المال. وبمقتضى هذه العلاقة افتتح هذا العقد الاجتماعي بدوره مجالا جديدا لتوسع الأسواق. ولم تكن الدولة حينئذ أداة لرأس المال وحده، وإنما كانت أداة لإيجاد تسوية اجتماعية. قد قلت بهذا الصدد إن الدولة الديمقراطية في النظام الرأسمالي هي دولة الضبط الاجتماعي للسوق.

فلماذا- إذن- لن يكون الوضع على هذا النحو في المستقبل مع كثرة الإمكانيات التي تسمح بها التكنولوجيا وتتيح لها الرواج؟ وإذا كنا قد رفضنا هذا الموقف النظري لليبراليين فهل يعني هذا أننا نتجاهل إمكان إعادة الدولة لدورها وتدخلها لضبط السوق؟ هذا احتمال غير مستحَيل ولكن بشرط أن نعي أن الأمر يفترض قلب ميزان القوى السياسية لصالح الطبقة العاملة. وهو أمر يتجاهله الذين

انحازوا للمد الهائل لليبرالية. لا يتعلق الأمر هنا بأقل من الإصلاح الجذري بكل ما تعنيه هذه العبارة من معنى. إنه الإصلاح الذي يجرؤ على مناهضة مبدأ الملكية الذي يتم بواسطته تحكم احتكار الأقلية التى تمثلها الشركات المتعدية الجنسية الكبرى. بعبارة أخرى لقد أصبح من الضروري صياغة عقلانية جديدة غير تلك العقلانية التي تتجلى في ربحية رأس المال. وهذا هو الشرط الذي لا يمكن تفاديه من أجل تقدم الإنسانية. الإصلاح الجذري هو شرط استغلال الطاقات الكامنة للثورة التكنولوجية لصالح الشعوب. أما أن نعتقد أن هذه الثورة سوف تطلق من تلقاء نفسها هذه الطاقات، فهذا تصور أقل ما يقال عنه أنه تصور ساذج تماماً.

٣ - ليست الرأسمالية مجرد نمط للإنتاج فهي أيضا نظام عالمي قائم على أساس الهيمنة العامة لهذا النمط. لقد ارتبطت رسالة الرأسمالية منذ أصولها الأولى بالغزو. واستمرت في التعبير عن نفسها دائما بهذه الطريقة. غير أن الرأسمالية- في توسعها العالمي- قد شيدت ورسخت باستمرار مبدأ اللامساواة واللاتكافؤ بين مراكزها السائدة الغازية وبين تخومها المسودة. ولهذا السبب كنت قد وصفت الرأسمالية بأنها نظام إمبريالي بطبيعته. كما كتبت أيضاً أن الإمبريالية تشكل "مرحلة دائمة" للرأسمالية. وأوضحت أن التناقض الرئيسي للرأسمالية بوصفها نظاما عالميا إنما يتجلى من خلال هذه المفارقة البارزة والتي تتمثل في اللاتكافؤ المتفاقم بين الدول. كما يتجلى هذا التناقض أيضاً بشكل أيديولوجي وسياسي من خلال التعارض بين الخطاب الكوني للرأسمالية وبين الواقع الناتج عن توسعها، أي واقع اللامساواة المتزايدة بين شعوب الكرة الأرضية.

غير أن السمة الإمبريالية للرأسمالية- وهي سمة دائمة- قد تجسدت في الأشكال المتعاقبة التي اتخذتها علاقة اللامساواة واللاتكافؤ بين المركز/التخوم. وبما أن كل مرحلة من مراحل هذه العلاقة كانت فريدة من نوعها، فقد كانت القوانين- التي تتحكم في إعادة إنتاجها- وثيقة الصلة بخصوصيات تراكم رأس المال في كل مرحلة على حدة. كان هناك إذن- طيلة تاريخ الرأسمالية على مدي خمسة قرون- لحظات من القطيعة التي تفصل مرحلة من الإمبريالية عن تلك التي تليها. وتتميز لحظات القطيعة هذه ببزوغ خصوصيات جديدة.

لقد كانت الإمبريالية في جميع مراحل التوسع الرأسمالي عبارة عن إمبريالية "غازية" أي أنها كانت "تدمج" دوما - وبمقدرة متنامية - أقاليم وشعوباً ظلت إلى ذلك الحين خارج مجال نشاطها. من جهة أخرى، كانت هذه الإمبريالية تعبر عن نفسها بصيغة الجمع وليس المفرد، إذ إنها كانت نتاج عدة مراكز إمبريالية تتنافس فيما بينها تنافسا عنيفاً من أجل السيطرة على عملية التوسع العالمي. وهاتان الخصيصتان المميزتان للإمبريالية في سبيلها الآن للزوال لتحل محلهما خصيصتان جديدتان عكسهما تماما. أولاهما: أن الرأسمالية الجديدة في توسعها العالمي الجديد تستبعد أكثر مما تدمج وذلك بنسب غير مسبوقة، وثانيتهما: أن الإمبريالية الجديدة يتم التعبير عنها من الآن فصاعدا بصيغة المفرد. فقد صارت إمبريالية واحدة جماعية لثالوث مكون من الولايات المتحدة وأوربا واليابان. ومن الواضح طبعاً أن كلتا الخصيصتين الجديدتين مرتبطتان ببعضهما ارتباطا وثيقاً.

كانت الإمبريالية القديمة "مصدرة لرؤوس الأموال"، أي أنها كانت تأخذ بزمام المبادرة لاحتلال مجتمعات التخوم وإنشاء مجمعات جديدة للإنتاج (ذات طبيعة رأسمالية) فيها. وبذلك كانت الإمبريالية تقيم جديداً وبالتوازي تهدم قديماً. وبالطبع لم تكن إقامة الرأسمالية لمجمعات منتجة حديثة فى التخوم من شأنها أن تخلق التجانس التدريجي بين مختلف المجتمعات في كوكبنا الرأسمالي. بل على العكس من ذلك، تم تشييد مجموعة غير متكافئة من المراكز/ التخوم. كما لم يوضع رأس المال المصدر في سخاء تحت تصرف المجتمعات المتلقية له. فقد كان رأس المال هذا محققاً أرباحاً بأشكال مختلفة (أرباح تستخرج مباشرة من المجمعات الإنتاجية الجديدة، وفوائض تسحب من أنماط الإنتاج الخاضعة لرأس المال). لقد كان تحويل فائض القيمة من التخوم إلى المراكز يتم وفق الصيغ الخاصة بكل مرحلة من مراحل تطور الإمبريالية (وهو ما أطلقت عليه الأشكال المتعاقبة لقانون القيمة المعولم). وهو العامل الفاعل الأساسى في تكريس اللاتكافؤ. ولكن أيا كان مدى الابتزاز المالي، فإن رأس المال الإمبريالي كان يواصل مسيرته إلى الأمام، مصدرا رؤوس أموال جديدة لغزو مساحات جديدة يخضعها لتوسعه. وبهذا المعنى استطاع رأس المال أن يمضي في رسالته "البناءة". وحقيقة أمر هذه الرسالة غذت

الوهم لدى التخوم بأنها تستطيع أن "تلحق" بالمراكز إذا ظلت مندمجة داخل النظام الكلي للرأسمالية. لقد كان هذا الوهم- الذى أراه "برجوازي قومي" الطابع- عاملاً بالفعل، وحاضرا بكل ثقله على الساحة السياسية.

يرتكز أنصار الإمبريالية على هذ ا البعد "البناء" للتوسع الرأسمالي ليمجدوا صفته المزعومة "بالتقدمية". ومن جهة أخرى علينا أن نلاحظ أن الإمبريالية المشار إليها لا يمكن اختزالها بالسيادة السياسية المباشرة (الكولونيالية) الذي كان يصحبها أحيانا، وهو الاختزال الذي يقوم به "نيجري". فسويسرا والسويد دولتان بلا مستعمرات وهما جزء من النظام الإمبريالي ذاته، مثلهما في ذلك مثل فرنسا وبريطانيا صاحبتي مستعمرات شاسعة. ليست الإمبريالية- إذن- "ظاهرة سياسية" واقعة خارج نطاق الحياة الاقتصادية، بل إنها نتاج المنطق الذي يحكم تراكم رأس المال.

كل شيء يشير إلى أن صفحة هذا الطابع "البناء" قد طويت. فأصبح تدفق الأرباح وتحويل الأموال من الجنوب إلى الشمال يفوق بكثير المد الهزيل لرؤوس الأموال الجديدة المصدرة من الشمال إلى الجنوب. ويزعم أنصار الليبرالية أن هذا الخلل هو ظاهرة عرضية ومؤقتة. ولكن هذا الزعم ليس صحيحاً، فهو يعبر عن انقلاب في العلاقة بين البعد "البناء" والبعد "الهدام" لعملية التراكم، وهما البعدان الملازمان للإمبريالية. واليوم فإن جرعة إضافية من الانفتاح على توسع رأس المال في التخوم تستلزم خراباً هائلاً فى المجتمعات المعنية، وسأذكر أكثر الأمثلة حدة لهذه العملية المدمرة. فانفتاح مجال الزراعة على توسع رأس المال لا يقابله توسع فى فرص توظيف الفلاحين المطرودين من الريف فى أنشطة حديثة ذات إنتاجية عالية. فالعملية تجعل- من الآن فصاعداً- بقاء نصف البشر (وهى نسبة أهل الريف إلى مجموع سكان الكوكب) على قيد الحياة موضع شك، ولا أقل من ذلك.

بصفة عامة ووفق منطق الرأسمالية، تؤدي الأوضاع الاحتكارية الجديدة- وستؤدي أكثر فأكثر- إلى المزيد من تدفق قيمة الإنتاج المحولة من الجنوب إلى القطاع المهيمن لرأس المال المعولم. فالتحولات الصادرة عن التخوم الجديدة الأكثر

تقدما في مجال التصنيع الحديث (والتي يقال إنها بلدان "بازغــة" و "قــادرة علــى المنافسة"). آخذة فى النمو المتواصل.

وإلى جانب ذلك فقد أخذت الإمبريالية فى التطور من حيث بعدها الثاني. فقد مرت بمراحل اتسمت بالمنافسة العنيفة بين الإمبرياليات القومية لتصل إلى مرحلــة الإدارة الجماعية للنظام العالمي الجديد بواسطة الثــالوث الأمريكــي / الأوربــي/ الياباني. هناك أسباب متعددة تتيح تفسير هذا التطور. من هذه الأســباب أن الإدارة الجماعية أصبحت ضرورة يفرضها تضخم مناهضة شعوب الجنوب فى مواجهــة التوسع الرأسمالي الإمبريالى. فقد ساقتنا الإمبريالية الجديدة وسوف تسـوقنا أكثــر فأكثر إلى "حرب دائمة". ولا أنسب هذه الحرب إلى ظروف طارئة (مثل غطرسة النظام الجمهوري في الولايات المتحدة والتي يرمز إليها "بوش الابن" البائس). فهذه الحرب هي وضع راسخ تقتضيه بنية الإمبريالية في المرحلة الجديدة مــن طــور انتشارها.

باختصار كانت إمبريالية المراحل التاريخية السابقة للتوسع الرأسمالي مؤسسة على دور "فعال" للمراكز التي كانت تصوغ أشكال التنمية في التخــوم حتــى وإن كانت هذه التنمية تابعة وغير متكافئة. لكن الإمبريالية الجماعية الجديــدة للثــالوث تلتهم نصيباً متصاعداً من الفائض المحقق على مستوى العالم. ويمثل الفائض الذي يضخه المركز تحت مسميات عدة على شيخوخة الرأسمالية؛ الأمر الــذى يضــع التناقض المتفاقم بين المراكز/ التخوم (الذي يسمى بالشمال/ الجنوب) في موضع الصدارة.

في اللحظة الراهنة يشيد صناع الخطاب الأيديولوجي الإعلامــي "بــانطواء" المراكز على ذاتها، تاركة التخوم لمصيرها التعس، فيعتبرونه دليلاً على أنه لم تعد هناك "إمبريالية"، بما أن الشمال يمكن له الاستغناء عن الجنوب. لماذا إذن توجــد منظمة للتجارة العالمية، وصندوق للنقد الدولي، وتدخلات حلــف الأطلنطــي فــي شئون دول الجنوب؟ أضيف أن هــذه أطروحــة تتنكــر لجــوهر الأيديولوجيــة البرجوازية التي كانت في أصولها تعرف كيف تؤكد رسالتها العالميــة! لقــد تــم التخلي عن هذه الرسالة لصالح خطاب جديد عن الخصوصيات الثقافية يقال إنه "ما

بعد حداثي". أليس هذا التراجع الفكرى رمزا لشيخوخة النظام الذي لم يعد لديه ما يطرحه على ٨٠% من سكان الأرض؟

ترتكز نزعة الهيمنة لدى الولايات المتحدة على هذه الضرورة الموضوعية للإمبريالية الجماعية الجديدة والتي ينبغي عليها أن تدير التفاوت المتفاقم بين المركز والتخوم باستدعاء متزايد لوسائل العنف. وتبدو الولايات المتحدة- بفضل تفوقها العسكري- رأس حربة هذه الإدارة الجماعية.

بيد أن الثمن الذي تقبل كل من أوربا واليابان دفعه- لتسمح للهيمنة الأمريكية بالانتشار- غال جداً، وسوف يزداد ارتفاعا. فالمجتمع الأمريكي يعتمد في بقائه على الصورة التي يعطيها لنفسه على مشاركة الخارج فى تمويل إسرافه وتبذيره. وبالرغم من ذلك يتحدث كما لو كان في وضع الحاكم للعالم! على أن ظروف الاقتصاد العالمي الراهنة تضمن الحفاظ على التبذير الأمريكي. فإذا ما أصاب الولايات المتحدة الأمريكية ركود اقتصادي، فها هي صادرات أوربا وآسيا (التي يمثل فائضها نوعاً من الإتاوة التى تدفع لروما الجديدة) تتعسر إذ إن هذه الدول قد اختارت أن تؤسس نموها الاقتصادي على هذه الصادرات العبثية بدلا من أن تدعم نظم إنتاجها واستهلاكها الخاصة (وهو تعريف التنمية المتمركزة حول الذات). لقد وقع الأوربيون والآسيويون في الفخ، تاركين للولايات المتحدة وحدها الحق في السيادة وفي التنمية المتمركزة حول الذات، والاستفادة من غزو العالم الخارجي. أما الآخرون جميعاً فهم مدعوون للبقاء في إطار تنمية متجهة كلية إلى الخارج، أي أنهم مدعوون لأن يصيروا توابع للولايات المتحدة الأمريكية. هذه هي رؤية "القرن الحادي والعشرين الأمريكي". ولا أظن أن عبثية هذا الوضع يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية.

إن السمة الطفيلية البارزة لإمبريالية الثالوث الجماعي، الذي ليس لديه ما يمنحه لسائر الدول التي تمثل أغلبية العالم، وكذلك السمة الطفيلية الأكثر بروزاً للمجتمع الأمريكي (رأس حربة هذه الإمبريالية)، تمثلان علامات على شيخوخة النظام.

٤- ولنعد إلى المثل الأعلى لهذا الخراب، وهو ما سوف يترتب حتما على

التوسع الراهن للرأسمالية في مجال زراعة بلدان التخوم.

كانت المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات زراعية. وكانت الزراعة فيها محكومة بأشكال متنامية عبر الكوكب والعصور، ولكنها جميعاً مختلفة عن المنطق الذي يحكم الرأسمالية وهو انفراد معيار مردودية رأس المال. إلى الآن مازال العالم الزراعي الفلاحي يضم نصف البشرية. غير أن إنتاج هذا العالم مقسم على قطاعين لكل منهما طبيعته الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه تماما عن القطاع الآخر.

تقتصر الزراعة الرأسمالية التي يتحكم فيها رأس المال تقريبا على أمريكا الشمالية وأوربا والقرن الجنوبي في أمريكا اللاتينية وأستراليا. ولا يعمل بها إلا عدة عشرات الملايين من الزراع الذين لم يعودوا "فلاحين" في الحقيقة. وتعتمد إنتاجية هؤلاء الزراع على التشغيل الآلي (وهو شبه مقصور عليهم على المستوى العالمي)، كما تعتمد على المساحات الشاسعة فتتراوح إنتاجيتها ما بين ١٠ و ٢٠ ألف قنطار من الحبوب أو ما يعادلها للعامل الواحد في السنة الواحدة. أما الزراعة الفلاحية فهي تشمل نصف البشرية أي ٣ مليارات نسمة. وهي تنقسم إلى قسمين أولهما يخص زراعة استفادت من الثورة الخضراء (السماد والمبيدات والبذور المنتقاة) إلا أنها لا تعتمد إلا قليلاً جدا على الآلة. وتتراوح إنتاجيتها ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ قنطار للعامل الواحد في السنة الواحدة. والقسم الثاني يخص زراعة ما قبل الثورة الخضراء، وتدور إنتاجيتها حول ١٠ قناطير فقط. لقد كانت نسبة الفجوة بين الزراعة المزودة بالمعدات والزراعة الفلاحية الفقيرة حتى عام ١٩٤٥ هي ١٠ إلى ١، أما اليوم فقد ارتفعت النسبة إلى ٢٠٠ إلى ١. بعبارة أخرى: لقد فاق إيقاع التقدم في إنتاجية المجال الزراعي بكثير جدا إيقاع التقدم في إنتاجية المجالات الأخرى، مما أدى إلى تخفيض الأسعار الحقيقية لمنتجات الزراعة بنسبة ٥ إلى ١.

في هذه الظروف، إذ استجبنا لما قررته منظمة التجارة العالمية (منذ مؤتمر الدوحة عام ٢٠٠١)، فضممنا الزراعة إلى مجمل مجالات الإنتاج التى تفرض عليها القواعد العامة للمنافسة، أى ساوينا المنتجات الزراعية بغيرها من السلع، فما هي النتائج التي ستترتب على ذلك في ظل التفاوت الهائل بين الزراعة التجارية

من جانب والإنتاج الفلاحي من جانب آخر"؟.

سيترتب على ذلك أن ٢٠ مليونا من المزارع الحديثة الإضافية ستتمكن- إذا ما توافرت لها حيازة مساحات كبيرة من الأراضي الضرورية لها (تسلب من الاقتصاد الفلاحي بالإضافة إلى اختيارها للأراضي الأكثر خصوبة بالتأكيد)، وإذا ما وفرت لها الأموال اللازمة لتزودها بالمعدات- ستتمكن هذه المزارع المستحدثة من توفير احتياجات المستهلكين الحضريين الموسرين التي يشترونها حالياً من الفلاحين. ولكن ما هو مصير مليارات المنتجين الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ سيتم إقصاؤهم بلا رحمة وفي زمن تاريخي قصير. أين سيذهب هؤلاء المليارات من البشر ومعظمهم فقراء وإن كانوا يكفون أنفسهم قوت يومهم بشكل بائس بالنسبة لثلثهم (فثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية هم من الريفيين)؟

وعلى مدى خمسين عاما لن تستطيع تنمية صناعية قادرة على المنافسة لدى ثلاثة أرباع البشرية (حتى لو افترضنا أنها تنمية خارقة للعادة ذات معدل مستمر يصل إلى ٧% في العام الواحد) أن تستوعب ثلث هذا الاحتياطي من المنتجين الفلاحين. بعبارة أخرى لا تستطيع الرأسمالية بطبيعتها أن تحل المسألة الفلاحية، والمنظور الوحيد الذي تطرحه في هذا الصدد هو منظور الكوكب المكتظ بـ ٣ مليارات نسمة "زائدين عن الحاجة".

ها نحن قد وصلنا إلى الدرجة التي إذا فتح عندها مجال جديد للتوسع الرأسمالي من خلال تحديث الإنتاج الزراعي لأصبح من الضروري القضاء على مجتمعات بأسرها. فلدينا ٢٠ مليوناً من المنتجين الفعالين الجدد (يصلون إلى ٥٠ مليونا هم وأسرهم) من جهة، و ٣ مليارات من المستبعدين من جهة أخرى. إن الجانب الخلاق في هذه العملية يعادل قطرة ماء في محيط الدمار الذي يقتضيه، وهكذا تصبح الرأسمالية بربرية. فهي تدعو مباشرة إلي الإبادة الجماعية. وهكذا يصبح من الضروري اليوم أكثر مما مضى إبدالها بمنطق آخر للتنمية أي إبدالها بعقلانية أسمى.

أيصح القول إن مليارات من البشر "زائدون عن الحاجة"؟ إن الأصح هو القول إن الرأسمالية هى نظام أصبح "زائداً عن الحاجة".

وتتجلى حجة المدافعين عن الرأسمالية في أن أوربا قد وجدت حلاً للمسألة الزراعية من خلال الهجرات الجماعية الريفية، فلماذا إذن تعجز بلدان الجنوب- بفارق قرن أو قرنين من التأخير- عن تقديم نموذج مماثل لهذا التحول؟ إننا ننسى هنا أن الصناعات والخدمات المدنية للقرن التاسع عشر الأوربي قد اقتضت وفرة كبيرة من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى أن العمالة الزائدة قد استطاعت- في ذلك الحين- الهجرة بكثافة إلى الأمريكتين. ومثل هذه الإمكانية ليست متاحة للعالم الثالث المعاصر. فإذا ما أراد هذا العالم أن يكون قادراً على المنافسة- كما هو مطلوب منه- فعليه اللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة التي تستلزم قلة الأيدي العاملة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال يمنع الجنوب من أن يقوم- بعد فوات الأوان- بإعادة إنتاج نموذج الشمال.

يضاف إلى ذلك أن إنجازات النمط الأوروبى كانت منوطة بإمكان هجرة فائض السكان الريفيين على نطاق واسع. حتى أصبح عدد السكان من أصول أوروبية الذين يسكنون فى أمريكا لا يقل عن عدد سكان أوروبا نفسها. وأين القارات الأمريكية المطلوبة لاستيعاب مليارين من الأسيويين والأفريقيين؟

كانت النظرية التي تقول إن التنمية الرأسمالية قد أدت إلى حل المشكلة الزراعية في مراكز النظام تتمتع بجاذبية شديدة، حتى في إطار الماركسية التاريخية. ويشهد على ذلك كتاب "كاوتسكي " الشهير الذي كان قد نشر قبل الحرب العالمية الأولى وعُد في بابه إنجيلاً للديمقراطية الاجتماعية. وقد ورثت اللينينية هذا المنظور ووضعته موضع التنفيذ مما أسفر عن النتائج الكارثية التي نعرفها من خلال سياسة "تحديث" الزراعة الجماعية في الحقبة الستالينية. في الواقع، إذا كانت الرأسمالية- ولأنها لا تنفصل عن الإمبريالية- قد نجحت في حل المسألة الزراعية (على طريقتها) في مراكز النظام، فإنها بهذا الحل قد خلقت مشكلة زراعية جديدة وضخمة في التخوم تعجز عن حلها (اللهم إلا إذا أفنت نصف البشرية عن طريق إبادة جماعية!). وفي المعسكر الماركسي التاريخي استطاعت الماوية وحدها أن تواجه عظم التحدي. من أجل ذلك كان نقاد الماوية الذين يرون أنها "انحراف فلاحي" يقرون- من خلال تأكيدهم ذاته على هذا الانحراف- بأنهم

لا يملكون الأدوات الضرورية لفهم طابع الرأسمالية القائمة بالفعل (والتي هي دائماً إمبريالية). وذلك لأنهم قد اكتفوا بأن يحلوا محلها خطاباً تجريدياً عن نمط الإنتاج الرأسمالي بصفة عامة.

ما العمل إذن؟ ينبغي أن نرتضي الحفاظ على الزراعة الفلاحية في المستقبل المنظور للقرن الحادي والعشرين. لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي، ولكن ببساطة لأن حل المشكلة يمر عبر تجاوز المنطق الرأسمالي، ويندرج في التحول الطويل إلى الاشتراكية العالمية. وينبغي لهذه القواعد الضابطة للتحول التدريجى المطلوب أن تكون على المستوى القومي بالدرجة الأولى، وأن تكون موائمة للظروف المحلية، وأن تؤدي إلى حماية الإنتاج القومي، وأن تكفل بذلك ضمان التغذية الضرورية للأمم، وأن تؤدي إلى تحييد السلاح الغذائي المستخدم من قبل الإمبريالية. بعبارة أخرى، ينبغي فك الاشتباك بين الأسعار الداخلية وأسعار السوق الذي يقال إنه عالمي. كما ينبغي لهذه السياسات أن تسمح بالتحكم في انتقال سكان الريف إلى المدينة من خلال تقدم إنتاجية الزراعة الفلاحية الذي يمكن أن يتحقق- بلا شك- ببطء ولكن بصورة مستمرة فى أفضل الفرضيات.

٥ - ولا يقتصر ظهور شيخوخة الرأسمالية على مجالات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. فعلى مستوى الأيدلوجى والسياسى تبرز ظواهر تعبر في آنٍ واحد عن: تراجع الفكر البرجوازي (والذي استبدل به الخطاب الأيديولوجي الجديد وهو عبارة عن ذلك الخليط المسمى بالخطاب "مابعد الحداثي")، تراجع ممارسات الإدارة السياسية (وهو ما يضع التقاليد البرجوازية الديمقراطية موضع المراجعة).

نما الخطاب الأيديولوجي لما بعد الحداثة على أرضية هذا التراجع، مستعيداً كل الأحكام المسبقة التي نتجت عن فوضى اللحظة التي نعيشها الآن، وواضعا جنباً إلى جنب- دون عناية بالاتساق- مجموع دعاوى عدم الثقة في مفاهيم التقدم والنزعة الكونية. وبدلا من تعميق النقد الجاد لحدود هذه العبارات النابعة من ثقافة التنوير ومن تاريخ البرجوازية، وبدلا من تحليل ما يشوبها من تناقضات فعلية تؤدي شيخوخة النظام إلى تفاقمها الخطير، يكتفي هذا الخطاب بأن يحل مكانها

أطروحات عقيمة للأيديولوجية الليبرالية الأمريكية مثل: "لتعش زمنك" و"لتتكيف" و"لتدر حياتك بشكل يومي" أي لتتوقف عن التفكير في طبيعة النظام، ولتتوقف - بصفة خاصة - عن وضع الخيارات الراهنة موضع تساؤل.

ولكن النظام الذي يعاني الشيخوخة هنا ليس نظاما ينتظر أيامه الأخيرة في سلام، وإنما على العكس، يستعين على نهايته بمضاعفة العنف. لم يدخل النظام العالمي بعد مرحلة جديدة "غير إمبريالية" يمكن لنا أن نصفها "بما بعد الإمبريالية". بل على العكس فطبيعة هذا النظام هي طبيعة نظام إمبريالي قد تفاقم داؤه إلى أقصى حدود النهب بلا مقابل.

إن التحليل الذي يقدمه كل من "نيجري" و"هارت " عن الإمبراطورية بلا إمبريالية هو- في الواقع- عبارة عن تحليل مقصور على الثالوث يتجاهل سائر بلدان العالم الأخرى وينتمي هذا التحليل إلى تراث المركزية الغربية وإلى الخطاب المساير للعصر. لقد كان "نيجري" و"هارت" بحاجة- لكي يؤسسا أطروحتهما- إلى أن يتبنيا تعريفاً سياسيا صرفا للظاهرة الإمبريالية (يقولان: "مد السلطة القومية إلى ما وراء الحدود") لا علاقة له بمقتضيات تراكم رأس المال وإعادة إنتاجه. فمثل هذا التعريف هو تعريف علم السياسة الجامعي التبسيطي، الذي يستبعد الأسئلة الحقيقية. أما الخطاب الذي يتجاهل هذه الأسئلة الحقيقية فهو خطاب يتحدث عن "الإمبراطوريات" خارج الإطار التاريخى الخاص بكل نمط من أنماطها المتباينة. ويخلط في خفة بين عدة إمبراطوريات: الرومانية والعثمانية والمجرية النمساوية والروسية، وبين الاستعمار البريطاني والفرنسي دون العناية بخصوصيات هذه الأبنية التاريخية التي لا يمكن اختزال الواحدة منها في الأخرى. ويعرف المؤلفان هذا النمط الجديد من إمبراطورية دون إمبريالية بوصفها "شبكة من السلطات"، مركزها في كل مكان وليس في مكان بعينه، وهو ما يقوض الكيان الذي تشكل الدولة القومية قوامه. ويرجع هذا التحول في أساسه- بحسب هذا التعريف- إلى تنمية القوى الإنتاجية (الثورة التكنولوجية). إن هذا التحليل الساذج يعزل سلطة التكنولوجيا عن مجال العلاقات الاجتماعية الذي تعمل هذه السلطة في داخله. مرة أخرى تجد هنا أطروحات الخطاب الشائع والتبسيطي الذي يروج له "روبنسر

و"كاستل" و"تورين" و"ريش" وآخرون ممن يسيرون على منوال الفكر السياسي الليبرالي في شمال أمريكا.

ويتم التخلص من الأسئلة الحقيقية التي يطرحها الربط بين الكيان السياسي (الدولة) وواقع العولمة، وهي الأسئلة التي ينبغي لها أن تكون في قلب التحليل لما هو جديد في تطور النظام الرأسمالي، ويستبدل هذا التحليل بالقول إن الدولة لم تعد موجودة تقريبا! علماً بأن الدولة- فى كل مراحل التاريخ- لم تكن أبداً "مطلقة السلطة" وإنما كانت سلطتها محدودة دائما بالمنطق الذي يتحكم في عمليات العولمة الجارية في هذه الحقبة أو تلك. وقد ذهب "فالرشتين"- بهذه الروح- إلى حد إسباغ هذه المحددات الكلية بقدرة حاسمة من شأنها تقرير مصير هذه الدول. ولا يختلف الأمر اليوم عما كان عليه من قبل. إنما يكمن الاختلاف بين العولمة الإمبريالية الحالية وعولمة الأمس حول شأن آخر.

فمما لا شك فيه أن الإمبريالية الجديدة لها مركز هو الثالوث، ومركز للمراكز يطمح في ممارسة هيمنته هو الولايات المتحدة الأمريكية. ويمارس هذا المركز هيمنته الجماعية على مجموع تخوم الكرة الأرضية (ثلاثة أرباع البشرية) عن طريق المؤسسات المقامة لتحقيق هذه الغاية، والخاضعة لإدارة هذا المركز. وتتولى بعض هذه المؤسسات مهام الإدارة الاقتصادية للنظام الإمبريالي العالمي. وتقف منظمة التجارة العالمية في مقدمة هذه المؤسسات ووظيفتها الحقيقية ليست الحفاظ على حرية الأسواق- كما تدعي- بل تقديم فائق الحماية لاحتكارات المراكز وإخضاع نظم إنتاج التخوم لهذا الإلزام المدمر (تعمل منظمة التجارة العالمية إذن وكأنها وزارة للمستعمرات الجماعية). أما صندوق النقد الدولي- الذي لا يحكم العلاقة بين العملات النقدية الكبرى (الدولار واليورو والين والاسترليني)- فهو يقوم بمهام السلطة النقدية للاستعمار الجماعي. ويعد البنك الدولي بمثابة وزارة للدعاية لمجموعة السبعة الكبار G7 .. وهناك مؤسسات أخرى تتولى مهام الإدارة السياسية للنظام. وتتمثل هذه المؤسسات بصفة أولية في حلف الأطلنطي الذي يقوم مقام الأمم المتحدة في التحدث باسم "الجماعة العالمية". إن ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية المتوالية لدور الرقيب العسكري على الكرة الأرضية يعبر بشكل

وحشي عن هذا الواقع الإمبريالي. ولا يناقش كتاب "نيجري" و"هارت" جوهر الأسئلة المتصلة بوظائف هذه المؤسسات ولكنه يكتفي بالإشارة إلى تعدد الوقائع الجزئية مثل القواعد العسكرية، ودور المخابرات الأمريكية.. إلخ. كأن وجود هذه القواعد وجرائم المخابرات والجيش الأمريكى يمكن فصلها عن الطابع الإمبريالى لسياسة الولايات المتحدة.

وعلى نفس المنوال يتم استبعاد الأسئلة الحقيقية التي تثيرها الثورة التكنولوجية عن البنية الطبقية للنظام، وذلك لصالح مفهوم غامض الدلالة هو مفهوم "الناس" المستخدم فى علم الاجتماع التبسيطي. والأسئلة الحقيقية هى: ما هى استراتيجيات رأس المال التى تسعى إلى استخدام الثورة التكنولوجية فى صالحها من أجل تفكيك الأشكال القديمة للبناء الاجتماعى فتصيب نظام عمل الوعى الطبقى؟

وتتويجا لكل هذا وإضفاء لشرعية وهمية للممارسات الإمبريالية للثالوث وللهيمنة الأمريكية صنع النظام خطابه الأيديولوجي الخاص الموائم للمهام العدوانية الجديدة. أقصد هنا بالتحديد الخطاب عن "صدام الحضارات" الذي يرمي إلى ترسيخ العنصرية والتعصبية بكل تأكيد، وإلى تفجير جبهة شعوب الجنوب على هذا الأساس. ومثل هذا الخطاب- في رأيي- أكثر أهمية من التحليقات الشاعرية التي تتغنى بالمجتمع المسمى "بمجتمع الشبكات".

ويرجع كل الرصيد الذي تتمتع به أطروحة الإمبراطورية وسط فريق من اليساريين الغربيين ومن الشباب إلى الانتقادات الحادة التي توجهها هذه الأطروحة إلى الدولة وإلى الأمة. لقد كانت كل من الدولة البرجوازية والقومية الشوفينية- دائما وعن حق- موضوعاً للرفض من قبل اليسار الراديكالي. وبالتالى القول بأن الرأسمالية الجديدة هي بداية المسار الذي يؤدي إلى فناء الدولة والقومية هو قول يروق لهم. ولكن هذا الإدعاء لا أساس له.

وكذلك تزعم أطروحة نيجرى أن الرأسمالية الحالية تدرج على جدول أعمالها الضرورة الموضوعية لتلاشي قانون القيمة ومعه مفهوم استغلال العمل، وفي هذا التطلع تستطيع الثورة التكنولوجية أن تجعل سيادة مجتمع الشبكات المكون

من أفراد أمراً ممكنا. حقيقة الأمر مختلفة تماماً فالرأسمالية المتهالكة تسعي بواسطة العنف إلى القضاء على كل إمكانيات التحرر. فلا أساس للقول الذى يزعم أن الرأسمالية يمكن لها أن تكون موافقة لتحولات تحررية حتى بدون إرادة منها (بل وبطريقة أفضل من الاشتراكية!). وليس هذا القول سوى تكرار لما تروجه الأيديولوجية الليبرالية الأمريكية، ووظيفته هو التخدير والإطاحة بمقياس للتحديات الحقيقية وللنضال اللازم لمواجهتها. وتتفق نظرية "معاداة الدولة" التي يقترحها الكتاب تماما مع استراتيجية رأس المال التي تسعى إلى الحد من تدخل الدولة في إدارة المجتمع والاقتصاد لمصلحة رأس المال الذي يسعى إلى قصر دور الدولة على وظيفتها البوليسية. كما أن الخطاب الخاص "بمعاداة الأمة" يجعل دور الولايات المتحدة كقوة عسكرية وبوليسية عالمية مقبولا. لكن الشعوب في حاجة لشيء آخر: دفع الممارسة السياسية فى خدمة التقدم الاجتماعى، وإنماء فعالية ممارسات الديمقراطية الاجتماعية والمواطنة، والدفاع عن مصالح الشعوب في مواجهة العولمة. نعم. علينا أن نعترف بأن الصيغ المعمول بها في الماضي من أجل إنجاز التقدم قد فقدت فعاليتها في ظل الظروف الراهنة.... فليكن. يشوبهم الحنين إلى الماضي. بيد أن التحدي يظل كاملا ولو تغيرت الظروف التي تحيط به.

إن ما عرضته في هذا المقال من تحليل للإمبريالية الجماعية الجديدة وللهيمنة الأمريكية يقع موقعاً مناقضاً للخطاب المسكن المساير للعصر. لقد وصفت هذا النظام بأنه "إمبراطورية الفوضى" (عنوان كتابي المنشور عام ١٩٩١). وتتلخص النتائج التي توصلت إليها في ميدان الاقتصاد السياسي في لحظتنا الراهنة في الأطروحات الثلاث الآتية:

أولا: تحتاج الإمبريالية الجماعية الجديدة إلى رأس حربة عسكرية، وقد تورطت أوربا في هذا الفخ، مقلصة المشروع الأوربي إلى حد جعله الجناح الأوربي لمشروع الولايات المتحدة الخاص.

ثانيا: لا تقوم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس تفوق لنظامها الاقتصادي، بل على تفوق عسكري قبل كل شيء. وتسمح تعبئة هذه الوسيلة

العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بتجاوز العجز المالي الخاص بوضعها الطفيلي في النظام العالمي.

ثالثا: لا يقع التناقض بين أوربا وأمريكا في مجال مصالح قطاعات رأس المال المهيمن بل فى مجال آخر ألا وهو مجال التعارض بين التقاليد الثقافية السياسية في كلتا القارتين. ولا تستطيع الشعوب الأوربية أن تساهم في افتتاح فصل جديد من فصول تطور النظام العالمي، ما بعد الإمبريالية، إلا إذا وصلت إلى فرض أشكال من السلطة الديمقراطية الأصيلة، وأن تحد من الهيمنة الأحادية لرأس المال على مجتمعاتها.

٦- يقتضي البديل الضروري والممكن موضوعياً قلب العلاقات الاجتماعية التي تضمن هيمنة رأس المال بصفة عامة وهيمنة المراكز على التخوم بصفة خاصة. هل هناك اسم لهذا البديل غير الاشتراكية؟ نريد نظاما لا يتحقق تلاحم البشرية فيه اعتماداً على السوق (الذي يستبعد أكثر مما يدمج في ظروف الرأسمالية) وإنما أساسا بواسطة الديمقراطية بمعناها الأكثر ثراء وامتلاء.

هذا البديل ممكن ولكنه ليس أكيدا البتة، بمعنى أن هناك "قوانين" لابد أن يفرضها التاريخ. فكل نظام يشيخ يتحلل. ولكن العناصر الناتجة عن تفككه يمكنها أن يعاد تركيبها بطرق مختلفة تفتح أبواب مسيرات متباينة نحو الأفضل أو الأسوأ. لقد قالت "روزا لوكسمبورج " في عام ١٩١٧ "إما أن تكون اشتراكية أو بربرية". وقد قمت بتلخيص هذا البديل منذ ثلاثين عاما في عبارة "إما الثورة أو الانحطاط". وكنت اقترحت بهذا الصدد أطروحة نظرية تفسر أسباب "عدم اليقين" الذي لا يمكن تفاديه بشأن تطور المجتمعات الإنسانية، وهو أطروحة "التحديد المرن" بدلا من "التحديد الصارم" للروابط بين مختلف العناصر المكونة لبنية النظم الاجتماعية.

(٦)
نهاية الليبرالية هى الفوضى

يمر المركز الرأسمالى اليوم بأزمة متفاقمة ظهرت بوادرها فى أزمة الأوراق المضمونة بالرهون العقارية التى توسعت فيها البنوك الأمريكية بشكل محفوف بالمخاطر، وجرى تداولها بشكل واسع فى جميع البورصات الكبرى مثل الكثير من "المشتقات" التى يسيل لعاب المضاربين فى البورصات على تداولها جرياً وراء المكاسب الوهمية التى سرعان ما تتبخر وتترك أصحابها من صناديق الاستثمار، أو صغار ومتوسطى المدخرين، يعانون من الإفلاس بل الخراب الاقتصادى.

وبدأت نتائج هذه الأزمة تنعكس على البورصات من أواخر العام الماضى، ولكنها ظهرت على السطح وتفاقمت خلال الشهور الأولى من هذا العام، فقد هبطت مؤشرات بورصات نيويورك، ولندن وباريس وفرانكفورت بأكثر من ١٦% منذ سبتمبر ٢٠٠٧، أما بورصة طوكيو فقد هبطت بحوالى ٢٢% فى الفترة ذاتها. وحدث ذلك رغم كل محاولات البنوك المركزية وخاصة بنك الاحتياط الفدرالى الأمريكى ضخ مئات المليارات من الدولارات فى السوق لمنع الانهيار. وحيث إن الأزمة مصدرها الأساسى تباطؤ الاقتصاد الأمريكى، فقد ترتب عليها انخفاض سعر الدولار بالنسبة لليورو بأكثر من ١٠% منذ أواخر العام الماضى.

وكانت هذه الأزمة متوقعة، ومن جهتى، فقد تنبأت بها منذ عام ١٩٩١، عند بداية قيام العولمة النيوليبرالية. وقد قلت إن هذا النظام لا استدامة له، ولا يمكن أن يستمر لأنه خاضع تماماً لسيطرة رأس المال.

الجرى وراء أقصى ربح

وإذا لم يسقط هذا النظام تحت ضربات الطبقات العاملة والشعوب، فإنه سيسقط من تلقاء ذاته، فهو يمر بمرحلة الأزمة النظامية تحت تأثير تناقضاته

الداخلية التى ستؤدى لبداية انهيار جناحه المالى- وهو كعب أخيل لليبرالية. ولذلك فالاختيار ليس بين "الليبرالية أو الفوضى"، كما يدعى الخطاب السائد، ولكنه بين "الليبرالية والفوضى"، وبين "البديل الشعبى الحقيقى الاجتماعى والديمقراطى".

وقد نتساءل لماذا لم يتمكن الرأسماليون من تجنب الأزمة؟

والجواب أن الرأسمالية نظام لا يعمل بقدر من الكفاءة لمدة طويلة نسبياً إلا عندما يفرض عليه خصومه- عن طريق النضال الاجتماعى- الحد من شهيته للربح. لقد حلل ماركس هذه الحقيقة بوضوح حيث قال: إن الجري وراء أقصى الربح، وهو قانون أساسى لرأس المال، يؤدى لتوزيع للدخل يبتعد عن المساواة أكثر وأكثر. وهذا أمر لصيق بقانون التراكم الرأسمالى. وكما يدلنا تاريخ القرن الماضى، فقد فرض النضال الاجتماعى على رأس المال الكثير من التنازلات، مثل دولة الرفاهية فى الغرب، والاشتراكية كما هى فى الواقع فى بلدان الشرق، أو الجبهة التى تكونت فى باندونج لإقامة المشروعات الوطنية الشعبية فى بلدان الجنوب. هذه العوامل هى التى خلقت الظروف لنمو مستدام، ولإعادة إنتاج هذا النمو الاجتماعى. وذلك عن طريق توسيع القاعدة الاجتماعية المنتجة، وما صاحب ذلك من توسع فى الطلب والاستهلاك.

لقد أدت الثلاثون عاماً المجيدة فى الغرب للتقليل من البطالة، وتحقيق توزيع ثابت للدخل طوال حوالى الأربعين عاماً. وفى خلال تلك المرحلة، بلغ نصيب الأجور فى البلدان الرأسمالية حوالى ٦٠% من الدخل المحلى الإجمالى، ونصيب الأرباح بين ٢٠ إلى ٣٠%، ويخصص الباقى للاستثمار.

ولكن تدهور ثم انهيار دولة الرفاهية فى الغرب، وكذلك الأنظمة الاشتراكية فى الشرق، ومشروعات باندونج، خلق خللاً فى التوازن ضد مصالح الطبقات العاملة والشعوب فى التخوم، الأمر الذى غذى لدى رأس المال الوهم بأنه قد دخل فى مرحلة لا نهاية لها من تزايد معدلات الربح. وهذا يؤدى للمبالغة فى تقييم رأس المال.

فعندما ينمو رأس المال، خاصة فى البورصة، بشكل دائم- وهو أمر ضرورى لإرضاء المستثمرين أكثر وأكثر- ينخفض نصيب العمل (أجور العاملين) بشكل مستمر. أى أن هناك فائضاً من الأرباح التى لا يمكن استثمارها لعدم وجود طلب أو استهلاك كافٍ، بسبب نقص القدرة الشرائية. فأين تذهب هذه الأرباح؟ إنها تغذى عملية المبالغة فى تقييم رأس المال، أى أنها عملية هروب للأمام، ولكنها لا يمكن أن تدوم للأبد، إذ ستحدث عمليات مثل انهيار أوراق الرهن العقارى أو غيرها وتؤدى للنزول بقيمة رأس المال. ونحن نمر الآن بمرحلة تقتضى نزولاً كبيراً فى تقييم رأس المال. وهذا يعنى أن قيمة الأسهم ستستمر فى الانخفاض لا محالة.

ولكن هذا النظام قائم على مفارقة هى خصخصة الأرباح... وتأميم الخسائر (أى تحميلها للمجتمع)! وطالما كان الهروب للأمام يسمح بتزايد معدلات الأرباح كانوا يقولون إن هذه الأرباح هى الحق المقدس للقطاع الخاص الذى يستثمر. والآن عندما حدثت الأزمة، يحاولون نقل عبئها للعاملين والبلدان الأكثر تعرضًا للمخاطر فى النظام العالمى. ومنذ الآن يرتفع التضخم فى أوروبا عن الأعوام السابقة ليخفض القيمة الحقيقية للأجور.

وفضلاً عن ذلك، فانخفاض قيمة رأس المال بالانخفاض فى البورصات، أصاب صناديق المعاشات التى تحل محل دفع المعاشات من ميزانية الدولة، وتحولها لصناديق للاستثمار الرأسمالى للمدخرات. والنتيجة أنه فى بلدان كالولايات المتحدة وبريطانيا حيث تقوم صناديق المعاشات بالدور الأكبر، ستنخفض المعاشات. أما فى فرنسا وألمانيا حيث دور هذه الصناديق أقل فى دفع قيمة المعاشات- وإن كان يتزايد منذ عشرين عاماً- فالتأثير أقل نسبياً. ومع ذلك فصناديق المعاشات الأمريكية هى أكبر مستثمر مالى فى فرنسا حيث تمتلك حوالى ٤٠% من قيمة الشركات الكبرى الأربعين فى البورصة الفرنسية (CAC 40)، وهى تعانى من الخسائر حالياً.

وأخيراً، لن تسمح البنوك المركزية "بإفلاس" البنوك الكبرى، بل ستتقدم لإنقاذها على حساب المواطنين الذين ستحملهم عبء الهدية التى ستمنحها للبنوك

لحمايتها من الإفلاس، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالطبع، سيكون المبرر هو منع حالة الذعر بين المودعين من الأفراد والشركات- الذى سيخسرون مدخراتهم إذا لم يجر التصرف بهذه الطريقة- وما يحدثه ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية. وعلى المستوى الدولى سيجرى الهجوم على البلدان الأضعف، فقد سمعنا الرئيس ساركوزى يهاجم صناديق الاستثمار الحكومية للصين والبلدان العربية (التى لا تمتلك ٤٠% من أسهم الشركات الفرنسية)، ولا يتحدث بكلمة عن صناديق المعاشات الأمريكية.

وهذا يعنى أننا ندخل فى مرحلة من الفوضى السياسية، مرحلة ستشتد فيها الصراعات الاجتماعية والسياسية على المستويات القومية والدولية. ولكن لا يمكن التنبؤ برد الفعل فى كل بلد، فأزمة عام ١٩٢٩ نتج عنها الجبهة الشعبية فى فرنسا، ونظام العقد الجديد (النيوديل) فى الولايات المتحدة، ولكنها أنتجت كذلك النازية فى ألمانيا. وفضلاً عن ذلك، فرغبة رأس المال أن يحمل جزءًا من خسائره لشركائه الأضعف فى النظام العالمى، سينتج عنه فقدان الاستقرار فى بعض هذه البلدان، وأخص بالذكر البلدان العربية والبترولية، فهى معرضة بشدة للمخاطر، سواء أكانت فقيرة أم غنية.

اليسار الأوروبى غير المستعد

وأوروبا لن تهرب من الأزمة، فالنظام الأوروبى يعمل بقدر من الانتظام عندما لا تحدث هزات عنيفة، حتى وإن كانت معدلات النمو متواضعة. ولكن عندما تحدث الأزمة، لن تستطيع أوروبا الاتفاق على طريقة إدارتها. وأوروبا تجمع غير متجانس، والمعارك الاجتماعية لن تحدث على المستوى الأوروبى وسيجرى الرد على هذه الصراعات على المستوى القومى. سيكون موضوع السياسة المتبعة بالنسبة لليورو مصدراً للصداع، فاليوم يكتفى البنك الأوروبى بتكييف سياسته وفقاً لسياسات بنك الاحتياط الفدرالى، ولكن سرعان ما سيكون ذلك غير كاف. والأمر المقلق فى هذه الأزمة هو أن القوى الشعبية، أى اليسار بالمعنى الواسع غير مستعدة. لقد حظى الخطاب النيوليبرالى لمدة طويلة، بقدر كبير من

المصداقية، ورغم وجود قدر من الشك بشأنه، فهناك قسم كبير من الرأى العــام لا يزال مقتنعاً به، وبالأخص من الطبقات الحاكمة. وفى ظل هذه الفوضى السياســية فإن الحل الوحيد المقبول هو بديل من اليسار الحقيقى، فهل نقترب من بلورة مثــل هذا البديل؟ أتمنى، بل أرجو ذلك.

وفى هذا الإطار يجب أن ننظر باهتمام لصناديق الاستثمار السيادية وخاصــة الصينية فهى الأكثر وضوحًا فى سياستها. فاستراتيجية الصين بالنسبة لصــناديقها تختلف عن بقية الدول العربية مثلاً. فهى تريد الاستفادة من مشاركتها فى النظــام الاقتصادى العالمى لا لمجرد أن تزيد من تنافسية صادراتها وإنما أن تشارك رأس المال الدولى الكبير بأن تشترى بعض الشركات كما فعل الهندى ميتال فى شــراء مصانع الصلب. والفارق هو أن الصينيين يفضلون أن يكون المشترى هو الدولة لا رأس المال القومى الخاص.

لقد شاركت الصين فى رأسمال مجموعة سيتى بانك الأمريكية الكبرى، وهى سياسة يمكن الاعتراض عليها لأنها تقوى الارتباط بين مصالح الطبقــة الحاكمــة الصينية ومصالح العالم الرأسمالى المتقدم.

والصين لا تخشى من هبوط البورصة، حتى وإن كان جــزء صــغير مــن الطبقات الصينية المتوسطة فقد بعض أمواله فى بورصة شانغهاى. ففى الصين، لا تمثل البورصة سوى جزء ضئيل من رأس المال المستثمر، بعكس الأحــوال فــى الغرب حيث تقع البورصة فى قلب النظام. وفى حالة حدوث أزمة كبرى، لن تكون الصين فى خطر شديد لأن لديها وسائل للرد. وهذا ليس حــال أغلــب صــناديق الاستثمار السيادية العربية مثل الكويتية والإماراتية، فهذه تكاد أن تكون مجرد تابع للمركز الرأسمالى العالمى بعكس سنغافورة فهى وكالة تجارية ولكنها تشارك فــى إنتاج الخدمات والتكنولوجيا العالية.

من جهة أخرى، استعادت روسيا تحت قيادة بوتين سلطة الدولة، كمــا أنهــا تملك وسائل قوية للرد. وهى ما زالت قوة عسكرية لا يستهان بها، وهى مصــدر كبير للبترول والغاز، كما أنها سوق كبرى. أما الضحايا المقبلــون فهــم البلــدان الفقيرة التى لم تتعرض للهجوم حتى الآن، ولكنها لن تستطيع منع هبــوط أســعار

فى كتابى "إمبراطورية الفوضى" فى أوائل التسعينيات، بعد حرب الخليج الأولى، قلت إننا ندخل مرحلة الحروب حيث إن منطق النظام يفرض ضرورة السيطرة على العالم باستخدام القوة. وهذا صحيح حيث إن تخلى السياسات النيوليبرالية عن نظام التوافق الوطنى بشأن التوزيع الثابت للدخل، كان يعنى ضرورة اللجوء للقهر المتزايد، والحروب أو التهديد بالتدخل العسكرى ضد البلدان الأضعف. كان على هذه السياسات التغلب على المقاومة، والقضاء على أية معارضة على المستوى الدولى. وعلى المستوى الداخلى رأينا تراجعًا للديمقراطية، التى تحولت إلى كاريكاتير. لقد كانت الديمقراطية البرجوازية فى مرحلة دولة الرفاهية ذات وجه سياسى واجتماعى، فقد كانت تتضمن الانتخاب الحر والتعدد الحزبى، ولكنها كانت تتضمن كذلك توزيعاً للدخل يضمن الاستقرار النسبى. وهذا الوجه هو الذى أعطى القوة بل الجاذبية للديمقراطية الغربية نظراً لأنه أعطاها بعداً اجتماعياً. وابتداءً من عام ١٩٩٠، انفصلت الديمقراطية بالكامل عن البعد الاجتماعى، وتحولت إلى التعبير الشكلى الصرف، الأمر الذى حرمها من المصداقية بل من الشرعية.

الفشل المزدوج فى العراق

وللمحافظة على هذه الأوضاع، كان لابد من وسائل متعاظمة للكبت مثل قانون الأمن فى الولايات المتحدة (Patriotic Act)، وهو قانون خطير جداً. وفك الارتباط بين الديمقراطية السياسية والمشاكل الاجتماعية جرى التعبير عنها بتجريم الصراعات الاجتماعية، والتحولات السياسية والمشاكل المتفجرة مثل هبات الضواحى فى فرنسا.

وبعبارة أخرى، وبعكس نظرية نهاية التاريخ، فإن العولمة النيوليبرالية بعد نهاية الحرب الباردة، لم تؤد إلى السلام العالمى الأبدى، وتقدم الديمقراطية بما فى ذلك فى بلدان الجنوب. فقد ازداد العنف والحروب، وتراجع رأس المال عن المساحات السابقة من الديمقراطية السياسية والاجتماعية.

إن قيام دولة الرعاية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن خيار رأس المال عن طواعية، بل كان نتيجة توازن القوى فى تلك المرحلة. لقد كان مكسباً اجتماعياً، فقد كان للنموذج السوفييتى صدى عالٍ فى الغرب، وكانت دولة الرعاية الوجه المقابل له. ولقد سقط الوجهان فى ذات اللحظة.

أما الاختيار العسكرى، فقد كان ضرورياً لضمان التوازن السياسى الدولى وليس لمجرد تحقيق الأرباح للصناعات الحربية. لقد توقعت الولايات المتحدة أنها ستكسب الحروب التى خاضتها، ولكنها لم تكسبها، إلا أنها لم تخسرها تماماً بعد.

وأنا أنظر إلى حرب العراق كفشل مزدوج: فبالنسبة للأمريكان لم يتمكنوا من إقامة نظام عميل يسمح لهم بنهب ثروة العراق البترولية فى المستقبل. ولكنه كذلك فشل للشعب العراقى الذى لم يفز رغم وجود مقاومة وطنية- ليست بالتأكيد تلك التى تقوم بعمليات تفجير المواطنين، والثأر المتبادل بين الشيعة والسنة- لأنه لم ينجح حتى اليوم فى بناء جبهة متحددة للتحرر قادرة على هزيمة المحتل الأمريكى.

ملحق صناديق الاستثمار المالية

توجد أنواع مختلفة من صناديق الاستثمار، فهناك "صناديق التحوط" وهى صناديق تقوم بالمضاربة على المدى القصير. كذلك تلعب نفس الدور تدخلات البنوك وشركات التأمين فى أسواق المال والبورصات، حيث تعمل على زيادة حجم أرباحها بالمكاسب السريعة الإضافية. وهذه العمليات ذات طبيعة مضاربة بغض النظر عما يقوله دانييل بوتون رئيس بنك السوسييتيه جنرال. فالليبرالية تسمح بهذه العمليات، بل تشجع على القيام بها، والمنافسة تفرضها بالفعل. أما صناديق المعاشات فلها أهداف أخرى فهى تعمل على الحصول على أرباح مستقرة لمحفظتها فى المدى المتوسط. ولكن المعاشات التى تدفعها تتوقف على الأرباح التى تحققها، وهى تبقى لذلك غير مضمونة، حيث تنقل عبء المخاطرة لأصحاب المعاشات الذين خدعهم الخطاب الرنان عن "التحول للمالية السعيدة" و"الرأسمالية المنتصرة للأبد".

أما الصناديق السيادية فتعمل وفقاً لمنطق آخر يتوقف على استراتيجية الدولة المالكة لها. والصناديق الصينية هى أداة تحاول رأسمالية الدولة الصينية أن تفرض نفسها عن طريقها كشريك متساوٍ للرأسمالية العالمية مع بقية أعضاء الثالوث، أى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وهذه الصناديق لا تعمل على تحقيق الأرباح فى المدى القصير، وإنما أن تخترق رأس المال الاحتكارى المتعولم لتضمن للصين، فى مساواة مع شركائها، الحصول على الموارد الطبيعية للأرض، والسيطرة على التكنولوجيا والأسواق.

والصين تمتلك الوسائل لتحقيق ذلك، فمن وراء الصناديق تقف دولة قوية صناعياً وعسكرياً تستطيع الرد على أى هجوم مالى، أو اقتصادى، أو حتى عسكرى. أما صناديق البلدان العربية التى تهدف لضمان "ما بعد البترول" للطبقات المتميزة التى تعيش حالياً على ريع البترول، فلا تملك مثل هذه الوسائل. فهذه البلدان، بدون البترول ليست سوى قوى لا وزن لها فى النظام العالمى.

(٧)
الالتقاء فى إطار التعدد

يفترض بناء التقاء الحركات والقوى الاجتماعية والسياسية التي تعبر عن ضحايا الرأسمالية النيو لبرالية المعولمة بالضرورة، احترام تعدديتها.

وسأحاول هنا تصنيف جميع القوى السياسية والاجتماعية (من اليمين واليسار) التي تنشط في عالمنا المعاصر، بتقسيم مواقفها بالنسبة إلى خمس محاور تعبر عن خمس معايير رئيسية للاختيارات الممكنة.

١. فعلى المحور الأول نقيس درجة جذرية انتقادها للرأسمالية. فمن يقبلون النيوليبرالية دون شروط يقفون على يمين هذا المحور. وبالقرب منهم يقف أولئك الذين يقبلون متطلباتها الأساسية، ولكن يطالبون بإصلاحات "تجميلية" تهدف لإنقاذ الرأسمالية من تطرف النيوليبرالية (على طريقة جورج سوروس). أما خطاب البنك الدولي، والبرامج التي تهدف "لتخفيف حدة الفقر" (دون المساس بالنظام النيوليبرالي الذي يخلق الفقر)، فهي تشارك في الاستراتيجيات التي هدفها الحقيقي هو إضعاف الحركات الشعبية لا تقويتها. وبعد ذلك عند الوسط، نجد الإصلاحيين المعتدلين الذين يدافعون في المرحلة الحالية عن المكتسبات السابقة المهددة حالياً (الحق في العمل، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والصحة، الخ). وعلى يسار هؤلاء نجد الإصلاحيين الجذريين الذين يقترحون إصلاحات تتجاوز منطق الرأسمالية، وتقترب من أولئك الذين يحددون مواقفهم على أساس مشروعهم ذي الرؤية المجتمعية الاشتراكية.

٢. وعلى المحور الثاني نقيس درجة الجذرية في انتقاد العولمة الرأسمالية. فعلى اليمين نجد أولئك الذين يقبلون العولمة بلا شروط، ويعتبرونها أمراً لا مفر منه، بل إنها توفر بعض الفرص التي يجب اقتناصها. وفي اتجاه اليسار نجد الوعي بالبعد الإمبريالي للعولمة الرأسمالية كما هي في الواقع، وخاصة في شكلها النيوليبرالي، وكذلك دور الهيمنة الذي تلعبه الولايات المتحدة.

٣. وعلى المحور الثالث نقيس درجة راديكالية مفهوم الديمقراطية عند الفئات المختلفة. فالمواقف المعادية صراحة للديمقراطية منتشرة في عالمنا المعاصر، وهي لا تقتصر في الجنوب وبلدان الشرق السابقة، على الطبقات والسلطات الجديدة الكومبرادورية المنضوية تحت لواء المشروعات النيو إمبريالية والنيوليبرالية، ولا على أولئك الذين يحنون للشعبوية وللسوفييتية، ولكن في الشمال أيضاً، لا في الولايات المتحدة وحدها (يضم اليمين ذو التوجهات الأصولية المسيحية التي تحن للمكارثية، حوالي نصف الناخبين الجمهوريين)، وحتى في أوروبا ذات التقاليد الديمقراطية (وتشهد على ذلك التيارات الشعبوية على طريقة هايدر وبرلوسكوني وغيرهما). وفي اتجاه الوسط من هذا المحور، نجد أغلبية الجماهير التي تكتفي بممارسات الديمقراطية المحدودة ابتداء من المعارك الانتخابية الاحتفالية (كما في الولايات المتحدة وبلدان العالم الثالث) إلى الديمقراطية المنخفضة المستوى القائمة على التوافق المزعوم غير المسيس (فالاقتراع في هذه الحالة- سواء اتجه لليسار أو اليمين- يبقى بلا مغزى لأن الحكومات التي تنتج عنه تبقى أسيرة لقواعد السوق). أما اليسار على هذا المحور فيتحدد على أساس المعارك التي يخوضها ليعطي الديمقراطية مفهومها المحرر الضروري. وهذا المفهوم يشمل جميع أبعاد التحدي التي تؤكد حقوق الكائن البشري وحقوق المواطن، والحقوق الاجتماعية الفردية والجماعية، وحقوق السيطرة على النظام الاقتصادي. وهذه المطالب الجذرية تتجه للالتقاء مع المشروعات المجتمعية التي "تتجاوز الرأسمالية".

٤. وعلى المحور الرابع نقيس درجة جذرية المواقف في مجال العلاقات بين الرجل والمرأة، أو ما يسمى علاقات النوع. فعلى اليمين نجد المعادين صراحة للمرأة (وهم ينتمون بصفة عامة للأصوليين الدينيين في الولايات المتحدة، والعالم الإسلامي، والهندوسي، والكونفوشي، الخ)، وكذلك من يتبنون المواقف الذكورية واقعياً. وفي اتجاه الوسط، نجد التيارات السياسية التي تقبل المطالب النسوية بشرط ألا تمس النظام الرأسمالي (بل النيوليبرالي) الأساسي. أما الحركات النسوية الجذرية فتقف، مثل الحركات الديمقراطية الجذرية، على أساس منطق تحرري ينفتح بالضرورة على آفاق "تتجاوز الرأسمالية". والتناظر الكبير بين المحورين

الثالث والرابع ينتج من العلاقة الوثيقة بين المطالب الديمقراطية والنسائية ذات الطبيعة التحررية، فالتحرر يتطلب تجذر المطالب الديمقراطية والنسوية في الوقت ذاته.

٥. وعلى المحور الخامس نقيس درجة تجذر النقد الموجه للنظام العالمي المسيطر من وجهة النظر البيئية. فعلى اليمين نجد موقف الإدارة الأمريكية التي تتجاهل عن عمد هذا التحدي مضحية بذلك مستقبل كوكب الأرض لصالح المكاسب المباشرة للشركات متعدية الجنسية، وللمحافظة على "أسلوب المعيشة"- المبدد- الأمريكي. وفي اتجاه الوسط نجد المدافعين عن البيئة السذج الذين لا يستطيعون تقدير هذا البعد المدمر للرأسمالية والذي لا ينفصم عن قصر مدى النظر للحسابات المالية "للرشاد" النسبي لهذا الأسلوب من أساليب الإنتاج. وفي المقابل، يقترب المدافعون الجذريون عن البيئة الذين لا يتجاهلون هذا الارتباط الوثيق، من المنتقدين الجذريين للرأسمالية. وحيث إن هذين المعيارين- انتقاد الرأسمالية والانتقادات المتعلقة بتخريب البيئة – يجب أن يلتقيا معاً، يمكن الخلط بين هذا المحور الذي نقيس عليه درجة جذرية الانتقاد لتخريب البيئة، مع المحور الأول الذي تقيس عليه درجة جذرية الانتقاد الموجه للرأسمالية.

ويمكن تحديد مكان جميع المواقف الأيديولوجية، والقوى السياسية، والحركات الاجتماعية، في إطار هذا المجال القياسي ذي الخمسة أبعاد.

وفي هذا المجال توجد مناطق خالية عملياً لأن مجموعة المقاييس المستخدمة تتناقض فيما بينها بحيث لا تسمح بالالتقاء. وهناك في المقابل مناطق تتركز فيها قوى اليمين المسيطر، في حين أن الكثير من الحركات الاجتماعية المبعثرة حتى الآن، والتي تكون جزئياً على الأقل، البديل اليساري المحتمل، نجدها متفرقة بين الوسط واليسار في المجال المعين.

واليوم يكون الشخص يمينياً إذا ما تبنى الأطروحات النيوليبرالية، والرؤية المعولمة المرتبطة بها، حتى إذا لبس لبوساً انتخابياً يسارياً (وهو ما يحدث كثيراً في أوروبا)، أو تبنى خطاباً (وخطاباً فقط) يدعي الوطنية ومعاداة الإمبريالية (وهو

أمر ممكن في بلدان الجنوب). وبوجد اليمين الرئيسي في هذا الموقع، فهو إصلاحي معتدل في أحسن الفروض، وقائم على أساس "التوافق" الديمقراطي بالمعنى الشائع. وهذا اليمين الذي يكون الأغلبية في جميع الأحزاب الأوروبية تقريباً، يجد على يمينه، خاصة في الولايات المتحدة، حركات أيديولوجية واجتماعية غير ديمقراطية، وعنصرية، ومعادية بعنف للمطالب النسوية. وقد ضمت المكارثية الجديدة للفئة الحاكمة الجمهورية (في الولايات المتحدة) هذه "الجبهة الأخلاقية" ضمن التحالف الحاكم. وفي التخوم في الجنوب وبلدان الشرق السابقة، يجد اليمين الكومبرادوري الحاكم بصفة عامة، قاعدته الاجتماعية بين "رجال الأعمال" الذين تدعمهم العولمة النيوليبرالية. وتعبير "رجال الأعمال" الواسع الاستعمال في بلدان العالم الثالث وبلدان الشرق السابقة، يعبر عن طبيعة هذه "البرجوازية" الهشة غير الديمقراطية، والبعيدة عن روح المبادرة.

واليسار الذي نريد بناءه، سيكون معادياً جذرياً للنيوليبرالية، ومعادياً للهيمنية إن لم يكن معادياً للإمبريالية، وديمقراطياً بحق، وبالتالي سيقف على طرف النقيض من هذه "البرجوازيات". ولكن ليس من الضروري أن تقف جميع القوى والحركات التي تشارك في النضال المعاصر ضد سلطات اليمين المسيطر في هذا الموقع، فهناك في المركز الرأسمالي يسار، جذري في بعض الحالات، ولكنه لا يعي البعد الإمبريالي للنظام. وفي الوقت الحالي، يمر الوعي بمعاداة الإمبريالية في الشمال بكامله بحالة من الضعف الشديد، فتدهور حركات التحرر الوطني التي كانت تعبئ الشباب من "أنصار العالم الثالث" قد أدى لحالة من الإحباط. كذلك يوجد بالتخوم بعض من يحنون للسوفيتية والشعبوية، ممن ينتقدون النيوليبرالية أو الإمبريالية، حتى وإن كانوا غير متحمسين للديمقراطية. كما توجد شرائح من القوى السياسية والأيديولوجية في التخوم ممن لديهم آمال في المستقبل، ويدافعون عن المصالح الوطنية العادلة. وهناك بعض الحكومات في المناطق المعنية ممن يبدو أنهم لم يقبلوا بالعولمة تحت الهيمنة الأمريكية إلا "رغم إرادتهم الحرة" لاعتقادهم بأن توازن القوى لا يسمح لهم "بالرفض". وفي اللحظة الحالية على هذه القوى أن تختار بين وهم بناء وطنية يمينية، منخفضة الديمقراطية في أحسن التعبيرات، تقبل

الانخراط في النيوليبرالية المعولمة، التي تتصور أنه من الممكن "التفاوض" معها، وبين الانضمام مستقبلاً لجبهة شعبية ديمقراطية معادية للرأسمالية. وهذا الاختيار الأخير وحده الذي يسمح لهذه القوى باكتساب القوة والانضمام لمعسكر اليسار العالمي الذي نعمل على بنائه. وفي الحالة المضادة سيبقون في حالة تردد، أو سينحدرون لمتاهات الشوفينية أو العرقية، أو الأصولية المتمسحة بالدين (كالإسلام أو الهندوسية السياسية). وهذه الحركات المعادية للديمقراطية تقبل في واقع الأمر إخضاع شعوبها لما تفرضه العولمة الرأسمالية، بالرغم من الحديث الطنان "المعادي للغرب"، وهي تنتمي في الحقيقة للتحالف اليميني العالمي.

وبناء اليسار البديل يقتضي أن نطور هنا وهناك استراتيجيات وتكتيكات تجتذب إلى التجمع حول المركز اليساري، جميع القوى السياسية، وجميع التيارات الأيديولوجية، وجميع الحركات الاجتماعية، التي تناضل ضد النيوليبرالية، أو ضد الإمبريالية، أو من أجل تقدم الديمقراطية، أو من أجل تحرير المرأة، أو من أجل احترام شروط الإدارة البيئية الصحيحة للكوكب.

ويستطيع الالتقاء الوسط/ اليسار أن يجتذب إليه الكثير من الحركات المفتتة المنتشرة في أرجاء المجال ذي الأبعاد الخمسة الذي تحدثنا عنه. وليس هناك أي سبب لافتراض بقاء الإصلاحيين، والمدافعين عن الديمقراطية، وعن حقوق المرأة، وعن الشعوب، وعن البيئة، وعن السلام، إلى ما لا نهاية عاجزين عن استخلاص الدروس من فشل الاختيارات "المعتدلة" التي تميز الكثير من مواقفهم حتى اليوم. والجميع لن يبقوا كذلك، وعلينا أن نتفهم هذه الحقيقة. وسيستمر بعض الإصلاحيين مكتفين بالإصلاحات التجميلية دون أن يفهموا بالضرورة أن اليمين المسيطر يستخدمهم، كما سيبقى بعض الثوريين أسرى الجيتو الدوجمائي الذي يمنعهم من معرفة كيف يقودون الإنسانية في اتجاه مشروعهم المجتمعي.

كما أنه من الممكن دفع التيارات، بل المنظمات الممثلة للقطاعات المعادية للإمبريالية في بلدان الجنوب نحو مواقف أكثر تماسكاً تجتذب إليها التأييد الشعبي الواسع. ولكن ستبقى دائماً أجزاء من هذه القوى المحتملة مرتبطة بالمعسكر الكومبرادوري، كما ستبقى حركات شعبية سادرة في تخبطاتها الثقافوية.

أما جبهة اليمين المسيطر فهي أقل صلابة بكثير مما تبدو، إذ تحتوي الكثير من التناقضات التي ستزداد عمقاً مع "النجاحات" الظاهرية لمشروعها، وستتشقق الكتلة التي تكونها. فالجنوب – الذي لا يمنحه مشروعها أي شيء – يحتوي سلسلة من "الحلقات الضعيفة" (الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها). والشمال ذاته، معرض لرؤية التقاليد الديمقراطية الإنسانية والاشتراكية العريقة في تاريخ أوروبا، تقف عقبة متزايدة في طريق التجمع وراء الآفاق المخيفة التي تمثلها هيمنة الولايات المتحدة. والرأسمالية لا تمثل بالتأكيد "الأفق النهائي" كما يعتقد للآن الكثير من الأيديولوجيين وقادة الحركات الشعبية التقدمية. وقد لا يقوم الصراع المباشر إلا ضد النيوليبرالية (الشكل الرجعي المتطرف للرأسمالية)، وغطرسة الهيمنة للولايات المتحدة (رأس الحربة للإمبريالية الجديدة). وستتجذر هذه الصراعات كلما حققت تقدماً في هذه الاتجاهات.

وسيبقى في العالم الكثير ممن أطلق عليهم "الساسة الباحثون عن الطريق"، وأعني بهم أولئك الرجال والنساء النشطين، والمسموعي الكلمة، وذوي الفهم الانتهازي للسياسة، الذي يقضي بالاستفادة من توازن القوى القائم، في حين يفهمها الراديكاليون والثوريون على أنها فن تغيير توازن القوى. والساسة الباحثون عن الطريق لا يصمون آذانهم عن رأي الأجزاء من المجتمع التي يتوقف نجاحهم عليها (سواء أكان النظام ديمقراطياً انتخابياً أو غير ذلك). فهم يتلمسون طريقهم إذن، في بحار تنتشر فيها الصخور المختفية، دون أن يتأكدوا من الوصول إلى بر الأمان. وقد ينضم الكثير من هؤلاء إلى معسكر اليسار إذا ما نجح بعد إعادة تكوينه، في قلب موازين القوى. وهم لن يفعلوا ذلك بشكل انتهازي فج، وإنما لأنهم وجدوا في هذا اليسار القيم التي يصبون إليها. والكثير من الإصلاحيين هنا، أو المعادين للإمبريالية هناك، تحركهم جزئياً على الأقل، القيم التي نتبناها نحن.

وبناء الالتقاء يعني بناء هذا اليسار الضروري، وسيظهر النمو المتزايد لهذا الالتقاء في إطار التعدد بتوسع الدائرة التي تتجمع حول هذا الوسط/ اليسار. وعندما تنمو هذه الدائرة لتملأ حيزاً كبيراً من هذا المجال تكون المعركة قد انتهت بالانتصار، ويتغير توازن القوى لمصلحة الطبقات العاملة والشعوب.

ويمكن التعبير عن بناء الالتقاء بكثير من الأشكال السياسية التي تكمل كل منها الأخرى.

"جبهة موحدة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والعدالة الدولية"، بما يعني أن الهدفين لا ينفصمان، وأن العدالة الاجتماعية في المركز يجب أن يصاحبها الوعي المعادي للإمبريالية بوضوح، وأن معاداة الإمبريالية في التخوم لا مستقبل لها إذا لم تقم بها الطبقات الشعبية التي تحتاج إلى العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

"الدولة الديمقراطية التي تقود مرحلة الانتقال الطويل إلى الاشتراكية هي دولة تفرض التقنين على الأفراد والمجتمع". او بعبارة أخرى: "لا يمكن الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية دون الديمقراطية، ولا ديمقراطية دون الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية".

وهذه الشعارات تستفيد من دروس التاريخ المعاصر، فحكومات الجنوب التي قبلت أن تكبل رغبتها في الديمقراطية في قيود النيوليبرالية قد ساهمت في الإساءة لسمعة الديمقراطية (وهناك المثال المأساوي للأرجنتين)، ونادت إما بالعودة للشعبوية التسلطية، أو للدكتاتورية الدموية في خدمة الإمبريالية. وفي الشمال، يضع التوافق بين اليمين واليسار (ذي الأغلبية البرلمانية) حول النيوليبرالية الاقتصادية، الشكل الأمريكي للديمقراطية منخفضة المستوى، بديلاً عن ديمقراطية المواطنة الاجتماعية لليسار التاريخي، ويطيل من أمد تفتيت المقاومة، ويلغي الأمل في نضوج الوعي المعادي للإمبريالية.

والالتقاء – أي توسيع دائرة الوسط/ اليسار – لا يستبعد التعدد، بل يساعده لأنه يمنحه المدى الكامل في إطار المجال ذي الأبعاد الخمسة. وبناء هذا الالتقاء يمثل التحدي الحقيقي. وأية قوة تعبر عن ضحايا الرأسمالية المتوحشة للإمبريالية المعاصرة، أو هيمنة أمريكا الشمالية، والحرب العالمية التي تقودها ضد شعوب الجنوب، لا يمكن أن تجهل أنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها العاجلة المحدودة، أو الأبعد مدى، دون التأكيد على تضامن جميع قطاعات الجبهة المتحدة العالمية من أجل العدالة الاجتماعية، ومن أجل العدالة الدولية.

(٨)
الماء إرث مشترك للشعوب

الماء، وهو موزع بطريقة غير متساوية على سطح الكوكب، لا يمكن للحياة أن تستمر بدونه، ويؤثر هذا التوزيع بشكل كبير على مصير الشعوب، لأن هذا الإرث المشترك مصدر للوفرة عند البعض، ونادر الوجود عند البعض الآخر. وتزيد الحملة النيوليبرالية الحالية، التي تعمل على جعل الماء سلعة تجارية، ويخضع بذلك للخصخصة والمنافسة في السوق من تباين هذه الأوضاع. وأيا كانت الدوافع، فهذا الاختيار لا يأخذ في الاعتبار احتياجات الشعوب، ومن باب أولى، لا يحترم حقها الأساسي في الماء وهو العنصر الحيوي. ولذلك فمن الأهمية بمكان تأكيد حق الشعوب في هذا الإرث المشترك، وتعزيز النظرة الاقتصادية التي تعطي الأولوية للتنمية البشرية على المصالح الاقتصادية، وتشجيع المبادرات السياسية التي تهتم بمصالح أولئك الأكثر حرماناً فيما يتعلق بالماء.

١- الماء مورد موزع بطريقة غير متساوية

لا توجد حياة بدون الماء، فهو ضروري كالهواء تماماً. وسنهتم في هذه الدراسة المختصرة، باستخدامات الماء في الزراعة، وهي التي تستهلك الجزء الأكبر من المياه.

يتوزع الماء في الطبيعة بطريقة تتسم لحد كبير باللامساواة بين المجتمعات الزراعية على نطاق الكوكب، فالمناطق المعتدلة والاستوائية تتلقى الماء بالمجان من "السماء" على شكل أمطار غزيرة. وعندما تسقط هذه الأمطار على تربة عميقة تحتفظ بالماء، تتهيأ الظروف لزراعة سهلة وعالية المردود. أما في المناطق الجافة وشبه الجافة، فلا بد من البحث عن الماء، أي ضخه من الآبار العميقة أو الأنهار ثم استخدامه في ري جميع الأراضي المزروعة. وهنا يصبح إنتاج الماء ذا تكلفة معينة وليس مجانياً، فهل تقتضي هذه الندرة فرض سعر لهذا المورد؟

٢- تأثير الماء على القدرة التنافسية للزراعة

إذا اتخذنا موقف عالَم الاقتصاد الرأسمالي المعولم، فسنتساءل فوراً عن أثر هذه اللامساواة في توزيع الماء على القدرة التنافسية النسبية للإنتاج الزراعي في مناطق العالم المختلفة.

يميز علم الاقتصاد التقليدي بين مفهومين مختلفين للإنتاجية، وهما: إنتاجية العمل (وهو ناتج قسمة قيمة المنتج على كمية العمل المبذول مباشرة في إنتاجه)، وإنتاجية رأس المال (بالمثل، ناتج قسمة قيمة المنتج على رأس المال المستخدم لإنتاجه). ويجمع كارل ماركس هذين الوجهين لذات الحقيقة- وهي درجة تطور قوى الإنتاج- ويُعرِّف مفهومه لإنتاجية العمل الاجتماعي، وهو: حجم الإنتاج ذو القيمة الانتفاعية المحددة، الذي نحصل عليه من كمية محددة من العمل الكلي الحي (المستخدم مباشرة في الإنتاج المعني)، والميت (الذي يتبلور في أدوات الإنتاج المستخدمة).

ونفس المجموعة من العمل المباشر، وغير المباشر، أي استخدام نفس المستوى من تكنولوجيا الإنتاج، لا ينتج بالضرورة نفس حجم الإنتاج، فنتائج هذه المجموعة تتوقف في الواقع، على الظروف الطبيعية للإنتاج. ولكن إذا كان من الممكن تجاهل هذه الظروف لضآلة أثرها في بعض أنواع الإنتاج (كالصناعات التحويلية مثلاً)، فإنه لا يمكن تجاهلها، كما هو واضح، في حالة الزراعة.

ويحل الاقتصاد التقليدي هذه المشكلة الراجعة لظروف الطبيعة، بأخذ "إنتاجية الطبيعة" (الماء في حالتنا) في الاعتبار، وهذه تعامل مثل بقية العوامل بقسمة قيمة المنتج على تكلفة المادة الطبيعية (الماء) المستخدمة في إنتاجها. وهكذا تكون هذه الإنتاجية في المناطق المعتدلة لا نهائية (لأن المقسوم عليه وهو تكلفة الحصول على ماء المطر تساوي صفراً)، وتقل عن ذلك طبعاً في زراعة المناطق المروية.

وهذه الطريقة لوصف ظروف الإنتاج، تغطي على الفرق الطبيعي بين الجمع بين العمل المباشر واستخدام أدوات العمل (العدد والآلات) من جانب، وبين أثر الظروف الطبيعية على نتيجة استخدام التكنولوجيا من الجانب الآخر. لأن الآلات هي ذاتها من منتجات العمل الاجتماعي، وهي تُنتَج ويعاد إنتاجها عن طريق الجمع

بين العمل (المباشر) ورأس المال (وهو عبارة عن عمل غير مباشر)، وهو ما يحدد البنية المعينة للتنظيم الاجتماعي للعمل. وفي المقابل، تمثل الظروف الطبيعية عنصراً خارجياً بالنسبة للعمل الاجتماعي. أما اعتبار الاقتصاد التقليدي "للطبيعة" عنصراً من عناصر "الإنتاج السلعي" مثل العمل والمعدات (رأس المال)، فلا يعدو أن يكون مغالطة منطقية تعبر عن التغريب السلعي (التسليع) المرتبط بالرأسمالية.

وهكذا تضاف تكلفة الحصول على الماء، عند وجودها، إلى تكلفة الحصول على العمل ورأس المال، والزراعة التي تتحمل هذه التكلفة لا يمكن أن تنافس الزراعة التي تحصل على الماء مجاناً مهما كانت كفاءة التكنولوجيا المستخدمة. فهي لا تستطيع بيع منتجاتها، عند تساوي مستويات التطور، بأسعار منافستها ذات الري بالمطر، إلا إذا دفعت ثمناً أقل لقوة العمل. ولا يختفي هذا العائق الناتج عن جوهر النظام إلا في حالة بعض المنتجات "ذات الطبيعة الخاصة" (مثل المنتجات المدارية كالبن والكاكاو والشاي) التي يحتاج إنتاجها في مناطق بعيدة عن موطنها الطبيعي إلى تكلفة إضافية مرتفعة جداً (كالصوب أو الإضاءة الصناعية). ويلغي هذا التشويه، عندما يتعلق الأمر بمنتجات متشابهة، أو ذات قيمة انتفاع متساوية - مثل أنواع الحبوب القابلة للتبادل، أو اللحوم المنتجة باستخدام أعلاف مزروعة - دور التنافسية المقارنة.

٣- الماء حق للشعوب والإنسانية

إن الخضوع لمنطق الاقتصاد التقليدي وللتغريب السلعي الذي يمثل قاعدته الأساسية، والقبول بقواعد اللعبة التنافسية في إطار العولمة دون قيد أو شرط، يعني إما القبول بدفع أجور أقل بشكل منتظم للبعض، أو التوقف عن الإنتاج. فالعولمة النيوليبرالية إذن، تعني القضاء على الزراعة في مناطق واسعة من العالم.

ولكن الشعوب والأمم والدول موجودة، وهي تحتل مواقع معينة على سطح الأرض، وهذه المواقع ليست متطابقة بل تختلف في ظروفها الطبيعية، وعلى الاقتصاد السياسي الواقعي أن يأخذ ذلك في الاعتبار. ولكن الاقتصاد التقليدي يدعي الجهل بهذه الحقائق، ويفترض بدلاً منها نظرية عن عالم خيالي معولم،

يشمل الكوكب بأكمله، ويتميز بإضفاء طابع سلعي على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، وعلى جميع الظروف المتعلقة بالنشاط البشري. وهذه النظرية تسمح له بإسباغ الشرعية على الطموحات الأحادية لرأس المال، دون مراعاة أية حقائق اجتماعية.

ولو كان الليبراليون الذين يدافعون عن أصولية رأس المال هذه أمناء مع أنفسهم، لوصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الماء في حالتنا) يقتضي إعادة توزيع كاملة لجميع سكان العالم على أساس الموارد غير المتساوية في أنحاء الكرة الأرضية، فهذا ما يعنيه ترشيد العولمة بكل تأكيد.

وفي هذه الحالة يصير الماء مورداً مشتركاً للإنسانية جمعاء، فإذا كان هذا المورد يفيض عن حاجة الجميع على هذا المستوى العالمي، فإن ثمنه من وجهة النظر السلعية للاقتصاد التقليدي، يجب أن يكون صفراً.

ولكن واقع الحال أن الماء يبقى أحد الموارد المشتركة لشعب في بلد ما، فإذا كان هذا المورد نادرًا نسبياً لذلك الشعب، فالواجب هو ترشيد الحصول عليه واستخدامه. ورجل الاقتصاد الذي لا يعترض على التغريب السلعي، والذي يعتبر الموارد الطبيعية- متجددة كانت أو غير متجددة- مثلها مثل بقية الموارد (في جميع مناحي الحياة الاجتماعية) مجرد موضوعات "للعرض والطلب" من جانب الأفراد، يقترح وصفة معينة لإدارة هذا المورد، ألا وهي سعر السوق الذي يجب أن يدفعه الفلاحون. والنتيجة بالطبع هي أن يبقى إنتاجهم أقل تنافسية إلا إذا قبلوا أجراً أقل في مقابل عملهم. أما بالنسبة لأولئك الذين يفرقون بين الظروف الطبيعية وبين إنتاج العمل الاجتماعي، فإن الماء يعتبر مورداً مشتركاً لجميع سكان البلد المعني.

وفي هذه الحالة يجب أن تقسم تكلفة استخدامه بين جميع السكان بطريقة أو بأخرى، أي بتنظيم السوق، أو عن طريق نظام مقبول للدعم أو الضريبة. وتتحدد صيغة مثل هذا النظام عن طريق مجموعة من الحلول الوسط تتوقف على العلاقات الاجتماعية الداخلية، وظروف انخراط البلد في الاقتصاد العالمي. وهي حلول وسط بين الفلاحين ومستهلكي المنتجات الغذائية، أو بين متطلبات التنمية التي يحددها

المشروع الاجتماعي، وبين احتياجات التصدير التي قد يفرضها هذا المشروع الاجتماعي في مرحلة محددة من تطوره (وفي هذا الإطار يمكن تصور توجيه دعم لبعض الصادرات غير المنافسة "بشكل طبيعي"). ومثل هذه الوصفة لا يمكن تحديدها بشكل مطلق أو ثابت، وإنما تبقى نسبية، وتنطبق في مرحلة تاريخية بعينها.

أما الخطاب الذي يدعي أن "السوق" سيحل "تلقائياً" المشاكل المتعلقة بوضع هذه الحلول الوسط فلا يحقق أية فائدة، بل هو يعمل على التهرب من المصاعب بدلاً من إيجاد الحلول لها. فطالما بقيت الشعوب والدول أجزاء مستقلة من البشرية، فلا بد أن تبقى نظم الأسعار الداخلية الرشيدة ذات الكفاءة للحفاظ على التقدم الاجتماعي، غير مرتبطة بنظام الأسعار "المعولمة" الموحدة.

وحيث إن البلدان المعنية لا تعيش في اكتفاء ذاتي كامل، وهو أمر غير وارد (على الأقل لأن جزءاً من مواردها المحلية من المياه مصدره أنهار تنبع من مصادر خارج حدودها)، فإن المشاكل النابعة من كون الماء إرثاً مشتركاً للإنسانية بكاملها، تعود للظهور.

وحل هذه المشاكل يجب أن ينبع في مجال ما يمكن أن ندعوه "حق الشعوب والإنسانية". وهذا الحق، فيما يتعلق بالماء، لا وجود له تقريباً حيث إن كل بلد حر في استخدام المياه الجوفية والسطحية داخل حدوده طبقاً لما يتراءى له. فإذا ما وجدت اتفاقيات لتنظيم هذا الاستخدام، فهي لا تعدو أن تكون اتفاقيات دولية خاصة. وهناك ضرورة عاجلة اليوم لتقرير الحق القانوني للشعوب والإنسانية في هذا المجال. ولا يكفي في هذا المجال وجود قانون الأعمال الدولي الذي فرضه رأس المال، والذي تركز المؤسسات المالية الدولية (وخاصة منظمة التجارة العالمية) على تدعيمه، بديلاً عن غياب حق الشعوب في إدارة الماء، الإرث المشترك للإنسانية، بل العكس هو الصحيح.

٤- الماء والتنمية الزراعية

يشغل الماء، عندما يكون مورداً نادراً ومكلفاً، مكاناً متفرداً عند وضع مشروعات التنمية الزراعية، وتنفيذها. ويحاول الاقتصاد التقليدي تجاهل هذا التفرد، والتعامل مع الماء كما يتعامل مع أية سلعة أخرى. والأيديولوجية التي تقف وراء الادعاءات العلمية لهذا الاقتصاد في منتهى البساطة: فالأسعار التي يحددها السوق الحر (بما فيها أسعار الموارد الطبيعية)، والجري وراء أقصى ربح، والمنافسة، ستخلق بذاتها حركة تقدم يكون من غير المفيد - بل الضار- محاولة التنبؤ باتجاهاتها أو شكلها. ولا يرد في هذه المناقشة على الإطلاق أن ما يوجه هذه الحركة هو حقيقة التراكم الرأسمالي.

وفي المقابل، يحدد كارل ماركس مفهوم تنمية قوى الإنتاج، ويقيس سرعتها برفع إنتاجية العمل الاجتماعي (حاصل ضرب الإنتاجية الظاهرية لكل من العمل ورأس المال)، في إطار ظروف طبيعية معينة (في حالتنا تكلفة الحصول على كمية الماء اللازمة للإنتاج). وهذا الإدراك يسمح بتجميع حركية كل من قوى الإنتاج، والتغير الاجتماعي (تحول علاقات الإنتاج وبصفة أعم العلاقات الاجتماعية)، في نطاق مجموع نظري موحد ومتماسك. كما يسمح بوضع مشروعات (للإنتاج الزراعي)، تكون "سليمة تقنياً" (تسمح برفع إنتاجية العمل الاجتماعي)، وشفافة اجتماعياً (تعبر عن التحولات الاجتماعية الممكنة والمرغوبة).

ويمكننا عندئذ، ومسلحين بهذه المعرفة، دراسة تاريخ الزراعة المروية في مصر، وتقدير المشروعات المقترحة لتنميتها بعمق. أي بفهم الأدوار التي يلعبها السوق الرأسمالي من جهة، وتدخل الدولة من الجهة الأخرى (وهي التي تعمل بوصفها الممثل للبلاد في إدارة هذا المورد المشترك، حتى وإن كانت دولة طبقية بالطبع). وكذلك، بفهم العلاقات التي تجعل من تطور التكنولوجيات (هنا، استخدام المياه، ووسائل توفيرها للمنتجين) من ناحية، ومن علاقات الإنتاج من الناحية الأخرى، مجموعة من العوامل التي لا يمكن فصلها الواحد عن الآخر.

وقد ظهر مثال بارز على مثل هذا النوع من التحليل الجامع في الندوة التي انعقدت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٨، في مركز البحوث العربية. فقد اقترح المهندس

سعد الطويل في هذه الندوة، خطة للتحول التدريجي المخطط من نظام الري الدائم الذي وضع في القرنين التاسع عشر والعشرين (ليحل محل نظام ري الحياض الذي اختُرِع من أربعة آلاف عام)، إلى نظام للري أكثر كفاءة، وتوفيراً في استخدام المياه، يسمح به المستوى الحالي للعلم والتكنولوجيا. فالتقدم الحالي يسمح بالاستغناء عن القنوات الفرعية لتوصيل المياه للحقول (وتوفير الكميات الكبيرة من المياه التي تذهب للمصارف)، ويحل محلها نظام للمواسير تحت سطح الأرض، مع الري بالرش أو بالتنقيط. والنظام يحتاج إلى قدر من الطاقة الكهربائية المتوفرة في الأوضاع الحالية. وهذا النظام يسمح برفع إنتاجية العمل الاجتماعي، مع التوفير في استخدام المورد النادر وهو الماء.

وقد أوضح سعد الطويل أن التحول لهذا النظام لا يمكن تحقيقه "تلقائياً" بواسطة السوق (بتحديد سعر "مناسب" للماء كما يقترح البنك الدولي)، وإنما يحتاج لتدخل الجماعة الوطنية لتوفير الاستثمارات اللازمة له، أي للتدخل النشط من جانب الدولة. والأمر مشابه لحالة الري الدائم الذي لم ينشأ "تلقائياً" تحت تأثير حوافز السوق، وإنما خططت له ومولته الدولة. وهل ننسى أن الدولة شبه المستعمرة الخاضعة للبريطانيين، هي التي خططت ومولت إنشاء سد أسوان في بداية القرن العشرين، والذي بدونه لم يكن أي قدر من التحكم في سعر الماء سيؤدي لتعميم نظام الري الدائم؟

والتصور الماركسي يسمح، بل يفرض فهم كيفية الارتباط بين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وبين مجموع العلاقات الاجتماعية التي تفتح لها الطريق. وفي هذا الإطار يقع الاختيار بين أرخبيل من الزراعات الحديثة الشاسعة التي تدار وفقاً لقواعد الشركات الزراعية الكبرى من جهة، وبين تحديث الزراعة الفلاحية من الجانب الآخر.

٥- الماء والسوق

ولنعد للمناقشة التي جرت في القاهرة ونشر نتائجها في القاهرة عام ١٩٩٩، مركز البحوث العربية تحت العنوان "أزمة المياه في الوطن العربي". وقد نوقشت

أوراق العمل المقدمة من المهندسين والاقتصاديين والسياسيين المصريين والسودانيين" رشدي سعيد، وسعد الطويل، وعبد الوهاب عامر، ومحمد سيد أحمد، وعلي التوم، في الندوة التي أشرف عليها حلمي شعراوي، وشارك في المناقشة اثنا عشر خبيراً آخر.

وقد جرى التوصل لنتيجتين مهمتين يجدر التنويه بهما هنا. أولاً، إن تقدم الزراعة، ورفع كفاءة العملية الإنتاجية، والتوفير في استخدام المياه، لا يمكن التوصل إليها باستخدام آليات السوق دون غيرها. والاقتراحات التي يصر عليها في هذا الشأن الخبراء الليبراليون وخاصة خبراء البنك الدولي، لا تقوم على أسس علمية متينة، ودراسة التاريخ، وكذلك المشروعات المقترحة اليوم (تغيير نظم الري، ومشروع "النيل الثاني" أي توشكى، وري سيناء، وغيرها) تفرض التدخل النشط للسلطة الجماعية (أي الدولة)، أي تدخل قوي لتنظيم الأسواق يفرض عليها الانخراط بشكل إيجابي في تحول يُنظر إليه في مجموعه (بما في ذلك أبعاده الاجتماعية بالطبع).

ثانياً، تختفي في الواقع، خلف الاقتراحات الأيديولوجية "المحايدة" ("وضع الثقة في السوق"، وفرض سعر مناسب لاستخدام الماء)، والتي تبدو "معقولة" ظاهرياً، أهداف جيو استراتيجية غير معلنة وغير مقبولة.

ففرض سعر يقال إنه "حقيقي" لاستخدام المياه، يعني الحد من الزراعة في مصر، وسوريا، والعراق، وتخفيض إنتاجها من الغذاء (وتحل الأغذية المستوردة محله)، وبذلك يتوفر فائض من المياه يمكن بيعه لإسرائيل طبعاً! وهكذا ترتبط السياسات الاقتصادية المزعومة التي يعمل البنك الدولي على فرضها، مع الأهداف الهيمنية للولايات المتحدة- إضعاف القدرة التفاوضية للبلدان العربية في النظام العالمي، وتقوية حلفاء واشنطن الاستراتيجيين، أي إسرائيل وتركيا.

فهذه السياسات تكمل إذن، استراتيجيات التوسع الإسرائيلي (احتلال الجولان، وتحويل مياه لبنان، وكذلك فلسطين المحتلة والأردن)، وكذلك المشروعات التركية للاستئثار باستخدام مياه نهري دجلة والفرات. وهي ترتبط كذلك بالاستراتيجيات التي تعمل على منع استفادة مصر والسودان من كميات إضافية من مياه النيل

(حيث تعطل مشروع قناة جونجلي بسبب الحرب في جنوب السودان والتي تتحمل مسئوليتها بالكامل الحكومة السودانية)، وكذلك سياسات التصادم بين إثيوبيا (التي يقترحون عليها بيع فائض مياهها هي أيضاً... لإسرائيل) وبين البلدان العربية.

وفي مواجهة جميع هذه المشروعات ذات الأهداف السياسية الواضحة، لا بد من وضع استراتيجيات مبنية على التعامل بشكل جماعي مع مياه النيل، ودجلة والفرات، والأنهار الصغيرة في الشرق الأوسط، والمياه الجوفية، بوصفها إرثاً مشتركاً لشعوب المنطقة. وهنا تظهر بجلاء قضية حق الشعوب التي لا يمكن لأي خطاب "اقتصادي" شبه علمي (وهو في الحقيقة غير علمي على الإطلاق)، أن يخفيها.

والماء، شأنه شأن جميع موارد الطبيعة – مثل التنوع البيولوجي، والمواد المستخرجة من المناجم، وبقية الموارد غير المتجددة – ليس سلعة. والأرض كذلك ليست سلعة، فالأرض والماء هما من الموارد المشتركة للإنسانية وللشعوب التي تتكون منها. وكذلك لا يجوز أن يتحول البشر – الفلاحون في حالتنا – إلى مجرد قوة عمل تعامل هي الأخرى كسلعة تحت تصرف شركات الزراعة الكبرى. فهؤلاء البشر هم قبل كل شيء – أو يجب أن يكونوا – مواطنين في بلدانهم. وأي اقتصاد سياسي زراعي يصبو إلى أن يكون واقعياً وإنسانياً، يجب أن تكون نقطة البداية له، أن يرفض معاملة الطبيعة، أو الماء، أو البشر كسلع.

الباب الثانى

عسكرة العولمة

(٩)
السيطرة العسكرية على الكوكب:
طموح الولايات المتحدة اللامحدود والإجرامي

أولاً: ساد خيار الهيمنة في أوساط الطبقة الحاكمة بالولايات المتحدة، بجناحيها الديمقراطي والجمهوري، منذ ثمانينيات القرن الماضي، مع ظهور ملامح انهيار النظام السوفيتي. وانحازت أمريكا، مأخوذة بنشوة قوتها العسكرية، التي أصبحت منذ هذا الحين دون منافس قادر على تحجيم نزواتها، إلى تأكيد هيمنتها عبر استراتيجية عسكرية صارمة "للسيطرة على الكوكب". وبدأت واشنطن مخططها لخوض حروب لا نهائية، تحمل علامة "صنع في الولايات المتحدة"، تقوم وحدها بإقرارها والتخطيط لها، بسلسلة من التدخلات العسكرية منذ عام ١٩٩٠ في كل من الخليج، ويوجوسلافيا، وآسيا الوسطى، وفلسطين، والعراق.

في إطار هذا الهدف، توفر الاستراتيجية السياسية الأمريكية الذرائع المطلوبة للتدخل العسكري. وهي الذرائع التي تتراوح ما بين مواجهة الإرهاب، والتصدي لتجارة المخدرات، وتوجيه الاتهامات بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وهي ذرائع ملفقة إذا ما أدركنا التواطؤات التي أتاحت للمخابرات المركزية الأمريكية صنع عدو "إرهابي" على المقاس (طالبان، وبن لادن- لم يلق الضوء بعد على سياقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر...)، أو بوضع خطة كولومبيا في مواجهة البرازيل. أما الاتهامات الموجهة ضد كل من العراق وكوريا الشمالية بإنتاج أسلحة دمار شامل، والتي قد تطول أي دولة أخرى في المستقبل، والتي تبدو هزيلة للغاية في مواجهة استخدام أمريكا الفعلي لهذه الأسلحة في هيروشيما ونجاساكي، واستخدامها للسلاح الكيمياوي في فيتنام، إضافة إلى تهديداتها المعلنة باستخدام الأسلحة النووية (في الصراعات المقبلة...). إن هذه الذرائع لا تتعدى كونها نوعاً من أنواع الدعاية، بالمعنى الذي أعطاه "جوبلز" للكلمة، وإن كانت هذه الدعاية

فعالة في إقناع الرأي العام الأمريكي الساذج، لكن مصداقيتها في تراجع مستمر خارج حدود الولايات المتحدة.

إن "الحرب الوقائية" التي تقدمها واشنطن على أنها "حق" مقتصر عليها تعد ضربة قاضية للقانون الدولي. حيث يحظر ميثاق الأمم المتحدة اللجوء إلى استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، كما يخضع أي تدخل عسكري محتمل من جانب الأمم المتحدة لشروط صارمة، فالرد يجب أن يكون محدداً ومؤقتاً. ويدرك جميع القانونيين أن الحروب التي انخرطت فيها الولايات المتحدة منذ ١٩٩٠ غير شرعية وبالتالي فإن المسئولين عنها هم من حيث المبدأ مجرمو حرب. في نفس الوقت الذي تتعامل فيه أمريكا مع الأمم المتحدة بنفس الأسلوب الذي عاملت به الأنظمة الفاشية عصبة الأمم قبيل الحرب العالمية الثانية، لكن مع فارق وجود دول أخرى متواطئة مع أمريكا اليوم.

ثانياً: من ناحية أخرى، فإن إلغاء حقوق الشعوب، كما هو واقع بالفعل يستبدل بمبدأ المساواة بين الشعوب مبدأ التمييز بين "الشعب الآري"، (المتمثل حاليا في الشعب الأمريكي، وبالتبعية الإسرائيلي)، الذي لديه الحق في غزو" المجال الحيوي" الذي تراه ضرورياً لها، وبين الآخرين، الذين لا يقبل الشعب الآري مجرد وجودهم إلا في حال عدم "تهديد" هذا الوجود مشروعات من يطلق عليهم "أسياد العالم".

ما هي إذن هذه المصالح "القومية" التي تستدعيها
الطبقة الحاكمة الأمريكية كما يحلو لها؟

في واقع الأمر إن هذه الطبقة لا تعرف إلا هدفا واحداً وهو "جمع المال". فالدولة الأمريكية أعطت بشكل صريح أولوية مطلقة لتلبية متطلبات القطاع المهيمن على رأس المال المتمثل في شركاتها متعدية الجنسية.

لقد أصبحنا جميعا من وجهة نظر الولايات المتحدة مثل "الهنود الحمر"، أي شعوباً دون حق في الوجود إلا في الحدود التي لا تعوق توسع رأس المال الأمريكي المتعدى للقوميات. وتستخدم الولايات المتحدة شتى السبل لإخضاع أي

مقاومة، حتى لو وصل الأمر إلى قيامها بعمليات إبادة جماعية. فهي مستعدة للتضحية بثلاثمائة مليون شخص دون تردد، مقابل خمسة عشر بليون دولار تضاف إلى أرباح الشركات الأمريكية متعدية الجنسية. في واقع الحال، حازت الولايات المتحدة بتفوق على لقب الدولة "المارقة"، وفقا لتعبير رؤساء أمريكا أنفسهم؛ "بوش الأب"، و"كلينتون"، و"بوش الابن".

إن الأمر يتعلق هنا بمخطط إمبريالي بالمعنى الأكثر فظاظة للكلمة، لكنه ليس إمبريالياً بالمعنى الذي يقصده "نجري"، حيث إن الأمر لا يتعلق بإدارة شتى المجتمعات بهدف دمجها في نظام رأسمالي متماسك، إنما يقتصر على نهب مواردها. إن اختزال الفكر الاجتماعي للمبادئ الأساسية للاقتصاد المبتذل، والخاص بالاهتمام أحادي الجانب الهادف لتعظيم العائد قصير الأمد لرأس المال المهيمن، والذي تدعمه الآلة العسكرية الموضوعة في خدمة رأس المال، مسئول بشكل أساسي عن هذا الانحراف البربري الذي يحمله رأس المال في داخله، منذ لحظة تخلصه من القيم الإنسانية التي يستبدلها بمتطلبات الخضوع لقانون السوق المزعوم.

ونجد أن الرأسمالية الأمريكية تخضع لأسباب تعود إلى تاريخ نشأتها، لهذا الاختزال بشكل يفوق خضوع المجتمعات الأوربية له. فقد تمت صياغة الدولة الأمريكية ورؤيتها السياسية لتكونا في خدمة الاقتصاد وحده، منحية بذلك جانباً العلاقة المتناقضة والجدلية بين السياسة والاقتصاد. فقد أدت الإبادة الجماعية للهنود الحمر، واستعباد الزنوج، بالإضافة إلى تتابع موجات من الهجرة التي استبدلت بتطور الوعي الطبقي مواجهات تحركها الطبقة الحاكمة بين المجموعات التي تزعم امتلاك هوية مشتركة، إلى خلق إدارة سياسية لهذا المجتمع تقوم على حزب أوحد، هو حزب رأس المال، الذي يتبنى جناحاه نفس الرؤى الاستراتيجية الشاملة، ويتشاركان في المهمة كل بخطابه الخاص الموجه إلى "الناخبين"، الذين يشكلون الجزء الضئيل من المجتمع الذي يثق في النظام إلى درجة تجعله يتحمل مشقة الذهاب إلى صناديق الاقتراع. لقد حرمَ المجتمع الأمريكي من ذلك التراث الذي استطاعت من خلاله الأحزاب العمالية الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية في

أوربا التأثير في تشكيل الثقافة السياسية الأوربية الحديثة، فهو لا يمتلك الأدوات الأيديولوجية التي تسمح له بمقاومة الديكتاتورية، ولا بوزن مضاد لرأس المال. بل على النقيض، يشكل رأس المال وحده طريقة تفكير المجتمع الأمريكي بكل أبعاده، كما يعيد، بشكل خاص، إنتاج عنصريته المتأصلة فيه، بل ويقويها مما يسمح له أن يرى نفسه "شعبا آرياً". "كلينتون البلاي بوي، بوش راعي البقر، ينتهجان نفس السياسة"، هذا الشعار الذي ردده المتظاهرون في الهند عن وجه حق يكشف طبيعة الحزب الأوحد الذي يدير الديمقراطية الأمريكية المزعومة.

بناء على ما سبق؛ فإن المخطط الأمريكي ليس مخطط هيمنة عادياً يتمتع بميزة امتلاك رؤية شاملة للمعضلات تسمح له بتوفير إجابات متماسكة، تؤدي في النهاية إلى استقرار مبني على الاستغلال الاقتصادي وعدم المساواة السياسية كما كان حال مخططات أخرى تتابعت في التاريخ الحديث والقديم. إن المخطط الأمريكي أكثر فظاظة ووحشية بما لا يقاس بمفهومه الأحادي البسيط إلى أقصى درجة. إن هذا المخطط من هذه الزاوية يقترب من المشروع النازي القائم أيضا على مبدأ التفوق الإثني الآري الإقصائي. بالتالي فليس هناك أية علاقة بين هذا المخطط الأمريكي وبين ما يدعيه بصدده أساتذة الجامعة الأمريكيون الليبراليون، والذين يصفون الهيمنة الأمريكية بـ "أنها غير مؤلمة".

سيفرز هذا المخطط، إذا ما امتد العمل به لفترة أخرى مقبلة، فوضى متفاقمة، تقود إلى إدارة أكثر فأكثر شراسة ترد الضربة بأخرى دون أن تمتلك رؤية استراتيجية طويلة المدى. في هذا السياق، لن تسعى واشنطن إلى خلق حلفاء حقيقيين، يفرضون عليها إظهار بعض التساهل، وستقوم حكومات صورية مثل حكومة "حامد قرضاي" في أفغانستان بالمهمة بشكل أفضل مادام وهم الاعتقاد في القوة العسكرية الأمريكية التي "لا تقهر" سائداً. ولعل "هتلر" لم يكن يفكر بشكل مختلف عن ذلك.

ثالثاً: يتيح لنا تحليل العلاقة بين هذا المخطط الإجرامي وبين وضعية الرأسمالية المهيمنة المؤلفة من مجموع دول الثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) قياس نقاط ضعفه وقوته.

يرى الرأي الأكثر شيوعا، والذي تروج له وسائل الإعلام التي لا تدعو إلى التفكير، أن قوة الولايات المتحدة العسكرية ليست سوى قمة جبل الجليد، وأن لهذا البلد الغلبة في جميع المجالات الأخرى خاصة المجالات الاقتصادية، وحتى السياسية، والثقافية. بالتالي فإنه لا مناص من الخضوع لهذه الهيمنة المزعومة.

ينفي تحليل الواقع الاقتصادي هذا الرأي. فالمنظومة الإنتاجية الأمريكية بعيدة عن أن تكون "الأكثر فعالية في العالم". بل على النقيض، فإنه لا يوثق في تفوق أي قطاع من قطاعاتها تقريبا على منافسيه في سوق مفتوح حقيقي كما يتخيله الاقتصاديون الليبراليون. يشهد على ذلك، عجز الميزان التجاري الأمريكي الآخذ في التفاقم من عام لآخر، إذ قفز من ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٤٥٠ مليار في عام ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، فإن هذا العجز يطول فعلياً جميع قطاعات المنظومة الإنتاجية. حتى الفائض الذي كانت تحققه أمريكا في مجال المنتجات فائقة التكنولوجيا، والذي وصل إلى ٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ تحول إلى عجز. وتشهد المنافسة المشتعلة بين آريان وناسا، وإيرباص وبوينج، على هشاشة التفوق الأمريكي. وعلى الأرجح، فإن الولايات المتحدة لن تتمكن من التفوق على أوربا واليابان في مجال المنتجات فائقة التكنولوجيا، وعلى كل من الصين وكوريا وبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية الصناعية الأخرى فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية التقليدية، وعلى أوربا وجنوب أمريكا اللاتينية في الزراعة إلا عبر اللجوء إلى وسائل "غير اقتصادية"، تمثل في ذاتها انتهاكا لمبادئ الليبرالية المفروضة على منافسيها!

في الواقع، فإن أمريكا لا تمتلك ميزة نسبية حقيقية إلا في مجال التسليح، إذ إن هذا القطاع بشكل خاص لا يخضع فعلياً لقواعد السوق، كما أنه يتمتع بدعم الدولة. ولا شك في أن لهذه الميزة عدداً من التأثيرات الإيجابية على المجالات المدنية؛ المثال الأكثر بروزا التفوق الأمريكي في مجال الإنترنت. في الوقت نفسه فإن هذه الميزة كانت مصدر توترات خطيرة أعاقت كثيراً من القطاعات الإنتاجية.

فالولايات المتحدة تعيش بشكل طفيلي على حساب شركائها في النظام العالمي" فهي تعتمد في ١٠% من استهلاكها الصناعي على واردات لا تغطيها صادراتها" (إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية، ص ٨٠).

إن النمو الذي شهدته سنوات حكم "كلينتون"، والذي يتباهون به بوصفه نتاجاً "الليبرالية" كان نموا زائفاً في الواقع. وعلى كل حال فهو غير قابل للتعميم لكونه اعتمد على تحويل لرءوس الأموال الناتج عن ركود شركائها. حيث إن نمو جميع قطاعات المنظومة الإنتاجية الحقيقية في أمريكا لم يكن أفضل من نظيره في أوربا. كما أن ما يطلق عليه "المعجزة الأمريكية" قائم فقط على نمو المصروفات الناتج عن تفاقم التفاوت الاجتماعي (الخدمات المالية والشخصية، جحافل المحامين والشرطة الخاصة، إلخ...). في هذا السياق، هيأت ليبرالية "كلينتون" الظروف التي سمحت بالفورة الرجعية، وبفوز "بوش الابن" اللاحق. فضلا عن ذلك، "أصبحت المصداقية الإحصائية للناتج الوطني الإجمالي الأمريكي، الذي تضخم نتيجة الغش تحاكي ما كان يحدث في الاتحاد السوفييتي"!، كما يقول تود؛ (ص ٨٤).

هكذا فإن العالم ينتج بينما تستهلك أمريكا، إذ لا يساوي إدخارها القومي شيئا. فـ "الميزة" التي تمتلكها أمريكا هي ميزة قناص، يغطي عجزه من مساهمات الآخرين، برضاهم أو بالإجبار. حيث تلجأ واشنطن إلى وسائل شتى لتعويض النقص لديها: مثل الانتهاكات المتكررة لمبادئ الليبرالية، تصدير السلاح غالبا بفرضه على حلفاء تابعين لها،(فضلا عن كونهم لن يستخدموا أبدا هذه الأسلحة مثل السعودية) حيث تستحوذ واشنطن على ٦٠% من السوق العالمي. إن البحث عن ريع إضافي من النفط، يفترض وضع المنتجين تحت السيطرة، وهو الدافع الحقيقي وراء الحروب في آسيا الوسطى والعراق. كما تقوم أمريكا بتغطية عجزها عبر جلب رءوس الأموال من أوربا، واليابان والصين، وكذلك من الجنوب سواء من دول النفط الغنية أو من الطبقات الكومبرادورية من كل دول العالم الثالث بما فيها الدول الأكثر فقرا. إضافة إلى الابتزاز الذي تمارسه تحت مسمى خدمة الديون المفروضة تقريبا على كل الدول الأطراف في النظام العالمي.

إن الأسباب التي تفسر استمرار تدفق رءوس الأموال التي تغذي طفيلية الاقتصاد والمجتمع الأمريكي والتي تسمح لهذه الدولة العظمى أن تعيش يوماً بيوم (بلا تطلع إلى المستقبل) معقدة بالتأكيد. لكنها ليست نتاج "قانون السوق" العقلاني والذي لا مناص منه.

إن تضامن القطاعات المهيمنة للرأسمالية متعددة القوميات، الشركاء في دول الثالوث حقيقة واقعة، وهذا يتضح من خلال تبنيهم الليبرالية الجديدة المعولمة. من هذا المنظور، يتم اعتبار الولايات المتحدة المدافع (العسكري إذا لزم الأمر) عن "المصالح المشتركة". لكن واشنطن لا ترى أن عليها اقتسام عوائد كونها القائد "بشكل عادل". بل على العكس، فهي تجتهد لإخضاع حلفائها، وغير مستعدة لتقديم أكثر من بعض التنازلات الصغرى لحلفائها التابعين من دول الثالوث.

هل من الممكن أن يؤدي هذا الصراع على المصالح بين رءوس الأموال المهيمنة إلى تبادل الاتهام بالدرجة التي قد تؤدي إلى انقسام في التحالف الأطلنطي؟ هذا ليس بالأمر المستحيل لكنه مستبعد في رأيي.

إن الصراع الواعد ممكن في ميدان آخر هو ميدان الثقافة السياسية. فلا يزال البديل اليساري ممكناً في أوربا. والذي سيفرض على أوربا القطيعة مع الليبرالية الجديدة، (وبالتالي التخلي عن الأمل الذي لا طائل منه، الخاص بإخضاع أوربا الولايات المتحدة لمتطلباتها بما يسمح لرأس المال الأوربي بالمنافسة في الميدان الاقتصادي غير الملغم كما يفرض في نفس الوقت عدم الدوران في مدار الاستراتيجية السياسية الأمريكية). في هذه الحال، ستستخدم أوربا فائض رأس المال لديها- الذي تكتفي حاليا "بتوظيفه" في أمريكا- في خلق انتعاش اقتصادي واجتماعي، لن تستطيع تحقيقه دون هذا الفائض. وبالتالي ستنهار قوة الاقتصاد الأمريكي المصطنعة وستواجه الطبقة الحاكمة الأمريكية بمشكلاتها الاجتماعية، في تلك اللحظة التي ستختار فيها أوربا إعطاء الأولوية للازدهار الاقتصادي والاجتماعي. هذا هو المعنى الذي أعطيه لمقولتي "إما أن تكون أوربا يسارية أو لا تكون".

وحتى تتمكن أوربا من تحقيق ذلك، عليها التخلص من وهم أنه من الواجب ومن الممكن أن يلعب الجميع لعبة الليبرالية بـ "استقامة"، وأن الأمور ستسير بشكل أفضل في هذه الحالة. فأمريكا لا تستطيع العدول عن اختيارها الخاص بممارسة الليبرالية بشكل غير متناغم؛ لأن هذه هي وسيلتها الوحيدة لتعويض قصورها الخاص، فثمن "ازدهار" أمريكا هو ركود الآخرين.

لماذا يتوالى إذن تدفق رءوس الأموال لصالح الولايات المتحدة على الرغم من هذه البديهيات؟ بلا شك، إن حافز الكثيرين هو كون أمريكا ببساطة "بلد الأغنياء"، والملجأ الأكثر أمنا. هذا الوضع ينطبق على برجوازية بلدان العالم الثالث الكومبرادورية. لكن ماذا عن الأوربيين؟ يبدو أن فيروس الليبرالية، والاعتقاد الساذج بأن أمريكا ستقبل ذات يوم "لعبة السوق" لهما سلطة أكيدة على الرأي العام الواسع. من هذا المنطلق، قام صندوق النقد الدولي بإضفاء نوع من القداسة على مبدأ "حرية انتقال رأس المال"، وذلك ببساطة للسماح لأمريكا بشكل خاص بتغطية عجزها عن طريق ضخ الفائض المالي الناتج خارجها عن تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، التي لا تخضع لها أمريكا إلا بشكل انتقائي للغاية! إلا أنه بالنسبة إلى الجزء الأكبر من رأس المال المهيمن، تفوق إيجابيات هذا النظام مساوئه؛ المتمثلة في الإتاوة التي يجب دفعها لواشنطن حتى تضمن استمراره.

إن الدول المعروفة "بالدول الفقيرة المدينة"، مضطرة للدفع. لكن هناك "دولاً قوية مدينة"، لن تقوم أبدا بسداد ديونها، كما يجب أن نعلم؛ بالتالي فإن هذه الإتاوة الفعلية التي تفرضها واشنطن عن طريق الابتزاز السياسي تصير هشة.

رابعاً: يقع خيار أمريكا العسكري الراهن ضمن هذا المنظور. فهو يعني الاعتراف بأنه لا يوجد تحت تصرف الولايات المتحدة وسائل أخرى تمكنها من فرض هيمنتها الاقتصادية.

هناك أسباب معقدة وراء ضعف المنظومة الاقتصادية الأمريكية. وهي ليست أسباباً ظرفية، من الممكن إصلاحها عن طريق تبني سعر صرف صحيح، أو صياغة علاقة أكثر ملاءمة بين الأجور والإنتاجية على سبيل المثال. بل هي

أسباب هيكلية، فتردي نظم التربية والتعليم العام، نتيجة حكم مسبق ثابت متحيز بشكل مطلق لكل ما هو "خاص"، على حساب الخدمات العامة من الأسباب الرئيسة للأزمة العميقة التي يمر بها المجتمع الأمريكي.

من المدهش أن الأوربيين بدلا من أن يستخلصوا النتائج المنطقية التي تفرضها حالة عجز الولايات المتحدة، يجتهدون على النقيض لتقليدها. ولعل انتقال فيروس الليبرالية لا يكفي لتفسير كل شيء، حتى ولو كان يؤدي بعض الوظائف المفيدة للنظام القائم، عبر شله حركة اليسار. فالخصخصة المفرطة، وتفكيك الخدمات العامة سيؤديان إلى الحد من الميزات النسبية التي تحظى بها "أوربا العجوز"، كما يصفها "بوش". لكن أيا كانت الأضرار التي ستجلبها تلك الإجراءات على المدى البعيد، فإنها تمنح رأس المال المهيمن، على المدى القصير، الفرصة لتحقيق أرباح إضافية.

إن الخيار العسكري الأمريكي يهدد جميع الشعوب. فهو ينبع من نفس المنطق الذي تبناه منذ عهد قريب "أدولف هتلر"، والقائم على استخدام العنف العسكري من أجل تعديل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لصالح "الجنس الآري" الجديد. يحدد هذا الخيار جميع الظروف السياسية بفرضه نفسه على مقدمة المشهد، حيث إن استمرار هيمنة هذا المخطط سيضعف إلى أقصى حد جميع المميزات التي قد تتمكن الشعوب من الحصول عليها عبر نضالها الاجتماعي والديمقراطي. وبالتالي يصبح إفشال المخطط العسكري الأمريكي مهمة الجميع الأولى، ومسئوليتنا الكبرى.

ويتخذ النضال من أجل إفشال المخطط الأمريكي أشكالاً متعددة بالتأكيد. فهو يحمل طابعاً دبلوماسياً، إذ يجب الدفاع عن القانون الدولي. وطابعاً عسكرياً، حيث يتوجب إعادة تسليح جميع البلدان حتى تتمكن من مواجهة الاعتداءات التي تنتويها واشنطن، فعلينا ألا ننسى أن أمريكا قد استخدمت السلاح النووي عندما كانت تحتكره بينما عدلت عن استخدامه بعد فقدانها هذه الميزة. وثمة نضال سياسي خاصة فيما يتعلق بالبناء الأوربي وإعادة بناء جبهة عدم الانحياز.

يعتمد نجاح هذا النضال على القدرة على التحرر من الأوهام الليبرالية، لأنه لن يكون أبداً هناك اقتصاد معولم "ليبرالي حقيقي"، مع أننا مازلنا وسنظل يُفرض علينا بكل السبل تصديق هذه الأوهام. إن خطاب البنك الدولي، الذي يقوم بدور وزارة الدعاية الأمريكية، حول "الديمقراطية"، و"ترشيد الإدارة"، و"تقليل الفقر" ليس له أي دور مثل الضجة الإعلامية التي صاحبت "جوزيف ستيجليتس"، سوى ترديد بعض الحقائق الأساسية، والتي يرددها بسلطوية متغطرسة دون أن يستخلص من ذلك أي نتائج تضع المسلمات الأساسية للاقتصاد المبتذل موضع المساءلة. إن إعادة بناء جبهة من دول الجنوب، قادرة على تفعيل تضامن شعوب كل من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وإعطائها القدرة على الفعل على المستوى العالمي، ممكنة فقط في حالة التحرر من الأوهام حول خلق نظام ليبرالي عالمي "متناغم" يسمح لشعوب العالم الثالث بتجاوز "تخلفها"؛ أليس من السخف رؤية دول الجنوب وهي "تطالب بتطبيق مبادئ الليبرالية دون تمييز"، وعندما يفعلون ذلك يصفق لهم البنك الدولي؟! فمتى سبق ودافع البنك الدولي عن العالم الثالث في مواجهة الولايات المتحدة؟!

إن النضال ضد إمبريالية الولايات المتحدة ومخططها العسكري هو نضال كل الشعوب، نضال أهم ضحاياه في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وكذلك شعوب أوربا، واليابان المحكوم عليهم بالتبعية، بل والشعب الأمريكي نفسه. هنا علينا أن نحيي شجاعة كل الذين رفضوا الخضوع لـ "عرين الوحش" كما رفض أسلافهم الخضوع لمكارثية الخمسينيات، وكذلك أولئك الذين تجرأوا على مقاومة "هتلر" وفازوا بجميع ألقاب النبل التي يمكن للتاريخ أن يمنحها لهم. فهل يمكن أن تتراجع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة عن مخططها الإجرامي الذي تبنته؟ سؤال يصعب الإجابة عليه. القليل، بل لا شيء في تكوين المجتمع الأمريكي يشير إلى ذلك. فلم يسبق أن تخلى حزب رأس المال الأوحد، الذي لا يمكن المجادلة حول سلطته في أمريكا، عن هذه المغامرة العسكرية. في هذا السياق، لا يمكن التقليل من مسئولية تلك الطبقة المتورطة في مجموعها. فسلطة إدارة "بوش الابن" ليست سلطة "طغمة" رجال النفط وصناعة التسليح. فالسلطة المهيمنة في أمريكا طوال

تاريخها الحديث هي سلطة ائتلاف مصالح يجمع قطاعات من رأس المال، توصف خطأ بـ "جماعات الضغط". لم يكن لهذا التحالف أن يحكم دون قبول قطاعات رأس المال الأخرى بسلطته. بالتأكيد، قد تدفع بعض الإخفاقات السياسية، أو الدبلوماسية، أو حتى العسكرية، أقلية منخرطة في المؤسسة الأمريكية أن تقبل التخلي عن المغامرات العسكرية التي انغمست فيها بلادهم. ويبدو لي أن انتظار ما هو أكثر هو على نفس الدرجة من سذاجة توقع أن يتعقل "هتلر"!

فلو كان الأوربيون قد انتفضوا في ١٩٣٥ أو في ١٩٣٧، لكانوا استطاعوا وقف الهذيان النازي، لكنهم ظلوا مكتوفي الأيدي حتى عام ١٩٣٩ مما كبدهم عشرات الملايين من الضحايا، لهذا فعلينا أن نتحرك حتى يجيء الرد على تحدي نازيي واشنطن الجدد أسرع.

(١٠)

هزيمة مشروع الولايات المتحدة

وإسرائيل وحلفائهما على الخط الأول للجبهة

(أفغانستان، والعراق، وفلسطين، وإيران، ولبنان)

يتمثل مشروع الولايات المتحدة، الذي تدعمه حليفاتها التابعة في أوروبا، وإسرائيل، في تحقيق سيطرتها العسكرية على العالم.

وقد اختارت منطقة "الشرق الأوسط" كهدف "للصدمة الأولى" لأربعة أسباب:

١) توجد بها أغنى مصادر البترول في العالم، والسيطرة المباشرة عليها بواسطة جيش الولايات المتحدة، يعطي واشنطن السيطرة على هذه الموارد بالنسبة لحلفائها- أوربا واليابان- وكذلك لمنافسيها المحتملين (الصين).

٢) وقوعها في مركز العالم القديم، وتصلح كنقطة تهديد عسكري دائم ضد الصين، والهند، وروسيا.

٣) مرورها بحالة من الضعف والارتباك، تمنح المعتدي فرصة سهلة لتحقيق انتصار سريع لمرحلة أولى على الأقل.

٤) يوجد بها حليف بلا شروط للولايات المتحدة، وهو إسرائيل التي تمتلك السلاح النووي.

وبالنسبة لبلدان الخط الأول في المنطقة (أفغانستان، والعراق، وفلسطين، وإيران) حقق العدوان الخراب للبلدان الثلاثة الأول، والتهديد لإيران.

أفغانستان

مرت أفغانستان بأفضل مرحلة من تاريخها الحديث في فترة الجمهورية المسماة "بالشيوعية"، فقد كان يحكمها نظام أتوقراطي حديث مستنير. وهذا النظام فتح أبواب التعليم أمام الأطفال من الجنسين، وضد الظلامية، وبذلك دعم الأساس

القوي للمجتمع. كما قام بإصلاح زراعي عبارة عن عدد من الإجراءات للحد من السلطة المستبدة لرؤساء القبائل. وكان دعم أغلبية المواطنين- الضمني على الأقل- يعطي الضمان لنجاح التطور اللاحق. وروجت دعاية وسائل الإعلام الغربية، والإسلام السياسي، أن النظام كان "نظاماً شيوعياً ملحداً شمولياً" مكروهاً من الشعب الأفغاني. والواقع أن النظام، مثل نظام "أتاتورك" في أيامه، كان بعيداً عن أن يكون "مكروهاً".

وليس من الغريب أن أنصار النظام، على الأقل في منظماتهم الكبيرة (الخلق والبَرشام) سموا أنفسهم شيوعيين، فبمعيار ما حققته شعوب آسيا الوسطى السوفيتية (على الرغم من أي نقد يوجه للنظام وممارساته الأتوقراطية)، في مقابل الكوارث الاجتماعية الدائمة التي سببها الاستعمار البريطاني في البلدان المجاورة (الهند وباكستان)، دفع الأحزاب الوطنية إلى الاعتراف بالعقبة الكئود التي تمثلها الإمبريالية أمام أي خطوة للتحديث. أما دعوة بعض أطراف التحالف للسوفيت للتدخل لمساندتهم ضد أطراف أخرى، فكانت ذات أثر سلبي خطير، وعرقلت فرص نجاح المشروع الشعبي للتحديث.

وكانت دول الثلاثي الإمبريالي، وخاصة الولايات المتحدة، دائماً العدو العنيد لأحزاب التحديث الأفغانية، سواء أكانت شيوعية أم لا. وهي التي عبأت القوى الظلامية للإسلام السياسي، وجماعات الطالبان الباكستانية، وأمراء الحرب (رؤساء القبائل الذين كان النظام "الشيوعي" قد حيدهم)، ومنحتهم السلاح والتدريب. وحتى بعد الانسحاب السوفييتي، كان من الممكن لحكومة "نجيب الله" أن تصمد أمام الهجوم، لولا التدخل العسكري الباكستاني لمساندة الطالبان، مما تسبب في الفوضى، وإعادة تكوين قوات أمراء الحرب.

وقام التدخل المسلح للولايات المتحدة وحلفائها، وعملائها، وخاصة الإسلاميين، بتخريب أفغانستان، ولن يمكن إعادة بنائها تحت حكم هؤلاء العملاء. وهذا المهرج الذي لا يملك أية سلطة، وبلا جذور في البلاد، ولا يعتمد إلا على دعم الشركة متعدية الجنسية التي كان يعمل بها في تكساس، لن يحقق شيئاً للبلاد. أما ما تدعيه واشنطن والناتو، والأمم المتحدة من إنقاذ الديمقراطية، فهو مجرد

ستار لمنح الشرعية لوجودها (وهو احتلال بالفعل). وكانت تلك كذبة على الدوام، وصارت اليوم مهزلة حقيرة.

وهناك حل وحيد للمشكلة الأفغانية، وهو انسحاب القوات الأجنبية من البلاد، وتوقف القوى الأجنبية عن منح الدعم والسلاح "لحلفائهم". أما حسنو النية الذين يخشون من قيام دكتاتورية للطالبان أو (دكتاتورية لأمراء الحرب)، فأقول لهم إن الاحتلال الأجنبي هو أكبر داعم لهذه الدكتاتوريات! وكذلك، فالشعب الأفغاني قد مر بأفضل ظروفه عندما لم يكن الغرب يتدخل في شئونه. والغرب المتحضر يفضل الاستبداد الظلامي، على الأتوقراطية المستنيرة، لأنه أقل خطراً على مصالحه الخاصة!

العراق

كان هدف الدبلوماسية المسلحة للولايات المتحدة، هو تحطيم العراق، وذلك حتى من قبل أن تجد المبرر لذلك، أولاً عند اجتياح الكويت في عام 1990، ثم بعد 11 سبتمبر، وهو الحدث الذي تلاعب به "جورج بوش الصغير"، بدهاء ونفاق، على طريقة "جوبلز" (ردد الكذبة لمدة طويلة فتصير حقيقة). والسبب بسيط وواضح، ولا علاقة له بالخطاب المنافق عن تخليص الشعب العراقي من دكتاتورية "صدام حسين" (الحقيقية). فجزء كبير من موارد البترول العالمية، يقع هناك تحت التراب العراقي، وعلاوة على ذلك فالشعب العراقي يستطيع تأهيل كتلة من المتخصصين التقنيين الذين يستطيعون تخطي الحجم الحرج الذي يسمح بالسير بثبات في مشروع التنمية الوطنية. وكان من الضروري القضاء على هذا الخطر "بحرب وقائية"، وهو الحق الذي منحته الولايات المتحدة لنفسها، في المكان الذي تحدده، والوقت الذي تريده، مع التجاهل التام "للقانون" الدولي.

ورغم وضوح هذه الرؤية، فهناك عدد من الأسئلة التي تحتاج لإجابة:

١) كيف تحقق خطة واشنطن مثل هذا النجاح الظاهري؟

٢) ما هو الوضع الجديد الذي يواجه الشعب العراقي؟

٣) كيف تواجه مكونات الشعب العراقي المختلفة هذا التحدي؟

٤) ما الحلول التي يمكن للقوى العراقية، والعربية، والدولية، الديمقراطية التقدمية تقديمها؟

كان من المتوقع أن يُهزم "صدام حسين"، ففي وجه عدو قوته الأساسية هي ممارسة الإبادة الجماعية، عن طريق العدوان الجوي بلا مساءلة (وقد يصل إلى استخدام القنابل النووية)، يكون الرد الوحيد الفعال الممكن هو مقاومة الشعب في داخل أرضه المحتلة. ولكن نظام "صدام" ركز كل جهوده على استبعاد أية قدرة دفاعية للشعب، عن طريق الإبادة المنظمة لأية منظمة، أو حزب سياسي (بداية بالشيوعيين)، ظهر قي تاريخ العراق الحديث، بما في ذلك حزب البعث نفسه، وكان أحد الفاعلين المهمين فيه. لذلك لا غرابة في أن "الشعب العراقي" سمح بالغزو الأمريكي دون أن يحارب، وقام ببعض التصرفات (مثل المشاركة في الانتخابات التي دعا إليها الغزاة، أو الانخراط في حرب الإبادة الأخوية بين الأكراد، والعرب السنة، والعرب الشيعة) التي تبدو كدليل على قبول الهزيمة (وهو ما حسبته واشنطن). ولكن الواقع هو أن المقاومة على أرض العراق تزداد قوة كل يوم (رغم المآخذ عليها)، وأنها جعلت من المستحيل قيام نظام خانع، ولكنه يحتفظ بواجهة من "النظام" والاستقرار، وبذلك أكدت فشل المشروع الأمريكي بعض الشيء. أما اعتراف الأمم المتحدة بهذا النظام، فلا تغير من واقع الأمر شيئاً، فهي لا تكسبه لا الشرعية، ولا القبول من الشعب.

ولكن الاحتلال العسكري يخلق أوضاعاً جديدة، فالأمة العراقية مهددة بالفعل، ففشل الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الأصلي وهو التحكم في البلاد (ونهب مواردها البترولية، وهي أولوية لها) بوساطة حكومة ذات مظهر "وطني"، جعل الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هو تدمير البلاد. ولعل تقسيم البلاد إلى ثلاث دول (كردية، وعربية سنية، وعربية شيعية) كان هدفاً للولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، من أول المطاف (وقد تكشف وثائق الأرشيف ذلك في يوم من الأيام). أما في الوقت الحالي، فالحرب الأهلية هي الورقة التي تبرر بها واشنطن استمرار احتلالها للعراق، والاحتلال الدائم كان- ولا يزال- هو الهدف الأساسي، فهو الوسيلة الوحيدة لضمان تحكمها في تدفق البترول. وبالطبع، لا يأبه المرء

للتصريحات المستمرة من نوع: "سنسحب قواتنا بمجرد تحقق الاستقرار". ولنتذكر عشرات الوعود المتكررة لبريطانيا منذ احتلالها لمصر عام 1882، بالجلاء عن البلاد، ولم يتم الجلاء إلا في عام 1956! وفي خلال ذلك، تخرب الولايات المتحدة كل يوم البنية الثمينة للبلاد، بما في ذلك المدارس، والمصانع، وقدراتها العلمية، وحتى صناعتها البترولية ذاتها.

ولا يبدو رد الشعب العراقي على هذا التحدي- حتى الآن على الأقل- ذا قوة كافية لمواجهة خطورة الوضع، وهذا أقل ما يمكن أن يقال. والسؤال، لماذا؟ وتردد وسائل الإعلام الغربية كل يوم الادعاء بأن العراق بلد "مصطنع"، وأن القهر البشع لنظام صدام "السني" للشيعة والأكراد، هو السبب في الحرب بين هذه الفئات (وأن استمرار الاحتلال الأجنبي قد يمنع هذه الحرب) وأن المقاومة، بناء على ذلك لا يقوم بها إلا بعض الخلايا الإسلامية الميالة إلى صدام، من "المثلث السني". ولا يتصور المرء مثل هذا العدد من الأكاذيب المترابطة.

بعد الحرب العالمية الأولى، واجه الاستعمار البريطاني مقاومة الشعب العراقي، وطبقاً للتقاليد الاستعمارية، وللمحافظة على نفوذهم، خلقوا ملكية مستوردة، وطبقة من كبار الملاك، وأعطوا الإسلام السني وضعاً مميزاً. وكان الحزب الشيوعي، وحزب البعث، القوتين المنظمتين الرئيسيتين اللتين أسقطتا الملكية السنية المكروهة من الجميع: أكراداً، وشيعة، وسنة. وانتهى الصراع الذي دار بين هاتين القوتين، طوال الفترة بين عامي 1958، و1963، بانتصار البعث، وهو ما أرضى قوى الغرب. وكان مشروع الحزب الشيوعي يتضمن تطوراً في اتجاه الديمقراطية، وهو ما لم يوافق عليه البعث. أما حزب البعث فحزب وطني يعمل من أجل إقامة الوحدة العربية، وهو من المعجبين بالأسلوب البروسي لتحقيق وحدة ألمانيا، ويجتذب البرجوازية الصغيرة الحديثة المتجهة للعلمانية، والرافضة للاتجاهات الدينية الظلامية. وتحول- كما هو منتظر- إلى دكتاتورية نصف معادية للاستعمار، بمعنى أنه تحت ظروف معينة يمكن الوصول إلى حلول وسط بين الطرفين (البعث العراقي، والإمبريالية الأمريكية في المنطقة). وهذه الحلول الوسط، شجعت تطلعات الدكتاتور المصاب بجنون العظمة، والذي اعتقد أن

واشنطن قد تقبل قيامه بدور الحليف المفضل في المنطقة. وكان تأييد واشنطن لبغداد خلال فترة الحرب الحمقاء ضد إيران بين عامي 1980، و1988(بما في ذلك تزويد العراق بالأسلحة الكيماوية)، ما جعل "صدام" يصدق أن واشنطن قبلت ذلك الحلف. ولم يتصور "صدام" أن واشنطن تخدعه، وأن تحديث العراق أمر غير مقبول من الإمبريالية، وأن قرار تحطيم العراق قد اتخذ فعلاً. وبعد أن سقط "صدام" في المصيدة (فقد احتل "صدام" الكويت لبعض الوقت، وهي بالفعل جزء سابق من العراق اقتطعه البريطانيون ليجعلوا منه مستعمرة لإنتاج البترول) عانى العراق لمدة عشر سنوات من عقوبات قاسية، بهدف إضعاف البلاد تمهيداً لتحقيق "نصر مجيد" للقوات الأمريكية.

ويمكن أن نتهم أنظمة حزب البعث المتتالية، بما فيها أسوأ مراحلها تحت حكم "صدام"، بأي اتهام إلا إثارة الصراع الديني بين السنة والشيعة. فمن المسئول إذن عن الجراح التي تثير الصراع اليوم بين الطائفتين؟ وسيأتي اليوم الذي ينكشف فيه كيف دبرت وكالة المخابرات المركزية (والموساد بالتأكيد) الكثير من هذه المذابح المتبادلة. ولكن من الصحيح كذلك، أن الصحراء السياسية التي خلقها نظام "صدام"، وأسلوبه الانتهازي غير المبدأي "قد شجع" من تلوه في السلطة أن يتبعوا نفس السياسات، بدعم من قوات الاحتلال، وربما بقدر من السذاجة يجعلهم يظنون أنه من الممكن لهم "استخدام" المحتلين. وهؤلاء المرشحون للسلطة، من "الزعماء الدينيين" من الشيعة والسنة، ورؤساء القبائل، ورجال الأعمال المستوردين من الولايات المتحدة، والذين لا جذور لهم في البلاد. والزعماء الدينيين الذين يحترمهم المؤمنون، لم تكن لهم أية أنشطة سياسية مقبولة من الشعب العراقي، ولولا الفراغ الذي تركه "صدام" لما سمع بأسمائهم أحد. وفي إطار هذا "العالم السياسي" الذي خلقته الإمبريالية النيوليبرالية المعولمة، هل ستتمكن القوى السياسية الأخرى، التي تتمتع بالوطنية والشعبية فعلاً، والتي ستتجه للديمقراطية يوما ما، من إعادة بناء قواها؟

وفي وقت ما، كان الحزب الشيوعي العراقي هو المجال لأفضل أبناء المجتمع العراقي، فقد كانت له قواعد في جميع أنحاء البلاد، وكان الأكثر قرباً من المثقفين، وخاصة من الشيعة (وفي رأيي أن الشيعة تنتج ثوريين، ورجال دين، ولكن القليل من البيروقراطيين أو الكومبرادور!). وكان الحزب الشيوعي ذا شعبية حقيقية، ومعاديا للإمبريالية، وغير ميال للديماجوجية، ولديه استعداد للديمقراطية. وهو الآن، وبعد المذابح التي ارتكبتها دكتاتوريات البعث بقتل الآلاف من أفضل مناضليه، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو أمر لم يكن مستعداً له، معرض للخروج نهائياً من التاريخ. ومع ذلك، تصور بعض أفراد قيادته أنه من المقبول أن يعودوا من المنفى في ركاب القوات الأمريكية.

ومشكلة الأكراد في العراق، وإيران، وتركيا، مشكلة حقيقية، ولكن من الواجب تذكر أن القوى الغربية تتعامل مع هذه القضية، بالمعايير المزدوجة التي تعبر عن مواقفها غير المبدئية. ففي العراق أو إيران، لا تُقمع المطالب الكردية بالعنف الذي يمارس ضدها في تركيا (من الجيش أو البوليس)، فلم ينكر العراق أو إيران وجود الأكراد ذاته كما يحدث في تركيا. ومع ذلك، فتركيا لا تحاسب على ذلك، فهي عضو في حلف الأطلنطي، وهو منظمة من الدول "الديمقراطية"، كما تذكرنا وسائل الإعلام ليل نهار. ومع ذلك فهذه المنظمة الديمقراطية شارك في تأسيسها ذلك الديمقراطي البارز "سالازار"، كما تضم بين صفوفها المدافعين العظام عن الديمقراطية، من الكولونيلات اليونانيين، والجنرالات الأتراك!

أما الجبهات الشعبية التي تكونت حول الحزب الشيوعي، وحزب البعث، في المراحل المشرقة من تاريخ العراق، وعندما كانت في السلطة، فقد وجدت دائماً المجال للتفاهم مع الأحزاب الكردية الرئيسية، التي كانت دائماً متحالفة معها.

وجرائم "صدام" ضد الشيعة والأكراد حقيقية، فالجيش العراقي قذف منطقة البصرة بالقنابل بعد الهزيمة في الكويت في عام 1990، واستخدم الغازات السامة ضد الأكراد. ومع ذلك، فقد حدثت هذه الاعتداءات بعد تحركات للديمقراطية المسلحة من واشنطن، التي حرضت بعض المغامرين الذين حاولوا انتهاز الفرصة للحصول على شيء ما. ورغم ذلك، كانت هذه الاعتداءات غبية وإجرامية، إذ لم

يمثل للدعم الأمريكي أي خطر حقيقي، ولكن، لم يكن ينتظر من دكتاتور مثل "صدام" إلا تصرفات من هذا القبيل؟

وتبدو الصورة القوية للمقاومة ضد المحتل في هذه الظروف "غير متوقعة" بل ربما "كمعجزة"، ولكن الحقيقة غير ذلك. والواقع البسيط هو أن الشعب العراقي بكامله (من عرب وأكراد، سنة وشيعة)، يكره المحتلين، ويعرف جميع جرائمهم اليومية (من قصف بالقنابل، واغتيال، وتعذيب، ومذابح). فكان من الواجب أن نتوقع قيام "جبهة متحدة للمقاومة" (أو سمها ما شئت) تعلن نفسها تحت هذا العنوان، وتعلن أسماء المنظمات والأحزاب المشاركة فيها، وبرنامجها المشترك، ولكن حتى اليوم لم يحدث هذا. ولعل السبب هو كل التخريب الاجتماعي والسياسي، الذي قام به المحتل، ودكتاتورية "صدام" السابقة عليه. ولكن أياً كانت الأسباب، فإن هذا الغياب يمثل ضعفاً كبيراً، يساعد على الفرقة، ويشجع الانتهازيين، ويثير الارتباك بالنسبة لأهداف التحرير.

فمن الذي سيتغلب على هذا الضعف؟ على الشيوعيين أن يقوموا بذلك، فالمناضلون- على خط الجبهة- يفرضون واقعهم، بعكس "القادة" (الوحيدون الذين تشير وسائل الإعلام إلى أسمائهم)، الذين لا يعرفون في الحقيقة ماذا عليهم أن يفعلوا، ويحاولون إضفاء بعض الشرعية على سيرهم "في ركاب" الحكومة المتعاونة، ويدعون أن هذا مكمل للمقاومة المسلحة! ولكن هناك قوى سياسية، كثيرة أخرى، يمكنها، وفقاً للظروف، المبادرة بخلق تلك الجبهة.

ورغم ضعفها، فقد هزمت المقاومة العراقية مشروع واشنطن (سياسياً فقط، وليس عسكرياً بعد). وهذا بالضبط ما يقلق الأطلنطيين في الاتحاد الأووبي، الحلفاء المخلصين لواشنطن. فهؤلاء الشركاء التابعون لواشنطن يخشون من هزيمتها، لأن ذلك سيقوي شوكة شعوب الجنوب، بحيث تفرض على رأس المال متعدي الجنسية المعولم للثالوث (الولايات المتحدة، وأوربا، واليابان) احترام مصالح شعوب وأمم آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

وقد قدمت المقاومة العراقية مقترحات تساعد على تجنب المـأزق، وتشـجع الولايات المتحدة على الخروج من عش الزنابير. وقد اقترحت:

١) تكوين سلطة إدارية مؤقتة تحت إشراف مجلس الأمن.

٢) الوقف الفوري لأعمال المقاومة، ولتدخلات قوات الاحتلال (من الجـيش والبوليس).

٣) على جميع القوات العسكرية والمدنية الأجنبية ترك البلاد خلال فترة ستة أشهر.

وقد ظهرت هذه الاقتراحات في مجلة المستقبل العربي في عددها الصادر في بيروت، في يناير 2006.

ويدل تجاهل وسائل الإعلام الغربية الكامل لهذه الاقتراحات، على التضـامن بين الإمبرياليين. وعلى القوى الديمقراطية والتقدميـة الأوربيـة أن تقـاوم هـذه الاستراتيجية للثالوث الإمبريالي، ودعم اقتراحات المقاومة العراقية. وترك الشـعب العراقي يواجه العدو وحده ليس الاختيار الصحيح، فهو يعطي الانطباع بأن شـيئاً جيداً لن يأتي من الغرب، ومن بلدانه، ويدفع بالتالي لاتجاهات غير مقبولـة، بـل وإجرامية، في ممارسات بعض قوى المقاومة.

وبقدر زيادة الدعم للشعب العراقي من جانب القوى الديمقراطية فـي أوربـا وفي العالم، وبقدر ما تسرع قوى الاحتلال في الانسحاب من البلاد، بقدر ما تزداد فرص هذا الشعب الشهيد، في تحقيق مستقبل أفضل. وكلما طالت فترة الاحـتلال، كلما ازدادت حلكة مستقبل الشعب العراقي بعد انزياح الاحتلال الحتمي.

فلسطين

منذ تصريح "بلفور" الشهير، في أثناء الحرب العالمية الأولى، تعرض الشعب الفلسطيني لمشروع أجنبي استعماري، يحاول أن يفرض عليـه مصـير "الهنـود الحمر"، وهو أمر معروف بقدر ما يجري تجاهله. وحصل المشروع دائمـاً علـى دعم القوة الاستعمارية المسيطرة في المنطقة (أولاً بريطانيا، ثم الولايات المتحدة)، حيث إن زرع بلد غريب عن المنطقة، يخلق فيها نقطـة ارتكـاز دائمـة تـدعم

التدخلات المستمرة الهادفة لإخضاع الشرق الأوسط العربي للسيطرة الرأسمالية الإمبريالية.

وهذا الفهم للمشكلة واضح تماماً لجميع شعوب أفريقيا وآسيا، الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بشكل تلقائي. وفي المقابل تدفع "المشكلة الفلسطينية" إلى انقسام في الرأي في أووبا، بسبب الارتباك الذي تشجعه الأيديولوجية الصهيونية، التي تجد في أوربا رد فعل مؤيد.

ويؤدي مشروع "الشرق الأوسط الكبير" للولايات المتحدة إلى ضياع حقوق الشعب الفلسطيني أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت مشروع مدريد ثم أوسلو، أي الطريق الذي رسمته واشنطن، في حين أن إسرائيل هي التي رفضت صراحة التوقيع، وضاعفت من أنشطتها التوسعية. وأضعف هذا القبول من موقف منظمة التحرير الفلسطينية، حيث يمكن القول إنها صدقت بسذاجة أنها تتعامل مع خصوم أمناء. وقد أدى تأييد السلطات الإسرائيلية لحماس- في مرحلة أولى على الأقل- إلى جانب تفشي الفساد في صفوف الإدارة الفلسطينية (مع مشاركة المانحين من البنك الدولي، وأوربا، والكثير من المنظمات غير الحكومية) إلى النجاح الانتخابي لحماس (وهو أمر كان متوقعاً، بل لعله مطلوب من إسرائيل). وكان ذلك مبرراً جديداً، أضيف على الفور لمبررات التأييد المطلق للسياسات الإسرائيلية "مهما كانت"!

لقد كان المشروع الاستعماري الصهيوني مصدر تهديد دائم لفلسطين، وكذلك لبلدان الجوار العربية، ولا أدل على ذلك من تطلعه لضم سيناء المصرية، وضمه الفعلي للجولان السوري. ومشروع "الشرق الأوسط الكبير" يحتفظ بمركز متميز لإسرائيل، مع احتفاظها باحتكار السلاح النووي في المنطقة، واعتبارها شريكا إجبارياً، بحجة ما تمتلكه من "قدرات تكنولوجية" لا يستطيع أي بلد عربي أن يحققها! وهذا في حد ذاته دليل على العنصرية التلقائية للأيديولوجيين الإمبرياليين.

ولا ننوي هنا التقدم بتحليل للتفاعلات المعقدة بين الصراع ضد التوسع الاستعماري الصهيوني، وبين الصراعات، والاختيارات السياسية المختلفة في لبنان وسوريا. لقد قاومت حكومات البعث في سوريا، بطريقتها، مطالب القوى الغربية،

وإسرائيل، ولا شك أن هذه المقاومة استخدمت لإضفاء الشرعية علـى التطلعـات السورية المشبوهة للتحكم في لبنان. ومن جانب آخر، فقد كانت سوريا حريصة في اختيار حلفائها في لبنان من بين "الأقل خطـورة". ومـن المعـروف أن مقاومـة المشروعات الإسرائيلية في جنوب لبنان (بما في ذلك تحويل مياه الأنهـار)، كـان يقودها الحزب الشيوعي اللبناني، فتعاونت السلطات السورية، واللبنانية، والإيرانية، للقضاء على هذه "القاعدة الخطرة"، وإقامة قاعدة حزب الله بدلاً منها. وكان اغتيال "رفيق الحريري"- وهي قضية مشبوهة- الفرصة التي استغلتها القوى الاستعمارية (واشنطن في المقدمة، وفرنسا في الخلفية) للتدخل لتحقيق هدفين: أن تفرض علـى دمشق السير على خطى البلدان العربية الخانعة (مصر والعربيـة السـعودية)، أو على الأقل، أن تقضي على بقايا حزب البعث المنحل، حتى تقضي على أية قـدرة على مقاومة إسرائيل (بالمطالبة بنزع سلاح حزب الله). ويمكن الاستعانة في هـذا المجال بالخطاب عن الديمقراطية.

وفي الوقت الحالي يعتبر الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني واجبـاً أساسـياً لكل الديمقراطيين في أي مكان في العالم، ففلسطين تقع في قلب أخطر صراع فـي يومنا هذا. إن القبول بالمشروع الإسرائيلي الذي يهدف لابتلاع فلسـطين وشـعبها بالكامل، يعني حرمان الشعب من أول حقوقه الإنسانية، وهو الحق في الوجود. ولا يمكن القبول باتهام من يقفون ضد إتمام هذه الجريمة "بمعاداة السامية".

إيران

لا ننوي هنا أن نقدم التحليل لما تعنيه "الثورة الإسلامية"، كما تسمي نفسـها، أو كما يراها الإسلام السياسي، أو المراقبون الأجانب، بما يعني أنها نقطة البدايـة لتطور سوف يشمل المنطقة بأكملها، بل "العالم الإسلامي" بالكامل، والذي سيسـمى بعد ذلك "أمة الإسلام" (مع أنه لم تكن هناك في يوم ما "أمة/ إسـلامية"). ولعلهـا كانت حدثاً ذا طبيعة خاصة لأنه جمع بين تفسيرات الإسلام الشيعي، وبين التعبيـر عن الوطنية الإيرانية.

وسأكتفي هنا بتعليقين فيما يهمنا من هذا الموضوع. الأول، هو أن نظام الإسلام السياسي الإيراني لا يتعارض جذرياً مع اندماج البلاد في النظام الرأسمالي العالمي (فهو يقوم على مبادئ تتصور إدارة اقتصاد البلاد بشكل "ليبرالي"). والثاني، هو أن إيران "أمة قوية" بمعنى أن أفضل مكوناتها، إن لم تكن جميعها- طبقاتها الشعبية وزعماءها- ترفض اندماج البلاد كأمة مسودة داخل النظام العالمي. وهناك تناقض واضح بين هذين البعدين للحقيقة الإيرانية، والبعد الثاني منهما يفسر اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية التي ترفض الأوامر الأجنبية.

والوطنية الإيرانية- القوية، والإيجابية تاريخياً، في رأيي- هي التي تفسر نجاح عملية "تحديث" القدرات العلمية، والصناعية، والتكنولوجية، والعسكرية، التي قامت بها أنظمة الحكم المتتالية منذ الشاه وحتى الخمينية. وإيران إحدى الدول القليلة في الجنوب (مع الصين، والهند، وكوريا، والبرازيل، وربما دول قليلة أخرى)، التي تسمح ظروفها بقيام مشروع "برجوازي وطني". أما إذا كان من الممكن أن يتحقق هذا المشروع في المدى البعيد (ورأيي أنه غير ممكن)، أو لا يتحقق، فهذا ليس موضوع هذه الدراسة، ولكن هذا المشروع موجود اليوم.

ولكون إيران تمتلك الكتلة الحرجة التي تسمح لها ببذل محاولة جادة لتصير شريكاً مستقلاً، قررت الولايات المتحدة تدمير البلاد عن طريق "حرب وقائية" جديدة. وكما هو معروف، فالصراع يدور حول القدرات النووية التي أخذت إيران في تطويرها. أليس من حق هذا البلد أن يصير قوة نووية عسكرية كأي بلد آخر؟ وهل من حق القوة الإمبريالية الكبرى، وصنيعتها إسرائيل، احتكار أسلحة الدمار الشامل؟ هل يمكن أن نصدق الخطاب الذي يدعي أن الأمم "الديمقراطية" لن تستخدم هذه الأسلحة، في حين أن الدول "المارقة" يمكن أن تستخدمها؟ ومتى سيجري الاعتراف بأن بعض الأمم "الديمقراطية" مسئولة عن أبشع جرائم الإبادة الجماعية في العصر الحديث، كما فعل الألمان مع اليهود، وكما استخدمت الولايات المتحدة القنابل النووية فعلاً، وترفض الاتفاق على المنع الكامل لاستخدامها؟ ومع الأسف، انضمت القوى الأوروبية للمشروع الأمريكي للعدوان على إيران.

العدوان على لبنان

إن العدوان الإسرائيلى على لبنان الذى بدأ يوم ١١ يوليو ٢٠٠٦، جزء لا يتجزأ من خطة واشنطن للمنطقة. إن القبض على جنديين إسرائيليين على الأراضى اللبنانية، والمطالبة الشرعية بمبادلتهما بمواطنين لبنانيين اختطفتهم إسرائيل من الأراضى اللبنانية، كان مجرد الحجة السيئة للهجوم. وقد جرى التحضير لهذه الخطة بصدور قرار مجلس الأمن بخروج الجيش السورى من لبنان، ونزع سلاح حزب الله، بعد عملية اغتيال رفيق الحريرى التى لم يكشف الستار عنها بعد. وتطالب الولايات المتحدة وأوروبا بالتطبيق الكامل لهذا القرار، ولكنها تنسى أن قرار مجلس الأمن الذى يقضى بجلاء إسرائيل عن أراضى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لم يجر تنفيذه! كما تنسى بالطبع أن تطالب بجلاء القوات الإسرائيلية عن هضبة الجولان السورية!

إن مشروع الولايات المتحدة يهدف فقط لوضع المنطقة تحت السيطرة العسكرية لواشنطن (تحت ستار تصدير "الديمقراطية")، وفرض نظام نيوليبرالى يخدم مصلحتها فى نهب موارد البترول. وقد تبنت واشنطن كذلك العملاء من السنة بهدف تفتيت المنطقة لعدد من الدويلات القائمة على أسس عرقية أو دينية، ووضعها تحت نوع من "الحماية" الإسرائيلية، فى تبعية عامة للولايات المتحدة.

وهذا المشروع يتقدم بخطى حثيثة، ففلسطين والعراق وأفغانستان محتلة وجرى تدميرها، وسوريا وإيران مهددتان بصراحة بعد لبنان. ومع ذلك فمظاهر فشل هذا المشروع تتضح هى الأخرى، فمقاومة الشعوب لا تتوقف، وشعب لبنان قد أعطى درساً فى الوحدة الوطنية بتأييد مقاتليه، مكذباً بذلك توقعات تل أبيب، وواشنطن، والأوروبيين، وقد عرقلت المقاومة اللبنانية، بوسائل بدائية، جيش الأعداء المجهز بأحدث معدات القتال المنقولة من قاعدة الولايات المتحدة فى دييجو جارسيا (ومن هنا استخدام هذه القواعد فى مشروعات الولايات المتحدة الإجرامية للسيطرة على العالم). وبعد أن أثبتت المقاومة الشعبية المسلحة فى جنوب لبنان كفاءتها، تتجه جميع جهود الولايات المتحدة وأوروبا اليوم لنزع سلاحها حتى تسهل للعدوان الإسرائيلى القادم تحقيق انتصار سهل. ويجب اليوم أكثر من أى وقت

مضى الدفاع عن حق الشعوب فى التحضير لمقاومتها المسلحة فى وجه العدوان الإمبريالى ووكلائه فى المنطقة.

خاتمة

توجد في الوقت الحالي ثلاث مجموعات من القوى تشارك في "الصراع السياسي" في المنطقة. فهناك أولاً، أولئك الذين يتحدثون عن تاريخ من الوطنية (ولكنهم مجرد الورثة الفاسدين والمنحلين لبيروقراطيات الأنظمة الوطنية الشعبوية السابقة)، وهناك ثانياً، من ينتمون لأسرة الإسلام السياسي، وهناك أخيراً، أولئك الذين يميلون إلى المطالب "الديمقراطية" التي تتمشى مع الإدارة الليبرالية للاقتصاد. وأيا من هذه القوى غير مقبول للفكر اليساري المهتم بمصلحة الأمة، والجماهير الشعبية، ففي الواقع تسود مصالح الطبقات الكومبرادورية جميع هذه "الأسر" الثلاث. ومحاولة الانغماس في الصراع بين هذه التيارات الثلاثة، للبحث عن التحالف مع أحدها ضد الآخر (مثل الاتفاق مع النظام الحاكم لمنع البديل الإسلامي، أو البحث عن تحالف مع بعض حركات الإسلام السياسي بهدف التخلص من النظام الحاكم)، محكوم عليها بالفشل. وعلى اليسار أن يمارس النضال في المجالات التي يستطيع فيها أن يلعب دوراً في الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية، والديمقراطية، والدفاع عن السيادة الوطنية، كأهداف مترابطة. وعلى الديمقراطيين في جميع أنحاء العالم أن يدعموا فرص القوى التقدمية، وأن يدينوا أي تدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة، أو حلف شمال الأطلنطي، أو إسرائيل، أو الأمم المتحدة الخاضعة لها، أو حلفائهم في المنطقة.

و"مشروع الشرق الأوسط الكبير" ذو أهمية حيوية في الصراع الدائر اليوم بين المركز الإمبريالي، وبين شعوب العالم. وهزيمة مشروع واشنطن فى هذه المنطقة ضرورية لدعم إمكانيات الطلائع في جميع أنحاء العالم، وبدون ذلك يبقى موقف هذه الطلائع محفوفاً بالخطر لدرجة كبيرة. وهذا لا يعني التقليل من أهمية النضال في بقية أنحاء العالم- أوربا وأمريكا اللاتينية- وإنما يعني أن جميع هذه النضالات يجب أن تدخل ضمن منظور عالمي واحد، وتساهم جميعها في هزيمة المصالح الأمريكية في المنطقة التي اختارتها كالهدف الأول لضرباتها الإجرامية.

الباب الثالث

قضايا الجنوب

(١١)

المجتمع المدني في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك في مواجهة تحدي العولمة

أولاً: يربط الخطاب السائد بين الديمقراطية، وبين الانخراط في العولمة النيوليبرالية، كما لو كان هذان الهدفان يتلاقيان بالضرورة، ولا يشير هذا الخطاب بالمرة إلى الفرض المضاد، وهو أن هذين الهدفين أقرب إلى أن يكونا متعارضين من أن يكونا متلاقيين. وفضلاً عن ذلك، فهذا الخطاب يدّعي أن بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك بل القارة الإفريقية بالكامل، "المهمشة" في العالم المعاصر، تعاني من التهميش لأنها غير منخرطة بدرجة كافية في شبكة المبادلات التي تكون جوهر العولمة. ولمواجهة هذه الأوضاع، عليها أن تنخرط بدرجة أكبر في النظام العالمي النيوليبرالي. أما الفرض المضاد بأن تهميش هذه البلدان هو نتيجة هذا الشكل من الانخراط في العولمة الذي يُطلب منها الخضوع له (حيث لا يوجد بديل آخر على أي حال، كما يُدَّعى)، فلا يتساءل عنه أحد.

وتتدرج علاقات المشاركة بين الاتحاد الأوربي وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، كما تعبر عنها اتفاقية كوتونو التي أُقرت في يونيو ٢٠٠٠، تحت منطلق هذه الفلسفة النيوليبرالية للعولمة. ولا يجري بالمرة النظر في ضرورة وإمكانية تصور هذه العلاقات من منظور آخر - منظور بناء عولمة متعددة القطبية، وبالتالي مقننة (في مقابل رؤية النيوليبرالية المبنية على إلغاء التقنين) - على أنها احتمال يستحق الدراسة.

ونتيجة لذلك، يبقى الخطاب المتعلق بالديمقراطية، والمجتمع المدني، قاصراً، والنقاش الجاري حوله غير جدير بالمصداقية، على أقل تقدير.

ثانيًا: الديمقراطية مطلب أساسي في العصر الحالي، فلا يمكن تصور الحداثة، ولا التنمية المرتبطة بها، دون الديمقراطية.

والديمقراطية لا تمثل فقط الشرط الضروري لأية تنمية جديرة بهذا الاسم، أي تنمية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، لمصلحة الجماهير الشعبية في مجموعها، وإنما هي هدف في ذاتها، أي جوهر التعبير عن النظرة الأساسية لتحرر البشر فرادى، ومجتمعين في المجتمع.

وكون الشعوب تطمح اليوم لمزيد من الديمقراطية بالنسبة للأمس، يمثل تقدماً لا شك فيه. وكذلك، فالاعتراف بأن المجتمعات لا تُختزل في الدول، وأن العلاقات التي تنسجها العولمة (سواء أكانت نيوليبرالية، أو ذات أساس بديل)، لا تُختزل في العلاقات "الدولية" (أي بين الدول)، هو كذلك تقدم إيجابي. والتأكيد على مشاركة "المجتمع المدني" (بغض النظر عن درجة الالتباس في هذه التسمية) في تشكيل المجتمعات، يمكن أن يكون، بهذا المعنى، أسلوباً إيجابياً مفيداً- أي نقطة بداية- لإثارة قضية الديمقراطية بكل جوانبها.

والانفجار في تكوين الجمعيات الأهلية خلال العشرين عاماً الماضية، في جميع أنحاء العالم، يمثل واقعاً إيجابياً- لأنه يبدأ بالتأكيد على الحاجة للديمقراطية- بغض النظر عن أية تحفظات على بعض أشكال هذه الجمعيات، وعلى طرق عملها، وكذلك على الاسم الغريب الذي منح لها دون ترتيب سابق، ألا وهو "المنظمات غير الحكومية".

ونطمح في وجهات النظر التي سنعبر عنها فيما يلي، إلى تجاوز مجرد التحليل الانتقادي للمجتمعات المعنية (مجتمعات أفريقيا والكاريبي والباسفيك في حالتنا)، وكذلك لأشكال انخراطها في العولمة.

وجميع المجتمعات في العالم هي البوتقة التي يجري فيها التعبير عن مصالح، ووجهات نظر متعارضة، سواء أكانت اقتصادية واجتماعية، أو سياسية وثقافية. والاعتراف بشرعية التعبير عن هذه المصالح المتعارضة، هو نقطة البداية للديمقراطية. ودون هذا الاعتراف، لا توجد ديمقراطية، بل مجرد تلاعب بخطاب يدّعي أنه ديمقراطي.

وجميع مجتمعات العالم تشارك في نظام معولم لحد كبير، ومن هنا فالمنطق الأساسي لإعادة إنتاج النظام العالمي تؤثر عليه ظروف جريان الحياة الاجتماعية في جميع أمم العالم. والنظام العالمي نفسه، قد مر بمراحل متتالية تتميز كل منها بمنطق يختلف من مرحلة لأخرى. وإذا كان النظام العالمي الحديث، أي الرأسمالي، الإطار الذي يجري في داخله دائما استقطاب متزايد بين مراكزه (القوى الفاعلة التي تشكل العولمة)، وتخومه (الأطراف السلبية المدعوة "للتكيف"، وحدها، مع العولمة المعنية، دون أن تشارك حقيقة، في بنائها)، فإن فقدان التوازن الشديد الذي يميز العلاقات الاجتماعية والسياسية، على مستوى النظام العالمي، وكذلك على مستوى الأمم، يقوي هذا الاتجاه نحو الاستقطاب.

والجدل الدائر حول الديمقراطية والعولمة، لا يمكن فصله عن التساؤلات المتعلقة بتحديد "التحديات"، ولكن الخطاب النيوليبرالي السائد، سواء في بعده القومي أو العالمي، يعمل على التهرب من هذه القضايا.

وتتميز المرحلة الحالية، في الواقع، بهجوم من جانب رأس المال الذي يحاول أن يفتح لتوسعه مجالات جديدة، وبالذات تلك التي كانت حتى الآن "خارج السوق"، إما لأنها ضمن القطاع العام، أو لأنها تدار بوساطة هيئات "المجتمع المدني". كيف سيرتبط، في نهاية المطاف، ازدهار المجتمع المدني مع سيادة قيم ومعايير اقتصاد السوق؟ كيف ستختلط، أو تتعارض، من الآن فصاعداً مفاهيم الخدمة العامة، مع تلك التي تحدد رشاد السوق؟ هذه هي القضايا التي تحاول الطنطنة "المعادية للدولة" والتي تدّعي دعم "المجتمع المدني"، إخفاءها، والتي يجب أن نواجهها صراحة.

ويتقدم المدافعون عن النظرية الليبرالية في هذا الصدد بمقولة بسيطة - الأمر الذي يعطي مقولتهم قوة ظاهرية - وإن كانت بلا أساس من العلم، أو من الخبرة العملية. فيدّعي هذا الخطاب أن الجماعات (أي الجمعيات الناشئة داخلها)، والقطاع الخاص التجاري، أقدر من قطاع الخدمات العامة على توفير الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها المجتمع.

فالدولة، حسب أقوالهم، تعني البيروقراطية المعطلة في أحسن الحالات، والمتسلطة في كثير من الحالات، والمسئولة دائماً عن التبذير في الموارد، لأن

تكاليف الخدمات التي تديرها، تغرق في أضابير الميزانية العامة للدولة. وفي المقابل، فإن الجماعات، ومن باب أولى القطاع الخاص، تمارس- حسب أقوالهم- المحاسبة التي تجيدها، لأن الأمر يتعلق بأموالها الخاصة. وهي تعرف كيف تتكيف مع الاحتياجات لأنها مرنة بطبيعتها. وهكذا، فالجمعيات، والقطاع الخاص، بعكس الدولة، تعبير أفضل عن الديمقراطية، والشفافية، والمسئولية (أي الخضوع للمحاسبة). فالديمقراطية بهذا الفهم، هي الحرية بمفهوم فون هايك، أي حرية الأقوى، أو حرية المؤسسة الرأسمالية قبل كل شيء، التي تستبعد الآخرين (العمال). وهي نابعة من مفهوم لا يعترف بالمساواة مع القيم الاجتماعية الأخرى، مثل قيم المساواة أو التضامن. إن فون هايك ليبرالي يميني وليس ديمقراطياً.

ولكن الواقع يبين، أنه على العكس من هذا التصور، فإن الخدمة العامة تتفوق بشكل واضح عند مقارنتها بالجمعيات، أو القطاع الخاص (مع ملاحظة أن المقارنة لا تصح إلا في حالة المقارنة بين الأوضاع في داخل نفس المجتمع، أو بين مجتمعات متقاربة في التطور والثروة). تبلغ تكاليف الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتبع في أغلبيتها القطاع الخاص، ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ٧% فقط في أوربا، حيث تتحقق نتائج أفضل بكثير من ناحية وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، وذلك بالضبط لأن هذه الخدمات تعود في أغلبها، في أوربا، للقطاع العام. وذلك بغض النظر عن اللامساواة الفادحة في مستوى الخدمة في الولايات المتحدة، حيث لا يحصل المواطنون على الخدمة هناك، إلا بقدر ما يدفعونه في المقابل. وفي المقابل، تحقق خصخصة قطاع الصحة، مكاسب هائلة لصناعة الأدوية، والصناعات الطبية، وشركات التأمين الأمريكية لا تقارن بمثيلاتها الأوربية. وهنا نجد تبذيراً يتجاوز بكثير ما يمكن للبيروقراطية، أو لتجاوزات المنتفعين بنظام التأمين الاجتماعي العام، أن تسببه.

أما عن الشفافية والخضوع للمحاسبة، فهي أسهل في التحقق بكثير في حالة الخدمة العامة، نظرياً، في حالة وجود ديمقراطية فعالة، حيث يمكن التقدم بأسئلة

واستجوابات في البرلمان، من حالة القطاع الخاص الذي يتمتع بسرية الحسابات، أو من حالة الجمعيات، في الكثير من الحالات مع الأسف، كما سنرى فيما بعد.

وهكذا، فالنظرية الليبرالية في هذا المجال، ليست بنظرية، ولا هي نتيجة لملاحظة عملية في الواقع، بل هي مجرد دعاية، بالمعنى المبتذل للعبارة، أي مجرد أكاذيب. والمؤسسات التي تدافع عنها باستمرار مثل البنك الدولي، لا تعدو كونها نوعاً من "وزارة الدعاية" لرأس المال الكبير المسيطر.

ويقف وراء هذه الدعاية، الصراع بين مفهومين للخدمات العامة. فمن جهة نجد المفهوم البريطاني- الذي يتجاهل مفهوم الخدمة العامة- والذي صُدر للولايات المتحدة حيث وصل لمنتهاه. ومن الجهة الأخرى، نجد مفهوم الخدمة العامة، السائد بصفة عامة في الثقافة الحديثة، ليس فقط في فرنسا، وإنما في أغلب بلدان أوربا القارية. والمفهوم الأنجلو أمريكي يخضع جميع مظاهر الحياة الاجتماعية للمتطلبات القاطعة لتوسع المجالات التي يديرها رأس المال. أما المفهوم الفرنسي- الأوربي، فيحد من تجاوزات رأس المال، فهل يا ترى، تتجه أوربا للتخلي عن تقاليدها في هذا المجال لتقترب من "الموضة" الأمريكية؟

وعلى من يريدون الدفاع عن الديمقراطية حقيقة، وعن المجتمع المدني، أن يبدأوا بالتحرر مما يحاول الخطاب النيوليبرالي فرضه عليهم. فهذا الخطاب يصيب المناقشة حول الديمقراطية بالعقم باقتراحه مفهوماً شديد الخصوصية "للمجتمع المدني". وفي هذا المفهوم، يوضع المجتمع المدني في تناقض مع الدولة (وذلك بافتراض أن الدولة بطبيعتها لا يمكن أن تكون ديمقراطية) ويستبعد أشكال التعبير والتنظيم التي تحاول الطبقات الشعبية عن طريقها تحويل علاقات القوى الاجتماعية لصالحها (بوصف هذه الصراعات باختصار "بالسياسية")، وهكذا ينتهي بتحويل المجتمع المدني إلى مجموعة من الجمعيات العقيمة لأنها تتخلى عن تغيير العالم، وتكتفي "بالتكيف" مع متطلبات إعادة إنتاج النظام السائد.

ومراجعة نتائج نشاط المنظمات غير الحكومية، تبين أن قوى رأس المال المسيطر لا تقبل المجتمع المدني إلا بشرط عقم دوره، وبالتالي إمكان التلاعب به.

ثالثاً: فهل تعتبرتدخلات المنظمات غير الحكومية في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، في هذه الظروف، قادرة على تعديل علاقات القوى الاجتماعية الداخلية والدولية في صالح الديمقراطية وعولمة عادلة؟ وما هي شروط ذلك؟

وتتعدد مجالات نشاط شبكات المنظمات غير الحكومية، ولكن يمكن تقسيمها إلى خمسة مجالات عامة:

والمجموعة الأولى لهذه المجالات تشمل القيام بعدد من الخدمات التي تعود عادة لمسئولية الخدمات الحكومية (التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية)، وهي تستوعب الجزء الرئيسي من التمويل المتاح للجمعيات (أكثر من الثلثين). ومع ذلك فليس من السهل دائماً تحديد طبيعة الخدمات المؤداة، ففي أغلب الحالات- خاصة المدارس، بل الجامعات الخاصة، التي يزداد عددها يوماً بعد يوم (أو معاهد التدريب)، والمستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية- تكون الطبيعة التجارية للعملية واضحة. وهذا صحيح حتى في الحالات التي تقل فيها هذه الطبيعة قليلاً عندما تتولى هذه الجمعيات هيئات خيرية دينية مسيحية أو إسلامية، خاصة في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك.

وتتخذ نسبة من الأنشطة في هذا المجال، طبيعة المساعدة، إن لم نقل الإحسان: مثل أنشطة المساعدة العائلية، أو تنظيم الصحة الإنجابية، أو رعاية الأمومة والطفولة، أو مساعدة المعاقين أو كبار السن، أو أطفال الشوارع، وغيرها. وأغلب هذه الأنشطة تتخذ الأشكال المتمشية مع التعبيرات الشائعة اليوم عن "محاربة الفقر"، وطبعاً الغرض من ذلك اجتذاب أموال المانحين الأجانب.

والمجموعة الثانية تتعلق بأنشطة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بتنفيذ مشروعات تنمية محددة، فتضم حوالي ١٥% من الجمعيات المسجلة النشطة. ونصف هذه المشروعات يؤدي خدمات في المدن (للمشروعات الصغيرة، والحرفيين، والتعاونيات، والتدريب المهني)، والنصف الآخر، ينشط في الريف. وهنا كذلك يلعب التمويل العام (الحكومي) والأجنبي، الدور الحاسم.

والمجموعة الثالثة تضم الجمعيات المهتمة بالدفاع عن الحقوق، سواء أكانت حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق العاملين بصفة خاصة، أو حقوق المرأة

ومطالبها. وينضم لهذه المجموعة كذلك، بعض مراكز البحث والدراسات، التي تلعب دوراً مهماً في المناخ الثقافي البائس السائد اليوم، في ظل التحكم في الجامعات، والحد من حريتها، ومن الموارد المتاحة لها. وهذه المنظمات هي التي تنظر لها السلطة بعين التوجس، لأنها تشارك في صراعات حقيقية، كثيراً ما تكون شاقة. وهي في الوقت نفسه، المنظمات المحرومة من التمويل الكافي، إما لأن التمويل الخارجي يصلها بشق الأنفس، أو لأنها تترفع عن أن تطلب هذا التمويل. وكثيراً ما ترد السلطات على تحدي هذه المنظمات، بأسلوب ماكر، وهو العمل على تكوين جمعيات موازية، "معتدلة" في مواقفها، أو أن تنشئ هي مثل هذه المنظمات. وعادة ما تتمتع هذه المنظمات المعتدلة بالتمويل الحكومي والخارجي السخي.

وتهتم المجموعة الرابعة بصفة خاصة، بالدفاع عن الحقوق الثقافية- إن لم تكن السياسية- لمن يطلق عليهم في الخطاب الدولي، "الطوائف"، أو ربما "الأقليات"، وهو تعبير تتبرأ منه المنظمات والهيئات، لأنها تعتبر نفسها، وبحق، جزءاً من النسيج الوطني الواحد.

والمجموعة الخامسة هي "منظمات رجال الأعمال"، وهي نوع جديد انتشر بنجاح في بعض بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، وهي منظمات قوية في بعض الأحيان.

والحجج التي تقدم دفاعاً عن، أو هجوماً على نشاط المجتمع المدني بصفة عامة، وفي بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك خاصة، معروفة، ولكن الكثير منها مصاغ في عبارات عامة بشكل مبالغ فيه. وهذا يجعل مناقشتها في إطار الآفاق المستقبلية التي تساعد أنشطتها على فتحها، أو عدم فتحها، ومناقشة محدودية دورها في ظل الظروف الملموسة للمجتمعات المعاصرة، والقوى السياسية التي تعمل من خلالها، وهامش حرية الحركة الذي تسمح به الحكومات الأوتوقراطية، والوسائل المقترحة لتخطي هذه القيود، غير مجدٍ.

وسأكتفي هنا ببعض الملاحظات التي يمكن استنتاجها من الدراسات والمناقشات التي وصلت لعلمي بهذا الشأن.

١. لم ينل شأن البيئة اهتماماً كبيراً في العالم الثالث بصفة عامة، وفي بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك بصفة خاصة. فلا توجد حسب علمي، حركة واحدة "مدافعة عن البيئة" جديرة بهذا الاسم في العالم العربي على سبيل المثال. وهذا لا يعني أنه لا يوجد اهتمام بالمرة بالشئون البيئية، فهو يظهر في بعض مشروعات التنمية، سواء منها بعض مشروعات الدولة، أم في بعض المشروعات الصغيرة لبعض الجمعيات، إلا أنها تحصل على دعاية مبالغ فيها "للنتائج" المحققة بفضل الدعم الخارجي الذي تحصل عليه. وعلى أي حال، فالاهتمامات البيئية، سواء على المستوى الحكومي، أو القطاع الخاص، أو المجتمع المدني، لا تحصل إلا على مرتبة متدنية للغاية.

٢. ولم تنل الحركة النسائية من القوة ما يسمح لها بمواجهة التحديات المأساوية التي تمر بها هذه المجتمعات. ومع ذلك، يجب أن نفرق بين الحركات النسائية الحقيقية (أي تلك الحركات التي تعمل على تغيير الواقع)، و"مشاركة النساء في التنمية". والمدافعون عن النظام يقدمون في هذا المجال، "أرقاماً" لا تحمل أي مغزى، فمن المفهوم أن الأنشطة في مجال التعليم، والصحة، تفيد النساء كما تفيد الرجال. أما الأنشطة المتعلقة بالعائلة بصفة عامة، والطفولة، والصحة، وتنظيم الأسرة، فتوجه بالدرجة الأولى للمرأة، ولكن هذه الأنشطة لا تمس بأي شكل الوضع التابع للمرأة، والقوانين التي تؤكد هذا الوضع، والتحيزات السائدة، والممارسات في هذا المجال. كذلك يجب أن نلاحظ أن هناك عدة أنواع من "الحركات النسائية"، فإن كانت هناك حركات نسائية حقيقية تناضل في الظروف الحالية التي تتميز بالصعوبة، فتوجد "حركات" لا تقوم بهذا الدور. ومن هذه الحركات؛ تلك المحاطة بهالات من الدعاية، والتي تقودها عادة زوجة رئيس الدولة. وهذه الحركات لا وجود لها إلا على الورق، ولكنها تتمتع بموارد وافرة (مساعدات الدولة، والمساعدات الأمريكية، وغيرها من المانحين الأجانب)، وهي منظمات تسير على خطى المنظمات الخيرية، والتي تمجدها الميديا صباح مساء.

٣. وكثيراً ما يقال إن عمل الجمعيات المدنية يمس فئات تتجاهلها القوى الاجتماعية المسيطرة في السابق على الحياة الاجتماعية، وهي الدولة، والأحزاب

السياسية، والنقابات. ولا جدال في أن مجتمعات العالم الثالث، وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك تختلف كثيراً عما كانت عليه منذ نصف قرن. وتتمثل الأزمة الاجتماعية- أي الاستقطاب الداخلي الذي يواكب الاستقطاب على المستوى العالمي الذي يحدثه توسع الرأسمالية، خاصة في مرحلتها الراهنة النيوليبرالية- في حقيقة أن ما بين ثلث ونصف سكان المدن يتبعون القطاع "غير الرسمي". وهي تتمثل كذلك بزيادة معدلات الفقر الذي يشمل أكثر من ثلث سكان المدن، إذا أخذنا بمعايير البنك الدولي. ويسير هذا الفقر الحديث في الحضر، مع الفقر "التقليدي" في الريف (وهو ليس تقليدياً، فهو نتيجة للتطور الحديث للرأسمالية، خاصة في خياراتها الليبرالية) والذي يصيب نسبة قد تكون أكثر من ذلك، من سكان الريف.

وتثير هذه الأوضاع السؤال التالي: هل يجب التركيز على متطلبات استراتيجية أخرى، اقتصادية، واجتماعية، وسياسية تعمل على استيعاب حالة التهميش هذه، أو هل يمكن قبول هذه الأوضاع، والعمل على التخفيف منها، وإدارتها؟ والخطاب السائد يعتبر الاختيار الثاني هو الوحيد "الواقعي"، وهو يخرج باستنتاج عملي آخر من هذا الواقع. فهو يدعي أن الأشكال "التقليدية" للنضال الاجتماعي التي كانت تحدث في مكان العمل المحدد، والمُركَّز عادة (المصنع، الإدارة الحكومية، والمهنة، والتعاونيات...)، لم تعد تهم سوى نصف السكان في أحسن الفروض، وهي تفقد لذلك، فاعليتها، وبالتالي مصداقيتها. وهذا صحيح جزئياً فقط، وفي المقابل يقال إن الهياكل الاجتماعية الجديدة تضع مكان السكن، أي الحي، في مركز عمليات التعبئة للتحركات الجماهيرية. وهذا صحيح لحد ما.

ولكننا نلاحظ أن ما يحدث في الواقع في المجال "غير الرسمي" المعني، يستدعي بعض الانتقاد. فجزء كبير من نشاط الجمعيات يتوجه لهذا القطاع، ولكن التحقيقات التي تجري بشأن هذه التحركات، تبين مع الأسف، أنه لا يجري العمل على اجتذاب المشاركة الفعالة من جانب الفئات المستهدفة، بل إن هذه التحقيقات تسجل اعتراف الكثيرين من المسئولين عن هذه الأنشطة، بأنهم لا يعملون على اجتذاب هذه المشاركة، والآخرون يقولون بأن "استشارة" المنتفعين (ولا إشارة على

الإطلاق إلى المشاركة) أمر صعب. والأسباب المقدمة لتبرير هذه المواقف في منتهى التفاهة: فالمنتفعون جهلة، أو أنهم لا يعرفون ما هو في مصلحتهم، الخ. وهذا هو السبب في أن أية "حركات تلقائية" تحدث في هذه الأوساط، تعتبر غريبة على الجمعيات، وتوصف على أنها، بحق، تحركات "غير قانونية".

فهل "الجمهور" الذي تتجه إليه المنظمات غير الحكومية بالضخامة التي تقال عنه أحياناً؟ وما طبيعة هذا "الجمهور"، هل هم شركاء حقيقيون (نشطون بدرجة أو بأخرى)، أو هل هم "عملاء" (يدفعون)، أو "منتفعون" (بالمجان) للخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية؟ تتراوح التقديرات في هذا الشأن لدرجة كبيرة.

والخطاب حول التحرك عند القاعدة، يظل حديثاً بلا مضمون، فلا عجب حينئذ إذا تصرف المستفيدون كمجرد "زبائن"، وهذا يزيد من اتجاهات المحاباة لدى المسئولين. وهذه المواقف تدفع بالجماهير المعنية للابتعاد عن السياسة ومعاداتها (السياسة كما يرونها في التطبيق في العلاقات بينهم وبين الجمعيات، أو الدولة). وتؤدي هذه الممارسات لإعادة إنتاج الشعبوية التسلطية.

٤. وأغلب التحركات محل الدراسة، ليست مستقلة عن الدولة المحلية ولا الدول الأجنبية، التي تظهر من وراء الهيئات المانحة الأجنبية. وهكذا فهذا المجتمع المدني مجرد ذر للرماد في العيون. وتدل التحقيقات أن غالبية جمعيات المجتمع المدني لا تشكو من الدولة، وهي لا تهتم بأن تنتقد السياسات الكلية التي تعمل في إطارها، بل إنها لا تهتم حتى بمعرفة هذه السياسات. وهي لا تنتقد الليبرالية الاقتصادية، ولا مرجعيتها العولمية، وتقوم علاقات من التعاون الفعلي بين الكثير من الجمعيات وبين الدولة، مما يعني حصولها ليس على الدعم المالي من الدولة فقط، وإنما الاتفاق على فكرة النشاط مع السلطات المختصة من قِبَل الدولة. ولا تشكو الجمعيات من هذه التبعية، وهذا قد يعود إلى عدم توفر الأفكار لدى القائمين على هذه الجمعيات، أو لغياب فكرة الاستقلال أصلاً.

وتتشابه علاقات الجمعيات المعنية مع الهيئات الأجنبية مع تلك القائمة مع الدولة، فالقرب من الدولة يعني كذلك القرب من المانحين، وخاصة الأكثر أهمية من بينهم (البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيره من هيئات الأمم

المتحدة، والاتحاد الأوربي، وغيرها). أما الدخول في صدام مع الدولة، فيعني الحد من العلاقات الأجنبية، واقتصارها على بعض الجهات المانحة الأجنبية المنفتحة على روح الانتقاد.

إن اعتماد عدد كبير من منظمات المجتمع المدني على الخارج حقيقة مؤكدة، ولا يقتصر الأمر على التبعية المالية، ولا حتى بشكل رئيسي، وإنما يتعلق الأمر قبل كل شيء بالاصطفاف وراء الاستراتيجيات التي تضعها "الوكالات" الأجنبية الكبرى.

ويجري التعبير عن هذه الاستراتيجيات عبر وسائل متعددة وقوية، وهي تكون أحد جوانب العولمة النيوليبرالية. فتنعقد سلسلة من المؤتمرات العالمية، والقمم، في مجالات مختلفة مثل التنمية الاجتماعية، والبيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسكان، والعنصرية، وتعمل كالصندوق الرنان الذي يضخم الموضوعات الأيديولوجية، والسياسات الموضوعة في مراكز الفكر التابعة لرأس المال المسيطر. وتعبأ هذه الموضوعات على شكل "الدواء السحري" (مثل الحرب ضد الفقر، وتحرير الدولة، والأسواق غير المقننة، الخ)، وهي جميعها تعبيرات فارغة من المضمون العلمي، ولكنها تصلح لتوصيل السياسات المراد فرضها. ويعمل البنك الدولي، المسئول عن نشر هذه الموضوعات بمثابة وزارة الدعاية لرأس المال عابر القارات المسيطر. ومن المفهوم أن هذه الأدوية السحرية لا تُحدث إلا عكس النتائج المدعى بتحقيقها (فهي لا توقف زيادة الفقر، ولا الأزمة الاقتصادية والاجتماعية)، وإن كانت تحقق ما يرغب فيه رأس المال، دون الاعتراف بذلك، ألا وهو تزايد الأرباح. ويحتاج الأمر إلى تجديد هذه المقولات لتساير الموضة السائدة، والتي تستهلك بسرعة كبيرة.

ويمكن وصف منظمات المجتمع المدني التي تقبل الاصطفاف وراء هذه الاستراتيجيات- سواء في بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك أو في غيرها- بأنها أدوات "للخارج"، إذا قبلوا فكرة أن رأس المال المسيطر عالمياً يعتبر "أجنبياً". ولكن هذه القوة الأجنبية لا تستطيع العمل إلا بالاعتماد على أتباعها في الداخل، ومنها الدولة، التي وقفت وراء العولمة النيوليبرالية. والاتهام الذي توجهه السلطة إلى

المنظمات غير الحكومية بأنها حصان طروادة للإمبريالية، هي نكتة سخيفة، لأن حصان طروادة الحقيقي هو الدولة التسلطية المحلية. فهل يحتفظ زعماء مثل هذه الدول لأنفسهم إذن، بحق احتكار "الخيانة الوطنية"؟ أما الخطاب "الثقافوي" الذي يوجه الانتقاد ذاته لمنظمات المجتمع المدني، بأنها الداعية المبشرة "الثقافية" للغرب، فيدعو لنفس السخرية، لأن المتحدثين باسم هذه التيارات، يقبلون هم أنفسهم، في الواقع العملي، الليبرالية المعولمة. أما أولئك الذين يرفضون الانضواء وراء هذه الاستراتيجيات- أي هيئات المقاومة والنضال في المجتمع المدني- فتعاديهم الدولة، والهيئات الأجنبية المعنية.

وصحيح أن كثيراً من المسئولين في المنظمات غير الحكومية، بل أغلبهم في الواقع، الذين يتعاملون مع الهيئات الأجنبية، يشكون من وقاحتها، أو من عدم كفاءتها، كما يعانون من العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها عليهم التبعية الاقتصادية. وهو أمر متوقع، ولكن هذه الأسباب للشكوى ليست لب المشكلة. فالقضية الحقيقية تبقى: هل نقبل استراتيجيات رأس المال المسيطر التي تعبر عنها اختيارات الليبرالية المعولمة، أم نرفضها؟ هل نقبل أم نرفض الخطاب الدعائي الذي يغلفها (انعدام كفاءة الدولة وبالتالي التكلفة المغالى فيها، والمديح بلا حساب لكفاءة الجمعيات والتي تحقق الديمقراطية، الخ)؟ هل نقبل أم نرفض الوصفات المقترحة (مثل الحرب على الفقر)؟

٥. وتثور المشاكل المتعلقة بالديمقراطية، أو كفاءة الإدارة في منظمات المجتمع المدني، كما تثور في داخل الدولة، أو في منظمات الصراع السياسي والاجتماعي (الأحزاب السياسية، والنقابات، وغيرها)، بنفس الشكل بالضبط.

وكثيراً ما لاحظنا ضعف الديمقراطية في إدارة المنظمات غير الحكومية، التي يديرها في الغالب رجال (في النادر نساء) لا يتغيرون، وبسؤالهم، يبررون هذه الأوضاع بالصعوبة- الحقيقية- في العثور على كفاءات وطنية قادرة، وراغبة، في العمل، والمساعدات "التقنية" الأجنبية المخيبة للآمال (كفاءة مشكوك فيها، في مقابل العنجهية، والمقابل المادي المرتفع)، وافتقاد التطوع (بسبب صعوبة

ظروف الحياة). وهذا كله صحيح، ولكنه ينطبق على الخدمة العامة كما ينطبق على المنظمات غير الحكومية المعنية. عليكم أيها السادة إذن، أن تتشددوا مع ذواتكم كما تتشددون مع الدولة التي تهاجمونها.

ولما كانت الأسباب ذاتها تؤدي لنفس النتائج، فإن الأسباب التي تخلق الظروف لظهور المحاباة، بل الفساد، في الخدمات العامة، تؤدي هي ذاتها لظهور نفس الشرور في منظمات المجتمع المدني.

وبصفة عامة، لم تكن أنشطة المجتمع المدني أكثر كفاءة، ولا أفضل إدارة من الخدمات العامة، وعند فحصها حالة بحالة، نكتشف أن "المشروعات" المقترحة هنا أو هناك، من قِبَل "المانحين" (وخاصة البنك الدولي)، مدروسة بشكل سيء، ولا تتمشى مع الظروف المحلية، ولا تقدم حلولاً حقيقية للمشاكل، وحالات الفشل بلا عدد. والمقارنة بين هذه المشروعات ومثيلاتها التي تقدمها الخدمات العامة، تميل في صالح هذه الأخيرة، على الرغم من كل ما قيل أو كُتب في "ذمها".

وبالنسبة لنفس مرجعية الخطاب الذي يقف وراء أغلب هذه التحركات، فالنتائج مخيبة للآمال، "فالفقر" يزداد، و"السكان المستهدفون" أقلية، أما "تمكين" هؤلاء المستهدفين، فهي أسطورة في أذهان المتشدقين بها.

وعلى ذلك فهذه الأنشطة في مجموعها، ليست أكثر كفاءة من أنشطة الدولة، ولا أقل تكلفة منها. وفضلاً عن ذلك، فهذه الأنشطة ليست أكثر شفافية، ولا أكثر "خضوعاً للمحاسبة"، بل ربما أقل من القطاع العام. وأخيراً فإدارتها ليست أفضل ولا أكثر ديمقراطية. وتهمة البيروقراطية الموجهة للقطاع العام لها أساسها بلا شك، ولكن مقارنتها ببيروقراطية البنك الدولي، أو البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبأطنان الورق من الاستمارات سيئة التصميم، التي وضعها بيروقراطيون لا تتفق عنجهيتهم إلا مع انعدام كفاءتهم، فإن هذه الشكوى تدعو للسخرية.

و"الشفافية"، و"الخضوع للمحاسبة" ليست الصفة الغالبة لتمويل المنظمات غير الحكومية! فبعكس ما يدعيه الخطاب المعتاد بهذا الشأن، فالأمر يتعلق بمؤسسات وأنشطة أكثر تعتيماً بكثير من الهيئات والأنشطة الحكومية، التي يمكن، على الأقل، مراقبة ميزانياتها المعلنة. فلا المانحون الأجانب، ولا جهات الدولة المحلية التي

تراقب هذه الجمعيات، تكلف نفسها بكشف قيمة المساعدات المالية التي تقدمها، ولا أوجه إنفاقها.

ومع ذلك فالمنظمات غير الحكومية تعمل تحت الإشراف الدقيق من الدولة. أما المبدأ الديمقراطي، والذي يقضي بحرية تكوين الجمعيات، وأن الدولة لا تحتفظ بالحق في التدخل (بما في ذلك حق الحل) إلا لأسباب يحددها القانون، وتحت إشراف المحاكم، لا يطبق في أغلب بلدان العالم الثالث. فالقاعدة العامة هنا هي الحصول المسبق على الموافقة وهذا يسمح للإدارة بتدخلاتها (وأحياناً للشرطة بإجراءات أكثر قسوة) بالسيطرة على الأوضاع. وقد تصل هذه "التدخلات" إلى حد استحالة القيام بأي نشاط لا يتمشى مع الخط العام للدولة. وفي البلدان حيث تكون السلطة قوية ومستقرة، يمكن الوصول إلى حلول وسط، وأغلب المنظمات غير الحكومية هي في الواقع ما يسميه الإنجليز "منظمات مدعومة من الحكومة"! أو على الأقل هي منظمات تتسامح معها الدولة، أو "صديقة" لها. ولا تعاني من التدخلات الحكومية سوى الجمعيات التي تصمم أن تبقى مستقلة، أو منتقدة، أو ربما مناضلة.

رابعاً: وما يجب إعادة النظر فيه ليس مبدأ حرية الاشتراك في الجمعيات (وبالتالي إنشاء المنظمات غير الحكومية، واستخدامها من أجل التحرك). إنما ما يجب إعادة النظر فيه هو الاستراتيجيات الأساسية التي يبنى عليها هذا التحرك، وهي استراتيجيات الدولة، التي هي في نهاية المطاف، استراتيجيات رأس المال المسيطر على المستوى العالمي والمستويات المحلية، وهذه الاستراتيجيات لا تتجاوب بالمرة مع مشاكل وتطلعات الشعوب المعنية.

وهذه الاستراتيجيات لها أهداف محددة تماماً، أولها التوسع في العلاقات التجارية لتعطي لرأس المال فرصاً أكثر لتحقيق "الأرباح"، وخصخصة التعليم والصحة تستجيب لهذا الهدف. وتستجيب له كذلك، مشروعات "تحديث القطاع غير الرسمي" التي تعمل على زيادة تبعية هذا القطاع وارتباطه بالقطاع "الحديث"، الأمر الذي يسمح لهذا الأخير باستنزاف المزيد من قيمة العمل المبذول في القطاع غير

الرسمي. وهذا بالضبط، عكس ما يجب عمله لتدعيم الاقتصاد الشعبي، لأن تدعيم هذا القطاع يقتضي تقوية القدرة التفاوضية للعاملين فيه، لا إضعافها بحجة إلغاء التقنين بصفة عامة، وتقنين سوق العمل بصفة خاصة.

والثاني هو إضعاف قدرة الجمعيات المحلية، وبالتالي إضعاف قدرتها على التفاوض على شروط انخراطها في العالمية، وأضمن وسيلة لتحقيق ذلك، هي التقليل من شرعية الدولة. وإذا كان من الصحيح أن الدول الأتوقراطية لديها توجه للمركزية الزائدة (نظرياً على الأقل)، وأنه من المرغوب فيه لذلك هو الاتجاه نحو اللامركزية، فإن هذه اللامركزية لن تحقق النتائج الإيجابية المزجوة إلا بتدعيم الدولة (اللامركزية) لا بإضعافها.

والأخير هو منح "الخارج"، أي الإمبريالية، الوسائل للتغلغل في المجتمع المحلي، وهنا يلعب التمويل الخارجي دوره، بأن يحول ممثلي المجتمع المدني إلى سيور توصيل لاستراتيجيات رأس المال المسيطر، دون المرور الإجباري على الدولة المحلية. وفي حين يمكن للدولة الديمقراطية أن تكون محل تجميع المعارف والخبرات، فإن نقل المسئولية للمجتمع المدني المزعوم دون المرور بالدولة، يخرِّب عملية بناء القدرات المحلية الدائمة، فهل هذا ما نسعى إليه؟

وما قلناه فيما سبق، لا يتعلق إلا بمجموع تحركات المجتمع المدني (والدولة) والمبني على المبدأ (الخاطئ) المسمى بالتوافق، وبالتالي الداخل في نطاق الليبرالية السائدة.

وفي المقابل، فإن النضال السياسي والاجتماعي الذي يجري مع، أو ضد الأحزاب السياسية، ومع النقابات، والنقابات المهنية، والمنظمات التي تناضل من أجل الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، ومنظمات العمال، والنساء، تفتح المجال لبدائل ممكنة. وهذا البعد الخلاق للمجتمع السياسي والمدني، المنشغل بالنضال من أجل تغيير علاقات القوى الاجتماعية، يمثل القاعدة التي يمكن على أساسها، بناء مستقبل آخر، أكثر مساواة، وأكثر عدلاً، وأقدر على تحرير الأفراد، والشعوب، والأمم.

وتتميز الأوضاع الحالية بتفرق أشكال النضال السياسية والاجتماعية. ويؤدي الفراغ الأيديولوجي المترتب على تدهور، ثم انهيار المشروعات المجتمعية للوطنية الشعبوية، والاشتراكية المطبقة بالفعل- في المرحلة الحالية من تطورها- إلى حرمان أشكال النضال هذه، من القبول كبدائل ذات مصداقية. وعلى أية حال، فالخطاب السائد يدعوها للتخلي عن ذلك التطلع نهائياً، والاكتفاء بإدارة الشئون اليومية. ويقدم خطاب ما بعد الحداثة، صورة "علمية" من أيديولوجية الاستسلام هذه، في حين تمثل فكرة "الحكم الجيد" الصورة الشائعة لها، التي يروج لها البنك الدولي. ويكتفي الخطاب عن الحكم الجيد بحديث أخلاقي حول بعض مظاهر الإدارة (مثل إدانة عدم الشعور بالمسئولية، ومحاباة الأقارب، والفساد... وما أسهل ذلك!)، بدلاً من تحليل قضية السلطة الحقيقية في الدولة والمجتمع (أي الطبيعة الاجتماعية للدولة الأوتوقراطية).

والبديل لا يمكن أن ينشأ إلا بداية من المعارك النضالية، والتأمل النظري لا يمكن أن يحل محل انعدام النقاش في القاعدة، وكل منهما لا يمكن الاستغناء عنه، ولكنهما لا يكتسبان الفاعلية إلا بالارتباط معاً. وتعني "إعادة تجميع النضال الاجتماعي"- وهو الهدف من هذه العملية الديالكتيكية- التجمع حول أهداف مشتركة حقيقية تحددها الجماعات المعنية ذاتها، أي تحديد أهداف مرحلية تساعد على تحقيق تقدم، وتحسين الظروف المادية والأدبية لهذه الجماعات، والسير بالنضال في هذا الإطار. وعلى طريق هذا النضال، تترسخ الأساليب الديمقراطية، وتنشأ قيادات شعبية حقيقية جديدة.

وفي المجال الريفي تبدأ النظرة الاستراتيجية المقترحة من الوعي بالنتائج المدمرة للمجتمع في مجموعة من "تحرير" الزراعة الذي تضعه على جدول الأعمال الدورة الجديدة لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة بقطر (في نوفمبر ٢٠٠١). والدفاع عن مستوى دخل الفلاحين لا يهم فقط الطبقات المعنية، فهو الضمان الوحيد لمنع انتقال الفقر من الريف للمدن على نطاق واسع، وانخفاض الأجور، والانخراط في تقسيم دولي للعمل يعيد إنتاج الاستقطاب العالمي، ويعمقه.

وفي المدن، تعني هذه النظرة الاستراتيجية ضمناً إعطاء الأولوية لبناء جبهة تجمع بين العمال في القطاعات الحديثة، المنظمين بدرجة أو بأخرى، أو القابلين للتنظيم، مع العاملين في القطاع غير الرسمي. ولا يمكن تصور القضية العمالية الحديثة إلا في هذا الإطار، نظراً للتحولات الفعلية الضخمة في تركيب عالم العمل الذي نتج عن التوسع الرأسمالي المستقطب الذي حدث خلال العقود الأخيرة.

وتبقى المطالبة بالديمقراطية بجميع أبعادها، القلب المحرك لأية استراتيجية لتعديل علاقات القوى الاجتماعية. وتجاهل البعد السياسي، أي حقوق المواطنين، بحجة إعطاء الأولوية لتوفير الاحتياجات المادية الأساسية، يعني البقاء حبيس الأيديولوجية الشعبوية للدولة الأوتوقراطية، أي الاستمرار في حالة من العجز. وفي المقابل، فإن الربط بين المعركة من أجل الديمقراطية والنضال الاجتماعي، هو الذي يمنح هذين الجناحين لتجدد الحياة الاجتماعية الزخم الخلاق، بشرط إعطاء الأهداف الديمقراطية المضمون الكامل الذي يجعلها ذات مغزى. وبعبارة أخرى أن تؤخذ في الاعتبار لا فقط الحقوق الأولية للبشر، وحقوقهم السياسية، وإنما كذلك، حقوقهم الاجتماعية - في الحياة، والصحة، والتعليم - الفردية والجماعية.

ولا تعتبر مطالب المرأة نوعاً من "الترف" ثانوي الأهمية، بل هي في صميم التحول الثقافي، والسياسي، الذي لا تتحقق بدونه أية تنمية اقتصادية أو اجتماعية إيجابية. "إن تقدم المجتمع يمر عبر تحرير المرأة".

خامساً: أغلب بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك "مهمشة"، بل يقال إن القارة بأكملها مهمشة. والتعبير المضلل، يصل من ذلك إلى أن حل مشاكلها يكمن في المزيد من التكامل مع النظام العالمي بشكله الحالي، وأنها ضعيفة بدرجة لا تسمح لها بالتفاوض حول شروط هذا التكامل. وأن أية مقاومة من جانبها ستؤدي إلى أن تفقد القوى الاهتمام بها، لأنها لا تملك ما تقدمه في المقابل. وهذا ابتزاز على طول الخط، لأن المراكز المسيطرة لا تستطيع في الواقع، أن تتجاهل الموارد الطبيعية لأية منطقة من العالم، فضلاً عن أنها لا يمكن أن تتجاهل النتائج الجيو سياسية لمثل هذا الاختيار.

وأفريقيا "المهمشة" أبعد من أن تكون "خارج النظام" كما يوحي التعبير، ففي الواقع، فإن نسبة تجارتها الخارجية البعيدة عن الإقليم تصل إلى ٤٦% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل نسبة ١٣% لأوربا والولايات المتحدة، و١٥% لآسيا، و٢٤% لأمريكا اللاتينية. وهو تناقض مفهوم، فمناطق التخوم أكثر اندماجا في النظام العالمي (لأن اقتصاداتها لم تُبنَ كأنظمة إنتاج مرتكزة على الذات) من المناطق المركزية (وهي منفتحة بالتأكيد، بل وبعدوانية، ولكنها مرتكزة على الذات). والتخوم الأكثر فقراً هي نسبيا، الأكثر اندماجاً، ولكنها مندمجة بأشكال وشروط هي السبب في بؤسها، أي في تهميشها الظاهر (انخفاض مساهمتها في التجارة العالمية، الخ).

وهذه الأوضاع التاريخية المتتالية لبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، تجارة العبيد، ثم الاستعمار الذي فرض على تلك البلدان أن تنحصر في إنتاج المواد الأولية. والمشاركة التالية بين الاتحاد الأوربي وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك ساهمت في الإبقاء على هذه البلدان في إطار تقسيم دولي للعمل، عفا عليه الزمن.

وفضلاً عن الحجة الأخلاقية المقدمة للمطالبة بالتعويض عن الخراب الذي أدت إليه تجارة العبيد، فإن التخريب الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتب على سياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي هذه، يبرر في حد ذاته، المطالبة بالتعويض المالي الذي يثبت الحساب أنه يتجاوز بكثير أية مساعدات عامة قُدمت لهذه البلدان.

وأشكال الاندماج في النظام العالمي المقترحة اليوم في الحديث النيوليبرالي الشائع، ستزيد من درجة تهميش بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، لا للتقليل من التهميش. والعولمة النيوليبرالية لن تخلق سوى نظام عالمي للتفرقة العنصرية (الأبارتيد).

ويفرض النضال من أجل شكل آخر للعولمة، نفسه على جميع المشاركين في تعاون حقيقي قادر على التقليل من الفوارق لا زيادتها.

وإحدى الوسائل الفعالة لدفع العالم في هذا الطريق، هي إثارة قضية طبيعة القانون الذي يحتاجه السير في مشروع بديل لعولمة إنسانية. لقد وضعت هيئات

النظام الحالي في مقدمة أولوياتها، وضع "قانون عـالمي للأعمـال"، وتحـاول أن تفرض سيادة مثل هذا القانون فوق أية اعتبارات اجتماعية أو وطنية. وهـذه هـي أضمن وسيلة لتأكيد نظام التفرقة العنصرية على المستوى العالمي، ودفـع بلـدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك نحو التدهور المتسارع.

أما ما يحتاجه العالم فشيء مختلف بالكامل، إنه "قانون عالمي للشعوب"، وهذا ما يعطي الأمل في تطوير قانون جديد متفوق، يضمن لجميع سكان الأرض معاملة لائقة، وهو الشرط اللازم لمشاركتهم النشطة، والخلاقة في بناء المستقبل. إنه قانون متكامل، متعدد الأبعاد، يشمل قانون معاملة البشر (رجالاً ونساء، في مساواة كاملة بالطبع)، وقوانين سياسية، وقوانين اجتماعيـة (للعمـل والضـمان الاجتمـاعي)، وقوانين للجماعات والشعوب، وأخيراً، قوانين تنظم العلاقات بين الـدول. ولعـل جدول الأعمال هذا، سيحتاج إلى عقـود مـن التأمـل، والمناقشـة، والتحـرك، والقرارات.

ولا شك في ضرورة المحافظة على مبدأ سيادة الأمم كحجر الزاوية للقـانون الدولي، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أعلن هذا المبدأ، فإن ذلك كان بالدقة، لأن القوى الفاشية كانت قد أنكرت هذا الحق. وفي خطابه المفعم بالعاطفة أمام عصـبة الأمم عام ١٩٣٥، أعلن الإمبراطور "هيلاسياسي" بأن انتهاك هذا المبـدأ - الـذي تجاهلته ديمقراطيات ذلك العهد بنذالة - يعني نهاية هذه العصبة. وكون هذا المبـدأ ينتهك اليوم من قِبَل الديمقراطيات ذاتها، لا يعتبر ظرفاً مخففاً، بل بالعكس، ظرفـاً مشدداً للجرم. ومن اليوم، بدأت مرحلة النهاية المخزية للأمم المتحدة، التي تتحـول إلى مقر لتسجيل القرارات المتخذة خارجها، والتي ينفذها الآخرون. وتبع الإعـلان الرسمي لمبدأ السيادة الوطنية عام ١٩٤٥، منع الالتجاء للحرب، فالدول من حقهـا الدفاع عن سيادتها ضد من يعتدي عليها، ولكنها تدان مقـدماً إذا كانـت البادئـة بالاعتداء. واليوم، تستحق القوى في حلف الأطلنطي أن تدان وفقاً للقانون الحالي.

ولا شك أن ميثاق الأمم المتحدة تبنى مفهوماً مطلقاً لمبدأ سيادة الدولة، وكون الرأي العام الديمقراطي لا يقبل اليوم أن يسمح هذا المبدأ للحكومات أن تفعـل مـا

تشاء بالنسبة للبشر الموجودين تحت ولايتها، يمثل تقدما ولا شك، للضمير العالمي. ولكن ما العمل عندما يتعارض هذان المبدآن؟ بالتأكيد ليس بإلغاء أحدهما أي إلغاء سيادة الدولة، أو إلغاء حقوق الإنسان. أما الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة، ومن خلفها حلفاؤها الأوروبيون التابعون، فهو من جهة ليس الطريق السليم، ومن جهة أخرى، يكشف الأهداف الحقيقية للعملية، التي لا تمت بصلة لاحترام حقوق الإنسان، رغم كل الطنطنة من جانب الميديا صباح مساء.

يجب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي يتحدد فيه القانون الدولي، فلا مكان آخر يصلح لذلك وهذا يفترض إصلاحات للمنظمة. فلا بد من التفكير في وسائل (بما فيها تغييرات مؤسسية) تسمح للقوى الاجتماعية الحقيقية بالتمثيل فيها إلى جانب الحكومات (التي لا تمثلها إلا بدرجة غير كافية في أحسن الأحوال)، ولا بد من العمل على إدماج قواعد القانون الدولي (احترام السيادة)، وقواعد حماية حقوق الأفراد والشعوب، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي ينساها الحديث النيوليبرالي الشائع، والتي تتضمن بالضرورة تقنين الأسواق. هكذا نجد أمامنا جدول أعمال مليئا بالأسئلة التي لن أحاول هنا أن أجيب عليها في إيجاز مخل. إنها عملية طويلة الأمد بلا شك، ولكن لا يمكن اختصارها، وتاريخ الإنسانية لم يصل لنهايته، بل هو ماضٍ في التقدم وفقاً لإمكانياته.

ويمكن أن نعود الآن للقضايا المتعلقة بمشاركة مستقبلية بين الشمال والجنوب، يعبر عنها "مشروع" تعاون من نوع جديد يجمع بين أوربا، وأفريقيا، والعالم العربي.

لقد ربط التاريخ والجغرافيا، بشكل وثيق، وللأفضل، أو خصوصاً الأسوأ (الإمبريالية الاستعمارية)، بين أوربا المسيطرة من جهة، وبين بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، المسودة، من الجهة الأخرى. فهل من الممكن تصور قيام "تعاون" من نوع جديد يربط الواحدة بالأخرى من منظور بناء عالم جديد متعدد الأقطاب؟ وما شروط مثل هذا المشروع؟

إن اتفاقية كوتونو لا تمثل تقدماً في هذا الاتجاه، بل العكس. فأوربا اليوم، تخضع لمشروع العولمة النيوليبرالية الذي تفرضه وتقوده الولايات المتحدة. ومنذ

مؤتمر كانكون (١٩٨١)، فرض رئيس الولايات المتحدة الجديد- "ريجان"- شروطه، ودعمه شركاؤه من السبعة الكبار وألغى بذلك حوار الشمال/ الجنوب بالتفاوض، لتحل محله برامج التكيف الهيكلي الأحادية غير القابلة للتفاوض. واتفاقية كوتونو تؤكد هذا الخيار، إذ تفرض على بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، التحرير على طريقة منظمة التجارة العالمية. ويتجاهل الخطاب غير المتسق حول "محاربة الفقر"، المشاكل الاجتماعية المخيفة التي ينتجها هذا الخيار. في حين تغلق استراتيجيات الإضعاف المستمر للدول (لمصلحة الدولة المسيطرة سياسياً وعسكرياً) الباب أمام أي تطور جدي في اتجاه المقرطة التي يحل محلها الخطاب غير المتماسك بشأن الحكم الجيد.

والاختيارات التي تقدمها هذه الشراكة شمال/ جنوب بالذات لا تفتح لشعوب أفريقيا والكاريبي والباسفيك، أي تاريخ مقبول، وإنما المزيد من التهميش (والذي لا يملك بعض الشركاء من الشمال أي علاج له). وسيقول البعض هنا، إن حكومات هذه البلدان قد اختارت هي ذاتها، الانضمام لمعسكر النيوليبرالية المعولم، ووقعت على الاتفاقيات المعنية (كوتونو، واتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبرامج التكيف الهيكلي، الخ). ولكن، كما يقول رجل السياسة الإفريقي الكبير "لامين جي"، "لا يصير للموافقة أية قيمة، ما لم يكن الرفض ممكناً".

والمشاكل التي يخلقها هذا الخضوع، ليست من النوع الذي يمكن وصفه "بالمصاعب المؤقتة لفترة التحول"، بل هي مشاكل دائمة مرشحة للتفاقم. فعلى هامش اتفاقية كوتونو، تترك إدارة ضغوط الهجرة الواردة من بلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، للشريك الأوربي وحده، ولا تجري أية مناقشة حول الديون الثقيلة. ومع ذلك، فالجزء الأكبر من هذه الديون يعتبر من الديون الكريهة (مثل ديون حكومة الأبارتيد في جنوب أفريقيا التي استخدمت لقمع شعب جنوب أفريقيا، ومع ذلك يضطر الشعب لتسديدها)، أو الديون المشكوك فيها (التي تكون مسئولية الدائنين عنها، وأولهم البنك الدولي، أكبر من مسئولية المدينين). ويجب بكل بساطة، إلغاء هذه الديون، ولكن الخطة المعيبة المتعلقة بالبلدان الفقيرة الغارقة في الدين، لا تهتم بها.

فهل تخدم الاختيارات النيوليبرالية المعولمة مصالح الشريك الأوربي؟ نعم، إذا كان مشروع هذا الشريك يتقبل نتائج ذوبانه المزدوج، على المستوى الاقتصادي في العولمة النيوليبرالية، وعلى المستوى السياسي والعسكري في الخضوع لمتطلبات السيطرة لأمريكا الشمالية. ولكن، في هذه الحالة، ستفقد العلاقات "الخاصة" بين الاتحاد الأوربي وبلدان أفريقيا والكاريبي والباسفيك، مداها المنتظر، كما يتضح من مبادرة واشنطن لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وأفريقيا والكاريبي والباسفيك. والإجابة بلا إذا كان الأوربيون منشغلين باختفاء مشروعهم الخاص الذي توحي به الاختيارات الجارية، أي التخلي نهائياً عن أي احتمال لإعطاء المشروع الأوربي أي مضمون اجتماعي مقبول من الشعوب المعنية (وهذا التخلي يضعف بدوره، الفرص السياسية لاتحاد أوربي ثابت الأركان)، والتخلي نهائياً كذلك، عن فرص بناء عولمة بديلة متعددة المراكز.

وقد ينتقد البعض من القراء مبادئ الاقتراحات البديلة المقدمة في هذه الدراسة، بوصفها "غير واقعية"، ويرفضون مناقشتها لعدم جدوى ذلك. وتتلخص "واقعيتهم" في الاعتقاد بأن الخيار الوحيد المتاح هو محاولة الترقيع في إطار النظام القائم، والذي قد يحقق بعض التقدم. ونادراً ما يثبت التاريخ فائدة ما لهذا الترقيع، ودأب السياسيون "الواقعيون" في أفريقيا تحت الاستعمار على التصرف بهذه الطريقة، رافضين اتباع الطليعة الصغيرة التي تجرأت على المناداة بأن الاستقلال هو المستقبل الوحيد الذي يستحق النضال من أجله. وأثبت التاريخ صحة مواقف هذه الطليعة. وقد تكون المناورات السياسية هي الأسلوب الذكي للتصرف في ظل أوضاع معينة لتوازن القوى، ولكن السياسة الحقيقية الجديرة بهذا الاسم، هي فن تعديل توازن القوى هذا.

إن دور المثقفين هو التجرؤ على التفكير، ثم الجهر بهذه الأفكار، ثم التقدم باقتراح البدائل. وبهذا الشرط يمكن للمثل الأعلى الخلاق أن يكتشف الرؤية المستقبلية الواقعية بالفعل، أي تلك التي بمجرد أن تعيها الحركة الاجتماعية، تستطيع أن تجتذب وراءها قوى اجتماعية ضخمة، تستطيع، في نهاية المطاف، أن

تفرض منطقها. أما المثل الأعلى العقيم السلبي، فهو ما يتبناه "الواقعيون" الـــذين لا يتصورون ضرورة، ولا إمكانية الخروج من أسر المنطـــق الســـائد، ولا تـــؤدي تدخلاتهم لأية نتيجة.

ولم يفت الوقت بعد، للتطلع إلى رد فعل الطرفين (أوربا، وأفريقيا والكـــاريبي والباسفيك) لتدهور علاقاتهما. والحوار الأصيل، الصريح والمفتوح، بعيـــداً عـــن الدروب المطروقة، والقيود التي تفرضها مسلمات النيوليبرالية المعولمة، هو نقطـــة البدء لتفكير يتسم بالنقد والنقد الذاتي (لكلا الطرفين). أما الحوار الزائـــف الـــدائر حالياً، فيعجز عن إخفاء النوايا المغرضة للبعض من كل من الطرفين.

(١٢)
عن الصين:
هل "اشتراكية السوق"
مرحلة في التحول الاشتراكي الطويل،
أم طريق مختصر نحو الرأسمالية؟

هذا المقال استمرار لمقال سابق كُتب عام ٢٠٠٠، تحت العنوان: "النظرية والتطبيق لمشروع الصين لاشتراكية السوق". ويدل التقارب بين عنواني المقالين على أن دواعي انشغالي بهذا الشأن لم تتغير.

وقد تُرجم مقالي السابق إلى اللغة الصينية، الأمر الذي أعطاني الفرصة، خلال زيارة جديدة للصين عام ٢٠٠٢، للاطلاع على تعليقات بعض المثقفين الصينيين، خاصة ممن يتمسكون بالتطلع لمستقبل من الاشتراكية لبلادهم.

(١)

ولم يتغير السؤال الأساسي الذي طرحته منذ ١٩٨٠، أي منذ بدأت الصين، تحت قيادة "دنج هسياو بنج" اختيارها لنوع من "اقتصاد السوق"، والذي وصل بها إلى ما هي عليه الآن. وهكذا، فقد طرحت هذا التساؤل، استناداً إلى نقد "النموذج السوفييتي" كما تحقق في "الاشتراكية القائمة بالفعل"، وذلك قبل انهيار الاتحاد السوفييتي بأكثر من عشر سنوات (س. أمين، "ثلاثون عاماً من نقد السوفييتية").

وما زال هذا السؤال قائماً، وسيبقى كذلك لمدة طويلة. ولكنه يجب أن يبقى- أو كان يجب أن يبقى- في قلب اهتمام جميع أولئك الذين- نظراً لعدم إيمانهم بفضائل الرأسمالية، التي باتت تدعي تمثيل عقل الإنسانية عابر التاريخ، وبالتالي تمثل "نهاية التاريخ"- يستمرون في الانشغال بالتفكير في ما بعد هذا النظام، وفي متطلبات، وإمكانيات قيام بناء اجتماعي جديد، أرقى، نظام اشتراكي.

وكثيراً ما يستغرق التاريخ وقتاً أكثر مما نتوقع، أو نتمنى، فالموجة الأولى من التجارب التي حاولت بناء الاشتراكية، على الأقل في مراحلها الأولى، والتي استغرقت الجزء الأكبر من القرن الماضي، قد استنفذت طاقتها الكامنة، وتآكلت، بل انهارت في بعض الحالات، أو أثارت الشكوك في مصداقيتها. وستتلوها موجة ثانية بالتأكيد، ولكنها لن تكون "تكراراً" للسابقة لها، ليس فقط لأنه من الضروري الاستفادة من التجارب السابقة الفاشلة، وإنما لأن العالم (الرأسمالي) قد تغير هو الآخر. ومع ذلك، فإذا دققنا النظر، سنجد أن الموجة الأولى من التحولات الرأسمالية، التي جرت في المدن الإيطالية في عصر النهضة، قد أُجهضت، ولكن موجة تالية تبعتها، تركزت هذه المرة، في الجزء الشمالي الغربي من أوربا المتاخم للأطلنطي، وهي التي أفرخت الرأسمالية التاريخية بأشكالها الأساسية الباقية حتى اليوم.

وهكذا يحتل الجدل حول مستقبل الاشتراكية مكاناً مركزياً وحياً، ويمكن أن يلم هذا الجدل بالزوايا المتعددة للواقع الاجتماعي المعقد، وما يتيحه من فرص للتحليل، والتحرك نحو التغيير وعليه أن يفعل ذلك. وسأقتصر في هذا المقال، كما في مقالي السابق، على النظر في هذا السؤال المركزي من منطلق ما يثيره تطور الصين من تأملات. مع الأخذ في الاعتبار، أن هذا السؤال نفسه، مطروح على منابر أخرى، ومن زوايا مختلفة، وعلى أساس النظر في تجارب أخرى، سواء أكانت متعلقة بفيتنام وكوبا، أو بالعالم السوفييتي السابق، أو بالاشتراكية الديمقراطية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، أو حتى بالأنظمة الشعبوية الوطنية الراديكالية في بلدان العالم الثالث.

والسؤال المركزي الذي أطرحه هنا هو: هل تتطور الصين نحو نظام مُثبَّت من الرأسمالية، أو هل ما زالت تسير نحو مستقبل ممكن من التحول إلى الاشتراكية؟

ولا أنظر في هذه القضية من وجهة نظر الاحتمالات "المتوقعة"، وإنما أنظر إليها من وجهة نظر مختلفة تماماً، وهي: ما التناقضات والصراعات التي تجري في الصين المعاصرة؟ ما نقاط القوة والضعف في الطريق المتبع (وهو رأسمالي

إلى حد كبير)؟ وما نقاط القوة في يد القوى المعادية للرأسمالية (الساعية نحو الاشتراكية، على الأقل)؟ وما هي الشروط لانتصار الطريق الرأسمالي، وما أشكال الرأسمالية المثبتة بدرجة أو بأخرى التي يستطيع إقامتها؟ وما الظروف التي تسمح للحظة الراهنة أن تنعطف في اتجاه يسمح لها بأن تصبح مرحلة (طويلة) في الانتقال (الأكثر طولاً) نحو الاشتراكية؟

ولا تستطيع الروح النضالية، التي تضع قدراتها التحليلية في خدمة نضالها من أجل التغيير أن تتجنب تقدير التوقعات، على الأقل لضرورة حساب فرص نجاح الخط الذي تعارضه في مقابل الخط الذي تتبناه. ولكنها، بنفس القدر، لا تستطيع الاكتفاء "بتوقع المستقبل" كما قد يفعل مراقب محايد. بل سينصب اهتمامها الأساسي على كيفية التأثير على مجرى التاريخ، ويلزمها لذلك، عدم الاكتفاء بمجرد قراءة مسار التطور.

(٢)

لقد اختارت الطبقة الحاكمة الصينية الطريق الرأسمالي، إن لم يكن منذ أيام "دنج"، فعلى الأقل بعده، ولكنها لا تعترف بذلك. والسبب في ذلك أنها تستمد شرعيتها بالكامل من الثورة، وهي لا تستطيع التنكر لهذه الثورة، لأن هذا التنكر يعني الانتحار. لقد كانت الثورة الصينية، مثلها في ذلك مثل الثورة الفرنسية، الحدث الأكبر، والانقطاع الحاسم في تاريخ الشعبين. ويعود الفضل في دخول كلا الشعبين الحاسم والواعي من أبواب التاريخ إلى هاتين الثورتين، مهما شابهما من قصور، بل من الإحباط من بعض النواحي. وهاتان الثورتان "مقدستان"، مهما حاول بعض المثقفين الرجعيين النيل منهما، أو حتى إنكار مداهما.

ولكننا يجب أن نحكم على البشر – والقوى السياسية التي يمثلونها – بناءً على الأفعال لا الأقوال. ولما كان ذلك كذلك، يصبح السؤال الواجب الإجابة عنه متعلقاً بمستقبل هذا الاختيار الأساسي القائم في الواقع. إن المشروع الحقيقي للطبقة الحاكمة الصينية ذو طبيعة رأسمالية، وبذلك تكون "اشتراكية السوق" مجرد طريق مختصر لبناء الهياكل الأساسية للرأسمالية ومؤسساتها، مع التقليل بقدر الإمكان من الاحتكاكات والآلام المصاحبة للتحول إلى الرأسمالية. وهذا الأسلوب يقف على خط

النقيض من الاسلوب الذي اتبعته الطبقة الحاكمة الروسية التي اختارت التنكر للثورة والتطورات اللاحقة لها والتي سمحت لها بالتحول إلى طبقة جديدة مرشحة لأن تصبح برجوازية. وتتبع الطريقة الروسية أسلوب "العلاج بالصدمة"، ولا يمكن الجزم بأن التاريخ سيسمح لهذه الطبقة بتحقيق النجاح بهذه الطريقة، وبناء شكل مدعم من أشكال الرأسمالية يضمن لها الاحتفاظ (لبعض الوقت) بسلطتها الطبقية، وهذا ليس موضع اهتمامي هنا.

لقد اختارت الطبقة الحاكمة الصينية طريقاً جد مختلف. وأعتقد أن جزءًا كبيراً من هذه الطبقة يعرف أن الخط الذي تحاول السير به للأمام يؤدي إلى الرأسمالية، وهو يتمنى ذلك، حتى وإن كان جزءا آخر (في الأقلية بالتأكيد)، ما زال أسيراً للحديث الرنان حول "الاشتراكية بالطريقة الصينية". وتعرف الطبقة الحاكمة الصينية كذلك- على الأرجح- أن شعبها متمسك "بقيم الاشتراكية" (والمساواة على رأسها)، وبالمكتسبات الحقيقية التي ارتبطت بهذه القيم (وخاصة حق جميع الفلاحين في الحصول على الأرض). وهي تعرف، لذلك، أن عليها أن تتقدم نحو الرأسمالية بكل الحيطة، والتأني المحسوب.

وهنا يصبح السؤال هو معرفة ما إذا كانت ستتمكن من تحقيق أهدافها، وماذا ستكون عندئذ، السمات (المتميزة أو غير ذلك) للرأسمالية الصينية في طريق البناء، وخاصة مدى ثباتها. أما القول بأن "الشعب الصيني لن يسمح بذلك"، فهي إجابة غير مقنعة حتى وإن كان ذلك- بصفة عامة- ليس أمراً مستحيلاً، ويتمناه الكثيرون، بل يناضلون لتحقيقه.

وللسير قدماً في المناقشة، يجب أن نتعمق في تحليل تناقضات الخط الرأسمالي، وفي نقاط الضعف والقوة لديه، وما يستطيع تقديمه في مجالات النمو الاقتصادي، والتنمية، وتحسين الظروف الاجتماعية، ومستوى المعيشة، وما لا يستطيع تقديمه. وهنا أيضا لا يجوز الاكتفاء بترديد القول بأن النظام الرأسمالي يقوم على أساس استغلال العمال، وإدانته لهذا السبب. وهذا القول حقيقي، ولكنه لا يمنع من استمرار النظام الرأسمالي، وتمتعه بالشرعية حتى في نظر الكثيرين ممن يستغلهم. فالطريق الرأسمالي يحتفظ بقوته، وبالتالي بجزء كبير من شرعيته،

وثبات هياكله، بفضل قدرته على تحقيق نمو اقتصادي توزع مكاسبه المادية على الكثيرين وإن كان بكثير من التفاوت.

يتوقف بناء، وطبيعة، وشكل الهيكل الرأسمالي، ودرجة ثباته، على "التنازلات التاريخية المتبادلة" بين التحالفات الاجتماعية للكتل السائدة التي تتوالى على رأس النظام خلال تطوره. لقد حددت الظروف الخاصة لكل من هذه الطرق التاريخية (الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والأمريكية،...)، السمات الخاصة بكل من هذه المجتمعات الرأسمالية المعنية. والنجاح في تحقيق هذه التطورات- المختلفة- هو الذي أدى إلى "تثبيت" الرأسمالية في بلدان المركز من النظام الرأسمالي العالمي (وهذا لا يعني أنها "أبدية"!).

ما الإمكانيات المتاحة أمام الطريق الرأسمالي في الصين اليوم؟ ليس من الصعب تصور قيام تحالفات بين سلطات الدولة، والطبقة الجديدة من "كبار الرأسماليين من القطاع الخاص" (وهم حتى اليوم يتكونون أساساً من الصينيين من الخارج، مع عدم استبعاد ظهور طبقة مناظرة من صينيي الداخل)، والفلاحين في المناطق التي زاد ثراؤها بفضل أسواق الحضر، والطبقات المتوسطة المزدهرة، فهذه التحالفات قائمة بالفعل. ولكن هذه الكتلة السائدة - الممكنة أكثر من كونها قائمة بالفعل - تستبعد الأغلبية العظمى من العمال والفلاحين. وعلى ذلك فالمقارنة مع التحالفات التاريخية التي عقدتها بعض البرجوازيات مع الفلاحين (ضد الطبقة العاملة)، وفيما بعد الحل الوسط التاريخي بين البرجوازية والطبقة العاملة في ظل الاشتراكية الديمقراطية، تبقى مفتعلة وهشة.

وهذا الضعف للكتلة السائدة الميالة للرأسمالية في الصين هو أساس الصعوبات التي تواجه الإدارة السياسية للبلاد. وسأترك هنا للمنظرين الدعاة الأمريكان، أن يروجوا لمقولاتهم المبتذلة عن المساواة بين الديمقراطية والسوق، فالرأسمالية تعمل أحياناً في مواكبة ممارسات سياسية ذات شكل ديمقراطي معين، طالما استطاعت أن تسيطر على هذه الممارسات، وأن تمنع "الانحرافات" (المعادية للرأسمالية) التي تصاحب الديمقراطية بالضرورة. فإذا لم تتمكن من ذلك، تخلت الرأسمالية بكل بساطة عن الديمقراطية، ولم تجد أية غضاضة في ذلك.

وتُعرض مشكلة الديمقراطية في الصين بعبارات أكثر تعقيداً، ويعود ذلك إلى ميراث الدولية الثالثة (وتعاليم الماركسية اللينينية، والماوية)، ومفاهيمها الخاصة عن "دكتاتورية البروليتاريا"، و"الديمقراطية الاشتراكية" المزعومة. وهذا ليس موضوعي هنا (وقد عالجته في موضع آخر). ولكنه من الواضح أن من الصعب التوفيق بين هذه الأشكال السياسية وبين الاختيار الرأسمالي الذي يتضح أكثر فأكثر. وكيف يحتفظ الحزب-الدولة باسمه (الحزب الشيوعي!)، وبانتمائه ل- "ماركس" و"ماو"، مهما كان ذلك من باب الطنطنة اللفظية ليس إلا!؟ وهل يمكن التخلي عن هذه الانتماءات لصالح بعض أشكال "الديمقراطية الغربية" في ظروف البلاد؟ أشك في ذلك لا بسبب الاعتبارات التاريخية المتخطية للثقافة (من عينة: "أن الديمقراطية مفهوم غريب عن الثقافة الصينية")، وإنما بسبب أن الصراعات الاجتماعية التي ينتظر أن تخوضها الطبقات الشعبية لن تجعل ذلك ممكناً. فعلى الصين أن تبتدع شكلاً جديداً من الديمقراطية، يرتبط باشتراكية السوق بصفتها مرحلة من التحول طويل المدى نحو الاشتراكية، وهو ما سأعود له لاحقاً. وإذا لم يحدث ذلك، لا أجد مفراً من سلسلة لا تنتهي من أشكال الحكم الأتوقراطي، تتخللها بعض مراحل "الديمقراطية المحدودة" غير المستقرة، طبقاً للسائد في البلدان الرأسمالية من العالم الثالث.

وتتوقف الإمكانيات الاقتصادية للطريق الرأسمالي في الصين، ومجموعة أشكال الإدارة السياسية المرتبطة بها- جزئياً على الأقل- على ظروف اندماج هذه الرأسمالية في النظام الرأسمالي العالمي القائم حالياً ومستقبلاً، وسأعود لهذا الموضوع متعدد الأبعاد لاحقاً. فالأمر لا يتعلق بالأبعاد الاقتصادية لهذا الاندماج فحسب، فالأبعاد الجيو سياسية لهذا الاندماج لا تقل أهمية. وكما هو معروف، فقد صرحت الولايات المتحدة على لسان رؤسائها "بوش الأب"، و"كلينتون"، و"بوش الابن"، أنها لن تسمح بقيام قوة عظمى صينية، حتى لو كانت رأسمالية.

ويزدهر الحديث الرنان عن تنوع أشكال الرأسمالية في أنحاء العالم اليوم، ويرتبط هذا الحديث كثيراً بإشارات أقرب إلى التعاويذ إلى درجات مزعومة من الخصوصية، يستغلها البعض بدرجة واضحة من الانتهازية السياسية. والصين

ليست استثناءً في هذا الشأن، ونادراً ما يجري التعبير عن "الطريق الصيني"- وهو رأسمالي دون الإفصاح عن ذلك لدى البعض، واشتراكي بالتأكيد لدى البعض الآخر- بما يكفي من الدقة لمنع هذه الاستخدامات الانتهازية.

التنوع من سمات الطبيعة، والقول بتنوع المجتمعات الرأسمالية يعتبر من نافلة القول. وبالطبع تختلف الرأسمالية "الرينانية" (بدلاً من القول الرأسماليتين الفرنسية والألمانية- لئلا نغضب دعاة التقارب الفرانكو-ألماني)، عن الرأسمالية "الأنجلوسكسونية" (وحتى هنا نجد تفاوتاً بين الرأسمالية الإنجليزية وزميلتها في الولايات المتحدة). ولهذا فضلت أن أنقل الجدل في الموضوع من مستوى وصف الواقع إلى مستوى التحليل التاريخي للثقافات السياسية التي أنتجتها الصراعات الاجتماعية المصاحبة لنشأة الحداثة (انظر: س. أمين، "ماركس والديمقراطية"؛ وس. أمين، "الرشاد"). ودون تكرار الحجج التي قدمتها في تلك المناسبة، سأكتفي هنا بتلخيص مضمونها بالتأكيد على التباين بين أيديولوجيتي أمريكا الشمالية وأوربا. فالأولى لا تعترف إلا بقيمتين أساسيتين، وهما: الملكية الخاصة والحرية (ونعني بالأخيرة حرية استخدام الملكية الخاصة بلا قيود). أما الثانية فتعترف بقيمة للمساواة، يحتاج الأمر إلى تنظيم الصدام بينها وبين الحرية، بوضع بعض القيود على الملكية (التي وضعت الثورة الفرنسية بدلها الإخاء). بل لقد وضعت هذا التباين في قلب التناقض بين أوربا والولايات المتحدة، الذي لا أرجعه إلى تناقض بين مصالح رأس المال السائد، نظراً لأن الإمبريالية الجماعية للثالوث (الولايات المتحدة، وأوربا، واليابان)، قد حلت محل الإمبريالية التاريخية (س. أمين، ما بعد الرأسمالية الشائخة).

وبنفس الدرجة من الأهمية، إن لم يزد، يقوم التباين بين رأسماليات التخوم (وهي تختلف فيما بينها في الزمان والمكان)، ورأسماليات المركز. وهو تباين تتغير أشكاله من مرحلة لأخرى من مراحل توسع رأس المال العالمي الإمبريالي دوماً (بمعنى المستقطِب)، ولكنه تباين دائم التعمق. وفي هذا المجال، لا يختلف المستقبل عن الحاضر أو الماضي، نظراً لأن الاستقطاب من الطبائع الأصيلة للرأسمالية. ولن أتوسع هنا في الأشكال الجديدة من التباين بين المركز والتخوم

التي تتشكل حول الاحتكارات الجديدة للمركز (التكنولوجيا، والحصول على الموارد الطبيعية، والاتصال والمعلومات، والتحكم في النظام المالي العالمي، وأسلحة الدمار الشامل)، والتي تحل محل الاحتكارات الصناعية البسيطة للحقب الماضية. وفي هذا المجال، فإن الحديث عن "البلدان البازغة" يعتبر من قبيل اللغو الفارغ، فالأمر يتعلق ببلدان هي أبعد ما تكون عن "اللحاق"، وإنما هي تبني رأسمالية التخوم للغد. والصين ليست استثناءً في هذا المجال.

والحديث عن البعد الثقافي، الحقيقي أو المزعوم، والتنوع الذي يفرضه على طرائق الرأسمالية (أو الاشتراكية)، يتخذ شكلاً طقسياً في التعبير، وانتهازياً في محاولة تبرير ما يدافع عنه، بقدر ما يعتبر "الثقافة" ظاهرة ثابتة عابرة للتاريخ، وهو الفرض الضروري لكل الأصوليين (من بوش إلى بن لادن). فلنتجاهل هذه "الموضة" حتى نطرح السؤال الحقيقي، ألا وهو التفاعل بين الحضارات وتحولها المستمر، وهي ظواهر لا يعنى بها الخطاب السائد.

وبنفس الدرجة من الابتذال، التباين المزعوم بين "الرأسمالية العادية" (طبقاً للنموذج المثالي لفيبر)، و"الرأسمالية الشعبية" التي يزعمون أن الملكية فيها موزعة، دون مساواة، ولكن على نطاق واسع على الأقل (حيث يكون المواطن عاملاً ومالكاً لأسهم في الوقت نفسه، على طريقة نظرية "تراكم الذمة المالية"، وغيره من أنواع الخطاب الرائجة هذه الأيام).

وعلى الرغم من جميع هذه التنويعات والمتغيرات، الماضي منها والمستقبل، المركزي منها والهامشي، فإن الرأسمالية تفرض مجتمعاً (وليس مجرد اقتصاد) مؤسس على التغريب (الاستلاب) الاقتصادي والتجاري، وهو الناتج الأصيل لخضوعها لمتطلبات التراكم.

(٣)

والاشتراكية تعني قبل كل شيء تحرير الإنسانية، وبالتالي بناء شكل من تنظيم المجتمع متحرراً من الخضوع لمتطلبات التراكم الرأسمالي، وبذلك تكون الاشتراكية والديمقراطية غير قابلين للانفصال.

ولن أكرر هنا ما كتبته في موضع آخر بشأن طبيعة نظامي العالم السوفيتي، والصين الماوية، وأهدافهما الأولية، ثم تطورهما (أو انحرافهما)، ومسئولية الظروف في تحولهما تحت ضغط ضرورة "اللحاق"، وكذلك بشأن أيديولوجيات الحركة العمالية والاشتراكية للدوليتين الثانية والثالثة. ولكنني أذكِّر فقط بأنني قد لفت النظر إلى عدم الوقوع في الخطأ التبسيطي بالخلط بين التخطيط المركزي الذي مورس كاستجابة ضرورية (وفعالة من وجهة نظري) للظروف الآنية، وبين "تحقيق الاشتراكية"، كما زُعِم بعد ذلك (انظر المقال السابق).

والاشتراكية "المتحققة"، إذا أمكن إطلاق هذه التسمية على نظام اجتماعي معين، لا بد أن تكون عالمية بأكثر من الرأسمالية (التي تنتج عالميتها الناقصة والمتحيزة، بالضرورة الاستقطاب المركز/ التخوم الأصيل في طبيعتها). وهذه الاشتراكية لا يمكن وصفها مقدماً بتعبيرات ترسم أشكالاً محددة من التنظيمات والمؤسسات المكتملة، وإنما تعبر عنها المبادئ التي يُفترض أن توجه خيال الشعوب الخلاق، وممارستها لسلطاتها التي تمنحها إياها ديمقراطية دائمة التعمق، ولا نهاية لها. وعلى هذا المستوى، يقدم حلم اليوطوبيا الخلاق الماركسي الإلهام (مع التسليم بأن كون المرء ماركسياً لا يعني التوقف عند "ماركس"، وإنما البدء به)، وكذلك لاهوت التحرير، للتأمل، أكثر بكثير مما تقدمه سوسيولوجيا فقيرة تدعي أنها واقعية.

وسيكون الطريق نحو هذه الاشتراكية طويلاً، وأكثر طولاً (واختلافاً)، من الطرق التي تخيلتها الدوليتان الثانية والثالثة (انظر س. أمين، "تحديات العولمة، الفصل الأخير: العودة لموضوع الانتقال") ومن هذا المنظور، يمكن أن تكون "اشتراكية السوق" مرحلة أولى في هذا الطريق. ولكن هناك شروط لتحقيق ذلك، أجملها في الاقتراحات الثلاثة التالية:

الأول؛ هو خلق أشكال من المِلكية الجماعية والمحافظة عليها ودعمها طوال عملية التطور الاجتماعي. ويمكن لهذه الأشكال- بل يجب- أن تكون متعددة: وتعود إلى الدولة، وكذلك إلى الجماعيات الإقليمية، أو جماعيات العمال أو المواطنين. ولكن لكي تعمل هذه الوحدات بكل المسئولية التي يقتضيها نظام التبادل

التجاري، يجب أن تكون أشكالاً حقيقية من الملكية (حتى إن لم تكن خاصة)، وليس كتعبير عن سلطة غير واضحة المعالم. ولا أقبل في هذا الشأن، التبسيط السائد- الذي ابتدعه "فون ميزس"، و"فون هايك"- بالتسوية بين المِلكية والمِلكية الخاصة. وهذا التبسيط المخل ينبع من الخلط بين التخطيط المركزي على النمط السوفيتي والاشتراكية. وهنا نجد النقيضين يقفان على أرضية واحدة. ومع ذلك، فسيادة الملكية الجماعية لا تستبعد تخصيص مكان للملكية الخاصة، لا فقط "الملكية الصغيرة" المحلية (حرفيون، وشركات صغيرة ومتوسطة، وتجارة وخدمات صغيرة)، وإنما كذلك، "شركات كبيرة"، بل ربما اتفاقات مع رأس المال الكبير متعدي الجنسية، وذلك بشرط التحديد الدقيق للإطار الذي يُسمح فيه لها بالعمل.

وذلك لأنه من الضروري تقنين الأسلوب الذي يمارس به دور "المالك" (الدولة، أو الجماعيات، أو الخاص). ونصوغ هذا الاقتراح الثاني هنا بشكل غير محدد، حيث يحتاج تحديده أن نأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية الملموسة في المراحل المتتالية، وفي الوقت نفسه، الرؤية الأبعد للهدف الاشتراكي. وبعبارة أخرى، يجب أن يعني التقنين الجمع بين عاملين متصارعين هما: متطلبات التراكم ذي الطبيعة الرأسمالية (رغم الطبيعة الجماعية للملكية)، والتفعيل المتتالي لقيم الاشتراكية (وأولها المساواة، واندماج الجميع في عملية التغير، والخدمة العامة بأرقى معاني الكلمة).

ويتعلق اقتراحي الثالث بالديمقراطية، التي لا يمكن الفصل بينها وبين مفهوم التحرر. وهنا لا تبقى الديمقراطية وصفة نهائية موضوعة، وكل ما يلزم هو "تطبيقها"، وإنما عملية مستمرة وغير منتهية، وهذا ما يجعلني أفضل تعبير "المقرطة". وهذه تعني الجمع، بأشكال تزداد تعقيداً وغنى باستمرار، بين المتطلبات الحتمية للتعبير عنها على شكل "إجراءات" محددة (أي بعبارة مبسطة، دولة القانون)، وبمضمون "جوهري". وأعني بذلك قدرة عملية المقرطة هذه، على دعم تأثير قيم الاشتراكية على عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، وفي كل المجالات.

هل كان باستطاعة الاتحاد السوفيتي أن يتطور في هذا الاتجاه، أي أن يحقق إصلاحات تتيح له تجاوز حدود التخطيط المركزي بالطريقة التي سار بها، ودولة الحزب، الذى أعلن نفسه "طليعة المجتمع"؟ وينصب هذا السؤال اليوم، على الماضي، الذي يشير على أية حال، إلى أنه عندما اتجه إلى "الإصلاحات"، لم يسر في هذا الاتجاه، وإنما عملت الإصلاحات على استمرار النظام الذي كان قد وصل إلى نهاية حدوده التاريخية.

أما الصين الحالية، فقد خرجت فعلاً عن نطاق "اشتراكية السوق" كما نحددها هنا، إذ تقدمت على طريق الرأسمالية، بقبولها – من ناحية المبدأ – فكرة إحلال الملكية الخاصة محل سيادة الملكية الجماعية، والعامة. ويؤكد الكثير من المنتقدين، وخاصة الصينيين منهم، أن "الوقت قد فات"، ولديهم من الوقائع الملموسة ما يدعم وجهة نظرهم. ولا أوافق تماماً على وجهة النظر هذه، فطالما استمر الاعتراف بالمساواة في حق الوصول إلى الأرض، واستمر تطبيقه عملياً، فإني لا أعتقد أن الوقت قد فات لكي يؤثر النضال الاجتماعي على تطور لم يُحسم بعد. وهذه وجهة نظر "وليام هِنتون" كذلك، وسأقدم الحجج على ذلك في القسم التالي.

(٤)

كان تعداد شعب الصين عام ٢٠٠٠، ألفا ومائتي مليون نسمة، ثلثاهم من سكان الريف (٨٠٠ مليون). ولا يُتوقع على الإطلاق أن يعمل نمو الحضر على تخفيض هذا العدد بحلول عام ٢٠٢٠، أي خلال عشرين عاماً، حتى إن كانت نسبتهم إلى عدد السكان الكلي ستقل بعض الشيء.

وإذا افترضنا معدلاً للنمو السكاني مقداره ٢،١ % سنوياً، لبلغ عدد السكان عام ٢٠٢٠، ألفا وخمسمائة وعشرين مليوناً. ولنسلم بأن الصين ستحافظ على معدل نمو لصناعاتها وخدماتها الحديثة في الحضر بمعدل سنوي ٥ %، ولا يمكن تحقيق ذلك بمجرد التوسع الكمي (أي "ذات الصناعات والخدمات" الحالية ولكن أكثر عدداً)، وإنما بأسلوب أكثر كثافة عن طريق رفع إنتاجية العمل (بمعدل حوالي

٢ % سنويا). وفي هذه الحالة سيرتفع العرض لفرص العمل بالحضر بمعدل حوالي ٣ % سنوياً، وهذا يسمح للمناطق الحضرية باستيعاب حوالي ٧٢٠ مليون فرد. ويشمل هذا العدد الحالي ذاته من سكان الحضر العاطلين عن العمل، أو الذين يمارسون أعمالاً هامشية، أو في القطاع غير الرسمي (وهو عدد ليس بالقليل)، ولكن نسبتهم ستكون أقل من الحالية بكثير، وهي نتيجة جيدة لحد كبير.

وبعملية طرح بسيطة، نجد أن سكان الريف سيبقون كما هم الآن ٨٠٠ مليون فرد، ولكن نسبتهم إلى العدد الكلي ستهبط من ٦٧ %، إلى ٥٣ %. وإذا اضطر هؤلاء إلى الهجرة إلى المدن لأنهم لا يستحوذون على الأرض، فإن السبيل الوحيد أمامهم سيكون الانضمام إلى سكان العشوائيات في المدن كما هو الحال منذ زمن طويل في بلدان العالم الثالث الرأسمالي.

وأي امتداد أطول للتقديرات (لأربعين عاماً مثلاً) سيؤكد هذه النتائج، فحتى في حالة أكثر التوقعات تفاؤلاً بافتراض عملية تحديث وتصنيع قوية، ومستمرة لا تعرقلها أية أحداث أو هزات سياسية أو اقتصادية، وطنية أو عالمية، حتى لو كانت عابرة، لا يمكن توقع انخفاض نسبة سكان الريف إلا ببطء شديد، على مدى قرن كامل مثلاً.

وهذه المشكلة لا تخص الصين وحدها، بل هي مشكلة العالم الثالث بأسره، أي ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان العالم.

يعمل حالياً بالفلاحة البسيطة حوالي ٣ مليارات من البشر، أي نصف سكان العالم. وتنقسم هذه الفلاحة بين تلك التي انتفعت من الثورة الخضراء (الأسمدة، والمبيدات الحشرية، والتقاوي المنتقاة)، وإن كانت لا تتمتع بمستوى عال من الميكنة، وتتراوح إنتاجيتها بين ١٠٠ و٥٠٠ قنطار (القنطار المتري يساوي ١٠٠ كيلوجراماً) للعامل الواحد، وتلك التي لم تلحقها الثورة الخضراء، وتتراوح إنتاجية الفرد فيها حول ١٠ قنطار للعامل. أما الزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والمتمركزة بالكامل تقريباً في أمريكا الشمالية، وأوربا، والمخروط الجنوبي من أمريكا اللاتينية، وأستراليا، فلا يعمل بها سوى بضع عشرات الملايين من المزارعين الذين لم يعودوا "فلاحين" بحق. ولكن إنتاجيتهم، بفضل الميكنة (التي

يكادون يحتكرونها على المستوى العالمي)، والمساحة المتاحة لكل منهم، تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ ألف قنطار من الحبوب (أو ما يعادله) للعامل الواحد في السنة.

وتستطيع ما يقرب من ٢٠ مليون مزرعة حديثة إضافية، إذا حصلت على المساحات الكافية (من الأراضي المنتزعة من الاقتصاد الفلاحي، وباختيار أجود الأراضي طبعاً)، وإذا توفرت لها رؤوس الأموال اللازمة لتجهيزها، أن تكفي لتغطية كل الطلب المدعوم بقوة شرائية في المدن والذي يعتمد حالياً على الإنتاج الفلاحي. ولكن ما الذي سيحدث لهذه المليارات من المنتجين من الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ لا شك أنهم سيستبعدون خلال بضع عشرات من السنوات، وهي لحظة في حساب التاريخ. ما الذي سيحدث لهذه المليارات من البشر، وأغلبهم في عداد الفقراء، ولكنهم على أية حال يطعمون أنفسهم بقدر كافٍ، أو بالأرجح غير كافٍ (وثلاثة أرباع الجوعى في العالم هم من سكان الريف)؟ لا ينتظر لأي مستوى من التنمية الصناعية، المنافسة بدرجة أو بأخرى، خلال الخمسين عاماً القادمة، حتى لو تخيلنا معدلاً مفرطاً في التفاؤل قدره ٧% سنوياً لثلاثة أرباع الإنسانية، أن يستوعب حتى ثلث هذا الفائض. وهذا يعني أن الرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على حل المشكلة الفلاحية، وأن كل المستقبل الذي تقترحه هو كوكب تحول إلى مجموعة من المدن العشوائية، ومليارات من البشر "الزائدين عن الحاجة".

إن الاستراتيجية التي يرغب رأس المال المسيطر في فرضها اليوم، ليست أقل من مثيلتها التي فُرضت في انجلترا تحت اسم "تسييج المزارع" (enclosure) يتم تعميمه الآن على مستوى العالم. فقد وصلنا إلى النقطة التي عندها يحتاج الأمر، من أجل فتح مجال جديد لتوسع رأس المال (تحديث الإنتاج الزراعي)، إلى تدمير مجتمعات بأسرها. عشرون مليوناً من المنتجين الأكفاء الجدد (خمسون مليوناً بإضافة عائلاتهم)، في مقابل عدة مليارات من البشر المستبعدين. والبعد الخلاق لهذه العملية، لا يتجاوز نقطة في المحيط من التخريب الذي تستلزمه. وأستنتج من ذلك أن الرأسمالية قد دخلت مرحلة الشيخوخة الهابطة، حيث لا يستطيع المنطق الذي يحكم هذا النظام، أن يضمن مجرد البقاء لنصف سكان العالم.

لقد تحولت الرأسمالية إلى البربرية، وهي تدفع مباشرة إلى الإبادة الجماعية، وأصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يحل محلها منطق آخر للتنمية، يتمتع بدرجة أفضل من الرشاد.

ويجادل المدافعون عن الرأسمالية بأن المشكلة الفلاحية في أوربا قد وجدت حلها في الهجرة من الريف، فلماذا لا تكرر بلدان الجنوب هذا النموذج متأخرة عن بلدان الشمال بقرن أو قرنين من الزمان؟ وهم يتجاهلون هنا أن الصناعات والخدمات الحضرية في أوربا القرن التاسع عشر كانت تحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة، وأن ما زاد عن ذلك هاجر إلى الأمريكتين بكثافة. والعالم الثالث اليوم، لا تتوفر له هذه الظروف، وإذا حاول أن يكون منافساً، كما يؤمر بذلك، فإن عليه أن يستخدم تكنولوجيات حديثة لا تحتاج إلا لأيد عاملة قليلة. فالاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال لا يسمح للجنوب بتكرار نموذج الشمال بقدر من التأخير.

إذن ما العمل؟

لا مناص من القبول باستمرار الزراعة الفلاحية طوال المستقبل المرتقب في القرن الحادي والعشرين، وذلك ليس بسبب الحنين الرومانسي للماضي، وإنما ببساطة لأن حل المشكلة يقتضي تجاوز منطق الرأسمالية، حيث لن يتحقق إلا في إطار التحول الطويل نحو الاشتراكية في العالم. ولذلك يجب استنباط سياسات لتقنين العلاقات بين "السوق" وبين الزراعة الفلاحية. وعلى هذه التقنينات، المتخذة بشكل فردي يتواءم مع الظروف المحلية، أن تحمي الإنتاج الوطني، وتضمن بذلك الأمن الغذائي للأمم، وتحميها من آثار سلاح التجويع الذي لا تتورع الإمبريالية عن استخدامه، أي بعبارة أخرى، فك الارتباط بين الأسعار الداخلية، وما يطلق عليه السوق العالمي. وعلى هذه التقنينات كذلك- عبر زيادة في إنتاجية الزراعة الفلاحية، بطيئة ولا شك، ولكن مستمرة- أن تسمح بالتحكم في انتقال السكان من الريف إلى المدن. ومن المفهوم طبعاً، أن الارتباط بين تنمية الزراعة الفلاحية والتصنيع الحديث، يجب أن يكون جزءًا من الرؤية المستقبلية الخلاقة لفكر

اشتراكي متحرر من أسلوب التبذير السفيه، الأصيل في أسلوب الرأسمالية المركزية، الذي لا يمكن تصور أن يُعمم على عشرة مليارات من البشر.

إن "المشكلة الزراعية" أبعد ما تكون عن إيجاد الحل الملائم، بل ما زالت تشكل تحدياً رئيسياً للإنسانية في القرن الحادي والعشرين، والحلول التي ستطرح لهذه المشكلة، ستشكل مجرى التاريخ بشكل حاسم.

والصين تملك في هذا المجال نقطة ثمينة- وهي ميراث الثورة- تسمح لها بإيجاد أحد "النماذج" الممكنة لما يجب عمله. إن الحصول على الأرض، هو في واقع الأمر، أحد الحقوق الأساسية لنصف البشرية، والاعتراف بهذا الحق، هو أحد شروط بقائها على قيد الحياة. ومع ذلك، لم ترد أية إشارة لهذا الحق في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة! ولكنه مُعترف به حتى اليوم في الصين (وفي فيتنام). وسيكون وهماً كبيراً الاعتقاد بأن التخلي عن هذا الحق، أي بتحويل الأرض إلى سلعة كما يقترح المدافعون عن الرأسمالية في الصين وغيرها، "سيعجل بعملية التحديث".

إن تحديث الزراعة هو بالفعل أحد التحديثات الأربعة التي عبر عنها "تشو إن لاي"، وكون هذا التحديث أمراً ضرورياً لا يعني أن النمو الضروري للإنتاج الزراعي يقتضي التخلي عن الحق في الأرض للجميع لمصلحة البعض. فهذا الاختيار سيعطي بالتأكيد زيادة كبيرة في إنتاج البعض، ولكن على حساب الركود للكثيرين، والأغلب أن المتوسط الذي ينتج عن هذه الزيادة بالنسبة لمجموع سكان الريف الباقين في قراهم، أو الذين هاجروا إلى العشوائيات، سيبقى ضئيلاً على المدى الطويل.

وهذه الحقيقة لا تقلق المدافعين المتشددين عن الرأسمالية، فالتراكم وإثراء البعض هو القانون الوحيد الذي يعترفون به، أما استبعاد "غير المفيدين" حتى إذا بلغوا المليارات فليس بالمشكلة التي تخصهم.

ويكشف تاريخ الصين خلال نصف القرن المنصرم أن طريقاً آخر يعمل على جذب مجموع الفلاحين إلى عملية التحديث (وبالتالي يحترم حق الجميع في الحصول على الأرض)، يمكن أن يعطي نتائج متميزة عند مقارنتها بالطريق

الرأسمالي (والمقارنة بين الصين والهند في هذا المجال ذات مغزى). واختيار هذا الطريق لا يعني الأخذ بالسهل بين الأمور، فالاستراتيجيات، وآليات التدخل، والأشكال المؤسسية اللازمة لمنحه الكفاءة القصوى المرغوبة لا يمكن رسمها بشكل نهائي قاطع، ولا تصلح في كل مكان (في مجموع المقاطعات الصينية مثلاً)، وفي جميع مراحل التطور. ويكمن خطأ نموذج الكلخوزات السوفيتية، وكذلك الكوميونات الصينية، مثلها مثل التخطيط المركزي، في أنها اعتُبِرت حلولاً نهائية. وأنضم هنا إلى اقتراحات الكثير من منظمات الفلاحين الصينية، و"ولِيام هِنتون" الذين يعملون حالياً على دعم حركة متنوعة من التعاونيات الاختيارية.

وسواء رضينا أم أبينا، تبقى "المشكلة الزراعية" أحد المحاور الرئيسية لتحدي التحديث. والتعارض المركز/ التخوم هو ذاته، لحد كبير، نتيجة متكررة لاختيار "الطريق الرأسمالي"، وآثاره على مجتمعات التخوم كارثية بشكل مستمر. و"الطريق الفلاحي" المرتبط ببقية مكونات تنظيم مرحلة من "سوق اشتراكي"، هو الرد الوحيد، الكافي نظرياً، القادر على إخراج مجتمعات العالم الثالث من حالة "التخلف"، والبؤس المتزايد الذي يصيب المليارات من البشر، ومن حالة تهميش سلطة حكوماتها في المجال الدولي.

(٥)

إن إرث الثورة الصينية، يضغط بثِقَل إيجابي كبير، وسيستمر في ذلك.

إن النجاحات التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية- النمو الاقتصادي المتوازن وغير العادي، والنمو الحضري الضخم (انضمام ٢٠٠ مليون نسمة لسكان الحضر)، والناجح بصفة عامة، واستيعاب التكنولوجيا بشكل فائق- توصف بأنها "معجزة"، وهي ليست كذلك، فبدون الثورة التي وفرت الظروف اللازمة لما تحققت. وقد أشرت في كتاباتي السابقة عن الصين لوجهة النظر هذه التي يشاركني فيها أغلب المثقفين الصينيين المحترمين. ولا يدعي الجهل بها إلا الدعاة من الإمبرياليين الأمريكان وأتباعهم من الأوربيين والصينيين. والنتائج الاجتماعية لهذه الفترة- التي تجسدت في إنماء عدم المساواة الاجتماعية، وبين الأقاليم، والبطالة وتدفق الريفيين على المدن- والتي تناقَش كثيراً (انظر مقالي السابق)، لا تقارن

بالكوارث التي تُسجل في تجارب بقية العالم الثالث الرأسمالي، بما فيها تلك الموصوفة "بالمعجزات" (ولكنها بلا مستقبل). ويجهل الكثير من الصينيين هذه الحقائق، ومن هذا المنطلق يقللون من قيمة نجاحهم. ولكن أي شخص يعرف العالم الثالث، لا يستطيع تجاهل الفروق الضخمة بين الصين وبين بقية التخوم في النظام العالمي.

"الصين بلد فقير لا نرى فيه سوى عدد قليل من الفقراء". والصين تطعم ٢٢% من سكان العالم مع أنها لا تمتلك سوى ٦ % من الأراضي القابلة للزراعة في الكوكب، وهذه هي المعجزة الحقيقية. وليس السبب الأساسي في ذلك هو عراقة الحضارة الصينية، لأنه إذا كان صحيحاً أن الصين كانت تمتلك قبل عصر الثورة الصناعية، مستوى من التكنولوجيا أكثر تقدماً من بقية مناطق العالم، إلا أنها قد تدهورت طوال قرن ونصف من الزمان، وبلغت درجة من البؤس واسع النطاق، تقارن ببقية بلدان التخوم التي خربها التوسع الاستعماري، كالهند وغيرها. وقد استعادت الصين عافيتها بهذا المستوى الذي لا ينكر بفضل ثورتها. وعلى الطرف الآخر من الأوضاع التي خلقها التوسع الرأسمالي العالمي، نجد البرازيل، وهي "بلد غني لا نرى فيه سوى الفقراء".

ولا يوجد سوى عدد قليل من بلدان العالم الثالث تعاني من الفقر فيما يتعلق بالنسبة بين عدد السكان ومساحة الأراضي القابلة للزراعة كالصين، ولا تقارن بها في هذا الشأن، فيما أعلم، إلا فيتنام، وبنجلاديش، ومصر. وقد تشبهها بعض مناطق من الهند، وجزيرة جاوا، ولكن ليس الهند أو إندونيسيا في مجموعهما، ومع ذلك، نرى في الهند، ومصر، وبنجلاديش، وأمريكا اللاتينية بأكملها تقريباً (باستثناء كوبا)، مناظر من البؤس تصدم أي مراقب منصف. وكل من جال في الصين، وقطع آلاف الكيلومترات بين مناطقها الغنية والفقيرة، وزار الكثير من مدنها الكبيرة، يجب أن يكون أميناً ويعترف بأنه لم يرِ بها أبداً تلك المناظر من البؤس التي لا بد أن يقابلها من يزور الريف، أو عشوائيات المدن في العالم الثالث. ولا شك أن السبب وراء هذا النجاح للصين، هو ثورتها الفلاحية الجذرية، وضمانها لحق الجميع في الحصول على الأرض.

لقد نقلت الثورة الصينية مجتمع هذه البلاد إلى الحداثة، والمجتمع الصيني مجتمع حديث بحق، ويتضح هذا من جميع مظاهر تصرف مواطنيه. وأعني بالحداثة، ذلك الانقطاع التاريخي والثقافي الذي يجعل البشر يشعرون بالمسئولية عن تاريخهم (انظر س. أمين، "تحديات الحداثة... الملحق؛ و"ما وراء الرأسمالية الشائخة"). وهي حداثة غير مكتملة باستمرار، في الصين كما في غيرها، وهي تهيمن على الفكر، والأيديولوجيات، والتصرفات.

وهذه الحداثة تفسر لماذا لا نرى في الصين التعبير عن أولئك المهووسين شبه المثقفين الذين تعج بهم البلدان الإسلامية، والهند الهندوسية، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويعيش الصينيون حاضرهم، غير متأثرين بتلك الأنواع من الحنين إلى ماضٍ أسطوري معاد تشكيله، من التي تعبر عن روح العصر في بلدان أخرى، وهم لا يعانون من مشاكل "الهوية".

ومع أن الحداثة لا تؤدي بشكل تلقائي للديمقراطية، إلا أنها شرط ضروري لها، ولا يمكن تحقيقها بدونها، وليس هناك إلا القليل من مجتمعات بلدان تخوم العالم الرأسمالي التي حققت هذه القفزة إلى الحداثة (ولعل كوريا وتايوان تكون، على هذا المستوى، استثناءً لهذه القاعدة لأسباب معقدة ليس هنا مجال تفسيرها). وعلى العكس، فالمرحلة الراهنة تتميز بصفة عامة، على هذا المستوى، بتراجعات مخيفة تعبر عن إفلاس الرأسمالية. وكما يقول "جرامشي": "يموت العالم القديم، والجديد لم يولد بعد، وفي هذا الجو المضيء-المعتم، ترتع الوحوش."

وفي هذا المجال، لا يؤدي الخطاب السائد حول الإرث الثقافي الذي يُزعم بأنه يلائم، أو لا يلائم الديمقراطية، إلا إلى المزيد من الارتباك. فهذا الخطاب يتجاهل الانقطاع الذي تحدثه الحداثة، ويمنح هذه "الثقافات" المزعومة، صفات ثابتة، عابرة للتاريخ.

والحداثة التي انغمست فيها الصين تمثل ورقة رابحة بالنسبة لمستقبلها، ولا أستطيع الجزم بما إذا كانت ستحقق بالسرعة الكافية أمل شعبها في الديمقراطية، وابتداع الأشكال المحققة لها. ولكن هذا ليس من باب "المستحيل"، والأمر يتوقف لحد كبير على الارتباط بين الصراعات الاجتماعية والديمقراطية.

وقد غيرت الثورة والانغماس في الحداثة الشعب الصيني بأكثر من أي شعب آخر في العالم الثالث المعاصر. والطبقات الشعبية الصينية لديها ثقة كبيرة بالنفس، وهي تعرف كيف تناضل، وتعرف أن النضال يؤتي ثماره، وقد تخلصت لدرجة كبيرة من مواقف الخضوع التي يلاحظ المراقب المنصف بكل أسف، تفشيها في كثير من البلدان الأخرى. لقد أصبحت المساواة قيمة مهمة من الأيديولوجية العامة كما هو الحال في فرنسا (التي قامت هي الأخرى بثورة عظمى)، والتي لا نجدها في الولايات المتحدة (التي لم تقم بثورة).

وتؤدي هذه التغيرات العميقة في مجموعها إلى روح نضالية عالية، وتحدث الصراعات الاجتماعية بشكل يومي، وتعد بالآلاف، وكثيراً ما تأخذ طابعاً عنيفاً، ولا تفشل على الدوام. وتعرف السلطات ذلك، وهي تعمل جهدها على كبتها، أو تجنب تبلور جبهات نضال تتجاوز النطاق المحلي (بمنع التنظيم المستقل للطبقات الشعبية)، أو تخفيف أخطارها باستخدام فنون "الحوار"، والتلاعب. ولا تُعجب هذه الصراعات، على ما يبدو، المدافعين الغربيين عن "حقوق الإنسان"، فالديمقراطية في خدمة الصراع الطبقي أمر لا يهمهم، بل لعلها تقلق البعض منهم. وفي المقابل، فإن المطلب الديمقراطي الذي يدافعون عنه جميعاً بشدة، ويصدعون آذاننا به، هو قضية "الليبراليين" الذين تحاول السلطة كذلك، التخفيف من ضراوة دفاعهم عن فضائل الرأسمالية.

(٦)

وتحتل القضية الوطنية كذلك، مكاناً مركزياً في المجادلات الصينية، وفي الصراعات السياسية التي تثور بين أنصار الخطوط المختلفة للتطور.

لقد تعرضت الصين للعدوان الإمبريالي المستمر منذ عام ١٨٤٠ وحتى ١٩٤٩، مثلها مثل جميع بلدان آسيا وأفريقيا. وعرف المعتدون كيف يقيمون تحالفات مع الطبقات الرجعية السائدة المحلية، من "إقطاعيين"، وكمبرادور (بل إن هذه التسمية كانت من صياغة الشيوعيين الصينيين) و"لوردات" الحرب. وأعادت حرب التحرير التي قادها الحزب الشيوعي الصيني للصين كرامتها، ووحدة

أراضيها (ولا تبقى بلا حل حتى اليوم سوى مشكلة تايوان). ويعرف جميع الصينيين ذلك.

وعلى الرغم من الروح الإقليمية التي تخلقها ضخامة البلاد بالضرورة، فإن الأمة الصينية (الهان) حقيقة واقعة (وأرحب بذلك). والمشكلتان القوميتان الوحيدتان اللتان تداران بطريقة قد تسمح بالنقاش، هما قضيتا التبت، والأويغور (المسلمين). وإن كنت لا أوافق بالمرة على وجهة نظر المدافعين المزعومين "عن الديمقراطية" الذين يمجدون- ويعملون في خدمة- "اللامات" "والملالي" الذين، بالإضافة إلى ظلاميتهم، قد استغلوا دائماً، بوحشية همجية، شعوبهم إلى أن حررتها الثورة الصينية منهم. وتستغل الإمبريالية باستمرار نقط ضعف النظام هذه.

وسأسير خطوة أخرى في التعبير عن توقعاتي، فقد أتيحت لي الفرصة لمناقشة مشاكل في غاية التنوع مع بعض القادة من ذوي المستوى المتوسط (وليس أكثر)، ممن يشغلون مراكز ذات طبائع مختلفة. وتقديري (ولعلني أعمم أكثر من اللازم؟) أن من يديرون الشئون الاقتصادية يميلون أكثر نحو اليمين، في حين أن من يمارسون السلطة السياسية لديهم وضوح كامل بالنسبة لنقطة أعتبرها أساسية، ألا وهي: أنهم بصفة عامة، يعتبرون التسلطية الأمريكية العدو الأول للصين (كأمة ودولة، لا لمجرد أنها "اشتراكية"). وهم يعلنون ذلك بصراحة، وكثيراً. ويدهشني كثيراً، على هذا المستوى، الفرق بين أقوالهم، وبين ما كان يقوله (عن اقتناع على ما يبدو) القادة السياسيون السوفيت (ومن باب أولى قادة الديمقراطيات الشعبية). فقد بدا لي هؤلاء دائما غير واعين بالأهداف الحقيقية لواشنطن وحلفائها الغربيين من ورائها. والخطاب من عينة ما أعلنه "جورباتشوف" عام ١٩٨٥ في ريكيافيك- بسذاجة لا تُصدق- عن "نهاية" عداء الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي، أمر لا يمكن حدوثه في الصين. وقد كنت بعد هذا الخطاب بالصدفة في بيجين، وعبر جميع الصينيين عن اندهاشهم من هذه الحماقة، وزادوا قائلين بلا تردد: إن الولايات المتحدة هي عدونا، بل عدونا الأساسي، وستبقى كذلك.

ولدى الصينيين وعي قوي بالمكانة التي حازتها أمتهم عبر التاريخ، واسم بلادهم،- "تشونج كو"-لا يشير إلى أية "إثنية" متميزة، بل يعني "إمبراطورية

الوسط" (واسم جمهورية الصين الشعبية، يُقرأ بالصينية: "الجمهورية الشعبية لإمبراطورية الوسط"!) وهم لم يتحملوا أبداً تدهور أمتهم. ولهذا السبب اتجهت الإنتلجنتسيا الصينية دائماً بأنظارها نحو "النماذج" الخارجية التي تصلح، في نظرهم، لاكتشاف ما يجب عليهم عمله ليعيدوا الصين إلى المركز اللائق بها في العالم الحديث. ومنذ الرابع من مايو ١٩١٩، كان هذا النموذج إما اليابان (في نظر الكومنتانج)، وإما روسيا الثورية (التي انتصر نموذجها في النهاية لأنها ربطت بين النضال ضد الإمبريالية، وبين تحول اجتماعي ثوري شارك فيه الشعب بأكمله). واليوم، واليابان في أزمة، وروسيا قد انهارت، وحتى أوربا تجتهد في محاكاة الولايات المتحدة، يلوح خطر ألا ترى الصين الحداثة والتقدم إلا عبر "النموذج الأمريكي"، رغم أنه خصمها كما كانت اليابان بالأمس. فالصين كأمة عظمى، لا تقارن نفسها إلا بأقوى من في الساحة.

ولا أقلل بالمرة من الأخطار الجسيمة التي تنطوي عليها هذه النظرة، فهي تغذي في الجيل الجديد وهم "الصداقة الأمريكية". وهي تساهم في نسيان الأهمية الحاسمة للتصدي لروح التسيد العدوانية الأمريكية التي تقف ضد إعادة بناء الحركة الدولية التضامنية للشعوب. حيث تقف خلف الطبقات الحاكمة الأوربية المتراصة وراء استراتيجية واشنطن للدفاع عن المصالح المشتركة لرأس المال المسيطر لإمبريالية الثالوث الجديدة، تقف شعوب لا تنظر للحداثة بالمنظار الذي تريد النيوليبرالية المعولمة، والمتأمركة، فرضه. وخلف السلطات الكمبرادورية المتحفزة في بلدان العالم الثالث، توجد شعوب نجحت من قبل في دفع إمبرياليـة عصرها للوراء بتفعيل تضامن الشعوب الأفرو- آسيوية عبر حركة عدم الانحياز. وكان لبناء الصين خط السكة الحديدية بين تنزانيا وزامبيا (تانزام)، وهي المبادرة الوحيدة التي حررت بلدان الجنوب الإفريقي من التبعية لنظام حكم الأبارتهيد لجنوب أفريقيا، وكذلك لدور الأطباء الصينيين الذين تغلغلوا إلى القرى النائية في أفريقيا، أثر كبير في اكتساب الصين في تلك الفترة شعبية كبيرة في أفريقيا. وإعادة الحياة لروح التضامن بين الشعوب الآسيوية والأفريقية في وجه العدوان الوحشي للتسلطية الأمريكية في الحاضر والمستقبل، تمثل واجباً على أعلى درجة من

الأهمية للاستراتيجية المعادية للاستعمار للصين وللآخرين. وهي الشرط لكي لا يتصدر المسرح في مجال مقاومة الإمبريالية أمثال "صدام حسين"، و"بن لادن".

(٧)

مدت جميع الثورات الكبرى- الفرنسية أو الروسية أو الصينية- بصرها إلى ما وراء "المتطلبات المباشرة للحظة"، والتحولات الضرورية العاجلة لمجتمعاتها. فجمهورية الإخاء الشعبية التي كانت ثورة ١٧٩٣ تريد بناءها "فوراً"، والشيوعية التي قام الروس والصينيون بثورتهم تحت لوائها، كانت اليوتوبيات الخلاقة المرتقبة في مستقبل بعيد.

وعليه يجب ألا نندهش من أن جميع الثورات الكبرى، تلتها تراجعات، وحركات "إعادة"، و"ثورات مضادة". ولكن إذا كانت هذه التراجعات قد نجحت في إعادة البندول إلى الوراء، فإنها لم تنجح في محو البذار الخصب للرؤى الثورية واسعة الأفق. والثورات الصغيرة وحدها- التي قد لا تستحق الوصف بالثورة- مثل الثورة الإنجليزية "المجيدة" لعام ١٦٨٨ (ويا له من مجد)، أو الثورة الأمريكية التي لم تغير شيئاً من النظام الاجتماعي الاستعماري، واكتفت بنقل السلطة السياسية من الدولة الأم إلى المستعمرين، هي وحدها التي تستطيع أن تتفاخر بأنها "نجحت بنسبة ١٠٠ %"، لأنها لم تفعل أكثر من تسجيل ما كان سيحدث تلقائياً في المجتمع.

ومع ذلك فالتراجع شيء خطير على الدوام، فهو يهدد روسيا اليوم بالاندثار تقريباً كأمة، دون ظهور أية إشارات على التعافي. وهو يهدد الصين بالغرق في مستنقع طريق رأسمالية التخوم التي لا مستقبل لها.

وليس من الصعب وضع قائمة بالظواهر السلبية التي تعبر عن الحقيقة القائمة فعلاً، والتي تنذر بالأخطار.

والبرجوازية الصينية الجديدة لا تقل في أنانيتها وابتذالها عن البرجوازيات الكومبرادورية في بلدان العالم الثالث المعاصرة. وهي لا تحتل (حتى الآن؟) واجهة المسرح السياسي، ولكنها لا تعدم الوسائل (بالإفساد ضمن وسائل أخرى) للتأثير على القرارات.

ويبدي شباب الطبقة الوسطى المزدهرة مظاهر "الأمركة" السطحية في تعبيراتها المباشرة، ولكنها تخفي تباعداً خطيراً عن السياسة. وكان أبناء العمال يذهبون فيما مضى للاتحاد السوفيتي لتعلم صناعة محركات الطائرات. أما أبناء الطبقة الوسطى الجديدة، فيذهبون للولايات المتحدة لتعلم "إدارة" الفنادق!

وفي ظل هذه الظروف، يبقى مستقبل الصين محوطاً بالشك، فالنضال من أجل الاشتراكية لم يحقق الانتصار، كما أنه لم ينته بالهزيمة (حتى الآن؟). وفي رأيي أنه لن يُهزم إلا إذا قرر النظام الصيني يوما ما التخلي عن ضمان الحق في الأرض لجميع الفلاحين، كما حاولت التدليل عليه أعلاه. وحتى الآن ما زالت الفرصة قائمة أمام الصراعات السياسية والاجتماعية للتأثير على مجرى التطورات.

وتعمل الطبقة السياسية الحاكمة على السيطرة على هذه الصراعات بالالتجاء إلى دكتاتوريتها البيروقراطية. وهناك جزءٌ من هذه الطبقة يعتقد كذلك أنه يستطيع باستخدام نفس الوسائل منع ظهور البرجوازية. والبرجوازية والطبقات المتوسطة في مجموعها ليست مستعدة للنضال من أجل الديمقراطية (على الطريقة الأمريكية)، فباستثناء بعض المُنظِّرين، تقبل هذه الطبقات دون اعتراض نموذج الأتوقراطية "على الطريقة الآسيوية"، بشرط أن تسمح لها بإشباع شهيتها كمستهلكين. أما الطبقات الشعبية فتناضل من أجل الدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فهل ستتمكن من توحيد معاركها، وابتداع أشكال ناجعة من التنظيم، ووضع برنامج إيجابي بديل، وتحديد مضمون الديمقراطية التي يمكن أن تخدمها، ووسائلها؟ يبدو لي هذا جميعه ممكناً جداً على المدى الطويل، أخذاً في الاعتبار ما تحدثنا عنه آنفاً بالنسبة للشعوب التي مرت بثورة عظمى، أما على المدى المتوسط، فلا أستطيع التكهن.

ولهذا يبدو لي أن كلاً من السيناريوهات الأربعة التي رسمتها في مقالٍ سابق ممكنة التحقيق.

وأفضل هذه السيناريوهات ينطوي على الانعطاف في اتجاه بناء اشتراكية السوق بوصفها مرحلة في التحول الطويل نحو الاشتراكية العالمية.

أما الأسوأ، الذي لم تتخلَ الإمبريالية أبداً عــن تحقيقــه، فســينتهي بانفجــار الصين، لأنها "قوة أكبر من اللازم"، في نظر حكام واشنطن.

وبين هذين الخيارين، يظل الإبقاء على "الحل الوسط" أو اتجاهه نحو اليمين، مع الحفاظ على وحدة البلاد، ودون إجراء تنازلات نحو الديمقراطية، هــو البــديل الأقرب إلى التحقق في المدى القصير. ويبقى أن هذه الحلول الوسط لا تستطيع أن تضمن، لا استقرار هذا الشكل الخاص من "الرأسمالية على الطريقة الصينية" (حتى مع تسميتها "اشتراكية على الطريقة الصينية")، ولا حتى، فــي رأيــي، التحــديث الاقتصادي المتسارع.

(١٣)

من أجل إرساء أسس جديدة للتضامن بين شعوب الجنوب

نهدف في هذا الفصل إلى تقديم مساهمة في نقاش مستقبل التضامن بين شعوب الجنوب. وفي الحقيقة يبدو أن التضامن بين بلدان الجنوب الذي كان حاضرًا بقوة منذ مؤتمر باندونج (١٩٥٥) حتى مؤتمر كانكون (١٩٨١)، سواء كان تضامنًا سياسيًا (حركة عدم الانحياز) أم اقتصاديًا (المواقف المشتركة التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ داخل مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة الأنكتاد)- هذا التضامن لم يعد قائمًا الآن.

ولا شك أن النمط الحالي لاندماج بلدان الجنوب في المؤسسات الدولية الثلاث المعنية الآن بهذا الاندماج (منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) يستهدف بالأساس إضعاف مجموعة الـ ٧٧، ومجموعة القارات الثلاث (التي لم تعد قائمة الآن)، وحركة عدم الانحياز (والتي تكشف رغم هذا عن علامات لإحياء ممكن). ويسهم أيضًا في الاتجاه السابق: ازدياد الفجوات التنموية داخل نسق مجموعة الـ ٧٧، وذلك بفعل بروز بلدان أعضاء في المجموعة تنخرط بشكل جاد في عملية التصنيع وتنافس في السوق العالمية مع كل من بلدان الثالوث (الولايات المتحدة وأوربا واليابان) ومع بلدان جنوبية أخرى تضمها مجموعة الـ ٧٧، ومن ناحية أخرى تضم المجموعة بلدانًا أخرى أصبح يشار إليها بمصطلح العالم الرابع.

لم تعد مصالح جميع بلدان الجنوب واحدة تمامًا وبما يسمح لها بصياغة دفاع جماعي. ويتضح هذا بشكل أساسي من انحسار اهتمام بعض الأطراف في الشروط قصيرة الأمد والمباشرة الحاكمة "للفوائد" التي تنتظرها- أو تتصور أنها تستطيع استخلاصها- من العولمة الليبرالية. ولكن هذا ليس صحيحًا على المدى الطويل لأن المنظومة الرأسمالية القائمة ليس لديها الكثير الذي تستطيع أن تقدمه للطبقات

الشعبية في الجنوب، ولا للبلدان لا ترغب هذه المنظومة في مساعدتها "للحاق"، أو بعبارة أخرى لتأكيد نفسها كشركاء أنداد للكيانات المركزية (الثالوث) في تشكيل النظام العالمي.

ولكن الوعي بضرورة التضامن بين بلدان الجنوب يبدأ في التبلور ثانية من زاوية سياسية. إذ إن الغطرسة الأمريكية واضطلاعها بخطة "للسيطرة على العالم بالوسائل العسكرية" عبر اصطناع سلسلة لا تنتهي من الحروب "المصنوعة في الولايات المتحدة"، تخطط لها وتقررها واشنطن بمفردها، تمثل السبب الجذري للمواقف التي اتخذت مثلاً في قمة عدم الانحياز في كوالالمبور (فبراير ٢٠٠٣).

[١] نظرة على الماضي:

مرحلة باندونج (١٩٥٥ - ١٩٨١)

شهدت باندونج عام ١٩٥٥ الاجتماع الأول من نوعه لقادة البلدان الآسيوية والأفريقية التي كانت قد نالت استقلالها للتو.

لم يكن هناك تطابق كامل بين أولئك القادة، حيث اختلفت الحركات السياسية والأيديولوجية التي يمثلونها، كما تباينت رؤاهم لمستقبل المجتمع الذي يرغبون في بنائه أو إعادة بنائه، وللعلاقات مع الغرب. ورغم هذا كان هناك مشروع مشترك قَرب بينهم وأعطى معنى لعملية توحدهم. وتمثل برنامجهم الأساسي الأول في استكمال تصفية الاستعمار سياسيًا في آسيا وأفريقيا، ولكنهم أيقنوا أيضًا أن الاستقلال السياسي يمثل وسيلة للوصول إلى الغاية النهائية، وهي تحقيق التحرير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وعلى الرغم من وجود اختلافات وفروق بين بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق ببناء اقتصاد ومجتمع مستقلين (حتى ولو في إطار الاعتماد المتبادل العالمي) فقد كان هناك اتفاق على درجة معينة من "الصراع" مع الغرب المسيطر (وإن كان الجناح الراديكالي قد رأى ضرورة انتزاع السيطرة على الاقتصاد الوطني من أيدي الاحتكارات الأجنبية).

وفوق هذا، وفي سياق التطلع لحماية الاستقلال المنتزع، رفضت هذه البلدان

الدخول في المباراة العسكرية العالمية، أو أن تصبح قاعدة لحصار البلدان الاشتراكية والذي حاولت فرضه نزعات الهيمنة الأمريكية. بيد أنها رأت في الوقت نفسه أن رفضها الانضمام للمعسكر الأطلنطي لا يعني بالضرورة وضعها تحت حماية الاتحاد السوفيتي. وكانت المحصلة لهذا الموقف هي "الحياد" أو "عدم الانحياز". ومن هنا كان الاسم الذي حملته المجموعة والمنظمة التي نشأت في سياق روح باندونج.

ومن خلال تواتر مؤتمرات "عدم الانحياز" في عقدي الستينيات والسبعينيات تجمعت كل بلدان آسيا وأفريقيا تقريبًا بالإضافة إلي كوبا، وعبرت من ناحية عن مواقف التضامن السياسي المبني علي دعم نضالات التحرر، ورفض الأحلاف العسكرية، ومن ناحية ثانية رفعت نوعًا من المطالب الاقتصادية "النقابية" في وجه "الشمال". وقامت حركة عدم الانحياز بتجميع شعوب، إن لم يكن دول أمريكا اللاتينية (التي لم يسبق لها قط أن انضمت لكيان يضم القارات الثلاث). وعبرت مجموعة الـ ٧٧ (أي مجمل العالم الثالث) عن هذا التحالف الجنوبي الواسع الجديد. وفي عام ١٩٧٥، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومراجعة أسعار النفط، تشكل وضع جديد سمح ببدء المعركة حول "نظام اقتصادي دولي جديد"، وهو التطور الذي كان له رد فعله من جانب ريجان وحلفائه الأوربيين.

ورغم عدم الوضوح والغموض الغالبين على الاقتصاد السياسي لحركة عدم الانحياز، فمن الممكن تحديده في العناصر التالية:

- الرغبة في تطوير القوى الإنتاجية وتنويع هياكل الإنتاج (التصنيع بشكل خاص).
- الرغبة في إيكال القيام بهذه العملية ومراقبتها للدولة الوطنية.
- الاعتقاد بأن النماذج "الفنية" تشكل بيانات "محايدة" لا يمكن إعادة إنتاجها إلا من خلال السيطرة عليها.
- الاعتقاد بأن هذه العملية لا تتطلب بالدرجة الأولى مبادرة شعبية، وإنما تتطلب الدعم الشعبي لما تقوم به الدولة.
- الاعتقاد بأن هذه العملية لا تنطوي بالضرورة على تناقض مع المشاركة

في معاملات داخل المنظومة الرأسمالية العالمية، حتى لو نتج عن العملية صراعات مؤقتة داخل هذه المنظومة.

ولقد ساعد بدرجة ما على نجاح هذا المشروع ظروف التوسع الرأسمالي خلال فتره ١٩٥٥ - ١٩٧٠. وتكشف هذه الصفحة في تاريخ عدم الانحياز عن تحولها منذ عام ١٩٨٠ مع دخول النظام العالمي إلى مرحلة من إعادة الانتشار على أساس عولمة نيوليبرالية. ولكن هل هي تحولت حقًا؟

إن أشكال مقاومة الرؤية المعولمة الراهنة قد احتدمت في جميع أنحاء العالم، في الشمال والجنوب على السواء. وفي هذا السياق يمكننا تصور بعث محتمل لحركة عدم الانحياز حتى تصبح "عدم انحياز للعولمة الليبرالية ولنزعات الهيمنة الأمريكية".

[٢] إحياء جبهة الجنوب

قمة كوالالمبور:

ربما أدهشت قمة عدم الانحياز في كوالا لمبور (فبراير ٢٠٠٣) بعض الدوائر البليدة التي تكونت لديها قناعة بأن الجنوب لم يعد عاملاً يعتد به في العولمة الليبرالية الجديدة. فقد بدت لهم بلدان الجنوب غير قادرة من الآن فصاعدًا على أن تقف موقف التحدي للنظام الرأسمالي الدولي الذي حاولت مقاومته في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٨١، وذلك بعد أن أخضعت لمشاريع التكيف الهيكلي المدمرة، وكبلت بالديون وأعباء خدمتها، وأحكمت البرجوازية الكمبرادورية قبضتها على مقاليد الحكم فيها.

جاءت الدهشة أساسًا بسبب إدانة حركة عدم الانحياز للاستراتيجية الإمبريالية التي تعتمدها واشنطن، وجنوحها المتطرف والإجرامي نحو السيطرة العسكرية على الكوكب، ونشر مشروعها الإمبراطوري من خلال سلسلة حروب "صناعة أمريكا"، أي تخطط لها وتقررها أمريكا بإرادتها المنفردة.

لقد أصبحت بلدان الجنوب على وعي بحقيقة أن الإدارة النيوليبرالية للعولمة ليس لديها فوائد تقدمها لهذه البلدان، فهي تتطلب استخدام العنف العسكري لإرساء

النظام النيوليبرالي، أي الاضطلاع باللعبة وفق تخطيط المشروع الأمريكي. ومن ثم فإن الحركة آخذة في التحول. وفق تصورنا لتصبح "عدم انحياز لعولمة الليبرالية والهيمنة الأمريكية".

إن كلاً من انهيار "الاشتراكية" السوفيتية، والمسار الذي اتخذته الصين، وانهيار النظم الشعبوية في العالم الثالث، قد خلقت الانطباع المخادع بأنه "ليس من بديل"، وأن كل الممكن هو تلبية مقتضيات النيوليبرالية المعولمة، والانخراط في اللعبة بشروطها على أمل الحصول على بعض المزايا منها. بيد أن مرور بضع سنوات قليلة كان كفيلاً بأن تكشف الممارسة العملية عن خيبة الآمال الساذجة المعقودة على هذا المنطق "الواقعي" المزعوم.

خطوط على طريق تحالف واسع كأساس لإعادة بناء فعلية للتضامن بين شعوب ودول الجنوب

إن المواقف والأفكار التي أعلنت عنها بعض دول الجنوب تشير إلى خطوط رئيسية يمكن السير على هديها لإعادة إحياء "جبهة الجنوب". وقد تناولت هذه المواقف الجانبين السياسي والاقتصادي لإدارة عملية العولمة.

(أ) ففي الجانب السياسي:

كانت إدانة المبدأ الجديد الذي تبنته سياسة الولايات المتحدة والمسمى "الحرب الاستباقية"، والمطالبة بإجلاء جميع القواعد العسكرية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فلم تتوقف الولايات المتحدة عن التدخلات العسكرية منذ عام ١٩٩٠ في الشرق الأوسط (في العراق، وفي فلسطين من خلال التأييد غير المشروط لإسرائيل)، وفي دول البلقان (يوغوسلافيا، القواعد الأمريكية الجديدة في المجر ورومانيا وبلغاريا)، وفي آسيا الوسطى وإقليم القوقاز (أفغانستان، وآسيا الوسطى وإقليم القوقاز اللذين كانا تحت النفوذ السوفيتي سابقًا).

وقد استهدفت واشنطن من هذا عدة جوانب، من بينها: أولاً، التحكم في أهم

أقاليم إنتاج النفط في العالم، وممارسة الضغوط في هذا السياق لإنزال أوربا واليابان إلى مرتبة الحلفاء الخاضعين. ثانيا، إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في قلب "العالم القديم" ومركزها آسيا الوسطى فى قلبه وعلى مسافات متساوية من باريس وجوهانسبرج وموسكو وبكين وسنغافوره)، ومن ثم الاستعداد لحروب استباقية مستقبلية أخرى ضد بلدان قوية يرجح أن تفرض نفسها كشركاء ومن ثم "لا مفر من التفاوض معها" (الصين في المقام الأول، وكذلك روسيا والهند).

وربما يتحقق هذا الهدف عن طريق أن تقام في بلدان هذا الإقليم نظم حكم عميلة تفرضها الولايات المتحدة باستخدام القوة المسلحة. ولقد أضحى واضحًا لكل من بكين ودلهي وموسكو أن الحروب "صناعة أمريكا" تشكل تهديدًا في النهاية للبلدان الثلاثة أكثر من ضحاياها المباشرين مثل العراق.

وبالعودة إلى باندونج، أصبحت مناهضة القواعد الأمريكية في آسيا وأفريقيا مسألة بالغة الإلحاح، حتى وإن كانت بلدان عدم الانحياز قد اضطرت بسبب الضغوط الراهنة إلى الصمت إزاء وضع الحماية الذي تفرضه السياسة الأمريكية على إقليم الخليج.

وفي كوالالمبور اتخذت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز موقفاً قريبا من المواقف التي اتخذتها فرنسا وألمانيا في مجلس الأمن الدولي، وهو الأمر الذي يساعد في تكثيف العزلة الدبلوماسية والأخلاقية للمعتدي. كما ساعدت القمة الفرنسية- الأفريقية من جانب آخر على تدعيم التحالف الفعلي الآخذ في التشكل بين أوربا والجنوب، خاصة وأن المؤتمر لم يكن خاصًا بأفريقيا الناطقة بالفرنسية وإنما ضم أيضًا بلدان أفريقيا الأخرى الناطقة بالإنجليزية.

(ب) ومن ناحية الإدارة الاقتصادية للنظام العالمي:

تشكلت خطوط عريضة كبديل يمكن للجنوب أن يدافع عنه بشكل جماعي، نظرًا لما تبين من مصالح مشتركة لبلدانه في هذا الصدد.

أولا: تبلورت فكرة ضرورة التحكم في تحويلات رأس المال الدولي، وفي

الحقيقة أن هناك هدفًا أوحد يستهدفه رأس المال مــن خــلال تدشــين الوصــفات الرأسمالية لصندوق النقد الدولي لدوجمائية جديده "لليبرالية"، ألا وهو تسهيل انتقال كبير لرأس المال إلى الولايات المتحدة لتغطية العجز المتزايد فيها، والتي تعد فــي الوقت نفسه نتاجًا لعجز اقتصادها، ولنشر استراتيجية الســيطرة العســكرية علــى الكوكب.

وليس لبلدان الجنوب أية مصلحة في تسهيل ضخ رؤوس أموالها، فضلاً عن الخسائر الهائلة التي تلحق بها بسبب غارات المضاربين.

ونتيجة لهذا، فإن الخضوع لمبدأ العمل بمرونة أسعار الصرف الأجنبى صار موضع سؤال. وإن التنظيمات الإقليمية التي تضمن الاستقرار النسبي للمبــادلات، ينبغي أن تؤسس باعتبارها بديلاً فعالاً، وبالإمكان الدراسة المتأنية لهذا من خــلال البحوث والمفاوضات المنتظمة داخل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـــ ٧٧.

وقد تصادف مع الأزمة المالية التي ضربت آســيا عــام ١٩٩٧ أن اتخــذت ماليزيا المبادرة من أجل استعادة السيطرة على البورصات، وربحــت المعركــة، وهي الحقيقة التي لم يجد صندوق النقد الدولي مفرًا من الاعتراف بها.

ثانيا، عودة فكرة تقنين الاستثمارات الأجنبية على السطح. ومــن المؤكــد أن بلدان العالم الثالث لا تتصور غلق أبوابها أمام كل صور الاستثمار الأجنبي، مثلمــا تصور البعض في الماضي. بل على العكس من هذا هناك رغبة قوية في الحصول على استثمارات مباشرة. ولكن التدابير الخاصة بتلقي ونشاط هــذه الاســتثمارات أصبحت محل مراجعة نقدية، وخاصة من جانب حساسية قطاعات حكومية بعينهــا إزاء تلك الاستثمارات.

ومن خلال فكره التنظيم هذة يمكن التصدي لمعايير حقوق الملكيــة الفكريــة والصناعية التي تريد فرضها منظمة التجارة العالمية. ومن المفهوم أن تلك المعايير أبعد ما تكون عن تعزيز المنافسة "النزيهة" في الأسواق المفتوحة، وإنمــا تهــدف أساسًا إلى تقوية احتكارات الشركات متعدية الجنسية.

ثالثا، أدرك الكثير من بلدان الجنوب ثانية أنها لا تستطيع الاستمرار بدون تبني سياسة لتنمية الزراعة الوطنية تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى حماية الفلاحين من النتائج المدمرة للإسراع بعمليات اندماج تخضعهم لنفوذ معايير "المنافسة الجديدة" التي تريد منظمة التجارة العالمية إرساءها في هذا المجال، كما يجب أن تأخذ تلك السياسة الزراعية في اعتبارها ضرورة الحفاظ على الاستقلال الغذائي على المستوى الوطني*.

وفي الحقيقة، إن فتح أسواق السلع الزراعية يسمح للولايات المتحدة وأوربا وعدد قليل من بلدان الجنوب (في جنوب أمريكا) بتصدير فوائضها لبلدان العالم الثالث، وهو ما يعرض لخطر حقيقي أهداف الاستقلال الغذائي الوطني، ودونما تقديم تعويض مناسب، خاصة وأن إنتاج فلاحي العالم الثالث يواجه صعوبات في الوصول إلى أسواق الشمال. ومن ثم فإن هذه الاستراتيجية الليبرالية تؤدي فعليًا إلى إقصاء أولئك الفلاحين، وتفاقم مستويات هجرتهم من المناطق الريفية إلى التجمعات العشوائية الحضرية، وهو ما يشير إلى عودة بروز النضالات الفلاحية في الجنوب، والتي أصبحت الآن من مصادر القلق للسلطات العامة.

وعادة ما تتم مناقشة المسألة الزراعية في اجتماعات منظمة التجارة العالمية من زاوية واحدة، ألا وهي زاوية دعم أوربا والولايات المتحدة للمنتجات والصادرات الزراعية لفلاحيها. ولا شك أن هذا التركيز على تلك المسألة الأحادية يتعمد على طول الخط طمس جميع القضايا التي سبق لنا الإشارة إليها. فضلاً عن أنه يخلق التباسات غريبة، إذ يدعو بلدان الجنوب إلى اتباع سياسات أكثر ليبرالية حتى من تلك التي تتبعها حكومات الشمال، وذلك وسط ترحيب البنك الدولي (ولكن منذ متى دافع هذا البنك عن مصالح بلدان الجنوب في مواجهة مصالح الشمال؟): لا يوجد أي مبرر لعدم الفصل بين الدعم الذي تمنحه الحكومات لفلاحيها (فإذا كنا ندافع عن مبدأ إعادة توزيع الدخل في الجنوب يكون من حق بلدان الشمال أن تفعل

---

* (والمقصود بالاستقلال الغذائى هو الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال، بينما مفهوم الأمن الغذائى يسعى فقط إلى ضمان توافر قدرة لتغطية الواردات الغذائية بفائض الصادرات).

الشيء نفسه!) وبين إغراق الأسواق بالصادرات الزراعية القادمة من الشمال.

رابعًا، لم يعد من المقبول النظر فقط إلى الدين كمجرد عبء اقتصادي غير محتمل. إذ إن شرعيته من الأصل دخلت حيز المساءلة الآن. وتتبلور الآن مطالبه بالتوقف عن سداد الديون الضخمة وغير المشروعة، على أمل تمهيد الطريق من أجل إرساء قانون دولي للدين، وهو القانون الذي لم يوجد بعد.

إن نشأة مراقبة أو مراجعة للديون سوف تجعل من الممكن بالفعل عزل قسم كبير من الديون غير الشرعية والمجحفة وأحيانًا الإجرامية. ولا شك أن المصالح الأنانية وراء تلك الديون قد وصلت إلى مستويات تبرر شرعية المطالبة بإلغاء الديون الحالية، كما تكشف عن أن عمليات السداد بالشروط القائمة قد أصبحت وسيلة بدائية حقًا للنهب. ومن ثم فإن فكرة تنظيم الديون الخارجية بواسطة تشريع عادي ومدني (مثلها مثل الديون الداخلية) يمكن تطويرها من خلال حملة عالمية تستهدف تعزيز القانون وفرض مشروعيته. ومن الواضح للكافة أن القانون الدولي يتصف بالصمت التام في هذا القطاع، حيث إنها مسألة متروكة تمامًا للحسم بواسطة موازين القوى الخشنة. وإن نشأه علاقات جديدة في هذا الصدد تجعل من الممكن إدخال عنصر الشرعية على الديون الدولية، وبحيث يتسنى مثول كل من المقرض والمقترض أمام المحكمة ب-"تهمة التواطؤ الإجرامي" مثلما هو المتبع مع الديون المحلية.

[٣] منظورات دولية جديدة.

لقد أصبح النظام العالمي، وبمقتضى هياكله الرئيسية، مختلفًا كلية عن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وأمكن خلاله بناء تحالف باندونج. فلقد وقعت البلدان غير المنحازة في وسط ثنائية قطبية عسكرية حالت- في حد ذاتها- دون التدخل الفظ للبلدان الإمبريالية في شئونها الداخلية أو الخارجية. وفوق هذا، ساعدت هذه الثنائية في صياغة معسكر موحد يضم المراكز الرأسمالية معًا. أي الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان. وكان لا بد للنضال السياسي والاقتصادي من أجل التحرير والتنمية في آسيا وأفريقيا أن يضع دولها في مواجهة مع تلك

الجماعة الإمبريالية الموحدة. وإزاء هذا التحدي تبنت تلك البلدان مفاهيم التنمية المتمحورة على الذات وفك الارتباط.

أما اليوم فإن النظام العالمي يتسم بأحادية القطبية العسكرية. وفي الوقت ذاته تبدو هناك انقسامات طفيفة بين الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوربية بشأن الإدارة السياسية للنظام المعولم الذي يتخذ سمتًا ليبراليًا، على الأقل من حيث المبدأ. ولكن هل ترجع هذه الخلافات إلى الأسباب الاقتصادية وحدها؟ وهل هي خلافات محدودة النطاق أم تنذر بتغيرات دائمة؟

إن الفرضيات التي نوردها هنا تشكل أساسًا لمقترحات استراتيجية في هذا السياق الجديد، على أمل تسهيل إجراء مزيد من النقاشات في سبيل بلورتها.

الفرضية الأولى: الإمبريالية أصبحت الآن إمبريالية جماعية (ثالوث)

في المراحل السابقة من نشر العولمة الرأسمالية، اتسمت العلاقات بين المراكز بالمنافسة العنيفة المتواصلة، إلى الحد الذي جعل الصراع بين الإمبرياليات أهم ملامح المشهد التاريخي. ونظرًا لعودة الليبرالية المعولمة منذ الثمانينيات، كان لا بد من المراجعة البنيوية لمركز النظام بما يضمن أن تشكل الدول المكونة للثالوث كتلة صلبة، على الأقل من زاوية الإدارة الاقتصادية الليبرالية.

إن السؤال الذي لا مفر من إيجاد إجابة عليه هو ما إذا كانت هذه التطورات تمثل تغيراً كيفيًا ثابتًا بأن تصبح المراكز "جماعية"، أم أن الأمر يعود للظروف الراهنة القابلة للتغير فقط.

من الممكن نسبة هذا التطور إلى تغير الشروط التنافسية. فقبل عقود قليلة من السنين خاضت الشركات الكبرى معركتها التنافسية في الأسواق القومية أساسًا، ومن بينها سوق الولايات المتحدة (أكبر سوق قومية في العالم) وأسواق الدول الأوربية (بالرغم من حجمها المتواضع نسبياً والتي لا يمكن مضاهاتها بالسوق الأمريكية). وكان بإمكان الفائزين في "الجولات" القومية أن يحتلوا موقعًا مثاليًا في السوق العالمية. أما اليوم فإن حجم السوق المطلوب الفوز بها كجولة أولى يقدر بحوالي ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مليون "مستهلك محتمل". ومن ثم فإن المعركة لا بد أن

تخاض في السوق العالمية مباشرة، وأن يحقق الفوز على هذه الساحة. ومن يفوز بالمباراة في هذه السوق هم الذين سيفرضون أنفسهم بعد ذلك على أراضيهم الوطنية نفسها. ومن ثم تصبح العولمة المتسعة هي الإطار العملياتي للشركات الكبرى. وبعبارة أخرى فإن شروط السببية قد انقلبت. ففي الماضي كانت القوة الوطنية تملي الحضور على المستوى العالمي، أما اليوم فالعكس هو الصحيح. ونتيجة لهذا فإن الشركات متعدية الجنسية، وبغض النظر عن جنسيتها تملك مصالح مشتركة في إدارة السوق العالمية. وتفرض هذه المصالح نفسها فوق صراعات السوق العادية التي تحدد أشكال المنافسة اللصيقة بالرأسمالية.

الفرضية الثانية: الولايات المتحدة لا تملك مزايا اقتصادية مطلقة في إطار النظام الجماعي للإمبريالية

يتردد رأي بأن القوة العسكرية للولايات المتحدة هي مجرد قمة جبل الجليد لتفوق يتمتع به هذا البلد في جميع المجالات، خاصة في المجال الاقتصادي أو حتى المجالين السياسي والثقافي، ومن ثم يكون من المحتم الخضوع لنزعات الهيمنة التي ترى أمريكا أنها تستحقها.

وفي الواقع أن المنظومة الإنتاجية الأمريكية هي أبعد جدًا من أن تكون "المنظومة الأكثر كفاءة في العالم"*.

فعلى النقيض من ذلك تمامًا لا يستطيع أي قطاع فيها أن يهزم خصومه في سوق عالمية مفتوحة بحق من النوع الذي تصوره الاقتصاديون الليبراليون. وخير دليل على ذلك هو تزايد العجز التجاري الأمريكي من سنة لأخرى، حيث زاد من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى ٤٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠.

والأهم، هو أن ذلك العجز كان من نصيب كل قطاعات الإنتاج الأمريكي منفردة. وحتى الفائض الذي حققته الولايات المتحدة في مجال السلع التكنولوجية،

---

* وأحيل القارىء لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد إلى الفصل الثامن من هذا الكتاب (السيطرة العسكرية على الكوكب).

والذي بلغ ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، أخذ الآن طريقه نحو العجز. ويشهد بانكشاف المزايا التي تمتعت بها يومًا الولايات المتحدة ما نراه اليوم من منافسة محتدمة بين "آريان" و"ناسا" في مجال الصواريخ الفضائية، وأيضاً المنافسة بين "إيرباص" و"بوينج". ولما كانت الولايات المتحدة مواجهة الآن بمنافسة قوية من أوربا واليابان في مجال منتجات التكنولوجيا المتقدمة، ومن الصين وكوريا وبقية البلدان الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية في مجال السلع الصناعية التقليدية، ومن أوربا وجنوب أمريكا اللاتينية في مجال الزراعة، فمن المحتمل ألا تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في الفوز بأية مباراة دون اللجوء إلى مخططات "اقتصادية غير عادية" تتجاهل مبادئ الليبرالية والمنافسة.

وفي الحقيقة، تتمتع الولايات المتحدة بمزايا مقارنة مطلقة في قطاع السلاح بالذات لأنه ذلك المجال الذي لا يلتزم بالقواعد الحاكمة للسوق، فضلاً عن الدعم الذي يحصل عليه من الدولة. ومن المؤكد أن لهذه الميزة بعض الآثار الإيجابية غير المباشرة على القطاع المدني (والإنترنت خير مثال على هذا)، ولكنها أيضًا السبب الجذري لتشوهات تعيق الكثير من القطاعات الإنتاجية.

إن الاقتصاد الأمريكي الشمالي يعمل بشكل طفيلي على حساب شركائه في النظام العالمي، فالولايات المتحدة تغطي ١٠% من استهلاكها الصناعي من خلال واردات لا تغطيها الصادرات السلعية الأمريكية. أي أن العالم ينتج لكي تستهلك الولايات المتحدة، والتي وصلت مدخراتها القومية بالفعل إلى درجة الصفر.

وهكذا فإن "الميزة" الأمريكية قابلة للمقارنة بالقوى النّهابة التي تغطي عجزها بمدخلات الآخرين، سواء تم أخذها بالرضا أم بالقوة، وتستخدم الولايات المتحدة مختلف الأساليب لتعويض صور العجز المختلفة في اقتصادها، ومن بينها: الانتهاك الأحادي المتكرر لمبادئ الليبرالية، وصادرات السلاح، والسعي وراء الريع النفطي (ويتضمن فرض السيطرة الفظة على المنتجين) والذي كان الباعث الفعلي للحروب في آسيا الوسطى والعراق.

أضف إلى هذا تغطية العجز الأمريكي من خلال التدفقات الرأسمالية من أوربا واليابان والجنوب (البلدان المنتجة للنفط والطبقات الكمبرادورية في جميع

بلدان العالم الثالث بما فيها البلدان الفقيرة)، ناهيك عن أعباء خدمة الديون المفروضة تقريبًا على جميع البلدان الطرفية في النظام العالمي.

الفرضية الثالثة: الهدف من السيطرة العسكرية على الكوكب هو تعويض العجز الاقتصادي الأمريكي، وهي ظاهرة تشكل تهديداً لجميع شعوب العالم

وهي فرضية تنبثق منطقيًا من الفرضية السابقة. إذ إن القرار الاستراتيجي الذي اتخذته واشنطن بالاستفادة من تفوقها العسكري واللجوء إلى "الحروب الوقائية" التي تقررها وتخطط لها بشكل منفرد، يهدف أساسًا إلى سحق جميع الآمال التي تتكون لدى أمم كبيرة (مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل) أو لدى تحالف إقليمي في العالم الثالث، بالوصول إلى وضعية الشريك الحقيقي في صياغة النظام العالمي الرأسمالي.

الفرضية الرابعة: من الواجب ومن الممكن أن يتحرر الجنوب من الأوهام الليبرالية، ويتحرك صوب أشكال مجددة من التنمية المتمركزة على الذات

لا شك أن حكومات بلدان الجنوب في وقتنا الراهن لا تزال تناضل فيما يبدو من أجل "نيوليبرالية حقيقية" يوافق الشركاء الشماليون بمقتضاها على "الالتزام بقواعد اللعبة". ويجب على بلدان الجنوب أن تدرك أن هذه الأمنية هي مجرد وهم كامل.

وعندئذ سوف تدرك بالمثل أهمية العودة إلى التصور الحتمي بأن التنمية هي بالضرورة متمركزة على الذات. وتعني التنمية في المقام الأول تحديد الأهداف الوطنية بما يسمح بتحديث النظم الإنتاجية وخلق الشروط الداخلية لاستخدام هذا التحديث من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي، ومن ثم تغيير القواعد الحاكمة للعلاقات بين البلد المعني والمراكز الرأسمالية المتقدمة. وهكذا فإن تعريف فك الارتباط (الذي صاغه مؤلف هذا الكتاب والذي لا يعني الانكفاء على الذات)، يبعد أميالاً

عن المبدأ النقيض المسمى "التكيف الهيكلي" مع مقتضيات العولمة. والذي يعني بالضرورة الخضوع لمتطلبات توسع رأس المال المسيطر للشركات متعدية الجنسية، وبالأحرى توسيع أوجه اللاتكافؤ على الصعيد العالمي.

الفرضية الخامسة: اختيار الولايات المتحدة لعسكرية العولمة يشكل تهديدًا خطيرًا لمصالح أوربا واليابان.

تنبثق هذه الفرضية من الفرضية الثانية. إذ إن هدف أمريكا (ضمن أهداف أخرى) من السيطرة العسكرية على جميع الموارد الهامة في الكوكب (وخاصة النفط) هو إعادة الشريكين الأوربي والياباني إلى وضعية التابع. حتى ليمكن القول إن حروب النفط الأمريكية هي حروب "مناهضة لأوربا". وبإمكان أوربا (واليابان) الرد على هذه الاستراتيجية، بتحقيق التقارب مع روسيا التي تستطيع إمدادهما ببعض النفط وبعض المواد الخام الأخرى.

الفرضية السادسة: يجب، ومن الممكن، أن تتحرر أوربا من الفيروس الليبرالي، ولكن هذه المبادرة لا يستطيع الوفاء بها سوى الشعب وليس رأس المال المسيطر

إن القطاعات المهيمنة من رأس المال هى تلك التي لا تكف الحكومات الأوربية عن الدفاع عنها وتعتبر هذا أولوية مطلقة يجب القيام بها مهما كانت التكاليف. وبالطبع تدافع الحكومات الأوربية الحالية عن النيوليبرالية المعولمة، وهذا ما يفسر قبولها ثمن خضوعها للقيادة الأمريكية.

ولكن لدى الشعوب في أنحاء أوربا رؤية مختلفة للمشروع الأوربي، يتم التأكيد خلالها على الأبعاد الاجتماعية، وكذا تريد الشعوب الأوربية أن تصبح علاقاتها ببقية العالم محكومة بالقانون واعتبارات العدل، وقد عبرت مؤخرًا عن هذا من خلال الأغلبية الساحقة التي أدانت المسلك الأمريكي. وإذا دانت السيادة لهذه الثقافة الإنسانية والديمقراطية لـ"أوربا القديمة"- وهو احتمال وارد- فإن قيام تلاحم أصيل بين أوربا وروسيا والصين ومجمل آسيا وأفريقيا سوف يشكل الأساس

الذي يمكن أن ينبني عليه عالم متعدد المراكز، وديمقراطي، وينعم بالسلم.

ومن ثم فإن التناقض الرئيسي بين أوربا والولايات المتحدة ليس مجرد التناقض بين مصالح رأس المال المسيطر على الجانبين، وإنما بالدرجة الأولى هو التناقض بين النمطين المتجسدين في ثقافتيهما السياسية.

إن الصراع الوشيك يكمن في مجال الثقافات السياسية. ففي أوربا لايزال من الممكن نشوء بديل يساري، وهو ما يمكن أن يفضي في نفس الوقت إلى انقطاع عن النيوليبرالية (والتخلي عن الآمال العبثية في إخضاع الولايات المتحدة لمقتضياتها، بما يعني السماح لرأس المال الأوربي بخوض المنافسة الاقتصادية في ميدان خال من الألغام)، ومن ثم مواجهة الاستراتيجيات السياسية الأمريكية مثلاً. كما أن فوائض رؤوس الأموال التي دأبت أوربا على "استثمارها" في الولايات المتحدة يصبح من الممكن توجيهها لتحقيق المعافاة الاقتصادية وتمويل المشروعات الاجتماعية. ولكن قيام أوربا بإعطاء الأولوية في الاستثمار لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي سوف يؤدي إلى تدهور الصحة المصطنعة للاقتصاد الأمريكي، وحينئذ ستجد الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة نفسها في مواجهة مشكلاتها الاجتماعية الخاصة. ومن ثم يصبح السؤال هو: هل ستتجه أوربا يسارًا أم لا؟.

وينبغي على الأوربيين أن يتخلصوا من وهم أن ورقة الليبرالية يمكن أن تُلعب "بأمانة" من جانب كل الأطراف وفي جميع الأوقات. إذ إن الولايات المتحدة لا تستطيع التخلي عن خيار ممارستها غير المتسقة لليبرالية، لأن هذه الانتقائية هي السبيل الوحيدة التي تمكنها من تعويض مختلف صور عجزها الاقتصادي. وهكذا فإن جهود مسيرة الآخرين هي الثمن المدفوع لتحقيق "الرفاهية" الأمريكية.

وهنا مكمن المسألة الأوربية. وفي الحقيقة أنه لا يمكن تجاهل آثارها حتى لو كان مشروع (الجنوب – الجنوب) الذي نناقشه هنا ليس منتدى للنقاش المعمق لما أسميه بـ"الرمال المتحركة في المشروع الأوربي".

إن "الثقافات السياسية الأوربية" شديدة التنوع، حتى وإن كانت متناقضة نوعًا ما مع الثقافة السياسية الأمريكية. فهناك قوى سياسية واجتماعية وأيديولوجية أوربية تؤيد بشكل واضح رؤية "أوربا أخرى" (اجتماعية وصديقة للجنوب). ولكن

هناك أيضًا بريطانيا التي حسمت اختيارها التاريخي منذ عام ١٩٤٥ بالتأييد غير المشروط للولايات المتحدة. وهناك قوى وسط الطبقات الحاكمة في أوربا الشرقية قد تربت على ثقافة القنانة، فقد انحنت بالأمس أمام "هتلر" ثم "ستالين" والآن تنحني لـ"بوش". وهناك حركات شعبوية يمينية "موالية للأمريكان" (مثل الفرانكوية في إسبانيا والموسولينية في إيطاليا) فهل سيؤدي الصراع بين هذه الثقافات إلى شق أوربا؟ وهل سينتهي الأمر بالانحياز إلى صف واشنطن؟ أم بانتصار الثقافات التقدمية والإنسانية والديمقراطية؟

الفرضية السابعة: إعادة بناء جبهة الجنوب تتطلب مشاركة شعوبه

إن النظم السياسية القائمة في كثير من بلدان الجنوب ليست ديمقراطية، أو على الأقل لا ترحب بالديمقراطية كثيراً. وتعد هذه الهياكل التسلطية هي الأفضل بالنسبة للجماعات الكمبرادورية التي تتلخص مصالحها في توسع الرأسمالية الإمبريالية العالمية.

ولا يمكن عن غير طريق المقرطة الشروع في إقامة البديل لهذا التوسع، ألا وهو إقامة جبهة تضم شعوب الجنوب. وستكون عملية المقرطة الضرورية تلك صعبة وطويلة الأمد، لأن هذا لا يمكن تحقيقه من خلال نظم أقيمت خصيصًا لفتح أبواب مقدرات بلدانها أمام نهب الشركات الأمريكية متعدية الجنسية، وهي نظم مرشحة بقوة لتكون أكثر هشاشة وأقل مصداقية وشرعية من نظم أخرى نجحت تحت حماية الغازي الأمريكي. وتشير الدلائل إلى أن هدف الولايات المتحدة ليس بالتأكيد بناء الديمقراطية عبر العالم، وذلك رغم الخطاب البراق الذي تعتمده في هذا الصدد.

الفرضية الثامنة: من الممكن بناء أممية جديدة للشعوب يتوحد في إطارها الأوربيون والآسيويون والأفارقة والأمريكان.

تنبثق هذه الفرضية من الفرضية الأولى؛ بمعنى أن هناك مقومات تسمح بتحقيق تقارب أكبر وعلاقات أكثر وثوقًا، على الأقل بين جميع شعوب "العالم

القديم". ويمكن أن يكون لهذا الاتحاد تعبيره الملموس على المستوى الدبلوماسي من خلال ترسيخ محور باريس- برلين- موسكو- بكين، وهو المحور الذي يمكن تقويته من خلال علاقات أقوى بينه وبين جبهة أفرو- آسيوية يعاد تكوينها.

ومن الجلي أن مبادرات كهذه هي التي يمكن أن تقلص الطموح الإجرامي الجامح للولايات المتحده، ومن ثم إجبار واشنطن على قبول التعايش مع البلدان التي تقرر الدفاع عن مصالحها الخاصة.

ومن الواجب بالتأكيد في الوقت الحالي إعطاء أولوية لتحقيق هذا الهدف. إذ إن توسع المشروع الأمريكي يمثل عائقًا خطيرًا لكل النضالات، فلن يكون هناك تقدم اجتماعي أو ديمقراطي ثابت ما لم يتم سحق الهيمنة الأمريكية.

الفرضية التاسعة: ينبغي مناقشة المسائل المتعلقة بالتنوع الثقافي كجزء من المنظورات الدولية التي عرضناها سابقًا

إن التنوع الثقافي حقيقة مؤكدة، ولكنها معقدة وملتبسة. غير أن صور التنوع الموروثة من الماضي، مهما كانت مشروعيتها، ليست مرادفة بالضرورة للتنوع في بناء المستقبل، والذي لا ينبغي فقط الاعتراف به وإنما الدفاع عنه أيضًا.

إن الانغماس كلية في التنوعات الموروثة من الماضي (الإسلام السياسي، الهندوسية، الكونفوشية، الزنوجة، العرقية الشوفينية.. إلخ) يمثل في الغالب الأعم صيغة ديماجوجية للقوى الأوتوقراطية والكمبرادورية تهدف إلى تمكينها من مواجهة تحدي الحضارة الإنسانية العامة، ومن ثم التسليم لإملاءات وهيمنة رأس المال العابر للقوميات، وفوق هذا فإن التشديد المطلق على تلك الموروثات يوقع الفرقة والتناحر في العالم الثالث، مثلما بين الإسلام السياسي والهندوسية في آسيا، أو بين المسلمين والمسيحيين وأتباع الديانات الأخرى في أفريقيا. ويمكن التغلب على هذه الانقسامات التي تغذيها الإمبريالية الأمريكية من خلال إرساء أسس جديدة لجبهة سياسية موحدة في الجنوب.

ولكن ما هي تلك "القيم العالمية العامة" التي يمكن بناء المستقبل على أساسها؟ لا شك أن التفسير المتمحور على الغرب لهذه القيم هو الذي يضفي

شرعية على التطور اللامتكافئ، وهو النتاج المباشر للتوسع الرأسمالي المعولم في الماضي والحاضر. وهو تفسير يجب رفضه تمامًا. ولكن ما هي الطريقة التي يمكن بها إثراء التصورات العالمية الأصلية من خلال مدخلات جميع الأطراف؟ وعلى أية حال، وحتى بالرغم من أن هذا الجدل لا يشكل جزءًا من الأهداف الفعلية للمشروع الذي نناقشه هنا، فهو أمر لا يمكن تجاهله بحال.

٤- برنامج العمل

تتشكل في المرحلة الأولى مجموعة عمل مختارة من حوالي خمس عشرة شخصية آسيوية وإفريقية بارزة. على أن تكون مجموعة من هذه الشخصيات على معرفة وخبرة كافيتين بالعقود التي نشأت فيها باندونج ومجموعة الـ ٧٧ (بأبعادها السياسية والاقتصادية)، بينما تكون المجموعة الأخرى على دراية جيدة بالجدل الخاص بالتحديات الراهنة (وأيضاً بأبعادها الجغرافية- السياسية والاقتصادية).

وتنتخب المجموعة رئيساً، ومنسقاً رئيسياً وتتبادل فيما بينها الآراء بشأن الاختيار والضم النهائي لأعضاء مجموعة العمل، تنظيم ورشة عمل "للعصف الذهني" وقبلها ينبغي على كل عضو في المجموعة تقديم رد مكتوب على الأطروحات الواردة في هذه الفقرة.

ومن الواضح أن المقترحات الواردة هنا لا تشكل إطاراً مغلقاً سواء بالنسبة للقضايا أو الفرضيات. حيث يمكن لأعضاء مجموعة العمل أن يضيفوا عناصر أخرى.

(١٤)
الجنوب فى مواجهة المشروع الأمريكي للسيادة العالمية

تسعى هذه المداخلة إلى توضيح الوضع العالمي الذي أحاط ولا يزال يحيط انتشار المشروع الصهيوني وتطور أشكال مقاومة الوطن العربي في مواجهته، أملا في أن يلقى هذا العرض التكميلي للمنهج المعمول به في التحاليل الأكثر شيوعاً للصراع المذكور- بعض الضوء على أسباب نجاح العدو وعدم فعالية المقاومة العربية حتى اليوم.

يقوم إذن المنهج الذي أقترحه هنا على قلب نظام التسلسل في عرض الأمور. فالتحليلات الدارجة تنطلق من النظر في طبيعة المشروع الصهيوني (وهو مشروع استيطاني توسعي دون حدود محدودة) ودراسة الاستراتيجيات العربية في مواجهته (سواء أكانت استراتيجيات عسكرية أم ساعية إلى "حل سلمي"). ثم ينظر إلى القوى الخارجية للمنطقة (الولايات المتحدة، أوربا، الاتحاد السوفيتي سابقاً، كتلة عدم الانحياز، تركيا.. الخ) باعتبارها حليفة لأحد الطرفين أو محايدة طبقاً لما تراه مصلحتها الدائمة أو الظرفية. ولا شك أن هذا الأسلوب قد ألهم عدداً من الدراسات القيمة التي أتت بثمارها حتى إنني لم أجد جديداً أستطيع أن أطرحه في هذا الإطار. إلا أن هذا الأسلوب الطبيعي يوحي ضمنا- إن لم يكن صراحة- بتقدير ناقص لعوامل التفاعل بين العام- أي الوضع العالمي- والخاص- أي الصراع المعني هنا. لذلك رأيت من المفيد التركيز على- ما يبدو لي- السمات الرئيسية للوضع العالمي الذي حكم تطور جميع تجمعات الكون منذ عام ١٩٤٥ إلى اليوم، ثم تموضع إشكالية الصراع العربي/ الصهيوني في هذا الإطار.

ويقوم عرض الأوضاع العالمية بدوره على محور بدا لي أساسياً ألا وهو مشروع السيادة العالمية الذي اتصفت به سياسة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥.

علماً بأن هذا المشروع قد مر بمراحل متتالية قبل وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وأنه يمثل محور الصراعات الكبرى الراهنة والمستقبلية. وعلماً أيضاً أن لهذا المشروع أبعاداً عديدة متكاملة بعضها عسكرية (جيو استراتيجية) وسياسية (جيو سياسة) واقتصادية (العولمة الرأسمالية الليبرالية). ولئن كنت قد اخترت التركيز على البعد السياسي/ العسكري فيرجع ذلك إلى اقتناعي أن العولمة الاقتصادية لن تكون دون سيادة سياسية للولايات المتحدة على المنظومة العالمية، وهو ما سأحاول أن أبينه فيما يلي:-

وطالما انحاز ميزان القوى عالمياً لصالح المشروع الأمريكي كان الأمل في التوصل إلى "حل مقبول" في فلسطين والشرق العربي لا أساس له. فالبديل إذن هو النضال من أجل مشروع عالمي آخر، سوف أسميه مشروع عولمة متعددة القطبية تتيح درجة من التنوع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تفتح مساحة للتحرك السياسي تضمن بدورها تقدم مقرطة المجتمعات وتقدمها الاجتماعي حتى تنتج شروطا أفضل تتيح تخفيف حدة الصراعات فتخلق ظروفاً أكثر ملاءمة للتوصل إلى حل مقبول في القضية المعنية هنا.

بالإيجاز أقول إذن إن مشاركة القوى الديمقراطية والتقدمية العربية في تغيير الأوضاع عالمياً هي شرط قلب ميزان القوى في الصراع الصهيوني/ العربي.

وعلى أساس هذه المبادئ سوف أتناول فيما يلي عرض مفهوم الهيمنة ثم خصوصيات المشروع الأمريكي وتطوره منذ عام ١٩٤٥ والتناقضات التي يتعرض لها في المرحلة الراهنة، الأمر الذي سيتيح تقدير نقاط قوته وضعفه وبالتالي رسم خطوط المواجهة المطلوبة من أجل التقدم نحو عالمية جديدة بديلة ومتعددة القطبية و"حل" مشكلة فلسطين والشرق العربي معا.

مفهوم الهيمنة ووضعها في مسيرة التاريخ الحديث

لقد عرف العالم دون شك هيمنة قوى أخرى قبل الهيمنة الأمريكية. كما أنه لا بد من تدقيق أكثر لمفهوم الهيمنة نفسه وإعطائه تحديداً أكثر صرامة مما يجري في العادة. من جهتي، أعتقد أنه يجب التمييز بين المراحل السابقة على الرأسمالية

وبين مرحلة عالمنا الرأسمالي المعاصر، ويجب بالتالي تجنب التعميم ما فوق التاريخي الذي يقع بالضرورة، وبحكم تعريفه نفسه، على مستوى من التجريد يرتفع حتى يخفي الخصوصيات الجوهرية ويصبح بالتالي عاجزاً عن تفسير التطورات الواقعية. ففي المراحل السابقة على الرأسمالية لم يكن هناك نظام اقتصادي ولا سياسي ولا ثقافي عالمي، هذا بينما الرأسمالية كانت تجنح منذ نشأتها إلى اقتحام العالم، والسبب ببساطة هو أن الانتقال من السيطرة السياسية الأيديولوجية الخاصة بالنظام الخراجى السابق إلى السيطرة الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية يدشن تطوراً معدياً وسريعاً للقوى المنتجة (وبالتالي للوسائل العسكرية) لا سبيل إلى مقارنته مع التطور الذي شهدته الحقب السابقة. على أن الغزو الرأسمالي للعالم لا يتم بين ليلة وضحاها. والتوحيد الفعلي لكوكبنا تحت راياته هو عملية حديثة الإنجاز وما زالت مهددة بصورة مباشرة. وفي الواقع لا يمكن الحديث عن نظام رأسمالي عالمي قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أي في حدود تاريخ انفتاح الصين عن طريق حرب الأفيون (١٨٤٠) وانفتاح الإمبراطورية العثمانية في نفس التاريخ تقريباً، والسيطرة على الهند بعد سحق انتفاضة السيباي (١٨٥٧)، وبعد ذلك غزو أفريقيا جنوب الصحراء (بعد مؤتمر برلين ١٨٨٥). فهذه كلها جعلت من الكرة الأرضية حقلاً لفعل قانون القيمة المعولمة. وما كاد النظام الرأسمالي العالمي يتشكل حتى انفجر مع الثورة الروسية ١٩١٧ التي أحدثت فك ارتباط معه. ورغم أن فك الارتباط هذا، الذي شمل أوربا الشرقية والصين بعد الحرب العالمية الثانية، هو الآن في طور الزوال إلا أنه استمر ثمانين سنة، أي أكثر بكثير من مرحلة توحيد السوق العالمي الذي لم يعش أكثر من ثلاثين سنة عرف خلالها أزمات القوى الإمبريالية على أنواعها (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة).

وإذا كان سقوط الاتحاد السوفيتي وتطور الصين يعد بنظام عالمي مندمج نسبياً فليس بالضرورة ألا يكون هذا النظام مهدداً من جديد بانفجار مباشر أو ألا يكون مسرحاً لأزمات المراكز الاقتصادية المتنافسة.

خصوصية الهيمنة الأمريكية الحديثة

في مرحلة الرأسمالية الحديثة ذاتها تظل الهيمنة برأيي استثناء في حين أن القاعدة هي التنافس بين المراكز. وتظل هذه الأخيرة هشة وغير مكتملة تماماً، كما أن وحدة النظام الاقتصادي العالمي تظل الاستثناء في حين أن انفجار النظام هو القاعدة. وسبب ذلك هو الطبيعة الاستقطابية التي تحملها الرأسمالية في رحمها وتبقى عاجزة عن تجاوزها. هذه المقولة الجوهرية في مقترحاتي النظرية المتعلقة بالرأسمالية تفسر الانفجار الذي عبر عن نفسه "بالثورات الاشتراكية"- انطلاقاً من رفض شعوب التخوم الخضوع لمنطق التوسع الرأسمالي- والذي سيعبر عن نفسه غداً من جديد (في الجنوب والشرق) إذا ما أعيد تشكيل النظام العالمي.

إن مسألة الهيمنة (الهيمنات) يجب أن يحدد موضعها في هذا الإطار الذي يحدد مفاعيلها. اقتصرت الهيمنة الإنكليزية الأولى- في القرن التاسع عشر- في الواقع على السيطرة على العلاقات مع الأطراف في تلك المرحلة (أمريكا والتجارة مع الشرق والهند). أما أوربا فقد بقيت خارج حقل هذه الهيمنة. وحتى بعد هزيمة نابليون أعاد مؤتمر فيينا التأكيد على أن النظام الأوربي يقوم على توازن القوى القارية (فرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا). وكذلك حتى بعد تأكيد التفوق الإنكليزي الجديد صناعياً ومالياً. وبعد أن تحولت انجلترا إلى سيدة للبحار، مسيطرة كذلك على مجمل النظام الذي بدأ يصبح عالمياً، يبقى أن هذه القوى ظلت محدودة على القارة الأوربية باستقلالية الرأسماليات القومية وقواها العسكرية، ومحدودة فيما وراء المحيط بتشكل إمبراطوريات أو مناطق نفوذ أخرى. وحتى السيطرة على البحر وضعت بسرعة موضع التهديد بعد أن تم بناء أساطيل بحرية أخرى. الهيمنة البريطانية التي تؤرخ عادة بين ١٨١٥-١٩١٤ ليست من ذات الطبيعة التي تنسب إليها. لأنها لا تتجاوز ما يسميها الخبراء العسكريون في لغتهم الدارجة "بالقوة البحرية" (أي السلطة على البحار) فانجلترا لا تمتلك جيشاً مؤهلاً للتدخل في القارة الأوربية وهي لا تستطيع أن تبسط "قوتها البحرية" إلا في المناطق الضعيفة ما وراء المحيط (غير مركزية فى ظل الرأسمالية) حيث يكون الجسم العسكري الاستعماري، المكون أساساً من الهنود، كافياً لأداء المهمة (تقريباً كما هي اليوم

وضعية قوات التدخل السريع). ومن نافل القول أن نضيف إنه بعد سنة ١٨٨٠ وفي مرحلة ما بين الحربين العالميتين لم تعد إنكلترا تمارس أي هيمنة سياسية أو عسكرية وأخذت تفقد تدريجياً تفوقها الصناعي والمالي.

هل تختلف عن هذا الهيمنة الأمريكية الجديدة منذ سنة ١٩٤٥؟ علماً بأن الهيمنة الأمريكية هي أول محاولة في التاريخ تطّور طموحاً عالمياً شاملاً وتضع بصورة منهجية الأدوات اللازمة له.

أسجل أولاً ملاحظة أن هذه الهيمنة لم تطل حتى عام ١٩٩٠ الكوكب كله إذ كانت، بداية، تطويقاً للكتلة الأوروآسيوية "الشيوعية" التي أعلنت نفسها بدورها نظاماً بديلاً "اشتراكياً". والآن- بعد عودة الاتحاد السوفيتي السابق والصين إلى الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية- هل ستتمكن الولايات المتحدة من ضمهما إلى فلكها؟ لا أعتقد أن المسألة محسومة. بل الأرجح أنها ستصطدم مباشرة بموجة جديدة من القوى الدافعة خارج المركز (انتفاضات جديدة في الجنوب والشرق) وبمنافسة متزايدة الاحتدام فيما بين المراكز. مع ذلك يبقى أن الهيمنة الأميركية، كانت ولا تزال أقوى وجوداً بما لا يقاس من سابقتها البريطانية الوحيدة.

هذا التفوق لا ينبع أساساً من الاقتصاد، ففي سنة ١٩٤٥ كان التفوق الأمريكي ساحقاً بلا جدال. فالحرب نفسها التي دمرت أوربا والاتحاد السوفيتي والصين واليابان، كانت فرصة مناسبة لتطور تكنولوجي مذهل في الولايات المتحدة. ولكن خلال عقدين من الزمان استطاعت اليابان وأوربا الغربية المتعافيتان أن تصبحا من جديد منافسين اقتصاديين وماليين جديدين. ولم يدم التفوق الأميركي في هذه المجالات إلا فترة أقصر من زمن التفوق الإنكليزي في القرن التاسع عشر. إلا أن العامل الجديد فعلياً في ممارسة الهيمنة إنما يقع في الميدان العسكري. فمنذ اكتشاف السلاح النووي وتطور الطيران والصواريخ، لم يعد ممكناً مقارنة القدرة التدميرية لأي تدخل عسكري يقوم به طرف متفوق على عدوه في هذه المجالات بتلك القدرة المحدودة للأساطيل والمدافع التي طبعت الحرب حتى ١٩٤٥. لم يعد هنالك مكان على الأرض فيَ منأى عن هذه القوة التدميرية. وفي هذا الميدان لم يقف في وجه الولايات المتحدة- حتى سقوط الاتحاد السوفيتي- إلا

منافس واحد هو الاتحاد السوفيتي نفسه. وربما تكون الولايات المتحدة الآن في طور أن تصبح القوة العسكرية الوحيدة. فبعض الدول الأخرى تملك في أحسن الأحوال قوة تصد محدودة لا تصل إلى مستوى الردع، وعلى العكس من إنكلترا، تمتلك الولايات المتحدة قوات عسكرية بإمكانها أن تستكمل "التدخل من بعيد" باحتلال فعلي إذا لزم الأمر. لا شك أن هذه الملاحظة بحاجة لبعض التدقيق: في الميدان الأوربي تتعزز فعالية هذه القوات، بنسبة كافية، بالجيوش الأوربية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وكذلك إسبانيا وإيطاليا وغيرها) لدرجة يمكن معها ضمان الدفاع عن النفس إذا كان ذلك على جدول الأعمال (ولكن الأمر لم يكن كذلك في أي يوم ولم يكن لدى الاتحاد السوفيتي ولا لدى روسيا أي نية على الإطلاق لغزو أوربا الغربية). في الشرق الأقصى من الممكن إعادة بناء الجيش الياباني سريعاً إذا اقتضت ذلك أي مواجهة مع الصين وفيتنام وكوريا. ولكن ماذا عن المناطق الأخرى؟ هل يمكن تصور أن الجيوش الأمريكية بوسعها أن تتورط في عملية احتلال طويلة في العالم الثالث (خارج "القواعد" المقبولة من جانب السلطات المحلية)؟.

هنالك حدود للهيمنة الأمريكية، حتى في بعدها العسكري. لا يمنع ذلك أن يكون لدى الولايات المتحدة تصور كوكبي لهيمنتها الشاملة، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. فهي القوة الوحيدة التي نظمت قيادتها العسكرية على مستوى الكرة الأرضية (محاصرة كتلة الاتحاد السوفيتي السابق- الصين) ولم يوجد مثل هذا الطموح في الاتحاد السوفيتي، ولم يكن له وجود في أي يوم. كل ما كان هنالك أنه أقام خططاً مضادة دفاعية اقتضت تطوير مواقع محددة خارج مداه.

مراحل تكوين وانتشار مشروع الهيمنة الأمريكية

أود أولاً أن ألفت النظر إلى ما يبدو لي الجذور البعيدة للمشروع الأمريكي الساعي إلى الهيمنة العالمية.

فقد أقيمت الولايات المتحدة منذ نشأتها على مشروع استيطاني توسعي على صعيد القارة، صار بالتدريج مشروعا يطال الكوكب بأجمعه ولعله من المفيد هنا

ذكر- بالإيجاز- المراحل المتتالية التي مر بها المشروع، قبل دخوله في المرحلة الراهنة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهي موضع تساؤلاتنا الرئيسة فيما سيلي.

فلم تكن ما تسمى بالثورة الأمريكية ثورة اجتماعية بأي معنى من المعاني، إذ لم تقم على طلب تغيير- ولو طفيف- في العلاقات الاجتماعية التي سادت في ظل الحكم الكولونيالي البريطاني (بما فيه استغلال العبيد السود). بيد أن انتقال سلطة القرار السياسي إلى طبقة حاكمة محلية قد شجع طموحاتها التوسعية التي تمظهرت في سلب فلوريدا ونصف المكسيك وفتح الغرب وإبادة السكان الأصليين... الخ. وبعد أن تحققت إقامة هذه الدولة- القارة أخذت تفكر في التوسع عبر المحيط الهادي فاحتلت من أجله جزر هاواي والفيلبين- كما أعلن مبدأ مونرو- منذ تاريخ باكر، عام ١٨٢٣- احتكار الولايات المتحدة مجال السيطرة على القارة الأمريكية الجنوبية. ثم دخل المشروع الأمريكي في طوره العالمي انطلاقا من الحرب العالمية الأولى، إذ يجب اعتبار الثلاثين عاما التي تمتد من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥ على أنها بالأساس مرحلة الصراع بين الولايات المتحدة وألمانيا من أجل الحلول محل الهيمنة البريطانية الآفلة. وانتهت المرحلة بانتصار الولايات المتحدة فإخضاع ألمانيا (وكذلك اليابان) ومعها أوربا الغربية للخطة الأمريكية. على أن صمود "المعسكر الاشتراكي" قد وضع حدوداً لفعالية الخطة خلال العقود الأربعة التي تلت ١٩٤٥. إلا أن سقوط الاتحاد السوفيتي قد فتح بالفعل مرحلة جديدة مما شجع واشنطن في تنفيذ مشروعها الأصلي والدائم.

وسوف أعرض فيما بعد سمات المرحلة الراهنة ساعياً إلى بيان تلك التناقضات الجديدة التي تنتجها "العولمة الجديدة" المعنية، وبالتالي إبراز نقاط قوة وضعف الخطة الأمريكية.

ولكن وقبل ذلك سنقوم بمناقشة طبيعة ووسائل المنظومة العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة في تلك المرحلة التي يطلق عليها عادة اسم مرحلة "الحرب الباردة" (١٩٤٥/ ١٩٩٠). فقد استغلت واشنطن خوف البرجوازيات الأوربية- والأخرى- من "الخطر الشيوعي" (وهو في واقع الأمر خطر داخلي مصدره تحركات الطبقات الشعبية أكثر منه خطراً "خارجياً") من أجل إقامة هذه المنظومة.

على أن هذه البنية ظلت قائمة كما هي وذلك بالرغم من سقوط "العدو" الذي قيل إنها أقيمت من أجل "مواجهته"، الأمر الذي يقدم دليلا واضحاً على أن الهدف الحقيقي لم يكن "الدفاع عن العالم الحر" كما قيل في الخطاب الأيديولوجي السائد لتلك الأيام، بل كان بكل بساطة زرع بذور هيمنة عالمية، وليس أقل.

وسوف يرى القارئ من العرض التحليلي التالي أن الهدف الرئيسي لم يتغير فظل هو هو سواء في مرحلة الحرب الباردة أم في المرحلة اللاحقة. فتسعى الجيو- سياسة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ إلى الآن إلى تحقيق هدف مزدوج هو قمع (بالعنف إذا احتاج الأمر ذلك) أي محاولة لتنمية مستقلة (في الجنوب والشرق الاشتراكي السابق، بل في مجتمعات الغرب المتقدم أيضا) من جانب، ومنع تكوين منافس ("أوربي" بالطبع) قد يفرض على واشنطن "المشاركة" في السيادة العالمية من الجانب الآخر. وفي هذا الإطار تستخدم الولايات المتحدة حلف شمال الأطلنطي حتى تمنع التقارب بين أوربا وروسيا، وهو أحد الشروط التي لا مفر منها لإقامة عولمة بديلة متعددة القطبية.

بنية المنظومة العسكرية الأمريكية

أقامت الولايات المتحدة منظومة عسكرية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطال الكوكب جميعه ولا مثيل لها قبل ذلك في التاريخ. وتتمظهر هذه المنظومة في سلسلة من "القيادات العسكرية" الإقليمية، علما بأن الجيو- سياسة لدى القيادة العسكرية الأمريكية هي جيو- سياسة فعلية وليست جيو- استراتيجية وحسب. وأود أن أعبر بذلك عن أن المهمات الملقاة على عاتق القيادات الإقليمية المختلفة تتحدد في ضوء الفهم الخاص للطبيعة السياسية للتهديدات المختلفة بدورها بين منطقة وأخرى.

فالقيادة المحلية Home- commandement (الولايات المتحدة- كندا- المكسيك) وامتدادها باتجاه الكاريبي وأمريكا الوسطى يجب أن تكون قادرة على التدخل الكثيف إذا اقتضى الأمر، لأن المحيط القريب من الولايات المتحدة (المكسيك، أمريكا الوسطى- والكاريبي) يجب أن يبقى في تبعية سياسية مطلقة

تجاه واشنطن. من هذه الزاوية يبدو أن التسامح مع وجود كوبا هو تسامح مؤقت بعد سقوط حاميها السوفيتي. والتدخلات في غرانادا وبنما ونيكاراغوا تثبت حقيقة المفهوم الأمريكي "للأمن" في هذه المنطقة، رغم أن الوسائل التي اقتضى استخدامها للتدخل في هذه الحالات ظلت وسائل متواضعة. ولكن ماذا سيحدث لو أن الشعب المكسيكي نجح في تهديد النظام الاجتماعي القائم في بلده بصورة جذرية؟ هذا الاحتمال هو خارج التصور. فبالنسبة للمكسيك، كما بالنسبة لمجمل أمريكا الجنوبية، ترتكز الاستراتيجية الأمريكية على فرضية ثبات واستمرارية تحالفها مع الطبقات الحاكمة، وبالتالى فإن أي "ثورة" هي خارج الاحتمالات.

لهذا السبب تبدو وسائل التدخل لدى القيادة الجنوبية South Command المسؤولة عن أمريكا الجنوبية ضئيلة للغاية. إلا أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة تستبعد أي تدخل في القارة التي تعتبرها، منذ إعلان مبدأ مونرو (١٨٢٣)، قارتها الخاصة. وعلى العكس يسمح الأمريكيون لأنفسهم بالتدخل الدائم في السياسات المحلية. وتبدو لهم الوسائل "السياسية"- تنظيم انقلابات عسكرية، واغتيالات سياسية..- وسائل كافية. فحتى في أيام حروب الأنصار الغيفارية في الستينيات والسبعينيات (المستمرة في البيرو حتى يومنا هذا) لم تكن الولايات المتحدة لتظهر قلقاً بالغاً. أما بشأن شكل السلطة الأنسب لممارسة سيطرتها فإنها لا تضع أي نسق قبلي صارم. فرغم الخطاب الراهن (الظرفي فقط ربما) المؤاتي "للديمقراطية" لم تعبر الولايات المتحدة عن ندمها بسبب الدعم الذي قدمته للديكتاتوريات العسكرية. تعطى الأفضلية للديمقراطية أو للديكتاتورية حسب قاعدة أيهما يخدم بصورة أفضل، في الظرف القائم، مصالح توسع رأس المال الأمريكي الشمالي إلى جنوب الحدود الأمريكية- المكسيكية. وتحتفظ الولايات المتحدة لنفسها في حال الضرورة "بحق" التدخل العسكري. لكنها لا تواجه إلا احتمال تدخل قصير (على طريقة بنما بواسطة قوات التدخل السريع). والحجة المخترعة حديثاً من أجل إضفاء الشرعية على التدخلات المحتملة في المستقبل هي اليوم "النضال ضد تجارة المخدرات". كما لو أن هذه التجارة لم تكن تتغذى بالطلب الداخلي الأمريكي، وأن النضال ضد المخدرات يمكن أن يتم بفعالية بصورة أخرى عن طريق معركة داخلية ضد هذا المرض.

إن القيادة الأطلنطية نفسها منقسمة بين الشمال الأطلنطي والجنوب الأطلنطي. المنطقة الأولى هي منطقة التمركز العسكري الأقصى للولايات المتحدة، والتي تغطي عملياً أوربا الغربية وامتداداتها في المغرب وفي منطقة تركيا- إسرائيل- وسوريا/ لبنان. هنا واجهت الولايات المتحدة الوجود السوفيتي الكثيف المعزز بحلف وارسو قبل أن يحل نفسه في أبريل ١٩٩١. والأداة الأمريكية هنا هي حلف شمال الأطلنطي الذي يضع تحت القيادة الأمريكية الموحدة مجموع الجيوش المتحالفة، بما في ذلك إسبانيا منذ دخولها إلى الحلف سنة ١٩٨٢. أما فرنسا التي خرجت شكلياً من هذه القيادة أثناء حكم "ديغول" فتبقى في الواقع في وضعية قليلة الاختلاف عن الآخرين. خاصة أنه منذ حرب الخليج (حيث وضعت القوات الفرنسية المشاركة تحت إمرة القيادة الأمريكية) يطرح السؤال حول عودة فرنسا إلى كل هيكليات الحلف الأطلنطي. ومن المعروف أن مشروعية التحالف العسكري الذي يمثله حلف شمال الأطلنطي إنما استمدت من التهويل "بشبح" الشيوعية. لهذا الهدف جرت تعبئة الاستراتيجية الأيديولوجية للحرب الباردة. ولكن يجدر التذكير هنا بأن الولايات المتحدة هي التي أطلقت الحرب الباردة وليس "ستالين" كما حاولت الدعاية الغربية أن تقنع العالم به خلال فترة طويلة (وما زالت تحاول).

كيف تبدو الأمور اليوم؟ من الصعب أن تستمر القناعة بأن روسيا تمتلك نوايا عدوانية إزاء أوربا الغربية. إلا أن مسألة حل حلف شمال الأطلنطي ليست مطروحة على الإطلاق. على العكس من ذلك يجرى الإعداد لمنحه "وظائف" عسكرية وسياسية جديدة تمثلت في ضم عدد من بلدان شرق أوربا (بولندا والمجر وتشيكيا) في الحلف نفسه.

وسنرى فيما بعد الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى هذا الخيار، والأسباب التي تدفع أوربا إلى الالتحاق به. إن ضم المغرب والشرق الأدنى المتوسط (إسرائيل ولبنان) إلى المنطقة التابعة لهذه القيادة تذكر بالمهمة الأخرى لحلف شمال الأطلنطي، المهمة التي طغى عليها الصمت تحت تبرير مشروعية هذه المنظمة بفعل "التهديد" السوفيتي وحده. إذ يتعزز الوجود الأمريكي في إطار الحلف بقواعد قارية مهمة سنعود إلى الحديث عن مصيرها عندما سنناقش مسألة

"المشاركة" (تقاسم العبء)، وفي هذا الإطار أيضاً يأخذ النقاش في توسيع "القوة البحرية" وتعزيزها بقوة عسكرية قاربة فى كل أبعاده.

لا يوجد مثل هذا النقاش بشأن منطقة الأطلنطي الجنوبية، العائدة إلى القيادة الأطلنطية ذات الإمكانيات المتعلقة فقط بتقنيات "القوة البحرية". وتشمل منطقة القيادة أفريقيا جنوبي الصحراء، باستثناء القرن الإفريقي. إن الولايات المتحدة لم تطور قوة تدخل سريع لهذه المنطقة، نظراً لكونها تعتبر أن لا "خطر" جدياً يتوقع منها، مثلها في ذلك مثل أمريكا الجنوبية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة على حليفين اثنين للقيام بمهمات التصدي للخطر المحتمل: فرنسا وجنوب أفريقيا في ظل نظام الأبرتهيد، وتندرج في هذه الوظيفة تدخلات المظليين الفرنسيين لترتيب أوضاع بعض الدكتاتوريات هنا أو هناك (موبوتو مثلاً)، أو لصد "التوسعية العربية" (الليبية في التشاد). وبدا في الظاهر خلال سنوات ١٩٧٥-١٩٩٠ أن عملية تجذير أنظمة الحكم في أنغولا وموزمبيق (وفي زمبابوي ومدغشقر، رغم أنهما أكثر اعتدالاً) والدعم السوفيتي والكوبي الذي قدم لها، كانت أكثر خطورة. ولكن في ذلك الوقت اكتفت الولايات المتحدة بتدخل جنوب أفريقيا. وأعطت عملية الخلخلة ثمارها بهذه الوسيلة، بحيث أن التطور المرتقب لأنظمة هذه البلدان لم يعد يثير القلق، بعد اتفاق نكوماني مع الموزمبيق ورحيل القوات الكوبية من أنغولا الذي أنجز سنة ١٩٩١. ولعل هذا الانتصار قد سمح للولايات المتحدة بإمكانية "التخلي" عن متطرفي العنصرية في جنوب أفريقيا من أجل دعم تسوية نيوكولونيالية قادرة على ضبط المنطقة بمجملها.

تغطي قيادة المحيط الهادئ أكبر وأهم مدى جغرافي وبشري على الإطلاق. فهي لا تشتمل على المحيطين الهادئ والهندي وحسب، بل وما يحيط بهما من تجمعات بشرية وصناعية في اليابان وكوريا وتايوان وجنوب شرقي آسيا وأستراليا وشبه الجزيرة الهندية. ويعود هنا الجدال ثانية بشأن التعزيز المحتمل "للقوة البحرية" بقوى قارية. وتستطيع الولايات المتحدة أن تستند إلى استراليا ونيوزيلاندا، (إنكلترا الطرف الآخر من الخارطة)، الملتحقتين بها دونما شروط، مثل بلدها الأم، على الرغم من أنهما لا تواجهان تحدياً جدياً من أي طرف.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تستند أيضاً هنا إلى إخلاص اليابان (إلى متى؟) وكوريا وتايوان (مع ما جره الاعتراف ببكين من مشاكل) وحلف دول جنوب شرقي آسيا (الفلبين وتايلاند وماليزيا وأندونيسيا)، وكل هذا مدعم بالقواعد الأمريكية القوية في أوكيناوا والفلبين وديبغو غارسيا، وهذا الدعم اللوجستي للتدخلات يمكن أن يتم إما عن طريق الانتشار السريع أو في إطار استراتيجية عسكرية أبعد مدى. في هذه الشروط لا يشكل حياد الهند "ثغرة" مزعجة في شبكة وسائل العمل الأميريكية. بالطبع لا يقل الوضع الجيو- سياسي لهذه المنطقة تعقيداً عن أوربا، ولا يمكن اختزاله إلى رؤية وحيدة الجانب كما هو حال أمريكا الجنوبية أو أفريقيا السوداء. فاليابان هي المنافس الاقتصادي والمالي للولايات المتحدة، وهي قادرة في لمحة بصر أن تعيد بناء ذاتها كقوة عسكرية. وهي أقامت لنفسها، فوق ذلك، منطقة نفوذها الخاصة في جنوب شرقي آسيا. إلا أن الاستراتيجية السياسية الأمريكية تقوم على افتراض أن اليابان لا تمتلك خياراً بديلاً عن الخضوع للتحالف الأمريكي في مواجهة كوريا والصين. وعلى الرغم من أن روسيا لم تعد تعتبر مصدراً لخطر حقيقي (في هذا الإطار تكتسب مسألة جزر كوريل أهمية أكيدة)، وأن كوريا لا تحظى بأي تعاطف ياباني، وتبقى فوق ذلك منافساً محتملاً ولو من الدرجة الثانية، وأن الصين، القادرة دائماً على التقارب من موسكو، لن تقبل بهيمنة يابانية على المنطقة... في هذه الشروط تعتقد الولايات المتحدة أنه باستطاعتها التدخل والاعتماد على الدعم الياباني إذا طرأت "حاجة" لذلك أي إذا ما تطورت حالة ثورية في جنوب شرقي آسيا. إلا أن نقطة ضعف الاستراتيجية الأمريكية هنا، التي هي أبرز من أي مكان آخر، تكمن في الكتلة البشرية الضخمة التي يمكن أن تجندها الحركات الثورية: ففي الفلبين، حيث تعطي الولايات المتحدة لنفسها "الحق" الدائم بالتدخل- اكتفت حتى الآن بدعم النظم المحلية المتتالية- ولكن ماذا سيحصل فيما لو انتفضت مثلاً شعوب إندونيسيا أو تايلاند أو الهند ضد النظام؟

تغطي القيادة المركزية منطقة بالغة الحساسية: الشرق الأوسط، وصولاً إلى الباكستان، ووادي النيل، والقرن الإفريقي. ولا شك أن مفهوم هذه القيادة قد أنتج وفقاً لرؤيا بحرية (البحر الأحمر والخليج المغلقين بالسويس وعدن وهرمز)، كما

أن تراكم المشاكل في المنطقة يفرض تعاوناً وثيقاً مع القيادة الأوربية، وبالتالي مع حلف الأطلنطي، حيث تعود المرجعية الإسرائيلية. وقد أعلنت هذه المنطقة- مثلها مثل أميركا الوسطى والكاريبي وأوربا نفسها- منطقة "حيوية" للولايات المتحدة، بسبب ثرواتها النفطية الحيوية، وعدم استقرار أنظمتها، والحدة الكامنة للمشاعر القومية، العربية والإيرانية.

والحليف غير المشروط هنا هي إسرائيل التي ارتبطت مع الولايات المتحدة، منذ مطلع الثمانينيات، بتحالف اندماجي متعدد الأبعاد. وكل الحلفاء الآخرين، حتى الأكثر خضوعاً تقليدياً، كالعربية السعودية، ليسوا أكثر من حلفاء ظرفيين (وستظل ذكرى سقوط الشاه، الذي اعتبر أنه على عرش لا يتزعزع، محفورة في الذاكرة طويلاً في واشنطن). وقد أثبتت حرب الخليج أن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام وسائل ضخمة في هذه المنطقة.

تغليب النظرة الكونية على الانعزالية الأمريكية التقليدية

إن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية هي بالطبع في خدمة سياسة لا بد من تحديد طبيعة أهدافها بدقة. كما يجب رصد البعد الديناميكي لهذه الأهداف، نظراً لأن العالم يتغير وتتغير معه "المصالح الأمريكية". فوق ذلك فإن وعي هذه المصالح بذاته يختلف باختلاف الأوساط والتيارات الفكرية في قلب النخبة السياسية القائدة.

والولايات المتحدة، كأي قوة هيمنة، تميل إلى الحفاظ على التوازن القائم. وهنا أيضاً يجب تحديد مضمون هذا التوازن وتكييفه رغم كل شيء للتحولات العالمية. والنخبة السياسية الأمريكية منحازة بمجملها في هذا المجال إلى فكرة أن جوهر التوازن يقوم على ضمان "مناخ مؤاتٍ للمبادرة الحرة" (المقصود طبعاً الأجنبية). وكما كانت بريطانيا العظمى تحدد في زمنها النظام "الطبيعي" بحرية التجارة، تحدده الولايات المتحدة اليوم بحرية المؤسسة. هذه الحرية لم تكن توجد في بلدان الشرق، من هنا تم وصفها "بالشيطانية" لأنها كانت تخرق هذا النظام "الطبيعي" بواسطة فك الارتباط الفعلي.

إن تباين الآراء في داخل النخبة السياسية الأمريكية يقع في المجال الذي تحدده قاعدة الإجماع المشترك هذه. وفي الأدبيات المبتذلة التي يروجها الإعلام تجرى عادة وبسهولة معارضة التيار "الانعزالي" في الولايات المتحدة، المسمى تقليدياً، بذلك الادعاء الذي يتغذى من فكرة "الرسالة الكونية"، شبه الدينية، لدور أمريكا. الأمر هنا لا يتعدى اللغو، فلم تعد الولايات المتحدة انعزالية وليست مستعدة لأن تصبح كذلك، إنها، على العكس القوة الوحيدة التي ما برحت تعلن منذ سنة ١٩٤٥ أن لديها مصالح في العالم أجمع. والوعي الجديد للبعد البيئي الشامل لبعض المشاكل يستخدم من قبلها كتبرير إضافي لتأكيد رسالتها القاضية بأن تلعب دوراً بمستوى طاقاتها التكنولوجية والعسكرية (وهي فعلاً ذات مدى عالمي). من هذا المنطلق لا تجد النخبة الأمريكية القائدة في تطور "الوعي الأخضر" عاملاً معرقلاً في المدى الاستراتيجي. بالطبع لا يطرح لديها السؤال حول اعتبار الاستقطاب العالمي، أي البؤس المادي الذي تفرضه الرأسمالية بالضرورة على ثلاثة أرباع الإنسانية مصدر المشكلة الرئيسية في عصرنا. ولا يتصور كذلك بأن ثلاثة أرباع الإنسانية هؤلاء مسموح لهم أن يستهلكوا ما يستهلكه الربع المتفوق المكون من الغربيين. إلى أين نحن سائرون؟ إلى أين يسير هذا الكوكب الأرضي؟

الجدل الأمريكي إذن أكثر تواضعاً. فالجميع مؤيدون للتدخل على مستوى عالمي، بعضهم يميل إلى التفرد والآخرون يميلون إلى الائتلاف، هذا إذا استعرنا اللغة الدارجة لخبراء السياسة الأمريكيين أنفسهم. هؤلاء وأولئك يتقاسمون وجهة النظر نفسها وهي أن الخطر الوحيد والحقيقي الذي قد يهدد الولايات المتحدة يرجع إلى كونها ليست بالضرورة في مأمن من الأسلحة النووية التي تحملها صواريخ بعيدة المدى. فأمام هذا "الخطر"- الاحتمالي فقط- يعتقد الأولون، بشيء من القحة ربما، بأن الولايات المتحدة تستطيع ويجب أن تواجه وحدها التحدي، وأن "حماية" الأوربيين واليابانيين ليست هاجسهم، لا بل يمكن التضحية بوجود أوربا عند الحاجة من أجل تجنب دمار أمريكا الشمالية. والآخرون يعتقدون أن المجابهة تفرض التعبئة الإيجابية لأوربا (واليابان كإضافة) إلى جانبهم. من هذه النقطة تبدأ الأمور في اتخاذ منحى ضبابي. لأنه إذا كان لدى الأوربيين ما يقدمونه في الدفاع

عن الغرب، أفلا يجب أن يقتسموا مع الولايات المتحدة الهيمنة المشتركة على الكوكب، وتحديداً على "متوحشي" العالم الثالث؟ يستعيد الخطاب الشمولي الأمريكي هنا مكانه.

ولكن ما إن يبدأ اعتبار الأطراف الأخرى في بلدان الغرب المتقدم على أنهم شركاء لا حلفاء تابعين، وما إن تعتبر مصالحهم الخاصة مصالح مشروعة، حتى ننتقل من رؤيا مانوية جامدة إلى رؤيا استراتيجية ديناميكية يجب تكييفها مع تطور العالم. وإذا كان الحلفاء التابعون قد أصبحوا راشدين ومؤهلين لمنافسة الولايات المتحدة في مجال حرية المؤسسة نفسه، أفلم يحن الوقت بعد لإعادة النظر بصيغ التحالف وأهداف التوازن القائم الذي يجرى الدفاع عنه؟ بموازاة هذا التطور الجارى منذ سنة ١٩٤٥، والذي استطاعت أوربا واليابان أن تصعد عبره المنحنى من جديد، اتخذ التحدي العسكري السوفيتي مساراً مقلوباً صعوداً وهبوطاً. فبعد أن كان سنة ١٩٤٥ دون مستوى الولايات المتحدة سارع الاتحاد السوفيتي إنتاجه النووي ودخل السباق العسكري من أجل اللحاق بالأمريكيين. ولحق بهم في سنوات الخمسين والستين، (وأقول بالتحديد اللحاق بأمريكا لا تأكيد التفوق عليها). وعقب صانع هذا اللحاق، "ستالين"، جاء "خروشوف" المنتفخ بالاكتفاء ليفتح الطريق على الطموحات "الإمبريالية الاجتماعية" لدى "بريجنيف" قبل أن تأتي الأحداث لتثبت أن الاتحاد السوفيتي سيسقط في هذا السباق قبل الولايات المتحدة. وها قد وصلنا اليوم إلى لحظة تنفجر بالبداهة. لماذا لا يستعيد تفاعل المصالح بين الولايات المتحدة من جهة، وأوربا واليابان التي عززت وضعها الاقتصادي من جهة أخرى، وبعد أن ذهب التهديد العسكري السوفيتي أدراج الرياح لماذا لا يستعيد تفاعل المصالح تلك الأهمية التي لم يكن من الممكن أن تحملها في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية؟

الجيو استراتيجية في خدمة الجيو سياسة

تحدد استراتيجية الولايات المتحدة لنفسها هدفاً مركزياً أولياً هو منع الوحدة الأورآسيوية- ويعني ذلك اليوم بصورة ملموسة التقارب الأوربي الغربي الروسي والصيني. ذلك هو الكابوس. ولكن كيف يمكن منعه؟

لقد ورثت الولايات المتحدة في هذا المجال مفهوماً إنكليزياً قديماً للجيوسياسة. فإنكلترا كانت تعتبر وضعها كجزيرة كافياً لحمايتها طالما أن توازن القوى الأوربي على القارة يعطل أية محاولة للسيطرة. والولايات المتحدة تنقل هذا النموذج وتوسعه على مدى الكرة الأرضية معتبرة أنه لا يمكن الدفاع عن "الجزيرة" الأمريكية إلا إذا بقيت أورآسيا منقسمة إلى أنظمة متنافسة. وظل خطر الكتلة الأورآسيوية مزاحاً غير متصور الحدوث مع وجود أنظمة اجتماعية في أوربا الغربية من جهة وفي الاتحاد السوفيتي والصين من جهة أخرى، تعتبر نفسها نقائض وتنفي بعضها بعضاً. كما أن القطيعة الصينية- السوفيتية في الستينيات أبعدت هذا الخطر. في تلك المرحلة كانت الاستراتيجية السياسية (والعسكرية) للولايات المتحدة تقوم على هدف منع احتمال غزو أوربا الغربية من جانب القوات السوفيتية. رغم أنه من الصعوبة بمكان تصديق أن الحكومات القائمة في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية كانت تخشى فعلاً من عدوان سوفيتي. وما يثبت عدم وجود مثل هذا الخوف هو أن خيار الحرب الباردة كان قد تقرر في واشنطن (حتى ولو أن فكرة هذه الحرب قد خطرت أولاً لونستون تشرشل)- وذلك بعد الأشهر الأولى التي أعقبت انهيار النازية وعانت خلالها البرجوازيات المحلية، على الأقل في فرنسا وإيطاليا، من حالة هلع فعلي. من هنا فإن أهداف هذه الاستراتيجية لم يجر التعبير عنها بوضوح إطلاقاً. هل الهدف هو "احتواء" الاتحاد السوفيتي فقط أم أن هناك استراتيجية هجومية (Roll Back) تطمح إلى "تحرير" القارة الأوربية من الرقابة السوفيتية، أو حتى "إعادة" الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيتي؟ الخيار الأول هو الذي كان ينتصر دائماً في كل مرة تهدد فيها حالة متأزمة ما سلام أوربا. ولم تفكر الولايات المتحدة ولا حلفاؤها بنجدة انتفاضات برلين وبولونيا والمجر في الخمسينيات وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨.

إن نجاح الاستراتيجية الأمريكية يعود إلى الالتباسات التي تنطوي عليهــا إذا ما نظر إليها من الجانب الأوربي. ولا يستبعد هنا أن نتصور أن الأوربيين يحنون، أكثر من الأمريكيين، إلى أوربا الأمم القديمة (حتى ولو متخاصمة) المندمجة بقــوة عبر اقتصاد مشترك (رأسمالي)، وعبر نظام الدول القائم منذ سنة ١٦٤٨ والــذي جرى تجديده عامي ١٨١٥ و١٩١٩ (بعد القبول القسري بخــروج روســيا مــن النظام). على أن القوى الأوربية القائدة كانت بحاجة للدعم الأمريكي من أجل إعادة بناء اقتصادها المدمر في الحرب. لذلك استقبل مشروع "مارشال" بشكل إيجابي في كل أوربا في تلك المرحلة. ولنلاحظ أن واشنطن هي التي فرضت آنذاك "تقاربــاً" أوربياً خرجت بنتيجته إلى النور السوق المشتركة للفولاذ والفحم ثم السوق الأوربية المشتركة. وجرى التوقيع على معاهدة روما سنة ١٩٥٧ قبل أن تتضح فكرتها في نفوس الجميع. وكان يجب أن يسمح الالتحاق بالاستراتيجية الأمريكية بإعادة بنــاء الجيوش الأوربية وعصرنتها. وهو هدف طبيعي لدول كانت حتى ذلك الحين قوى عالمية. وامتد الالتباس أبعد من ذلك. فالقوى الاستعمارية الهرمة (إنكلترا وفرنسا، وبدرجة أقل بلجيكا وهولندا والبرتغال) أرادت أن تستغل التحالف مــع الولايــات المتحدة لتكسب، بالدرجة الأولى، دعمها في محــاولات اســتعادة إمبراطورياتهــا الآفلة. لكن موقف واشنطن ظل ملتبساً في هذا المجال، ورفضت أن تتبنى بالكامل الحروب الاستعمارية التي اعتبرت حروباً خاسرة (في إندونيسيا والهنــد الصــينية وماليزيا، وفيما بعد في الجزائر والكونغو البلجيكــي وأخيــراً فــي المســتعمرات البرتغالية في أفريقيا). والموقف الحازم الذي اتخذه "أيزنهــاور" ســنة ١٩٥٦ إزاء التحالف الثلاثي الفرنسي- الإنكليزي- الإسرائيلي خلال حرب الســويس، والــذي رضي حتى بمغامرة تسهيل الدخول السوفيتي إلى الشرق الأوسط (الأمــر الــذي استغله "خروشوف" بمهارة) يشهد على حدود التضامن الغربي. كانــت الولايــات المتحدة ترغب في بناء عالم رأسمالي مندمج، يضم المستعمرات الأوربية الســابقة ولكنها كانت تريد أن تبسط هيمنتها بلا حدود على هذا العالم، لا أن يقاسمها إياهــا أوربيون ما زالوا يحتفظون ببعض وسائل هيمنتهم الخاصة هنا أو هناك.

وظل حلف شمال الأطلنطي، الذي شكل قاطرة التحالف الأمريكي- الأوربي، مسرح أزمة داخلية للمفاهيم الأمريكية لم تحسم إطلاقاً. وفي الواقع فإن إعادة بناء جيوش أوربية قوية (بما فيها ألمانيا) وحضور قوات أمريكية تشكل عقبة في سبيل احتمال تكوين كتلة أوربية من الأطلنطي حتى فلاديفوستوك، ومن نافلة القول أن احتمال قيام هذه الكتلة، أياً كان شكلها، معناه ظهور مجمع صناعي، مالي، عسكري يتمتع بثروات طبيعية غزيرة، يصبح من المستحيل معه التفكير في قدرة الهيمنة الأمريكية على الاستمرار. هذا الكابوس يسكن جميع الأنفس في واشنطن.

وأعتقد أن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه إحدى الوسائل المزمع استخدامها لمنع هذه "الكتلة الأوربية": وذلك عن طريق إضعاف أوربا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط)، وإبراز هشاشة البناء الأوربي السياسي نفسه (عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه)، وتحييد موسكو (التي أجبرت على الالتحاق بواشنطن بسبب ضعف أوربا، في حين أنها كانت ستقف- على الأرجح وربما بالتأكيد- إلى جانبها فيما لو اتخذت موقفاً مستقلاً عن واشنطن)، وأخيراً عن طريق استبدال الفزاعة القديمة المستهلكة، الخطر الشيوعي، بتهويل جديد هو الخطر "القادم من الجنوب".

وقد شجعت حرب الخليج الولايات المتحدة على القيام بخطوة إضافية واسعة في تنفيذ خطتها من خلال استغلال المشاكل التي رتبها تفكك يوغسلافيا. فسوف نرى فيما بعد كيف أن حروب البوسنة ثم كوسوفا قد أعطت لواشنطن فرصة ذهبية للتدخل المباشر في شؤون القارة الأوربية قد يؤدي بدوره إلى أفول المشروع الأوربي نفسه وتكريس التناقضات داخله، فإفشاله وإخضاعه للخطة الأمريكية.

على المدى القريب، أعطت الهجمة الأمريكية المضادة النتائج التي كانت تتوخاها واشنطن. فقد أزيح خطر كتلة أوربية- روسية، وأوربا نفسها تعلن انقساماتها الداخلية أكثر من أي وقت مضى. إذ سمحت حرب الخليج لبريطانيا أن تؤكد مجدداً على خيارها الأساسي والمبدئي الذي التزمته سنة ١٩٤٥، أي أن تكون حليفاً مخلصاً وبلا شروط للولايات المتحدة في كل المناسبات. ولا يفاجئ أحداً قبول بريطانيا العظمى أن تكون الولاية الثالثة والخمسين في الشمال الأمريكي.

على أي حال، فإن الولايات المتحدة لا تعامل بريطانيا في هذا التحالف كما كان يمكن لها أن تعامل أي بلد آخر، وإنما تعاملها بوصفها الوطن الأم الأصلي للثقافة واللغة الإنكليزيتين. هذا البعد الثقافي، الذي كثيراً ما يجرى نسيانه في التحليل السياسي، يجب أن يؤخذ في الاعتبار جدياً. من جهتي أعتقد أن قوة هذا البعد تتبع من وجود فعلي "لكتلة لغوية إنكليزية"، نواتها الصلبة هي الولايات المتحدة طبعاً، ولكن مجرتها تشتمل على إنكلترا، وكندا (ناقصة كيبيك)، وأستراليا، ونيوزيلندا. وهي كتلة تنتهج منذ الحرب العالمية الثانية سلوكاً يعطي أكثر فأكثر الأولوية للالتحاق بواشنطن على كل ما عداه من اعتبارات.

أما ألمانيا، من جهتها، فقد أفاقت من الخدر السياسي الذي حبسها فيه انهيار الحلم الهتلري. وهي تستعيد، منذ توحدها مجدداً سنة ١٩٨٩، موقعها وطموحها بوصفها "وسط أوربا". وصوتها المنخفض خلال أزمة الخليج لم يكن علامة ضعف بل علامة قوة. إنها تبدو ملتحقة بواشنطن، ولكنها لا تفعل ذلك إلا من أجل أن يتسنى لها تركيز توسعها الخاص في أوربا الوسطى، بدءاً بهضم ألمانيا الديمقراطية سابقاً فيما عينها على بولونيا وتشيكيا والمجر (النمسا أصبحت عملياً في ظلها، ووراء النمسا تتراءى كرواتيا وسلوفينيا). هذا الخيار يعني أنها فقدت المصلحة القوية في لعب "الورقة الأوربية". لن تعلن ذلك حتماً ولن تخرج قطعاً من السوق الأوربية المشتركة مثلاً. لكنها تسخر من كل هذا. فهي تمضي في طريقها مع "أوربا" أو من دونها. فرنسا تجد نفسها فجأة معزولة في رغبتها في "بناء أوربا" منفردة. فبعد أن تخلت عن المفهوم الديغولي "لأوربا من الأطلنطي حتى الأورال" لتلتحق، خلال رئاسة "جيسكار ديستان" و"ميتران"، بالسياسة الأطلنطية الصرفة، لم تعد فرنسا تملك من الوسائل ما يجعلها "ثقلاً" في الاستراتيجية العالمية.

أورآسيا، التي اقترح "جورباتشوف" تسميتها في هذا الظرف "بالبيت الأوربي المشترك"، ليست على جدول الأعمال. ولا يزال أمام الهيمنة الأمريكية أيام عمر مشرقة. خاصة وأن "الكتل" الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال هي الأخرى. على الورق يمكن تصور أي شيء والاستسلام لتمرينات عابثة في السيناريوهات: كتلة روسية- صينية يعاد تشكيلها؟ وكتلة يابانية-

صينية- شرق آسيوية وجنوب شرق آسيوية يمكن أن تمتد حتى الهند؟ في الواقع تقوم أمام هذه الكتل صعوبات كبيرة لدرجة تجعل من تشكلها مسألة غير واقعية الآن. و"الجزيرة" الأمريكية ماضية في التمتع بتوازن القوى في الجزء الشرقي من الكرة (أوربا المقسمة، روسيا الصين، اليابان، الهند).

مكانة العالم الثالث في المشروع الأمريكي

تستوجب الهيمنة الأمريكية بالضرورة أن تمارس الولايات المتحدة سيطرتها على مجمل العالم الثالث. ولا شك أن أزمة شرق- غرب قد غطت جزئياً، خلال أربعين سنة تلك الأزمة الجوهرية التي تدفع شعوب العالم الثالث إلى الانتفاض باستمرار ضد وضعها كتخوم الذي تفرضه الرأسمالية، وإلى أن تدخل بالتالي في أزمة مع المراكز وبالدرجة الأولى مع القوة المهيمنة. يبقى أن الاتحاد السوفيتي كان يشكل التحدي العسكري الوحيد للولايات المتحدة. وفوق ذلك بدا أن "الاشتراكية القائمة بالفعل"- أياً كان محتواها الاجتماعي الفعلي والحدود التي أوصلتها إلى الانهيار- قد قدمت بديلاً فى تصور شعوب العالم الثالث. فالدعم السياسي (وأحياناً العسكري) الذي قدمته موسكو لحركات التحرير الوطني كان يعزز هذه القناعة. في حين أن كل المراكز الرأسمالية المتطورة تشكل، بالنسبة لشعوب العالم الثالث، خصوماً "طبيعيين". والتنافس الذي تمارسه هذه المراكز فيما بينها في السوق العالمية لا يلغي تحالفها المركزي ضد كل انتفاضة "خطيرة" لشعوب التخوم، لأن مثل هذه الانتفاضات تضع النظام الرأسمالي في موضع التساؤل. وهنا لا بد من القول بأن التناقض شرق- غرب كان يجر الغرب الأوربي واليابان وراء الولايات المتحدة.

والعالم الثالث، بالنسبة للولايات المتحدة، هو فعلاً "منطقة عواصف". وهي بالطبع ليست عواصف دائمة، وإنما انفجارات متلازمة مع الزمن. لكنها تهدد بصورة دائمة هذا النظام الرأسمالي الذي تعتبر الولايات المتحدة نفسها ضمانته وحاميته الأعلى. إن أوربا واليابان هما بالتأكيد حليفان أساسيان يتشاطران الهاجس نفسه في حماية النظام الرأسمالي. وتناقضهما مع الولايات المتحدة يظل محصوراً

في الحدود الضيقة للمنافسة التجارية. على العكس من ذلك ترتدي أزمات الشمال- الجنوب دائماً بعداً سياسياً، عاصفاً في أغلب الأحيان. لذلك من الصعب إحصاء تدخلات واشنطن في العالم الثالث. لا توجد منطقة واحدة أو حتى بلد واحد في أمريكا وأفريقيا وآسيا لم تتدخل فيه الولايات المتحدة، بالزعزعة والانقلاب والضغوط الاقتصادية والمالية (التي تمارس عبر المؤسسات الدولية التي تقودها مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر. ولم تتجرأ حتى الآن أوربا واليابان إلى درجة اتخاذ موقف واحد واضح ضد هذه التدخلات بل كانتا، دائماً تقريباً، في موقع الشريك ولم تستخدما أصواتهما في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولا مرة واحدة للاعتراض على إرادة واشنطن. أكثر من ذلك تم إلحاق سياسة السوق الأوربية المشتركة في أفريقيا بسياسة هذه المؤسسات.

ويُزعم مع ذلك أن العالم الثالث يهمش أكثر فأكثر في النظام العالمي، إن بوصفه مصدراً للمواد الأولية أو سوقاً للاستيراد من المراكز ولتوظيف رأسمالها. لا شك أن تطور التقنيات، من جهة، وأهمية الموارد المنجمية في أمريكا الشمالية وأستراليا، من جهة ثانية، قلصت مؤقتاً دور بعض منتجات العالم الثالث. ولكن لا يمكن أن يستنتج من ذلك أن العالم الثالث قد أصبح "هامشياً". هذه المقولة الدارجة اليوم هي، ببساطة، مقولة خاطئة. أولاً لأن الانحسار الجزئي لمساهمة العالم الثالث يعود إلى حالة الركود الظرفية، المستمرة منذ ١٩٧٠. ولكن يفترض أن تعود هذه المساهمة إلى احتلال موقع حاسم في فرضية التوسع الجديد وطويل الأمد. وإذا لم يكن هناك خوف من خطر عوز كبير في حال حصول أزمات محلية- بفضل الاحتياطات الاستراتيجية الهائلة التي تختزنها الولايات المتحدة من ضمن جملة أسباب أخرى- فلا يمكن التأكيد بإمكانية الإبقاء على هذا الوضع في حال انطلاق عملية توسع جديد. والأرجح هو أن التسابق على المواد الأولية سيستعيد كل حدته. خاصة وأن هذه الموارد تتناقص بشكل خطير، لا بسبب "السرطان" المتفشي لعملية التبذير والهدر الملازمة للاستهلاك الغربي وحسب، بل وكذلك بسبب تطور التصنيع الجديد في الأطراف. ما زالت الأزمات الناجمة عن التسابق للحصول على هذه الموارد بعيدة جداً عن أن تفقد مبررات وجودها.

وعلى مستوى السيطرة الشاملة على موارد الأرض تتمتع الولايات المتحدة بأفضلية حاسمة على أوربا واليابان. ليس فقط لأن الولايات المتحدة هي القوة العسكرية العالمية الوحيدة، كما رأينا، وبالتالي لا يمكن من دونها قيادة أي تدخل كثيف في العالم الثالث. وإنما لأن أوربا (من دون الاتحاد السوفيتي السابق) واليابان محرومتان من الموارد الضرورية لبقاء اقتصادهما. فتبعيتهما، مثلاً، في ميدان الطاقة، وبالتحديد تبعيتهما النفطية إزاء الخليج تظل مسألة مهمة، حتى ولو كانت أهميتها تميل إلى التدني نسبياً. وقد أثبتت الولايات المتحدة عندما استولت عسكرياً على وسائل التحكم في هذه المنطقة عن طريق حرب الخليج، أنها مدركة تماماً لفائدة هذه الوسيلة من الضغط المتوفرة لديها إزاء حلفائها/ منافسيها. والسلطة السوفيتية من جانبها، كانت تدرك هذا الانكشاف الأوربي والياباني، ومن غير المستبعد أن تكون بعض التدخلات السوفيتية في العالم الثالث قد استهدفت- كما أشرت في كتابات سابقة- تذكير أوربا واليابان بهشاشتهما، ودفعهما بالتالي إلى المفاوضات حول مسائل أخرى. بالطبع يمكن تغطية الحاجات التي تنقص أوربا واليابان من ضمن فرضية التقارب الجدي بين أوربا وروسيا ("البيت المشترك"). وهذا هو السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تعيش خطر هذا المشروع وكأنه كابوس.

إن الخيار الاستراتيجي الأمريكي الذي يركز، بعكس المقالات الصحفية الدارجة، على الأهمية الحيوية للمحافظة على "مناخ سياسي ملائم للمبادرة الحرة" في العالم الثالث وتعزيزه، إنما يعكس وعياً حاداً بكون العالم الثالث أبعد ما يكون عن الهامشية. بل، على العكس، كلما تضاءلت حدة الأزمة بين الشرق والغرب (على الأقل ببعدها العسكري ومخاطره)، وطالما أن أزمة الغرب الداخلية تدار بوسائط التنافس الاقتصادي وحدها ولا تهدد بالتمادي في اتجاه اشتباكات سياسية عنيفة (أو عسكرية، كما كان عليه الحال طوال تاريخ الرأسمالية حتى سنة ١٩٤٥)، فستظل الأزمة بين الولايات المتحدة والعالم الثالث هي الأزمة الأولى. والتحولات الحتمية في هذا المجال ستزيد مخاطر دوافع المواجهة، ليس فقط بسبب تصنيع العالم الثالث، بل وكذلك بسبب أن بعض القوى المتوسطة يمكن أن تصبح

"خطيرة" من الناحية العسكرية، بمعنى أن تصبح قادرة على تهديد طرق الاتصالات البحرية والجوية التي تؤمن الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. ويبدو أن العراق كان في هذه النقطة. ويبدو كذلك أن هذه الحجة قد أقنعت البنتاغون، قبل غزو الكويت في ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠، بضرورة تدمير الطاقة العسكرية والصناعية لهذا البلد. ماذا ستفعل الولايات المتحدة في المستقبل تجاه إيران مثلاً أو تجاه بلدان عديدة أخرى من العالم الثالث تحتل موقعاً مشابهاً؟.

حتماً التهديد هنا ليس على المدى القصير. وتحديداً لأن الهيمنة الأمريكية، ومن ورائها هيمنة مجمل المراكز الرأسمالية، تفعل فعلها عن طريق التحالفات الاجتماعية والسياسية مع الطبقات القائدة في السلطة في العالم الثالث. هذه الكمبرادورية السياسية تبدو، في الظرف الحالي، شبه عامة، والبلدان التي تقاومها تعد على الأصابع (كوبا وفيتنام؟).

في إطار رؤيتها الواسعة، تعتبر الولايات المتحدة أن أمريكا اللاتينية بالإجمال لن تضع النظام العالمي موضع التساؤل، لأن الطبقات البرجوازية المحلية القائدة تملك ما يكفي من القوة لاحتواء الانفجارات الشعبية المحتملة، وتملك أيضاً إحساساً حاداً بمصلحتها المشتركة مع الرأسمالية المسيطرة عالمياً. إن هشاشة هذه البرجوازية في أمريكا الوسطى (نيكاراغوا والسلفادور وبنما)، وفي الكاريبي (جامايكا وترينيداد ويضاف إليها الآن فنزويلا)، كما في حالة كوبا، ليست إلا استثناءات تؤكد القاعدة العامة الصالحة على ما يبدو للبلدان الكبرى على الأقل (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، شيلي)، والصالحة ربما أيضاً لمناطق الأنديز على الرغم من عدم استقرارها الظاهر (كولومبيا، بوليفيا، وعلى الأخص البيرو). ويجب أن يسجل في هذا الإطار أن عصابات الأنصار الغيفارية لم تغير، في ذلك الزمان، هذا الحكم والتقدير الاستراتيجي الأمريكي.

كذلك تعتبر الولايات المتحدة أن دول أفريقيا جنوبي الصحراء هي من الضعف بحيث إنها تعجز عن بلوغ مستوى "القوى المتوسطة" الخطيرة، رغم عدم استقرار هذه الدول. ولا يبدو أن التقدير الأمريكي بشأن جنوب أفريقيا بعد النظام العنصري قد غير رؤيتها العامة للمنطقة.

نقيضاً لذلك، تعتبر البلدان العربية وإيران قوى خطيرة "احتمالاً"، بسبب حدة المشاعر الشعبية- رغم صداقة النظم التى تحكم للغرب- الأمر الذي يجبرها إما على خطاب قومي أجوف أو على تحولات ذات طبيعة ديماغوجية يصعب احتواؤها. وحدها الأنظمة المتخلفة في شبه الجزيرة العربية (السعودية والكويت والإمارات) تستثنى من هذه القاعدة. وأذكر بأن سقوط شاه إيران يظل درساً بليغاً محفوراً في الذاكرة السياسية الأمريكية، وهذه القناعة الأمريكية (والغربية) بشأن الدول العربية وإيران ليست نتاجاً مصطنعاً لأنها تعكس حقيقة واقعية. ولا شك أن الصهيونية تستغل هذه الحالة في العمق لتحاول أن تخلق مناخاً من العداء الفعلي لدى الغرب تجاه العرب والمسلمين عموماً.

أما بالنسبة للشعوب "الشرقية" الأخرى، في الهند وجنوب شرقي آسيا، فإن الولايات المتحدة تبقى "حذرة ومتشككة"، رغم أن البرجوازيات المحلية تبدو هنا متحكمة بالأوضاع على المدى المتوسط، رغم الفشل في سيريلانكا الذي أسلمها إلى الحرب الأهلية، ورغم الحركات الاستقلالية الصاعدة في الهند (قضية السيخ معبرة هنا).

على أن انفجار الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ قد أضاف مصدراً إضافياً إلى قلق واشنطن، فهذه الأزمة كشفت هشاشة النجاح الاقتصادي في إطار رأسمالية التخوم حتى اهتزت نظم الحكم التي أخذت تفقد مشروعيتها القائمة سابقاً على هذا النجاح المحدود والمزيف.

إن أهمية العالم الثالث في استراتيجية الهيمنة الأمريكية هي منبع التفكير العسكري الدائم في "وسائل التدخل المناسبة". وتمتلك الولايات المتحدة اليوم تجربة طويلة عمرها ٤٠ سنة من التدخلات المستمرة متعددة الأشكال. ونتائج هذه التدخلات مختلطة.

فكلما كان التدخل يرتدي صيغة انقلاب أو عملية عسكرية سريعة ضد بلد صغير كانت النتيجة نجاحاً لا جدال حوله. ولائحة الانقلابات لا تحصى (منذ إعادة الشاه إلى إيران سنة ١٩٥٢ وقلب نظام أربنز في غواتيمالا سنة ١٩٥٤) ويمكن التذكير بعملية غرانادا (١٩٨٨) وبنما (١٩٨٩) بين آخر التدخلات العسكرية من

النوع المشار إليه. وكان نجاح الانقلابات العسكرية يزداد سهولة، إما بسبب كون بعض ضحاياه من الأنظمة يفتقر إلى دعم شعبي حقيقي، أو لأن النظام المخلوع قد استهلك نفسه بعد أن استهلك الطاقة الشعبوية التي استند إليها (إندونيسيا ١٩٦٦، غانا ١٩٦٦، مصر ١٩٧٠ الخ..).

وأثبتت حرب الخليج أنها مكلفة مالياً طالما أن الأزمة تظل محصورة في أطر الحرب "الكلاسيكية" (جيش ضد جيش من دون تعبئة شعبية في المعركة). بعكس ذلك كانت نتائج التدخلات تسفر عن التعادل عندما كانت الأزمة تتدرج في إطار المجابهة بين الشرق والغرب. هنا تبدو الحرب الكورية نموذجية. يبقى أن التدخل لم يكن يعطي الولايات المتحدة نتائج لامعة كلما كانت السلطة الضحية للعدوان الأمريكي (أو الغربي عموماً) تتمتع بمشروعية قومية وشعبية. ذلك هو بالطبع نموذج فيتنام الذي دفع بعمق الوعي الأمريكي وشاع تحت اسم "العرض الفيتنامي "Syndrome du Vietnam". "لقد تخلصنا أخيراً من العقدة الفيتنامية"، هكذا أعلن "بوش" في أول كلام له بعد انتصاره ضد العراق. وتلك أيضاً حالة كوبا (الانسحاب المزري في خليج الخنازير سنة ١٩٦١)، وعملية السفارة الأمريكية في إيران (١٩٨٢)، وحال التدخل في لبنان في السنة ذاتها. والأمر كذلك، إلى حد ما، في نيكاراغوا والسلفادور وأنغولا وموزمبيق، رغم هزيمة الساندينيين في الانتخابات، وحالة التآكل في الحركة الشعبية لتحرير أنغولا وفريليمو في موزمبيق. لأن هؤلاء الأعداء- كما تصفهم واشنطن- لم يهزموا نهائياً بعد، ولم يحصل خصومهم الرجعيون العاملون لحساب الولايات المتحدة على حد أدنى من المشروعية.

ليست الولايات المتحدة قوة لا تهزم إذن، ومقاومة شعوب العالم الثالث لهيمنتها هي "عقب أخيلها".

إن التفكير العسكري في الولايات المتحدة ما زال منشغلاً بمسألة لا حل لها في الحقيقة بالنسبة للإمبريالية، وهي: كيف يمكن النضال الفعال ضد انتفاضة شعوب التخوم في وجه نظام لا يمكن لها أن تقلبه.

ويبدو أن دروس الهزائم، بالدرجة الأولى في فيتنام وفي أماكن أخرى كذلك، قد أقنعت الاستراتيجيين السياسيين بأن الخيار الأفضل هو خيار الضرب بسرعة قبل أن يتبلور بديل شعبي. الظرف السياسي والأيديولوجي الراهن ليس مهدداً. فحالة الإنهاك التي يعيشها التيار الشعبوي الجذري الذي نما في الستينيات، وانهيار "الاشتراكية القائمة فعلياً" لم يخل المكان لبديل وطني شعبي جديد يستجيب لتحديات زماننا، بل على العكس فتحت الطريق لحركات ماضوية (الأصوليات الدينية والعنصريات الإثنية الخ...) تضعف طاقات شعوب العالم الثالث التي تشكل أكثرية البشر. من هنا الانطباع "بهامشية" الدور التاريخي لهذه الشعوب، الذي يفيض من الأيديولوجيات المعادية للعالم الثالث. وذلك هو السبب الذي دفع البنتاغون إلى إشهار نظريته المسماة "الأزمات ذات التوتر المنخفض". المطلوب إذن استمرار حالة الضعف الراهنة في العالم الثالث عن طريق تشجيع الحركات الماضوية المشار إليها وتغذية الأزمات الإقليمية التي قد تنجر إليها بلدانه في سبيل "ترك الأوضاع تتعفن" أطول مدة ممكنة. من هنا يمكن فهم مناورات العربية السعودية- الحليف المخلص لواشنطن- في تمويل الحركات الإسلامية التي تقدمها وسائل الإعلام الغربية بوصفها خصماً "أساسياً" للغرب، وتشجيع الغرب الذي دعم حرب العراق ضد إيران يندرج هو أيضاً في هذه الزاوية. وقد وضعت استراتيجية إدارة الأزمات ذات التوتر المنخفض من أجل زعزعة الأنظمة التقدمية- بدرجات مختلفة طبعاً- في نيكاراغوا وأنغولا وموزمبيق وأثيوبيا. الوسيلة هنا تمثلت في دعم خصوم هذه الأنظمة، الكونترا والأونيتا والرينامو والانفصاليين الأريتريين والتيغري. ويجب الاعتراف بأن هذه الاستراتيجية قد أعطت نتائجها. وهي قادرة على إعطاء المزيد طالما ظلت القوى الوطنية الشعبية "معطوبة" بعدم دقة مشروعها الخاص وتشوهها الأيديولوجي. ولكن ما الذي سيحصل إذا ما جرى تجاوز لهذه الحدود، خاصة إذا حصل هذا في بلد كبير؟.

حتى الآن البنتاغون لم يضع تصوراً تقنياً لاحتمال التدخل العسكري طويل الأمد إلا تجاه بلدين: المكسيك والفيليبين. خارجهما يبدو أن شبح "الحرب القذرة"، غير المقبولة سياسياً يشل القرار الأمريكي. يبقى أن نشير إلى أن الحرب التقليدية-

كتلك في الخليج- لم تعد تعتبر "أزمة ذات توتر منخفض"، وتثبت أن باستطاعة الولايات المتحدة أن تخرج بسهولة من حدود التخطيط الذي يتجه تفكيرها العسكري في وجهته. هذا الخيار يهدد بالانزلاق سريعاً نحو المجزرة، وكما أظهرت حرب الخليج فإن هاجس تجنيب الجيوش الأمريكية المواجهات الأرضية يقود بصورة مستقيمة إلى مفهوم للحرب يفترض التدمير الكامل للبلد الخصم ولشعبه حتى ولو كان هذا عاجزاً عن تهديد الأمن الأمريكي. يجرى الانتقال من توازن الرعب الذي أسسه الردع النووي نحو التعبئة المنهجية للاتوازن. ويخطئ من يقلل في العالم الثالث من أهمية الخطر أو من يستبعد خيار المجزرة. فتاريخ الغرب قدم نماذج كثيرة منها. وأضيف بأن هناك مجموعات "لوبي" قوية تنشط في الولايات المتحدة في صالح خيار "الحروب التقليدية" وتدافع من أجل التخلي عما تعتبره وهم إدارة حروب "ذات توتر منخفض". إن المصالح الاقتصادية والمالية للمجمع العسكري الصناعي بحاجة إلى أن يعطي التسلح المعقد الأولوية، في حين أن الحرب خفيضة التوتر تستوجب إعادة بناء قوى عسكرية بسيطة.

على كل حال، طالما أن الأزمات في العالم الثالث هي على ما هي عليه، تزعزع ولكن لا تهدد فعلياً، فإن الهيمنة الأمريكية لا تشعر من جانبها بخطر جذري يتهددها. وكما يقول خبراء السياسة الأمريكيون: "الفوضى مزعجه ولكن لا تشكل تهديداً".

فشل استراتيجية الاتحاد السوفيتي السابق في مواجهة المشروع الأمريكي

إن الالتباس وعدم اليقين الذي يطبع الخيارات الاستراتيجية، السياسية والعسكرية، للولايات المتحدة تجاه العالم الثالث تعيدنا إلى الجدل الدائم في قلب النخبة الأمريكية القائدة بين مؤيدين للخيار المسمى "بالبحري" والخيار المسمى "بالائتلافي". وكما رأينا فإن هذا التمايز لا يفصل التيارين إلى ما يسمى بتسرع "انعزاليين" و"كونيين". لأن كلا الطرفين يقعان ضمن سياسة الهيمنة العالمية. لكن التيار الأول يظن بأن السيطرة على البحار والأجواء كافية لتأمين هذه الهيمنة

وإزالة خطر التمرد عليها، سواء عن طريق انتفاض بلدان العالم الثالث أو عبر الخصم الكوني الوحيد (الاتحاد السوفيتي في تلك الأيام).

ومسألة دور الحلفاء في التحالفات التي نسجتها الولايات المتحدة من أجل ضمان هيمنتها العالمية تُطرح بصيغ مختلفة بشدة حسب ما إذا كانوا حلفاء غربيين "أوربيين ويابانيين" أو أنظمة من العالم الثالث. الحلفاء الغربيون أساسيون وثابتون. والحق يقال: لم يكن من الممكن أن تبسط الهيمنة الأمريكية دون موافقة هؤلاء. فالتهديد السوفيتي المزعوم شكل مبرراً لهذا التحالف-التحالف الأطلنطي- والمعاهدة الأمريكية اليابانية. وفي الحقيقة فإن هذا التهديد لم يوجد في أي يوم من الأيام فعلياً، ففي سنة ١٩٤٥ كان "ستالين" قد تخلى منذ زمن طويل عن محاولات تصدير الثورة خارج القطاع الدفاعي- وفق المفاهيم الاستراتيجية لتلك المرحلة- أي أوربا الشرقية. وبالمناسبة فقد جرت مناقشة هذه المسألة وقبولها من جانب الشركاء الغربيين في يالطا. ولم تخطر في بال الاتحاد السوفيتي ولا مرة فكرة "غزو" أوربا الغربية أو اليابان. وكما نعلم اليوم فإن واشنطن هي التي وضعت استراتيجية الحرب الباردة.

الاستراتيجية الستالينية السوفيتية ظلت دفاعية بدقة، وخليفته "بريجينيف" (بعد "خروتشوف" الانتقالي) تابع هذا الخط العام رغم أن الاتحاد السوفيتي كان قد أنجز اللحاق بالولايات المتحدة في سباق التسلح النووي والبالستي، فقط في السبعينيات وبثمن اختناق تطوره الاقتصادي. وظل هذا الخيار يطمح إلى نفس الهدف، أي فصل أوربا عن السياسة الأطلنطية من أجل كسر الهيمنة الأمريكية، على الرغم من أن سياسة "بريجنيف" قد لعبت في مواجهة التحالف الأطلنطي، الذي لم يتزعزع رغم كل شيء، ورقة "الضغط" على أوربا عن طريق بناء تحالفات عسكرية مع بعض بلدان العالم الثالث، كتذكير الأوروبيين "بانكشافهم" طالما أن إمداداتهم من نفط الشرق الأوسط يمكن أن تقطع يوماً. بعد فشل ابتسامات "خروتشوف" كان لا بد من الاستمرار في هذا الطريق. إلا أن هذا الخيار لم يقترح على الإطلاق أكثر من ذلك، ولم يقترح على الأخص إلحاق أوربا الغربية بإمبراطورية الكرملين. ولا مفر من الاعتراف بأن هذا الهدف لم يتم بلوغه. والمحاولتان السوفيتيتان-

بالابتسامة وبالعصا- فشلتا كلاهما وظلت الأطلنطية الأوربية ثابتة لا تتزعزع. يبقى أنه من المفيد طرح السؤال حول معرفة أسباب استمرار الأطلنطية رغم كل العواصف، وأسباب استمرارها الآن على الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي.

إن التحالف الأمريكي الأوربي الياباني الذي يشكل القاعدة الأساسية للهيمنة العالمية للولايات المتحدة سيدوم بقدر ما تدوم الخلفيات المعادية لموسكو عند حلفاء واشنطن التابعين. "والكتلة الأوروآسيوية" (أوربا وروسيا والصين) هي في الحقيقة الكابوس الأمريكي الدائم. وقد أدركت الولايات المتحدة بذكاء أن تخلي روسيا عن الطنطنة "الاشتراكية" لا بد أن يؤدي إلى تآكل هذه الخلفية طبيعياً مع الزمن. وبالتالي فلا بد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف، وجدتها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث ومقولات "الديمقراطية" و"حقوق الأقليات" الخ.. من ضمن عملية التلاعب بصيغها، وتؤدى هذه الوظيفة بنجاح، حتى الآن على الأقل فيما يبدو. التحالف الأساسي، الأمريكي- الأوربي- الياباني، يستوجب استراتيجية "ائتلافية"، ويهمش النظريات "البحرية".

والخبراء يبررون هذا الخيار بالتذكير بدروس التاريخ. فالهيمنة الإنكليزية العالمية كانت، بمفاهيمها الأساسية، بحرية، وتشمئز من فكرة تدخل الجيش الإنكليزي في القارة الأوربية، مكتفية بإدارة هذه الأخيرة بوسائل دبلوماسية ("التوازن الأوربي"). وقد أثبت التاريخ لاحقاً أن هذه الاستراتيجية لم تعط النتائج المرجوة إلا في حال استتباب التوازن الأوربي. وما إن كان باستطاعة جيش الإمبراطورية الألمانية أن يهدد روسيا وفرنسا حتى اختل التوازن وكان على حرب ١٩١٤- ١٩١٨ أن تثبت أن نظرية الإنكليز البحرية، "بريطانيا تحكم البحار"، قد فقدت أهليتها. على أن هذه الحجج- التي كانت مقبولة- لم تكن حاسمة برأيي. فجهد أوربا الغربية، التي تحن إلى ماضيها، والتي تمسكت بإعادة بناء جيوش عصرية بعد سنة ١٩٤٥، ساهم في فرض هذه الاستراتيجية الائتلافية. وتعاقب في بذل هذا الجهد كل من فرنسا وبريطانيا العظمى، ثم ألمانيا الغربية بعد أن تحررت "من عقدة هزيمتها".

الاتحاد السوفيتي، من جهته، "تكيف" بصورة ثابتة مع هذه التحولات في السياسة الأطلنطية. واكتفى في مرحلة أولى-في زمان "ستالين"- بحالة انكفاء، مركزاً جهده على تقديم جواب نووي جديد في فنه العسكري. وأعتقد، في مرحلة لاحقة، أن باستطاعته تحدي قوة الهيمنة الأمريكية عن طريق انتشار عسكري شامل، معزز ببعض التحالفات الهشة هنا أو هناك، حيث سمحت الأوضاع، في العالم الثالث. وبدل إقناع أوربا بعبثية نهجها الأطلنطي سهل خيار العسكريين السوفيت هذا تأييد صورة الخطر لديها.

على المستوى الداخلي للتحالف اقتضى هذا الخيار الائتلافي تقديم جواب لمسألة "المشاركة" حسب التعبير الدارج- أي "اقتسام عبء" الدفاع. وهو، ولو كان متخيلاً، يستوجب مساهمة مالية من قبل الحلفاء. وقد طلبت هذه المشاركة رسمياً في مناسبات عديدة، ولكن على مستوى الخطاب فقط. إلا أنها طالبت فعلياً، بمال حقيقي رنان، للمرة الأولى بمناسبة حرب الخليج. وتلك واقعة مهمة يستشف منها علاقة ضعف في الموقف الأمريكي، ضحية الأزمة العامة. ولكن يمكن أن يُرى فيها أيضاً علامة استغلال ذكي للأطلنطية الأوربية المجتمعة مجدداً ضد خصم محتمل من العالم الثالث، ولا شك أن حروب يوغسلافيا ستؤدي بدورها إلى مزيد من التنازع حول توزيع المسئوليات المالية لتغطية نفقاتها البالغة.

إن مشكلة الاستراتيجية السياسية/ العسكرية لدعم الهيمنة الأمريكية في مواجهة بلدان العالم الثالث تطرح بصورة مختلفة. فالنهج الأمريكي هنا "بحري" أكثر مما هو "ائتلافي". ولا شك أن الامتدادات المقاربة للقوى العسكرية الحليفة للولايات المتحدة موجودة، وأحياناً تكون مهمة على مستوى رسمي، حيث إن حكومات العديد من هذه البلدان تشكل حلفاء مخلصين وتحصل، بهذه الصفة، على مساعدات في مجال التسلح. إلا أن هناك حدوداً تقلص آفاق ودور هذه الامتدادات، والاستثناءات هنا هي إسرائيل وتركيا وأستراليا ونيوزيلاندا. وهذه سنعود إليها لاحقاً. أول هذه الحدود تشكله هشاشة كل الأنظمة في العالم الثالث وعدم استقرارها. مرة أخرى أشير إلى أن مثال انهيار نظام الشاه في إيران، أحد أقوى القوى العسكرية في الشرق الأوسط، لا يزال يسكن عقول استراتيجيي البنتاغون.

الحد الثاني تشكله النزاعات الإقليمية التي تميل الحكومات إلى إعطائها الأولوية لأسباب عديدة منها: توقع خطر حقيقي قد يشكله أحد الجيران، أو إرث من المطالب الحدودية غير المتفق عليها، أو ديماغوجية قومية بسيطة وصرفة تهدف إلى تعويض الفشل في التنمية على حساب التكيف لمقتضيات منطق المشروع الأمريكي، والإشكال الهندي-الباكستاني يقدم نموذجاً معبراً عن هذا النوع من الحالات. فالدعم الأمريكي للأنظمة العسكرية المتعاقبة على الباكستان لم يتضاءل مرة بل شكل عاملاً مهماً من عوامل التدخل الغربي في أفغانستان. ولكنه لم يمنع الباكستان من رفض المشاركة في الحصار المضروب على الصين، حتى قبل زمن التقارب بين واشنطن وبيجين ابتداء من السبعينيات. هنا كانت الباكستان تعطي الأولوية لأزمتها مع الهند التي كانت بدورها خصماً للصين بسبب التبت والحدود في الهملايا. والحد الثالث والأساسي هو أن الرأي في العالم الثالث قد فرض على العموم "حياداً" نشيطاً نسبياً وحقيقياً في الأزمة بين الشرق والغرب. ومنذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ اتخذت دول آسيا وأفريقيا في هذا المجال موقفاً مبدئياً لم يتغير تقريباً. ومشاريع حصار الاتحاد السوفيتي والصين عبر سلسلة من المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية كامتداد للأطلنطي-السانتو في الشرق الأوسط (بأشكاله المتعددة من حلف بغداد إلى البيان الثلاثي سنة ١٩٥٠ الخ...) وآسيان في جنوب شرقي آسيا- لم تعط كل الثمار المرجوة التي انتظرتها واشنطن. بعضها جرى التخلي عنه ببساطة، وتحديداً المشاريع المتعلقة بالشرق الأوسط (على الأقل لفترة معينة لأنها استعادت بعد حرب الخليج مكانتها في سياق مشاريع الاستراتيجية السياسية العسكرية الأمريكية). كذلك اضطر الأمريكيون إلى القبول بالحياد الهندي. البعض الآخر- آسيان مثلاً- لم يبلغ كامل الأهداف التي أرادتها واشنطن.

الاستراتيجية السياسية- العسكرية للولايات المتحدة في العالم الثالث تظل مبنية على وجودها البحري الكثيف والمتحرك، والمدعوم بشبكة قواعد بعيدة عن المناطق كثيفة السكان، مثل قاعدة دييغو غارسيا. وكما رأينا، فإن هذه الاستراتيجية، الفعالة في فرضية "التدخل السريع" (كما أثبتت حرب الخليج)، لن تكون بالضرورة على مستوى ما يتطلبه تدخل قد يطول كثيراً. ومنذ حرب الخليج

يتحول البنتاغون في هذا الميدان نحو مفهوم للمجزرة عن طريق القصف الكثيف من دون تدخل على الأرض.

مكانة منطقة الشرق الأوسط في المشروع الأمريكي

يشكل الجنوب العربي- الإيراني "المنطقة الأولى" في طرف النظام الرأسمالي. وهي "أولى" بمعنى أنها المنطقة الوحيدة المتاخمة مباشرة للشمال في الجزء الشرقي من الكرة الأرضية. (المكسيك وجزر الكاريبي وحدها لها موقع مماثل في الجزء الغربي من الكرة بمحاذاة كتلة الولايات المتحدة- كندا). اليابان مثلها مثل أستراليا تقع- على عكس ذلك- في منطقة يبدو معها وكأنها هي المعزولة. منطقتنا تتاخم أوربا على مسافة تقل عن عشرين كيلو متراً في جبل طارق وأقل من ساعة طيران من تونس. وتتاخم روسيا عبر الامتداد الحدودي مع القوقاز وآسيا الوسطى. وهي "أولى" أيضاً بمعنى أن نفطها حيوي لأوربا واليابان.

إن هذا الموقع الجغرافي الخاص يفرض النظر في مواقف أوربا والدول المكونة لها في مواجهة جنوبها المتوسطي والعربي. حتى سنة ١٩٤٥ كان للقوى الأوربية المختلفة سياساتها المتوسطية الخاصة بها. وغالباً ما كانت سياسات خلافية. بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد لبلدان أوربا الغربية سياسة متوسطية خاصة بكل منها، ولا مشتركة بينها، سوى تلك التي يفرضها الالتحاق أو الانحياز للولايات المتحدة. يبقى مع ذلك أن بريطانيا وفرنسا اللتين تمتعتا بمواقع استعمارية في المنطقة، قادتا معارك خلفية من أجل الحفاظ على امتيازاتهما. بريطانيا العظمى امتنعت منذ سنة ١٩٥٤ عن مثل هذه المعارك حول مصر والسودان، وبعد فشل مغامرة العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ تخلت عن نفوذها الخاص في المنطقة، بما في ذلك بلدان الخليج الساحلية. أما فرنسا التي خرجت من بلاد الشام منذ ١٩٤٥ ورضيت باستقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ فما تزال تحتفظ بحنين ما إلى نفوذها في المغرب ولبنان، تشجعها على ذلك الطبقات القائدة على الأقل في المغرب وتونس ولبنان.

وبموازاة ذلك لم يحل البناء الأوربي سياسة مشتركة محل انسحاب القوى الاستعمارية. ونتذكر أنه لدى إعادة تقويم أسعار النفط، بعد الحرب العربية- الإسرائيلية سنة ١٩٧٣ اكتشفت أوربا المجتمعة من جديد أن لها "مصالح" في المنطقة. إلا أن هذا الاستيقاظ لم يتمخض عن مبادرة مهمة ما من جانبها، مثلاً مبادرة بشأن المشكلة الفلسطينية. لقد ظلت أوربا، في هذا المجال كما في مجالات أخرى عديدة، مهذبة وضعيفة الثبات. إلا أنه قد تحققت مع ذلك بعض الخطوات إلى الأمام في اتجاه استقلالية ما إزاء الولايات المتحدة، خلال السبعينيات، توجت في قمة البندقية سنة ١٩٨٠. إلا أن هذه لم تتثبت بل أخذت في التآكل خلال الثمانينيات، وما لبثت أن زالت مع سياسة الالتحاق بواشنطن التي اتبعت خلال أزمة الخليج. كذلك فإن المفاهيم الأوربية المتعلقة بمستقبل علاقات أوربا مع العالمين العربي والإيراني يجب أن تدرس انطلاقاً من تحليلات محددة خاصة بكل دولة أوربية.

لم يعد لبريطانيا سياسة متوسطية أو عربية خاصة بها في هذا المجال، كما في المجالات الأخرى. أخذ المجتمع الإنجليزي بكل تعبيراته السياسية (المحافظين والعمال) خيار الانحياز غير المشروط للولايات المتحدة. والمسألة هنا تتعلق بخيار تاريخي رئيسي يتجاوز بعيداً الحالات الظرفية. وهو يفترض في النهاية تشكيل كتلة من الشعوب الناطقة بالإنكليزية (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا) التي تتشاطر بلا تحفظ الانتماء إلى قيم الرأسمالية والديمقراطية البرجوازية الملازمة له، ويشعرون فوق ذلك بتضامن عميق في مواجهة كل الثقافات البشرية الأخرى. وكان "ديغول" السياسي الأوربي الوحيد الذي فهم أن هذا الخيار الرئيسي لا يمكن أن يلائم مشروعاً أوربياً مستقلاً، لذلك لم يعد يبحث عن انضمام إنكلترا رسمياً إلى هذا المشروع. إلا أن الأمر لم يكن كذلك، وهو ما أظهرته حرب الخليج بامتياز. اليوم تعزز مشاركة بريطانيا في المؤسسات الأوربية خضوع أوربا لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية.

أما ألمانيا فلا تملك سياسة عربية ومتوسطية أفضل من سابقتها لأسباب مختلفة. ولعلها لا تبحث عن تطوير سياسة كهذه في المستقبل المنظور. فالضعف

الذي كانت تستشعره نتيجة انقسامها ووضعيتها دفعها لتكريس كل جهودها من أجل التطور الاقتصادي، قابلة في الوقت نفسه بموقع سياسي منخفض وفي ظل ملتبس للولايات المتحدة والسوق الأوربية المشتركة في آن معاً. والوحدة الألمانية الحديثة واستعادتها لسيادتها الدولية الكاملة لن تؤديا إلى تعديل هذا السلوك، بل على العكس إلى إظهار تعبيراته بصورة أكثر بروزاً. والسبب هو أن الامتصاص الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا الديمقراطية سابقاً سيظل الهدف الأول للجهود الألمانية خلال السنوات القادمة. وفوق ذلك فقد اختارت القوى السياسية المهيمنة (المحافظون، الليبراليون والاشتراكية الديمقراطية) أن تعطي الأولوية لتوسع الرأسمالية الألمانية في أوربا الوسطى والشرقية. وبالتالي فهي تقلص الأهمية النسبية لأية استراتيجية أوربية مشتركة على المستوى السياسي كما على مستوى الاندماج الاقتصادي.

المواقف الفرنسية أكثر تميزاً وأقل حسماً. ففرنسا هي في نفس الوقت بلد أطلسي ومتوسطي، وهي وريث لإمبراطورية استعمارية وأحد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، ولم تكف عن اعتبار نفسها قوة كبيرة رغم أن الواقع الاقتصادي والمالي لا يؤمن لها فعلياً هذه الوضعية.

وقد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في العقد الأول بعد الحرب أن تحتفظ بالمواقع الاستعمارية لبلدها وتحديداً في أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوبي الصحراء، وكذلك في الهند الصينية، عن طريق مزايدة أطلنطية معادية للشيوعية وللسوفيت. إلا أنها مع ذلك لم تحصل على دعم صادق من واشنطن، كما أظهر ذلك الموقف الأمريكي خلال العدوان الثلاثي ضد مصر ١٩٥٦. كانت السياسة المتوسطية والعربية لفرنسا، بحكم الوقائع ذاتها سياسة تراجعية.

"ديغول"، من جهته تخلص من هذه الأوهام الاستعمارية وأمريكية التوجه في آن معاً، وصاغ مشروعاً طموحاً، مثلث الأبعاد، قوامه عصرنة الاقتصاد الفرنسي، وقيادة نهج استبدال استعمار جديد مرن بالأشكال القديمة المتخلفة للاستعمار، وأخيراً تغطية نقاط الضعف الملازمة لأي بلد متوسط مثل فرنسا بالاندماج الأوربي. وفي هذا الخيار الأخير فهم "ديغول" أوربا بوصفها قادرة على تحقيق استقلاليتها إزاء الولايات المتحدة ليس فقط على المستوى الاقتصادي والمالي، بل

وكذلك السياسي والعسكري في نهاية المطاف. كما أدرك إمكانية انضمام الاتحاد السوفيتي إلى البناء الأوربي (أوربا من الأطلنطي إلى الأورال). وكان "ديغول" يستشف- ببعد نظر أكيد- التليين التدريجي للنظام السوفيتي- "التقاء النظامين"- ولم يكن يبدو مقتنعاً بأن تصوير الاتحاد السوفيتي شيطاناً هو أمر شريف وحسن النية، بل رأى فيه وسيلة تؤكد الولايات المتحدة من خلالها هيمنتها وإلحاق أوربا الغربية المرعوبة بها، هذا المفهوم الجيوستراتيجي للبناء الأوروآسيوي في مواجهة القارة الأمريكية الشمالية الذي لم يكن ليعجب واشنطن حتماً، كان يفرض اتباع سياسة عربية من قبل فرنسا متميزة عن المنطق العسكري البحت لدور منطقة المتوسط-الخليج في استراتيجية حلف شمال الأطلنطي، ومتمايزة تجاه إسرائيل، الأداة الأمريكية في إطار هذه الاستراتيجية العسكرية.

إلا أن الديغولية لم تستمر بعد مؤسسها وعادت القوى السياسية الفرنسية، إن في اليمين الكلاسيكي والتيارات التي تدعي الديغولية، أو في اليسار الاشتراكي وريث الانحياز للأطلنطية والصهيونية، تدريجياً إلى المواقع السابقة على أزمة سنة ١٩٥٨ وضاقت رؤيتهم للبناء الأوربي إلى حدود "السوق المشتركة"، والمواجهة الفرنسية الألمانية (لدرجة الشعور بالمفاجأة والقلق في باريس عندما تحققت الوحدة الألمانية) وأخيراً الدعوة الملحة لبريطانيا للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة (متناسين أن إنكلترا ستكون حصان طراودة للأمريكيين في أوربا).

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الانزلاق إلى تخلي فرنسا عن أي سياسة عربية جديرة بهذا الاسم أي التخلي عن أية سياسة تتجاوز الدفاع البسيط عن المصالح الاستعمارية الجديدة المباشرة في أفريقيا الشمالية وجنوبي الصحراء، حتى ولو غطيت بخطاب ثقافي عن "الفرنكوفونية". على المستوى السياسي تتصرف فرنسا في العالم العربي كما في أفريقيا جنوب الصحراء وكأنها قوة مساندة إضافية لاستراتيجية الهيمنة الأمريكية. وفي هذا الإطار تحديداً يجب إعادة وضع الخطاب الفرنسي المتوسطي الجديد الهادف إلى إلحاق دول المغرب بالقاطرة الأوربية (على طريقة إلحاق تركيا)، بشكل يقطع الطريق على التقارب الوحدوي العربي، في حين يترك المشرق للتدخل الإسرائيلي الأمريكي. ولا شك أن الطبقات المغربية القائدة

مسؤولة عن التعاطف الذي تبديه إزاء هذه المشروع. إلا أن أزمة الخليج قد وجهت ضربة جدية للمشروع وأكدت الجماهير الشعبية في أفريقيا الشمالية قوة عروبتها وتضامنها مع المشرق، كما كان متوقعاً منها.

ولن أتناول هنا دراسة مواقف الدول الأوربية الأخرى، مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، التي قدمت تحليلاً لها في مكان آخر.

ومن زاوية استراتيجية وسياسة المشروع الأمريكي ليست المنطقة مرادفاً للوطن العربي، بل تضم مجموع العالم العربي وبلدان الحوض الأعلى للنيل والقرن الإفريقي (إثيوبيا والصومال وكينيا وأوغندا)، وبلدان شواطئ الخليج وبحر عمان (إيران، أفغانستان، وباكستان). بوصفها مركز الإنتاج النفطي الحيوي لبقاء الغرب والجناح الجنوبي لأوربا وروسيا وقلب العالم الإسلامي، وبؤرة الشعور القومي العربي، فإن هذه المنطقة تعتبر أساسية في استراتيجية الهيمنة الأميريكية كما رأينا في الفصول السابقة. حتى الآن كانت أوربا تدعم مفهوم الولايات المتحدة هذا وتنحاز إلى استراتيجيتها وحتى إلى تكتيكها، وبعد حرب الخليج تعزز هذا أكثر من أي يوم مضى. وكانت القوى الغربية تصطدم في هذه المنطقة بالدعم الذي كان الاتحاد السوفيتي يقدمه للحركات القومية الجذرية حتى لحظة انهياره التي برزت جلية في حرب الخليج.

ومن وجهة نظر الجنوب، فإن جيوستراتيجية الهيمنة الأمريكية مرفوضة من قبل شعوب المنطقة وحركاتها السياسية الجذرية التي تعبر عن التطلع إلى الاستقلال والتطور.

إلا أن دول العالم الثالث لم يكن لديها الاتساق الاجتماعي والأيديولوجي ولا الثبات السياسي الكافي ولا القدرة الاقتصادية العسكرية التي تؤهلها لمواجهة هذه الاستراتيجية باستراتيجية استقلالية خاصة تمتلك رؤيتها الخاصة بتنظيم العالم. والطبقات القائدة التي تحتكر السلطة في معظم هذه الدول تتخذ غالباً مواقف كمبرادورية، بل وتمارس مشاركة فاعلة في إلحاق شعوبها. وقد حاولت الأنظمة القومية الراديكالية التي وصلت إلى سدة المسؤولية في السلطة هنا أو هناك أن تصد الهيمنة الأمريكية الأوربية. وكانت أحياناً تنجح في ذلك. إلا أن هذا النجاح

كان يقع في حدود لا تكفي لجعل الغرب يقبل نهائيا باستقلال المنطقة. ويبدو مع مرور الوقت أن الدعم السوفيتي كان يشكل العنصر الأساسي في هذه النجاحات المؤقتة.

وهذه المنطقة ليست متجانسة على أي صعيد وطني أو اقتصادي مع ذلك، وبالرغم من ماضيها الذي لا يختلف عن ماضي الشعوب الأخرى، فإن العرب والأفارقة والإيرانيين لا يعتبرون بعضهم أعداء تقليديين لبضعهم الآخر. على العكس من ذلك فإن الثقافة السياسية التي نشرتها حركة التحرر الوطني بين هذه الشعوب كانت تركز دائماً على التضامن الذي يوحدها ضد عدو مشترك واحد. وأثر هذه الثقافة- التي تعززت خلال كل مرحلة باندونغ (١٩٥٥- ١٩٧٥)- لم يختف، رغم أن المرحلة الراهنة تشهد بلا ريب انحساراً واضحاً للحركات القومية التقدمية.

إن النظريات السوسيولوجية المسيطرة في الولايات المتحدة التي لا يتمايز عنها لا محللو الجيوسياسة ولا الذين يمارسون السلطة، والتي تصنف العرب والأفارقة السود والإيرانيين على أنهم "خصوم" أبديون بعضهم لبعض، واضعة في الأولوية الوعي الإثني الزائف قبل أي وعي اجتماعي أو أيديولوجي آخر، هذه النظريات تظل على قدر كبير من السطحية بالرغم من أنها تستعار أحياناً من قبل الجامعيين المحليين المغتربين، وبالرغم من أنها تتأكد أحياناً بالممارسات قصيرة النظر للسلطات القائمة.

مع ذلك لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار- حتى في العالم العربي بمفرده- تنوع المواقف والمفاهيم وحتى المصالح. والتعبيرات عن الأزمات هي بدورها مختلفة وتتلقى بدرجات مختلفة جداً فعل العوامل المختلفة. فالخلافات الكلامية مثلاً أو عكسها التصريحات الوحدوية الشمولية وحتى إعلانات "الوحدة" التي يلجأ إليها حكام بعض البلدان العربية بصورة شبه يومية لا يجب أن تعطى من الأهمية أكثر مما تستحق ولا أن تمارس أي مفعول جدي على الشعوب العربية. ولن أعود هنا إلى مناقشة في العمق لقضية "القومية العربية" التي عبرت عن رأيي بشأنها في مجال آخر. أسجل فقط أنه لا بد من معرفة أن الأمة العربية تمتد جذورها في

ماض حي دائما من جهة وتستجيب لتوجه موضوعي مستقبلي من جهة أخرى. إلا أن هذه الأمة ما زالت أمام ضرورة بناء نفسها، لأن تنوع التطورات في الماضي ذاته، وخاصة تسارع تبلور تشكيلات اجتماعية جديدة مختلفة شكلها الاستعمار، قد أنتجا هذه الخارطة السياسية التي نعرفها للعالم العربي الحديث. وتمتلك الطبقات القائدة في هذا مصالح موضوعية في حين أن الشعوب تمتلك أقل بكثير وهي بحاجة ماسة إلى كسر هذا القيد من أجل أن تحقق تقدماً حاسماً. في هذه الظروف لن يكون النضال من أجل الوحدة العربية فعالاً إلا إذا ترافق مع الاعتراف بالتنوع. وقد عبرت عن هذه الضرورة عندما نعت الأمة العربية بكونها حقيقة تاريخية واجتماعية وأيديولوجية ذات مستويين يجد الوعي انعكاسهما في التعبيرين العربيين "القطري" و"القومي". ما هي هذه التنوعات الرئيسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وماذا يمكن أن تجر من خصومات؟

سأعدد هنا فقط بعضها مثل :-

أ- الاختلافات في منطقة المغرب وعلاقاته الداخلية (الخصومة الجزائرية-المغربية).

ب- الاختلافات المتعلقة بالروابط الصحراوية مع بلدان الساحل الأفريقي.

ج- الاختلافات المتعلقة بمسألة مياه النيل.

د- الاختلافات المتعلقة بالسيطرة على البحر الأحمر.

هـ- الاختلافات المتعلقة بقسمة الهلال الخصيب إلى دول خمس (سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق).

و- الاختلافات المتعلقة بالتناقض بين اليمن والعربية السعودية في شبه الجزيرة.

ز- الاختلافات المتعلقة بالإشراف على الخليج ("الخصومة" العربية "الإيرانية").

بالطبع لا يمكن معالجة هذه المشاكل بذاتها في معزل عن ارتباطها بسياسة القوى وتحديداً بسياسة الهيمنة الأمريكية. من وجهة النظر هذه تفرض المشكلة

الإسرائيلية نفسها بوصفها المحور المركزي الفعلي لكل مسألة الشرق، العربي والأوسط.

ومن الواضح أن كل الصراعات والأزمات التي نحن بصددها هنا سواء أكانت الأزمات الاجتماعية والسياسية الداخلية الخاصة بكل بلد في المنطقة أو حالات الخصومة والتحالف التي تشكل هندسة جيو ستراتيجيتها- تطورت على خلفية شبكة ينسجها توسع رأسمالية التخوم. أي "الفشل" الذي أصاب تطورها العاجز بطبيعته عن إشباع الحاجات الأساسية للطبقات الشعبية، والعاجز عن إيصال دول وأمم المنطقة إلى مستوى الشركاء الفعليين في النظام العالمي الذي تنخرط فيه. وفي هذه الحال ستحدد الإجابات السياسية والأيديولوجية لشعوب الجنوب مستقبل هذه المنطقة وموقعها في العالم، خاصة بعد أن استنفدت القومية الجذرية (الناصرية في العالم العربي)، والاشتراكية القائمة فعلياً في الاتحاد السوفيتي السابق، دورها التاريخي. إن طبيعة التحدي المعاصر ستكون إما وهماً إسلامياً أصولياً، أو تبلور مرحلة جديدة على مستوى الوقائع الجديدة، وهي ما أسميها بالوطنية الشعبية.

وقد شكلت حرب الخليج نموذجاً رهيباً لضعف إجابات العالم العربي وإيران وبلدان القرن الإفريقي، وكذلك للعالم الثالث إجمالاً، إزاء تحدي "حرب المائة سنة" الجديدة التي تستعد الرأسمالية المركزية للغرب المتقدم لأن تخوضها ضد شعوب التخوم الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية، تحت رايات وقيادة الولايات المتحدة العسكرية.

وقد سبق أن قدمت في مكان آخر وبشيء من التفصيل تحليلات نقدية- شارحة في بعض الحالات- للمواقف التي اتخذتها الدول العربية والدول الأخرى المعنية- إيران ودول القرن الإفريقي وبعض دول أفريقيا جنوب الصحراء- في شؤون علاقاتها المتبادلة. وللأسف وفي العديد من الحالات المذكورة توصلت إلى استنتاج مر، ألا وهو أن هذه الممارسات والمواقف الشوفينية قصيرة النظر قد ساعدت انتشار نفوذ الاستعمار في المنطقة.

التطورات الأخيرة: تجديد أم أزمة المشروع الأمريكي؟ أفول المشروع الأوربي؟ النضال المطلوب من أجل عولمة متعددة القطبية

يزعم "والرشتاين" في كتاباته الأخيرة أن مرحلة الهيمنة الأمريكية الحقيقية قد انتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي فدخلت في مرحلة أزمتها الأخيرة. ويقدم "والرشتاين" تفسيراً لهذه المفارقة البينة قد يستحق النقاش. يقوم هذا التفسير على النقاط التالية:-

أولاً: إن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٩٠) لم تتسم بالأساس بالثنائية الظاهرة بل اتسمت بهيمنة أمريكية كادت أن تكون شاملة بالرغم من أنها تركت مساحة استقلال ذاتي للاتحاد السوفيتي على شرط أن لا يخرج هذا الأخير عن منطقة النفوذ المسموح له، وأن دبلوماسية موسكو قد أدركت تماماً حدود حريتها في التحرك فتحركت فعلاً في سياق واشنطن.

ثانياً: إن الأسباب التي ضمنت للولايات المتحدة هذه الهيمنة قد تآكلت في المجال الاقتصادي حتى لم يعد لها وجود. فأوربا (وكذلك اليابان) أصبحت قوة اقتصادية كسبت قدرة تنافسية في مواجهة الولايات المتحدة وبالتالي صارت قادرة على السعي إلى تحقيق مصالحها ولو تعارضت في هذا الإطار مع خطط واشنطن.

ثالثاً: إن المرحلة القادمة سوف تتصف إذن باحتداد المنافسة بين قطبين (الأمريكي والأوربي)- أي بمعنى آخر سوف تكون مرحلة ثنائية القطبية بالمعنى الصحيح. بعبارة أخرى سيكون النظام العالمي قد عاد إلى قاعدة غياب الهيمنة.

رابعاً: إن جميع القوى الأخرى (اليابان، الصين، روسيا، العالم الثالث) سوف تضطر إلى الدخول تحت مظلة إحدى الكتلتين، وأن الاحتمال الغالب- في رأي "والرشتاين"- هو أن تلحق روسيا بصفتها طرفاً من الصف الأول بالقطار الأوربي، بينما سيتعزز التحالف الأمريكي- الياباني جاراً من ورائه الصين، وأن المناطق الأخرى للعالم الثالث ستهمش إلى حد كبير.

لي تحفظات عديدة بالنسبة لهذا التحليل هي بالأساس:-

أولاً: إن مغزى التناقضات بين "الاشتراكية القائمة بالفعل" والرأسمالية خلال العقود التي سبقت انهيار السوفيتية والماوية قد تجاوز مجال الثنائية العسكرية

ليشمل مجالات السياسة حتى شجعت حركات اجتماعية احتلت مقدمة المسرح خلال الفترة المذكورة، ولا سيما حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، فأدت إلى تطورات عميقة في بنية المنظومة العالمية نفسها، وهي تغيرات تحول دون العودة إلى ما قبلها. أقول إذن إن فرضية العودة إلى نموذج المنافسة بين قوى استعمارية كبرى تتجاهل ردود الفعل من قبل الشعوب ضحايا العولمة المعنية.. هي فرضية ضعيفة.

ثانياً: إن الولايات المتحدة- ولو إنها فقدت بالفعل أسبقيتها الاقتصادية المطلقة التي اتصفت بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية- تحتفظ بموقع عسكري لا مقابل له على الصعيد الأوربي. وإن دبلوماسية واشنطن قد أدركت تماماً فعالية هذا السلاح من أجل تحويل المنافسة الاقتصادية لصالحها كما سنرى فيما يلي.

ثالثاً: إن التوظيف الماهر لهذا السلاح- من خلال التدخل المباشر في شؤون أوربا- قد أتى بثماره، على الأقل في الأجل القصير، إذ أدى إلى احتداد حدة التناقضات داخل أوربا وإلى تعميق الفجوة بين أوربا وروسيا. وليس هناك ما يدل على أن هذه الإنجازات للخطة الأمريكية ستكون مؤقتة فقط. فإذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه حالياً لتبلور بالتدريج نمطا آخر من العولمة-يختلف بالجوهر عن نمط الثنائية الذي يتصوره "والرشتاين"- ومن التناقضات الرئيسية المترتبة عليها. أطرح إذن نمطاً آخر يتصف باحتداد التناقضات بين المراكز الثلاثة المتحالفة من جانب وبين الأطراف، ولا سيما الصف الأول منها الذي تنتمي إليه روسيا والصين والهند من الجانب الآخر.

رابعاً: إن دخول الصين في سياق تحالف عظيم يضم اليابان وراء الولايات المتحدة يبدو لي قليل الاحتمال.

وأطرح إذن منهجاً آخر لتحليل الواقع الراهن واحتمالات المستقبل. وذلك على ضوء التطورات الأخيرة، أقصد الهجوم المعاكس الذي قامت به الولايات المتحدة من أجل تكريس سيادتها على أوربا نفسها.

أبدأ بلفت النظر إلى أن العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست "عولمة اقتصادية" بحتة، مستقلة، عن إشكالية الهيمنة.

أذكر بهذا الصدد مقالاً بالغ الأهمية كتبه "توماس فريدمان"، أحد مستشاري السيدة "مادلين أولبرايت" في مجلة النيويورك تايمز مجازين بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٩٩. فيكتب بالحرف ما يلي:

"لن تكون فعالية لليد الخفية للسوق دون جمع كف خفي هو الآخر. فلن يكون "ماكدونالد" مربحاً دون "ماكدونيل دوجلس"، صانع الـ ف ١٥ (الطائرة الحربية المعروفة). وإن الكف الخفي الذي يجعل العالم آمنا لتكنولوجيات "سيليكون" فله اسم هو الجيش والطيران والبحرية والمارين كور للولايات المتحدة".

فلنتمتع بخيار المثل اللذيذ، أي اعتبار أرباح "مكدونالد" معياراً لتقدم الحضارة العالمية! نرى أن النخبة الأمريكية الحاكمة تعلم تماماً أن الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، إنما هو خطاب أيديولوجي مبتذل لا أساس علمياً له. وما يجب أن يستنتج من هذا الاعتراف العجيب إنما هو أن الولايات المتحدة سوف توظف موقعها العسكري الاستثنائي من أجل إخضاع الجميع (أي أوربا أيضاً) لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية. بمعنى آخر لن تكون هناك "عولمة" (بالمضمون الأمريكي) دون إمبراطورية عسكرية أمريكية.

وتقوم هذه الاستراتيجية العسكرية/ السياسية على ثلاثة مبادئ هي الآتية:-

أولاً: إحلال الناتو محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسئولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

ثانياً: تكريس التناقضات في داخل أوربا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

ثالثاً: خيار منهج عسكري يكرس "الميزة" المقارنة التي تستفيد الولايات المتحدة منها وهو القصف الجوي دون التعرض للحد الأدنى من الخطر فكان إنزال قوات عسكرية واحتلال العراق الذى تلا ذلك علامة خروج الولايات المتحدة عن هذه الحدود- علماً بأن واشنطن كانت تتصور أن هذا الاحتلال -"الاستثنائى"- سوف يليه فوراً إقامة سلطة محلية حليفة قادرة على السيطرة على البلاد تضمن احترام المصالح الأمريكية. وقد أثبت التاريخ خطأ هذا التصور.

رابعا: توظيف قضايا "الديمقراطية" و"حقوق الشعوب" لصالح الخطة الأمريكية وذلك طالما أتاحت الظروف استغلالها في خطاب موجه للرأي العام.

أقول إن لهذه الخيارات الواضحة نتائج بالغة الضرر. فهي أساليب تلغي كل مصداقية للخطاب من أجل الديمقراطية وحقوق الشعوب بسبب اعتماده على قاعدة "الكيل بمكيالين". فهناك نظم غير ديمقراطية يجب أن تحاكم إذا وقفت عقبة في سبيل تنفيذ المشروع الأمريكي، وهناك نظم غير ديمقراطية هي الأخرى لن تعاقب طالما أنها لا تهدد مصالح رأس المال المهيمن للشركات متعدية الجنسية. هناك شعوب يجب أن تحترم حقوقها- مثل شعب كوسوفو اليوم وشعب التبت غداً- وشعوب أخرى لا حق لها مثل الشعب الفلسطيني أو أكراد تركيا... الخ.

وللأسف الشديد فإن هذه الممارسات تفرغ خطاب الديمقراطية من كل مصداقية، ويتم ذلك طبعاً على حساب المقرطة المطلوبة. أقول إذن إن النضال من أجل الديمقراطية يقتضي بالضرورة محاربة الهيمنة الأمريكية.

وهي أيضاً أساليب تسعى إلى تفكيك المشروع الأوربي. وأطرح هنا السؤال الآتي: هل دخل المشروع الأوربي في مرحلة الأفول؟

سبق أن أشرت إلى غياب تبلور مواقف أوربية سياسية موحدة حقيقية، أي غير متمشية مع أهداف الخطة الأمريكية، فقلت إن بريطانيا سوف تظل تقتفي أثر واشنطن دون تحفظ كأنها تعوض اختفاء هيمنتها العالمية الماضية بتجديد معيشتها بالنيابة! كما قلت إن ألمانيا أصبحت لا تعلق أهمية كبرى على المشروع الأوربي، بل تعطي الأولوية لسياسة توسعية نحو شرق وجنوب شرق أوربا. وأن الولايات المتحدة ترحب بهذا الخيار في مقابل أن تسير ألمانيا في سياق واشنطن على صعيد السياسة العالمية.

ما مغزى هذه الوقائع؟ أليست هي دلائل قاطعة على أن النظم الأوربية لا تعطي في واقع الأمر الأولوية للمشروع الأوربي نفسه، أقصد كمشروع سياسي يسعى إلى تجاوز حدود المشروع كما هو عليه حالياً، وهو مشروع سوق اقتصادية مشتركة بحتة ولا أكثر. أليس معنى ذلك أن الوعي السياسي لدى شعوب أوربا لم يتح بعد تخطي مفهوم "أوربا القوميات" كما يقال.

أعتقد أن هذه الحقائق التي يظهر من خلالها ضعف المشـروع الأوربـي لا تعمل في صالحنا، إذ تعمل لصالح المشروع الأمريكي. لـذلك لا أشـارك رؤيـة "والرشتاين" القائمة على فرضية وجود حقيقي وفعال للمشـروع الأوربـي حتـى يتخطى البعد المركنتيلي البحت للسوق المشتركة فيجعل من أوربـا قـوة سياسـية موحدة فعالة.

بل أذهب إلى أبعد من ذلك وأزعم أن المشروع الأوربي لـن يكـون إلا إذا اكتسب مضموناً اجتماعياً تقدمياً، أي إلا إذا تطور ميزان القوى نحو حلول يسارية حقيقية ليست هي الخيارات التي اتخذتها قوى اليسار الأوربي كما هي حتـى الآن. هذا هو الشرط الذي لا مفر منه لكي يندرج المشروع الأوربي في تطلع يسعى إلى إعادة بناء عالم متعدد القطبية بالمعنى الصحيح. فإذا توافر هذا الشرط لاستطعنا أن نتصور مواقف أخرى من قبل أوربا في مواجهة روسيا والصين والعـالم الثالـث بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص. أقصد مواقف تنبع من تفاهم ودي فتحتـرم استقلالية البلاد والأقاليم المذكورة، وتحل محل المواقف العدوانية السائدة في ظـل الخضوع للمشروع الأمريكي. أتمنى ذلك ولكن أعتقد أن طريق الوصول إليـه لا يزال طويلاً، بالرغم من أنه احتمال موجود بسبب وجود تراث تـاريخي إنسـاني واشتراكي في أوربا لا مثيل له في أمريكا الشمالية.

لذلك تفكر الولايات المتحدة اليوم في تعميم "منهج كوسوفو" واستخدام وسـائل متماثلة من أجل فرض سيطرتها في مناطق أخرى "للشرق". ويكتب بهـذا الصـدد السيد "هنتر"، السفير السابق للولايات المتحدة لدى الناتو من عام ١٩٩٣ إلى عـام ١٩٩٨ في مجلة واشنطن بوست بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٩٩ ما يلي (بالحرف):

"تمثل (كوسوفو) المدخل لمناطق أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى المصالح الغربية :منطقة النزاع العربي/ الإسرائيلي، العـراق، إيـران، أفغانسـتان، بحـر القزوين ودول القوقاز. ويجب اعتبار الاستقرار في جنوب شـرق أوربـا شـرطاً ضرورياً من أجل حماية المصالح الغربية، ودرء مخاطر قادمة مـن أبعـد نحـو الشرق".

مرة أخرى لا إشارة هنا إلى الديمقراطية، ولا إلى حقوق أكراد تركيا أو عرب فلسطين على سبيل المثال. فالإشارة الوحيدة تخص "المصالح" أي النفط والأنابيب وأرباح "مكدونالد"!

أعتقد أن لهذا التصريح أيضاً خطورة بالغة بالنسبة إلى المشكلة التي نحن بصددها هنا، أي مستقبل فلسطين. فما معنى هذه الكلمات؟ أتصور أن لا أحداً منا يفهم منها أن الولايات المتحدة تتجه نحو قصف إسرائيل بالقنابل حتى تقبل سلماً حقيقياً يضمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين العرب إلى وطنهم الأصلي (وهي الحجة التي يقدمها حلف الناتو لتبرير تدخله في كوسوفو) فالتصريح يعني إذن أن واشنطن ستسعى إلى "التخلص" من تلك القوى العربية التي تقف "عقبة" في سبيل تحقيق السلم (الإسرائيلي بالطبع). وما هي تلك القوى؟ حزب الله في جنوب لبنان، وسوريا بالقطع. فلا بد أن ندرك تماماً أن واشنطن تتجه الآن نحو ضرب هذه القوى. ولا شك أن الإدارة الأمريكية ستوظف بهذه المناسبة الحجج السهلة المعروفة مثل "تعصب" حزب الله وغياب الديمقراطية في سوريا. مرة أخرى نشاهد هنا العمل طبقاً لمبدأ "الكيل بمكيالين". إذ لا ترى واشنطن مانعاً في تسليم الحكم للحركات الإسلامية (غير الديمقراطية) طالما أنها لا تهدد تلك "المصالح الغربية" المذكورة. فالحركات الإسلامية الوحيدة التي تحاربها الولايات المتحدة هي حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان.

لعل قارئ هذه السطور سوف يتوصل إلى نتيجة بالغة التشاؤم فيذهب إلى أن الهيمنة الأمريكية لن تُقهر أبداً. وفي مجال المشكلة التي نحن بصددها هنا، أي مستقبل فلسطين، لعله سوف يستنتج أن لا بديل للالتجاء إلى الولايات المتحدة آملاً أن تتوفر لديه قدرة على إقناع واشنطن "بالضغط على إسرائيل". وقد تمظهر هذا الأسلوب في الدعوة المعروفة إلى مصادقة واشنطن لأن" ٩٠% من الأوراق في أيديها" كما قيل. لقد أثبتت التطورات اللاحقة أنه أسلوب غير نافع، بل شجع الصهيونية على مزيد من التوسعية والعجرفة وتكريس التحالف الإسرائيلي/ الأمريكي.

ليس للهيمنة الأمريكية تلك القوة المطلقة، بالرغم من الظاهر. ولعل "والرشتاين" على صواب عندما يزعم أنها تواجه صعوبات متصاعدة وأن هجومها المعاكس الحالي يقوم دليلاً على ضعف موقفها الحقيقي، فهو رد فعل على تطورات أدركت واشنطن أنها تهدد بالفعل ديمومتها.

إن نقاط الضعف في الاستراتيجية الأمريكية واضحة تماما. فهناك ذلك الموقف الشاذ من الجمهور الأمريكي الذي يقبل الحرب طالما لا يتعرض "أولاده" لخطر القتل! هذا الموقف يشل فعالية استراتيجية واشنطن.

ثم هناك الوضع المالي المزعزع للاقتصاد الأمريكي الذي يتسم بالاعتماد على التمويل الخارجي اعتماداً كاملاً كي يعوض انعدام قدرته على توفير حد أدنى من الادخار. فالاستهلاك الخاص والعام (ويشمل النفقات الحربية) يمتص الدخل القومي بالكامل، وهو وضع لا مثيل له سوى في عدد البلاد التي تقع في أسفل هرم المنظومة العالمية. وفي هذه الظروف تضطر الإدارة الأمريكية إلى تحميل حلفائها بأعباء الحروب المطلوبة من أجل ضمان ديمومة هيمنتها، ولئن كان مثل هذا الطلب لم يصطدم بعقبة تذكر بالنسبة إلى حرب الخليج حيث إن الدول النفطية غطت نفقاتها بالكامل. إلا أن الأمر يختلف بالتأكيد بالنسبة إلى الحروب الأخرى في يوغسلافيا وأفغانستان والعراق.

أتصور أن هذه العوامل معاً يمكن أن تجبر واشنطن على إعادة النظر في مدى طموحاتها. هنا يقع التباين بين المجتمع الأمريكي وطبقته الحاكمة، وبين المجتمع الألماني النازي. فالقيادة النازية لم تتردد لحظة عند تحديد طموحاتها الجنونية وغير المتمشية مع قدرتها الحقيقية، حتى ذهبت في حرب كان لا بد أن تخسرها، هذا بينما مرونة القيادة الأمريكية تتيح لها مساحة للتراجع أمام صعود القوى المعارضة لمشروعها الأقصى. والعبرة التي استنتجها من هذه الملاحظة هي أن الصمود في مواجهة المواقف العدائية الأمريكية هي الوسيلة الصحيحة والفعالة للتغلب على عجرفتها الطبيعية، بينما التنازل أمامها يشجعها ويدعو دائماً إلى مزيد من التنازل.

أستنتج من هذا التحليل الاستنتاجات الثلاثة الآتية:-

أولاً: إن المطلوب هو إعادة بناء كتلة دولية ترفض الخضوع لخطط الهيمنة الأمريكية. لعل كتلة عدم الانحياز وسكرتارية مجموعة الـ ١٥ يمكن أن توفر الإطار المناسب للبدء بإنجاز هذه المهمة. لذلك أعطى الأولوية الأولى للنضال من أجل إنعاش هذه الكتلة وصياغة برنامج عمل على قدر التحديات الخاصة بالمرحلة التي يجتازها العالم. أطرح بهذا الصدد اقتراحاً يسعى إلى إضفاء مفهوم جديد للجبهة المطلوبة حتى تصبح "كتلة عدم الانحياز في مواجهة العولمة" (الأمريكية بالطبع).

ثانياً: إلى أن تتحقق بعض الإنجازات في الاتجاه المرسوم أعلاه أعتقد أن الاستراتيجية الوحيدة الممكنة بالنسبة إلى قضية الصراع العربي / الصهيوني هي استراتيجية قائمة على مبدأ الصمود-علماً بأن الصمود لا يعني الامتناع عن العمل والنضال بل يحدد أشكالاً وتكتيكات خاصة في قيادة النضال.

ثالثاً: إن المجتمع العربي- بأوضاعه الراهنة- غير قادر على أن يستفيد من تراجع احتمالي للمشروع الأمريكي، وهو الهدف الذي نسعى إليه من خلال النضال على الصعيد العالمي المذكور. فهو مجتمع مريض منذ قرون لدرجة أنه غير قادر حتى على إدراك مغزى التحدي، بل ومواجهته. ومن هنا أعطي الأولوية الأولى إلى إنجاز الإصلاح الداخلي الضروري. فالإصلاح المقصود هنا يتطلب الإبداع بشجاعة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ولن يكون هناك إبداع دون مقرطة وإلغاء كل قيود الإرث السلفي التي تقف عقبة في سبيلها.

هذا ولن أتناول هنا مناقشة هذه الاقتراحات التي تمثل في حد ذاتها موضوع حوارات عديدة أخرى.

الباب الرابع
قضايا عربية

(١٥)
في البداية تكون النهاية
الفلسطينيون والعرب فى مواجهة إسرائيل

(١)

إسرائيل دولة فريدة في نوعها. فلم توجد دولة أخرى أنشئت في ظروف شبيهة، كما لا تماثلها دولة أخرى منتمية للنظام الدولي في التنكر الفظ للقواعد التي تحكمه.

نشأت إسرائيل كصنيعة للقوى الإمبريالية الغربية، بدءًا من بريطانيا وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية. فهي لم تكن من خلق الصهيونية وحدها، وإنما جاءت أساساً كأداة للمخططات الإمبريالية المتعاقبة، والهادفة إلى السيطرة على الشرق الأوسط بسبب موقعه الجغرافي- السياسي، "كطريق إلى الهند" أول الأمر، ثم بوصفه الحد الجنوبي للاتحاد السوفيتي السابق، وأخيراً بوصفه المنطلق للسيطرة على روسيا والصين وإيران والهند، فضلاً عن الثروة النفطية. وتحتل فلسطين موقعاً شديد الأهمية في هذه المخططات لتفصل مصر عن آسيا العربية وبما يسمح بالسيطرة على قناة السويس.

ولهذه الأسباب- وليس لغيرها- اختارت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى التذرع بالصهيونية كأداة وذلك من خلال إعلان بلفور عام ١٩١٧. وليس لهذا الإعلان أية مشروعية، فلم يكن من حق الدول المستعمرة السلطة القانونية أو الأخلاقية في مصادرة حقوق الشعوب الأصلية الموضوعة تحت الحماية ولصالح مستوطنين أجانب سمح لهم بالقدوم. ودعمت السلطات البريطانية بقوة بناء "دولة يهودية داخل فلسطين المستعمرة"، مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة لها من إرهاب سياسي وبوليسي- عسكري لتحطيم حركة التحرر الفلسطينية.

وفي مايو ١٩٤٨ اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل كدولة مستقلة، وفي وقت لم يكن ممثلاً في المنظومة الدولية سوى عدد قليل من البلدان الإفريقية والآسيوية، ومع هذا فقد صوت معظمها ضد تقسيم فلسطين.

وكان العرب على صواب من الناحية الأخلاقية في رفضهم لمبدأ التقسيم، وكذا أولئك الفلسطينيون الذين بدوا سابقين لعصرهم وناضلوا من أجل دولة فلسطينية موحدة تشمل المستوطنين الجدد وتحترم جميع الجماعات. ولكن الأمر ما زال بحاجة للنقاش عما إذا كان رفض التقسيم الخيار الأكثر فعالية من الناحية التكتيكية. فمن المؤكد أن التقسيم قد ساعد المستوطنين الأجانب في تصوير حربهم العدوانية التوسعية على أنها عمل "دفاعي".

إن انضمام إسرائيل للأمم المتحدة كان يجب أن يتسق والمعايير الدولية، وبخاصة أن يكون للدول حدود معترف بها. ومن ثم فإن عضوية إسرائيل مرهونة باعتراف من حكومتها بهذه الحدود. ولكن هذا الاعتراف لم يأت قط. ولهذا فمن الواجب من الناحية القانونية طرد إسرائيل من الجماعة الدولية.

ومع ذلك، فإن إسرائيل لم تطرد، بل سمح لها بأن تقلب الأمور رأسًا على عقب، فهي التي لا تعترف بشرعية قرارات الأمم المتحدة، وهي الدولة الوحيدة التي سمح لها بهذا. فقد دأبت إسرائيل على رفض قرارات الأمم المتحدة لأكثر من نصف قرن، ومع هذا لم تطبق عليها أي عقوبات، بما فيها مثلاً القصف الكثيف الذي استخدم ضد دول أخرى، ولأسباب أقل أهمية في أغلب الأحوال.

وفيما بعد أخذت الإمبريالية الأمريكية على عاتقها "حماية إسرائيل". وفي عام ١٩٦٥ تم التخطيط في واشنطن لحرب ١٩٦٧ بهدف تحطيم الجهود الناصرية لتحقيق تنمية مستقلة. ولم تكتف إسرائيل بالرفض الثابت للانسحاب من فلسطين المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وإنما أنشأت بطريقة منهجية مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. ورغم هذه السياسة التوسعية لم تفرض على إسرائيل أية عقوبات دولية، كما لم تفكر قط أية دولة غربية في خفض دعمها المالي لهذه الدولة التي يصعب تصور قدرتها على الحياة ولو لأسابيع قليلة بدون هذا الدعم.

هذا وقد أقدمت حركة التحرر الوطني الفلسطينية- ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية- على تقديم تنازلات ضخمة من أجل الوصول إلى حل سلمي معقول، وذلك حينما اعترفت بوجود إسرائيل كأمر واقع.

لقد قبل الفلسطينيون بأن تتشكل دولة إسرائيل من معظم أراضيهم (وأجودها). ووقعوا اتفاقاً في أوسلو عام ١٩٩٣ ينص على انسحاب الإسرائيليين من الأراضي المحتلة وفقاً لجدول زمني محدد. وهو الاتفاق الذي لم تحترمه أي من الحكومات الإسرائيلية الخمس التي تعاقبت على السلطة منذ توقيع هذا الاتفاق.

ويقال إن "باراك" رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق قد قدم "عرضاً سخياً" للفلسطينيين أثناء مفاوضات كامب ديفيد. وليس في هذا أي شيء من الحقيقة حيث يقسم عرض "باراك" الدولة الفلسطينية إلى أربعة أقسام صغيرة تفصل بينها كتل من المستوطنات الجديدة، كما يبقى على الاحتلال العسكري الإسرائيلي بطول نهر الأردن، ويضم إلى إسرائيل معظم أراضي القدس الشرقية.. وكان العرض تراجعاً مرفوضاً عن اتفاق أوسلو ، وهو لا يزال مرفوضاً حتى الآن.

أما "أرييل شارون" فهو مجرم ثبتت تماماً مسئوليته عن المذبحة التي وقعت للفلسطينيين في صبرا وشاتيلا. وطبقا للمبادىء الحاكمة للجماعة الدولية يجب إلقاء القبض عليه ومحاكمته أمام محكمة جنائية دولية. ولكن "شارون" تقاسم مع "جورج دبليو بوش" وجهات النظر في معظم الأمور، أصبح في وضع سمح له بالاستفادة من التشوش الناجم عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لقلب "عملية السلام" التي بدأت في مدريد وأوسلو، من خلال إعادة احتلال المناطق الفلسطينية ذات سلطة الحكم الذاتي المحدود باسم ما تسمى "الحرب على الإرهاب"، كما اضطلع شخصياً بالتخطيط للمذابح التي وقعت في جنين ورام الله وبيت لحم وغيرها، مستهدفاً تحقيق "الحل النهائي" الصهيوني، ألا وهو إخراج الفلسطينيين من فلسطين.

إن "شارون" هنا لم يقم بأي عمل جديد، فكما لاحظنا من قبل فإن "باراك" قد بدأ الانقلاب على "عملية السلام". بل إن إسرائيل قد تأسست وتوسعت دائماً من خلال مصادرة حقوق الفلسطينيين وانتزاع أراضيهم وطرد ملاكها الأصليين،

ويمثل التطهير العرقي لب السياسات اليومية لهذه الدولة، وهو ما مارسته حكومات حزب العمل بنشاط أكبر حتى من حكومات اليمين. وقد بدأت هذه السياسة مبكراً بمذابح دير ياسين (١٩٤٨) وغيرها، والتي تبعها الطرد الجماعي لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين تنكر عليهم إسرائيل حق العودة الذي كفله القانون الدولي. وقعت هذه الأحداث بعد ثلاثة أعوام فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي وقع اليهود الأوربيون خلالها ضحية للبربرية النازية. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الملاحظة أنه لا يوجد مصل يحول دون تحول الضحايا إلى سفاحين بدورهم، وحيث تواصلت المذابح من دير ياسين إلى جنين.

يتردد كثيراً القول بأن إسرائيل "دولة ديمقراطية" ولكن ما معنى تلك الديمقراطية التي تقوم على الأبارتهيد والتمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل ليس فقط بحكم الأمر الواقع وإنما بحكم القانون أيضاً، فضلاً عن تقديم تصور للسلطة الفلسطينية كشرطة معاونة لإجبار الفلسطينيين على قبول وضعية البانتوستانات (انتظاراً لطردهم في أفضل الأحوال). إن إسرائيل دولة عنصرية، دولة أبارتهيد، ولا يمكن تبرير هذا على الإطلاق من زاوية دعم أغلبية السكان ذوي الامتيازات لها، فكثيراً ما أيدت الأغلبية العديد من النظم الكريهة في ظل ظروف معينة.

إن المهمة الحقيقية الوحيدة اليوم هي ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها، والاعتراف بحق العودة للفلسطينيين المطرودين من ديارهم.

لقد حفلت رطانة "بوش" و"شارون" و"باراك" ثم أولمرت بقلب الأوضاع حينما ركزت على مسألة ما تسميه "العنف" و"الإرهاب". عنف وإرهاب ضد من؟ فالاحتلال الإسرائيلي هو الذي يستند في ممارساته اليومية على العنف والإرهاب. أما العنف الذي يلجأ إليه الفلسطينيون فهو رد فعل عليه، ومن ثم فهو عنف مشروع تماماً، طالما ظل حق مقاومة القهر أحد الحقوق الأساسية للشعوب. وإذا كان جيش الاحتلال الإسرائيلي ينشط خارج حدوده فلماذا لا يعمل الفلسطينيون داخل إسرائيل؟ وإذا كانت بعض صور الممارسات الفلسطينية يمكن أن تخضع

للمناقشة، ومن زاوية فعاليتها بشكل خاص، إلا أنه لا يمكن بأي منطق المساوة بين عنف القاهرين وعنف المقهورين؟ وإذا طالبنا الطرفين بإيقاف العنف دون المطالبة بأسبقية انسحاب الجيش الإسرائيلي، فإن هـذا يعنـي وبكـل بسـاطة الانحيـاز لاستراتيجية "بوش"- "اولمرت".

(٢)

إن الشعوب الإفريقية والآسيوية لتدرك بسهولة جوهر المشكلة في فلسـطين. إذ إن الاستعمار والمستوطنين البيض والعنصرية والأبارتهيد كانت قاسماً مشـتركاً في تاريخ هذه الشعوب، كما كانت إسرائيل الصديق الصدوق لنظام الأبارتهيد. لـذا أيدت أفريقيا وآسيا نضال الفلسطينيين من أجل التحرر الـوطني. وحينمـا أدانـت مجموعة الـ ٧٧ ودول عدم الانحياز (العالم الثالث) الصهيونية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفها مساوية للعنصرية، فإنها بذلك كانت تعبر عن تقييم صحيح للأيديولوجية الحاكمة لدولة "المستوطنين البيض" الاستعمارية.

غير أن هذا لم يكن الحال بالنسبة لأوربا، ويبدو أن هناك سببين وراء هذا. إذ تتقاسم مجموعة الـ (٧) أو "الثالوث" (الولايات المتحدة وكنـد وأوربـا واليابـان) رؤية "إمبريالية جماعية" عامة فيما يتعلق بعلاقاتها بشعوب الجنوب. وينطبق هـذا على كل من الحكومات "اليسارية"- بالمعنى الانتخابي- أو اليمينية. فكل منهما تؤيد ما تعتقد أنه من متطلبات العولمة النيوليبرالية (أي الدفاع عن مصـالح رأسـمالية الشركات المسيطرة متعدية الجنسية). وتشترك جميع هذه الحكومات في الاهتمـام بمصالح استراتيجية واحدة، ومن بينها "السيطرة" على الشرق الأوسط، كما قبلـت بزعامة الولايات المتحدة في هذا الصدد، ومن ثم فقد اعتبرت إسرائيل حليفاً مفيـداً في هذا المشروع.

ويعتبر هذا الاتجاه السائد وسط المؤسسات الحاكمة في بلدان مجموعـة الـ (٧) ذا أهمية بالغة في تفسير موقف هذه الحكومات من المسـألة الفلسـطينية، وهو عامل أكثر أهمية من الثقل الذي يعزى دائماً للوبي اليهودي (والـذي يجـب وصفه بالصهيوني لأن العديد مـن اليهـود ليسـوا مسـاندين للصـهيونية). وإذا

استطاعت مجموعة الـ (٧) أن تطور رؤية أخرى لعلاقاتها مع الجنوب فإن تأييدها لإسرائيل سوف يختفي بين عشية وضحاها، مهما بلغ ثقل اللوبي الصهيوني.

أما السبب الثاني للتشوش بشأن القضية الفلسطينية فتكمن جذوره في التاريخ الأوربي، وخاصة معاداة السامية التي أدت إلى جرائم النازي، وهي ظاهرة أوربية أفرزت الصهيونية كرد فعل عليها. وأياً كانت الاستجابة الأوربية تجاه هذا التاريخ، فمما لا شك فيه أن المسئولية الكاملة عن هذا التاريخ يجب أن تتحملها الشعوب الأوربية وحدها. وإذا كان من الضروري خلق دولة إسرائيل كحل لهذه المسألة، فقد كان من الأولى أن تقوم في مكان ما من أوربا، إذ إن الشعب الفلسطيني لا يجوز أن يتحمل تبعات معادة السامية في أوربا. غير أن الأوربيين يرون من المناسب أن يكفروا عن أخطائهم على حساب الآخرين، بل والأدهى من ذلك استخدام الصهيونية كأداة في مخططاتهم الإمبريالية. وهو الاتجاه الذي يجب على الديمقراطيين الأوربيين (وفي أمريكا الشمالية) أن يدركوا أنه لم يعد مقبولاً.

ولقد برهنت الدعاية الصهيونية على كفاءتها في استغلال هذا الوعي المتردي للأوربيين، وخاصة "صناعة الهولوكوست" التي حللها "نورمان فنكلشتين" وفضحها تماماً.

وربما يمكن للمرء أن يضيف إلى السببين السابقين ذلك التعاطف الطبيعي الذي يمكن أن يلقاه الاستعمار الصهيوني من دولة مثل الولايات المتحدة والتي بنيت من خلال إبادة السكان الأصليين على أيدي المستوطنين البيض. ومع ذلك فإن هذا التعاطف الطبيعي ما قدر له أن يكون مؤثراً ما لم تكن المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة تجد مصلحة استراتيجية في تحالفها مع إسرائيل. فمن المؤكد أن هذه المؤسسة لا ترعوى عن اللجوء لأية حجة للدفاع عن مصالحها. يكفي فقط التذكير بموقف أيزنهاور عام ١٩٥٦ حينما وقف ضد إسرائيل بهدف الإجهاز على النفوذين البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط.

أخيراً... هل يمكن أن تتغير إسرائيل نفسها؟ هل ترتضي لنفسها دوراً تاريخياً آخر غير أن تكون رأس رمح للإمبريالية الغربية؟

إن هذا يمكن أن يكون موضوعاً لجدل تاريخي مهم. أذكر أن اليهود اللاجئين لمصر إبان الحرب العالمية الثانية هرباً من اضطهاد النازي، كانوا يلقون الترحيب، انطلاقا من التعاطف مع أناس لفظتهم ظلماً المجتمعات التي نشأوا بها ويرغبون في القدوم للعيش في الشرق. لم لا؟ فكان يقال فى مصر: مليون يهودي في فلسطين، نعم، أما مليون مستوطن أبيض، لا.. هكذا بدأ الأمر وقتها. ولكن للأسف بمجرد أن وصل هؤلاء المهاجرون فى فلسطين خضعوا لتنظيم وتحكم المؤسسة الصهيونية، حيث تم تعليمهم كيف يتصرفون كمستوطنين بيض، وهذا بالضبط ما قاموا به.

والآن، إذا كان الفلسطينيون قد قبلوا بوجود دولة إسرائيل فماذا لو قبل الإسرائيليون بالمثل قيام دولة فلسطينية؟ وحتى إذا تطلب هذا عملاً دولياً ما، فهل يمكن لهذا المنعطف الجديد أن يخلق إمكانية لمسار آخر في العلاقة بين الشعبين. أعتقد ذلك.

لكن لن يحدث شيء من هذا بدون انسحاب إسرائيل أولاً من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧. وهذا هو الهدف الذي يجب أن تحتشد من أجله القوى الديمقراطية في العالم وفي إسرائيل نفسها.

(٣)

والسؤال الذي يجب أن يراودنا في نهاية هذه التذكرة بالمشروع الصهيوني هو: لماذا فشل الفلسطينيون والعرب، بشكل مستمر في مواجهته بفاعلية؟ وهذا الفشل لم يكن بالضرورة "قاتلاً" على الرغم من التأييد الدائم من جانب الإمبريالية السائدة لأداتها الإسرائيلية. فهناك أسباب أخرى كثيرة تضافرت على استمرار هذا الفشل- حتى الآن- ومن أهمها النظرة الثقافوية للتاريخ السائدة في العالم العربي (والتي سنرى مزيداً من الأمثلة عليها فيما يلي من هذا الكتاب)، وتؤدي هذه النظرة الخاطئة لعدم فهم كيف يتحرك العالم اليوم بالفعل. وهذه النظرة تلغي من التحليل أي فهم جدي للرأسمالية بصفة عامة، وفي مرحلتها الإمبريالية بصفة خاصة.

وفضلاً من ذلك، تقضي هذه النظرة بأن "الغرب"- لأنه مسيحي (وربما حتى بقية العالم غير الإسلامي) - هو "العدو"، ولا يمكن إلا أن يكون العدو. وهذا معناه أنه سيبقى عدواً لا يمكن قهره!

وهذا هو الخطأ الأساسي الجسيم الذي جعل جميع العرب (بمن فيهم أغلبية الفلسطينيين) يعجزون عن مواجهة التحدي. وبدلاً من استراتيجية فعالة للصراع يقدم العرب (بما في ذلك السلطات وأغلب القوى الشعبية بما فيها المعارضة) شعارات نضالية تبدو جذابة (مثل: لنتحد لتحرير فلسطين)، ولكنها غير كافية بحد ذاتها.

وهناك أمثلة كثيرة على هذا التفكير سأذكر ثلاثاً منها:

وأول هذه الأمثلة هو أنه في خلال الحرب العالمية الثانية انضم الكثير من "الوطنيين" العرب إلى صف النازيين بتصور أنهم سيساعدونهم على التحرر من الاحتلال البريطاني (في مصر وفلسطين والعراق وغيرها). وكان هذا خطأً جسيماً فهؤلاء الوطنيون لم يفهموا مضمون المشروع فوق الإمبريالي النازي (الذي كان يعتبر العرب بوصفهم من الساميين، ومعهم اليهود، من "الشعوب المنحطة"). فليكن، فهناك وطنيون كثيرون من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اتخذوا هذا الموقف، ولكن المؤسف أن هؤلاء الوطنيين لم يعترفوا أبداً بخطئهم، ومنهم السادات وبعض الضباط الأحرار. الذين استمروا يقسمون برأس هتلر، لدرجة أن السادات تحدث في إحدى المرات عن أمجاد الرايخ الثالث أمام جمهور من الألمان الرسميين المذهولين! وهذا الانحياز للنازي لم يكن فقط إجرامياً بل كان خطأً استراتيجياً فقد كان من الواضح لكل ذي فهم سياسي أن النازيين لا بد أن يخسروا الحرب.

والمثال الثاني: ومرة أخرى السادات، الذي قرر أن يستبدل بالتحالف مع السوفييت، الانضمام للأمريكيين لإقناعهم "بأن مصلحتهم الحقيقية تكمن في تأييد حقوق الفلسطينيين بدلاً من إسرائيل"، وهو دليل آخر على أن السادات لم يكن يفهم بالمرة الاستراتيجية الأمريكية. وبالطبع كان هذا هو السادات، وهو يختلف عن عبد الناصر- الذي كان يتمتع بذكاء سياسي مختلف- الذي لم يفكر بهذه الطريقة.

ولا يعني هذا أن أحدا في مصر لم يقتنع بهذا الفكر المخرف، فهناك الكثير من الطبقة السياسية (بمن فيهم الإسلاميين، والمعارضة) الذين اقتنعوا بذلك، ومن ورائهم جزء من الرأي العام.

المثال الثالث: قضية تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٨.

لقد قلت من قبل، وأكررها الآن، أنه كان من حق الفلسطينيين "الأدبي" أن يرفضوا التقسيم، ولكن الرفض لا يصلح كاستراتيجية للتحرك. لقد اقترح الاتحاد السوفييتي أولاً قيام دولة ديمقراطية علمانية تضم جميع السكان الموجودين على أرض فلسطين في عام ١٩٤٧، ولكنه جوبه بالرفض المزدوج من الصهاينة والفلسطينيين، فكان الحل الثاني المقبول هو التقسيم. لنفكر ملياً في الأمر. ما الذي كان سيحدث لو أنه في يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، أعلن الفلسطينيون دولتهم المستقلة على الجزء المخصص لهم، في الوقت الذي أعلن فبه الصهاينة دولتهم؟ كانت الدولتان ستقبلان في عضوية الأمم المتحدة في اليوم ذاته، وكان سيكون من الصعب جداً على إسرائيل أن تقوم بما قامت به بحجة رفض الفلسطينيين للتقسيم. كانت ستقوم أربع كانتونات يهودية، وأربع كانتونات عربية، ولم تكن ستحدث هجرة جماعية للفلسطينيين. وربما كان سيكون الوضع اليوم أن هناك ٧ إلى ٨ ملايين عربي في فلسطين، وربما عدد من اليهود في إسرائيل يقل عن عددهم فيها الآن. لقد علق فيشنسكي نائب وزير الخارجية السوفييتي في ذلك الوقت على عدم تلقيه رداً على عرضه على العرب أن يعلنوا دولتهم بالقول: "هؤلاء "الأفندية" (بنص تعبيره) لا يفهمون شيئاً في الاستراتيجية السياسية"، وكم كان على حق!

ومع أن التاريخ قد أثبت غباء الاختيار "العربي"، فكثيراً ما نسمع اليوم، ومن أناس مثقفين المفروض أنهم يفكرون قبل إلقاء الكلام، القول بأن قرار التقسيم يثبت أن العالم كله- الاتحاد السوفييتي والغربيين- قد انحاز للصهاينة. وأن هذا الالتقاء يثبت "أنهم جميعاً يكرهون العرب والمسلمين بشكل عام".

ومن بين جميع حركات تحرير فلسطين ذاتها، لا أعرف سوى المرحوم جورج حبش، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي استطاع رسم استراتيجية متماسكة للنضال، ولكنهم بقيوا معزولين نسبياً. وقد اتفقت جهود القوى الإمبريالية

(التي وضعت الجبهة الشعبية على رأس المنظمات "الإرهابية"، وحتى قبل المنظمات الإسلامية)، والتيارات الإسلامية (التي تعتبر الاختيار العلماني للجبهة الجريمة العظمى)، وحتى المعتدلين (وعلى رأسهم ياسر عرفات) الذين أيدوا أوسلو، على تهميش دور الجبهة حتى يومنا هذا. ولا يستفيد من هذا العزل سوى الإمبرياليين وأدواتهم الإسرائيلية، حيث يبقى الفلسطينيون والعرب في مأزق لا فكاك منه.

(١٦)

ثقافة العولمة وعولمة الثقافة

سوف أتناول في هذا الفصل المعارضة بين العلاقة بين العولمة السائدة التي تحكم الأمور السياسية والاقتصادية في مجتمعات العالم وبين الخصوصية الظاهرة التي تحكم الحياة الثقافية، فالمناقشات التي تدور حول إشكالية "الحداثة والأصالة" في الوطن العربي والعالم الإسلامي لا تهتم عادة بهذه العلاقة، أو على الأقل لا تدرسها بالقدر المطلوب. فتذهب هذه المناقشات بعجل إلى استنتاج سأناقش صحته، ألا وهو أن هناك تناقضا حقيقياً بين الظاهرتين.

يقوم المنهج الذي سأستخدمه في طرحي على النقاط الرئيسية الآتية:

أولا: إن الرأسمالية قد أُنتجت بالفعل منذ نشأتها من قبل خمسة قرون "عالمية" (أو عولمة) مرت بمراحل متتالية فتعمقت حتى دخلت خلال العقود الأخيرة في عصر جديد من حيث الكيف.

ثانيا: إن التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي قد ظل خلال تاريخه الماضي وسيظل في المستقبل المنظور قائما على تناقض متصاعد بين مراكزه وتخومه، أي ظل يتسم بطابع استعماري تجلى في استقطاب متواصل ومتزايد.

ثالثا: إن عالمية الرأسمالية قد رتبت بدورها ثقافة سائدة عالميا ذات طابع رأسمالي وليس "غربيا" (سأطلق عليها اسم "ثقافة العولمة") بحيث إن الخصوصيات المحلية أعيد تكوينها فأصبحت لا معنى لها إلا من خلال فهم علاقتها بهذه الثقافة المعولمة الحاكمة.

رابعاً: إن الاستقطاب الحاكم في أمور الحياة الاقتصادية والسياسية للأمم هو المصدر الحقيقي للقلق الذي تعاني منه شعوب التخوم في النظام في المجال الثقافي والحضاري. وبما أن العولمة الاقتصادية والسياسية هي عولمة مبتورة (بمعنى أنها لم تنتج تجانساً على هذه الأصعدة) فإن ثقافة العولمة هي بدورها مبتورة الطابع، قائمة على تناقض داخلي، الأمر الذي يرتب القلق والاضطراب المعنيين هنا.

خامسا: إن الرأسمالية لا تمثل نهاية التاريخ. ولا بد من إحلال نظـــام آخــر محلها، أكثر تقدما، يتيح تجاوز حدودها التاريخية ألا وهو ذلك الاستقطاب المحدث لانتشارها على صعيد عالمي. ولن يتحقق هذا التجاوز مـــن خـــلال "عـــودة إلـــى الماضي" السابق على العولمة الرأسمالية، بل من خلال تطوير العولمة نفسها.

سادساً: إن إقامة عولمة بديلة تفترض أيضاً في المجال الثقافي إنتـــاج ثقافـــة عالمية بديلة (سأطلق عليها اسم "عولمة الثقافة") بحيث إن الخصوصية ستجد مكانا جديدا في هذه المنظومة الكلية، علما بأن الخصوصية الموجهـــة نحـــو المســـتقبل المقصودة هنا تختلف من حيث الجوهر عن الخصوصية الموروثة من الماضي.

سوف أنطلق بعرض لبعض الأطروحات التي أراها أساسية من أجل تحديـــد أهداف التحديات التي يواجهها العالم المعاصر (مع التركيز علي المرحلة الراهنة)، وذلك من أجل إلقاء – على ضوئها – ملاحظاتي حول إشكالية الخصوصية.

الاستعمار مرحلة دائمة للرأسمالية القائمة بالفعل

تقوم الأيديولوجيا السائدة على مقولة مفادها أن هناك تلاقيا يكاد يكون تلقائيـــا بين النتائج المترتبة على ما يسمى بفعل "آليات السوق" من جانب وبين ميول الناس المعبرة من خلال ممارسات الديمقراطية السياسية من الجانـــب الآخـــر. ويرجـــع إعلان هذا المبدأ إلى عصر فلسفة الأنوار ومفهومها للعقلانيـــة التـــي يفتـــرض أن تحكم ممارسات الإنسان الفرد الحر في جميع مجالات الحياة الاجتماعية على شرط أن يتمتع هذا الإنسان الفرد الحر بحرية مزدوجة تخص مجال المبادرة الاقتصادية من جانب (حرية المبادرة في إنشاء أنشطة إنتاجية وحرية التبـــادل فـــي الســـوق وحرية عقد العمل.. إلخ) كما تخص مجال الخيار السياسي (من خلال ممارســـات الديمقراطية من الجانب الآخر).

وقد عبر "آدام سميث" عن هذه المقولة تعبيراً واضحاً وقويا أصـــبح الـــركن الأساسي في بناء علم الاقتصاد الحديث (البرجوازي). ففعل آليات الأسواق– طبقـــا لهذه النظرية– لا بد أن يستجيب في نهاية المطاف إلى احتياجات الأفراد الماديـــة. كما أن الانتخابات السياسية الحرة لا بد من جانبها أن تكرس أفضليات تتمشى مـــع

الأولى فلا تناقضها. ولنلاحظ أن هذا المبدأ- الذي يتحول بسهولة إلى مصادرة دوغمائمة على المطلوب- يضفي طابعا شبه شمولي للأيديولوجيا البرجوازية المعنية، إذ يزعم أن المجتمع يمكن أن يكون مجتمعا تصالح مع نفسه، لا يعرف اختلاف المصالح والتناقضات. كما أن السياسة في هذا التطلع تفقد مغزاها. فالسياسة الصحيحة تفترض تباين البدائل المطروحة حتى يصبح الخيار بينها خيارا ذا معنى. بينما السياسة هنا تخضع لفعل قوانين خارجة عن الإرادة المجتمعية، فتكرس "قوانين السوق".

من الواضح أن هذه النظرة المجتمعية لا تتجاوز حدود المقولة التي مفادها أن المجتمع عبارة عن تجميع أفراد ولا غير. وهي نظرة تتجاهل أهم الوقائع الاجتماعية مثل الطبقات والأمم ولمزيد من التفاصيل أحيل القارىء إلى كتابى "الفيروس الليبرالى".

وقد تم بناء علم الاقتصاد "الخالص" علي أساس الأخذ بهذا المبدأ الأمر الذي جعل هذا العلم لا يمت للرأسمالية القائمة بالفعل بصلة، فيحل محلها "رأسمالية وهمية" لا وجود لها. وكان من أهم استنتاجات هذا العلم الوهمي أن فعل الأسواق (اقرأ فعل قوانين الرأسمالية) لا بد أن ينتج عالماً متجانساً. بيد أن التوسع الرأسمالي القائم بالفعل قد أنتج عكس ذلك، أي أدى إلى استقطاب لم يزل يتعمق بمرور الزمن خلال القرون الحديثة الخمسة الأخيرة.

أستنتج من هذه الملاحظات الموجزة أن الاستعمار لا يمثل مرحلة خاصة في تاريخ الرأسمالية، مثل تلك المرحلة الأعلى التي أشار "لينين" إليها، بل هو صفة من الصفات الدائمة للتوسع الرأسمالي منذ نشأته من قبل خمسة قرون.

وقد تجلى الفتح الاستعماري للكوكب على أيدي الأوربيين ثم أولادهم في شمال أمريكا في موجتين متتاليتين.

لقد تمحورت الموجة الأولى حول فتح القارة الأمريكية وتحويلها إلى نظم تابعة ذات طابع تخومى تخدم تراكم رأس المال المركنتيلي السائد عندئذ في أوربا الأطلنطية. فأدى هذا الفتح إلى تحطيم الحضارات الهندية في جنوب القارة وأسبنتها ومسيحيتها. كما أدى إلى إبادة الهنود إبادة شاملة في شمال القارة وإحلال

مستوطنين من أصول أوربية محلهم فيما صار الولايات المتحدة. فبينما الإسبانيون قد تحركوا باسم العقيدة الدينية التي فرضوها على شعوب الأقطار المفتوحة فإن الإنجليز البروتستانت قد استنتجوا من قراءتهم للتوراة حق "إبادة الكفار". ثم تلا ذلك استيراد السود الأفارقة وعبوديتهم المرذولة ليحلوا محل الهنود من أجل استثمار المناطق المفيدة من القارة.

واليوم يعلم الجميع الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه المصائب التاريخية وعلاقتها العميقة بالتوسع الرأسمالي المركنتيلي. إلا أن الاوربيين قد عاشوا هذا الفصل من التاريخ عبر الخطاب الأيديولوجي السائد عندئذ والذي سعى إلى إضفاء مشروعية للمشروع الاستعماري المعني هنا. ولم تجد الأصوات الرافضة- مثل صوت "لس كازاس"- صدى يذكر.

على أن ردود فعل الشعوب ضحايا هذا الفتح قد أنتجت فيما بعد القوى المضادة له التي قامت بسلسلة ثورات تحريرية، انطلاقاً من ثورة العبيد السود في سانت ديونج (هاييتي الآن) في أواخر القرن الثامن عشر، ثم- بعد مرور قرن من الزمن- ثورة المكسيك في عقد العشرات من القرن العشرون، ثم بعد نصف قرن - ثورة كوبا.

ولئن لم أذكر هنا "الثورة الأمريكية" في المستعمرات الإنجليزية التي خرجت الولايات المتحدة عنها، ولا ثورة المستعمرات الإسبانية التي تلتها بقليل، إنما يرجع هذا التجاهل المقصود إلى أن تلك "الثورات" المزعومة لم تسع إلا إلى انتقال سلطة القرار من عواصم دول الأم إلى المستوطنين المحليين، وذلك من أجل التواصل في نفس المشروع دون تقاسم الأرباح الناتجة عنه مع أصحاب السلطة في أوربا الأطلنطية.

تجلت الموجة الثانية في التوسع الكولونيالي الذي شمل القارتين الإفريقية والأسيوية خلال القرن التاسع عشر. وهي موجة توسع من أجل "فتح الأسواق" التي رتبت على إنجاز الثورة الصناعية. هكذا فرضت بريطانيا العظمي "البيوريتانية" على الصين استهلاك الأفيون. ومرة أخرى إذا كان الجميع يعلم الآن حقيقة الأهداف التي سعى الاستعمار إلى تحقيقها إلا أن الرأي العام الغربي قد تأثر في

وقته بخطاب "الرسالة الحضارية" الذي أضفى مشروعية للكولونيالية لدى الجمهور، وذلك بالرغم من أن شخصيات برجوازية حامية الفكر قد عبرت بوقاحة عن حقيقة الهدف، فعلى سبيل المثال قال "سيسيل رودز" إن الفتح الكولونيالي هو الوسيلة الوحيدة لحماية بريطانيا من انتفاضة اجتماعية ضد النظام. ومرة أخرى لم تجد أصوات الرافضين- من كومونة باريس إلي حزب البلشفيك- صدى يذكر.

لقد أنتج هذا التوسع استقطابا على صعيد عالمي لم يكن له مثيل خلال الألفيات السابقة لتاريخ الإنسانية. فكان مدى التفاوت في توزيع الثروة بين ما يمثل حوالي ٨٠% من سكان الكوكب لم يتجاوز حدود نسبة الواحد إلى اثنين قبل الثورة الصناعية. صارت هذه المعادلة تساوي بعد قرنين من التوسع الاستعماري نسبة الواحد إلى ستين، بينما انكمشت نسبة سكان المراكز إلى ٢٠% فقط من سكان الكوكب.

ومرة أخرى أنتج هذا التوسع القوى التي انتفضت ضد النظام، فقادت الثورات الاشتراكية في روسيا والصين- أي في مناطق تخوم عانت من الاستقطاب المذكور (وليس هذا الأمر نتاج صدفة) كما أنتج ثورات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا. وقد فرضت هذه الانتصارات ظروف الرواج الذي ساد خلال ثلاثة عقود انطلاقا من عام ١٩٤٥. وأوحى هذا الرواج وهمًا مفاده أن الرأسمالية قد أصبحت "متحضرة".

والآن يواجه العالم موجة ثالثة من التوسع الاستعماري، بزغت ملامحه في أعقاب انهيار النظم السوفياتية والوطنية الشعبوية في العالم الثالث. وتظل أهداف رأس المال المهيمن للشركات العملاقة متعدية الجنسية هي السيطرة على الأسواق وغزو موارد الكوكب والاستفادة من مزيد من استغلال العمل في التخوم، ولو أن المشروع الجديد يعمل في إطار تغيرت ظروفه من جوانب عديدة تغيراً بالغاً. كما أن الخطاب الذي يغطي المشروع ليضفي عليه مشروعية قد تجدده هو الآخر. فصار خطابا يدعو إلى "نشر الديمقراطية" واحترام "حقوق الإنسان" حتى أتاح للغرب حق التدخل باسم مبادئ الإنسانية. إلا أن العمل طبقا لمبدأ "الكيل بمكيالين" الذي يحكم ممارسات الدول الغربية بهذا الصدد قد ألغى كل مصداقية لهذا الخطاب

لدى شعوب آسيا وأفريقيا. وفي هذا الإطار نمت الولايات المتحدة استراتيجية شاملة متماسكة تسعى إلى ضمان هيمنتها المطلقة على مشاركيها في "الثالوث" (الذي يتكون كما هو معروف، من الولايات المتحدة وكندا وأوربا واليابان) وذلك من خلال دفع قوتها العسكرية الفائقة إلى مقدمة المسرح. ولعبت حروب يوغسلافيا دورا حاسما في تقديم المشروع، فالحرب رست على تسليم الدول الأوربية للخطة الأمريكية التي صدق عليها حلف الناتو في أواخر أبريل ١٩٩٩. فطبقا لهذه الخطة- التي يطلق النظام الأمريكي عليها اسم "نظرية كلنتون"- أعطى حلف ناتو لنفسه حق التدخل في آسيا وأفريقيا (علما بأن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها دون شريك معها بحق التدخل في القارة الأمريكية منذ إعلان مبدأ مونرو عام ١٨٢٣). هكذا أصبح الناتو- الذي قيل عنه إنه "حلف دفاعي"- تحالفا هجوميا في خدمة المشروع الأمريكي. كما أن النظرية الجديدة قد عرفت حالات التدخل المسموح له بعبارات بالغة المرونة، تشمل "الجريمة الدولية" (مثل تجارة المخدرات) و "الإرهاب" و"التسليح الخطير" لدول خارج حلف الناتو.. الخ، الأمر الذي يتيح للإدارة الأمريكية حقاً يكاد يكون مطلقاً في القرار بالتدخل. ثم أضيف إلى ذلك أن الناتو قد أعتق نفسه من الالتزام بموافقة الأمم المتحدة على مبادراته. هكذا صار حديث الإدارة الأمريكية عن الأمم المتحدة يلجأ إلى تعبيرات لا تقل قسوة في احتقارها للمنظمة الدولية وللقانون الدولي عن خطاب الدول الفاشية في مواجهة رابطة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية.

البعد السياسي: مشروع العولمة وهيمنة الولايات المتحدة

والسؤال المطروح هنا هو: ما هي الظروف والتطورات التي أدت إلى الوضع الراهن؟

لن أعود هنا إلى ما سبق أن كتبته بشيء من التفصيل حول طابع مشروع العولمة ومغزى التحدي الذي يمثله. بل سوف أكتفي هنا بعرض موجز لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها في هذا الشأن وهي الآتية:

١- ليست الرأسمالية- باعتبارها "نظام تنمية"- نمطاً يمكن أن يتم تقديره في

مواجهة "نظام تنمية" آخر مثل الاشتراكية. فالتمييز الحاسم بين واقع ما تنتجه الرأسمالية، وهو التوسع الرأسمالي، وبين "التنمية" أمر ضروري، إذ إن للمفهومين وضعا معرفيا خاصا. يشير مفهوم التوسع الرأسمالي إلى واقع تاريخي حدث ويحدث، فيمكن أن يكون موضع دراسة تحليلية علمية - أما مفهوم التنمية فهو مفهوم ذو طابع أيديولوجي يستحيل تجاهله. فالتنمية تفترض مشروعا مجتمعياً، وبالتالي تحديد معايير قياس الإنجازات على ضوئها. إن الخلط بين المفهومين- المفهوم الذي يخص الواقع المعاش والمفهوم الذي يشير إلي المرجو- هو مصدر الالتباس في معظم النقد الموجه للسياسات المتبعة، كذلك فإن الخلط بين "اقتصاديات السوق" و"اقتصاديات رأس المال" من شأنه أن يضعف النقد، فالسوق مفهوم يفترض في حد ذاته المنافسة بينما رأس المال هو واقع قائم على الاحتكار (أي عكس المنافسة) من قبل هؤلاء الذين ينفردون بملكية المشروعات. أضيف إلي ذلك أن الرأسمالية لا تنحصر في المنافسة بين المحتكرين فتتطلب فعالية النظام وجود فعل جماعي وكيان يقوم به يمثل المصالح المهيمنة فى جملتها.

وبالتالي فإن الفصل بين الدولة والرأسمالية هو دائما فصل اصطناعي.

أقول إذن إن المنهج المطروح لا يقوم على فكرة "الحتمية" بخصوص قوانين التاريخ. فلا أنظر إلى قوانين التوسع الرأسمالي على أنها تجليات لقوة شبه فوق الطبيعة تفرض نفسها على المجتمع. ولا أؤمن بوجود قوانين للتاريخ سابقة على حدوث التاريخ نفسه. على العكس من ذلك أطرح مقولة التناقض بين الاتجاهات المحيثة للتوسع الرأسمالي من جانب وبين نزعات مقاومة القوى الاجتماعية التي لا تقبل ما يترتب علي الاتجاهات الأولى من نتائج. فالتاريخ الحقيقي هو في نهاية الأمر نتائج هذا التضاد والصراع بين منطق التوسع الرأسمالي ومنطق المقاومة التي تتصدى الرأسمالية لها.

٢ - ليست العولمة ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، بيد أنها دخلت بالفعل في مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال العقدين الأخيرين. وهذا التغير الكيفي تزامن مع أزمة التراكم على صعيد عالمي. لا تخص ظاهرة العولمة وتعمقها

التبادل التجاري فقط. فأخذت النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات حتى تاريخ قريب في التفكك لصالح إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عامليا وكذلك أخذ تقسيم العمل بين المراكز والتخوم في التغير من حيث الكيف كناتج تصنيع العالم الثالث واختراقه الأسواق العالمية.

ولا ريب أن العولمة الجديدة أدت إلى تآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي. إلا أن العولمة في حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة فنتج عن ذلك تناقض جديد، وأزعم أن الرأسمالية لن تكون قادرة على التغلب عليه. فليست الرأسمالية نظاما اقتصاديا فقط. فهي نظام كلي لا فصل فيه بين الاقتصاد والسياسة، أي وجود الدولة. وقد توسعت الرأسمالية حتى تاريخ قريب بواسطة توافق واضح في إطار الدولة الوطنية بين مجال الإدارة الاقتصادية ومجال الإدارة السياسية لشئون المجتمع ويفترض منطق الرأسمالية إضفاء أولوية على مقتضيات الإدارة المعولمة للاقتصاد على حساب وظائف الدولة الوطنية. وينعكس هذا الخيار بشكل صارخ في الخطاب السائد المعادي مبدئيا للدولة. فيتجلى التناقض الجديد في اختفاء التلاؤم بين مجال عمل قوانين تراكم رأس المال- وهو مجال أصبح عالمياً- وبين مجال الإدارة السياسية والاجتماعية التي لا تزال محكومة قطرياً.

ولما كنت قد ركزت منذ عقدين على هذا التناقض الجديد (تفكك النظم الإنتاجية الوطنية...) فلم أفهم ما قصده "صادق جلال العظم" الذي وجه لي نقداً شديداً قائماً على تجاهل كتاباتي منذ عقدين كأنني لم أضف شيئاً على "التراكم على صعيد عالمي" الذي ترجع كتابته إلى عقد الخمسينيات!.

٣- ينقسم النصف الثاني من هذا القرن العشرين إلى مرحلتين متتاليتين أولاهما مرحلة رواج (من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٥) وثانيهما مرحلة أزمة هيكلية (أي أزمة نمط التراكم) لم يخرج منها النظام الرأسمالي بعد.

لقد أنتجت الهزيمة المزدوجة للفاشستية والكولونيالية القديمة الظروف الاجتماعية الملائمة التي قام على أساسها رواج العقود الثلاثة الأولى.

أحيل القارىء هنا إلى فصول أخرى من هذا الكتاب حيث تناولت بالتفصيل محتوى التطورات التى أدت إلى بلورة استراتيجيا الولايات المتحدة التى تسعى إلى السيطرة على الكوكب بأجمعه من خلال تعبئة تفوقها العسكرى.

البعد الثقافى: الخصوصية الثقافية فى مواجهة خطط التوسع الاستعمارى

تواجه الإنسانية تحديات حاولت أن أبرز ملامحها الرئيسية فيما سبق، وهى تحديات خاصة بالعصر الحديث، أى بعصر انتشار الرأسمالية عالمياً عبر موجات متتالية من التوسع الرأسمالى الذى أنتج معاً سيادة قوانين التراكم الرأسمالى (آليات السوق) والاستقطاب المترتب عليها، وسيادة منظومة القيم الثقافية التى ترافق الأولى أى (ثقافة العولمة).

كما ذكرت فى مكان آخر من هذا الكتاب ملامح الوضع الراهن منذ عقدين، أى سقوط الأنماط التى سادت خلال نصف القرن الذى أعقب الحرب العالمية الثانية، وهى ملامح مشروع العولمة الليبرالية، وهيمنة الولايات المتحدة.

١- وفى هذا الإطار كنت توصلت إلى أن النواة الصلبة فى أيديولوجيا المشروع الذى نحن بصدده تتجلى فى خطاب الطوباوية الليبرالية، الذى يقول: إن عمل السوق "يضبط" من تلقاء نفسه الحياة الاجتماعية المعاصرة وأن هذا "التضبيط" مرحب به، إذ إنه ينتج بدوره شروط انتشار الديموقراطية. وينبغى أن أصر هنا على الطابع الحديث لهذا الطرح الذى يتمحور حول مفهوم الحداثة. وأحيل القارىء هنا إلى كتابى "الفيروس الليبرالى".

لقد سبق أن كتبت فى عديد من المناسبات (وبالأخص فى كتابى "نحو نظرية للثقافة، نقد المركزية الأوربية) أن سيادة العقل الميتافيزقى فى العصور القديمة، نتاج ضرورة موضوعية فرضتها آليات سير النظم السابقة على الرأسمالية، تلك النظم التى أسميتها لهذا السبب بالتحديد نظماً خراجية قائمة على الاستلاب الميتافيزيقى. فاستنتجت من هذا الطرح أن القطيعة الفلسفية التى نحن بصددها هنا- أى تجاوز هذا النوع من الاستلاب- هى بدورها نتاج تحول كيفى تم على أرضية الواقع الاجتماعى الذى صار رأسمالياً. أقول: تجاوز هذا الاستلاب الميتافيزيقى ولا أقول إلغاءه، لأن للإنسان بعداً أنثروبولوجياً يتعدى التاريخ ويجعله "حيواناً ميتافيزيقياً". على أن نقاش هذه المشكلة يخرج عن إطار موضوعنا هنا.

نشأت الحداثة عندما تخلى الفكر الفلسفى عن هذا الإرث. فدخل البشر فى فلك الحرية ومعها القلق، وفقد الحكم طابعه المقدس، وصارت ممارسات الفكر العقلانى

تنعتق عن الحدود المفروضة عليه سابقاً. فأدرك الإنسان منذ هذه اللحظة أنه هو صانع تاريخه، بل أن العمل فى هذا السياق واجب، الأمر الذى يفرض بدوره ضرورة الخيار. انطلقت الحداثة إذن، عندما أعلن الإنسان انعتاقه من تحكم النظام الكونى، وارتأى- وأشرك العديد من الآخرين فى هذا الرأى- أن هذه القطيعة كانت أيضاً لحظة تبلور الوعى بالتقدم. فالتقدم- فى مجال إنماء قوى الإنتاج أو فى مجال تراكم المعلومات العلمية الجزئية- ظاهرة موجودة منذ الأزل. ولكن الوعى بالتقدم، أى الرغبة فى إنجازه وربطه بالتحرر، إنما هو شىء آخر، حديث النشأة. من هنا أصبح مفهوم التقدم وثيق الصلة بالمشروع التحررى، كما أصبح العقل مرادفاً للتحرر والتقدم.

إن مقولة تجاوز هيمنة الميتافيزيقيا تعنى إذن تأكيد الفصل بين الطبيعة والمجتمع، وبالتالى رفض إدماج المجالات المحكومة من خلال قوانين الطبيعة (التى على العلوم الطبيعية أن تكتشفها) والمجال الذى تحكمه "قوانين المجتمع". استخدم هنا الهلالين للإشارة إلى وضع هذه القوانين المجتمعية المختلفة اختلافاً جوهرياً عما هو عليه فى مجالات الطبيعة، حيث إن الإنسان "يصنع تاريخه" كما سبق أن قلت. وقد رأيت أنه من المفيد تكرار هذا الموقف لأنه موقف غير مقبول من قبل العديد من المفكرين؛ الذين يقولون: إن علوم الطبيعة تمثل النموذج المثالى الذى يجب أن تقترب منه العلوم الاجتماعية. أما أنا فأعتقد أن هذا التشبيه مستحيل، بل مشوه. ولذلك آثرت أن أتحدث عن "الفكر الاجتماعى" بدلاً من استخدام مقولة "العلوم الاجتماعية" الشائعة. علماً بأن هذا الوصف لا يفترض على الإطلاق التنازل عن المنهج العلمى فى سبر أغوار الفكر الاجتماعى.

ليس هناك تعريف آخر للحداثة فى رأيى، غير هذه القطيعة الفلسفية. ويترتب على ذلك أن الحداثة لا تغلق فى نمط نهائى، بل هى- على العكس من ذلك- فى تطور متواصل ينفتح على المجهول الذى تدفع حدوده إلى الأبعد دون إمكان بلوغها أبداً. فالحداثة لا نهاية لها. بيد أنها ترتدى أشكالاً متتالية طبقاً لإجاباتها على التحديات التى يواجهها المجتمع فى لحظة تاريخية معينة.

ثمة تناقض لا مفر منه؛ ألا وهو أن هناك قوى تجرّ الفكر الاجتماعى الحديث

فى اتجاهات متنافرة. فهناك ميل إلى تأكيد دور الإنسان كصانع تاريخه، وهناك الاعتراف بأن هذا التاريخ يبدو محكوماً من خلال قوانين موضوعية ظاهرياً، تعمل بمثابة قوانين الطبيعة. ففى الرأسمالية يصبح المجال الاقتصادى- لأنه مهيمن- مجالاً يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية الذاتية تجعل قوانينه تفرض نفسها فرضاً، كما هو الحال فى مجال الطبيعة. وعليه يدعو الخطاب المهيمن إلى الإذعان لهذه "القوانين" التى يقال: إن تحكمها قائم "لا محالة" ولا مفر منه. وفى الصورة المبتذلة لهذا الخطاب يقال: إن "قوانين السوق" لا مفر منها.

٢- يقال كثيراً فى أيامنا: إن الحداثة أصبحت مفهوماً تخطاه التاريخ. أزعم أن هذا القول لا معنى له من حيث المبدأ. فإذا كان تعريف الحداثة هو أن الإنسان يصنع تاريخه، فإن هذه المقولة هى غير قابلة للتجاوز بالمرة، إلا أن مراحل الأزمات الكبرى- ونحن نجتاز حالياً مرحلة من هذا النوع- تتسم دائماً بميل إلى الردة نحو الماضى، أى قبل الحداثة. وتمثل السلفية الإسلامية نمطاً متطرفاً لهذا الوضع، إذ إنها تدعى أن الخالق هو المشرع الوحيد، وبالتالى يجب على البشرية أن تتنازل عن طموحاتها فى صنع القوانين التى تريد أن تحكم بها.

لقد سبق أن لفت النظر إلى هذا الموضوع، فقلت: إن هذا الموقف الأخير ناتج هزيمة تاريخية كبرى للشعوب المعنية. على أن التنازل فى مجال صنع التاريخ يخفى العدول عن تشخيص أسباب الهزيمة، والهروب أمام التحديات الحقيقية التى يواجهها المجتمع؛ العدول عن واجب الإبداع من أجل التغلب على الوضع، بمعنى آخر هو موقف يعبر عن مأزق. فالدعوة إلى هذا النوع من "الخروج من التاريخ" لن ينتج إلا مزيداً من التدهور والتهميش فى العالم المعاصر، مزيداً من الهزائم القادمة.

٣- إن المقولة بأن التباين الثقافى ليس فقط واقعاً حقيقياً، الأمر الذى لا ينكره أحد، بل إنه يمثل ظاهرة جوهرية؛ بمعنى أن هذه الخصوصيات ثابتة ودائمة، تلغى فى نهاية المطاف القاسم المشترك الذى يعبر الخصوصية الثقافية، والذى يتيح الحديث عن تاريخ البشرية بشكل عام.

وفى هذا الإطار أزعم أن النظريات التى تكرس فكرة ثباتية الخصوصية

الثقافية، هى خادعة بقدر ما تنطلق من الفكرة المسبقة المذكورة، أى أنها تنظر إلى التباين على أنه يمثل القاعدة، بينما تعتبر تجليات التشابه ناتج مجرد الصدفة. ثم على هذا الأساس تطرح نظريات الثباتية برنامج أبحاثها. ولكن ماذا يحدث إذا أخذنا بالمبدأ المعكوس؟ أى بفرضية أن الميل للتشابه هو القاعدة فى تاريخ البشرية وأن الاختلافات فى مسيرة التطور جزئية ونسبية؟ علماً أن الفرضية التى ننطلق منها تحكم وضع الأولويات فى البحث.

ثم أزعم أن الخصوصيات المزعومة، التى تقدمها هذه النظريات، لا تعدو أن تكون قائمة بديهيات سطحية ولا غير. فلننظر على سبيل المثال إلى مقال هنتنغتن الحديث والمشهور عن "صراع الثقافات". يقول الكاتب الأمريكى: إن للتباين الثقافى "طابعاً جوهرياً، لأنه يمس العلاقات بين البشر والإله والطبيعة والسلطة". لا يفتح مثل هذا "الاكتشاف" عدا أبواباً مفتوحة تماماً، إذ يجعل المعضلة الثقافية ترادف العقيدة الدينية، بل يفترض بالإضافة، أن طروحات مختلفة الأديان فى الشؤون المعنية متباينة من حيث الكيف. وذلك على الرغم من أن التاريخ الحقيقى يثبت أن هذه المفاهيم الدينية قد تمتعت فى واقع الأمر بدرجة عليا من المرونة، الأمر الذى أتاح اندراجها فى نظم أيديولوجية تطورت فى اتجاهات بعضها متقاربة والأخرى متباعدة، طبقاً لظروف مستقلة عن هيكل المفاهيم الثقافية المعتبرة. فالخصوصية التى تفسر كل شىء لا تفسر شيئاً. ألا يتذكر القارىء أن أنصار النظرة الثقافوية قد نسبوا تخلف الصين إلى ثقافتها الكونفوشيوسية، وذلك قبل نصف قرن فقط، ثم انقلب هؤلاء فى رأيهم، فأصبحوا ينسبون الآن نجاح الصين إلى هذه الثقافة عينها. ألا يعلم الجميع أن العالم الإسلامى فى القرن العاشر الميلادى قد بدا لعديد من المؤرخين أكثر تقدماً من أوروبا المسيحية فى العصر نفسه، وحامل احتمال تطور لامع؟ ما هى إذن الأسباب التى أدت إلى انقلاب الوضع؟ هل هى أسباب ترجع إلى سمات العقيدة الدينية، أو إلى التفهم الاجتماعى لها، أو إلى عوامل أخرى لا علاقة لها بالمجال الثقافى؟ وماذا كان تفاعل مختلف هذه العناصر بعضها مع بعض؟ وماذا كان العنصر الفاعل المحرك الأساسى، إن وجد؟ تظل النظريات الثقافوية صامتة تماماً فى مواجهة الأسئلة، حتى الأكثر تطوراً من بين هذه النظريات،

وبالأولى أشكالها المبتذلة مثل نظرية هنتنغن المذكورة. إذ تكتفي هذه النظرية بتدوين الاختلال وإعلان أهميته الجوهرية لا غير.

لا ريب أن الإيديولوجيات- وخاصة الديانات- ظواهر اجتماعية هامة. على أن الاعتراف بهذا الأمر لا يمثل عدا بديهية، فالصعوبة الحقيقية بالنسبة إليها هي في تناول دورها في التاريخ، وبالأدق دورها في مختلف الأزمان والأماكن، وعلاقاتها بالنظم الاجتماعية العامة السائدة في تلك العصور. وهنا نجد- على سبيل المثال- أن مختلف الديانات كما فهمتها الشعوب المعنية في العصر الخراجي السابق على الرأسمالية الحديثة، قد قامت بأدوار متشابهة إلى حد بعيد. فالمنهج الذى أقترحه أنا هنا يستهدف كشف أوجه التشابه، بالرغم من تنوع الخصوصيات. وعلى هذا الأساس سنستطيع أن نحدد التشابه بينها، وأن نضع خصوصياتها في مكانها الحقيقي. ولا شك أنه – ظاهرياً على الأقل- لا يزال لهذه الأقاليم وجود في العالم المعاصر. إلا أن آليات فعلها قد تحولت تماماً بسبب تأثير الشروط التي تفرضها الرأسمالية عليها. أقول هنا الرأسمالية ولا أقول الغرب، عن قصد. إذ إن التحليل التاريخي العلمي يؤدي بالضرورة- في رأيي- إلى اعتبار أن ما يسود حالياً وعالمياً إنما هو "حضارة وثقافة رأسمالية الطابع بالأساس" وليست "الغرب". كما أن هذه السيادة هي المسئولة عن التحولات التي حدثت في جميع أقاليم العالم، والتي أفرغت من مضمونها الأصلي جميع الثقافات الخراجية السابقة. بما فيها ثقافة "الغرب" الخراجية.

وعلى هذا الأساس سوف نكتشف معيار التبويب الصحيح الذي يتصف به عالمنا. فهناك مناطق، حيث حلّت الثقافة الرأسمالية محلّ الثقافات السابقة تماماً، وهي المناطق المكونة للمركز الرأسمالي، أي أوروبا وأمريكا الشمالية (المسيحية في أصولها) واليابان (الكونفوشيوسي أصلاً). هذا بينما لم يلغ انتشار الرأسمالية في التخوم توظيف الثقافات السابقة توظيفاً شاملاً وفاعلاً كما صار الوضع عليه في المراكز. هل يرجع هذا الاختلاف إلى "خصوصيات ثقافية"، أي إلى قدرة الثقافات "غير الغربية" على الصمود مثلاً؟ أم يرجع إلى أشكال التوسع الرأسمالي الذي أنتج تفرقة أساسية جديدة، وتضادًا بين مراكز وتخوم المنظومة؟ أميل إلى أن أتقبل النظرة الثانية.

٤- لقد أدى التوسع الرأسمالى إلى ظهور تناقض جديد بين طموحات أيديولوجيا النظام وإعلانها بالعالمية من جانب، وواقع الاستقطاب الذى ينتجه هذا التوسع من الجانب الآخر، فيفرغ هذا التناقض القيم التى تدعو إليها الرأسمالية الحديثة (وهى الفردية والديمقراطية والحرية والمساواة والعلمانية ودولة الحقوق.. إلخ) من كل مضمون ملموس حقيقى، حتى تصبح فى عيون الشعوب ضحايا النظام، أكاذيب أو على الأقل قيماً خاصة بالغرب. لهذا التناقض طابع دائم يصاحب تاريخ التوسع الرأسمالى منذ نشأته، ولكنه يتفاقم بقدر ما تتقدم مسيرة العولمة ليتخذ فى مراحل الأزمة، مثل مرحلتنا الراهنة، شكلاً قاطعاً متطرفاً. وفى مواجهة هذا التناقض الشنيع، يلجأ النظام إلى جميع الوسائل التى يمكن توظيفها من أجل إدارة الوضع، معتمداً فى ذلك على منهجه البراجماتى التقليدى.

وفى هذا الإطار يصبح مبدأ تفخيم "الاختلاف" مفيداً، طالما أن الاعتراف بالإختلاف يرافق تنازل ضحايا النظام عن طموحاتهم فى مجالات الديقراطية والحرية والمساواة والفردية وإحلال قيم خصوصية مزعومة محلّها، تؤدى دائماً إلى أن تكون مضادة للأولى! هكذا يستبطن الضحايا موقعهم المسود، الأمر الذى يتيح استمرار الاستقطاب دون أن يتصدى لعائق يذكر.

أزعم إذن أن النزعة الثقافوية تخدم أهداف الاستعمار. فالخطابان الاستعمارى والثقافوى يسيران جنباً إلى جنب دون تناقض بينهما. من جانب يعلن خطاب الاستعمار بغطرسة كون المعادلة التى اكتشفها الغرب (فالاستعمار يفتخر فعلاً "بغربيته") من أجل إدارة الاقتصاد من خلال السوق والسياسة من خلال الديمقراطية والمجتمع من خلال الحرية الفردية معادلة نهائية حتى يتعذر تجاوز حدودها. ويجهل هذا الخطاب التناقضات التى يمكن ملاحظتها فى كل مكان، أو ينسبها إلى قوى "غير عقلانية" لأنها ترفض العقلانية الرأسمالية. وفى هذا السياق تصبح الشعوب غير الغربية أمام خيار ثنائى الأطراف لا احتمال ثالث لهما؛ فإما أن تقبل القيم الغربية كما هى فى الرأسمالية القائمة بالفعل، أو أن تنغلق فى خصوصياتها الثقافية الموروثة من تاريخها السابق. أى بمعنى آخر يحدد خطاب الاستعمار شروط الخيار بحيث يضمن لنفسه الانتصار فى جميع الفرضيات، إذ إن

انغلاق الشعوب غير الغربية على خصوصياتها الثابتة المزعومة، يجعلها غير قادرة على مواجهة تحدى العصر.

يستبعد الخيار الثنائى المطروح الحلّ الصحيح، أى أن تشترك شعوب الشرق فى تجاوز حدود الرأسمالية من خلال تطوير مفاهيم نضالية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة معاً.

٥- على أن خطاب المركزية الأوروبية هذا، لا يقدم إجابة لمن يطرح الأسئلة التى طرحناها أعلاه، والتى تخص العلاقة بين مجال الثقافة والمجالات الأخرى للحياة الاجتماعية. إذ إن هذا الخطاب يتجاهل هذه الأسئلة بالكامل، ويكتفى بإعلان الطابع الثابت المزعوم للثقافة الغربية، وكذلك للثقافات الأخرى (الشرقية بالجملة!).

ومن الجانب الآخر تشارك الثقافوية المضادة ظاهرياً- وهى تتخذ فى العالم الثالث المعاصر أشكالاً مختلفة، منها بالأخص الشكل الدينى المزعوم فى العالم الإسلامى- خطاب المركزية الغربية فى اعتبار أساس مفاده، أن الثقافات متباينة بشكل جوهرى عبر التاريخ. لذلك أقول ويشارك آخرون رأيى: إن الثقافوية ليست إلا "مركزية أوروبية معكوسة".

لا يدعو (رفض الحداثة)، من قبل ضحايا التوسع الرأسمالى إلى نضال ضد الرأسمالية على أرضية الرهانات الحقيقية، بل ينقل الصراع إلى سماوات الأوهام الثقافية. ولذلك فهو خيار يفيد تماماً أهداف استراتيجيا الاستعمار. فبالنسبة إلى هذا الأخير لا مانع أن يحكم نظام "إسلامى" أو غيره قطراً ما، طالما أن هذه السلطة تقبل وضعها المسود فى التراتبية الرأسمالية العالمية، وهذا هو وضع النظم الإسلامية القائمة بالفعل، التى أثبتت عجزها التام فى مواجهة تحديات العصر، على أرضية رهانات المنافسة الاقتصادية والعسكرية. وليس هذا الوصف صحيحاً فقط بالنسبة إلى النظم الإسلامية التقليدية للخليج وباكستان، انما هو قول صحيح أيضاً بالنسبة إلى تلك النظم التى تعد نفسها "ثورية" مثل النظام الإيرانى. فايران تخلفت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة من وضع قطر كان فى سبيل الدخول فى المنافسة العالمية، على نمط كوريا، إلى وضع بلاد تنتمى إلى "العالم الرابع"، غير القادر

على الفعالية فى الإنتاج والتصدير الصناعيين. وترجع هذه الرّدة بالأساس إلى غياب عقلانية "حديثة" فى تناول أمور الإدارة الداخلية، وهو ناتج انتقال السلطة من البيروقراط والتكنوقراط إلى رجال الدين السلفيين، أى بمعنى أدق تغلب منطق ضمان استمرار سلطة هؤلاء باسم الدين على جميع أوجه منطق التنمية ومواجهة تحديات العصر. فيقوم هذا النظام بتنفيذ وصفة الليبرالية، ولا يختلف فى هذا الشأن عن النظم الأخرى للعالم الرابع المهمش. فأخذت حكومة إيران بمبدأ الخصخصة، وخفض سعر العملة الوطنية، وتخفيض المصروفات العامة فى الخدمات الاجتماعية وإنقاصها إلى مستوى الإغاثة والإحسان الإسلامى التقليدى... الخ. على أن النظام يضفى شرعية "إسلامية" على هذه الممارسات، ويمنع معارضتها التى يعتبرها "كفراً"! وفى الوقت نفسه يتيح إنكار الديمقراطية باسم رفض مبادىء الغرب والممارسات الهمجية التى يقوم النظام بها، يتيح فرصة للاستعمار بأن يشنّ حملات من الهجوم العنيف ضد البلاد فى الإعلام، الأمر الذى يخلق ظروفاً مناسبة للتدخل إن لزم الأمر. كذلك لا يمانع الاستعمار على الإطلاق أن تخوض أفغانستان حروباً أهلية لا نهاية لها بين تكتلات ترفع جميعاً علم الإسلام، ولكنها لا تستهدف غير الاستيلاء على الحكم دون اختلاف فى البرنامج.

هكذا نرى النظم الإسلامية المزعومة تلغى كل احتمال فى التنمية والتطوير، فتضطر أن تقبل طوعاً أو كرهاً وضع "كومبرادورية بازار" ألا وهو أسفل درجة فى التراتبية العالمية.

٦- لقد تجلّت النزعة الثقافوية منذ النشأة فى أسلوب طرحها لذلك الخيار الثنائى هو الآخر- دون اعتبار احتمال ثالث لهما- بين الحداثة والأصالة، فلم يناقش خطاب الثقافوية مضمون الحداثة المنتقدة، واكتفى باعتباره مرادفاً للحداثة القائمة بالفعل، أى الحداثة الرأسمالية الراهنة.

أزعم أن هذا المفهوم المنقوص للحداثة هو مصدر التباس خطير وحبس الخيار فى ثنائية عقيمة.

فالحداثة فى واقع الأمر لم تصل بعد إلى نهاية مسيرتها، ولن تكون هناك نهاية لهذه المسيرة. الحداثة هى انقلاب أيديولوجى وفكرى جوهرى، حدث عندما

اعتبر المجتمع نفسه مسؤولاً عن مصيره، عندما أعلن الإنسان إنه هو صانع تاريخه. علماً بأن جميع الأيديولوجيات القديمة السابقة للحداثة فى الشرق وفى الغرب قد قامت على مبدأ آخر، ألا وهو ثمة قوى ميتااجتماعية (فوق اجتماعية) تحكم مصير المجتمع كما تحكم الكون.

من الواضح إذن أن الحداثة- بهذا المعنى- لا نهاية لها. وبالتالى فإن نبذ الحداثة معناه التنازل عن العمل المسؤول فى سبيل صنع التاريخ، كما أن الدعوة بالأصالة لا تعنى فى هذه الظروف إلا محاولة إيقاف سير التاريخ عند مرحلته السابقة على الرأسمالية ونشأة الحداثة، وهو هدف طوباوى يتعذر تحقيقه. فليس هناك معنى للخيار بين الحداثة والأصالة الذى يؤدى بالضرورة إلى خلط المفهومين على أساس قبول الحداثة كما هى، أى حداثة رأسمالية من جانب، وتلوينها بالألوان "الأصالة" من الجانب الآخر. وهو بالنتيجة قبول الوضع الراهن، أى التبعية فى المنظومة الرأسمالية.

فى مواجهة هذا الطرح المزور العقيم الذى لابد أن يؤدى إلى مأزق تاريخى، ليس ثمة بديل صحيح إلا العمل فى سبيل تطوير الحداثة، لا إنكارها وتلوينها. فالشعوب التى لا تشارك فى تطوير الحداثة تتخلف بالضرورة حتى تُهمش. فمن يختار أن يخرج من التاريخ لن يمنع الآخرين من التقدم فى مسيرته.

فالخيار- كما هو مطروح فى خطاب الثقافوية- لا يعدو أن يكون دعوة لتجميد تطور المجتمع. وبالتالى فهو دعوة يتعذر تنفيذها حقيقة، الأمر الذى يفرض بدوره الالتجاء إلى الكذب فى الممارسة السياسية. فالنظم الثقافوية مضطرة إلى أن تقول شيئاً وأن تفعل شيئاً آخر. فمن جانب وظيفتها الحقيقية هى إدارة الأزمة، فتقبل فى واقع الأمر الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى بشروطه، ومن الجانب الآخر تدعى أنها مستقلة بل معادية لهذا النظام. وهنا أيضاً تقدم إيران مثالاً قاطعاً على هذا التناقض بين القول والفعل. بيد أن الجمهور لابد أن يدرك- ولو بعد فترة من الخداع والوهم- حقيقة الوضع، فتعمم سيادة الكذب، حتى تشمل جميع أوجه الحياة الاجتماعية. فالجمهور يحترم ظاهرياً القيم الدينية المعلنة التى تحكم الخطاب، بينما يعلم تماماً أن الممارسات القائمة عليها منافقة ولا غير.

ألا يرى الجميع أن القيم الثقافوية المعلنة تتحول فى هذه الظروف إلى طقوس فارغة؟ ألا يعلم الجميع أن الفساد الذى يسود إيران، لا يقل عما هو عليه فى أسوأ النظم "غير الدينية" رسمياً؟

يفرض التعامل الفعال مع التاريخ أن تنظر الشعوب دائماً إلى الأمام، وأن تتحرر من قيود ماضيها. فهو شرط ضرورى من أجل الإجابة على الأسئلة السابق ذكرها والتى يلغيها الخطاب الثقافوى. فالتحديات الحقيقية التى تعبر هذه الأسئلة عنها هى إذن الآتية:-

كيف نستطيع أن نناضل فعلياً ضد الاستلاب الاقتصادى؟

كيف نتفادى التبذير المترتب بالضرورة على الرأسمالية؟

كيف نعمل ضد الاستقطاب العالمى؟ أى بمعنى آخر كيف نخلق الشروط الملائمة من أجل تطوير القيم العالمية حتى نتجاوز حدود الرأسمالية التاريخية؟

هذا هو معنى إحلال ثقافة عالمية جديدة محل ثقافة العولمة السائدة حالياً.

يتطلب مثل هذا العمل نظرة نقدية إلى "الأصالة" والموروث الثقافى التاريخى، وذلك أمر ضرورى بالنسبة إلى الجميع على قدم المساواة، شرقيين كانوا أم غربيين. هل كان من الممكن أن تبدع أوروبا الحداثة دون أن تقوم بنقد ذاتى سابق لموروثها، بما فيه تعاملها مع العقائد الدينية؟ هل كان من الممكن أن تبادر الصين فى التقدم دون قيام طليعتها الفكرية بنقد موروثها الكونفوشيوسى، وهو ما فعلته الماوية؟ علماً بأن ذلك لم يمنع فيما بعد إعادة اندماج الموروث الدينى والفلسفى (المسيحى والكونفشيوسى فى الأمثلة المذكورة) فى الثقافة الجديدة، ولكن بعد تثويرها تماماً، بحيث إن هذا الاندماج لا يرادف عودة إلى الماضى على الإطلاق.

يختلف هذا التعامل مع الأصالة والموروث عما تدعو إليه تيارات الثقافوية الإسلامية المعاصرة التى تعلن رسمياً رغبتها فى العودة إلى الماضى (الأصل) والامتناع عن نقده. وفى هذه الظروف ليس من العجب أن انتشار الثقافوية الإسلامية يرافق تدهور المنطقة المعنية فى التراتبية العالمية.

وانطلاقاً من هذه الفرضية كنت قد توصلت فى بحث آخر إلى أن هذه الاستراتيجيات تستهدف هدفين اثنين متكاملين، هما تعميق العولمة الاقتصادية، أى

سيادة السوق عالميا، وتدمير قدرة الدول والقوميات فى الشعوب على المقاومة السياسية. وألخص هذه الاستراتيجيات فى مقولة بسيطة مفادها: "إدارة العالم كما لو كان سوقا"، الأمر الذى يتطلب بدوره تفكيك القوى السياسية إلى أقصى حدّ ممكن، حتى يكاد يكون مرادفاً لتدمير سلطة الدولة تدميراً كاملاً. ويتجلى هذا الهدف فى نقد الدولة الطليق من كل اعتبارات، من أجل إضفاء مشروعية على الممارسات التفتيتية المقصودة. ولذلك يستهدف الاستعمار تفجير الدولة الوطنية لصالح جماعات أخرى تحت أو فوق وطنية، من خلال تشجيع الإحساس بالتضامن الإثنى أو الدينى، حقيقياً كان هذا التضامن أو وهمياً. فالأمثل بالنسبة إلى الاستعمار الحديث هو وضع يتسم بتلاشى سلطات جميع الدول، حتى تنفرد الولايات المتحدة بالتحكم عالمياً فى مجال السياسة، بينما تنحصر السلطات الأخرى فى وظائف متواضعة تخص مباشرة إدارة السوق يوماً بيوم.

أزعم أن هذه الاستراتيجيات الأمريكية تنكر حقوق ومصالح جميع شعوب العالم، فلا تنحصر فى تخوم المنظومة، بل تشمل أيضاً أوروبا. ففى هذا السياق ينظر إلى مشروع الاتحاد الأوروبى نظرة مخفضة، تجعله إدارة مشتركة لسوق مندمجة، لا غير. كما يُنظر إلى أوروبا الشرقية والجنوب شرقية على أنها مرشحة للتفتيت إلى دويلات عاجزة (وهذا هو الهدف الذى يكمن وراء تفكيك يوغسلافيا والاتحاد السوفيتى وروسيا). وتوظف شعارات ديمقراطية وحقوق الشعوب، من أجل إضفاء مشروعية على هذه الأهداف وتدعيم القوى النابذة، علماً بأن التفتيت المحقق يفرغ الديمقراطية من مضمونها، ويجعلها عاجزة أمام آليات السوق، وهو المقصود. هكذا يوظف خطاب الخصوصية لصالح هذا المشروع الاستعمارى الأمريكى.

وبالتالى ليس من الغريب أن القوى السياسية التى تلجأ إلى شعارات الثقافوية من نوعية أو أخرى، تظهر بقوة فى المناطق التى تعانى من أزمة فريدة فى احتدامها، فى المناطق المهمشة فى المنظومة العالمية الحديثة. تنتمى أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وفى غياب بديل تقدمى فى مواجهة الرأسمالية الهجومية الصاعدة هناك. وتنتمى العوالم الإفريقية

والإسلامية إلى المجموعة الثانية، إذ نجد أن قائمة الأقطار المكونة لهذه المنطقة تكاد تكون قائمة البلدان العاجزة عن مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الصناعية.

وعلى العكس من ذلك نرى المجتمعات التى تواجه تحدى العولمة بقدر من الفعالية لا تلجأ بشكل أساسى إلى خطاب الثقافوية، وذلك على الرغم من أن بعض الحكام يستخدمون من وقت إلى آخر هذا الخطاب جزئياً ولكن بشكل سطحى وديماغوجى من أجل تبرير موقف سياسى معين.

على سبيل المثال عندما يقول رئيس وزارة تلك البلاد الآسيوية: أن شعبه يرفض بعض القيم الغربية، لا يقصد على الإطلاق رفض الاندماج فى المنظومة الرأسمالية العالمية، ولا إنكار مشروعية الرأسمالية أصلاً، بل يقصد فقط مثلاً تقييد بعض الحقوق السياسية أو النقابية، لا أكثر.

بصفة عامة نرى فى المجتمعات الصاعدة غير الكومبرادورية، التى لا تخضع لسلطان العولمة غير المقيدة، والتى لا تخضع كلياً له، أن الثقافوية لا تحتل فيها مقدم المسرح الأيديولوجى. فهذه المجتمعات تعيش بالفعل تحولات تجعلها عناصر فعالة فى صنع العالم. وبالتالى لا تتساءل عن هويتها أو خصوصياتها، بل تقبل تطويرها دون مانع ولا خجل. هذا هو وضع الصين على سبيل المثال. بيد أن هذه المرونة فى شئون الخصوصية لم تؤد هنا إلى وهن الوطنية، بل على العكس من ذلك يتم توجيه الوطنية فى هذا الإطار ضد العدو الحقيقى الرئيسى؛ الاستعمار.. هذا بينما الدعوات الملحة للاعتماد على أشكال من التضامن الإثنى أو الدينى أو الطائفى فى البلاد التى تعانى من هيمنة الخطاب الثقافوى هى دائماً موجهة ضد شعوب أخرى لا تختلف فى وضعها فى المنظومة العالمية، فلا يمانع أصحاب هذه الدعوات للشوفينية أو للتعصب الطائفى أو الدينى من أن يتحالفوا مع القوى الكبرى – ولا سيما الولايات المتحدة– ضد عدو يعتبرونه العدو الأساسى، وهو فى معظم الحالات الجار الخارجى أو الداخلى الضعيف. وثمة أدلة متعددة توضح واقع مناورات الاستعمار الذى يحرك التيارات الثقافوية، أو على الأقل يستفيد من مواقفها.

لسنا هنا بصدد نقاش خصوصيات مختلف الثقافات السائدة فى العالم المعاصر، ولا تاريخ تكوينها، ونسبية تلك الخصوصيات فى موازاة عمومية اتجاهات التطور العام للمجتمعات، ولا بصدد نقاش ما قد حصل من تحولات فى المجال الثقافى على أثر انتشار الرأسمالية. وذلك لسبب بسيط، ألا وهو أن التباين بين المراكز والتخوم فى المنظومة العالمية، لا ينبع بالأساس عن الاختلاف الثقافى. فالمعيار الذى يقوم عليه التقسيم هو معيار اقتصادى لا ثقافى. فاليابان غير الغربية تنتمى إلى المركز وأمريكا اللاتينية إلى التخوم، بالرغم من مسيحيتها وثقافتها الأوروبية. وأزعم أن هذا التقسيم هو الذى يلعب الدور الأساسى فى تحديد أهم التحديات الى تتصدى لها الشعوب فى عصرنا، علماً أيضاً بأن ثمة اختلافات أخرى فى داخل كل من منطقة المراكز ومنطقة التخوم، لا تقوم هى الأخرى على أسس ثقافية، فالمراكز مقسمة إلى دول سياسية تشترك فى بعض مصالحها ولها مصالح أخرى متناقضة. أما التخوم فهى مقسمة أيضاً إلى دول تقوم بأدوار متنوعة فى إعادة إنتاج المنظومة العالمية، فهى – على سبيل المثال– مقسمة إلى تخوم مندمجة فعالة، وتخوم مهمشة. والمعيار الذى يتيح تفسير هذه الانقسامات العديدة ليس ثقافياً، فتتجلى هذه التناقضات فى الصراعات الطبقية فى داخل كل قطر، وفى النزاعات بين الأقطار المكونة للمنظومة العالمية، دون أن تكون هذه الصراعات والنزاعات ذات مصدر ثقافى بالأساس. كما سبق قولنا، فقد حدثت الحروب الأكثر دموية بين مجتمعات تنتمى إلى المنطقة الثقافية نفسها. هذا لا بمنع أن العنصر الثقافى يمكن أن يلعب دورًا هامًا، فيتم توظيفه من قبل هذه القوة أو تلك إن لزم الأمر، وإذا أتاحت الظروف ذلك.

(١٧)
في الدين والدولة[١]

١- يقدم البعض خطابا للعلاقة بين الدين والدولة بتأملات حول الفكر الديني وتطوره التاريخي في المدى الطويل وعلى صعيد عالمى. ويقفز هذا الخطاب فى هذا الشأن إلى نتيجة مفادها أن الأديان السماوية مثلت نقلة وتقدماً كيفياً في تطور الفكر الديني على صعيد عالمي.. بل يضيف إلى هذا الحكم الفاصل استنتاجاً آخر، ألا وهو أن إنجازات حضارات الشعوب المنتمية إلى الأديان السماوية تجاوزت إنجازات الحضارات الأخرى بالتحديد بسبب تفوق العقيدة الدينية للأولين.

وأنا لا أتفق مع هذا الطرح لا من حيث استنتاجاته ولا من حيث المنهج نفسه، لأنه لا يقدم صورة حقيقية عن "الأديان" غير السماوية المرفوضة منه أصلاً بل لم يقدم صورة ما عنها. فاكتفى بتكرار فكرة مسبقة عنها وهي أنها تمثل خطوة بدائية للفكر الديني، وأود هنا أن أعطي مثلين دالين في رأيي على خطأ هذا الحكم السريع:

المثل الأول يخص البوذية:

لم يعتبر بوذا نفسه إنساناً تلقى إلهاماً من الله، فلم يعتبر نفسه إلهاً ولا نبياً بالمعنى المعروف في الأديان السماوية. بل رأى نفسه إنساناً عادياً. ثم زعم أنه توصل إلى أعلى قيم الحكمة الإنسانية وإدراك فعل قوى الطبيعة (قوى الله) وقبول الخضوع إليها- مثل المرض والموت- من تلقاء نفسه، من خلال التأمل والعقل دون إلهام خارجي. وأدعى أن للبشر جميعاً هذه القدرة إذا استخدموا قدرتهم الفعلية والنفسانية استخداماً صحيحاً وكاملاً. وتكونت البوذية على أساس الفلسفة القائمة على قدرة البشر دون تدخل إلهام إلهي. فهي إذن أقرب إلى فلسفة مثالية تؤكد أولوية الفكر على المادة وأسبقية العقل على منتجاتها، منها إلى دين بالمعنى

المعروف في العقائد السماوية. ولكن: أيمكن اعتبار هذه الفلسفة شكلاً بدائياً من الفكر الديني؟

هذا وقد تكون ما يسمى الآن بالديانة البوذية وهي تسمية خاطئة ناتجة من إسقاط مفاهيمنا عن الدين على واقع يختلف عنه في كنهه، وذلك باعتبار البوذية نوعاً من المدرسة الفلسفية طورت مناهج وممارسات وطقوساً لتساعد "المؤمن" على التوصل إلى الراحة الذهنية والشعورية المستهدفة. وفي هذا الإطار تم تقسيم البشر إلى فئات متدرجة أسفلها فئة العامة التي لا تهتم بهذه الأمور والتي يطلب منها ممارسة طقوس لا أكثر وأعلاها فئة الخاصة المنشغلة بالتعمق في التأمل الفلسفي والتي تشمل من قد ينجح منهم في التوصل إلى الراحة الذهنية وممارسة القيم الأخلاقية العليا في المعاملة مع الغير. ومن المعروف أن هذه الفلسفة انتقلت من الهند إلى الشرق الأدنى في القرون الثلاثة قبل الميلاد وأنها ألهمت فلسفة أفلوطين ثم مدارس رهبانية مسيحية مصرية كما أنها انتقلت إلى الإسلام إذ نجد في ترتيب مراحل تكوين علماء الشيعة درجات متتالية متماثلة.

المثل الثاني يخص مذهب "كونفوشيوس":

هنا أيضاً لم يعتبر كونفوشيوس نفسه شخصاً ملهماً إلهاما إلهيا بل إنساناً ذا حكمة توصل من خلال التأمل وملاحظة أفعال الناس وسير المجتمع إلى مجموعة "قواعد" رأى أن اتباعها من شأنه أن يؤدي إلى "الكمال" الاجتماعي. لعل هذه القواعد تبدو لنا اليوم بسيطة، بيد أنها لا تختلف في الجوهر عن القيم الأخلاقية العليا التي تدعو إليها جميع الأديان، مثل ضرورة احترام الأولاد لآبائهم وممارسة العدالة من قبل السلطة وخضوعها لحكم القانون.... إلخ. وأضاف كونفوشيوس إلى ذلك ملاحظة في غاية الأهمية ألا وهي أن اتباع هذه القواعد يلغي الحاجة إلى الالتجاء إلى "قوى فوق الطبيعة" كان هو يحل محلها في ممارسات الحكم والناس من أجل مساعدتهم على أخذ القرار. وأعتقد أن كونفوشيوس أسس هنا أول فكر علماني بمعنى يكاد يكون معناه الحديث. فلم ينكر "وجود تلك القوى فوق الطبيعية" (الله) ولكنه اعتبر أن تصور وجودها وفعلها أمر يجب أن يترك لكل فرد وقدرته

على استخدام العقل والحدس والشعور بالغيب. ولما كان الشعب الصيني- شأنه في ذلك شأن الشعوب الأخرى- اعتنق فعلاً في تلك الأيام عقائد دينية (التاوية) لم يـر كونفوشيوس مانعاً في ذلك بالرغم من أنه نظر إلى هذه العقائد نظـرة الفيلسـوف الناقد والمرتاب (أهي عقائد "صحيحة" أم تصور معين للإلـه فقـط؟) ثـم نصـح كونفوشيوس الإمبراطور والطبقة الحاكمة بأن يبعدوا عن اتبـاع هـذه "الطقـوس الشعبية" أو على الأقل عن المبالغة في اتباعها. هذا ومن المعـروف أن التـاريخ الصيني الحقيقي مليء بأمثلة الأباطرة الذين ساروا فعـلاً علـى هـدي تعليمـات كونفوشيوس، كما أنه مليء بأمثلة الأباطرة الذين لم ينفصلوا عن الديانـة التاويـة الشعبية.

على كل حال هل من المفيد اعتبار هذه الفلسفة شكلاً بدائياً من الفكر الديني؟

لم أستعجب إذن لخطأ الأطروحات المذكورة فى تقديرها لإنجازات مختلـف الحضارات عبر التاريخ وإعرابها عمّا يبـدو نوعـاً مـن الاحتقـار لإنجـازات المجتمعات غير القائمة على الأديان السماوية أعتقد أنه احتقار لا محل له.

هل من الصحيح أن المجتمعات الأوربية (المسيحية) قبل العصـر الحـديث والمجتمعات الإسلامية حققت إنجازات تفوق إنجازات المجتمعات الأخـرى قبـل الحديثة؟ كلا.

هناك واقع لا بد من أخذه في الاعتبار بشكل جدي. كان عدد سـكان منطقـة الشرق الأدنى (التي أصبحت فيما بعد مهد المسيحية ثم قلب الإسلام) فـي القـرن الثاني قبل الميلاد يساوي عدد سكان كل من الصين والهند في تلك الأيام (حـوالي ٥٠ مليون نسمة). وأخذ هذا العدد فى التزايد المطرد والمتواصل خـلال حـوالي ألفي سنة في كل من الهند والصين ليبلغ حوالي ٥٠٠ مليون في القرن التاسع عشر فى فجر التحديث، هذا بينما ظل عدد سكان الشـرق الأدنـى الإسـلامي العربـي والإيراني والتركي في حالة من الركود ثم دخل مرحلة الإنكماش فلم يزد هذا العدد عن ٣٥ مليونًا في القرن التاسع عشر. (ومن المعروف مثلاً أن عدد سكان مصـر الذى تجاوز ١٠ ملايين في العصر الفرعوني انخفض إلى أقل من مليونين في عهد محمد علي ولم يرجع إلى العدد القديم قبل أيام الملك فاروق!).

أخذت أيضًا وسائل الإنتاج في التقدم- من خلال تكثيف الزراعة مثلاً وتنويع المحاصيل- في الصين خلال قرون متتالية بينما ظلت إنتاجية العمل راكدة في الشرق الأدنى.

فكيف نحكم بأن "إنجازات الحضارات القائمة على الأديان السماوية تفوقت على إنجازات غيرها من الشعوب"؟ هذا الحكم عكس الصحيح تماماً.

وكان هذا أيضًا شأن الحضارة الثانية القائمة هي الأخرى على دين سماوي- أقصد أوروبا المسيحية؛ فإنها لم تنجز أكثر من غيرها خلال مدة ١٥ قرنًا بعد الميلاد. لدرجة أن الأوروبيين حينما اكتشفوا الصين اعترفوا بتفوق حضارتها من جميع النواحي التكنولوجية والإدارية. ومن المعروف أن الجيل البرجوازي الليبرالي الأول في القرن الثامن عشر غذى نوعاً من "الصينوفيليا". ثم أخذت أوربا تخطو خطوات واسعة وسريعة فتجاوزت هذه الحدود وتفوقت على جميع الحضارات الأخرى السابقة والمعاصرة.

يرجع خطأ الطرح المذكور إلى منهجه "المثالي" الذي أدى به إلى المبالغة في تقدير دور الأديان في التاريخ وتجاهل أمور أخرى كما يرجع هذا الخطأ إلى تمسكه بما يبدو لي أنها فكرة مسبقة عن طبيعة العقائد الدينية والفلسفية المعنية- وهي فكرة مسبقة شائعة في بلادنا للأسف، وبالتالي إلى قصور فى تقدير قدرة الأديان – جميعاً- على التكيف مع تطور يجب أن نبحث عن أسسه وآلياته في مجالات أخرى خارج الفكر الديني في حد ذاته.

أراد هذا الطرح أن يتخلى عن الماركسية، فذهب إلى موقف مثالي أقصى المثالية وناقش إنجازات المجتمعات المختلفة دون أدنى إشارة إلى أي عامل خارج مجال البناء الفوقي الأيديولوجي والديني، كأن الإزدهار والإنحطاط، والصعود والسقوط، تتوقف على المفاهيم الأيديولوجية وخاصة مفهوم المجتمع لعقائده الدينية. فلم يتساءل عما إذا كانت هذه المفاهيم هي سبب التقدم والتخلف في آخر الأمر أم هي نفسها ناتج آليات لها جذور أخرى، بل لم يطرح ولو التساؤل عن تفاعل العامل الأيديولوجي مع العوامل الأخرى، كأن هذه العوامل لا وجود لها.

إنه ينسب إنجازات الحضارة الإسلامية في عصور إزدهارها إلى عوامل أيديولوجية بحتة هي فهم المسلمين لدين الإسلام في فجر تاريخه، ثم يرجع الإنحطاط اللاحق إلى سوء فهم العلاقة بين الدين والسياسة دون غيره من العوامل ودون أن يتساءل عما إذا كان هذا الفهم نفسه ناتج عوامل أخرى. ولذلك نسب ركود حضارة أوروبا الوسيطة إلى طرحها علاقة معينة خاطئة بين السلطة والدين المسيحي، ثم إزدهار أوروبا بدءًا بعصر النهضة إلى إنقلاب هذه العلاقة واختراع الديمقراطية بالمعنى المعاصر.

وأنا لا أتفق مع هذا المنهج. وأعتقد أنه منهج يلغي تساؤلات حقيقية عديدة أود أن أشير إليها فيما يلي:

أولاً: أبدأ بالفصل النهائي للتطور أي بإشكالية الديمقراطية، علينا في رأيي أن نتساءل عما إذا كانت الديمقراطية سبب ظهور الرأسمالية في أوروبا أم أن الرأسمالية هي التي أنتجت الديمقراطية، أو على الأقل كيف تفاعل العامل المادي (العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة) والعامل الأيديولوجي (تبلور مفهوم الديمقراطية).

يفترض هذا الطرح أن الديمقراطية نتجت عن صراع، تم في المجال الأيديولوجي، فتماهى مع النقاش حول علاقة السلطتين الدينية والسياسية. ولم يناقش نظرة أخرى للموضوع تفترض أن هذا الصراع الذي تم في المجال الأيديولوجي تناظره صراعات أخرى تمت في مجالات أخرى تخص العلاقات الاجتماعية.

ثانيًا: كذلك لا تطرح التساؤلات الحقيقية في رأيي حول غياب الديمقراطية في العالم الإسلامي، وأحلّ محلها فكرة أن هذا القصور راجع إلى فهم خاطىء عن العلاقات بين الدين والسياسة من الطرفين المعنيين أي من طرف الحركة الإسلامية من جانب ومن طرف الدولة العلمانية من الجانب الآخر. ولكن غياب الديمقراطية ليس ظاهرة خاصة بالمجتمعات الإسلامية المعاصرة بل هي ظاهرة عامة في العالم الثالث.

فهل غياب الديمقراطية في أمريكا اللاتينية المسيحية راجع هو الآخر إلى فهم خاطىء للعلاقة بين الدين والسياسة؟ ولماذا تفهم هذه العلاقة هنا فهماً مختلفاً عما هو عليه في أوروبا؟ هل غياب الديمقراطية في آسيا غير الإسلامية راجع أيضًا إلى فهم خاطىء في المجال الأيديولوجي؟

أعتقد أن هناك سببًا واضحًا لغياب الديمقراطية في جميع مناطق رأسمالية التخوم هو سبب يجب البحث عنه في خصوصيات التراكم الرأسمالي التي تتواكب هنا مع رأسمالية "متوحشة" بالضرورة، على عكس ظروف التراكم في المراكز التي أنتجت شروطاً موضوعية أتاحت تحقيق حلول اجتماعية وسطى بين رأس المال والعمل.

ثالثاً: ركز الطرح في تحليله على مرحلة الصراع بين الكنيسة والدولة في أوربا الوسيطة. ولكن لم يتساءل حقيقة عن أسباب غياب الدولة شبه الكامل عن الوجود في أوربا الوسيطة، فافترض أن الظاهرة راجعة إلى فهم معين للعلاقة بين الدين والسياسة: لي طرح آخر لهذه المسألة مفاده أن "نمط الإنتاج الإقطاعي" هو شكل متخلف (تخومى) من النمط الخراجي، ناتج عن اصطدام الحضارة الرومانية القديمة مع المجتمعات البربرية التي لم تصل إلى مرحلة الدولة المركزية. فأصبحت السلطة السياسية في عصر الإقطاع مشتتة بين أعضاء طبقة الإقطاعيين دون انخراطهم في دولة مركزية ذات شأن. هذه الظروف الخاصة هي التي دفعت الكنيسة الكاثوليكية لأن تلعب جزئياً دور الدولة المركزية الغائبة والدليل على ذلك هو أن العلاقة بين الكنيسة والدولة في الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية اختلفت تماماً عما كانت عليه في الغرب الكاثوليكي.

الطرح يتجاهل هذا التباين الذي أعتقد أنه يلغي تماماً قوة فرضيته النظرية ويناقش الموضوع كأن المسيحية انحصرت في أوربا الغربية الوسيطة الكاثوليكية ولم تشمل دولة بيزنطة! هذا التجاهل غريب لدى شرقي يفترض أنه يعلم تماماً وجود وأهمية المسيحية الشرقية في تاريخنا! ففي دولة بيزنطة لم تكن الكنيسة خاضعة للسلطة السياسية فحسب بل تحولت إلى أداة من أدوات ممارسة السلطة، شأنها في ذلك شأن العلاقة بين السلطة السياسية (السلطنة) في العالم الإسلامي

الوسيط و"شبه الكنيسة" المكونة من المؤسسة الدينية الإسلامية (فئة العلماء والفقهاء...). لم يتساءل عما إذا كانت الدولة الإسلامية قد "ورثت" هذه النظرة من سابقتها البيزنطية. وإذا كان الجواب إيجاباً فلماذا؟ أهو خطأ في الفهم الأيديولوجي أم ضرورة موضوعية فرضت نفسها؟

رابعاً: هذا السؤال الأخير يؤول إلى تساؤل مبدئي عام لم يطرحه أصحاب هذه النظرية، هو هل هناك خصوصيات عامة شبيهة في علاقة الدين والسلطة في جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية، سواء أكانت مسيحية أم إسلامية أم بوذية أم كونفوشية؟

إنهم يركزون على خصوصيات الإسلام والمسيحية. ولهم طبعاً الحق في هذا الخيار. إلا أن هذا الخيار لا يمنع على الإطلاق استكمال البحث بالتساؤل عن القاسم المشترك بين مختلف الأمثلة المدروسة والإجابة على هذا السؤال الأخير ولو بالنفي أي بإظهار الأسباب التي تمنع – فى رأى الباحث– هذا القاسم المشترك، إذا كان هذا هو رأيه. أعتقد أن هذا القاسم المشترك موجود فعلاً وأن وجوده له أهمية كبرى من أجل فهم آليات إعادة تكوين المجتمعات السابقة على الرأسمالية وإظهار النقلة الكيفية التي مثلتها الرأسمالية في هذا المجال.

خامساً: وجود هذا القاسم المشترك يثبت شيئاً هاماً آخر ألا وهو أن الأديان– كظواهر اجتماعية تاريخية– تتمتع بدرجة عالية من المرونة تتيح تكيفها وفقاً لتطور العلاقات الاجتماعية. لقد أثبتت جميع الأديان هذه المرونة. فالمسيحية تكيفت مع ظروف الدولة المركزية البيزنطية كما تكيفت مع الظروف المختلفة عن هذا الوضع في الغرب الأوربي الضعيف التكوين الدولتي، ثم تكيفت مع الظروف الجديدة التي فرضتها الرأسمالية، والإسلام تكيف مع ظروف حكم الإمبراطورية التي فتحها المسلمون (ولكن لم يتكيف إلى الآن مع ظروف العالم الرأسمالي المعاصر)؛ الكنفوشية تكيفت مع الرأسمالية في اليابان ومع "الاشتراكية" (مهما كان تقديرنا للطابع الحقيقي لهذا المجتمع) في الصين.

إن عدم تناول إشكالية مرونة الأديان وكذلك الفلسفات التي تلعب دوراً مماثلاً يؤدي بالضرورة إلى أحكام متجمدة خاطئة في رأيي. على سبيل المثال هذا الرأي

الذي يذهب إلى أن خصوصيات المسيحية كدين هي التي "أنتجت" المعجزة الأوربية- أي انتقال أوروبا إلى الرأسمالية، وأن خصوصيات الأديان الأخرى تمنع ذلك، وطبقاً لهذا الرأي يعتبر الإسلام في حد ذاته هو المسئول عن تخلف المجتمعات الإسلامية وفشلها في الرأسمالية. كذلك قيل في الماضي إن الكونفوشية كانت هي "المسئولة" عن تخلف آسيا الشرقية.. غير أن تقدم اليابان والصين ثم معجزة كوريا قد أديا إلى انقلاب الحكم فأصبح الآن القول السائد في هذا الشأن هو أن الكونفوشية "سبب" نجاح تلك المجتمعات في العصر الحديث! وقد سبق أن ناقشت هذا المنهج ورفضته رفضاً باتاً ووجدت أنه نموذج للانحراف "الأوروبي التمركز". كما سبق أن رأيت في التركيز على "خصوصيات الإسلام"- المزعومة وبالتالي عدم اعتبار عامل المرونة في الأديان- "مركزية أوربية معكوسة". ووصفت هذا المنهج الذي يبحث عن "ثوابت ثقافية" (دينية أو غيرها) بالنعت "الثقافوي". أعتقد أن المنهج الذى ننتقده هو منهج ثقافوي، يشبه في ذلك منهج الحركة الإسلامية نفسها.

٢- أزعم أن هذا المنهج الثقافوى يحول دون طرح إشكالية القطيعة التي تمثلها الرأسمالية في التاريخ طرحاً سليماً. وأعتقد أن عدم طرحها يظهر بوضوح في عدد من الأسئلة التي تمثل أكبر تحديات المستقبل، مثل إشكالية طابع الثقافة السائدة عالمياً وإشكالية العلمانية وإشكالية الديمقراطية وإشكالية حدود الإنجازات الرأسمالية ومستقبلها.

يرى هذا المنهج أن الحضارة "الغربية" (الأوروبية) هي حضارة "مسيحية" وأن حضارة وطننا العربي هي حضارة "إسلامية". ظاهرياً هذا الحكم صحيح. ولكن ظاهرياً فقط. لا أناقش هنا وجود عوامل هامة ذات طابع مسيحي أو إسلامي في واقع المجتمعات الأوربية والعربية مثلاً، بل لا أناقش أهمية هذه العوامل ولا دورها الإيجابي. كما لا أناقش بالتالي حق الشعوب في التمسك بهذه القيم الدينية بل والطابع الإيجابي لهذا التمسك. ولكن ما أناقشه هو الآتي:

أولاً: هل هذه القيم- مهما كانت أساسية في التكوين النفساني للشعوب- مختلفة اختلافاً هاماً بعضها عن بعض؟ أم هي قيم متقاربة في واقع الأمر؟

ثانياً: هل أخذ هذه القيم العامة في الاعتبار يلقي الضوء الكافى علـى آليـات عمل قوانين المجتمع المعاصر؟ أعتقد أن الإجابة هنا بـالنفي. فـلا يمكـن فهـم خصوصية الرأسمالية على ضوء اعتناق الشعوب المعنيـة قيمـاً أخلاقيـة عامـة (الحرية، روح التضحية، الأخوة، البحث عن العدالة... الخ). ينبغي اعتبار مجالات أخرى يظهر فيها عمل المجتمع، مثل علاقات الملكية وآليـات السـوق الـخ. إن تجاهل هذه العوامل يحول دون فهم الطابع الحقيقي للمجتمـع. فـيمكن أن تكـون المجتمعات المسيحية إقطاعية أو رأسمالية أو اشتراكية، وكذلك يمكـن أن تكـون المجتمعات الإسلامية إقطاعية (أو خراجية) أو رأسـمالية أو (غـدا) اشـتراكية. ومحاولة إبعاد هذه الخيارات والإستعاضة عنها بالإكتفاء بوصف المجتمـع بنعتـه الديني يلغي القدرة على مواجهة التحديات الحقيقية.

لذلك أعتقد أن الطابع الرئيسي للثقافة السائدة عالمياً هو طابعها "الرأسـمالي" وليس "الغربي" أو "المسيحي"، علماً بأن الرأسمالية هي النظام السائد عالمياً. وعلى هذه الأرضية أرى أن السمات الأساسية للثقافة السائدة- واستخدم هنا مفهوم الثقافة وهو مفهوم أوسع من الدين- هي سمات مرتبطة ارتباطاً قوياً ومباشراً باحتياجـات فعل قوانين إعادة تكوين المجتمع الرأسمالي. منها مثلاً "صنمية السلعة"، أو النظرة الاقتصادوية لفعل قوانين المجتمع... الخ.

اكتشف أصحاب هذه النظرية أن نفس هذه السمات موجودة بل سـائدة فـي مجتمعنا الإسلامي المعاصر. وأنا أشاركهم هذا الوصف لواقع الأمر. ولم أستغرب من أن هذه السمات تتعايش تعايشاً سلمياً تماماً مع القيم الدينية، وهى عنـدنا فـي العالم الإسلامي شأنها في أوروبا حيث تتعايش صنمية السلعة مع قـيم المسـيحية. ومن يجد غرابة فى هذا الوضع هو من لا يعطي ظاهرة مرونة الأديان حقها.

والآن أصل إلى نقد الخطاب الثقافوي الذي يدعو إلى تأكيد "الهوية". فالبعض يرون أن الحضارات مختلفة من حيث الجوهر وبالتالي أنها تعمل دائماً مـن أجـل المحافظة على "هويتها". أقول إن هذا غير صحيح تاريخياً وأن هذا الطرح ناتج من خصوصية واقع الرأسمالية- حدودها التاريخية- وهو واقع يتجاهلونه تماماً.

أزعم أن "البحث عن الهوية" هو إشارة دالة على أزمة مجتمع فاشل في مواجهة التحديات الحقيقية. فالتاريخ يثبت أن المجتمعات التي نجحت فعلاً في التطور تكيفت به وغيرت هويتها بل دون تساؤل أحياناً عن هويتها "الأصلية" كما يقال. فالمجتمعات الشرقية "المسيحية" على سبيل المثال صارت تدريجياً مجتمعات عربية إسلامية. وهنا ألتقي تماماً مع الطرح المذكور في نقده الحاسم للخطاب "الفولكلوري" الذي يركز على خصوصيات تافهة لا معنى لها، خصوصيات ظاهرية لا مضمون لها. ولكن هذا لا يمنع أن المجتمعات تحولت فعلاً، وتغيرت في طابعها الأساسي. لماذا إذن نفترض أن هذه الحركة توقفت وأنه لا بد أن تبقى المجتمعات الراهنة كما هي حالياً ولا تتغير؟

أرى على نقيض ذلك أن المجتمعات التي تطرح مشكلة الهوية هي المجتمعات التي تعاني أزمة عميقة. فالمجتمعات الأخرى لا تتساءل مثل هذا السؤال بل تواصل مسيرتها وتتغير دون أن تتساءل عما سيؤدي إليه هذا التطور. فالتساؤل عن الهوية هو دائماً عرض من أعراض الأزمة والتأزم والمأزق.

ولا أشارك الطرح لمشكلة العلمانية، لأنه يفصل تقدم العلمانية في الغرب المتقدم (الرأسمالي في واقع الأمر) عن الظروف الموضوعية التي أدت إلى تغير نمط الإنتاج السائد في هذا المجتمع ليقتصر على التركيز على النضال الأيديولوجي/ السياسي بين الكنيسة والدولة والمجتمع المدني. كأن التحول إلى العلمانية كان فعلاً ناتج مقتضى منطق أيديولوجي خاص للدولة الغربية. وقد قدمت أطروحة مختلفة تماماً من حيث جوهر المنهج مفادها أن العلاقة بين الأيديولوجية (البناء الفوقى) والعلاقات الاجتماعية التي يتماهى معها نمط الإنتاج (البناء التحتي) وكذلك بالتالي مضمون الأيديولوجيا نفسه، يختلفان في الرأسمالية (أي العصرنة) عما كانا عليه في جميع المجتمعات السابقة (ومهما كانت خصوصيات العقيدة الدينية الخاصة لكل منها) اختلافاً جوهرياً. واستنتجت هذه الظاهرة من ملاحظة "شفافية" الظاهرة الاقتصادية في النظم القديمة وانقلاب هذا الأمر في الرأسمالية حيث تفقد هذه الظاهرة شفافيتها نتيجة تعميم التبادل السلعي. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى كون الأيديولوجيا في النظم القديمة تلعب دوراً مهيمناً في إعادة تكوين

المجتمع وبالتالي كونها ذات طابع مطلق (والعقيدة الدينية- التي تصبح في هذه الظروف مصدر شرعية السلطة- تخدم تماماً هذه الضرورة). هذا بينما الأيديولوجية المتمشية مع احتياجات إعادة تكوين المجتمع الرأسمالي هي أيديولوجيا ذات مضمون اقتصادوي (ولذلك أسميتها أيديولوجيا الاستلاب الاقتصادي أو السلعي)؛ الأمر الذي يفرض بدوره فصل الممارسة السياسية عن التأويل الديني. هذا الفصل هو مضمون العلمانية وشرط بلورة الديمقراطية بالمعنى الحديث. طبعاً لا يعني ذلك على الإطلاق أن العلمانية "تلغي" الدين، كما قيل أحياناً من قبل فلاسفة ماديين موضوعيين. قلتُ في هذه الصدد إن الاستلاب الاقتصادي لا يمثل إشكالية الاستلاب في كليتها بل يمثل أحد جوانبها فقط؛ فهناك استلاب آخر ذو طابع إنساني "بشري" مستقل عن طابع العلاقات الاجتماعية وأن العقيدة الدينية تتجذر في هذا الاستلاب الميتافيزيقي. هذه الملاحظة تتيح التمييز بين الدين كعقيدة ميتافيزيقية والدين كظاهرة اجتماعية. وأعتقد أن هذا التمييز أساسي، لا مفر منه من أجل فهم وضع إشكالية العلمانية الحديثة.

إنهم يتجاهلون هذه الأطروحة ويناقشون فقط الأطروحات البرجوازية البسيطة والسطحية التي تعادل العلمانية مع "تحييد" دور الدين في المجتمع، أي جعله ظاهرة "نسبية" فقط. وهنا أشارك الرأى الذى يبرز حدود هذا الفهم الذي لا يتيح على الإطلاق إدراك أسباب ثبات ظاهرة العقيدة الدينية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة المتقدمة بل إعادة إنعاشها بعد فترة تاريخية طويلة من إضمحلالها ظاهرياً.

أعتقد أن قصور الحكم فيما يتعلق بتجارب "العلمانية" في الوطن العربي- كجزء من العالم الإسلامي ومن العالم الثالث- ينتج من هذا النقص في منهجه فهم يزعمون أن العلمانية "مورست" في بلادنا في مراحل حكم البورجوازية "الليبرالية" ثم مراحل حكم "القومية" (العربية)، وأنها "فشلت". وأنا أزعم أن العلمانية لم تمارس بالرغم من أن الظواهر تشير إلى ذلك، بل لم يكن ممكنا أن تمارس، شأنها في ذلك شأن الديمقراطية (البورجوازية). وأزعم أن هذا الواقع لا يرجع إلى "خصوصيات" الإسلام ولا يرجع إلى نواقص في مجال الممارسة السياسية وفي الأيديولوجيات التي استلهمت هذه الممارسة منها سواء أكانت الأيديولوجيات الليبرالية أو القومية.

بل أنسب هذه الظواهر جميعاً إلى أسباب نجد جذورها في الطابع المبتور لرأسمالية التخوم بالمقارنة مع إنجازات رأسماليات المراكز، الناتج بدوره عن آليات التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي وهو توسع أنتج وينتج بالضرورة "استقطاباً" عالمياً، بدليل أننا نجد نفس القصور- أي غياب الديمقراطية والعلمانية الحقيقية- في جميع مجتمعات رأسمالية التخوم مهما كانت جذورها التاريخية ومهما اختلفت في العقائد الدينية. فالديمقراطية غائبة أيضًا- بشكل عام- فى أمريكا اللاتينية المسيحية وفي مناطق آسيا وأفريقيا غير الإسلامية.

لعل البعض يجدون مغالاة في هذا الحكم. لكني لا أود أن أدخل هنا في تفاصيل تناولتها في أماكن أخرى. فالديمقراطية البرجوازية لم تتجذر في مجتمعات التخوم وظلت لذلك في أفضل الفرضيات شكلية وجزئية وناقصة، ظاهرة "مؤقتة" تظهر في بعض الظروف- خاصة في مراحل الأزمة- أو تتخذ شكلاً "شعبوياً" معارضاً في الجوهر لفكرة الديمقراطية.

لذلك أقول إن الأيديولوجيات المحلية في التخوم- جميعا- احتفظت دائماً بطابع "مطلق" يشبه طابع الأيديولوجيات الخراجية (نسبة إلى النمط الخراجي الذي أعتبره الشكل العام للمجتمع السابق على الرأسمالية). هكذا- على سبيل المثال- اتخذت أيديولوجيا "القومية" شكلاً مطلقاً شبيهاً ب- "عقيدة دينية" تحل محلها جزئياً على الأقل وتلعب دوراً مماثلاً إلى حد كبير. لذلك لم يحتو هذا الطرح الأيديولوجي عنصر علمانية حقيقية كما لم يشمل إدراكاً صحيحاً للديمقراطية.

ومن ثم إذا أردنا أن ندخل تأويلات حول الخصوصيات – ولا أنكر أن أخذها في الاعتبار مفيد- فينبغي في رأيي أن نعمل حساباً لها بعد أن نكون قد أبرزنا القاسم المشترك لمختلف مجتمعات رأسمالية التخوم. وإلا أعطينا الإحساس بأن الخصوصيات هي الكل وأنها هي التي تفسر الوضع الراهن. وهذا هو الخطأ في تقديري.

فلنعد الآن إلى العالم الإسلامي. لا أقول إن تاريخ العالم الإسلامي هو تاريخ العالم الأوروبي (المسيحي) وإن الإسلام والمسيحية متماثلان تمام التماثل. وبالرغم من وجود قاسم مشترك يجعل المجتمع الوسيط الإسلامي والمجتمع الوسيط

المسيحي متماثلين فعلاً في جوانب أساسية، ومنها دمج الدين والسلطة في مفهوم متكامل لا يفصل بينهما، إلا أن لكل من هذين المجتمعين خصوصياته العديدة، بعضها تماهت مع الاختلاف في العقيدة الدينية وبعضها لها أسباب أخرى خارج مجال الديانة تماماً. كذلك في العصر الحديث عصر رأسمالية التخوم بالنسبة إلى العالم الإسلامي- كما هو الشأن بالنسبة إلى العالم الثالث كله - نجد "إنجازات" تمتاز بقاسم مشترك وبدرجات مختلفة من التميز بين مختلف التجارب التاريخية.

القاسم المشترك هو "فشل" الجميع في محاولتهم "اللحاق"، أي التحول إلى مجتمع رأسمالي متقدم- مركزى الطابع. وهذا الفشل لا يخص فقط المجتمعات الإسلامية المعاصرة بل جميع مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولست أستغرب من هذا الفشل المشترك إذ إنني أنسبه إلى طابع التوسع الرأسمالي العالمي وآلياته والقوانين التي تحكمه بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية الخاصة لكل مجتمع من مجتمعات التخوم. على أن هناك أيضاً مجتمعات "نجحت" جزئياً في إطار رأسمالية التخوم وخطت خطوات في التصنيع مثلاً- وأقصد هنا التصنيع القادر على مواجهة المنافسة العالمية إذ إن هذه القدرة هي معيار "النجاح" أو "الفشل" طبقاً لمنطق الرأسمالية السائدة- بينما "فشلت" مجتمعات أخرى ولو في هذا الإطار المحدود. ولا أعتقد أن هذا النجاح- أو الفشل- المحدود والنسبي يمكن أن ينسب إلى عامل واحد، سواء أكان عاملاً مادياً- مثل وجود أو غياب مصادر ثروة طبيعية- أم كان عاملاً ثقافياً- مثل خصوصيات العقائد الدينية- أم عاملاً سياسياً بالمعنى السطحي للكلمة- مثل استراتيجيات التنمية المتبعة (فهي ناتج أكثر منها سببًا في اختلاف التطور). وأعتقد أنه ينبغي هنا دراسة كل تجربة على فرديتها وجمع جميع العوامل العامة والخاصة في تحليل ملموس وعيني خاص بالمجتمع المعني.

بالعودة إلى العالم الإسلامي نجد "نجاحاً" (بالمعنى المحدود النسبي طبعاً) يكاد يكون واحداً، هو تجربة تركيا، وفشلاً يشمل جميع الأقطار الإسلامية الأخرى. على أن هذا الفشل لا يقتصر على المناطق الإسلامية للعالم الثالث المعاصر، بل يشمل القارة الإفريقية كلها. فالقول - الشائع في الغرب- إن "الإسلام معادٍ للتقدم"

هو قول سطحي سريع؛ قلت إنه قائم على فرضية "ثبات" في الإسلام يتناقض تماماً مع مفهوم مرونة الأديان الذي اعتبرته مفهوماً أساسياً وعاماً. ولكن ألم تلعب "علمانية الخيار" التركي دوراً في "نجاح" هذا البلد؟ مرة أخرى لا أقصد أن تركيا حققت في هذا المجال- مجال العلمانية- ما لم تحققه في مجال الديمقراطية. فتركيا ظلت مجتمعاً رأسمالياً تخومياً ولذلك ناقصاً من حيث الديمقراطية وبالتالي العلمانية. لذلك اتخذت "القومية" فى تركيا طابعاً مطلقاً- شبيهاً إلى حد كبير "بقومية" القوميين العرب- وحلت هذه القومية محل الدين إلى حد كبير كمصدر لشرعية الحكم. لذلك أيضاً أعتقد أن العلمانية لم تتجذر في المجتمع التركي فاتخذت شكلاً "بدائياً" يكاد يكون مرادفاً لمعاداة الدين، إذ إن الدين والقومية وجدا هنا نقيضاً أحدهما للآخر.

أما "الفشل" في الأقطار الإسلامية بشكل عام فهو ظاهرة ينبغي تفسيرها بشكل ملموس، وتختلف أسبابه بالتأكيد- في رأيي- في الجزائر على سبيل المثال عنها في مصر عنها في السعودية... الخ. وإذا كان هناك قاسم مشترك واضح ألا وهو عامل الإسلام، فليس هذا العامل إلا أحد العوامل إلى جانب عوامل أخرى، علماً أيضاً بأن المقصود هنا بالإسلام ليس العقيدة الدينية في حد ذاتها- أي الإسلام كعقيدة ميتافيزيقية- بل المقصود هو الإسلام التاريخي أي فهم المجتمع المعاصر لدوره ومضمونه.

ثالثاً: لا بد أن يطرح نقاش الوضع الراهن في الوطن العربي، من جميع نواحيه الأيديولوجية والسياسية وغيرها، على أساس تقدير آليات التوسع الرأسمالي العالمي تقديراً شاملاً وصحيحاً، دون الاقتصار على ظواهر الصراع الأيديولوجي بين الحركة الإسلامية الراهنة وبين "نظم الحكم"، العلمانية المزعومة الديمقراطية ظاهرياً وجزئياً أو غير الديمقراطية تماماً. وإلا لن ندرك طابع المأزق وبالتالي وسائل الخروج منه.

ولست أمانع على الإطلاق في اقتراح الدعوة إلى ديمقراطية صحيحة في ممارسة السياسة والسلطة وفي هذا الإطار الدعوة الموجهة للحركة الإسلامية حتى

تتحول إلى حزب سياسي ديمقراطي يستلهم القيم الإسلامية. ليت هذا يحدث ولكن أعتقد أن هذه الدعوة المزدوجة لا تعدو أن تكون تجلياً لرغبة حسنة النية لن تتحقق طالما لا يؤدي النضال التحرري إلى تغييرات جذرية هي خارجة عن تصور الطبقات الحاكمة وعن تصور القوى الشعبية سواء أكانت هذه القوى تندرج حاليا في صفوف الحركة الإسلامية القائمة بالفعل أم تعمل مستقلة عنها.

يقدم أصحاب هذه النظرية لنا نقداً للأطروحات السائدة حول أسباب صعود الحركة الإسلامية الحديثة. ويرفضون على هذا الأساس نظرية "المؤامرة" أي تآمر الحركة الإسلامية مع الاستعمار، ويرفضون من باب أولى تلك النظرية التي ترى تآمر هذه الحركة على أنها أداة مفتعلة ركبها الإستعمار لتخدم أهدافه لا غير. وطبعاً أنا أتفق مع هذا النقد، ولو لسبب بسيط ألا وهو أن نظرية التآمر في السياسة لا عمق لها بشكل عام. بيد أن رفض المؤامرة لا يعني على الإطلاق استحالة وجود تلاقٍ في الأهداف والاستراتيجيات بين الطرفين. فالإجابة على هذا السؤال الأخير تتطلب مزيداً من البحث والنقاش حول الأهداف الحقيقية التي تستهدفها الحركة الإسلامية وما يحتمل أن تفعل في الحكم من جانب وحول استراتيجيات الإستعمار الملموسة في المرحلة الراهنة. وسنرجع إلى هذا الموضوع فيما بعد.

يبدو لي أنهم ينسبون صعود الحركة الإسلامية في نهاية الأمر إلى كون الحكم السائد في الأقطار العربية والإسلامية حكماً يجمع بين التبعية للغرب والعلمانية وغياب الديمقراطية. وبالتالي يتجلى رفض الشعوب للتبعية وغياب الديمقراطية والعلمانية من خلال اعتمادها على القيم التي تتماهى مع هويتها العميقة وهي هوية إسلامية بالطبع.

رأيي هو أن هذا التفسير ناقص، يجمع بين ما أعتقده صحيحاً- ظاهرياً على الأقل- وبين فرضيات ضمنية مطروحة طرحاً غير سليم وغير كامل.

هذا التفسير قريب لما يقوله الإسلاميون أنفسهم عن أسباب صعود حركتهم ألا وهو أنها ناتج "طبيعي" بعد أن أثبتت كل من "الرأسمالية" (الغربية) و"الاشتراكية" (الغربية أيضاً) "فشلها". أقول إن هذا الشعار قائم على التباسات وعدم فهم آليات وكنه كل من الرأسمالية والاشتراكية.

الرأسمالية لم تفشل على الإطلاق، لا على صعيد عالمي ولا على صعيد العالم الثالث ومنه الأقطار الإسلامية والعربية. فالرأسمالية لا تستهدف "التنمية" ولا تطوير المناطق المتخلفة حتى تصبح بلداناً "نامية" على نمط الغرب. هذا الشعار هو شعار أيديولوجي بحت لا يمت لواقع آليات الرأسمالية ومنطق توسعها بصلة. فمنطق الرأسمالية، القائم على تحقيق أعلى ربح ممكن لصالح رأس المال المهيمن وفي المدى القصير، يتطلب ما يظهر في "تنمية" "البعض" و"تخلف" البعض الآخر. فالرأسمالية تنتج الاستقطاب أي هذا التناقض بين التنمية والتخلف. وهي من هذه الزاوية ناجحة تماماً. ماذا تطلبه الرأسمالية من منطقتنا العربية/ الشرق أوسطية في المرحلة الراهنة؟ أقول إن ما ترمي الرأسمالية إليه هنا لا يتجاوز ضمان الحصول على النفط. فهل الاستعمار "فشل" في أن يضمن لنفسه الحصول على هذه الثروة؟

هل النظم الكومبرادورية "العلمانية" ظاهرياً وكذلك النظم التي تعتبر نفسها إسلامية من أنواع مختلفة- سعودية وخليجية وإيرانية...- تقف عقبة في سبيل هذا الهدف الأساسي للاستعمار!؟

أما الاشتراكية فأين "فشلت"؟ يقال إن انهيار النظام السوفياتي دليل على هذا الفشل. وبالرغم من أن هذا الحكم شائع إلا أنه لا يعدو كونه حكماً سطحياً سريعاً وغير قائم على تحليل علمي لواقع التجربة السوفياتية. أنا من هؤلاء الذين قدموا منذ ثلاثين عاماً نقداً لهذه التجربة فتوصلت إلى أن هذا النظام مثل مرحلة بناء رأسمالية- لا اشتراكية- وأن غياب الديمقراطية فيه هو الناتج المنطقي لهذا الواقع، في ظروف شبيهة بظروف المجتمعات الرأسمالية التخومية الأخرى. وبالتالي لم أستغرب عندما "انهار" النظام أي- بتعبير أدق في رأيي- استعجل في تطوره "الطبيعي" نحو الرأسمالية. ومن باب أولى لم أر في النظم التي أطلقت على نفسها اسم "الاشتراكية" في العالم الثالث والوطن العربي سوى نظم حاولت أن تقطع مرحلة في التطور الرأسمالي. على أن هذه النظم دخلت فعلاً في تناقض مع استراتيجية الاستعمار- نظراً لخيارها الوطني ولاعتمادها على التحالف مع الاتحاد السوفييتي. لذلك "فشلت" إذ اتضح أن هدفها الحقيقي وهو "بناء رأسمالية وطنية مستقلة" هدف مستحيل التحقيق، الأمر الذي أدى- منطقياً- إلى تطورها اللاحق نحو إعادة الكومبرادورية.

وبدلاً من هذه الأطروحات الضعيفة بصدد أسباب صعود الحركة الإسلامية، أطرح أطروحة مختلفة تماماً تربط ظاهرة الحركة الإسلامية (وكذلك ظواهر أخرى تلعب دوراً مماثلاً في مناطق أخرى من تخوم الرأسمالية) بخصوصيات التراكم الرأسمالي على صعيد عالمي.

قلت في هذا الصدد إن مرحلة التوسع الرأسمالي ما بعد الحرب العالمية الثانية (من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠) تميزت بالتعمق في العولمة وإن إنجازات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث شاركت موضوعياً في تحقيق هذا التعمق، من خلال تصنيع التخوم وتحديث أشكال الحكم فيها في أعقاب تحقيقها الإستقلال السياسي. ثم أضفت إلى ذلك أن معيار "النجاح" في هذه الإنجازات لا بد أن يكون مقدار القدرة على المنافسة العالمية في القطاعات الصناعية حديثة النشأة، تمشياً مع منطق العولمة الرأسمالية.

وعلى ضوء هذا المعيار يبدو بوضوح أن التخوم تنقسم الآن إلى مجموعتين اثنتين مختلفتين من حيث الكيف في إنجازاتها. هناك مناطق خطت خطوات في اتجاه تحقيق هذه القدرة التنافسية وهي مناطق أمريكا اللاتينية وآسيا الجنوبية والشرقية، ومناطق أخرى لم تحقق إنجازاً مماثلاً. منها مناطق خطت بعض الخطوات في التصنيع ولكن يبدو أن صناعاتها غير قادرة على مواجهة تحديات السوق العالمية (منها في الوطن العربي الجزائر ومصر والعراق). ومنها مناطق ظل اقتصادها قائماً على تقسيم العمل الخاص بالمرحلة السابقة، فظلت متخصصة في إنتاج الخامات (منها الدول النفطية الخليجية التي لم تخرج حقيقة عن إطار هذا التخصص، "فثروتها" المالية لا تمثل "نجاحاً" حقيقياً، ومنها أيضاً الدول الزراعية الفقيرة مثل السودان). لعل البعض يرون أن المجموعة الأولى (مصر والجزائر والعراق) تكون نوعاً من الفئة الوسطى بين "الناجحين" (الذين حققوا قدرة على المنافسة الدولية) و"الفاشلين"، على أساس أن صناعتهم قادرة على الإصلاح والتنمية في اتجاه يتمشى مع احتياجات مواجهة المنافسة العالمية. ربما هذا التشخيص يشتمل على بعض الصحة.

على أنه يمكن- بالإجمال- أن تعتبر أن المجموعة الأولى (أمريكا اللاتينية وآسيا الجنوبية والشرقية) تمثل قلب رأسمالية التخوم للمستقبل (ولنطلق عليها اسم "العالم الثالث") في حين أن المجموعة الثانية تشكل في المرحلة الراهنة "عالماً رابعاً" يحتل الدرجة السفلى في التراتبية العالمية. والعالم الإسلامي بكامله- عدا تركيا وآسيا الوسطى في ظل الحكم السوفياتي السابق- ينتمي إلى العالم الرابع، إلى جانب أفريقيا جنوب الصحراء.

وأعتقد أن هذا التمييز يلقي ضوءًا قوياً على نوعية حركات رد الفعل للواقع. فهناك تمييز واضح غاية الوضوح بين حركات الرفض الشعبي في العالم الرابع وبين الصراعات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية في العالم الثالث. نجد في بعض الحالات في العالم الثالث صعود حركات صراع طبقي تقليدي الشكل، ينطلق من أرضية اجتماعية حقيقية حول شروط وظروف العمل ليتم تعميمه على المستوى الوطني في صراع سياسي حول الديمقراطية واستراتيجيات القرار الاقتصادي. وأقصد هنا بالتحديد أمثلة كوريا الجنوبية والبرازيل حيث ظهر حزب جديد للعمل أخذ في تجاوز الحدود التاريخية للشعبوية وللشيوعية التقليديتين فأصبح قوة شعبية منظمة ذات شأن في الساحة، فرئيس الحزب فاز في انتخابات رئاسة الدولة. أما في بلدان العالم الرابع فالحركة الشعبية تتجلى في صور مختلفة تماماً. وأعتبر الحركة الإسلامية شكلاً من هذه الأشكال الخاصة بالعالم الرابع. والسمة الرئيسية الواضحة التي تتسم بها هذه الحركة هي غيابها عن إدارة الصراع على أرضيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية وهجرها إلى سماوات الحلول العامة المجردة ("الإسلام هو الحل") وامتناعها عن ترجمة هذا الشعار المجرد إلى برنامج ملموس يتناول المطالب الشعبية وإجابات عينية للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية. وبالرغم من ذلك نجحت الحركة الإسلامية في تجنيد جماهير واسعة وتنظيم أجزاء منها. لماذا؟ أقول إن هذا النجاح ناتج من طبيعة الجماهير التي تتوجه الحركة إليها ووضعيتها الملموسة في مجتمع العالم الرابع المتأزم المعنى. فالعالم الرابع يتسم كما سبق أن قلنا بأن أغلبية سكانه "مهمشون" مستبعدون عن نظم إنتاجية فعالة. فالأرضية الحقيقية للنضال من أجل تطوير النظم الإنتاجية

ومشاركة الجماهير في إدارتها والاستفادة منها هي أرضية تكاد تكون غائبة، بالنسبة للجماهير الواسعة على الأقل. هذه الظروف تخلق بالطبع شروطاً مواتية لأشكال الصراع "في الشارع" واستخدام وسائل الإرهاب واغتيال الشخصيات المسؤولة أو الفئات المعتبرة "مسؤولة" عن حق أو عن غير حق (وفي هذه الحالة يكون التوجيه في هذا الاتجاه عملية مقصودة من القيادات)... الخ. من المعروف أن الحركات الإسلامية جندت جيوشها في هذه الأوساط المهمشة من الشباب خريجي المدارس الفاشلة التي لم تؤهلهم للفكر الناقد فلا يجدون عملاً، بينما تجد هذه الحركة صعوبة في التأثير داخل الطبقة العاملة في المصانع. كما أنه من المعروف أن القيادات تأتي من الفئات الدنيا للطبقات الوسطى ضحايا التدهور الخاص بوضع العالم الرابع. هذه الفئات عاجزة عن تصور حلول حقيقية للأزمة، ووضعها "التجاري" في كثير من الأحيان يمنعها من نقد الوضع الكومبرادوري للاقتصاد الذي تعمل فيه. لذلك قيل عن القوة السياسية الأساسية التي يعتمد الحكم عليها في إيران إنها "البازار" (والكلمة الفارسية بازار تعني "سوق" بالمعنى التقليدي للكلمة) أي "التجار"، تمييزاً عن فئات أخرى احتلت مقدمة المسرح في مراحل سابقة من التنمية الرأسمالية مثل طبقة رجال الأعمال في الصناعة وكبار التكنوقراط... الخ. وطبيعي أن فئات البازار" القليلة التعليم وغير المنفتحة على العصر تقيم تحالفاً تلقائياً مع فئات أخرى سلفية الفكر، كانت دائماً موجودة في المجتمع الإسلامي، مثل رجال الدين وبعض الأعيان فى الريف... الخ.

هل هناك تناقض بين هذه الكتلة التي تبلورت وراء شعارات الإسلام السياسي وبين كتلة المصالح الحاكمة؟ ما مدى هذا التناقض واحتمال تطوره؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب مناقشة استراتيجية الرأسمالية السائدة عالمياً (الاستعمار) في المرحلة الراهنة وبالنسبة إلى منطقة العالم الرابع.

ليس الهدف الاستراتيجي للرأسمالية هو "الخروج من الأزمة"، بل هو إدارة هذه الأزمة. وهذا شيء آخر تماماً. وأعتقد أن من ينطلق من أن الرأسمالية لا بد أن "تحل أزمتها" هو ضحية الخطاب الأيديولوجي لنظم الحكم الرأسمالية. وبما أن الأزمة تتجلى في ظواهر مختلفة في المراكز المتقدمة وفي العالم الثالث "الناجح"

وفي العالم الرابع "الفاشل" (اعتماداً على معايير النجاح والفشل المستخدمة فعلاً في خطاب نظم الحكم) فإن وسائل إدارة الأزمة تتكيف باختلاف الأوضاع. ففي العالم المتقدم (الغرب) أصبح الخطاب الأيديولوجي والسياسي السائد خطاب إدارة الأزمة فعلاً. فالحكومات لم تعد تتعهد "بإلغاء البطالة" والعودة إلى التنمية المتواصلة التي ميزت المرحلة السابقة، وأحلت محله خطاباً عن "كيف نعيش مع البطالة"، خطاب تسيير الاقتصاد على سرعتين اثنتين.... الخ.

أما بالنسبة إلى العالم الرابع فإن إدارة الأزمة تستهدف ضمان استمرار توفير الخامات المصدرة (مثل النفط بالنسبة إلى الشرق العربي) واستمرار التوجه الكومبرادوري في العلاقات الإقتصادية والاجتماعية، لا أكثر من ذلك. وبما أن تحقيق هذه الأهداف في حد ذاتها لا يخلق شروطاً للتنمية العامة، فإن إدارة الأزمة تعني إدارة عدم الاستقرار في المجال السياسي.

ويظل الاستعمار براجماتياً (ذرائعيّاً) في خيار أدوات ووسائل إدارة "الفوضى". فإذا كانت الكتلة الكومبرادورية قادرة على الاستمرار في الحكم باستخدام وسائل "مدنية"، مع التظاهر بشيء من الديمقراطية، فلا مانع على الإطلاق من مساندتها. ولا يمنع ذلك الالتجاء إلى ديكتاتورية عسكرية أو غير عسكرية إذا فرضت الظروف إلغاء الصراع الديمقراطي. وفي هذا الإطار أعتقد أن الاستعمار لا يمانع على الإطلاق أن تقوم ديكتاتورية باسم الإسلام بإدارة الأزمة إذا اتضح أن هذا الشكل أكثر فعالية في الظروف القائمة. هنا تلتقي الحركة الإسلامية مع استراتيجية الاستعمار.

يجب أن ننظر إلى التجارب التاريخية للإسلام السياسي المعاصر على ضوء ما سبق من تحليل حول استراتيجية الاستعمار. أقصد التجارب القديمة نسبياً- السعودية، باكستان- تجربة إيران الثورية، تجربة السودان، تجربة أفغانستان، كما يجب أن ننظر إلى المضمون المحتمل للبرامج التي ستنفذها نظم إسلامية إذا فازت بالحكم في الجزائر أو مصر أو غيرها من البلاد الإسلامية. تتسم جميع هذه التجارب بسمات مشتركة هامة.

أولاً: بالرغم من الخطاب الإسلامي الذي يزعم أن "الإسلام ديمقراطي في جوهر مفاهيمه" (وأنا شخصياً لا أشك في ذلك شأن الإسلام هنا شأن أية عقيدة دينية صحيحة)، فإن النظم الإسلامية المزعومة ألغت الديمقراطية تماماً في واقع ممارستها للحكم. فالحزب الفائز باسم الإسلام لم يتردد في جميع هذه التجارب في أن يحتكر السلطة والقرار "باسم الإسلام"، كما لو كان غيره من المسلمين هم بالضرورة خاطئين، بل "كفار". هذا هو درس النظم الإسلامية السلفية التقليدية (السعودية) حيث الطبقة الحاكمة (شيوخ القبائل هنا) تحتكر الحكم باسم الإسلام؛ ودرس النظم الإسلامية في باكستان والسودان حيث تحالفت الحركة الإسلامية مع الجيش للمشاركة في الانفراد بالحكم؛ ودرس إيران حيث السلطة (التي تمثل "القوى المعتدلة" أي كومبرادورية البازار) تخلصت من الحركات الإسلامية الأصولية الثورية (فدائيين خلق) باستخدام أعنف الوسائل، حتى صارت إيران الآن ديكتاتورية عادية حلت العمم فيها محل الأزياء العسكرية التى تميز الديكتاتورية فى بلاد أخرى. وهذا الدرس الأخير هام جداً بالنسبة للأجنحة الثورية للحركة في مصر وغيرها من البلاد إذ إنه يوضح تماماً مستقبل هذه المنظمات. وبما أن ايديولوجيا الإسلام السياسي هذه لا تحترم الديمقراطية فالنتيجة هي أن الخلافات السياسية تحسم بالدماء والحروب. ولنا مثل في أفغانستان حيث تبلور حوالي خمسة عشر حزباً "إسلامياً"، والقاسم المشترك الوحيد بينها هو "تطبيق الشريعة" وإغلاق مدارس البنات وفرض الحجاب وطرد النساء من الوظائف. أما فيما عدا ذلك فكل مجموعة تزعم أنها هي الممثلة "الحقيقية" للحل الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى تورط القطر في حرب أهلية لا نهاية لها، تقتل يومياً من المواطنين عدداً يتجاوز أضعاف عدد ضحايا الحرب السابقة ضد السوفيات. والاستعمار ينظر بوقاحة إلى هذا الوضع دون أن يرى مانعاً من استمراره، فهذه هي أيضاً وسيلة "إدارة الأزمة".

ثانياً: امتنعت النظم الإسلامية المزعومة عن إنجاز أي إصلاح اجتماعي ذي شأن وقبلت قواعد العمل طبقاً لمنطق الرأسمالية الكومبرادورية دون تساؤل. وهذا أيضاً ينطبق على جميع التجارب بما فيها التجربة الإيرانية الأكثر تقدمية في

الأصل حيث إن الحركة الإسلامية تلاقت هنا مع مد انتفاضة معادية للاستعمار وأعوانه المحليين (الشاه والطبقة الحاكمة). وبالرغم من ذلك فإن النظام الخميني لم يجرؤ على القيام بإصلاح زراعي مثلاً كما فعلت النظم الشعبوية القومية العربية. بل تخاذل النظام الإسلامي بالتدريج عن الطموحات "التنموية" لنظام الشاه السابق ليقبل الركود في وضع كومبرادورية "بازار". كون النظام الإيرانى قد دخل فى صراع عنيف مع المشروع الأمريكى الخاص بالشرق الأوسط حول القضية النووية لا يغير شيئاً فيما يخص الطابع الاجتماعى لهذا النظام وأفاقه المستقبلية المغلقة. هذا لا يعنى على الإطلاق إنه ليس من واجب كل القوى المعادية للإمبريالية الوقوف إلى جانب إيران كدولة ووطن ضد الطموحات الأمريكية.

ثالثاً: بالنسبة إلى الوطن العربي تنازلت الحركة الشعبية عن طموحاتها القومية الوحدوية نتيجة عدم اهتمام أيديولوجيا الإسلام السياسي بهذا الهدف. وبما أن الوحدة العربية في حد ذاتها هي تهديد احتمالي للهيمنة الاستعمارية على المنطقة، فإن الاستعمار لم ير مانعاً، بل بالعكس رحب، بهذا التنازل. وقد أنتج هذا التطور السلبي نتيجته السريعة خلال حرب الخليج الثانية: فلم تقف قوة "الصحوة الإسلامية" المزعومة عائقاً في سبيل تحويل الخليج إلى بحيرة أمريكية!

ومن الأهداف الاستراتيجية الدائمة للاستعمار إضعاف دول التخوم. فالدولة الصغيرة الضعيفة معرضة للضغوط الخارجية تعرضاً تصعب مقاومته. لذلك فإنه في مراحل الأزمة، يصبح "تفتيت" دول التخوم وسيلة لإدارة الأزمة، إذ إن الدويلة المنفتحة على التجارة العالمية تقبل الكومبرادورية ولا تستطيع أن تقاومها. ويعتمد الاستعمار في بحثه عن هذا الهدف على وسائل مختلفة، يستخدمها كالعادة بمنهج براجماتي. فالاعتماد على "الإثنية" مثلاً في أفريقيا، وتشجيع الاتجاهات الانفصالية- باسم حقوق الشعوب والديمقراطية طبعاً، وكذلك الاعتماد على الطائفية، يخدم الهدف. هكذا نجد حالياً في الوطن العربي استراتيجية تهدف إلى تقسيم العراق اعتماداً على الإثنية (بالنسبة إلى الأكراد) والطائفية (فصل السنة عن الشيعة) دون أن تقوم "الصحوة الإسلامية" عائقاً في وجه تنفيذ المشروع. هكذا تستخدم الطائفية في لبنان والإثنية في المغرب العربي أيضاً.

أقول إن الجمع بين هذه السمات- رفض الديمقراطية، احتكار الحكم باسم الإسلام وتحول السلطة إلى نوع من "الكنيسة"، وفض التناقضات بالدماء والحروب الأهلية، والامتناع عن إنجاز الإصلاح الاجتماعي التقدمي، وقبول كومبرادورية من درجة دنيا، وعدم الاهتمام بالوطنية والقومية- إن الجمع بين هذه السمات يجعل من الحركة الإسلامية المعاصرة حركة سلفية ماضوية.

إني أعلم تماماً أن الخطاب الأيدولوجي للأصولية يختلف عن خطاب السلفية. فالأصولية لا تدعو إلى العودة للنظام الذي عرفناه فعلاً في ماضٍ غير بعيد في ظل الدولة العثمانية. بل تنقد هذا النظام وتزعم أنه لم يكن حقيقة إسلامياً، إذ تخص بصفة الإسلامية النظام خلال المرحلة الأولى من تاريخ الإسلام، مرحلة الخلفاء الراشدين. وبالنسبة إلى هذا الماضي البعيد ترى الأصولية أن المطلوب ليس العودة إليها بل العودة إلى المبادىء التي استلهمتها من أجل مواجهة تحديات العصر. إلا أن الأصولية لا تقول كيف ستستخدم هذه المبادىء الأصلية وما هو فهمها لتحديات العصر. بل تقتصر هنا على تكرار خطاب السلفية في هذه المجالات: الشورى، العدالة، الشريعة (دون إدراك أن الشريعة نفسها لها تاريخ...). لكل ذلك، ولأن الأصولية لا تختلف عن السلفية من حيث المنهج العلمي- أو بالأدق غير العلمي- ولأن القوى الاجتماعية التي تجندها كومبرادورية البازار هي القوى القائدة للحركة في كليتها، فإن طموحات وخطب الفئات الأصولية الثورية لا وزن لها في احتمال التطور المستقبلي. لذلك نرى سلطات محافظة تماماً- مثل سلطة السعودية- لا تمانع في مشاركة "الأصولية الثورية" في الحركة العامة.

يجب أن تطرح التناقضات بين مختلف الكتل الحاكمة أو العاملة في الساحة في إطار التحليل المقترح أعلاه. وأنا أنطلق هنا من ملاحظة هى أن الكتل الحاكمة حالياً والكتل التي تطمح إلى أن تحل محلها في الانفراد بالحكم باسم الإسلام هي تعبيرت عن نفس القوى الاجتماعية؛ ألا وهي قوى وطبقات ومصالح تنخرط في المشروع الرأسمالي الكومبرادوري التابع. وبالتالي فإن التناقضات التي تفصل بينها ليست أساسية بل ثانوية. لذلك نرى أن الأسلوب المتبع في إدارة هذه التناقضات هو أسلوب انتهازي في شكله المهيمن. فمثلاً نظم الحكم "غير الإسلامية"- رسمياً -

تتجه نحو "تعميم الاعتماد على الشريعة"، مهما كان معنى هذا الاصطلاح الملتبس، وتبالغ في التظاهر باتباع الطقوس الدينية، وتسلم التعليم والإعلام لشيوخ السلفية.... الخ. فالقول إن هذه النظم "علمانية" غير صحيح بالمرة. إلا أن هذا الأسلوب الانتهازي غير فعال. "فالتنازل" يدعو إلى مزيد من التطرف من قبل الآخرين الذين لا يستطيعون أن يتنازلوا عن احتكارهم تمثيل "الإسلام". فالنزاع بينهما لا يعدو كونه نزاعاً حول السلطة لا غير من أجل ضمان استمرار نفس النظام وهو نظام الرأسمالية التابعة.

رابعاً- والآن أصل إلى خلاصة سأختزلها في أربع نقاط هي الآتية:

أ- ليست الأزمة الراهنة للمجتمعات الإسلامية أزمة "هوية" على الإطلاق. بل هي أزمة اجتماعية حقيقية ناتجة عن قوانين التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي وتحويل بعض مناطق التخوم في هذا الإطار إلى مناطق "مهشمة" - عالم رابع- لا دور تاريخي لها في المستقبل المنظور (عدا استمرارها في التبعية الكومبرادورية من درجة دنيا وتوفيرها بعض الخامات - النفط أساساً بالنسبة إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية). فالعرب والمسلمون لا يشكون في هويتهم العربية والإسلامية، وليست اللغة والثقافة العربية ولا العقيدة الدينية الإسلامية مهددة ورهينة في المعركة. فالتصور أن جوهر المشكلة هو تهديد يخيم على هذه الهوية إنما هو تصور وهمي، خرافي. والتركيز على عنصر الدين- أو القومية- دون نظرة تاريخية نسبية إلى هذه العناصر يساعد على إخفاء العوامل الأخرى، الأكثر فعالية في التطور الحقيقي للمجتمعات المعاصرة. وقد حاولت هنا أن أفسر الأسباب الخاصة للوضع الراهن- أزمة الرأسمالية- التي تدفع في اتجاه المبالغة في الخطاب حول الهوية. وطوحت أن هذه الأسباب ترجع إلى تحويل منطقتنا العربية الإسلامية إلى جزء من العالم الرابع.

هذا الواقع هو الخطورة الحقيقية. فنحن فى الوطن العربي والعالم الإسلامي نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين من موقع أضعف من موقعنا منذ قرن أو قرنين عندما تصدينا للموجة الأولى للاستعمار الرأسمالي. هذا هو وضعنا الحقيقي،

وهو أيضاً وضع بعض المناطق الأخرى من العالم الثالث سابقاً، خاصة مناطق أفريقيا جنوب الصحراء كما يقال. هذا بينما هناك مناطق أخرى لم تخرج بعد هي الأخرى عن إطار الوضع التخومى في الرأسمالية العالمية الواقعة بالفعل ولكنها تواجه تحديات الغد من موقع أقوى.

ب- بناء على ما سبق من تحليل أعتقد أن التساؤل الحقيقي هو الآتي: أيجب أن نحاول "اللحاق" بالعالم الثالث كمرحلة لا مفر منها وبالتالي تشجيع تلك القوى البرجوازية بالطبع التي يحتمل أن تقود التطور في هذا الاتجاه، أم يجب محاولة تجاوز هذه الآفاق- التي تبدو في هذه الرؤية وهماً- وفي هذه الفرضية ما هي القوى التي يمكن الاعتماد عليها من أجل التقدم في هذا الاتجاه؟ وما هو الأسلوب السياسي والأيديولوجي الأكثر فعالية في خدمة الهدف؟ وهل من الممكن- بل هل من الضروري- الجمع بين الهدفين في مرحلة أولى؟ وما معنى ذلك؟

لن أحاول أن أجيب عن هذه الأسئلة هنا. بل أكتفي بطرحها. ما هو إذن دور البرجوازية بالمعنى الواسع للكلمة ودور أيديولوجيا الديمقراطية والعلمانية في هذا الإطار الاستراتيجي؟ وما هو دور "الشعب" فيه؟ وماذا يمكن أن يكون معنى هذا الاصطلاح العام بالتحديد وما هي مشاكل وتناقضات هذا الشعب؟

ج- بالعودة إلى إشكالية الدين في المجتمع أرى أن هناك مجموعتين من الأسئلة لا بد من التمييز بينهما تمييزاً قاطعاً.

فهناك مشاكل "نظرية" تتعلق بدور الإسلام في تاريخنا الماضي والحديث. أقصد هنا بالطبع الإسلام كظاهرة اجتماعية تاريخية، لا كعقيدة ميتافيزيقية. ودون أن تكون هذه الدراسة قد تناولت هذا الموضوع التاريخي أود فقط أن أكرر هنا ما سبق أن قلت عن "مرونة" الأديان التي أثبتت أكثر من مرة قدرتها على التكيف وفقاً لتطور الأوضاع الاجتماعية.

وهناك مجموعة أخرى من التساؤلات لا علاقة بينها وبين المشاكل النظرية العامة ألا وهي تساؤلات حول مشروع الإسلام السياسي المعاصر. فالسؤال هنا هو الآتي بكل بساطة: هل تقدم حركة الإسلام السياسي المعاصر إجابة على التحديات الحقيقية التي نواجهها؟ أو على الأقل عناصر للإجابة عليها؟ رأيت هنا أن الإجابة

بالنفي. فالاقتراح المقدم من هذه الحركة بـ "تطبيق الشريعة" لا يعني شيئا، فالتجربة أثبتت في الماضي، وفي الحاضر، أن هذا الاقتراح لا يعدو أن يكون شعاراً فارغاً، فالشريعة تعني الشريعة زائد الريع النفطي بالنسبة إلى البعض والشريعة زائد البطالة بالنسبة إلى البعض الآخر! كما حاولت أن أوضح أن "تكتيك" "العمل في داخل الحركة" لا طائل تحته. ولست أخفي أن هذا التشخيص للأزمة تشخيص صارم لا يدعو من تلقاء نفسه إلى كثير من التفاؤل. بل على العكس من ذلك أعتقد أن الوطن العربي يواجه فعلاً تحدياً صعباً وأن التاريخ يثبت للأسف أن الشعوب لم تكن دائماً قادرة على مواجهة التحدي. غير أن تفاؤلي قائم على أن شعوبنا واجهت في تاريخها الطويل تحديات أخرى لم تبدُ أقل خطورة من تحدي العصر، ونجحت في مواجهتها.

د- فإذا كانت الإجابة من خلال "العودة إلى الإسلام"- أو بتعبير أدق ما تقدمه الحركة السلفية الإسلامية على أنه العودة إلى الأصولية- إجابة وهمية، فأين مكان الأيديولوجيا والمشروع الاشتراكيين في هذه التساؤلات المركبة؟

أترك القارىء هنا.. إذ إن هذا الموضوع لم يكن موضوع الدين والدولة الذي تناولت نقاشه هنا.

(١٨)
فخ الثقافوية"

١- تتلخص هذه الأطروحة في مقولة بسيطة مفادها انحياز الولايـات المتحـدة لدولة إسرائيل ومساندتها مساندة شاملة بلا قيد ولا شرط في مشروعها التوسـعي الذي يسعى إلى تصفية الوجود العربي في فلسطين على الأقل، بل وفي المنـاطق المجاورة "من النيل إلى الفرات" إذا سمحت الظروف بذلك، ويرجع ذلك إلى أسباب ثقافية الطابع أكثر منها سياسية أي بتعبير آخر إن هذا الانحياز لاهوتي المصـدر وليس انحيازا استراتيجيا ناتجا عن المشاركة في المصالح. بل تزعم أكثر من ذلك وتدعي أن هناك تناقضا بين الخيار المذكور- أي مساندة إسرائيل- وبين مصـالح الولايات المتحدة (دون تحديد مضمون ما يعنيه القائل بهذا الرأي بالمصالح المعنية) ثم تستنتج من هذا التناقض المزعوم (والذي سوف نرى أنه قائم على تجاهل واقـع المجتمع الأمريكي وممارسات طبقته الحاكمة)، إن الجمهور الأمريكي- أي الرأي العام- هو الذي يفرض على مؤسسة الحكـم هـذا الخيـار المنحـاز للمشـروع الصهيوني.

ثم تقوم الأطروحة على فضح "يمين مسيحي" له نظرة دينية تدعو إلى مساندة الصهيونية حيث إن المسيحية طبقا لهذا الفهم قد أصبحت "يهو مسيحية" أي مسيحية "نصف يهودية"، ويبحث المؤلف عن مصادر هذا الفهم للمسيحية فيجدهما في تاريخ الثورة البروتستانتية التي أعطت الأولوية لقراءه التوراة (العهد القديم) ولـو علـى حساب مقولات الإنجيل (العهد الجديد) فتركز من بين مختلف مقولات الإنجيل على ذلك الفصل المعنون بـ"الرؤيا" Apocalypse المنسوب إلى القديس يوحنا، وذكـر بهذه المناسبة أن القصة المذكورة تقوم على تنبؤ بعودة اليهود إلى فلسطين وإحيـاء دولتهم اليهودية ثم عودة المسيح فاهتداء شعب إسرائيل للمسيحية ثم إنهاء العالم.

٢- تنطلق الأطروحة من وصف صحيح ودقيق لظاهرة اليمين المسيحي الأمريكي المعاصر وممارساته وأساليب عمله وخطوات صعوده لدى الرأي العام ومدى اكتسابه نفوذاً داخل المؤسسة الحاكمة وبالأخص في صفوف الحزب الجمهوري.

وبما أن هذه الظواهر - والتي أعتبر أنا وصفها صحيحا تماما - قد ظلت مجهولة إلى حد كبير في المجتمع العربي والمصري فإن إفادة الكتاب بذكرها قد أكسب المؤلف سمعة واسعة وقوة في إقناع القارئ بصحة وأهمية أطروحته.

ولنذكر هنا باختصار تلك المقولات الرئيسية التي يقدمها هذا التيار الديني المتطرف وممارساته وأساليب عمله ومدى مشاركته في المؤسسة الحاكمة.

ثمة فعلا "يمين مسيحي" بشكل عام قد تجلى في صور متتالية عبر التاريخ، فالديانات - شأن المسيحية في ذلك شأن جميع الديانات - ظواهر معقدة لها بالضرورة وجه اجتماعي. أقصد أن تعامل الديانة مع الواقع الاجتماعي وتباين المصالح الفاعلة في إطاره لا بد أن يؤدي إلى تعدد "التفسيرات". فهناك دائما تفسير "محافظ" (يميني) يتمشى مع المصالح الحاكمة والمهيمنة، كما أن هناك أيضا في بعض الظروف تتبلور تفسيرات أخرى يطرحها المظلومون لدفع قضاياهم، وهي إذن تفسيرات تقدمية (يسارية) إلى حد ما على الأقل.

هناك قاسم مشترك للتفسيرات اليمينية لا يتغير في جميع الظروف ألا وهو الدفاع عن "أخلاقية محافظة" تضفي أهمية حاسمة لإدانة "التغيير" الاجتماعي بشكل عام وما يرافقه بدوره من تحولات في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة وخاصة في مجال تنظيم العائلة. فالأخلاقية المحافظة تكره التغيير وتنظر له دائما على أنه مجرد "تسيُّب".

واليوم يركز اليمين المسيحي على إدانة الإجهاض والتسامح بالنسبة للممارسات الجنسية المثلية. بل يلجأ في تعامله مع هذه الظواهر إلى استخدام وسائل العنف بما فيها الهجوم البدني على الأطباء والممرضات في المستشفيات التي تمارس الإجهاض.

يضاف إلى ذلك أن اليمين المسيحي الأمريكي يدافع عن مفهوم للحرية يكاد ينحصر في حرية تحرك الفرد في إطار آليات وفعاليات السوق. أي بمعنى آخر دفاع عن "حرية المنشأة" في إطار الرأسمالية free enterprise هكذا ليبدو أن اليمين المسيحي المذكور إنما هو يمين "حديث" بمعنى أن مفاهيمه للحرية والعدالة ليست هي مفاهيم اليمين المسيحي للقرون الوسطى على سبيل المثال، فهو إذن تفسير يتمشى تماما مع مقتضيات المعاصرة الرأسمالية، وهنا نرى أن اليمين المسيحي المذكور يقع في فخ الاستلاب السلعي الخاص بالنمط الرأسمالي. فهو يمين حقيقي إذ إنه يعادي تماما مبادئ الاشتراكية التي تقوم على نقد هذا الاستلاب- من هنا كراهيته للشيوعية وبالتالي توظيفه من قبل المؤسسة الحاكمة. بيد أن الأطروحة المذكورة تتجاهل تماما هذا الوجه من المشكلة، وذلك لأنه يتجاهل تماما مفاهيم النقد الاشتراكي للرأسمالية ومنها نقد الاستلاب السلعي فلا تهتم بماهية الرأسمالية كما سنرى فيما بعد.

هناك معلومات صحيحة وهامة حول مدى "تدين" المجتمع الأمريكي- بالمقارنة مع شعوب أوربا- ومدى تغلغل فكر اليمين المسيحي في هذا الإطار. وكذلك ممارسات وأساليب عمل استراتيجية وتكتيكية استخدمتها بعض الكنائس البروتستانتية والنحل حديثة النشأة قد أدت بالفعل إلى إكساب هذا التيار وزنا ثقيلا في "الرأي العام"، ومن هذه الأساليب التغلغل في مؤسسات التعليم والقضاء والإعلام، فالانتقال إلى المجال السياسي من خلال التركيز على جمع الأصوات الانتخابية لصالح مؤسسة الحزب الجمهوري. فالحركة التي كانت "ما قبل السياسة" بمعنى أنها لم تسع إلى السلطة قد أصبحت الآن حركة سياسية تسعى إلى ممارسة السلطة.

كما أن الأطروحة قد ركزت على الأساليب الإعلامية التي يستخدمها اليمين المسيحي الأمريكي ومنها بالأخص إلقاء خطب متكررة ومتبسطة في الإذاعات وقنوات التلفزة (الوعظ التلفزي).

لا أختلف أنا مع هذا بل أوافقه تماما في دقة وصحة وصف الظاهرة.

على أن الطرح قد أضاف إلى مقولات اليمين المسيحي وممارسته الموصوفة أعلاه تركيزا خاصا على "نظرة" هذا التيار الديني الرجعي إلى علاقته بالمشروع الصهيوني، له أهميته الخاصة، وسوف نرجع إلى هذا الجانب من المشكلة فيما بعد.

٣- لن تفوت على من قرأ وصف تلك الأطروحات لأفكار وممارسات اليمين المسيحي، المشابهة التي تفرض نفسها بين تجليات هذا التيار الديني المتطرف وبين تجليات الإسلام السياسي.

فالتياران يشتركان في سذاجة النظرة إلى "المشكلة الأخلاقية والثقافية" ووضعها في مركز الاهتمام إن لم يكن من التحليل العلمي الناقص تماما في كلتا الحالتين. والتياران يشتركان في نفس النظرة المحافظة بل الرجعية وكراهيتهما للتغيير بشكل عام ولما قد يحدث من تطور في العلاقات العائلية بشكل خاص. والتياران يركزان على نفس الظواهر مثل الإجهاض وتحديد النسل...إلخ. وكلاهما يلجآن إلى وسائل العنف من أجل "التخلص" مما يبدو لهما "تسيبا". والتياران يستخدمان نفس الأساليب للتغلغل في مؤسسات التعليم والقضاء بل يلجآن إلى نفس الأساليب في توظيف وسائل الإعلام وخاصة التلفزة. فمن سمع وعظا تلفزيا أمريكيا لا يفوت عليه التشابه الشامل بين أسلوبه وبين أسلوب الوعظ التلفري للإسلام السياسي.

وكذلك نجد تشابهاً واضحاً تمام الوضوح بين نجاح اليمين المسيحي الأمريكي في المشاركة في الحكم وما يحدث في البلاد العربية. ففي كلتا الحالتين نواجه نفس ظواهر: ردة الدولة واتخاذها مواقف انتهازية في مواجهتها للحركة المعنية وذلك سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الدولة الأمريكية نصف العلمانية أم بالنسبة إلى الدول العربية غير العلمانية!

وكذلك فإن الحركتين تشتركان في امتناعهما عن نقد الرأسمالية، بل قبولهما مبادئ سيادة علاقات السوق كما هي بلا تحفظ. فالإسلام السياسي هو الآخر يتجاهل مبادئ نقد الاشتراكية للرأسمالية ويقبل سيادة فعاليات السوق دون تساؤل يذكر. والحركتان أصبحتا حركتين سياسيتين بنفس المعنى أي حركتين تسعيان إلى السلطة في إطار الرأسمالية فهما جزء لا يتجزأ من اليمين بشكل عام.

فالسؤال الصحيح الذي يجب أن يطرح هنا هو الآتي: ما هي المصالح الاجتماعية التي تخدمها هاتان الحركتان؟ ولماذا تلجآن إلى نفس الأسلوب "الديني" شكليا والمتخلف في حقيقة الأمر؟

لم تطرح هذه الأسئلة بل لم يخطر بالبال التشابه الذي رأيت من الضروري توجيه النظر إليه.

أما أنا فأنسب الأسلوب الرجعي ديني الشكل الذي يشترك فيه التياران من أجل التوصل إلى السلطة إلى ظاهرة مشتركة ألا وهي التخلف الثقافي والسياسي للمجتمعات المعنية. أقصد تخلف المجتمع الأمريكي- بالمقارنة مع المجتمعات الأوربية التي تنتمي هي الأخرى إلى مراكز المنظومة العالمية- وكذلك تخلف المجتمعات العربية والإسلامية في المرحلة الراهنة بالمقارنة بما كان الأمر عليه في مراحل سابقة من التاريخ القديم والحديث. بحيث إن التناقض في الظاهر بين المشروعين إنما هو تناقض وهمي فالصراع بينهما ليس صراع حضارات كما يحلو لخطاب "هنتنجتن" المشهور أن يقوله، بل أقرب إلى أن يكون صراعا بين بربريات كما كتب "جلبير أشقر"، أي صراع بين بربرية الاستعمار الأمريكي السائدة من جانب، وبربرية رد الفعل من طرف بعض ضحاياه المتخلفين من الجانب الآخر.

كما أننا سوف نرى أيضا فيما بعد أن التشابه يتجاوز حدود المجال السياسي والاجتماعي ليشمل قضايا المنهج والتجاه إلى قراءة ساذجة للنصوص الدينية في كلتا الحالتين والاعتماد على منهج مثالي يصل إلى أقصى المثالية يتجاهل تماما إشكالية وطابع التحديات الاجتماعية الصحيحة.

٤- ولنتناول الآن المفاهيم المطروحة حول "اليهو مسيحية" ومقوماتها ومصادرها.

تنحصر أطروحة اليمين المسيحي في هذا المجال - طبقا لـ"رضا هلال" - في قصة إحياء دولة إسرائيل وإعادة بناء معبد أورشليم ثم عودة المسيح واهتداء شعب إسرائيل بالمسيحية فإنهاء العالم.

الملاحظة الأولى التى أود أن أطرحها بهذا الصدد هي أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مسيحيين متدينين لا يؤمنون على الإطلاق بمثل هذه القصة علما بأن المتدينين أنفسهم يكونون أقلية صغيرة فقط- في فرنسا (١٠%)- وأن نسبتهم تتراوح حول الثلث في بلدان أوربية أخرى، فلا يمثلون أغلبية إلا في الولايات المتحدة. وعلما أيضا بأن الأغلبية الساحقة في صفوف اليمين المسيحي نفسه يكتفون بالمقولات المحافظة المذكورة فيما سبق ويرضون بها دون إضفاء أي اعتبار "للقصة" التي اهتمت الأطروحة بذكرها.

لئن آمن البعض، ومنهم "شخصيات أمريكية كبرى" مثل الرئيسين "ريجان" و"بوش"، بمثل هذه الخرافة. لست أدري، ولكن أستطيع أن أتصور أن القدرة الذهنية المحدودة لمثل هذين الشخصين تتيح مشاركتهما في الإيمان بمثل هذه الخرافة.

على أن الإيمان بالقصة يفترض درجة من السذاجة يستحيل أن نتصورها سائدة عند صناع القرار السياسي الذين تتكون منهم المؤسسة الحاكمة، فعلى سبيل المثال تقول القصة إن شعب إسرائيل على وشك الاهتداء بالمسيحية! والطرح يوحي بأن "اليمين المسيحي" يعتمد في صنع قراراته السياسية على القناعة بأن الأمر على هذا الوجه فلا يميز بين "فكر" النحل الأمريكية المتخلفة المذكورة - وهو فكر ساذج بالفعل ناتج عن تخلف الثقافة الأمريكية - وبين فكر المؤسسة الحاكمة، وهو في رأيي وبالتأكيد فكر عقلاني منطقي غير ساذج وإن كان إجراميا وقادرا على توظيف سذاجة وتخلف النحل المعنية.

وبالقطع لا تعتمد المؤسسة الحاكمة في صنع قراراتها على مثل هذا "الأمل" الغريب ألا وهو أن شعب إسرائيل على وشك الاهتداء بالمسيحية.

فالمؤسسة الحاكمة الأمريكية تعتمد في صنع قراراتها على أسس أخرى. وتطور استراتيجيات وتكتيكات عقلانية تماما من أجل بدفع مصالحها الاقتصادية والسياسية والجيو استراتيجية لا دخل فيها لمقولات الخرافة المذكورة.

وسوف نرى أن التجاء الطرح إلى هذه الفرضية الغريبة ألا وهي أن المؤسسة الأمريكية الحاكمة "تؤمن" بخرافة قصة اليمين المسيحي المتطرف المذكورة ليحل عنده محل البحث عن المصالح الحقيقية التي تمثلها هذه الطبقة الحاكمة إنما يلعب دورا أيديولوجيا معيناً فيؤدي في نهاية المطاف إلى عجز في رسم استراتيجية فعالة في مواجهة خطط العدو الاستعماري الحقيقي.

ملاحظاتي التالية تخص نظرة الطرح لتاريخ المسيحية ولاهوتها، وهي نظرة ضعيفة الأساس تظهر أوجها عديدة من التجاهل الخطير في هذه المجالات:

أولا: يعلم الجميع أن التوراة كتبت في عصر نفي اليهود في بابل في القرن الخامس قبل الميلاد، وأن العودة المذكورة في الكتاب تشير إلى إنهاء هذا النفي لا غير؛ فلا تمت بصلة للعودة التي نادت بها الصهيونية الحديثة وعندما أقول "الجميع" أقصد الأغلبية الساحقة في صفوف المتدينين هنا وهناك وخاصة في أوربا. أما الجماهير غير المتدينة فلا تهتم أصلا بتاريخ التوراة ومقولاتها.

ثانيا: لا يخلط المسيحي المتدين في أغلبيته الساحقة بين الشعب المسيحي وشعب إسرائيل. فالمتداول عنده أن المسيحية ديانة أقيمت على طموحات عالمية وبالتالي فإن مفهوم الكنيسة قد حل محل شعب إسرائيل وذلك بشكل نهائي.

ثالثا: لا يضفي المسيحي المتدين، في أغلبيته الساحقة، أهمية ما لقصة عودة المسيح وإنهاء العالم. فالتفسير الدارج عنده عن سفر الرؤيا وعودة المسيح وإنهاء العالم المنسوب للقديس يوحنا إنما هو أن هذه القصة تمثل تجليا آخر لقصة إحياء الموتى الموجودة لدى ديانات الكتاب الثلاث بينما التفسير الذي أصبح الآن سائداً عند المسيحيين المحدثين في البلدان المتقدمة ذات الثقافة العالية هو تفسير قائم على قراءة دلالية للتراث الديني.

لم يدرك الطرح أن ثمة اختلافا جوهريا بين التراث التلمودي وكذلك القـراءة النصية الموجودة عند البعض في الشريعة الإسلامية وبين القراءة الحديثة لتـراث اللاهوت المسيحي الذي لم يجد أمامه "نصا واحدا كاملا ونهائيـا" فتصـدى إلـى نصوص متعددة وغير دقيقة، الأمر الذي فرض عليه الاعتماد على قـراءة دلاليـة للعهد الجديد، حتى أصبحت المسيحية بالتدريج عند أقسام مهمة ممن يعتنقونهـا – خاصة في أمريكا اللاتينية وأوربا ذات التراث الثوري كما يقال عنها – "ديانة دون دوغما". هذه الأقسام المهمة لا تمثل طليعة منعزلة عن شعوبها، لكن رسالتها، بكل ما تنطوي عليه من سمو أخلاقي وتوجه إنساني شامل وتركيز على آمال وحقـوق المستضعفين في الأرض وتغليب الأمل في المستقبل على عوامل اليـأس، تتمثـل على المستوى العقائدي في الإيمان بأن ثمة تلاقيا سوف يتبلور من خـلال تطـور إنجازات الإنسانية الصادرة عن الإلهام ومشروع الـرب. هكـذا سـوف يتحقـق بالتدريج جوهر العقيدة القائلة بأن المخلوق قد خلق على صورة الخالق.

لن أخوض هنا في مزيد من التفاصيل حول مختلف أوجه إشـكالية مسـيرة العقيدة الدينية المعنية، مكتفيا بالإشارة إلى ما سبق أن كتبته (انظر العام والخـاص في الديانات الكبرى) وأقل ما يمكن أن يقال عن منهج هذا الطرح هو أنه قائم على معرفة منقوصة للعقائد المذكورة وتجاهل تطورها والقضايا التي تعارضـت علـى أرضيتها مختلف تيارات اللاهوت، علما بأن الاستنتاج العام الذي أشرنا إليه بشديد من الإيجاز يتعلق بجميع التيارات التقدمية (مثل لاهوت التحرير) بل وأيضاً ببعض التيارات المحافظة التي لا تستطيع أن تنعزل تماما عن التقدم المفاهيمي العام الذي يسري منذ زمن في مجتمعاتها حتى أصبحت على ضوئه أقوال النحل الأمريكيـة تمثل "الشاذ" والاستثنائي لا العام والمقبول.

رابعا: تظهر تماما نواقص منهج هذا الطرح في تناولـه قضـية "مصـادر" الأطروحة الشاذة التي حلا له أن يركز عليها.

فلم تتجاوز نظرة هذه الأطروحة لحركـة الإصـلاح البروتسـتانتي حـدود التعميمات الدارجة التي لا يقبلها الدارس المثقف للتاريخ.

تتحصر هذه النظرة في جملة واحدة تقول إن "البروتستانتية أكدت الفرد وهو الوصي على عقله والمسئول عن نفسه بيد أنها جذرت التراث اليهو مسيحي".

يعزى الجزء الأول من الجملة إلى الأطروحة التي قدمها "فيبر" في زعمه المشهور أن البروتستانتية هي مصدر نشأة الرأسمالية. وبالرغم من أن هذه الأقوال قد اكتسبت شهرة في البلاد الأنجلوسكسونية- ربما لأنها تمتدح دورها في إبداع الحداثة- إلا أنها في واقع الأمر ضعيفة الأساس. فـ"ماركس" ومن بعده العديد من علماء التاريخ قد طوروا نظرة مختلفة تماما عن هذا الفصل من التاريخ الأوربي، فاعتبروا البروتستانية شكلا مبكراً وغير ناضج اكتفى بتكييف بعض أوجه نظام المؤسسة الدينية لمقتضيات تنظيم الحكم الجديد وهو بدوره ذو طابع تجميعي ضم معا مصالح البرجوازية الناشئة ومصالح الإقطاع المهيمن سابقا، فأضفى طابعا وطنيا للمؤسسة الدينية البروتستانتية؛ كما أن "ماركس" قد أشار إلى الطابع الرجعي للحركة اللوثرية- وهو ناتج تخلف ألمانيا- وتحالفها مع أمراء الإقطاع ضد ثورة الفلاحين. أما المذهب الكلفيني الذي نشأ وانتشر في أقاليم متقدمة بالمقارنة مع أوضاع ألمانيا فلم يمثل هو الآخر حركة جذرية من أجل تكريس سلطة البرجوازية وانعتاقها تماما عن قيود الماضي الإقطاعي. فلم تتحقق هذه الثورة في شكلها الكامل إلا بعد أن نضجت الظروف فأبدعت فلسفة التنوير مفهوم العلمانية أي الفصل بين الدين والدولة.

يبدو لي أن أهمية ما ذكرته هنا- والطرح يتجاهل تماما مقومات هذا الفصل من تاريخ الفكر الأوربي- هو أنه يفسر، جزئيا على الأقل، تخلف الفكر السياسي في أوربا البروتستانتية ولاسيما في مجتمع ابنتها الأمريكية الشمالية، وبالتالي العقبات التي حالت دون قبول الفكر الماركسي في هذه المناطق. من هنا نستطيع أن ندرك الأسباب التي أدت إلى ظهور لاهوت التحرير التقدمي في الأوساط الكاثوليكية بينما أصبحت بالفعل البروتستانتية أرضية خصبة لإنتاج نحل رجعية متخلفة.

ويسير الجزء الثاني من التعميم إلى إحياء قراءة التوراة في الأوساط البروتستانتية. الملاحظة حقيقية وصحيحة في حد ذاتها إلا أنها، لا تعني كثيراً

وبالقطع لا تعني أن المسيحية بشكل عام أصبحت بعد ذلك "يهو مسيحية" بصرف النظر عن الاستخدام السياسي في أمريكا بوجه خاص لهذا الاصطلاح اللقيط الحديث، وعن مجاراة بعض مثقفي السلطة وأجهزة الإعلام المغرضة أو الجاهلة لمن ابتدعوا هذا المصطلح لأسباب مرتبطة في نهاية الأمر بالحرص على إعطاء غطاء ثقافي أو ديني مقبول جماهيريا للتوافق بين مصالح الإمبريالية الأمريكية وأطماع الصهيونية العالمية. والحكم في هذه القضية يتطلب فحصًا أعمق في أوجه التشابه والتباين بين ديانات الكتاب الثلاث إذ إن كلاً منها تعترف بالتوراة. ويبدو أن أصحاب هذا الطرح غير مؤهلين في هذا المجال فأصبحت ملاحظاته بهذا الصدد سطحية للغاية. فعندما يشير- على سبيل المثال- إلى "تأثير" الفيلسوف اليهودي "بن ميمون" على الفكر الغربي، ينسى تماما تأثير "ابن رشد" الأقوى والأعمق. ويرجع هذا النقص بالأساس إلى تجاهل منهج اللاهوت وتاريخ الفلسفة الأوربية وإلى اكتفائه بأسلوب القراءة النصية وهي قراءه غريبة عن التراث الغربي المعني.

خلاصة القول إن النظرية التي يقدمها هذا الخطاب تتسم بدرجة عالية من السطحية وهو يعمد إلى تكرار العديد من الأفكار المسبقة بل والخرافات التي نشرها حديثا الإسلام السياسي والتي مصدرها الأساسي خليجي في كثير من الحالات.

وسوف نرى الآن أن نواقص هذا الخطاب في المجال السياسي المناسب لدراسة قضية التحالف بين "الغرب" (أوربا والولايات المتحدة) والصهيونية ثم دولة إسرائيل لا تقل خطورة عن نواقصه فيما يستنتجه من قراءة العقائد الدينية المعنية هنا.

٥- يروج الخطاب السائد في المرحلة الراهنة مقولة "صراع الحضارات" والمقصود من وراء هذه المقولة هو القول بأن التناقضات الأساسية التي تحرك التاريخ المعاصر قد انتقلت من أرضية الصراع الطبقي والمنافسة بين القوميات والدول إلى الأرضية الثقافية وأن الثقافة المعنية هنا تتسم بدورها بطابع ثبات مقوماتها عبر التاريخ.

لن أناقش هنا هذه الأطروحة التي تبدو لي أقرب إلى أن تكون برنامجا استراتيجيا في خدمة مصالح الاستعمار منها إلى نظرية قائمة على أسس علمية صحيحة؛ فالمهم بالنسبة إلى موضوعنا هنا هو أن نلاحظ تطوير البعض لنظرية موازية في البلاد العربية وهي نظرية تزعم أن "صراع الحضارات" (وهو يتحول إلى صراع الديانات) ليس واقعا جديدا بل ظاهرة قديمة قدم العلاقات بين الغرب والشرق كأن الانتماء الديني والعداء الدائم قد تحكما في العلاقات بين "الغرب المسيحي" والشرق الإسلامي" تحكما مطلقا حتى أصبحا المحرك الأساسي في رسم مسيرة التاريخ وفرضا عليه خطا مستقيما وذلك منذ الحروب الصليبية إلى اليوم.

يبدو أن هذا الطرح لم يتبن هذه النظرة فقط بل أضاف إليها؛ فتحول المسيحية إلى يهو مسيحية- هكذا، دون تحديد للمنطقة الأمريكية التي نشأ وانتشر فيها هذا المصطلح أو بيان الأسباب الحقيقية لاختراعه في هذا الوقت بالذات- قد أدى إلى وضع المسيحيين واليهود في سلة واحدة في مواجهة المسلمين وبالتالي فإن التحالف بين الغرب والصهيونية صار تحالفا ذا أصول دينية تتجاوز المصالح السياسية والاقتصادية كما يجرؤ البعض أن يقول كأن الاستيطان الإسرائيلي في أرض فلسطين يمثل تكراراً للفتح الصليبي.

تكتظ كتابات أصحاب هذا الخطاب بالتعليقات حول وقائع مختارة لكي توحي بأن تطور الأمور قد خضع بالفعل لهذا المحرك "الديني" الرئيسي بل والوحيد. ومن أجل تحقيق الغرض يستبعد أصحاب هذه الأطروحة ألوف الوقائع التي تشكك في صحة نظريتهم فليس هذا المنهج ناقصا من الزاوية العلمية فقط بل أصبح تمرينا أيديولوجيا ساذجا ومبتذلا يحول دون فهم قضية الصهيونية وأسباب مساندة الاستعمار لها فهما صحيحا.

على سبيل المثال ينظر الطرح إلى الحروب الصليبية على أنها حروب دينية ولا غير، متجاهلا طابعها الرئيسي الحقيقي والثابت عند جميع المؤرخين ألا وهو أنها تجليات للصراع المتحكم في هذا الفصل من التاريخ من أجل السيطرة على "طرق الحرير". وفي هذا الإطار سعى كبار الإقطاعيين من غرب أوربا (الإفرنج)

إلى إنهاء احتكار الدولتين الشرقيتين على طرق التجارة الأساسية وهما دولة الخلافة الإسلامية ودولة الإمبراطورية الشرقية المسيحية.

هكذا نرى أيضا أن النظرة أحادية الجانب لهذا الخطاب تحول دون فهمه للعديد من الوقائع التي لعبت دورا حاسما في تطور تاريخ أوربا، مثل تحالف ملوك فرنسا مع السلطان العثماني ضد إمبراطور النمسا، الأمر الذي ساعد على فتح البلقان واقتراب العثمانيين من فيينا.

هكذا ينقل أصحاب هذا الخطاب تلك القصة التي روجت حديثا والمتعلقة بنداء "بونابرت" لليهود عند دخول جيوشه في فلسطين عام ١٧٩٨، حتي صار الأمر كأن "بونابرت" قد اخترع الصهيونية قبل تبلور الظاهرة نفسها! كلام ساذج، يتجاهل طابع المشروع الأصلي وهو إقامة إمبراطورية شرقية جديدة قادرة على تهديد موقع الإنجليز في الهند وإن "بونابرت" استخدم في هذا المنظور جميع وسائل "الانتهازية السياسية" ومنها، على سبيل المثال، مشروع إسلام جيشه الذي أفشله شيخ الأزهر برفضه طلب "بونابرت" لفتوى يستثني بها الجنود من منع شرب الخمر!.

وفي تناوله لإشكالية "المعاداة للسامية" لم يشر الطرح إلا إلى ذلك التحول في موقف "لوثر" بعد أن رفض اليهود الاهتداء بالمسيحية المطلوب منهم في دعوة زعيم الإصلاح، ولا يذكر أياً من الكتب العديدة التي درست المشكلة بأسلوب علمي حتى وضعت الجانب الديني في إطاره النسبي وربطته بالجوانب الاجتماعية الأخرى (مثل كتاب إبراهام ليون مثلا).

إن هذا الخطاب ليس مؤهلا لفهم معقدات المشروع الصهيوني وإقامة دولة إسرائيل ومساندتها من قبل القوى الاستعمارية السائدة. فالغرب المسيحي يبدو للقارىء المتعجل لهذا الطرح كما لو كان قد أصبح واحدا وبالتالي الحليف الأصلي الطبيعي والدائم للمشروع الصهيوني؛ هكذا يتجاهل فعل التناقضات بين مختلف القوي الاستعمارية.

على سبيل المثال:

حقق المشروع الصهيوني انتصاره الأول من خلال تحالفه مع أهداف استراتيجية الاستعمار البريطاني الذي سعى إلى تكريس موقعه المهدد في مصر خلال الحرب العالمية الأولى. ولذلك بالتحديد امتنعت فرنسا عن الاعتراف بشرعية إعلان بلفور.

حدث التقارب بين فرنسا وإسرائيل أثناء حرب الجزائر ومساندة النظام الناصري للطرف الجزائري، ثم عندما تبلور- في أعقاب تأميم القناة - التحالف الثلاثي الإسرائيلي الفرنسي الإنجليزي اتخذت الولايات المتحدة موقفا معاديا له، فاستغلت الظروف من أجل تصفية مواقع النفوذ الأوربي في الشرق الأوسط لصالح انفراد المصالح الأمريكية. ولم يشر الطرح المذكور إلى هذا الفصل من التاريخ.

يرجع التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى فصل حديث من التاريخ المعاصر، عندما أدركت واشنطن استحالة اعتمادها على النظم الوطنية الشعبوية (مصر وسوريا والعراق) وعندما أثبتت إسرائيل من خلال حرب ٦٧ قدرتها العسكرية المتفوقة على قوى النظم العربية وقد أوضح الباحث الأمريكي (اليهودي) "نورمان فنكلشتاين " ذلك في كتابه اللامع حول (وضد) "صناعة الهولوكوست".

من هنا يظهر التقاء مصالح إسرائيل والولايات المتحدة. فإسرائيل في حاجة إلى أن يظل العالم العربي ضعيفاً حتى تستمر في مشروعها التوسعي. وكذلك فإن مشروع الهيمنة الأمريكية على صعيد عالمي يقتضي هو الآخر أن تظل الدول العربية في موقع هش داخل المنظومة العالمية حتى تضمن واشنطن سيطرتها على الثروة النفطية وهي بدورها شرط مهم من شروط تكريس قدرة أمريكا على التحكم في أمور الاقتصاد العالمي.

يقوم التحالف الأمريكي الصهيوني على الالتقاء في هذه المصالح المهمة والمشتركة التي يستحيل الفصل بينها بحيث إن الاستراتيجية القائلة بالاعتماد على واشنطن كوسيلة للضغط على إسرائيل لن تغذي عدا أوهاما عقيمة. كما أن المقولات والأطروحات ذات الطابع الأيديولوجي (بل و"ديني" الشكل) لا تعدو كونها أدوات توظف في خدمة المصالح السياسية المادية المذكورة ولا غير.

وبناء على ذلك استبعدت أوربا من المسرح الشرق أوسطي الأمر الذي يفسر بدوره وبقدر كبير على الأقل موقف الفاتيكان الذي لم يعترف بإسرائيل إلا في أعقاب اتفاقية مدريد عام ١٩٩١، أي بعد اعتراف الفلسطينيين والعرب أنفسهم، أين الجريمة هنا؟

وقد وظف العنصر الديني بالفعل في كثير من التطورات التاريخية المعنية هنا، ولاسيما من خلال تعبئة صناعة الهولوكوست المذكور ولكن لم يكن يوما ما هذا العنصر لا وحيدا في إضفاء فعالية للاستراتيجيات ولا حتى رئيسيا في العديد من الحالات.

لئن كانت الاستراتيجية الأمريكية تستغل أقوال (بل وخرافات) تيارات اليمين المسيحي المتطرف إلا أنها تستغل أيضا تحالفها مع النظم الإسلامية في الخليج وباكستان وغيرها ولا ترى تناقضا بل تكاملا بين تحالفها مع الصهيونية من جانب وتكريس علاقاتها بالإسلام السياسي من الجانب الآخر.

ثمة تعاطف حقيقي- في رأيي- بين الرأي العام الأمريكي والمشروع الصهيوني، ولا شك أيضا- في رأيي- في أن أسلوب قراءه التوراة عند "البوريتان" الإنجليز الذين شبهوا هروبهم من انجلترا بهروب قدماء "العبرانيين" بحثا عن أرض الميعاد (حتى أصبحت أمريكا أورشليم الجديدة) قد لعب دوره في انتشار هذا التعاطف خارج الأوساط الأمريكية اليهودية.

على أنني أطرح هنا أن ثمة عنصرا مشتركا آخر وأقوى ألا وهو أن الثقافتين الأمريكية والإسرائيلية تقومان على نفس مبدأ الاستيطان وإبادة السكان الأصليين.

ليست العناصر "الثقافية" هي محرك التاريخ الأساسي، بالرغم من أهميتها والدور الذي تقوم به بفاعلية في مساندة الاستراتيجيات في بعض الحالات.

٦- خلاصة القول إن الخطاب المذكور ينطلق من وصف صحيح لمقولات التيار المتطرف في اليمين المسيحي الأمريكي المعاصر، ثم يستنتج استنتاجات خاطئة تماماً، فهي استنتاجات لا علاقة لها بالوصف المذكور، بل استنتاجات غريبة ومدهشة تتلخص في جملة واحدة هي أن أطروحات اليمين المسيحي لا تتمشى مع

المصالح الحاكمة في الولايات المتحدة! وبالتالي تصير المؤسسة الأمريكية الحاكمة بريئة بل هي ضحية تطرف رأي عام شعبي متخلف يفرض عليها مساندة المشروع الصهيوني لأسباب "دينية" بحتة ناتجة عن قراءة معينة للتوارة واللاهوت المسيحي!

ولم يذكر هذا الخطاب مرة واحدة ما يقصده بالمصالح الأمريكية المعنية. بل أزعم أن المنهج الذي يستخدمه يجعل تحديد محتوى هذه المصالح أمرا مستحيلا حيث إنه منهج لا يهتم أصلا بجوهر مقومات المجتمع الأمريكي فيتجاهل طابعه الرأسمالي وهيمنة المال الاحتكاري للشركات العملاقة ذات النشاط العالمي وبالتالي كون الاستراتيجيات التي تطورها المؤسسة الحاكمة (وهي في خدمة هذه المصالح) ذات طابع استعماري بالضرورة. هي من ثم تعتمد على وسائل العنف المتزايد (ومن هنا تحالفها مع الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط) من أجل إخضاع العالم بأجمعه والعالم الثالث بصفة خاصة لمقتضيات تحكم مصالح رأس المال الأمريكي في شئونها. وفي هذا الإطار تطور المؤسسة الأمريكية الحاكمة وسائل عقلانية تماما في خدمة الأهداف الذ ، تسعى إلى تحقيقها- والتحالف الأمريكي/ الصهيوني جزء لا يتجزأ من هذه الوسائل العقلانية- فاليمين المسيحي هو في خدمة هذه السياسة وليس داخلا في تناقض معها. والمؤسسة الحاكمة هي التي توظف اليمين المسيحي وليس العكس.

يقوم منهج هذا الخطاب على انقلاب علاقة السببية- ولكي يتوصل إلى هذا الانقلاب كان لا بد أن يفترض صاحب الأطروحة من الأصل أن العقائد الدينية ورؤياها للقضايا المطروحة هي التي تحكم مسيرة التاريخ. الأمر الذي يفترض بدوره استبعاد التساؤل حول كيفية تكوين الرؤى "الثقافية" المعنية. فلا يهتم باكتشاف الأسباب التي تجعل مجتمعا ما (أو فئة معينة منه) يميل إلى الاهتداء بتفسير معين من بين العديد من التفسيرات التي تقبلها العقيدة والنص. كما أنه لا يهتم باكتشاف شبكة العلاقات التي تربط مختلف الرؤى "الدينية" والأوجه الأخرى للواقع المجتمعي. كأنك قدمت تفسيرا لسياسة دول الخليج من خلال قراءة نصوص مذهب الوهابية وإهمال الطابع القبائلي للمجتمع المعني والثروة النفطية!

ثمة قاسم مشترك يجمع هذا المنهج وخطاب الإسلام السياسي وخاصة الخليجي منه وأطروحة "هنتنجتن" المشهورة حول "صراع الحضارات" ألا وهو الاعتماد على الفرضية "الثقافوية" القائمة على إهمال جميع جوانب الواقع الاجتماعي عدا بعده "الثقافي". فالمنهج يخدم تماما استراتيجية الاستعمار الأمريكي وطموحاته في السيادة العالمية.

كما أن هناك تشابها عجيبا يستحق أن يُذكر بين تلك الأطروحات والخطاب السياسي لنظم الخليج- فهي أيضا تزعم أن العيب ليس في طابع الرأسمالية ومقتضيات تحكمها بل في مقومات "الثقافة الغربية المسيحية". هكذا تصير ممارسات رأس المال المهيمن للشركات العملاقة بريئة من المسئولية فيما يحدث من استخدام وسائل العنف وعسكرة العولمة- هكذا تصير المؤسسة الأمريكية الحاكمة بريئة مما يحدث في فلسطين وهو ناتج الرؤية اليهومسيحية التي يفرضها الشعب الأمريكي على قياداته. أكان هذا التشابه من باب الصدفة؟

(١٩)
عن مدينة دبي[iii]

لا شك عندي أن دبي قد "نجحت" بالفعل في التكيف مع ظروف العولمة الراهنة، وإن إنجازاتها تمثل بالفعل قدوة في السعي إلى إقامة مجتمع "ما بعد النفط" في المنقطة.

فليست تحفظاتي في مواجهة إنجازات دبي قائمة على كون المنهج المتبع هو منهج ذو طابع رأسمالي (وهي حقيقة ولكن خارج الموضوع تماما)؛ ولا حتى على ملاحظة أنها تجربة تنخرط في إطار مقتضيات العولمة. فالنجاح في داخل منطق العولمة لا يزال نجاحا! تحفظاتي تخص مستقبل المشروع على الأصعدة المحلية (دبي) والإقليمية (الشرق الأوسط النفطي، الوطن العربي). وهنا يستحيل الاكتفاء بتسجيل إنجازات دبي (أفضل شركة طيران في المنطقة العربية، خامس شركة إعمار على الصعيد العالمي، أعلى برج في العالم، مجمع ترفيهي على نمط ديزني لاند، منطقة حرة للتبادل على إنترنت... الخ) وتصور تعميمها على الصعيد الإقليمي. فالسؤال هنا هو: هل يمكن بالفعل تصور تعميم هذا المنهج وهذه الخيارات على صعيد الإقليم وضمان نجاح مماثل؟ ما هي الشروط الداخلية والخارجية التي قد تتيح مجالا لمثل هذا التطور؟ وما هي العوائق التي قد تحول دون إنجازه؟ أي بعبارة أخرى ما هي "درجة احتمال النجاح والفشل"؟

يفترض التقدم في الإجابة على مثل هذه التساؤلات نقاشا حول ما يمكن أن يكون "اقتصاد ما بعد النفط" إقليميا وعالميا. وكيف سوف تتمفصل- تتحالف وتتعارض- المصالح في مختلف الأقاليم المكونة للنظام العالمي في إطار هذا النمط المحدد من الاقتصاد "ما بعد النفط"؟

وأود أن أذكر في هذا الإطار بعض الأطروحات التي تخص "الأجل القصير"، ثم الآفاق الأبعد.

وأقصد بالأجل القصير ما يمكن أن تنتجه الصراعات في إطار العولمة الراهنة أي في إطار التصادم بين استراتيجيات القوى المهيمنة عالميا (أي رأس المال الاحتكاري الممثل في الشركات العملاقة متعدية الجنسية التابعة لمراكز الاستعمار) من جانب وبين جميع المصالح الأخرى من الجانب الآخر.

أما في الأفق الأبعد فلابد من الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يطرأ من تحولات جذرية في المنطق المتحكم في آليات تطور النظام إقليميا وعالميا.

وباعتبار الأجل القصير (وهو أجل يمكن أن يمتد على عدة عقود!) انطلق من النظر في سؤال اشتراطي،وهو: هل الثروة النفطية مهددة بالفعل بأن تنقرض "قريبا"؛ علما بأن المقصود بالتعبير "قريبا" هو أجل غير مسمى بالضرورة ولكن أجل يدخل في حسابات الفاعلين أصحاب القرار السياسي والاقتصادي؛ أي بمعنى آخر أن اعتبار هذه الثروة في سبيل الانقراض يؤثر بدوره في رسم استراتيجيات العمل.

وفي هذا الإطار ألاحظ أن استراتيجيات القوى الرأسمالية المهيمنة عالميا قد مرت بثلاث مراحل هي الآتية:

أولا: خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت الشركات العملاقة للنفط تنفرد في احتكار السيطرة الشاملة على القطاع، وتفرض أسعارا منخفضة لم تترك للدول النفطية إلا ريعا محدودا فقام هذا الخيار على فرضية توافر "المورد للأبد" (بمعنى لأجل غير منظور). وبالإضافة خدم مصالح التراكم الرأسمالي المتعجل في مراكز النظام.

ثانيا: انطلاقا من عام ١٩٧٣ تغيرت ظروف سوق النفط فتم تعديل الأسعار كما هو معروف. أزعم هنا أن العامل الرئيسي الذي أتاح هذا التحول هو انتصارات حركات التحرر الوطني في أسيا وأفريقيا التي عدلت موازين القوى السياسية على صعيد عالمي؛ بالإضافة إلى كون النظم الوطنية الشعبوية التي أقيمت على أساس هذه الانتصارات قد استفادت من الاعتماد على الحليف السوفيتي من أجل تحديد احتمال قيام الاستعمار بأعمال تخريبية وعدوان عسكري.

وقد أدى هذا التحول إلى تراكم أموال هائلة لدى مؤسسات الدول النفطية استخدمت هذه الأموال جزئيا على الأقل في رفع مستوى المعيشة لأغلبية السكان الأصليين في الدول المعنية. بالإضافة إلى أن هذا التراكم حول الدول النفطية إلى "مراكز مالية". بيد أن النظام لم يسمح لهذه المراكز أن تصبح "مستقلة" بمعنى إنها تستثمر أموالها في المجالات التي تراها مفيدة لها وأن تسيطر بالفعل على الأنشطة التي استثمرت أموالها فيها من خلال ممارسة حقوق الملكية. فالأموال النفطية استثمرت بأسلوب "سلبي" فقط أي في تمويل اقتراضات خزانة الولايات المتحدة وفي الإقراض للبنوك العملاقة التي مولت بدورها ديون العالم الثالث غير النفطي. ولا بد من الملاحظة إذن أن هذه الحدود التي فرضتها الاحتكارات الحاكمة من جانب والتي قبلت الطبقات الحاكمة في الدول النفطية الخضوع لها من الجانب الآخر قد حالت دون تحول الدول المعنية إلى مراكز مالية قائمة في حد ذاتها- فالمنهج كرس التحالف غير المتكافئ بين رأسمالية المراكز (الثالوث: الولايات المتحدة أوربا، اليابان) المتحكم عالميا وبين الطبقات القائدة في التخوم النفطية حتى أصبحت هذه الطبقات حليفا خاضعا تماما. ولئن اضطر الاستعمار إلى التنازل في مجال أسعار النفط إلا أنه عوض ذلك من خلال تدعيم مركز حليفه السياسي والعسكري في المنطقة؛ ألا وهو إسرائيل.

ثم دخل النظام العالمي في مرحلة جديدة انطلاقا من التسعينيات فظهرت استراتيجيات جديدة فيما يخص إدارة موارد الطاقة، والنفط خاصة. تجلى هذا التحول في قرار واشنطن بالتدخل العسكري المباشر في المنطقة ومن خلاله ضمان التحكم المطلق في أسواق النفط لصالحها، بمعنى آخر الاستيلاء المباشر على المورد وتحديد أوجه التصدير والأسعار- وأخذت المؤسسة الأمريكية في تنفيذ المشروع انطلاقا من حرب الخليج عام ١٩٩٠.

ما هي الأسباب التي أدت إلى العمل بهذا المنهج الجديد؟ يقال إنه ناتج إدراك واشنطن إن النفط سيصبح موردا نادرا في المستقبل "القريب" فلن تتوافر الكميات المطلوبة لمواجهة الطلب المتزايد عليه وبالتالي فإن استمرار استفادة الولايات المتحدة بمركزها المميز يتطلب السيطرة المباشرة على مناطق الإنتاج. بالإضافة

إلى أن هذه السيطرة من شأنها أن توفر لواشنطن أداة ضغط فعالة على الدول الأخرى ولاسيما أوربا والصين. أعتقد أن هذا التحليل صحيح إلى حد كبير. على أن تنفيذ البرنامج قد افترض انقلابا في موازين القوى العسكرية وهو ما تحقق بالفعل مع انهيار القوة السوفيتية.

ثم علينا أن ننظر إلى مستقبل أبعد، عندما يصير النفط بالفعل موردا نادرا حتى تفرض الندرة المعنية إعادة ترتيب النظم الإنتاجية بحيث تقوم على الاعتماد على موارد بديلة للطاقة. وينبغي أن توضع إشكالية "اقتصاد ما بعد النفط" في هذا الإطار سواء أكان بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي أم بالنسبة إلى اقتصادات المناطق النفطية سابقا.

وإلى أن يصبح ذلك كذلك أزعم أن الاستعمار لن يسمح للسلطات في المنطقة أن تستفيد من هامش تحرك يتيح لها أن تتحول إلى مصدر يجمع بين المال والقوى السياسية. هذا في رأيي أمر ثابت تماما.

تجلى حديثا هذا الأمر في رفض نظام واشنطن أن تستخدم دولة الإمارات أموالها في شراء شركات تدير بعض الموانئ الأمريكية. فالمقبول هو فقط أن توضع هذه الأموال تحت تصرف طرف أمريكي يقوم هو بممارسة حقوق الملكية. هذا هو الحد الذي لن يتيح الاستعمار تجاوزه.

وهنا تصبح المقارنة بين دبي وسنغافورة في محلها. فالمدينتان تقومان بدور مشابه في العولمة الراهنة: دور الوسيط المفيد لانتشار أنشطة الشركات العملاقة متعدية الجنسية. على أن سنغافورة تأوي أنشطة إنتاجية تقوم بها هذه الشركات بينما هي غائبة في دبي. وكون هذا الوسيط- دبي أو سنغافورة- يستفيد "ماليا" من الوضع فإن ذلك لا يعطي له فرصة الترقية إلى وضع "مركز جديد" يتمتع بما يتمتع به المركز الحقيقي وهو التحكم في القرار وممارسة حقوق الملكية الرأسمالية بالمعنى الكامل للمفهوم.

حقق اقتصاد دبي إنجازات لا أنكر صحة وصفها. ولكن لئن خرجت دبي عن مرحلة "اقتصاد النفط" فصارت "اقتصاد محلي ما بعد النفط"، بمعنى أن معظم موارد الدخل لم تعد ناتجة عن إنتاج النفط بل صارت ناتج أنشطة أخرى، فإن هذا

النمط من الاقتصاد محلي ما بعد النفط يندرج في العولمة السائدة ويخضع للحدود التي يفرضها هذا الأمر.

فلا توجد في اقتصاد دبي ما بعد النفط سمة واحدة من سمات اقتصاد المراكز الرأسمالية، ولا يوجد ما يشير إلى تقدم في هذا الاتجاه. تقوم اقتصادات المراكز على امتيازات خاصة لها وهي غائبة خارج منطقة "الثالوث" (الولايات المتحدة، أوربا، اليابان) وتلك هي: الاختراع التكنولوجي الذي تصحبه السيطرة الحقيقية على المنظومات الإنتاجية من خلال ممارسة حقوق الملكية الفكرية والصناعية؛ والسيطرة على أنماط التمويل من خلال جمع الأموال بالقدر المطلوب والتحكم في أوجه استخدامها؛ واحتكار حق التوصل إلى موارد الكوكب الطبيعية (مثل النفط) دون قيد؛ والتحكم في القرار حول استخدامها؛ واحتكار الوسائل العسكرية التي تضمن لها التحكم في الشئون الدولية.

لذلك فإن المقارنة التي يطرحها الخطاب المذكور بين دبي وولاية كاليفورنيا هي دون أساس. فكاليفورنيا مركز اختراع تكنولوجيات، تنتمي إلى دولة (الولايات المتحدة) قادرة على السيطرة على تلك المنظومات الإنتاجية التي تستخدم هذه التكنولوجيات في الداخل والخارج. وهذا غائب تماما في حالة دبي.

وإذا نظرنا الآن إلى احتياجات إقامة نظام ما بعد النفط إقليميا وعالميا، فما معنى ذلك؟ تنطلق إقامة اقتصاد ما بعد النفط أولا من إنماء موارد بديلة للطاقة إقليميا وعالميا، وأهمها الطاقة الذرية بلا شك بيد أن هذا الخيار يظل ممنوعا تماما على بلدان المنطقة، بل على جميع العالم الثالث عدا هذا العدد المحدود من النظم التي فرضت الأمر الواقع في هذا المجال وأزعم أن جميع النظم في المنطقة (بما فيها دبي) قد أدركت تماما معنى هذا المنع. وباستثناء إيران فإنها خضعت للأمر الواقع! فأين إقامة اقتصاد ما بعد النفط؟

---

[i] - كتاب برهان غليون الدين والدولة

[ii] - نقد كتاب "رضا هلال" المعنون بـ "المسيح اليهودي ونهاية العالم"

iii- تعليق على مقال عبد الخالق عبد الله. كتب الزميل "عبد الخالق عبد الله" مقالا تحت عنوان "دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية" صدر في عدد يناير عام ٢٠٠٦ لمجلة "المستقبل العربي" البيروتية. وارتأى أن هذا المقال من أهم ما كتب في إشكالية رئيسة وشاقة ألا وهي إشكالية العلاقة بين خيارات المنطقة العربية (والأجزاء المكونة لها) وبين عمل اتجاهات العولمة السائدة. وبالتالي أرجو أن تناقش الأفكار والتصورات التي طرحها "عبد الخالق" مناقشة معمقة على قدر عمق وجدية دراسة كاتب سطورها. فالمقال يعتمد على بيانات شاملة تغطي جميع أوجه واقع التطور المعني لهذه المدينة؛ وتحليلها صحيح تماما بلا شك في كل تفاصيله